جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الإفريقية
قسم النظم السياسية والاقتصادية

التعددية الإثنية والنظام السياسى الجديد فى جمهورية جنوب إفريقيا

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة فى الدراسات الإفريقية
من قسم النظم السياسية والاقتصادية(سياسية)

إعداد
الطالب/ محمد عاشور مهدى

إشراف
أ د. إبراهيم نصر الدين

٢٠٠١م

شكر و تقدير

إن الحمد لله الذى وفق الخطى بهداه فكان هذا العمل بعونه وتوفيقه،فهو نعم المولى ونعم المعين. ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال "لم يشكر الله من لم يشكر الناس".أو كما قـال؛ لذا يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين** على ما حبـا بـه الباحث من رعاية وتوجيه عبر رحلة الباحث العلمية منذ التحاقه بالمعهد معيدا فطالبـا،وهـى الرحلة التى يراها الباحث قدوة لعلاقة الطالب بالأستاذ ؛حيث كان الأستاذ كريما فى اتفاقه مع ما أتى به الباحث من أفكار وآراء، حليما فيما اختلف فيه مع الباحث؛ فلم يفرض رأيا بسلطان، ولم يقبل رأيا إلا بحجة وبرهان،فكان نعم الأستاذ، وأتمنى أن أكون نعم التلميذ له.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والامتنان لجميع الأخوة والأصدقاء والمؤسسات،الذين عاونوه فى استكمال رسالته على هذا النحو وهم :

الأخ الكريم الدكتور **عبد السلام نوير** (جامعة أسيوط)،والأخ العزيز الدكتور **محمد شوقى** (كليـة الاقتصاد)، الأستاذ الدكتور **حمدى عبد الرحمن**(كليـة الاقتصـاد)،الأسـتاذ الدكتـور **عراقـى الشربينى**،الدكتور **صبحى قنصوه**، الأستاذة الدكتورة **هيام الببلاوى**،وكل أعضاء هيئة التدريـس بقسم النظم السياسية والاقتصادية بالمعهد ومعاونيهم ،على ما أمدونى به من مراجـع، وعلـى مناقشاتهم وملاحظاتهم القيمة التى كان لها عظيم الأثر فى ضبط البحث وتصويبـه. وللدكتـور **محمد البنهاوى**(قسم الجغرافيا) على تفضله برسم الخرائط اللازمة للموضوع عن طيب خـاطر وبدقة بالغة.

ويدين الباحث بالعرفان للزميلين **أحمد على سالم، علاء بيومى**،على ما وفراه من مراجع أثنـاء وجودهما بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما أشكر الأخ الحبيب **محمود عاشور** وزملاءه بمركز سوزان مبارك الاستكشافى والصديـق **وليد محمد** لما قدموه لى من بيانات عبر شبكة المعلومات الدولية.

و يعرب الباحث عن خالص تقديره **لطلاب قسمى النظم السياسية والاقتصادية والتاريخ** بالمعهد من الدارسين والباحثين؛ وللزميل الفاضل **إبراهيم الشامى**(آداب عين شمس) ؛على ما وفروه لى من مراجع ووثائق تاريخية بشأن دولة جنوب إفريقيا.

كما يتقدم الباحث بشكره العميق للمؤسسات التالية:

-معهد البحوث والدراسات الإفريقية وبخاصة الأستاذ الدكتور **السيد فليفل** عميد المعهد،على مـا بذله من جهد فى تذليل ما أعترض الباحث من عقبات إدارية وما زود به الباحث مـن مراجـع

تاريخية، وأدين كذلك بالشكر العمق لجميع **العاملين بمكتبة المعهد** لدعمهم المعنـــوى للبـــاحث وحسن تعاونهم معه،طوال فترة إعداد الرسالة.وبخاصة الأستاذ **سلامة**.

- **مركز دراسات المستقبل الإفريقى، مركز الدراسات المعرفية،ومركز الحضـــارة للدراســـات السياسية**،إدارة، وعمالا، وأمناء مكتبة، على دعمهم المادى والمعنوى للباحث وما أتـــاحوه من ساعات طوال على شبكة المعلومات الدولية للحصول على البيانات اللازمة للموضوع.

كذلك يمتد شكرى وعرفانى **لأسرتى والدى ووالدتى وأخوتى** الذين كان لدعائهم الأثـــر الفعـــال حينما ضاق الأفق وقلت البيانات واستعصى التحليل.

ويبقى شكرى وعظيم تقديرى وامتنانى **لزوجتى** العزيزة التى وقفت بإخلاص وصبر إلى جـــانبى متحملة الكثير من لحظات التوتر والقلق التى يعرف ثقلها كل من يعمل بالبحث العلمى،فكـــانت ومن ورائها **جميع أفراد أسرتها الكرام** نعم العون فى تحمل مشاق ذلك البحث.

ختاما فإنه لشرف للباحث أن يتولى مناقشة البحث والحكم عليه أستاذان جليلان ،همـــا الأســـتاذ الدكتور **عبد الملك عودة** رائد الدراسات الإفريقية السياسية فى مصر والوطن العربى.والأســـتاذ الدكتور **محمد نصر مهنا** أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط؛ وأحد أوائـــل الذيـــن اهتمـــوا بالشؤون الإفريقية فى كتاباتهم وبحوثهم.متعهما الله بالصحة والعافية ونفع بهما وبعلمهما.

ويأمل الباحث أن يكون بحثه عند حسن الظن به؛فإن كان كذلك فبها ونعمت وإن تكن الأخـــرى فحسبى أنى قد بذلت وسعى ما وسعنى الزمان والبيانات،وعذرى أن الكمال لله وحده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

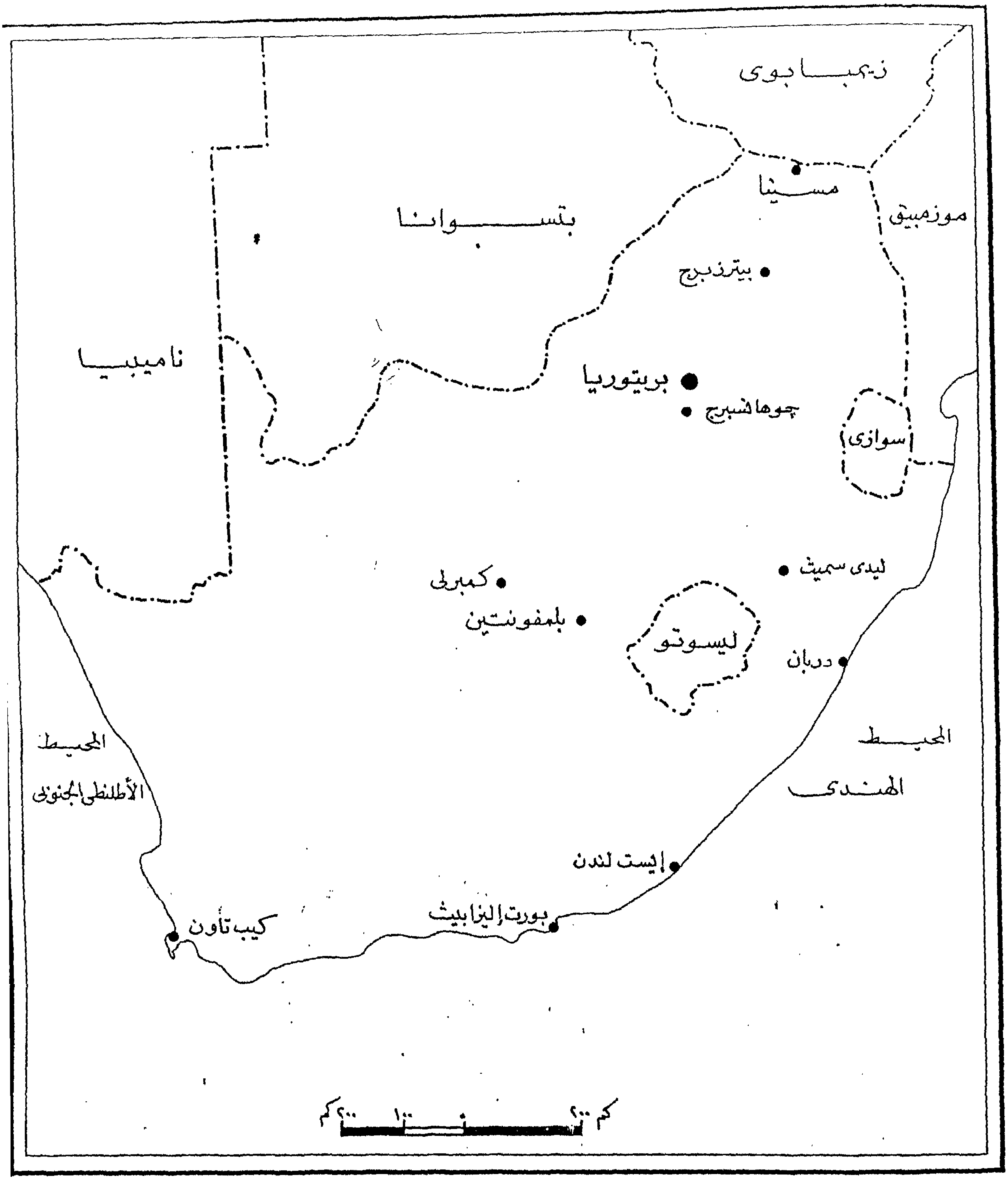
قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الخرائط

قائمة الأشكال

خريطة رقم (١) جمهورية جنوب إفريقيا.



المصدر:

http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/eos/sf.html

مقدمة

إن التعدد بمعني " التنوع والاختلاف " ظاهرة واقعية وسنة من السنن الإلهية في الكون . وهي في حد ذاتها لا تمثل مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلي آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره . وقد عرفت القارة الإفريقية ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة " إثنية ، دينية ، ثقافية ، اقتصادية ، ... " منذ القدم . إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة وتحديداً منذ مطلع التسعينيات . حيث أصبح حديث الوحدة من خلال التنوع ، هو الخطاب السياسى السائد بعد أن كان خطاب " الوحدة " من خلال الصهر هو السائد قبل ذلك .

ويمكن القول أنه، من بين الصور والأشكال المختلفة للتعددية . اكتسبت " التعددية الإثنية " أهمية خاصة علي الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل ما طرحته الصراعات الإثنية التي شهدتها مجتمعات مختلفة علي امتداد دول العالم (يوغسلافيا ، الشيشان ، رواندا ، بوروندي ، زائير ، الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، الهند ، ...) من تحديات لأنماط إدارة التنوعات الإثنية وما ينجم عنها من صراعات في هذه المجتمعات .

وعلي الصعيد الإفريقي فإنه منذ الاستقلال طرحت قضية " التعددية الإثنية " وأثيرت إشكالية البحث عن الصيغ الملائمة لنظم الحكم في الدول الإفريقية بعد مرحلة الاستعمار وتحديد العلاقة بين مختلف الجماعات الإثنية وبعضها البعض وبينها وبين النظام السياسية .

ويمكن القول أن ، فإن أساليب إدارة التعددية الإثنية قد خضعت لاختيارات سياسية واعتبارات إيديولوجية مختلفة ، أسفرت عن تنوع واختلاف في طبيعة تلك الأساليب ، علي نحو القي بظلاله ، وعلي الرضاء والقبول السياسي من جانب الجماعات الإثنية علي الاستقرار السياسي الداخلي للنظام.

وتشير خبرة التجارب الإفريقية إلي أن معظم هذه الدول في تعاملها مع واقع التعددية بعامة والتعددية الإثنية بخاصة قد مرت بما أطلق عليه البعض . " اللحظة الليبرالية " والمقصود بذلك أنها قد مارست تجارب دستورية وبرلمانية وانتخابات واستفتاءات علي النمط الغربي ، إلا أن هذه البلدان غلّبت في النهاية الشكل " السلطوي " أو " التسلطي " للدولة بدرجات متفاوتة في محاولة للإسراع بتحقيق " الاندماج الوطني " بين الجماعات الإثنية المختلفة إلا إنه مع تفاقم عجز الأنظمة الإفريقية عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، وعجزها عن الوفاء بالتوقعات والاحتياجات المادية والنفسية للشعوب ، والأماني القومية التي علقتها عليها الجماهير ، وإزاء تزايد الطابع السطوي للدولة ، تفاقمت في المقابل مظاهر عدم الاستقرار السياسي في هذه المجتمعات الأمر الذي أسفر – عبر تفاعله مع عوامل أخري – عن انهيار دول (ليبيريا – الصومال ...) والإطاحة بأنظمة

(رواندا ، بوروندي ، زائير ، أثيوبيا – سيراليون) وتفاقم الأزمات الداخلية في بلدان ثالثة (السودان – نيجيريا – كوت ديفوار – السنغال – موريتانيا – غينيا بيساو – ....) .

وتلعب التعددية الإثنية دوراً متعدد الجوانب في الحياة السياسية في الدول الإفريقية ، الأمر الذي يثير الكثير من المشكلات النظرية والعملية على المستويين النظرى والتطبيقي.

فعلى الصعيد النظرى يمكن القول ، أن الآثار السياسية لظاهرة التعددية الإثنية يصعب دراستها منفصلة عن واقع تفاعلها مع ممارسات النظام السياسي ، أو بعزلة عن الإطار الاقتصادي الاجتماعي الذي توجد فيه . وعلى ذات الصعيد؛ و نظراً لتشعب الآثار المترتبة علي ظاهرة التعددية الإثنية وتداخلها مع العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؛ فقد تنازعتها العديد من المجالات البحثية ؛ وتعددت بها الدراسات ، علي نحو آثار الكثير من القضايا الخلافية بشأنها ، ما زال الكثير منها قائماً دون قول فصل؛ الأمر الذي يضع تحدياً أمام الباحثين في محاولة الإحاطة بأبعاد تلك الظاهرة وآثارها علي الأصعدة المختلفة .

وعلى الصعيد التطبيقي ، تكشف خبرة الدول الإفريقية وما شهدته من صراعات –سلفت الإشارة إلى بعضها– عن أن ثمة إخفاقاً فى إدارة النظم السياسية الإفريقية للتعددية الإثنية ؛ الأمر الذى يبرر البحث عن أمثل السبل لتلافى تلك الآثار السلبية الناجمة عن سوء إدارة التعددية الإثنية وما تفرزه من تحديات .

وفي ضوء الاعتبارات سالفة البيان ، تم اختيار موضوع التعددية الإثنية والنظام السياسي ليكون محلاً للبحث ، وتحددت طبيعة الدراسة ونطاقها علي أساس أن تشتمل علي إطار نظرى حول العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي بصفة عامة، إلي جانب قسم تطبيقي يختص بدراسة حالة بعينها .

وقد تم اختيار جمهورية جنوب إفريقيا لتكون الحالة الدراسية التي يدور حولها البحث لعدة اعتبارات :–

- الثقل السياسي والاقتصادي لجمهورية جنوب إفريقيا بين دول القارة عامة وجنوب القارة بخاصة .
- الامتداد الإثنى للجماعات القاطنة في جمهورية جنوب إفريقيا داخل دول جوارها ؛ علي نحو يجعل من جنوب إفريقيا رمانة الميزان بشأن استقرار منطقة الجنوب .
- التحولات السياسية التي شهدتها الدولة كنقطة انطلاق مناسبة للتعرف علي انعكاساتها علي التركيبة الاجتماعية في البلاد في ضوء خبرة الدول الإفريقية الأخرى .
- المخاوف العديدة التي ساورت الكثير من القوي الإقليمية من جرّاء الحضور القوي والفاعل والسريع لجمهورية جنوب إفريقيا علي الساحة الإفريقية فور انتهاء الحكم العنصري .

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعي إلي تقديم مساهمة جزئية في مشروع أكبر لفهم إمكانات وقدرات دولة جنوب إفريقيا ، لما يمثله ذلك من أهمية لحسن إدارة العلاقة مع هذه القوة الإقليمية دون تهوين أو تهويل .

وتعالج الدراسة الموضوع في إطار الفترة الانتقالية في جنوب إفريقيا والتي تمتد زمنياً من ١٩٩٤م حتي عام ١٩٩٩م ، وذلك لعدة اعتبارات مميزة لهذه الفترة تتمثل في :

١- أنها شهدت انتقال السلطة من حكم الأقلية البيضاء إلي حكم الأغلبية من الأفارقة ، وميلاد أول حكومة غير عنصرية في البلاد .

٢- شهدت أول انتخابات برلمانية غير عنصرية علي أساس صيغة " شخص واحد صوت واحد " .

٣- تم خلالها وضع وإقرار الدستور الدائم ١٩٩٦م ، والذي حل محل الدستور الانتقالي لعام ١٩٩٣م ، والذي اشتمل علي الأطر الحاكمة للنظام السياسي في المرحلة القادمة

٤- أن الفترة المذكورة شهدت الانتخابات البرلمانية الثانية – غير العنصرية – بما أسفرت عنه من تحولات في مراكز قوة الجماعات الإثنية وطبيعة التحالفات .

٥- أنها اتسمت بوجود قيادة كاريزمية (مانديلا) لعبت دوراً أساسياً في حكم العلاقة بين الجماعات الإثنية وضبطها .

٦- اكتمال الدورة البرلمانية خلالها وتمام عملية التحول دون معوقات جوهرية .

علي أن ما سبق ، لا ينفي بحال أن للفترة محل الدراسة امتداد زمنى سابق عليها سيتم التعرض له وفق مقتضيات الفهم والتحليل .

والواقع أنه مع التحولات السياسية المتسارعة التي شهدتها دولة جنوب إفريقيا منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين ، والتي أسفرت عن انتقال مقاليد السلطة السياسية إلي الأغلبية (جماعة الأفارقة) ، ثار تساؤل أساسي وجوهري حول مستقبل دولة جنوب إفريقيا في ظل هذه التحولات وهل سيستطيع النظام القائم إدارة العلاقة بين الجماعات الإثنية المختلفة علي نحو يحفظ استقرار المجتمع وتوازنه ، أم سيفشل في ذلك بما يعنيه ذلك من دخول المجتمع في حلقة مفرغة من الصراع الإثني وعدم الاستقرار السياسي علي النحو الذي تشهد به خبرة كثير من الدول الإفريقية .

الدراسات السابقة

يرجع تاريخ ظهور أدبيات صريحة عن الإثنية إلى عقد الخمسينيات من هذا القرن ، وقد ظهرت أول الأمر فى حقل علم الاجتماع العمرانى، بدعوى أن المراكز العمرانية تمثل ميادين التنافس بين الجماعات المختلفة ، وسرعان ما انتشرت الدراسات فى حقول المعرفة المختلفة .

وقد اختلفت الاتجاهات ووجهات النظر بصدد أسباب تبلور الإثنية، وما تسفر عنه من صراعات، وعلاقة ذلك كله بالنظام السياسى. وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين عدة اتجاهات من حيث نظرة كل منها لطبيعة العلاقة بين الإثنية والنظام السياسى ومسارها .

الاتجاه الأول : وتجسده المحاولات المبكرة لدراسة الإثنية والتى حاولت ربط الخبرة الإفريقية فى مرحلة الاستقلال بنموذج " التعددية الثقافية الذى بلوره " فيرنيفال " عام ١٩٤٨ ، فى دراسته عن السياسات الاستعمارية فى " بورما" و " إندونيسيا" . حيث يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المجتمعات التعددية – التى تشكل فيها كل جماعة هوية اجتماعية مغلقة تتطلب بالضرورة وجود نظام تراتبى لهذه الجماعات ، وهيمنة إحداها على الأخرى من خلال سيطرتها على الأدوات القسرية فى الدولة [١].

الاتجاه الثانى : ويرى مؤيدوه أن منشأ الهوية الإثنية وما تؤدى إليه من صراعات مؤثرة على النظام السياسى ، يرجع إلى التنمية المتفاوتة بين الجماعات المكونة للمجتمع ، بفعل تغلغل الرأسمالية والتوزيع غير العادل للفرص والخدمات (الوظائف ، مواقع الطرق والمواصلات ، المدن ، المراكز ، البعثات التبشيرية والتعليمية ...) خلال الحقبة الاستعمارية.

---

(١) انظر فى هذا الاتجاه – مع مراعاة أن الكثير من أنصاره قد هجروه :

- Kuper & Smith (eds), **Pluralism in Africa** (Berkeley: University of California Press, 1969).
- Maquet , **The Premise of Inequality in Rwanda : A Study of Political Relations in A Central African Kingdom** (London : Oxford University Press, 1961).
- Crawford Young, **The Politics of Cultural Pluralism** (Madison : University of Wisconsin Press, 1976).

حيث أدى حجب هذه الفرص عن بعض الجماهير إلى عدم إدراجهم فى النخب الجديدة فى مرحلة ما بعد الاستقلال .

ويرى هؤلاء أن التنمية غير المتساوية تعتبر عاملا قويا فى الصراع الإثنى ، لاسيما عند الاستقلال من جرّاء خشية كل جماعة من هيمنة الجماعة الأخرى ، على نحو يؤدى إلى الاستبعاد الدائم للجماعات المحرومة من فرص الحراك الاجتماعى والسياسى . وقد ذهبت أدبيات هذه الاتجاه إلى استبعاد احتمال استمرار بقاء الانتماءات الإثنية حيث اعتقدوا أن عملية التحديث والتنمية كفيلة بالقضاء على ظاهرة الإثنية لصالح انتماءات وولاءات أخرى للدولة ومؤسساتها أو للطبقة (١).

الاتجاه الثالث : يركز هذا الاتجاه على حيوية المحدد السياسى فى بلورة وتشكيل الهويات الإثنية المعاصرة ، فعلى العكس من التيارين السابقين ، يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن علاقة السببية لا تسير من الإثنية إلى الصراع السياسى بل العكس هو الصحيح . فالسياسات المتبعة – من منظور هذا الاتجاه – ذات أثر هام فى صياغة وتشكيل الإثنية وما تؤدى إليه من صراعات، بدءا من السياسات التى اتبعتها النظم الاستعمارية فى نقل السلطة، والنشأة الفجائية للمنافسة الحزبية ، ووصولا إلى سياسات توزيع الموارد المجتمعية فى مرحلة ما بعد الاستقلال. حيث أدت هذه السياسات وتلك، إلى سعى التنظيمات والنخب السياسية المتنافسة إلى البحث عن التأييد الانتخابى استنادا إلى الدعاوى الإثنية، باعتبارها أداة فعالة للتعبئة ، لا سيما فى ظل عجز النظم السياسية عن تلبية مطالب الجماهير وتوقعاتهم ، الأمر الذى دفع الأفراد إلى الالتفاف حول جماعاتهم الضيقة بحثا عن إشباع هذه المطالب (٢).

---

(١) Lemarchand , **Political Awakening in the Belgian Congo** (Berkely : University of California Press 1964).

J. Colman , **Nigeria : Background to Nationalism** (Berkeley : University of California Press . 1958).

Okwudiba Nnonli, **Ethnic Conflict in Africa** (Dacar : CODESRIA, 1989).

د. شفيق الغبرا ، "الإثنية المسيسة : الأدبيات والمفاهيم" . **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت : جامعة الكويت ، المجلد ١٦ ، العدد ٣ ، خريف ١٩٨٨).

(٢) انظر على سبيل المثال :

- Donald Horowitz, Ethnic Groups in Conflict(Berkeley :University of Califrnia Press,1985).
- Donald Rotchild , " An Interactive Model of State – Ethnic Relations" , in Francis M. Deng and I. William Zartman (eds.) , **Conflict Resolution in Africa** (Washington , D.C., The Brookings Institutions , 1992)
- David Welsh , " Ethnicity in Sub- Saharan Africa " , in **International Affairs** (Vol. 72, No.3, 1996).

وتجدر الإشارة إلى أن تعدد الاتجاهات والكتابات التى تدرس ظاهرة الإثنية بأبعادها المختلفة من الناحية النظرية يشير -فى جانب منه- إلى مدى تعقد الظاهرة وتعدد الزوايا والجوانب التى يمكن دراستها من خلالها. فهى ظاهرة متعددة الأبعاد، الأمر الذى يفسر تعدد مداخل دراستها وفقا للخلفية النظرية لكل باحث من ناحية، واختلاف بؤر الاهتمام بين الدارسين من ناحية أخرى.فهناك من ركز على الأبعاد الداخلية للظاهرة[1]، ومن تناول الأبعاد الخارجية المؤثرة لاسيما فيما يتصل بإدارة ما ينجم عن الإثنية من صراعات وربط آخرون بين البعدين [2]،كما تباينت تلك الدراسات فى نطاقها ما بين دراسات نظرية عامة تهتم بالظاهرة فى ذاتها، ودراسات اختصت بمناطق بعينها داخل إفريقيا أو خارجها[3]

([1]) أنظر على سبيل المثال المقالات الواردة فى المصادر التالية:

- Bethwell Ogot (ed),**Ethnicity, Nationalism and Democracy in Africa**(Kenya:Maseno University College,May28-31,1995).
-Donald Rothchild Victor Olorunsola (eds)**, State Versus Ethnic Claims :African Policy Dilemmas**(Colorado :Westviews Press,1983).
-Raymond L. Hall, **Ethnic Autonomy- Comparative Dynamics :the Americas ,Europe and the Developing World** (New York:Pergamon Press,1979).
Timothy D.Sisk, **Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflict** (Washington DC.:United State Institute of Peace,1996).

([2]) أنظر:

روزا اسماعيلوفا:المشكلات العرقية فى إفريقيا الاستوائية، ترجمة سامى الرزاز(القاهرة:دار الثقافة الجديدة،١٩٨٣).

د.محمود أبو العينين:**إدارة الصراعات العرقية فى إفريقيا** (القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، ٢٠٠٠).

Carment David," The International Dimension of Ethnic Conflict: Concepts Indicators and Theory", **Journal of Peace Research**(Vol.30,No.2,1993).
Jhon Mc Garry And Brendan O'leary (eds), **The Politics of Ethnic Conflict** :Routledge,1993).-**Regulation** (London
-Andrew Bell Fialkoff, **Ethnic Cleansing** (London:Mcmillan,1996).
Donald Rothchild, **Managing Ethnic Conflict in Africa**(Washington DC.: Brookings Institution -Press,1997).

([3]) الأمثلة فى هذا المقام أكبر من أن تحصيها مجلدات كاملة يدلل على ذلك حجم الكتابات والمراجع الخاصة بتلك الظاهرة وأبعادها وتطبيقاتها المختلفة أنظر على سبيل المثال لا الحصر قائمة المراجع فى خاتمة الرسالة، وكذا قائمة المراجع الواردة فى خاتمة كتابات أى من تلك المراجع لاسيما كتابات: **"Horowitz" ,"Rothchild","Sisk","Young"**، ومن الأمثلة فى الكتابات المعربة عن الأثنية فى إفريقيا -وهى قليلة- أنظر:

روزا اسماعيليوفا: **مرجع سبق ذكره**،

أرشى مافيجى: **الإثنية والصراع السياسى فى إفريقيا**، ترجمة صلاح أبو نار (القاهرة:مركز البحوث العربية،د.ت).

دانيال برومبرغ(محرر): **التعددية وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**، ترجمة عمرسعيد الأيوبى (بيروت:دار الساقى،١٩٩٧).

وقد كشفت مطالعة الدراسات السابقة– فيما يتعلق بالتعددية الإثنية– واقع التباين الشديد فى وجهات نظر بين الباحثين بشأن المفهوم المعبر عن الظاهرة،وأسبابها،وآثارها،وسبل التعامل معها، وذلك تبعا لاختلاف توجهات الدارسين ومدارسهم الفكرية وأدواتهم البحثية،وتقود تلك الملاحظة إلى الاتفاق–مع اختلاف المجال– مع ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن الدراسات التى تناولت التحولات الجارية على الساحة الإفريقية معظمها يصب فى أحد اتجاهين أساسيين يندرجان معا تحت ما يسميه الاتجاه التطورى Genetic Approaches ويذهب أنصاره إلى توصيف الوضع القائم وتطوره من منظور القوى الفاعلة على الساحات السياسية أفرادا كانوا (نخب)،أو مؤسسات وتكوينات وقوى اجتماعية، دونما اعتبار لأسباب ذلك التطور أو تلك المواقف(1).

واستنادا إلى تلك النتيجة خلص الباحث إلى ضرورة مناقشة الآراء المختلفة فى هذا الصدد وتحديد موقفه فيما يتصل بتلك الأبعاد النظرية للموضوع.

وانتقالا من العام إلى الخاص يمكن القول أن العلاقة بين الإثنية والنظام السياسى فى جنوب إفريقيا قد حظيت بالاهتمام طوال الحقبة " العنصرية" من تاريخ البلاد ، وحظيت كذلك ببعض الاهتمام يتصل بتأثير هذه العلاقة على مستقبل النظام السياسى فى جنوب أفريقيا فى ظل التحرر من العنصرية : وفيما يلى عرض لبعض هذه الدراسات روعى فيها حداثة الدراسة وارتباطها بموضوع البحث .

1- Gerhard Maré and Georgina Hamilton, **An Appetite for Power: Buthelezi's Inkatha and South Africa** (Johannsburg : Ravan Press, 1987)

على الرغم من القدم النسبى لهذه الدراسة فإن أهميتها تكمن فى عرضها الشامل لواحدة من أهم القوى السياسية على ساحة جنوب إفريقيا ، وهى حركة انكاثا– حزب الحرية أنكاثا حاليا – التى تعتبر تجسيدا واقعيا للحركات والتنظيمات الإثنية، وقد عرضت الدراسة – مستخدمة المنهج البنائى الوظيفى – إلى تاريخ نشأة الحركة وموقفها من المؤسسات والممارسات العنصرية ، وهيكل الحركة ودورها ، وعلاقتها مع القوى المختلفة على الساحة السياسية فى

تيد روبرت جار : **أقليات فى ىخطر: ٢٣٠ أقلية فى دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، ترجمة مجدى عبد الحكيم وسامية الشامى (القاهرة: مكتبة مدبولى،١٩٩٥).

جنوب إفريقيا . وخلصت الدراسة إلى أن حركة "أنكاثـا" بقيـادة مؤسسـها وزعيمـها منجـو سوسوبوتهليزى ستظل فاعلا أساسيا على ساحة جنوب إفريقيا .

٢- Gerhard Maré, **Ethnicity and Politics in South Africa** (London : Zedbook, 1993).

يعتبر هذا الكتاب حلقة مكملة للدراسة سالفة البيان ، حيث يستكمل الباحث "جيرارد مـار Maré). البحث فى أثر " الإثنية" على مجتمع جنوب إفريقيا . ويعرض فى هذا الكتـاب إلـى آليات " التسييس الإثنى" ودوره فى عملية التعبئة ، والقوى الكامنة والمستفيدة من عملية التسييس . ويفرق فى هذا الصدد بين حقيقة التعدد الإثنى كواقع، والوعى الإثنى كمتطلب أساسـى فـى عملية التعبئة السياسية ، أو التسييس الإثنى Politicised Ethnicity .

وفى خاتمة الدراسة يعرض الباحث لسبل التصدى لمثالب التعددية الإثنية ، وتتمثل هـذه السبل من –وجهة نظرة– فى الحيلولة دون عملية التسييس الإثنى ، وذلك من خلال التأكيد على مفاهيم الحقوق والحريات الفردية وتشجيع الروابط الجماعية الأخرى ، كالاتحـادات المهنيـة ، والطلابية ، والجمعيات النسائية ... وغيرها .

3- Cheryl Hendricks, " The National Question, Ethnicity , and the State: Some Insights on South Africa ", in Georges Nzongola- Ntalaja and Margaret C. Lee (eds), **The State and Democracy in Africa** (Harare : AAPS Books, 1997).

تعتبر هذه الدراسة واحدة من أهم الدراسات الخاصة بالموضوع ، وتستمد أهميتها من عدة اعتبارات أولها حداثتها إضافة إلى أنها قد كتبت بيد أحد المحاضرين من أبنـاء جنـوب إفريقيا . والثانى أنها قد تضمنت إطارا مفاهيميا مختصرا عن العلاقة بين القومية والتعدد الإثنى والإثنية . مبينا الاستخدامات المختلفة لمفهوم القومية وإبرازها على إنها أداة للسيطرة على سلطة الدولة وتأكيدها فى مواجهة الآخرين ، وأنها مازالت فاعلا أساسيا على الساحة الدولية مستشـهداً فى ذلك بأحداث أوربا الشرقية ، كما أوضح الكاتب التفرقة بين التعدد الإثنى والإثنية ، شـارحا موقف المدارس المختلفة من حقيقة الإثنية ووجودها وآثارها وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى لا سيما مفهوم الطبقة .

ويرى الباحث أن مستقبل النظام السياسى فى جنوب إفريقيا يتوقف فى أحد أبعاده علـى أسلوب إدارته للتنوع الإثنى من خلال الآليات الدستورية والعلاقة بيـن الحكومـة المركزيـة

والحكومات الإقليمية والمحلية ، وكذا قضايا إعادة التوزيع Redistribution وقضيــة الهويــة والانتماء Identity ، وموقف القوى المختلفة من هذه القضايا والأبعاد .

4-Margaret C. Lee, " Challenges Facing the Mandela Government" , in Georges Nzongola- Ntalaja and Margaret C. Lee (eds.), **the State & Democracy in Africa** (Harare: AAPS Books, 1997).

تعرض هذه الدراسة بالرصد والتحليل لأهم التحديات التى ستواجه حكومة "نلسون مانديلا". وباستعراض تلك التحديات المختلفة التى ترى الباحثة أنها تواجه حكومة نلسون مانديلا؛ يتضــح أن البعد الإثنى يكاد يكون قاسما مشتركا بينها جميعا – وهو أمر أشارت إليه الباحثة فى خاتمــة الدراسة حيث أكدت على علاقة التداخل بين هذه التحديات جميعها .

وكما بدأت الباحثة بالتأكيد على أهمية التوازى بين التحول السياسى والتغيير الاقتصادى . فإنها فى سعيها للبحث عن مخرج من تلك التحديات ذهبت مرة أخرى إلى ضرورة حــــدوث تغير اقتصادى كبير يتيح لحكومة جنوب إفريقيا الحالية الاستجابة لمطالب الجماعات التى عانت طويلا من سياسات الفصل العنصرى ، ويُمكّنها فى ذات الوقت من الحفاظ على انتماء الجماعــة البيضاء وإسهامها الاقتصادى ؛ بما يحقق استقرار المجتمع . وهى مهمة ترى الباحثة أنها صعبة المنال فى ظل مجتمع جنوب إفريقيا . ذلك إنه – على حد تعبيرها – " التحول فى جنوب إفريقيا قد أوجد تطلعات شعبية ، يصعب على أكثر الحكومات شعبية ، ومهارة وكرما أن ترضيها " .

5- Moses B . Khanyile , " The Ethnic Factor in the S A National Defence Force : Recruitment Strategies Revisited " , in **Politeia** (South Africa : University of South Africa , vol . 16 no . 1 , 1997) .

تتناول هذه الدراسة أحد الأبعاد الهامة لعلاقة الإثنية بالنظام السياسى وهو البعد المتعلق بتمثيــل الجماعات الإثنية المختلفة داخل المؤسسة العسكرية (قوات جيش الدفاع بجنوب إفريقيا) حيـث تكشف الدراسة عن تطور التمثيل الإثنى داخل جيش جنـوب إفريقيـا ، ونصيـب الجماعـات المختلفة فى الرتب القيادية، والذى يكشف عن تحيز واضح للجماعة البيضاء . ويرى الباحث أن محاولة توفير تمثيل عادل للإثنيات المختلفة داخل المؤسسة العسكرية أمر تكتنفه العديــــد مــن الصعاب ، وليس بالأمر الهين ، بالنظر إلى انعكاسات ذلك على النظام السياسى الجديد .

6- Thomas Ohlson , " Conflict and Conflict Resolution in a Southern African Context " , in Ibbo Mandaza , (ed), " **Peace & Security in Southern Africa** (Harare : SAP 's Books , 1996) .

اهتمت تلك الدراسة بتعداد الجوانب الإيجابية والسلبية التى تعترض مسار التحول السياسى فى جنوب إفريقيا . وفى مقدمة تلك الجوانب السلبية تأتى العلاقة الهيكلية بين الجماعات المختلفة فى جنوب إفريقيا، والتى يرى الباحث إنها عملية متجذرة يصعب اجتثاثها ، حيث يتطلب ذلك تدرجا زمنيا ، وموارداً، إضافة إلى مناخ أو محيط ملائم . ويتمثل التحدى الآخر فى الفارق الكبير بين الواقع والمأمول؛ وذلك بالنظر إلى المهام الملقاة على عاتق النظام السياسى ، والتى منها إعادة الهيكلة الاقتصادية الاجتماعية Socio – Economic Reconstruction ، وإصلاح آليات وأدوات الشرعية فى الدولة وأجهزتها على مختلف المستويات ؛ حيث توجد قوى مقاومة للتغيير لا سيما على صعيد الأجهزة الأمنية ، وإدارات المعازل السابقة، وعلى صعيد ثالث شهدت المسائل الدستورية بدورها بعض الخلافات التى لم تحسم على نحو قاطع من ذلك طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والمحلية .

ويعرض الباحث لأهم الاستراتيجيات المتبعة فى إدارة الصراع فى جنوب إفريقيا والتى تتمثل فى استراتيجيات توفيقية (تسوية) Compromise Strategies ، والثانية هى استراتيجيات المواجهة أو المجابهة Confrontation Strategies. حيث يشير إلى محتوى كل استراتيجية وأغراضها والقوى المساندة لها .

ويؤكد الباحث فى ختام ذلك الجزء أن مستقبل هذه الصراعات وبالتالى دولة جنوب إفريقيا سيتوقف على مدى قدرة القيادة السياسية على التعامل مع هذه القضايا وما تفرضه من تحديات على النظام السياسى فى جنوب إفريقيا .

7- Heribert Adam and Kogila Moodley , " South Africa : The Opening of the Apartheid Mind " , In John Mc Garry and Brendan O ' Leary (eds.) , **The Politics of Ethnic Conflict Regulation** (London : Rout Ledge , 1992)

تتناول هذه الدراسة طبيعة الخيارات التى كانت مطروحة – فى مرحلة التحول – من جانب القوى السياسية المختلفة على ساحة جنوب إفريقيا . وتوضح كذلك موقف كل طرف من هذه الخيارات ونصيب كل منها من إمكانات النجاح والفشل .

وتتناول الدراسة بشيء من التفصيل التهديدات الانفصالية من جانب كل مـــن اليميـن الأبيض بزعامة الافريكانر وسعيهم لإنشاء دولة البوير . وحركة انكاثا وسعيها للحصول علـــى نصيب أكبر فى السلطة؛ باعتبارها ممثلة لجماعة الزولو فى جنوب إفريقيا، وهى التهديدات التى ما زالت بمثابة تحديات أمام النظام السياسى فى جنوب إفريقيا .

8- Michael Neocosmos , " From People' s Politics to State Politics : Aspects of National Liberation in South Africa , 1984 – 1994 " , in **Politeia** (vol . 15 , no . 3 , 1996) .

تعالج هذه الدراسة أحد الأسئلة الهامة التى تتعلق بمستقبل دولة جنوب إفريقيا والنظـــام السياسى بها . حيث يذهب الباحث إلى إنه عبر مراحل النضال فى الفترة مـن ١٩٨٤ – ١٩٩٤ تحولت عملية بناء الديمقراطية من أسفل؛ عبر النضال والكفاح الشـــعبى ، إلـــى عمليـــة بنـــاء الديمقراطية من أعلى من خلال مؤسسات الدولة ، حيث يرصد الباحث مراحل وآليـــات ذلـــك التحول فى سعيه للإجابة على التساؤل الخاص بمستقبل دولة جنوب إفريقيا انطلاقا من خـــبرة الدول الإفريقية الأخرى ، التى استندت إلى مبرر التنمية للإطاحة بالخيارات الديمقراطية الشعبية . وهو الأمر الذى يخلص الباحث إلى أن النظام السياسى فى جنوب إفريقيا يتجه إليه ، رغم كل ما يقال عن التاريخ النضالى لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدنى هناك ، ورغـــم قـــوة هـــذه المنظمات وتعددها

9- John Chettle , " After the Miracle : Can South Africa be A Normal State? " , In **the National Interest** , (Washngiton D.C :William Byrd Press, No . 47 , Spring 1997) .

ترصد هذه الدراسة عبر صفحاتها أهم ملامح الواقع السياسى فى دولة جنوب إفريقيـــا – كمـــا يصورها الباحث – وأهم المتغيرات الفاعلة على هذه الساحة حيث يذهب إلى إنه على الرغم من التشابه الظاهرى بين لحظة التحرر من العنصرية فى جنوب إفريقيا مع لحظة الاستقلال، التـــى شهدتها دول القارة المختلفة ، فإن مجتمع جنوب إفريقيا يظل متميزا عن غيره من المجتمعـــات الإفريقية، من حيث بنيته الأساسية ، ومجتمعه المدنى القوى وقدراتـــه الاقتصاديـــة وتاريخـــه

الديمقراطى ، حيث يرى الباحث أن الخلاف فى جنوب إفريقيا لم يكن حول وجود أو عدم وجود المؤسسات الديمقراطية ، وإنما تمثل الخلاف في مدى تمثيلها للجماعات القائمة فـــى مجتمــع . وعلى الرغم من إبرازه لعناصر تميز مجتمع جنوب إفريقيا عن بقية دول القارة ، فإن البـــاحث يرصد الكثير من مواطن الخلاف والضعف التى تمثل تحديا أساسياً أمام النظام السياســـى فـــى الدولة .

10-Andrew Reynolds (ed) **Election ' 94 South Africa** (London:David ,Phllip Publishers,1994).

لما كانت فترة الانتخابات هى اللحظة التى تكشف فيها كل جماعـــة عـــن تحيزاتـــها المختلفـــة وتفضيلاتها . والتى تتم فيها المفاضلة بين الولاءات والانتماءات المتعددة ، فإنه يمكن القـــول أن العملية الانتخابية بما يصاحبها من عمليات حشد وإعلام وما يصاحبها من صراعات وصدمـــات وما يعقبها من توزيع للمغانم ، تمثل لحظة كاشفة عن قوى المجتمع وعلاقاتها . ومن هنا يستمد هذا الكتاب أهميته حيث يعرض بالرصد والتحليل لأهم وأبرز القوى السياسية التـــى خـــاضت الانتخابات البرلمانية فى جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤ موضحا القوى الاجتماعية المعبرة عنـــها ، وأهم بنود برامجها الانتخابية وشعاراتها التى رفعتها . وأخيرا مقدار ما حصلت عليه من تـــأييد وترجمة ذلك السياسية فى صورة نصيبها فى مقاعد البرلمان والسلطة .

11- Adam Habib, "The Transition to Dimocracy in South Africa :Developing A Dynamic Model", **Transformation**(South Africa,no.27,1995).

تقدم تلك الدراسة رؤية نقدية للكتابات والمداخل التى تناولت التحول السياسى بصفة عامة، وفـــى إفريقيا بصفة خاصة،وقد سلفت الإشارة،عند عرض الدراسات النظرية،إلى موقف المؤلف مـــن تلك الاقترابات والمداخل التى تناولت ظاهرة التحول،وانتقاداته لها والتى خلص منها إلى الدعوة إلى اقتراب بنائى تاريخى Historical- Structuralist Approach جديد لدراسة الوضع فى جنوب إفريقيا،على أن يتلافى عيوب الاقترابات البنائية الأخرى ممثلة فى الوقوع فـــى شـــرك الحتميات، ويتجنب كذلك عيوب الاقترابات التطورية Genetic التى تقف عند حد الوصف دون

التفسير ،بحيث يأخذ فى الاعتبار الهياكل السياسية القائمة والقوى السياسية الفاعلة فى سياق البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة وما يحدث من تفاعل بينهم وما يسفر عنه من تغيرات.
وباستخدام هذا الاقتراب وتطبيقه على جنوب إفريقيا يخلص الباحث إلى أن استقرار الأوضاع فى جنوب إفريقيا يرتبط فى جانب كبير من بشروط عدة تتمثل فى:
-بلورة هوية سياسية وطنية تتجاوز الولاءات التحتية المختلفة.
-شيوع إحساس عام بين النخبة والجماهير بنجاح الحكومة الوطنية فى قيادة البلاد؛على نحو يدعم المصالحة الكبرى بين القوى المختلفة فى البلاد.
-إضفاء الطابع المؤسسى على الصراع وشيوع اعتقاد الأحزاب والقوى الاقتصادية الاجتماعية الكبرى بأن المؤسسات القائمة تتيح الفرصة لهم لتحقيق مصالحهم.
-دعم الاقتصاد الوطنى على نحو يتيح قدرة أكبر على التوزيع ورفع مستويات المعيشة.
-إدراك الجماهير وقوى اجتماعية هامة فى المجتمع أن النظام اجديد يسعى إلى نزع الطابع الإثنى لعلاقات الإنتاج فى الاقتصاد الوطنى.

والواقع أنه على الرغم من تعدد الدراسات التى عرضت للعلاقة بين التعدد الإثنى والنظام السياسى بصفة عامة وفى جنوب إفريقيا بصفة خاصة ، فإن تصفح الدراسات سالفة البيان يشير إلى أن تناول الموضوع قد جاء فى كثير من الأحيان تناولا جزئيا ،إما من حيث الجماعة موضع الاعتبار (الزولو ، انكاثا ، الإفريكانر .. كل على حده) . أو من حيث المؤسسة موضع التناول (المؤسسة العسكرية ، الأداء الاقتصادى ، الثقافة ، التعليم ...) . وكثيرا ما عولجت التعددية الإثنية بصورة جزئية فى إطار قضية أعم وأشمل " كالديمقراطية " أو التحديات التى تواجه النظام السياسى فى مرحلة التحول . وفى كل هذه الحالات افتقرت الدراسات إلى النظرة الشمولية المتكاملة للعلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسى فى جنوب إفريقيا ، ليس عن قصور فى هذه الدراسات ، قدر ما هو الاعتقاد بأن العلاقة إما إنها أوضح من أن تدرس ، أو أوهى من أن تدرس، وكلاهما غير صحيح ذلك أن القول بأن التعدد الإثنى يمثل دائما تحديا وتهديدا للنظام السياسى ليس بالقول الفصل ؛ فى ذات الوقت الذى تشير فيه الدراسات إلى قوة وفعالية الدور الذى يلعبه العام الإثنى على صعيد العمل السياسى .

وانطلاقا مما سبق تأتى جدية هذا الموضوع الذى يسعى للإحاطة بالأبعاد المختلفة للعلاقة بين التعدد الإثنى والنظام السياسى فى جنوب إفريقيا موضحا علاقة التفاعل والتأثير المتبادل بين الجانبين توصلا لطرح تصور حول مستقبل هذا النظام فى ضوء هذه العلاقة .

وتسعى الدراسة إلى التعرف على أسباب تصاعد الشعور الإثني واختبار مقـولات الاتجاهـات المختلفة فى هذا الصدد وكذلك محاولة بيان طبيعة مطالب وأهداف الجماعات الإثنيـة ومبرراتـها والعوامل التى تركن إليها فى دعم مطالبها ونصيب كل منها من الفاعلية فى ضوء استجابات النظام السياسى لتلك المطالب وأدواته فى إدارتها .

وتهدف الدراسة إلى التحقق من صحة مجموعة من الفروض تتمثل فى :

- أن مطالب الجماعات الإثنية دالة في أوضاعها الاقتصادية الاجتماعية .
- أن طبيعة مخرجات النظام دالة في قدراته .
- أن النظم السياسية في المراحل الانتقالية اكثر تسامحاً مع واقع التعددية منها فـي مرحلـة التمكن .
- أن التفاوت الاقتصادى الاجتماعى بين الجماعات الإثنية يقود إلي عدم الاستقرار السياسي .
- أن قدرات الجماعة الإثنية وعوامل فاعليتها دالة في مخرجات النظام ودرجة ثباتها بشـأن مطالب تلك الجماعات .

وسعياً للإجابة علي تلك التساؤلات والتحقق من تلك الفروض ، سيتم استخدام منهج تحليل النظم ، بما يشمله من مفردات تحليلية كالبيئة أو (المحيط) والمدخلات (مطالب ، مساندة) وعمليـات التحويل ، والمخرجات والتغذية الاسترجاعية ، لما يتيحه ذلك المنهج من إمكانية فـهم البيئـة الداخلية والخارجية للنظام السياسى وكذلك إمكانية التمييز بين الجماعات الإثنية كأحد مكونـات بيئة النظام وبين ما تفرزه التنظيمات الإثنية المعبرة عن تلك الجماعات من مطالب تمثل أحـد المدخلات Inputs الهامة للنظام السياسى كما أن تحليل مخرجات النظـام السياسـى Outputs التى تتخذ صورة قرارات وسياسات، يعتبر مؤشراً ممكناً على قدرات الجماعات الإثنية وفاعلية تنظيماتها، خاصة فى ضوء علاقات التفاعل ما بين تلك المخرجات وردود أفعـال الجماعـات والتنظيمات الإثنية تجاهها والتى تترجمها عملية التغذية الاسترجاعية Feed Back .

وقد تم توظيف المنهج ومكوناته لدراسة الحالة موضع البحث من خلال اعتبار التركيبة الإثنيـة بمجتمع جنوب إفريقيا بمثابة بيئة النظام السياسى التى أسفرت عن مجموعة من المطالب قـامت على تجميعها وطرحها على النظام السياسى تنظيمات ذات طابع إثنى .

وعلى مستوى آخر تنهض الدراسة على تحليل عملية مخرجات النظام السياسى فـى جنـوب إفريقيا تجاه تلك المطالب للوصول إلى مدى فاعلية الجماعات الإثنية وتنظيماتها والحكم علـى قدرات النظام وإمكاناته وبالتالى إمكانية طرح تصور بشأن مستقبل النظام فى ضوء تلك العلاقة التفاعلية بين مدخلات النظام ومخرجاته وعبر عملية التغذية الاسترجاعية.

وتجدر الإشارة، ؛ إلى إنه سعياً إلى تركيز الدراسة ، ومحاولـة الإحاطـة بأبعـاد الظـاهرة موضوع البحث،اجتهد الباحث فى الالتزام بضابطين أساسيين للبحث أولهما: التركـيز علـى

العوامل والتفاعلات الداخلية للظاهرة والنظام السياسى ، مع اعتراف الباحث بأهمية العوامل الخارجية وحيويتها، إلا إنها -من وجهة نظر الباحث- تأتى تالية فى الأهمية فيما يتصل بالظاهرة والحالة موضع التحليل؛والثانى :أنه عند رصد الجماعات والتنظيمات الإثنية، تم التركيز على تلك الجماعات الفاعلة التى جاهرت بإثنيتها ، دون غيرها من الجماعات التى لم تعلن عن هويتها الإثنية صراحة.

وفى ضوء كل ما تقدم، تم تقسيم البحث إلي بابين أساسيين ، يعرض أولهما للتعريف بالتعددية الإثنية، ومطالبها واستراتيجيات إدارتها ، وذلك من خلال ثلاثة فصول، يعرض الفصل الأول منهم للتعريف بالتعددية الإثنية، وأنماطها واتجاهات تحليلها، موضحاً الأبعاد المختلفة لتلك الظاهرة والعوامل الحاكمة لاتجاهات التحليل، ومناطق القوة والضعف في مقولات كل اتجاه من تلك الاتجاهات ، ويعرض الفصل الثاني لمطالب الجماعات الإثنية ومبرراتها وعوامل فاعليتها ، حيث يهتم ذلك الفصل ببيان طبيعة الاختلافات بين مطالب الجماعات الإثنية وأولوياتها، والمسار الذي تتخذه مطالب كل جماعة ، والتوقيت المتوقع لتلك المطالب وفق حظ كل جماعة من الغني والفقر ، والتقدم والتخلف ، كما يسعي هذا الفصل لبيان أسباب تلك الاختلافات ومبررات كل جماعة في دعم مطالبها، والعوامل الحاكمة لفاعليتها ، واستكمالاً لعلاقة التفاعل بين واقع التعددية وسياسات النظم، يعرض الفصل الثالث من هذا الباب لاستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومؤسساتها وسياساتها ، حيث يُقصد بالاستراتيجية الفلسفة العامة للنظام في تعاملة مع الجماعات الإثنية ومطالبها ، وهنا يتم التمييز بين الاستراتيجيات السلمية لإدارة التعددية الإثنية والاستراتيجيات القسرية التي تستهدف إزالة التعددية الإثنية ، وعلي صعيد المؤسسات سيتم تناول أهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في إدارة التعددية الإثنية وفي؛ المؤسسات التشريعية ،التنفيذية والعسكرية ، وكذلك المؤسسات الحزبية وجماعات المصالح، ويتناول هذا الفصل بالبحث أيضاً، الفساد باعتباره أهم العوارض التي تعتري تلك المؤسسات في أداء مهامها. ويُختتم هذا الفصل، بمبحث يعرض لأهم سياسات إدارة التعددية الإثنية عبر السياسات الاستخراجية والتوزيعية ، والتنظيمية والرمزية ، ودور كل منها في إدارة المطالب الإثنية.

ويعرض الباب الثاني من البحث، لدراسة الخريطة الإثنية لجمهورية جنوب إفريقيا وانعكاساتها السياسية ، وذلك من خلال ثلاثة فصول، يعرض الفصل الأول لمكونات الخريطة الإثنية في جنوب إفريقيا؛ ممثلة في أهم الجماعات الإثنية الرئيسية بها (الأفارقة ، البيض ، الهنود ، الملونون) وموقع كل جماعة من تلك الجماعات علي الأصعدة المختلفة الاقتصادية الاجتماعية .

ويعرض الفصل الثاني لطبيعة ما أفرزته الخريطة الإثنية سالفة الذكر من مطـــالب لكــل جماعة من الجماعات المكونة للمجتمع مبررات تلك المطالب ، والتنظيمات الرئيسية المعـــبرة عنها وعوامل فاعليتها .

أما الفصل الثالث فيعرض لاستجابات النظام تجاه المطالب سالفة البيان علي صعيد الوثائق الدستورية والسياسات الرسمية ، ويطرح رؤية تفسيرية لطبيعة تلك الاستجابات وصــولاً إلــي بلورة تصور بشأن مستقبل النظام، على نحو ما تكشف خاتمة الرسالة .

الباب الأول

التعددية الإثنية والنظام السياسى: الإطار النظرى

الباب الأول

التعددية الإثنية والنظام السياسى

الإطار النظرى

يهدف هذا الباب إلى بيان المضامين النظرية لمفهوم التعددية الإثنية وكـــذا التعــرف علـــى علاقات التفاعل بين ما صدق (بمفهوم المناطقة) ذلك المفهوم وبين النظام السياسى حيث تعرض فصول هذا الباب للتعريف بمفهوم التعددية الإثنية واتجاهات تفسيرها وأنماط الجماعات الإثنيـــة باعتبار أن هذا النمط أو ذاك يمثل البيئة التى ينبغى على النظام السياسى التعامل معها. ويعرض الباب عبر فصله الثانى للمطالب الإثنية كتحديات أمام النظام السياسى عبر مـــا تفرضـــه مـــن مدخلات تتمثل فى مجموعة المطالب التى تطرحها الجماعات، وأخيراً يوضح الفصل الثالث من هذا الباب أنماط استجابة النظم السياسية لمطالب الجماعات الإثنية سواء اتخذت تلك الاســـتجابة صورة قسرية أو سلمية أو كليهما وهى فى مجملها تعبر عن مخرجات النظام السياســـى فـــى مواجهة تحدياته.

الفصل الأول

التعددية الإثنية: التعريف، أنماط التصنيف، واتجاهات التحليل

تكشف مطالعة الكتابات التى تناولت مفهوم التعددية بصفة عامة والتعددية الإثنية بصفة خاصة عن تباينات كثيرة فى التعريف بكلا المفهومين وذلك لتعدد وجهات النظر والجوانب التى يمكن من خلالها دراسة الظاهرة التى يعَبر عنها المفهوم. ولذا فإن أى محاولة لاستخدام مفهوم التعددية فى التحليل لابد وأن يسبقها بيان المقصود بالمفهوم وأبعاده ومضامينه وأنماطه.

وانطلاقاً مما سبق، يعمل هذا الفصل على التعريف بالجوانب المختلفة لمفهوم التعددية الإثنية وأنماطها واتجاهات تفسيرها من خلال ثلاثة مباحث يتناول أولهما التعريف بكل من "التعددية" و "الإثنية" وتمييز الأخيرة عما قد يتداخل معها من مفاهيم أخرى. ويعرض المبحث الثانى لأنماط المجتمعات الإثنية. وأخيراً يرصد المبحث الثالث اتجاهات تفسير الظاهرة الإثنية من خلال مقولات المدارس النظرية المختلفة.

المبحث الأول

التعريف بالتعددية الإثنية وما يتداخل معها من مفاهيم

سلفت الإشارة إلى أن مفهوم التعددية الإثنية من المفاهيم شديدة التباين فى تعريفها وهو أمر يرجع فى جانب منه -كما سلفت الإشارة أيضاً- إلى تعدد مجالات الاهتمام بالمفهوم، إلا أنه يرجع أيضاً إلى أن مفهوم "التعددية الإثنية" مفهوم مركب من مفهومين كل منهما من التركيب والتعقيد بمكان. هما مفهوم "التعددية" ومفهوم "الإثنية" الأمر الذى يفرض ضرورة إعمال قاعدة الفك والتركيب عند تناول المفهوم، وصولاً إلى فهم أعمق وأشمل له، وعليه فإنه سيتم تناول كل من مفهوم "التعددية" ومفهوم "الإثنية" فى مطلب مستقل قبل أن يتم تمييز المفهوم الأخير عما يتداخل معه فى المطلب الثالث من هذا المبحث.

المطلب الأول: التعددية

تكشف مطالعة الكثير من الدراسات التى تناولت مفهوم التعددية إلى أن التعريـف اللغـوى للمفهوم لم يحظ بالتعمق اللازم لسبر أغوار ذلك المفهوم وأبعاده، حيث لم تعرض لـه بعـض الدراسات، واكتفت أخرى بالإشارة إلى أن "الدلالة اللغوية للكلمة "التعددية" فى اللغة العربيـة لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح".

والحق أن النظر إلى معنى الجذر اللغوى للتعددية وهو كلمة عَدّ ومشتقاته يكشف عن الكثـير من مضامين وأبعاد مفهوم التعددية وذلك على التفصيل التالى بيانه.

فكلمة " عَدّ " تعنى حسب وأحصى و "عادّ ةً" مُعَادَاةِ وعِدَاداً: فاخرة فى العدد وناهضـة فـى الحرب. و "عَدَّد" الشىء أحصاه و عَدَّدت " الشىء جعلته ذا عدد "تَعَداد" القـوم: عـد بعضـهم بعضاً. "تَعدّدَ" صار ذا عدد. و "العِدُّ" الماء الجارى الذى له مادة لا تنقطعُ و–الكثرة فى الشىء. و–القديمٌ و–القِرنُ والنّظيرٌ "العَديدُ": النّدُّ والقِرنٌ و –من نَعَدٌّ فى القوم وليس منهم. و–العـدد وإن قل أو العدد الكثير. "العَديدةٌ": الحصة والنصيب[1].

والواضح من المعانى سالفة البيان، أن المعنى اللغوى يحمل فـى طياتـه بعـض الملامـح الوصفية لحقيقة التعددية من حيث أنها تعنى عدم الواحدية، أو التفرد. ذلك أن أصل العد وجـود الشىء القابل للإحصاء قل أو كثر، بما يعنى أن هذا الشىء ليس منفرداً، أو وحيداً، وإلا ما قبـل العد والإحصاء وتحمل مشتقات الجذر اللغوى بعض المضامين النفسية ممثلة فى عمليات التفاخر والمعاداة[2] التى تتسم بها المجتمعات البشرية التعددية لأسباب عديدة، سيرد بيانها لاحقاً.

علاوة على ما سبق – تكشف مشتقات الجذر اللغوى عن سمة أخرى للتعددية وهـى القـدم والاستمرارية حتى يعتد بها؛ أكثر من ذلك فإنها تشير أيضاً إلى أن حقيقة التعدد –على نحو مـا سير البيان– تتطلب "العديدة" أو الحصة والنصيب لكل مشارك واقع التعددية[3].

ولا يختلف الأمر فى كل من اللغة الإنجليزيـة واللغـة الفرنسـية حيـث يشـير لفـظ: "Pluralism" فى اللغة الإنجليزية واللفظ الفرنسى "Pluralisme" إلى أن هناك تعـدد وعَدم أُحادية على الأصعدة المختلفة[4].

---

(١) مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط** (القاهرة: مجمع اللغة العربية، جـ٢، طـ٣، ١٩٨٥)، ص٦٠٨.

(٢) **المرجع السابق. نفس الصفحة.**

(٣) **المرجع السابق.** وانظر: ابن منظور. **لسان العرب** (القاهرة: دار المعارف. جـ٤، 1982)، ص ص٢٨٣٦:٢٨٣٢.

(٤) C.T.Oninons(ed).,**The Shorter Oxford English Dictionary** (Oxford: The Clatendon Press, 1956), P1528.

وفى اللغة الفرنسية تم الاعتماد على:

Librairie Larousse, **Nouveau Petit Larousse** (Paris: Librairie Larous 1969), P: 792

وعلى الصعيد الاصطلاحى، تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم التعددية فيذهب معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى أن التعددية Pluralism تعنى "تعدد أشكال الروح الاجتماعية فى نطاق كل جماعة. وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد المجتمعات نفسها"(١). أما معجم المصطلحات السياسية فيعرف التعددية بأنها " من الناحية الاجتماعية تعنى وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة فى المجتمع المعاصر يكون لها اهتمامات دينية واقتصادية وإثنية وثقافية متنوعة، والتعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعاً تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة فى أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون.

وقد تشير التعددية السياسية كذلك إلى المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التى يمكنها أن تشارك فى مزاولة السلطة(٢).

ومن الناحية الفلسفية يرى جانب من الباحثين أن التعددية مذهب يرد الكون إلى ماهيات متعددة لا ترجع إلى مبدأ واحد، فهى فلسفة تدافع عن التعددية فى المعتقدات والمؤسسات وتعارض الواحدية والقول أن ثمة مبدأ غائياً واحداً(٣).

ويعتبر الاقتصادى "فيرنيفال" هو أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد فى النصف الأول من القرن العشرين. ثم طور عالم الاجتماع م. ج. سميث ما بدأه فيرنيفال وحاول صياغة نظرية عامة عن "التعددية الثقافية".

والمجتمع التعددى وفقاً للصياغة الرئيسية "لفيرنيفال" يتكون من جماعات ثقافية مغلقة تشكل كل منها هوية خاصة وتتسم بأنها جماعات مغلقة حيث لا تلتقى تلك الجماعات إلا فى السوق ولأغراض اقتصادية غير شخصية(٤) وقد ذهب م. ج. سميث فى تطويره لمقولات فيرنيفال إلى أن مجرد وجود الاختلافات الثقافية ليس كافياً للقول بوجود التعددية؛ بل اشترط ضرورة أن تحتوى الاختلافات بين الجماعات على اختلافات فى المؤسسات (التعليمية، الدينية، الاقتصادية، السياسية. . .)؛ بل أكثر من ذلك أن تؤدى الاختلافات إلى حدوث تعارض بين الجماعات وبعضها البعض على نحو يمنع وحدة المجتمع إلا من خلال القسر والإكراه"(٥).

---

(١) د. احمد زكى بدوى: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت: مكتبة لبنان ، الطبعة الثانية. ١٩٨٦) ص ٣١٧.

(٢) د. على الدين هلال، د. نيفين مسعد (محرران): **معجم المصطلحات السياسية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة. ١٩٩٤)، ص ١٠٩.

(٣) د. نيفين عبد الخالق: "الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية، قراءة فى واقع الدول القطرية العربية واستقراء لمستقبلها"، **بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية فى العالم العربى** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية , ١٩٩٣) ص ٥ وانظر أيضا:
Larousse, **Op.cit.** , P: 792.
د. احمد ثابت: **التعددية السياسية: دراسة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠) ص ١٦.

(٤) Crwford young, "Nationalism , Ethnicity and Class: A Retrospective" in **Chiers d'Etudes Africans,** (vol. Xx vi , No. 3 , 1986) , P:445.

(٥) د. جابر سعيد عوض:" مفهوم التعددية فى الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية "،**بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية فى العالم العربى** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٣)،ص ص ٧-٨

ويرى البعض أن التعددية توجد حيثما يكون هناك تنوع واختلاف أياً كانت الأشكال التي يتخذها ذلك التنوع (دينى – إثنى – إقليمى – طبقى – حزبى....).

فى حين يرى آخرون ضرورة التمييز بين التعددية من جانب والتنوع من جانب آخر[١] باعتبار أن ظاهرة التنوع معطى اجتماعى يتبدى فى كافة المجالات والجوانب فى حين أن مفهوم التعددية يقتصر فى دلالاته –من وجهة النظر تلك– على مجال القانون والدولة. انطلاقاً من أن الدولة هى التى تملك صلاحية إسباغ الشرعية أو نزعها عن وضع تعددى معين باستخدام الأداة القانونية[٢].

وذهب نفر من الباحثين إلى أن التعددية شكل من أشكال تمثيل المصالح؛ حيث تنتظم الوحدات المكونة للنظام فى عدد غير محدد من الفئات أو الجماعات التنافسية غير التراتبية (الهيراركية) يتم تكوينها دون حاجة لموافقة الدولة على قيامها أو اعترافها بها أو دعمها؛ كما أن اختيار قادة هذه الجماعات لا يخضع لإشراف الدولة"[٣].

وعلى صعيد آخر ركز البعض على أن مفهوم التعددية " مفهوم ليبرالى ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة ومتفرقة بما يحول دون تمركز الحكم ويحقق المشاركة فى المنافع[٤].

ويمكن إجمال التعريفات المختلفة التى قدمت لمفهوم التعددية في مجموعتين أساسيتين[٥] أولهما: التعريفات الشكلية التى حاولت رسم حدود المفهوم وبيان معالمه بوجه عام ويمكن القول أن أهم الملامح التى وردت فى تلك التعريفات هى الربط بين معنى "التعددية" وبين "التنوع" و "الاختلاف"[٦]، والربط بين معنى التعددية وبين مجال "القانون" و "الدولة".

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنه قد طالب البعض فى العالم العربى باستخدام مفهوم التنوعية كمفهوم عربى واسلامى كبديل عن التعددية على اعتبار أن التعددية " مفهوم حادث ومأخوذ من نسق معرفى آخر، وترتبط به شبكة هائلة من المفاهيم الخاصة بذلك النسق المعرفى والاطار الحضارى انظر د. طه جابر العلوانى: "التعددية: أصول ومراجعات"، فى **منبر الحوار** (بيروت: دار الكوثر، العددان ٣٢- ٣٣، ربيع وصيف ١٩٩٤)، ص ٧٥- ٧٦. والحق أنه مع الاعتراف بالحاجة إلى بلورة مفاهيم خاصة نابعة من خبرة مجتمعاتنا العربية الاسلامية أو الافريقية، أو غيرها من التصنيفات والهويات، فإنه فيما يتصل بمفهوم التعددية يرى الباحث أن اضافة مفهوم جديد أياً كان مسماه يزيد من تعقيد الأمر، لاسيما فى ظل حقيقة أن مفهوم التعددية من السعة والتنوع على النحو الذى يتيح استخدامه بذات دلالة المفهوم المقترح ودون حاجة لصك مفهوم جديد للتعبير عن الظاهرة وان لم يمنع ذلك من الاتفاق على اختلاف الدلالة اللغوية لكل من مفهوم التعدد ومفهوم= =التنوع انظر د. عفيف البونى: فى الهوية القومية العربية **المستقبل العربى** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٥٧، نوفمبر ١٩٨٣) ص ص ١٥- ١٦

(٢) د. جابر سعيد: **مرجع سابق**، ص ص ٥-٦.

(٣) **المرجع السابق**، ص٨.

(٤) د. مصطفى محمود منجود: "فى مفهوم التعددية فى الفكر السياسى الإسلامى: رؤية منهاجية فى فكر الشوامخ"، بحث **مقدمه إلى ندوة التعددية الحزبية واطائفية والعرقية فى العالم العربى** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٩٩٣)، ص ٤ .

(٥) تم اقتباس التقسيم من د. نيفين عبد الخالق: **مرجع سابق**، ص ٧.

(٦) حول تلك الرابطة انظر د. طه جابر العلوانى: **مرجع سابق**، ص ص س٧٦-٧٩. وانظر كذلك عماد الدين خليل: الوحدة والتنوع فى تاريخ المسلمين"، **إسلامية المعرفة** (واشنطون: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، العدد الخامس، صفر ١٤١٧ هـ/ يوليه ١٩٩٦) ص ٥٩ وما بعدها حيث استخدم الكاتب مفهوم التعددية كمرادف لمفهوم التنوع.

والتفرقة بين الدور الإيجابى (التحريرى) للمفهوم؛ عند استخدامه لتبرير مطالب فئة، أو جماعة معينة؛ باحترام معتقداتها وحماية حقوقها فى مواجهة تعسف غيرها من الجماعات، والدور السلبى لذات المفهوم؛ عند استغلاله لتبرير الوضع المتميز لجماعة معينة على حساب غيرها من الجماعات؛ لاسيما فى حالة الجماعات الاستبعادية المغلقة(١).

والثانى: التعريفات الموضوعية، وهى تلك التعريفات التى حاولت أن تنفذ لصميم الظاهرة، وبالتالى تنوعت بحسب موضوع التعددية إذا كان منصباً حول الإثنية أم الدين أم السياسية. وتربط تلك التعريفات الموضوعية بين مفهوم "التعددية" وبين عملية التفاعل بين كتلتين اجتماعيتين وسياسيتين أو أكثر. وفى المقابل فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هى ذاتها نتاجا وانعكاساً للتعددية الاجتماعية(٢).

وواقع الحال أن واقع التعدد باعتباره الاختلاف وعدم الأحادية فى مجالات متعددة، وإن كان يعبر عن سنة من سنن الله تعالى فى خلقه، اقتضتها الإرادة الحرة التى منحها الله للإنسان –فرداً وجماعة– فى الاختيار(٣)، فإن مفهوم التعددية المعبر عن ذلك الواقع هو مفهوم عام،ومضلل،ومركب، ومعقد فى آن واحد على نحو ما وصفه بعض الباحثين(٤).

فهو مفهوم عام حيث يقبل التطبيق على كافة المجتمعات والنظم المعاصرة،حيث أن كل الأنظمة التى يعرفها عالمنا المعاصر هى بشكل أو بآخر أنظمة تعددية، رغم تباين صورها، واختلافها اختلافا كليا فى الدرجة عن بعضها البعض. والتعددية مفهوم مضلل ومراوغ وذلك انطلاقا من حقيقة أساسية هى تباين تطبيقاته، واستخداماته فى كثير من الأحيان للإشارة إلى حالات وأوضاع جد متناقضة، الأمر الذى يصعب معه عزل المفهوم عن السياق التاريخى وطبيعة التطور المجتمعى فى كل حالة على حدة. فأوضاع أفريقيا وقابليتها للتعددية تختلف عن الخبرة الأمريكية(٥).

---

(١) William Safaran, "Ethnicity and Pluralism: Comporative and Theoratical Perspectives.", **Peper presented to the Penal on "compartive Ethnicity " at the xiv World Congress of the International** Political Science Association, (Washington, DC, August 29 – September 1, 1988), P.11.

(٢) د. نيفين عبد الخالق: **مرجع سابق**، ص ٧

(٣) حول تفاصيل ذلك بالإستشهادات القرآنية ومن السنة النبوية انظر:=

- = د. نيفين عبد الخالق: "التعددية والاختلاف: دراسة فى العطاء الاسلامى فى مبادىء الحكم والسياسة. "، **مجلة المسلم المعاصر** (القاهرة: المعهد العالمى للفكر الاسلامى، العددان ٧٥-٧٦، رجب– ذو الحجة ١٤١٦ هـ، فبراير- يوليو، ١٩٩٥)، ص ص ٦٦-٧٠.
- د. محمد سليم العوا: " التعددية السياسية من منظور إسلامى "، **المستقبل الاسلامى** (بريطانيا: مركز دراسات المستقبل الاسلامى، العدد الثانى، جمادى الأولى ١٤١٢ هـ، نوفمبر ١٩٩١ ص ص ٧٣: ٨٢ وانظر أيضاً د. طه جابر، **مرجع سابق**، وعماد الدين خليل: **مرجع سابق.**

(٤) د. جابر سعيد، **مرجع سابق**، ص٤ ويشاركه ذلك الوصف باحثون آخرون منهم:

Pathe Diagne, Pluralism And Plurality In Africa.'; In Dov Ronen (ed.), **Democracy And Pluralism In Africa** (Great Britain: Lynne Rienner Pub., Inc., 1986), P 65.

(٥) Elliott Abrams, " Pluralism And Democracy.," In Dov Ronen (ed.) **Op.cit.**, PP 61:62

علاوة على أن المفهوم قد يستخدم للتعبير عن التعددية التى لا تستهدف ســـوى امتصـــاص السخط الشعبى. فى ذات الوقت الذى يستخدم فيه المفهوم للتعبير عن التعددية السياسية بمعناهـــا الشامل كما تعرفها خبرة البلدان المتقدمة بكل مضامينها المتعلقة بإقرار حق كافة القـــوى فـــى التعبير عن نفسها[١]، والتعددية مفهوم مركب باعتباره تعبيراً عن ظاهرة متعددة الأبعاد، فـهناك التعددية الثقافية والتعددية الاجتماعية والتعددية الاقتصاديـــة والتعدديـــة السياســـية – ويرتبـــط بالتركيب خاصية التعقيد التى يتسم بهـــا المفهـــوم، فعلى الرغم من أنه لا يؤدى كل تركيب –بالضرورة إلى التعقيد– فإن عملية التركيب فى الظاهرة التعددية جعلت من المفـــهوم المعـــبر عنها مفهوما معقدا. وذلك لارتباطه من ناحية بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل الاثنية، الطائفية، الطبقية، الدولة القومية، الديمقراطية، المشاركة، وغيرها، ولكون تلك الأبعاد الثقافية والاجتماعية السياسية التى يقوم عليها من ناحية أخرى تتضمن عناصر متشابكة ومتداخلة تتوقـــف بدورهـــا على مجموعـــة كبيرة من العوامل والمتغيرات المتفاعلة سواء فـــى ذلـــك الداخليـــة منـــها أو الخارجية[٢].

وعليه فإن تحليل مفهوم التعددية يقتضى –على نحو ما يرى البعض–[٣] ضرورة التعـــرف على عناصره الأصلية ممثلة فى خمسة عناصر هى أساس تكوين الظاهرة التى يعبر عنها وهى "المتعدد" الذى حكمنا علية بالتعددية والذى هو مناط الإحصاء والحصر. والعنصر الثـــانى مـــن عناصر التعددية هو المتعدد فيه وهو مناط الحكم على الموضوع الذى يكون التعدد والاختـــلاف حوله. والمتعدد به وهو الأدوات والوسائل والعوامل التى قادت إلى التعدد وتسببت فيه. والمتعدد له ويقصد به بيان الأهداف التى يتمحور حولها التعدد وأدت إلى ترسيخ وجوده وتجسيد كحقيقة اجتماعية. والعنصر الخامس والأخير وهو المتعدد علية ويشير إلى الإطار الحضارى للتعدديـــة وقد تحدد زمانيا ومكانيا فى بيئة معينة.

ولما كان العنصر الأول قد تبين من التعريفات السابقة حيث أشارت إلـــى أن المتعـــدد هـــو الجماعات البشرية ولما كانت العناصر من الثالث إلى الخامس ترتبط بالمباحث، والفصول التالية فإنه سيتم تناول المتعدد فيه وهو بعد الإثنية بالبيان فى المطلب التالى.

---

(١) د. جابر سعيد،مرجع سابق، ص ٤
(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة
(3) د. مصطفى منجود: مرجع سابق،ص٥

المطلب الثانى: الإثنية:

شاع استخدام مفهوم إثنى. Ethnic ومشتقاته الإثنية. Ethnicity بين السياسيين وعلماء الاجتماع والعامة فى الغرب منذ الخمسينيات من القرن العشرين وذلك على الرغم من أن ظهورها كمجال للبحث يرجع إلى بدايات القرن المذكور لا سيما فى أعقاب الحرب العالمية الأولى التى أسفرت عن انهيار وسقوط الإمبراطوريات والدول الكبرى كالإمبراطورية العثمانية، والنمسا المجر(١).

ومن الناحية اللغوية، فإن كلمة إثنى Ethnic مشتقة من أصل إغريقى هو كلمة éØvikos وتعنى الوثنى أو الهمجى غير المتمدن. والكلمة الأخيرة مشتقة بدورها من الجذر اللغوى (eøvos) ("Ethnos") بمعنى أمة وأطلقت بصفة خاصة على الأمم من غير بنى إسرائيل أو غير اليهود Gentiles. و طوال حقبة العصور الوسطى استخدم اللفظ للإشارة لمن هم غير يهود أو مسيحيين،وحتى الستينيات من القرن العشرين على الأقل ظل ذلك الاستخدام ساريا٢. ولكن اللفظ منذ الستينيات اصبح يستعمل للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها فى العادات والتقاليد واللغة والدين وأى سمات أخرى مميزة، كالأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، وتعيش فى إطار مجتمع واحد مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها فى أحد أو بعض هذه السمات(٣)، وتشير الدلائل إلى إنه على حين ركزت الدراسات الأوربية على الأبعاد المادية لمفهوم الإثنية مرادفة إياها بالعرقية، أكدت الدراسات على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى، على الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمفهوم. الأمر الذى انعكس فى التعريفات المعطاة لمفهوم الإثنية فى المعاجم والقواميس الصادرة على جانبى المحيط(٤).

ففى تعريفها للجماعة الإثنية تشير الموسوعة البريطانية إلى أنها: "جماعة اجتماعية أو فئة: Category من الأفراد فى إطار مجتمع أكبر. تجمعهم روابط مشتركة من العرق Race، واللغة، القومية أو الثقافية"(٥).وهى ذات المعانى والدلالات التى تعكسها القواميس المدرسية

---

(١) انظر مقدمة كتاب:
Brian M. du Toit (ed.), **Ethnicity in Modern Africa**. (Boulder: Westview Press , 1978) , P1.
ويرى البعض ان الاثنية ظهرت كمجال للبحث من جراء التصدعات التى أصابت القومية كمجال للدراسة ونتاج الوعى المتزايد بأنه سواء تم تجاهل الاثنية -على اعتبار ما تحدثه من انشقاقات فى المجتمع- أم لم يتم تجاهلها، فإن ذلك لن يؤدى الى التقليل من أهمية دورها وحيويته. انظر: Young , **Op.cit.**, P: 442.

(٢) د.عبد الله الأشعل :"أفريقيا جنوب الصحراء :من التركة الاستعمارية إلى الصراع العرقى".،كراسات استراتيجية(القاهرة:مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام،عدد ٥٣، ١٩٩٧)،ص١٥. وانظر:
The Shorter Oxford Dictionry,**Op.cit.**,p636.

(٣) Du Toit (ed) , **Op.cit.** , P.1 وأنظر أيضاً:
د. سعد الدين ابراهيم: **الملل والنحل والاعراق: هموم الاقليات فى الوطن العربى** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤) ص٢١.

(٤) Du Toit (ed) , **Op.cit**, PP2:3

(٥) The New Encyclopaedia Britannica (Chicago: Encyclopaedia Britannica , 15th edition , vol 4, 1992).,

البريطانية التى تستخدم فى التنشئة الاجتماعية حيث تربط تلك القواميس بين الإثنية والعرقية والقبلية[1]. وعلى الجانب الأخر نجد أن قاموس "وبستر" يُعرِّف ظاهرة الإثنية والجماعات الإثنية بأنها:" تدل على التقسيمات الأولية أو الجماعات الإنسانية التى تتمايز بينها بالعادات (الأعراف), السمات, اللغة..."[2] أما تعريفات الباحثين والدارسين للظاهرة فى المجالات وفروع العلم المختلفة فإنها أكثر من أن تحصى. وبالنظر إلى تعدد وتنوع التعريفات المستخدمة للدلالة على الإثنية فانه يمكن تصنيف تلك التعريفات إلى عدة اتجاهات.

الاتجاه الأول: يقرن أنصاره "الإثنية " بالأقلية، بمعنى تطابق تعريفهم للإثنية مع تعريف الأقلية من ذلك تعريف قاموس علم الاجتماع للإثنية حيث يذهب إلى إنها: "جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية فى المجتمع الأكبر. . . وقد يكون لهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة، وربما يكون الشعور بالوحدة" كجماعة متمايزة من الناحية التقليدية "أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام"[3].

الاتجاه الثانى: ذهب أنصاره إلى أن مفهوم الإثنية لا تقتصر دلالته على مجرد جماعات الأقلية داخل المجتمع أو الثقافة الأكبر ,بل إن الجماعة الكبرى نفسها تعتبر بحد ذاتها جماعة إثنية، فالفرنسيون –من وجهة نظر هذا الفريق- يمثلون إثنية, وكذا يمثل الايرلنديون إثنية[4]. ولا يخفى تأثير الأصل الإغريقى للمفهوم على هذا التعريف الذى يساوى بين الإثنية والأمة أو القومية.

الاتجاه الثالث: ويرادف أنصاره بين "الإثنية "و "العرق "من ذلك ما سلف بيانه بشان المعلجم والقواميس البريطانية، ومن ذلك أيضاً تعريف معجم "لاروز" الصغير الحديثNouveau Petit Larousse الذى يذهب إلى إن لفظ إثنى Ethnie يعنى تجمع عائلى فى نطاق جغرافى معين

P: 582 .

(١) Longman, Active study Dictionary (U.K: ,1983) P204 Michael West, The New Method English, Dictionary (U.K.: Longman , 1976) , P 92

(٢) **Webster's New World Dictionary of American language** (New Yorks The World Publishing Co., 1962).

(٣) محمد عاطف غيث, **قاموس علم الاجتماع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص ١٦٣ ويشترك معه فى ذلك الاتجاه تعريف كل من: د. سعد الدين إبراهيم, **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٣ حيث يرى أن استخدام مصطلح "الجماعة الإثنية" ينطوى على وجود جماعات إثنية أخرى تعيش معها فى نفس المجتمع أو الدولة، وأنه نادرا -إن لم يكن مستحيلاً- أن تتساوى الجماعات الإثنية فى نفس المجتمع من حيث الحجم الكمى، والمكانة الإجتماعية والقوة السياسية والمنزلة الثقافية والوظائف الانتاجية، ومن هنا ارتبط البحث والحديث فى موضوع الجماعات الإثنية بعلاقة الاقلية مع الأغلبية. وانظر كذلك كلمة: "Ethnic Group" فى:

David L. Sills (ed.), **International Encyclopeadia of Social Science** (New York: Macmillan & free press, 1972

وانظر: Anthony H. Birch , "Minority Nationalit st Movements and Theories of Political integration.", **World Politics** (Princeton:Princeton Universtiy Press , Vol. 30 No., , 1978) , PP: 325-344.

(٤) A Shu Yun, "Ethnonationalism, Ethnic Nationalism Du Tiot, **Op.cit.**, P: 3 and Mini – Nationalism: A Comparison of Conner , Smith and Snyder.", in **Ethnic and Racial Studies** (London: Routledge journal, vol 13, No.4, october 1990)., PP: 527-539.

على أسس قرابية أو اقتصادية اجتماعية أو ثقافية(١) وبالمثل ذهب مترجم كتاب "المشكلات العرقية فى أفريقيا الاستوائية "إلى استخدام كلمة العرقية كترجمة لكلمة "Lo Ethnos".(٢) ويمكن القول أن ذلك الاتجاه هو أكثر الاتجاهات شيوعاً فى الكتابات الأوربية والعربية على خلاف الحال فى الكتابات الأمريكية(٣).

الاتجاه الرابع: يذهب مؤيدوه إلى أن الإثنية تعنى الانتماء إلى "جماعة ما" والتمايز بين الجماعات بغض النظر عن معيار العدد أو الحجم من جانب أو معيار اللغة أو العرق أو القبيلة من جانب آخر. فالمحك هو إدراك الجماعة عناصر ترابطها، وإدراك الآخرين لها على هذا الأساس(٤). فالإثنية ليست مسألة دماء أو أى سمات أخرى وراثية مغروسة في الجسد الإنسانى وإنما هى نتاج السياق الاجتماعى(٥).

أما الاتجاه الخامس: فيرى أتباعه أن الإثنية بالأساس رابطة ثقافية اجتماعية؛ فالجماعة الإثنية تتحدد كفئة متميزة في المجتمع واعية لذاتها، موحدة حول ثقافات ومعتقدات وتقاليد وتراث وقيم مشتركة؛ كما أنها تعبئ أعضائها لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية، واجتماعية مشتركة. لأنها فى جوهرها تنظيم اجتماعى ذو أساس ثقافى(٦). ولا يخفى البعد السياسى فى هذا التعريف ممثلاً فى التركيز على دور الإثنية فى تحريك الأفراد نحو غايات معينة.

وبإمعان النظر فى التعريفات سالفة البيان، يمكن استخلاص عدة سمات رئيسية تشكل معاً جوهر الجماعة الإثنية باعتبارها الترجمة أو الوعاء الحقيقى لمفهوم الإثنية وتتمثل تلك

---

(١) Larousse, **Op.cit.**, P: 400

(٢) روزا اسماعيلوفا: **المشكلات العرقية فى افريقيا الاستوائية**، ترجمة: سامى الرزاز (القاهرة:دار الثقافة،١٩٨٣)، ص٥٧.

(٣) انظرعلى سبيل المثال لا الحصر:

- young, **Op.cit.**, pp: 450:451.
- Pierre L. Van den Berghe, **Race and racim: Comparative Perspective** (New york: John Wiley and Sons, 1967), p.ll.
- Richard Jenkins , ' Rethinking Ethnicity. Identity , Categorization and Power '., in **Ethnic and Racial Studies** (VOL. 17 ,NO. 2) April 1994), PP 206:20.
- Shamit Saggar, "Race and Politics.," in Mary Hawkesworth and Maurice Kogan (eds.), **Encyclopedia of Government and politics: volume I** (London:Routledge , 1992),PP 534:550.
- Daved Levinson & Melvin Ember (ads), **Encyclopedia of cultural Anthropology** (New york: Henry Holt and company , Vol 2,1996).P1053 , P1054 ,P1056.

وفى الكتابات العربية انظر: د.عبد الله الأشعل: مرجع سبق ذكره،ص ص١٦:١٧

-د. محمود ابو العينين: "إدارة الصراعات العرقية فى إفريقيا"، **نشرة خاصة محكمة** (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،عدد ٥٩، ٢٠٠٠)، ص ص ٥-٩ .

-شفيق الغيرا: "الاثنية المسيسة:الادبيات والمفاهيم"، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت:جامعة الكويت،عدد ٣،خريف ١٩٨٨)،ص٤٧

-د. محمد عبد الغنى سعودى: **قضايا إفريقية** (الكويت:المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب،سلسلة عالم المعرفة عدد ٣٤، ١٩٨٦).

(٤) **المرجع السابق**، ص ٢، وأيضاً: Du Tiot (ed.), **Op.,cit.**, P: 9

(٥) Fred w. Riggs, "**Glossary for Terms Used in I.P S.R.. symposium**"., in: http://www.2. Hawai.edu/~Fedr/7-isala fil: //A\ gloss.htm.

(٦) د. عبد السلام بغدادى: **مرجع سابق**، ص١٠٢، وكذلك: Du Tiot (ed.), **Op.cit.**, P: 9

الخصائص فى التميز الثقافى، الماضى المشترك، تفرد الجماعات. وفيما يلى بيان وتفصيل لكل مكون من تلك المكونات[١].

التميز الثقافى: Cultural Distinctiveness: بالنسبة للجماعة الكبيرة يختلف التميز عنه بالنسبة للجماعات الصغيرة. ففى الجماعات الصغيرة يمكن الاستناد إلى معرفة إفراد الجماعة ببعضهم البعض ووعيهم بأسس ووحدتهم. أما الجماعات الكبيرة فإن أسس التميز والتجمع ذاتها تكون تصورية Imagined. ذلك أنه من غير الممكن أن يحدث تعارف بين جميع الأعضاء الداخلين فيما يعرف بالإثنية، ومع ذلك فإن الأعضاء يشعرون بالانتماء الاجتماعى إلى تلك الجماعة من "الغرباء" كأشخاص عن بعضهم البعض، وفى ضوء تلك الطبيعة نجد أن التشارك فى رموز معينة يعتبر أمراً ضروريا يجسد تلك الجماعة، وفى مقدمة تلك الرموز الرابطة والموحدة الرموز الثقافية كاللغة، الدين، الزى التقليدى، الاحتفالات، وحتى القيم اللصيقة بالجماعة كعاطفية الفرنسيين، ودقة الألمان، والمهارة العسكرية للزولو، وقوة الماساى[٢].

وعلى الرغم من تأكيد التعريفات المختلفة على أهمية التمايز الثقافى ودورة فى بلورة الوعى بالذات والآخر أو الآخرين؛ فضلاً عن استخدام الرموز الثقافية كأداة لتعيين الحدود بين الجماعات المختلفة[٣], فإن المشاهد عدم كفاية هذه السمة بمفردها لتعيين الجماعة الإثنية والدلالة عليها وذلك لسببين أساسيين أولهما: أن الجماعة الثقافية ليست هى بالضرورة الجماعة الإثنية رغم العلاقة بينهما حيث يمكن الحديث عن ثقافة عمالية دون وجود إثنية عمالية والثانى: أن الرموز الثقافية وإن أُضفيت عليها السمة التراثية استنادا إلى جذور تلك الرموز التاريخية الحقيقية أو المفترضة، فإن هذه الرموز لا تحوى كافة أبعاد التراث التاريخى المكون للوجود الإثنى القائم[٤]، الأمر الذى يدفع لضرورة التعرف على ذلك التراث التاريخى أو الماضى.

الماضى المشترك: ويمثل المكون الثانى من مكونات الإثنية حيث يعمل ذلك المكون على إحداث التماسك وإضفاء الشرعية على الوجود القائم للجماعة الإثنية عبر الاستشهاد بالخبرة التاريخية أو بالأحرى الماضى ذلك أنها قد لا تعبر عن حقيقة تاريخية فعلية قدر تعبيرها عن أساطير خاصة[٥], ويذهب أحد الباحثين إلى أن ما يميز الإثنية عن غيرها من الروابط

---

(١) تم الاعتماد فى هذا التقسيم للمكونات على ما ورد فى:
Gerhard Mare, Ethnicity and Politics in South Africa (London: Zed Books, 1993), PP: 6-25.

(٢) **Ibid.**, PP. 11:13

(٣) د. عبد السلام بغدادى: **مرجع سابق**، ص١٠٢، د. عفيف البونى: **مرجع سابق**، ص ص ٦:١٢ د.سعد الدين ابراهيم: **مرجع سابق**، ص٢١ وانظر ايضا: فريد فون دير مهدن: **السياسة فى الدول النامية**، ترجمة مصطفى عباس (القاهرة:المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم، مشروع الألف كتاب،عدد (٦٩٢)، ١٩٦٨)،ص٥٨.

(٤) Mare, **Op.cit.**, p.13

(٥) تجسد أساطير الأصل المشترك بشكل واضح الفوارق الثقافية بين الشعوب المتجاورة،حيث تحكى تلك الأساطير اصل النشأة الأولى لكل جماعة اثنيه. من ذلك مثلا ان جماعة التيف TIV ويبلغ تعدادها مليون نسمة ويقطن وادى بينوى فى نيجيريا تعتقد انها تنتهى الى سلالة رجل يدعى "تيف" هو الاب الاول للجنس البشرى وانهم قد توالدوا جميعا عنة على مدى ما يقرب من خمسة عشر جيلا متعاقبة.

الاجتماعية الأخرى هو "رشادة Rationality تحفظ شعور الانتماء والتفرد للجماعة، وتربط الأجيال المتتالية لأعضائها، وتكمن تلك الرشادة فى تاريخ الجماعة الخاص، وفوق كل ذلك، فى الأساطير الخاصة بأصل الجماعة. . . ."[١].

ويلعب الماضى، بالمعني المذكور، دوراً هاماً عبر إضفاء الشرعية علي استمرارية الجماعة الإثنية. وكذلك تعيين الحدود بين الجماعات الإثنية؛ من خلال التأكيد على مدى الاشتراك أو عدم الاشتراك فى التاريخ أو الماضى بين الجماعات المكونة للمجتمع. ويلعب الماضى أيضاً كحافز للفاعلية والإنجاز والتعبئة عبر استنهاض الهمم لإعادة الماضى الزاهر. فالماضى يستخدم لتبرير العمل القائم ويقدم سوابق تحتذى لكيفية الأداء. ويتلاءم ذلك المعنى للماضى بصورة كبيرة مع الأفراد المفتقرين إلى أمن واستمرارية الماضى الزاهر، حتى وإن كان ذلك الماضى مخترعا ولا أساس له فى الحقيقة التاريخية[٢]. وعلى ذات الصعيد يلعب الماضي المشترك دورا فى تبرير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، عبر إضفاء الشرعية أو حجبها عن الممارسات والعلاقات القائمة[٣].

تفرد الجماعات: Groups Apart: تلك هى السمة الثالثة للجماعة الإثنية وتعنى استقلال وتمايز كل جماعة عن غيرها من الجماعات الأخرى. فشرعية أى جماعة بالتعريف هى نتاج وجودها كجزء من مجتمع أكبر وأكثر تعقيداً[٤]، فمفهوم الإثنية فى فكرته يقوم على الشعور بالاختلاف عن الآخرين، ففى المجتمعات أحادية الثقافة ما من حاجة لمفهوم الإثنية لانتفاء تعدد الجماعات والثقافات[٥]، وعلى الرغم أنه من الناحية المجردة لا يعنى التفرد أى حكم قيمى بسمو

وفى المقابل يعتقد شعب اليوروبا انه من سلالة اودودوا Oduduwa وهو الإنسان الأول الذى خلقة الله سبحانه وأمره أن يهبط إلى الأرض لكى يعمرها. على أنه تجدر الاشاره إلى أن ظاهرة أسطورة الاصل المشترك ترد عليها استثناءات بالنسبة لبعض الجماعت التى قد لا تعتقد فى أصل مشترك ولكن يجمعها عنصر آخر من عناصر الاثنية كاللغة او الدين أو حتى المشاعر المشتركة بالظلم والقهر. لمزيد انظر: ب. س. لويد: **افريقيا فى عصر التحول الاجتماعى** (الكويت:المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب سلسلة عالم المعرفة،عدد ٢٨،ابريل ١٩٨٠) ص ص ٣٤:٣٥.

(١) Anthony smith, **The Ethnic Revival in The Modern World** (London:Cambridge University Press 1981), P: 65 نقلا عن Mare , **Op.cit.**, P: 14.

(٢) **Ibid.**, PP: 16-17
Jhon Boye Ejobowah , "Reflections on Normative Empirical Approaches to Ethnic Accommodation.", **Journal of Contemporary African Studies**(South Africa:Rods University, Vol .15, No.1,1997), P: 2 & P: 225.

(٣) من شواهد ذلك، أنه فى أحداث العنف التى شهدها إقليم الترانسفال فى جمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٩١م بين عمال التراحيل القادمين من مدينة دوبى Dube (باقليم الناتال) والعاملين القادمين من مدن أخرى، أشار أهل دوبى إلى أن البقاء بعيدا عن الزوجات أمر لا يقتل "وعندما قيل لهم أن الطبيعى أن يعيش الأزواج والزوجات معا كانت اجابتهم ان ذلك بالنسبة للرجل الأبيض أما بالنسبة للرجل الأسود من أهل الزولو فإنه يمكن للزوج أن يغيب أعواما ويعود، فيجد زوجته فى إنتظاره وترعى أولاده دون أن يثير ذلك أى خلاف بينهما، ويرى هؤلاء أن ذلك التقليد يرجع إلى أجداد الأجداد الذين اعتادوا العمل فى المناجم وترك أسرهم فى الناتال وهو الأمر الذى توارثه الأحفاد ولم يستطعوا تغييره". وفى واقع الأمر أن ذلك التقليد إنما هو نتاج عملية تاريخية تضمنت أقسى أنماط القهر واستغلال =العمال المهاجرين خلال القرن التاسع عشر، وهى العملية التى تحولت إلى ماض "إثنى" فى العقد الأخير من القرن العشرين واستخدمت لتبرير أوضاع وسلوك الجماعة الإثنية انظر: Mare, **Op.cit** , pp 17:18

(٤) **Ibid.** , PP: 20-21

(٥) Riggs, **Op.cit.**,

أو تدنى الجماعة الإثنية، إلا أن الواقع يشير إلا أن الإثنية غالباً ما ترتبط بالشعور بالسمو أو الدونية من جانب أعضائها، وأنه عبر التنافس بين الجماعات يتم بلورة تلك الهوية أو تأكيدها(١).

وتجدر الإشارة إلى أن الوضعية الخاصة لجماعة ما -سواء استعلائية أو دونية- يمكن أن تحظى بقبول الجماعات الأخرى ودعمهم لها. على نحو ما تكشف خبرة الجماعات التى خضعت للاستعمار الأوربى فى مواجهة جماعة المستعمر. عبر إحساس الجماعات المستعمرة بالدونية وسعيها لبلورة وعى خاص باستلهام الماضى لمواجهة المستعمر وتفوقه(٢)، وعلى الجانب الأخر حرصت الجماعات المهيمنة على ترسيخ فكرة الدونية لدى الجماعات الأخرى(٣).

ويلاحظ أنه على رغم سمة التفرد والاستقلال التى تتسم بها الجماعة الإثنية فإن الجماعات الإثنية لا تتسم بالجمود حيث تقبل التغيير؛ بالنظر إلى مرونة الأبعاد الثقافية والتاريخية المكونة لها. فالجماعات الإثنية القائمة والأفراد الساعون إلى بلورة هوية إثنية يوجدون فى بيئة اجتماعية متغيرة. والمشاهد أن عملية التشكيل هذه غالبا ما يصاحبها صراع بين الجماعات القائمة وتلك الساعية للتشكيل خاصة عندما تستغل هذه الهوية لخدمة أغراض سياسية، على نحو ما سيرد البيان لاحقا. على أن إمكانات التغيير تظل محكومة بحجم المكون المادى الممثل فى الخصائص الفيزيقية للجماعة الإثنية وكذا مدى انفتاح الجماعة أو انغلاقها(٤).

خلاصة القول أن الإثنية يجب أن تعامل على أنها ظاهرة تاريخية وليست مجرد تعريف، ولا يعنى ذلك بحال الانتقاص من الأهمية التحليلية لمفهوم الإثنية على نحو ما يرى البعض: ذلك أن عناصر الإثنية -كما سلف- تتسم بقدر من العمومية يسمح بإمكانية التعميم، وبالتالى فإنه يقدم

---

(١) **Ibid.,** وكذلك Mare, **Op.cit.**, pp 20:21 وأيضا انظر البحث المتميز عن التمايز الاجتماعى Social Differentiation بابعاده ومستوياته المختلفة فى:

The New Encyclopaedia Britannica , (Chicago: Encyclopeadia Pritannica , vol.., 27. 1992) , PP 312: 363

حول مشاعر السمو لدى الجماعات المختلفة على اختلاف حظوظها من التقدم والرقى أنظر:

د. احمد سويلم العمرى: **التفرقة العنصرية** (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، سلسلة المكتبة الثقافية عدد ١١٥، ١٥ أغسطس ١٩٨٤)، ص ص ٤٧-٦٦.

(٢) Mare, **Op.cit.**, P: 22، وانظر أيضا: لويد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٢١-٣٢٢.

(٣) د. عثمان فراج: "التفرقة العنصرية وجهود هيئة الأمم في مواجهتها"، **المجلة الاجتماعية القومية** (القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧١)، ص ص ٥٢: ٥٣.

(٤) انظر فى ذلك:

- John R. Bown ,The Myth of Global Ethnic Conflict " , in **Journal of Democracy** (Baltimore:Johns Hopkins University Press , Vol. 7 , No.2, 1996) P: 4.

وانظر أيضا:

- Encyclopaedia Britanica ,vol. 27 , **Op.cit.** , P: 336.
- Aidan Campbell , "Ethical Ethnicity: A Cratique." , in **the Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press vol. 35,No.1, 1997) , pp :64.
- David levinson & Melvin Ember (eds.), **Op.cit.**, P: 394.

Wim M. J van Binsbergen, "The Kazanga Festival: Ethnicity as Cultural Mediation and Transformation in Centeral Western Zambia.", in **African Studies** (Harare:AAPS, Vol., 53, No.2, 1994) P: 93.

أداة مفاهيمية قابلة للتطبيق فى ظروف مختلفة(١) مفهوم الإثنية إذن يشير إلى هوية اجتماعية تستند إلى:

- ممارسات ثقافية معينة ومجموعة رموز ومعتقدات متفردة تخص كل جماعة على حده بما يعنى ضرورة دراستها عند كل جماعة عند الرغبة فى المقارنة أو التعميم.
- الاعتقاد فى أصل مشترك وتاريخ (ماضى) مشترك -متفق عليه بدرجة كبيرة- ويزود ذلك الأصل أو التاريخ المشترك الجماعة الإثنية بتراثها ورموزها وأبطالها وقيمها وأحداثها وهيراركيتها(٢).
- شعور بالانتماء إلى جماعة تقوم عبر مركب معين من الأبعاد (يُختبر فى كل حالة) بتأكيد الهويات الاجتماعية للأفراد (الأعضاء) فى تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع الآخرين من خارج الجماعة(٣).

وتتضمن الإثنية أيضا الآليات التى من خلالها تتم صياغة وتشكيل الأتباع والسبل التى من خلالها يُدعون لتقبل الهوية الإثنية كأداة للتفسير، حيث تشكل الإثنية الطريق الذى من خلاله ينظر الأفراد إلى أنفسهم وإلى الآخرين(٤).

أخيراً فإن القول بوجود إثنية معينة لا ينفى وجود تمايزات واضحة بين الجماعات الفرعية المكونة لهذه الجماعة الإثنية. إذ توجد متغيرات داخلية وخارجية قد تؤدى إلى وجود تباينات بين أفراد الجماعة وهى التباينات التى قد تزداد أو تضعف عبر الزمن، وهى اختلافات يمكن أن تستند إلى متغيرات كالعشيرة والجماعات العمرية، والانتماء الإقليمى وتؤدى فى بعض الأحيان إلى صراعات داخلية تزيد من تفاقم الأوضاع داخل الدولة(٥).

المطلب الثالث: الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها

تتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الإثنية علي نحو يخلق شبكة معقدة يمكنه تسميتها شبكة مفاهيم الهوية(٦) Identity ومن أبرز تلك المفاهيم مفهوم العرقية: Racism والأمة Nation والقومية Nationalism.

---

(١) Mare, **Op.cit.**, P: 23

(٢) محمد عاطف: **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦٣

(٣) Mare, **Op.cit.**, P: 23

(٤) **Ibid.**, P: 24 وانظر د. محمود أبو العينين: **إدارة الصراعات . . . مرجع سبق ذكره**، ص٧.

(٥) د.حمدى عبد الرحمن: **التعددية وأزمة بناء الدولة فى أفريقيا الإسلامية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقى، ١٩٩٦) ص ٢٦ ولمزيد انظر:

Naomi Chazan et-al , **Politics and Society in Contemporary Africa** (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992) PP: 106: 109.

(٦) يقابل مفهوم الهويه فى اللغة العربية كلمة Identite فى اللغة الفرنسية و Identity فى اللغة الانجليزية وكلاهما من أصل لاتينى يعنى:الشيء نفسه. كما يعنى فى الفرنسية المواصفات التى تجعل من شخص ما شخصا معروفا ومتعينا. وعند الفارابى هوية الشيء عينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد له الذى لا يقع فيه إشراك. وهناك مستويات متعددة للهوية حيث يرى البعض ضرورة التمييز بين ثلاث مستويات مختلفة عند تحليل موضوع الهوية،فهناك الهوية على المستوى الفردى،أى شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة أكبر يشاركها

وسعياً لتفهم طبيعة ومضمون تلك المفاهيم وعلاقتها بمفهوم الإثنية فإنه سوف يتم التعريف بكل مفهوم لغة واصطلاحاً، وصولاً إلى الخصائص المميزة لكل منهم، وذلك على التفصيل التالى:

أولا: العرق والعرقية (العنصرية): Race and Racism

العرق لغة هو اصل كل شيء، وكل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك ومن معانيه كذلك الجبل الغليظ الذى لا يرتقى لصعوبته[(١)]، واصطلاحاً. يذهب معجم المصطلحات السياسية إلى أن العرق "مجموعة من البشر يشتركون فى عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيقية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة. . ."[(٢)]، والعرق وفق هذا التعريف "مجرد مصطلح وصفى يبين الاختلافات بين السلالات التى ينقسم إليها بنو الإنسان" . . . فالعرق أو السلالة إذن، مصطلح مأخوذ من علم الحياة أو البيولوجيا، وقد نشأ فى إطار علم الإنثرولوجيا الفيزيقية[(٣)]. إلا إنه مع انتقاله إلى فروع أخرى من العلوم الاجتماعية أوجد خلافاً وخلطا كبيراً حول طبيعة ومضمون هذا المفهوم، يرجع فى جوهره إلى اختلاف مناط النظر ومعياره؛ وهو الأمر الذى تبرزه الدراسات التى تناولت المفهوم فى نشأته ومسيرته.

أما مفهوم العرقية (العنصرية): Racism فيشير إلى الاعتقاد بأن هناك صلة بين السمات الجسمانية العضوية والثقافية وتفوق بعض السلالات على الأخرى عبر رابطة سببية بين السمات الفيزيقية الوراثية والاجتماعية البيئية وتلك النظرة الاستعلائية[(٤)]. وقد راجت تلك الرؤية بصورة كبيرة فى الكتابات الغربية وبخاصة فى الخبرة الألمانية وإن لم ينف ذلك خبرة العديد من المجتمعات البشرية الأخرى بمثل هذه النظرة الاستعلائية القائمة على أسس وراثية أو اجتماعية[(٥)].

وفيما يتعلق بالعلاقة بين العرق والعرقية من ناحية والإثنية من ناحية أخرى فإنه يمكن القول أن المفهومين من أكثر المفاهيم تداخلاً واختلاطا على نحو ما تكشف تعريفات البعض لمفهوم الإثنية وكذا خبرة تطور دراسة الإثنية لاسيما على الساحة الأفريقية.

منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات وهناك ثانيا: التعبير السياسى الجمعى عن هذه الهوية فى شكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعى واختيارى،ومن ناحية ثالثة هناك إمكانية لتبلور وتجسد هذه الهوية فى مؤسسات وابنية وأشكال قانونية رسمية على يد الحكومة والأنظمة انظر عفيف البونى: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥:٧ وانظر كذلك: محمد نور الدين افاية: "فى الهوية والاختلاف: معان وحدود."، **الوحدة** (باريس:المجلس القومى للثقافة العربية،عدد رقم ٥، فبراير ١٩٨٥)، ص ص ٣٦-٤٤.

(١) مجمع اللغة العربية: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦١٧:٦١٨

(٢) د. على الدين هلال د. نيفين مسعد (محرران): **مرجع سبق ذكره**،ص ٢١٥.

(٣) د. محمد عاطف غيث: **مرجع سبق ذكره**،ص٣٦٩.

(٤) The New Encyclopaedia Britannica , vol 11. **Op.cit.**, PP: 880-881

محمد عاطف غيث: **مرجع سبق ذكره**, ص ٣٧٠ , د. أحمد زكى بدوى: **مرجع سبق ذكره**, ص ٣٤٤. وكذلك انظر

Philip Mason, **Race Relations** (London: Oxford University Press, 1970) ,pp5:9.

(٥) د. أحمد سويلم العمرى: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٤-٥٨.

فعلى صعيد التعريفات استخدم عدد كبير من الباحثين الإثنية كمفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم العرق أو الجماعة العرقية – فإضافة إلى ما سلفت الإشارة إليه من ترجمة كلمة Ethnos في كتاب روزا إسماعيلوفا إلى العرقية نجد أن معظم القواميس العربية للغة الإنجليزية قد ذهبت نفس المنحى[١].

وعلى صعيد تطور دراسة الإثنية فى أفريقيا نجد أن المفهوم فى نشأته اختلط بالعرقية. حيث تشير الدراسات إلى أن أول استخدام للمفهوم فى الكتابات المتعلقة بإفريقيا كان على يد سليجمان Seligman عام ١٩٣٦، وأنه قد تأثر باستخدام علماء بلاده من البريطانيين للمفهوم، فعلى الرغم من حديثه عن مفاهيم كـ الدقة الإثنية Ethnic Accuracy والواقعية (الحقيقة) الإثنية Ethnic Realityو الجماعات الإثنية Ethnic Groups ، فإنه لم يحدد ما يقصده من هذه المفاهيم؛ خاصة وأنه ظل فى كتاباته يتحدث عن الجماعات العرقية واللغوية والقبلية والإقليمية بدلاً من توظيف مفهوم الإثنية فى التحليل[٢]. وقد جاءت أكثر الدراسات التى تناولت الأوضاع العرقية فى أفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية لتؤكد مقولة التفوق العرقى الأوروبى[٣] حيث أفرزت العنصرية الغربية العديد من الكتابات المنطلقة أساسا من أسطورة الجنس الحامى[٤].

ويرتبط بما سبق ما تشير إليه عدة دراسات من استخدام الكتابات الغربية مفهوم الإثنية للدلالة على الانتماءات والولاءات التحتية فى المجتمعات الغربية فى حين استخدم مفهوم القبيلة والقبلية للدلالة على ذات الولاءات والانتماءات فى المجتمعات الإفريقية على اعتبار أنها أكثر تخلفاً[٥].

---

(١) منير البعلبكى: **المورد: قاموس انكليزى – عربى** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩)، ص ٣٢١ حيث ترجم كلمة Ethnic إلى عرق أو وثنى، والأمر ذاته فى ترجمة الدكتور محمد عبد الغنى سعودى للكلمة، وفى تمييزه لمفهوم القومية وما يحتويه من مضامين استخدام الدكتور محمد السيد سعيد العرقية فى حديثه عن التمايز الاجتماعى القائم على العرقية كترجمة لـ Ethnic Stratification, وترجم Ethnic Situation بالموقف العرقى. وذات الأمر نجد نظيره فى الكتابات الغربية ك بل يمكن القول أن معظم التعريفات سالفة البيان للإثنية على أنها العرقية جاءت انعكاسا لتطور دراسة المفهوم ودلالاته فى الكتابات الغربية على نحو ما سلفت الإشارة، انظر:

د. محمد عبد الغنى سعودى: **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٠ وانظر كذلك محمود أبو العنين: **حق تقرير المصير . . . مرجع سبق ذكره**، ص ٢٥ هامش ١. ولنفس المؤلف: **إدارة الصراعات العرقية....**،**مرجع سبق ذكره**،ص ص: ٥-٩.

د.عبد الله الأشعل: **مرجع سبق ذكره**،ص ص ١٥-١٧.

محمد السيد سعيد: **الشركات عابرة القومية** (الكويت: المجلس الوطنى لثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٠٧، نوفمبر ١٩٨٦)، ص ١١٩، ص ١٢١.

(٢) Du Tiot (ed), **Op.cit.**, PP: 5-6

(٣) The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 11, **Op.cit.**, P: 881

(٤) Young , **Op.cit.**, P: 451

Masibula Sithole , "The Salince of Ethnicity in Africa Politics: The Cas of Zimbabwe.", **Journal of Asian and African Studies** (Japan:Institute For The Study Of Languages And Culture Of Asia And Africa,Vol. 20 , No. 3-4 , 1985),pp183: 184.

(٥) تجدر الإشارة إلى أن مفهومى القبيلة والقبلية قد سادا الكتابات الغربية بخصوص التكوينات والعلاقات الاجتماعية، انطلاقاً من النظرة الاستعلائية الأوربية تجاه الشعوب الأخرى إضافة لطبيعة تخصص الكتاب الأوائل عن الشعوب والمجتمعات الإفريقية حيث غلب الطابع الإنثربولوجى الجغرافى عليهم. وفى ضوء الطابع السلبى سيئ السمعة الذى أضفى على استخدام مفهومى القبيلة والقبلية عمد الباحثون الغربيون إلى حصر استخدام مفهوم القبلية فى الإشارة إلى التنظيمات الاجتماعية التقليدية وللدلالة على مرحلة بدائية لها، فى حين استخدم مفهوم الإثنية فى المقابل للدلالة على مرحلة أرقى من مراحل التنظيم الاجتماعى، انظر: Du Tiot, **Op.cit.**, PP: 7-9. ومن المفارقات احتذاء المفكر الكبير د. جمال حمدان ذات النهج الغربى فى نظرته للقبيلة فى إفريقيا حيث يكشف تناوله لدور القبيلة فى المجتمع الإفريقى عن نظرة سلبية لها، انظر: د. جمال حمدان: **إفريقيا الجديدة: دراسة فى الجغرافيا السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٦)، ص ص

الأمر الذى زاد من حجم التعقيد فى دراسة الظاهرة وأبعادها؛ حيث أصبح يتطلب ضرورة تخليص المفهوم المعبر عن الظاهرة مما علق به من شوائب مفاهيمية عبر تطوره؛ ودفع العديد من الباحثين إلى مهاجمة التفرقة الغربية سالفة البيان والتى لا ترتكز على أسس موضوعية(١).

ويمكن القول أن الجماعة العرقية يكمن مناط تميزها عن غيرها من المفاهيم فى اعتقاد أعضائها أنهم ينتمون إلى أصل سلالى (عرقى) مشترك.

وهى فى ذلك تختلف عن الجماعة الإثنية التى تمثل فيها الأبعاد الثقافية والدينية العنصر الأساسى فى التعريف على الرغم مما قد ينبنى على الروابط العرقية من أبعاد ثقافية وحضارية، وما قد يتزامن مع الأبعاد الثقافية للإثنية من وحدة العرق أو اعتقاد ذلك. ومن ناحية أخرى فإن أحد الفوارق الرئيسية أيضاً أن مكونات الإثنية المستندة إلى أسس ثقافية واجتماعية – بالمعنى الواسع – يمكن تغيرها بدرجة أكبر بكثير من إمكانات تغيير المكون العرقى الأمر الذى يشير إلى إمكانات تجاوز الفوارق الإثنية بعكس الحال بالنسبة للفوارق العرقية(٢).

ثانياً: مفهوم الأُمَّة Nation

تتعدد التعريفات واتجاهات النظر إلى مفهوم الأمة؛ على نحو يصعب معه القول بوجود تعريف متفق عليه لهذا المفهوم بين الدارسين له فى مختلف التخصصات وحتى داخل التخصص الواحد؛ بالنظر إلى اختلاف التوجهات وزاوية النظر والغايات التى تحكم الباحث.

والأُمة لغويا مشتقة من الأم ويقصد بها أصل الشىء (للحيوان والنبات). وأُم الطريق: الطريق الأعظم بجانبيه طرق أخرى. وكل مدينة هى أُم ما حولها من القرى. وأَمّ كذا (قصده).

والأُمة لغة: جماعة من الناس أكثرهم من أصل واحد، وتجمعهم صفات موروثة ومصالح وأمانى واحدة، أو يجمعهم أمر واحد من دين أو مكان أو زمان. ومن معانيها كذلك الجيل، والرجل الجامع لخصال الخير، والطريقة، والحين والمدة(٣). وهى مفاهيم عبر عنها وعن غيرها القرآن الكريم؛ حيث جاءت فى القرآن كلمة الأمة –أيضاً– بمعنى الدِين، وجماعة العلماء(٤). كما

٣٢٦-٣٣٥. وقد حاول أحد الباحثين حل المعضلة بالدعوة إلى إطلاق مفهوم القبيلة على التكوينات السابقة على الاستعمار واستخدام مفهوم الإثنية فى الإشارة إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، انظر:

Aidan W. Southal, "The Illusion of Tribe.", in Roy. R. Grinker & Chirstopher B. Steimer (eds), **Perspectives on Africa** (U.K: Blackwell Publishers, 1997), P: 50.

(١) د. ارشى ما قيجى: **الإثنية والصراع السياسى فى إفريقيا**، ترجمة صلاح ابونار (القاهرة:مركز البحوث العربية ,د.ت)، ص١٧ وما بعدها.

(٢) The New Encyclopedia Britannica. , vol. 2 , **Op.cit.**, P: 336

(٣) حول المعنى اللغوى لمفهوم الأمة: انظر: ابن منظور: **مرجع سبق ذكره** ،ج ١،ص ص ١٤٠:١٣٣ وانظر: مجمع اللغة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٧: ٢٨

(٤) انظر مع مراعاة اختلاف غاية كل من الكاتبين:

-د. محمد أحمد خلف الله: **مفاهيم قرآنية**، (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة عدد ٧٩، يوليو ١٩٨٤)، ص٧٢-٧٨

تكررت كلمة الأُمة فى الحديث الشريف بكيفيات متعددة[١]. ويكشف المعنى اللغوى للفظ الأُمة عن مجموعة من السمات التى يتسم بها المفهوم.

- الأصل المشترك
- وحدة الأمانى والمصالح (القصد والغاية)
- عنصر الزمان.
- عنصر المكان.
- الدين.
- النخبة (الملأ،جماعة العلماء).

كما يبين من المفهوم القرآنى إمكانية تعدد الأمم كما يشير الحديث النبوى "تفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة"، إلى إمكانية تفرع وتشعب الأمة الواحدة[٢]. وهو أمر متضمن بدوره فى الجذر اللغوى لكلمة أمة كطريق أعظم بجانبيه طرق أخرى. وفى ظل تعدد السمات المعبر عنها بلفظ الأمة شهد المعنى الاصطلاحى نوعاً من الاختلاف والتعارض -أحياناً- فى تعريف المفهوم.

ففى حين أكد البعض على أهمية الأصل المشترك أو الوحدة العضوية كأساس لتعريف الأمة[٣]، ذهب آخرون إلى أن العناصر الثقافية والاجتماعية وفى قلبها اللغة المشتركة هى الأساس فى التعريف[٤]، وفى حين أكد البعض على أهمية عنصر الإقليم (المكان)[٥]، أكد آخرون على التاريخ المشترك (الزمان) كأساس للتعريف[٦]، وركز فريق على البعد الدينى كجوهر تكوين الأمة[٧]، وقد عبر معجم المصطلحات السياسية عن ذلك الغموض وتلك الصعوبة فى تعريف مفهوم الأمة حيث يشير إلى أنه:

- د. فاروق حمادة: **بناء الأمة: بين الإسلام والفكر المعاصر** (الدار البيضاء: دار الثقافة: ١٩٨٦)، ص ص ٣٦: ٣٨.
حيث عدد الكاتبان عدد مرات الكلمة فى القرآن ومعانيها ودلالات تلك المعانى من وجهة نظر كل منهما.

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٩

(٢) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

(٣) انظر: منصور صالح فاضل العواملة: سيادة الأمة وموقف الإسلام منها، **رساله مقدمة لنيل درجة الدكتوراة** (كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٨٤) ص ص ١٢٦: ١٢٧ حيث يستبعد الاقليم والاتفاق أو التوافق العام كركنين من أركان الأمة على اعتبار أنه لا علاقة بين الاقليم وطبيعة التجمع البشرى من حيث قيامه حيث يرى أن الأرض مسرح للحركة وليست قفصا للسكون، أما التوافق العام فإنه لا يتأتى إلا بعد قيام الأمه فعلاً واقعا وليس قبل ذلك وعليه فلا يتصور أن يكون ركنا من أركان قيامها.

(٤) د. محمود أبو العينين: **حق تقرير المصير . . . مرجع سبق ذكره**، ص١٨.

(٥) د.ناصيف نصار: **تصورات الامة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الامة فى الفكر العربى الحديث والمعاصر** (بيروت: دار أمواج، الطبعة الثانية، ١٩٩٤), ص ص ٤٤٧:٤٢٧

(٦) محمد عاطف غيث: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(٧) د. فاروق حمادة: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٤-٤٨ ولمزيد انظر:
نصار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧-١٥٧.

". . . لا يوجد تعريف فنى للأمة، وإن كان أى تعريف إجرائى لها ينطوى على الإشارة إلى مجموعة من الأفراد يتبلور شعورها بالهوية المشتركة من جراء قدر من الاستمرارية التاريخية والتجانس الثقافى والارتباط الجغرافى بمكان بذاته. . ."

ويستطرد التعريف: "ولعل مكمن الصعوبة فى هذا التعريف، هو ما قد يرتبط بأى من المعايير السابقة (أو كلها) من ادعاءات مضللة، ذلك أن أمما كثيرة اكتمل وجودها على افتقارها لمقومات التجانس اللغوى، أو الدينى، أو العرقى، أو التواصل الجغرافى، بل وعلى قيام صراع بين مختلف عناصرها حول هذه المقومات ذاتها أحياناً. ."[١].

وفى ضوء تلك الصعوبات وانطلاقا من استقراء التعريفات المختلفة لمفهوم الأمة يمكن القول أن الأمة ظاهرة اجتماعية تعبر عن جماعة تشترك فى مركب من سمات جامعة (دين – عرق – لغة – تاريخ – ثقافة . . .) بصرف النظر عن وجود تلك الجماعة فى إقليم واحد أو توزعها فى أقاليم متعددة.

والواقع أن مفهوم الأمة هو اكثر المفاهيم اقترابا وتشابها مع مفهوم الإثنية حتى إنه يمكن القول أن جوهر المفهومين واحد والاختلاف فى الدرجة والنطاق. حيث أن مفهوم الإثنية أضيق نطاقا من مفهوم الأمة، وإن حمل نفس خصائصه وسماته.وهو أمر تعرفه الظواهر الاجتماعية والطبيعية على السواء.

ثالثا: مفهوم القومية Nationalism

ورد مفهوم القوم فى القرآن الكريم مرات عديدة وبمعان كثيرة[٢]، إلا إنه على الصعيد اللغوى يمكن القول أن القومية مستمدة لغة من قَوّمْ وهم الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها وقوم الرجل: أقاربه عصبية ومن يكونون بمنزلتهم تبعا له. والقَوّمَةُ: النهضة. يقال قاموا قومة واحدة[٣].

---

(١) د. على الدين هلال – د. نيفين سعد (محرران): **مرجع سبق ذكره**، ص ١٨.
(٢) حول مفهوم القوم كما ورد فى القرآن الكريم ودلالات ذلك انظر:
د. محمد أحمد خلف الله: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧٠: ٧٢، ص ص ٧٩-٨٦.
وانظر برؤية مغايرة د. فاروق حماده: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٩-٤٦.
(٣)ابن منظور **مرجع سبق ذكره**, ج٥ ، ص ص ٣٧٨٧: ٣٧٨١.وانظر **أيضا**:
، مجمع اللغة العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧٩٧: ٧٩٨

والتمعن فى ذلك المعنى اللغوى يكشف عن سمتين أساسيتين فى الجذر اللغوى للمفهوم السمة الأولى هى ارتباط القوم بالإقامة أى عنصر المكان، وارتباطها كذلك بالقيام أى الفعل والحركة من أجل هدف معين(١). وهما السمتان اللتان يميزان القومية عن غيرها من المفاهيم الأخرى على نحو ما سيتضح من التعريفات التالية التى عرضت للمفهوم فبعيداً عن الخلط الذى وقعت فيه كثير من التعريفات بين الأمة والقومية يمكن القول بصحة ما ذهبت إليه بعض التعريفات التى تناولت مفهوم القومية من أنه يعنى:

"عاطفة وأيديولوجية الارتباط بأرض معينة أو بوطن معين وبمصالح هذا الوطن أو تلك الأرض"(٢)، من معانيها أنها حركة سياسية تستهدف قيام كيان سياسى (دولة) يشمل أبناء الأمة التى تعبر عنها الحركة، عبر بث الوعى لدى أبناء الأمة بعناصر وحدتهم وتميزهم وحقهم فى كيان سياسى مستقل"(٣).

وتكمن أهمية هذا التعريف، فى أنه يكشف العلاقة بين القومية كحركة سياسية والأمة ككيان اجتماعى ، يمثل ركيزة قيام للقومية؛ كما يساعد على تفهم طبيعة اختلاف الحركات القومية من زمن إلى آخر ومن مكان إلى آخر فى ضوء فهم واقع العلاقة بين الظاهرتين (الأمة، القومية) وعناصر كل منهما عبر الزمان والمكان؛ حيث أن الهوية القومية هوية نسبية وتاريخية يحققها أبناء القومية عن طريق تفاعلهم الجدلى مع معطيات الواقع والتاريخ ،وليست إرثا فطرياً غريزياً أو نفسياً لهذا الشعب أو ذاك(٤).

ولما كانت الإثنية -كما سلف البيان- هى الخلية الحاملة لكافة سمات الأمة فانه من المتصور أن تكون القومية أحد غايات -وأدوات- بعض الجماعات الإثنية فى تفاعلها مع الكيان السياسى الخاضعة له تلك الجماعات.

---

(١) د. محمد أحمد خلف الله: **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٩ وما بعدها.
(٢) د. على الدين هلال ــ د. نيفين سعد (محرران): **مرجع سبق ذكره**، ص ١٤٨
(٣) انظر محمود أبو العينين: **حق تقرير المصير...مرجع سبق ذكره**، ص ٢٢
(٤) لمزيد انظر:
د. محمد السيد سعيد: **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٤: ١٠٥.
د. نديم البيطار: "الهوية القومية والوحدة العربية" **مجلة الوحدة** (عدد ٥، فبراير ١٩٨٥).
فريدريك هرتز: **القومية فى التاريخ والسياسة**، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٨).

المبحث الثانى

أسس تصنيف الجماعات الإثنية

يمكن النظر إلى الجماعات الإثنية من عدة زوايا عند محاولة تصنيفها[١]؛ فى ظل تعدد أسس تصنيف تلك الجماعات. فمن ناحية؛ يمكن النظر إلى الجماعات الإثنية نظرة وصفية؛ تعتمد على سمة أو أخرى للتمايز بين الجماعات، دونما خوض فى طبيعة العلاقات بين هذه الجماعات؛ ومن ناحية ثانية فإنه يمكن الانطلاق من ذلك المتغير الأخير (طبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية) للتمييز بين أنماط المجتمعات التعددية.

وأخيراً، فإنه يمكن الاستناد إلى الغاية النهائية للجماعات الإثنية فى إدارتها لعلاقاتها مع الجماعات الأخرى بالمجتمع؛ للتمييز بين هذه الجماعات وبعضها البعض. وفيما يلى سيتم تناول تلك الأسس المختلفة عبر ثلاثة مطالب على التفصيل التالى.

المطلب الأول: تصنيف الجماعات الإثنية وفقا للسمات المميزة

يرتكز هذا الاتجاه فى تصنيف الجماعات الإثنية على سمة أو أخرى من السمات البيولوجية ؛ كالعرق وصلة الدم، أو الاجتماعية ؛ كاللغة والدين والثقافة؛ حيث يؤدى الاعتماد على أى من هذه السمات إلى شكل من أشكال توصيف الجماعات الإثنية بالمجتمع. مع ضرورة مراعاة أن الأخذ بإحداها لا ينفى وجود الأخرى.

أولاً: السلالة أو العنصر: يعتمد هذا التصنيف على أساس التباين السلالى أو العنصرى بين الجماعات التى يتكون منها المجتمع[٢]. ويقوم على وجود اختلاف ظاهر فى السمات والملامح الجسمانية بين أفراد المجتمع ويأتى لون البشرة فى مقدمة السمات التى أعتمد عليها طويلاً فى تصنيف الجماعات الإثنية، وهو التصنيف الذى كان يرتب أثاراً هامة فى طبيعة العلاقات والممارسات الحياتية للأفراد[٣].

---

(١) لعله من المناسب هنا التمييز بين الفئة الاجتماعية Social Category والجماعة الاجتماعية Social group فالفئة تشير إلى جماعة من الأفراد يشتركون فى خصائص معينة كأن يكونوا جميعا ذوى عيون زرقاء أو شعر أصفر أو يتشابهون فى الوظيفة أو مستويات الدخل.... دون أن يعنى ذلك بالضرورة وعى الأفراد بذلك. أما الجماعة الاجتماعية فتشير إلى إدراك واع للروابط المشتركة وقبولهم لتلك الروابط وتمسكهم بها. على الرغم من أن أبناء الجماعة الاجتماعية قد لا يعرفون بعضهم معرفة شخصية مباشرة. ويلاحظ أن الفئة الاجتماعية يمكن أن تتحول إلى جماعة اجتماعية حال تعرض أفراد الفئة لمعاملة تمييزية (تفضيلية أو قهرية) بسبب الصفة التى يشتركون فيها حيث يولد ذلك لديهم شعورا ووعيا بالوحدة. انظر:

Mare, **Op.cit.**, pp 6: 7 , The New Encyclopaedia Britannica., Vol. 27., **Op.cit.**, PP: 357
H. S.Morris , " Ethnic Groups.," in David L. Sills (ed.,) **International Encyclopedia of the Social Sciences** (London : The Macmillan & Free Press , Vols. 13-14 , 1968). P 168.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١

(٣) ر.د.ج. سيمونز : **لون البشرة وأثره فى العلاقات الإنسانية**، ترجمة على عزت الأنصارى (القاهرة : الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالى، سلسلة الألف كتاب، عدد ٥٢١، د.ت)

ويقوم هذا التصنيف على اعتقاد أن هناك نقاء سلالياً بين الجماعات البشرية وداخل كل منها، والأهم من ذلك أن الاختلافات الجسدية الفيزيقية بين الأفراد –بحسب هذا النمط من أنماط التصنيف– تؤدى إلى اختلافات قيميه –غير مادية– تتعلق بدرجة نشاط وانضباط الجماعة، درجة ذكاء الأفراد وكفاءتهم، بل وطبيعتهم الأخلاقية ويرتبط هذا النمط من التصنيف أيضا باعتقاد الجماعات أو بالأحرى بعض الجماعات بسموها على غيرها من الجماعات، وهو الاعتقاد الذى عرفته كافة المجتمعات البشرية منذ القدم[١]. إلا أنه فى العصر الحديث ارتبط ذلك النمط بظاهرة التوسع الاستعمارى الأوروبى؛ وان لم يمنع ذلك من وجود الظاهرة فى مجتمعات أخرى، دون أن ترجع إلى الأثر الأوروبى؛ من ذلك ما يراه البعض فى النظام الطائفى بالهند، وكذا خبره مجتمع رواندا وروندى، حيث كان يتم تصنيف الأفراد فى هذا المجتمع إلى ثلاث مجموعات استناداً إلى سمات جسمانية. فهناك طوال القامة ذوى الملامح السامية وهم والتوتسى ويشكلون ١٥% من السكان، وباعتبارهم رعاة غزاة، استطاعوا بسط نفوذهم وهيمنتهم على الهوتو ذوى الثقافة الزراعية Horticulturists والذين يتسمون بالملامح الزنجية وقصر القامة، ويتراوح عددهم بين ٨٠–٨٥% من السكان أما الفئة الثالثة فهم أقزام التوا Twa ويبلغ عدد أفرادها تقريباً ١% من إجمالى السكان وفى ظل ذلك سادت نظرة عنصرية من جانب التوتسى فى علاقتهم بالجماعتين الأخريين[٢].

وعلى الرغم من إدراج بعض الباحثين هذا النمط من أنماط التصنيف فى إطار الحديث عن أنماط الجماعات الإثنية، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه فى ضوء ما سلف بيانه عند الحديث عن العلاقة بين الإثنية والعرقية واتساقاً معه، فإن هذا النمط من التصنيف القائم على أساس العرق أو السلالة يرتبط بالجماعات العرقية أكثر منه ارتباطاً بالجماعات الإثنية بالمعنى المعتمد فى هذه الدراسة.

ثانياً: اللغة والثقافة: يعتبر متغير اللغة والثقافة من أهم المتغيرات التى تستخدم فى تصنيف الجماعات الإثنية، اعتمادا على ما يتصف به ذلك المتغير من تفرد فى ما يضفيه على أعضاء الجماعة الإثنية من تفرد فى السلوك، وطريقة التفكير، والحياة؛ فاللغة ليست مجرد وسيلة

وانظر أيضا : بيتر فارب : **بنو الإنسان** ،ترجمة زهير الكرمى(الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٦٧، يوليو ١٩٨٣) ص ص ٢٢٦ : ٢٢٩

(١) **المرجع السابق**، ص ص ٢٤٠-٢٤٣.

(٢) The New Encyclopaedia Britannica., vol. 27., **Op.cit** , PP: 337-338.

للتخاطب مع الآخرين فحسب؛ بل هى أيضا من أقوى عوامل نمو الشخصية الفردية والجماعية(١)، على اعتبار أن اللغة وعاء للثقافة، ونمط للتفكير، ومخزن للتراث؛ على نحو يمكن معه القول -بدرجة من الصحة- أن من يتكلمون لغة واحدة أصلية يشتركون في المواريث الثقافية والحضارية التى تحملها تلك اللغة التى يطلق عليها فى كثير من الأحيان "لغة الأم" أو "لسان الأم": Mother Tongue تمييزاً لها عن اللغات الأخرى التى يمكن اكتسابها فى مراحل عمريه تالية. فلغة الأم تمثل دعامة أساسية فى تنشئة أعضاء الجماعة الإثنية وتعكس نسق القيم والمعايير، وقواعد السلوك السائدة فى الجماعة؛ وهو الأمر الذى يختلف من نظام لغوى إلى آخر على تفاوت فى حجم وطبيعة ذلك التفاوت(٢).

وتموج قارة أفريقيا بالعديد من الجماعات الإثنية التى تتحدث لغة مستقلة حتى داخل المجتمع الواحد(٣). من ذلك على سبيل المثال وليس الحصر؛ فى الشمال نجد اللغة العربية والبربرية فى الجزائر والمغرب، وفى الغرب نجد الهوسا والفولانى واليوروبا والإيبو كجماعات لغوية فى نيجيريا. وفى الوسط نجد فى الكنغو الديموقراطية تنتشر لغات الكيكونجو، والكينجاو، واللينجالا، والتشيلوبا، والسواحلية...، وفى الشرق نجد أن كينيا تنتشر بها لغات السواحلية، الكيكويو، الكامبا، اللود، النادى، وأخيراً فى الجنوب نجد فى زامبيا لغات التونجا، اللوندا، اللوفالى، البمبا، اللوزى.

وتنقسم معظم هذه اللغات إلى العشرات من اللهجات الأمر الذى دفع فى الكثير من الأحيان إلى تبنى لغة المستعمر السابق للدولة كأداة للتواصل والتعارف بين الجماعات الإثنية داخل المجتمعات الإفريقية(٤).

وتجدر الإشارة إلى وعى القوى الاستعمارية بالمضمون الحضارى للغة؛ وانطلاقاً من هذا الوعى كان إصرار البعثات التبشيرية العاملة فى تنجانيقا -أثناء الحقبة الاستعمارية- على عدم استخدام اللغة السواحيلية فى المدارس؛ على أساس أنها تحض على نشر القيم الإسلامية. وهو ذات المغزى الذى قصدت إليه جهود تلك البعثات فى تغيير مضمون اللغة السواحيلية بهدف محو التأثيرات العربية والمفاهيم الدينية الإسلامية منها. وقد عبر أحد رجال الدين المسيحى فى أوغندا عن ذلك المعنى صراحة عندما أشار إلى إنه رغم إيمانه بضرورة وجود لغة واحدة تجمع

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢ وانظر أيضا. هرتز : **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٩٢ : ٩٣ د. محمد عبد الغنى سعودى: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٣١ : ١٣٢.

(٢)د. سعد الدين ابراهيم: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢.

(٣) فى عام ١٩٦٩ بلغ عدد اللغات المستعملة فى إذاعة أوغندا ثمانى عشر لغة وقد عرفت ذلك التعدد أيضا العديد من بلدان القارة. انظر : د. سعودى : **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧، ص ص ١٤٠ :١٤٢

(٤) لمزيد انظر: د. حمدى عبد الرحمن: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٩-٧٤.
وانظر كذلك: د. سعودى: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٣٧-١٤٢.

شعوب أفريقيا الوسطى، فإنه يصر على ألا تكون تلك اللغة هى السواحيلية ويفضل أن تكون الإنجليزية ذلك أن الأولى -من وجهة نظره- تعنى الإسلام والثانية تعنى الإنجيل والمسيحية(١).

ثالثاً: الدين والطائفة (المذهب): يعتبر الدين أحد المتغيرات الرئيسة فى الاجتماع البشرى، حتى أن بعض الفلاسفة جعل من الدين متغيراً فارقاً بين الإنسان وما عداه من الكائنات، فالإنسان عند هيجل " حيوان متدين " لأن الإنسان وحده هو الذى يمكن أن يكون له دين ؛ فى حين تفتقر الحيوانات إلى الدين قدر افتقارها للقانون وللأخلاق(٢).

ويبرز الدين كأحد معايير التباين بين الجماعات فى المجتمعات المتعددة الأديان ؛ فالذين ينتمون إلى دين واحد، أو مذهب واحد، داخل نفس الدين، يعتبرون أنفسهم متفردين فى مقابل الآخرين الذين ينتمون إلى دين آخر أو مذهب آخر. وينطبق ذلك على الأديان السماوية وعلى المعتقدات غير السماوية(٣).

ويذهب أميل دوركايم إلى أن ثمة علاقة تعاضد وتساند بين الجماعة الإثنية وبين الدين، حيث يؤكد على أن الجماعة الاجتماعية هى المسئولة عن تكوين الدين والأخلاق والتعبير عن ذلك، فالدين -من وجهة نظره- خاص بجماعة معينة وعندما تتغير هذه الجماعة يتغير الدين أيضاً(٤). ولكن من ناحية أخرى، فإن دوركايم ويرى أن الدين يسند ويدعم البناء الاجتماعى للجماعة عن طريق منع الانحراف وتحديد مجريات التغيير، وكذلك بإعطاء سلطة مطلقة ومقدسة للقواعد والقيم الثابتة للجماعة. فالدين سواء بطريقة ظاهرة أو مستترة يستخدم من جانب الجماعة الإثنية لإضفاء صفة التقديس أو التميز على أعضائها. ومن هنا تبرز عملية التساند بين الدين والمجتمع؛ حيث يعمل المجتمع على الحفاظ على الدين واستمراره، ويعمل الدين على تعضيد المجتمع(٥). ولعل من أمثلة ذلك دور الكهنة فى تجسيد وحدة وتضامن جماعة النوير فى جنوب السودان فى مواجهة غيرها من الجماعات لا سيما الدنكا(٦).

ويندر أن يوجد تجانس دينى تام فى أى من المجتمعات البشرية المكونة من عدة جماعات، فالغالب أنه توجد جماعة دينية رئيسية ينتمى إليها القطاع الغالب فى المجتمع وإلى جوارها

---

(١) د. حمدى عبد الرحمن: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٤ : ٣٥ وحول إشكالية اللغة والخصوصية الثقافية انظر امباى لوبشير: **قضايا اللغة والدين فى الأدب الإفريقى** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى، ١٩٩٧)، ص ص ٢٠ : ٢٢.

(٢) جفرى بارندر (محرر) : **المعتقدات الدينية لدى الشعوب**، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٧٣، مايو ١٩٩٣)، ص ٧

(٣) د. سعد الدين ابراهيم: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٣٠.

(٤) يجدر التنويه إلى أن مقام الحديث يتعلق بالديانات أو بالأحرى الطقوس الشعائرية المقدسة لدى الشعوب البدائية ولا يتعلق بحال بالديانات السماوية المنزلة من الله سبحانه. وان لم يمنع ذلك من القول بصحة الشق الثانى من نظرة دوركم حول دعم الدين لوجود الجماعة الإثنية.

(٥) د. محمد أحمد بيومى : **علم الاجتماع الدينى** (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١) : ص ص ١٠٥-١٠٦.

(٦) د. محمد عبده محجوب : **الانثربولوجيا السياسية : مقدمة لدراسة النظم السياسية فى المجتمعات القبلية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨١)، ص ص ٢٩٢ : ٢٩٣.

جماعة أو أكثر ينتمى أبناؤها لديانة أو مذهب آخر، ويمكن تصور عـــدة أنمـــاط لمثـــل هـــذه الجماعات بحسب النظر إلى حجم الجماعة الدينية، وعدد الجماعات الدينية الموجودة بـــالمجتمع، كما يشير بعض الباحثين إلى اختلاف وظائف الدين بحسب طبيعة المجتمـــع ودرجـــة تطـــوره وطبيعة هيكله[1].

وتزخر قارة إفريقيا بالعديد من الأمثلة على التنوع الدينى داخل دولها المختلفة، ويشير أحـــد الباحثين إلى أن الأديان التقليدية (غير السماوية) فى أفريقيا ذات طابع محلى، وأشـــبه بـــالجزر المعزولة، أى أنها لا تمتلك أى فاعلية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها وهى فى مجملها – لا تسعى إلى تجاوز جماعاتها والانتشار على المستوى الوطنى أو القارى. الأمر الذى يدعـــم إمكانية استخدام ذلك المعيار فى تصنيف الجماعات الإثنية بدرجة عالية من الدقة. ويفسر مـــن جانب آخر أسباب عدم انتشار الحروب الدينية فى القارة الأفريقية قبل مجىء الإسلام والمسيحية إلى القارة على الرغم من قيام بعض الممالك الأفريقية – كمملكة الموسى فى بوركينـــا فاســـو الحالية، والأشانتى فى غانا، ومملكة داهومى (بنين) على أساس الأديان التقليدية. حيث لم تســـع أى من الجماعات إلى فرض ديانتها على الجماعات الأخرى فى ظل اعتبار العقيدة الدينية منـــاط تميز الجماعة الإثنية[2].

ويؤكد ما سبق مقولة أن التنوع الدينى فى المجتمع لا يكتسب أهمية سياسية الا اذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع فى مجالات القيم أو الثروة أو السلطة، عبر استخدام المشاعر الدينيـــة كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية قد لا تمت بصلة للدين[3].

المطلب الثانى: تصنيف الإثنية وفقاً لطبيعة العلاقات

يقوم هذا التصنيف ليس على تباين المتغير الهيكلى الذى تنقسم على أساسه الجماعات الإثنيـــة ولكن على أساس طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الجماعات والقواعد التى تحكمها.

أولاً: العلاقات التراتبية وغير التراتبية

يميز أنصار هذا الأساس فى التصنيف بين نمطين من أنماط الجماعات الإثنيـــة التراتبيـــة: Ranked Ethnic Groups والجماعات الإثنية غير الترابية Unranked Ethnic Groups ويقوم هذا التقسيم على أساس مدى هرمية العلاقة بين الجماعات القائمة داخل المجتمع، ففى حال

---

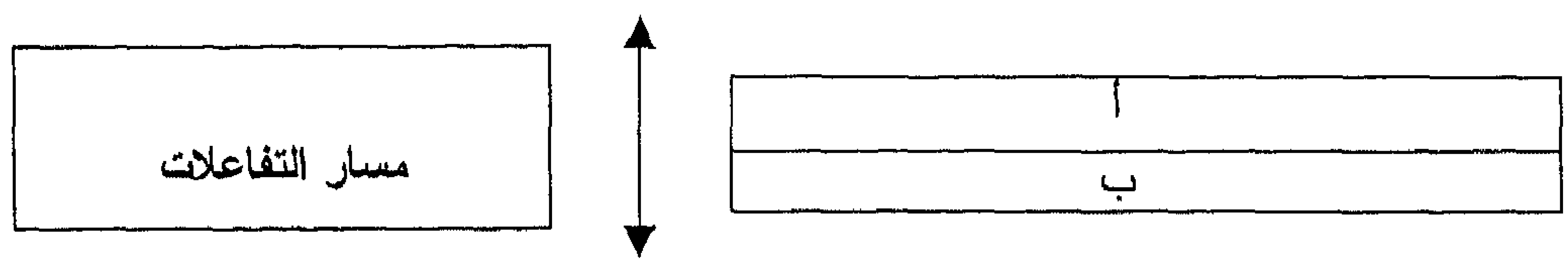
(١) د. سعد الدين ابراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.
(٢) د. حمدى عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٧-٣٨.
(٣) د. سعد الدين ابراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣ : ٣٤.

وجود جماعة إثنية تتمتع بمركز اجتماعى تستحوذ فيه على القوة، والثروة، والهيبة بدرجة أعلى من الجماعة التالية لها فى إطار نسق هرمى للعلاقة فإنه يمكن الحديث عن مجتمع تراتبى العلاقة[١].

ويتسم النمط التراتبى للجماعات الإثنية بوجود تقسيم رأسى Vertical للسلطة السياسية والمكانة الاجتماعية على نحو يجعل مسائل مثل الهيمنة السياسية والحراك الاجتماعى رهينة بمعايير إثنية أو عرقية كاللغة، الدين، اللون، أو الانتماء الإقليمى للجماعة... كما تتسم المجتمعات التراتبية بوجود جماعة سائدة Superordinate وجماعة مسودة أو خاضعة Subordinate.

فالعلاقات بين الجماعات المكونة لهذا النمط من المجتمعات إنما هى صدى للواقع الإثنى وتجسيد له[٢]. ويوضح الشكل رقم (١) طبيعة تركيب المجتمع التراتبى وطبيعة العلاقة بين الجماعات المكونة له[٣].

شكل رقم (١) هيكل المجتمع التراتبى



فالشكل المبسط رقم (١) ينطلق من افتراض أن المجتمع المعنى مكون من جماعتين إثنيتين متمايزتين هما الجماعة (أ) والجماعة (ب) ويشير كذلك إلى أن التدرج الاجتماعى[٤] Social Stratification فى المجتمعات التراتبية يترادف مع الانتماء الإثنى، وتتقيد عملية الحراك الاجتماعى بين الجماعتين المكونتين للمجتمع بذلك الإنتماء. كما يتسم ذلك النمط من المجتمعات

---

(١) T. David Mason , " Ethnicity and Politics", in Mary Hawkesworch and Murice Kogan (eds)., **Encyclopedia Of Government And Politics: Volum 2** (London:Routledge,1992), pp 577 .

(٢) **Ibid.**, P: 575.

(٣) نقلاً عن:
Donald L. Horowitz , **Ethnic groups in conflict** (Berkeleley : University of California Press., 1985). P22

(٤) يشير اصطلاح التدرج الاجتماعى إلى العملية التى يتم بها تقسيم الناس إلى شرائح وطبقات من حيث الدخل أو الثقافة أو الحسب والنسب أو النفوذ وما يتبع ذلك من تقدير واحترام أو ازدراء واحتقار الناس لبعضهم البعض د. أحمد زكى بدوى : **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٩٧ ومن الناحية التاريخية تعتبر المدرسة الماركسية الأكثر اهتماما بدراسة التدرج الاجتماعى عبر متغيرات القوة، والهيبة، والدخل، فرص الحياة، الوعى الطبقى أو الشعور بالعداء تجاه الطبقات وبعضها البعض، والذى تعتبره المدرسة الماركسية عاملاً رئيسياً فى دراسة التدرج وذلك كله فى ضوء تحديد ملكية أدوات الإنتاج. وعلى العكس من المدرسة الماركسية ذهب ماكس فيبر إلى ضرورة الفصل بين القوة الاقتصادية التى تعبر عن الوضع فى السوق وأساليب وأشكال القوة الأخرى وبخاصة القوة السياسية والهيبة، فالطبقات (التى تتحدد بناء على آليات السوق ووضعه) والأحزاب السياسية (والتى تعبر عن الجماعات التى تسعى للسيطرة على مراكز القوة) وجماعات المكانة (وهى الجماعات ذات الهيبة وأسلوب حياة مشتركة) مرتبطة ببعضها البعض لكن درجة الارتباط من وجهة نظر فيبر مسألة تعتمد على البحث الامبريقى والعلاقات السببية والسياق التاريخى.

بتطابق الوضع السياسي،الاقتصادى والاجتماعى مع الوضع الإثني علي نحو يعني أن أعضاء الجماعة (ب)في المثال موضع البيان سيكونون في وضع التبعية علي كافة المستويات (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا...)(١) ؛ ولذا فإن العلاقات بين الجماعات فى هذا النمط من المجتمعات ترشح بمظاهر النمط الطائفى للعلاقات(٢).

ويعتبر النظام التراتبى للعلاقات بين البيض والعبيد السود، الذى عرفته بعض الولايات الأمريكية؛ لاسيما (هامبشير الغربية)، نموذجا على العلاقات التراتبية الإثنية.

وعلى الساحة الأفريقية، فإن النموذج الواضح على هذا النمط من العلاقات هو نموذج الهوتو والتوتسى فى بوروندى، والأوسو Osu والايبو فى نيجيريا(٣). حيث يسيطر كل من التوتسى والإيبو على الهوتو والأوسو على التوالى.

وعلى الجانب الآخر، فإن النظم غير التراتبية أو الأفقية تعنى وجود هياكل لجماعات إثنية متوازية لكل منها معاييره للتصنيف أو الترتيب. وعلى الرغم من وجود مشاعر السمو والتميز لدى كل جماعة من تلك الجماعات، فإن الجماعات فى علاقاتها مع بعضها البعض لا تشكل علاقات تراتبية حيث تتم تلك العلاقات عبر خطوط الجماعات المتوازية وليس على أسس رأسية(٤). ويعبر الشكل رقم (٢) عن طبيعة هيكل المجتمعات غير التراتبية

شكل رقم (٢) هيكل المجتمعات غير التراتبية



والواقع أنه على الصعيد العملى، يصعب وجود أى من النمطين فى صورة مطلقة.

ذلك أنه غالبا ما يختلط النمطان فى الممارسة(٥) فالتفاعلات المستمرة بين الجماعات الإثنية فى المجتمعات غير التراتبية يمكن أن تسفر عن علاقات تراتبية (رأسية) بين الأفراد الأعضاء

---

(١) Donald Horowitz , "Three Dimensions of Ethnic Politics." in **World Politics** (Vol. 23 No. 1 , Jan. 1971) , PP: 233 : 234.
The New Encyclopaedia Britannica, **Op.cit.**, PP: 259-260.

(٢) يشير هذا النمط بصفة أساسية إلى شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى يوجد بالهند ويعتمد فى الأصل على معتقدات دينية تتمثل فى تفوق وسيادة الطبقة العليا (البراهما) والترتيب الجامد القائم على المولد والوراثة. ويمكن أن يطلق هذا المصطلح على أى نسق ثابت للتدرج يقوم على الوراثة. وقد رصد الباحثون عدة خصائص للنمط الطائفى للعلاقات تتمثل فى:
- انقسام المجتمع إلى جماعات متميزة تتحدد العضوية فيها عن طريق الميلاد.
- وجود تسلسل قائم وفق إطار اجتماعى معين.
- تحديد العلاقات على أساس معتقدات دينية معينة. وجود حقوق مدنية وامتيازات تتفاوت بتفاوت مكانة هذه الجماعات فى نسق التسلسل.
- وجود قيود مفروضة على مزاولة المهن.
- الزواج الداخلى.

أنظر د. محمد عاطف غيث : **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٨. ولمزيد من أمثلة التراتب الاجتماعى.
أنظر د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٥ : ٣٧

(٣) Horowitz , **Ethnic group ..... , Op.cit.**, PP: 22-23.

(٤) **Idem.**

(٥) Horowitz , **Three Dimensions ..... , Op.cit.**, PP: 233-234

فى الجماعات المتوازية. من ذلك مثلاً تصور أن التجار من الجماعة (أ) فى النموذج سالف الذكر يمكن أن يخضعوا أو يدينو بالتبعية للأرستقراطية من أعضاء الجماعة (ب)، فى ذات الوقت الذى يخضع فيه الخدم فى المجموعة (ب) لنفس التجار من المجموعة (أ) أكثر من ذلك فإن أنماط اكتساب تلك الأدوار والتجنيد لها يمكن أن تتغير[1].

فالقول بأن الجماعات غير التراتبية (الأفقية) تتسم بوجود مراكز متناظرة فيما بينها لا يعنى بالضرورة تطابق الهرم الاجتماعى لدى هذه الجماعات ؛ أو أن الأدوار تؤدى بنفس الطريقة وعن طريق أعضاء الجماعة نفسها. فالمشاهد هو أن الجماعات غير التراتبية تتمايز فيما بينها من حيث حجم النخبة فى كل منها وطبيعتها. كما أنها تتمايز من حيث مدى انفتاحها على الجماعات الأخرى وقبولها قيام أعضاء تلك الجماعات بأداء وظائف معينة داخل الجماعة. حاصل القول أن الجماعات غير التراتبية تفترض -واقعياً- وجود قدر من التراتبية (العلاقات الرأسية) بين أفراد الجماعات المختلفة؛ رغم الاستقلالية المفترضة بين هذه الجماعات[2].

وفى المقابل، فإن الجماعات التراتبية (الرأسية) يمكن أن تشهد تنامى الوعى؛ بفعل انتشار التعليم بين الجماعات الخاضعة؛ على نحو يسفر عن نشأة نخبة تتحدى القواعد التصنيفية التراتبية مطالبة بتعديلها أو إزالتها. والاندماج الوظيفى للجماعات التراتبية – كما يبين من العرض- أقوى منه فى المجتمعات غير التراتبية، ومع ذلك فإنه حتى فى ظل المجتمعات التراتبية يظل هناك قدر من حرية الحركة والاستقلال للجماعة الإثنية[3].

ورغم الغموض الذى يعترى التفرقة بين الجماعات التراتبية؛ والجماعات غير التراتبية من جراء التداخل بينها فى أرض الواقع، فإن ذلك لا يمنع من القول أنه يمكن تصنيف كل الجماعات الإثنية تقريباً عبر متصل الجماعات التراتبية والجماعات غير التراتبية وذلك وفق السمات الغالبة على كل جماعة.

ثانياً: المعايير الفارقة فى طبيعة العلاقة

يرى أنصار الاتجاه أنه يمكن التمييز بين الجماعات التراتبية والجماعات غير التراتبية عبر مجموعة من السمات يتم تقصيها لدى كل جماعة. وأحد المفاتيح الرئيسة فى التفرقة بين الجماعتين هو مدى وجود نخبة معترف بها لدى الجماعات الأخرى. ففى المجتمع النيجيرى على سبيل المثال نجد أن الجماعات الثلاث المكونة للمجتمع تتسم بوجود نخب خاصة بكل

---

(١) **Ibid.**, P:25

(٢) Horowitz , **Ethnic group ….. , Op.cit.**, PP: 24-28

(٣) David Mason , **Op.cit** PP: 575-576 وانظر: **Ibid., PP** 32 : 34

وحول نفس الفكرة انظر : سعد الدين إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٧. .

جماعة (الهوسا –اليوروبا –الأيبو.)علي اختلاف نصيب كل منها من حيث طبيعة النخبة (سياسية، اقتصادية، ثقافية، بيروقراطية. . .) ففى هذه الحالة يقال أن المجتمع غير تراتبى.

وعلى الجانب الآخر، فإن المجتمع التراتبى يتسم باستحالة الاعتراف بالطبقة العليا داخل الجماعة الخاضعة كأعضاء شرعيين فى النخبة، وإن لم ينف ذلك اعتراف أعضاء الجماعة الخاضعة بأعضاء الطبقة العليا لجماعتهم كنخبة؛ إلا أن ذلك لا يتعدى حدود الجماعة إلى غيرها من الجماعات. ويرتبط بذلك تحفظ آخر بشأن الجماعة المهيمنة داخل المجتمع التراتبى مؤداه أنه لا يمكن القول أن جميع أعضاء الجماعة المهيمنة من الطبقة العليا بالمجتمع. وهنا يتضح الفارق بين النمط المثالى لتقسيم الجماعات وبين معطيات الواقع. ففى الشكل (١) سالف البيان تم وضع أعضاء الجماعة (أ) داخل فئة واحدة فى حين أن ذلك واقعيا غير ممكن حيث يشهد الواقع بعض التمايزات بين وضع الجماعة ووضع أعضائها كأفراد، وخاصة فيما يتصل بالجماعات المهيمنة[١]. ويحمل التمايز بين وضع الجماعة ووضع أعضائها، أو بعض أعضائها تهديدا لنظام الجماعة سواء التراتبية أو غير التراتبية. فالأفراد ذوى المكانة المتدنية من أعضاء الجماعة المهيمنة يشكلون تهديدا ونقضا لفكرة سمو الجماعة، فى ذات الوقت فان تنامى حجم النخبة من أبناء الجماعة الخاضعة يؤدى عاجلا أو آجلا إلى تنامى طموحات الجماعة إلى الحراك وينال الاعتراف حتى وان أدى ذلك إلى تغيير الهياكل القائمة[٢].

ومن المعايير أيضا مدى استقلال الجماعة الإثنية فى اختيار قادتها، حيث تعتبر الجماعات غير التراتبية أكثر استقلالية فى اختيار قادتها عن المجتمعات التراتبية التى يجب أن تحظى فيها قيادة الجماعات الخاضعة ليس فقط بالنفوذ والاحترام بين أبناء الجماعة وإنما الأهم أن تحظى بموافقة الجماعة المهيمنة التى تستطيع – عادة – منع القيادات غير المقبولة من تولى مناصبها، لذا فإن الافتقار إلى استقلال القيادة أحد المؤشرات الهامة على الخضوع والتبعية الإثنية[٣].

وعلى الرغم من أنه فى المجتمعات غير التراتبية قد تضطر الجماعات المتناظرة إلى الدخول فى مساومات عبر إثنية عند اختيار قيادات الجماعة، فإن هذه الجماعات تحظى باستقلال نسبى فى اختيار قادتها؛ لذلك فإنه كثيرا ما تكون معايير اختيار القيادات داخل كل جماعة من الجماعات غير التراتبية مختلفة فى مكوناتها عن معايير الجماعة الأخرى فيما يتعلق بالخلفية الاجتماعية، ومستوى التعليم، الشخصية والعلاقة مع اتباعهم، الأمر الذى يؤدى إلى بعض

---

(١) Horowitz , **Ethnic groups ……. , Op.cit.,** P: 25

(٢) **Ibid,** P 26

(٣) **Idem.**

الصعوبات فى التعامل بين هذه القيادات والنخب حال اضطرارها للتفاعل مع بعضها البعض عبر أطر تنظيمية(١).

المعيار الثالث من معايير التمييز بين الجماعات التراتبية والجماعات غير التراتبية هو معيار اجتماعى نفسى يرتبط بنظرة الجماعات الإثنية لبعضها البعض. ففى النظم التراتبية يلاحظ وجود طقوس ومعايير اجتماعية للتعبير عن العلاقات بين الجماعات وبعضها البعض، من ذلك مثلا وضع قيود فيما يتصل بالزى، والأكل المشترك، المعاشرة، الزواج، المصافحة, أى الاتصال الاجتماعى بصفة عامة. من الأمثلة على ذلك وضع السود فى المجتمع الأمريكى وجنوب أفريقيا. ولا تخلو المجتمعات الأخرى من أنماط مشابهة(٢).

وفى المقابل فإن النظم غير التراتبية للجماعات، على الرغم من اشتمالها على جماعات تعتقد كل منها بسموها على ما عداها من جماعات – فإن ذلك لا يمنع من اعتراف كل جماعة بقدر من التميز والسمو لغيرها من الجماعات الموازية، فجماعة الكانورى فى نيجيريا على سبيل المثال ينظرون إلى الإيبو على أنهم " منفرين، غير أمناء، حقراء. . ." ومع ذلك فإنهم يظهرون تقديرهم لمستوى "الإيبو" التعليمى والوظيفى ومستويات معيشتهم المرتفعة(٣) فالصور النمطية: Stereotypes تعكس تقييما مختلطا يجمع بين الازدراء والإعجاب(٤).

وهو ما يختلف عن طبيعة التقييم فى المجتمعات التراتبية التى تشهد إنكارا شبه تام لجدارة الجماعات الخاضعة وأحيانا إنكارا لإنسانيتهم.

ويرتبط بالمعيار سالف البيان عنصر آخر يتعلق بمدى التوافق العام فى القيم بين الجماعات حيث تكشف الجماعات التراتبية عن درجة أكبر من التوافق العام بين الجماعات المهيمنة والجماعات الخاضعة فيما يتعلق بالأهلية والحقوق والالتزامات؛ وهو ما يتيح إمكانية التنبؤ

---

(١) **Idem.**

(٢) **Ibid. PP:** 26 وانظر أيضا: Horowiiz , **Three Dimensions .... , Op.cit.,** P: 234

حيث يشير إلى أنه فى بعض المجتمعات كالهند ينظر لأبناء الطوائف الدنيا على أنهم رجس ودناسة فلا يسمح لهم بملامسة من هم أرقى مكانه (كما هو الحارث فى الهند بالنسبة لطبقة المنبوذين)، وفى أوغندا لا يسمح للجماعات الدنيا بتناول الطعام داخل منازل الجماعة المهيمنة لمزيد انظر:

بيتر فار: **مرجع سبق ذكره**، ٣٦٣ : ٣٦٩

(٣) Horowitz , **Ethnic groups .... , Op.cit.,** pp 27 : 28

(٤) يقصد بالصور النمطية : Stereo type مجموعة من التعميمات المتحيزة والمبالغ فيها عن جماعة أو فريق من الناس، ويأخذ ذلك شكل فكره ثابتة يصعب تغييرها حتى وان توافرت الأدلة على خطئها. ويستمد الفرد معتقداته وصوره النمطية من الجماعة المرجعية التى ينتمى إليها. انظر د. أحمد زكى بدوى : **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١٠

وحول اثر الصورة النمطية على العلاقات الإثنية انظر:

Louk Hagendooln ,. " Ethnic Categorization and Out Group.Exclusion : Cultural values and Social Stereo Types in the Construction of Ethnic Hirarchies. " , in **Ethnic and Racial Studies** (vol. , 16 Number 1 , Jan 1993).

بسلوك أى من الجماعتين. وهو ما لا يتوافر فى المجتمعات غير التراتبية حيث لا يمكن الحديث عن توافق عام بين الجماعات فى ظل سؤ الإدراك وسؤ الفهم المتبادل بينهما(١).

المعيار الرابع من معايير التمييز بين الجماعات التراتبية وغير التراتبية يمكن تسميته المعيار التاريخى ويتعلق بطبيعة نشأة كل جماعة حيث تشير الدراسات إلى أن النظم التراتبية للجماعات الإثنية تنشأ غالبا من عمليات غزو واستيلاء مكتملة أو ما يتشابه معها من عمليات تاريخية. من ذلك مثلا النظام الإثنى التراتبى فى كل من رواندا وجنوب إفريقيا (قبل التحول)، والذى يرجع إلى عوامل الغزو والاستيلاء، والمجتمع الزنجى فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ والذى جاء نتاج ما يوازى الغزو للأفارقة وهو النقل الإجبارى للأفارقة إلى العالم الجديد. أما المجتمعات غير التراتبية فيرجع وجودها إلى عوامل غزو واستيلاء غير مكتملة أسفرت عن قيام جماعات متوازية داخل المجتمع الواحد من ذلك مثلا الحال فى نيجيريا وعدم اكتمال الفتح الهوساوى للمناطق الجنوبية فى البلاد – كما يتوازى مع ذلك الهجرات الجماعية تحت وطأة الظروف الطبيعية والاقتصادية والتى تؤدى إلى نقل جماعات بأكملها إلى مجتمعات أخرى(٢).

المطلب الثالث: تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لغاياتها(٣)

ينطلق ذلك التصنيف من الغاية التى تستهدفها الجماعة الإثنية فى علاقتها مع الجماعات الإثنية الأخرى التى تحيا معها داخل الوحدة السياسية التى تجمعهم. وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين عدة أشكال للجماعات.

أولا: الجماعة الإنصهارية

ويقصد بها تلك الجماعة التى تسعى إلى التخلى عن سماتها المميزة لها عن الجماعة المهيمنة، وتعمل على تبنى الخصائص الهيكلية للجماعة المهيمنة أو لجماعة إثنية أخرى تعتبرها الجماعة المنصهرة أعلى مكانة فى المجتمع وكثيرا ما تتم هذه العملية عبر فترة زمنية طويلة وبصورة تلقائية وتدريجية.

---

(١) David Mason , **Op.cit.**, P 575 K Horowitz , Ethnic Groups , **Op.cit.** , P28

(٢) **Ibid.**, PP 29 : 30

Horowitz , **Three Dimension ....** **Op.cit.**, PP: 235 : 236.

(٣) تم الاعتماد بصفة اساسية فى هذا التصنيف على د. سعد الدين ابراهيم: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٧ :٤٢ مع مراعاة أنه قد اختار لهذا التصنيف عنوان " التصنيف الحركى للجماعات الإثنية . . . " وقسم الفئات الداخلة فيه إلى حركات انصهارية، حركات اندماجية حركات تعددية، حركات استعلائية، حركات انفصالية. . . . ". والواقع أن استخدام تعبير الحركة يتضمن قدرا من الحكم القيمى الذى يوحى بالعمد والتنظيم المؤسسى والتدافع أو الكفاح والصراع وهو أمر غير صحيح على إطلاقه بالنسبة للجماعات سالفة البيان لذا رؤى استبدال كلمة الجماعات بالحركات على نحو ما هو مثبت بالمتن.

وتجدر الإشارة إلى إنه يندر أن تتم عملية الانصهار بصورة كاملة على نحو يسفر عن اندثار كافة سمات الجماعة المنصهرة. ذلك أنه كثيرا ما تنتقل بعض تلك السمات إلى الجماعة السائدة(١).

والعلة فى سعى الجماعة للانصهار فى غيرها إنما ينطلق من إحساس الجماعة أن سمة ما أو عدة سمات لهذه الجماعة تحد من مكانتها الاجتماعية (بالمعنى الواسع) مقارنة بغيرها الأمر الذى يدفعها نحو التخلى عن تلك السمات.

ثانيا: الجماعة الإندماجية

وتتسم تلك الجماعة الاندماجية بأنها لا تشعر بالدونية تجاه غيرها من الجماعات فى ظل تقارب الجماعات فى هذا المجتمع فى السلطة والمكانة وذلك على عكس الحال بالنسبة للجماعة الانصهارية. ومن أهم آليات الاندماج بين الجماعات الإثنية هو التزاوج بين أفراد الجماعات الإثنية فى نفس المجتمع. وقد تكون دوافع ومبررات الاندماج التكاملى هى المصالح المشتركة، أو الإحساس بمخاطر مشتركة، أو دعوة دينية أو أيديولوجية مشتركة(٢)، وقد تكون نتاج قهر خارجى على نحو ما تشهد الخبرة الاستعمارية الأوربية لأفريقيا(٣).

والملاحظ إنه فى حين تؤدى العملية الانصهارية إلى ذوبان الجماعة المنصهرة فى داخل الجماعة السائدة التى لا تفقد أيا من خصائصها المميزة، فإن العملية الاندماجية غالبا ما تسفر عن قيام كيان اجتماعى جديد يحمل سمات مشتركة للجماعات الداخلة فى هذه العملية(٤). ولعل المثل الوحيد لهذه الظاهرة فى أفريقيا هو اندماج زنجبار وتنجانيقا وبروز دولة تنزانيا وذوبان الهويتين داخلها(٥). ويمكن القول أن معظم المساعى الاندماجية من هذا النوع غالبا ما تعانى من عيب جوهرى يؤدى إلى تعثرها – وهو استغلال إحدى الجماعات الإثنية ذلك المدخل الاندماجى لفرض نموذج يوحى للآخرين أن ثمة سعيا من جانب تلك الجماعة لاستيعاب الجماعات الأخرى داخلها بدلا من الانصهار المشترك لصالح الكيان الجديد، وهو ما يؤدى إلى تمرد تلك الجماعات على مساعى الهيمنة تلك(٦).

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٨

(٢) **المرجع السابق**، ص ص ٣٨ : ٣٩

(٣) د. إبراهيم نصر الدين : " إشكالية الدولة فى أفريقيا "، **بحث مقدم إلى ندوة إفريقيا اليوم : قضايا داخلية وخارجية** ". (القاهرة : المركز الفرنسى للثقافة والتعاون ومركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير ٢٠٠٠)، ص ١٢.

(٤) سعد الدين إبراهيم: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٨

(٥) يجب أخذ هذا المثال بقدر من الحذر فى ظل حقيقة أن الاندماج كان اندماجا سياسيا وأنشأ هوية سياسية جديدة وبطريقة قسرية، وإن لم ينف ذلك أن العديد من الدول الإفريقية قد عمدت أنظمتها إلى محاولة إحداث اندماج وطنى بين الجماعات المكونة للدولة عند الاستقلال فى ظل هوية واحدة مستمدة من المواطنة. واستخدمت النظم من أجل ذلك الهدف كافة الأساليب الممكنة دستوريا، ومؤسساتيا، ورمزيا وقسريا انظر فى ذلك :

د. إبراهيم نصر الدين : **الاندماج الوطنى فى أفريقيا : نموذج نيجيريا** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقى، ١٩٩٧).

(٦) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٩ وانظر أيضا :

- إبراهيم نصر الدين : **إشكالية الدولة، مرجع سبق ذكره**، ص ١٤.

ثالثا: الجماعة المنادية بالتعددية

وتهدف هذه الجماعة إلى الاحتفاظ بخصوصيتها الإثنية داخل المجتمع متعدد الإثنيات مع المطالبة بالمساواة بين الجماعات المختلفة فى الحقوق والواجبات السياسية والمدنية. دون أن يسفر ذلك بحال عن تخلى أى جماعة عن خصوصيتها[١].

وتنطلق الجماعات الإثنية -المطالبة بالتعددية- من إدراك أن البديل إما أنه فادح الثمن حضاريا، أو غير ممكن سياسيا، ولذا يتمحور نضالها السياسى حول الحصول على اعتراف الأغلبية أو الجماعات الإثنية الأخرى بمشروعية الاختلاف والتنوع الإثنى.

وحينما تفشل تلك الجماعة فى الحصول على اعتراف الأغلبية بمبدأ التعددية فإنها قد تلجأ إلى إعلان التمرد والعصيان وتمارس العنف المسلح ضد النظام القائم[٢].

ومن أمثلة تلك الجماعات جماعة الهوتو فى روندا وبوروندى، والإيبو واليوروبا فى نيجيريا، الجماعات الجنوبية فى السودان، الجماعات القومية فى أثيوبيا . . .[٣].

رابعا: الجماعة الاستعلائية

ويشير هذا النمط من الجماعات إلى بعض الجماعات الإثنية التى -رغم إدراكها بضرورة تعايشها مع غيرها من الإثنيات فى إطار مجتمع سياسى واحد- تعمل على تنمية شعور التفوق والسمو والاستعلاء لدى أعضائها فى مواجهة الجماعات الأخرى، وتعمل على ترسيخ ذلك الشعور عبر كافة الوسائل المتاحة. ولذا تعمد هذه الجماعات إلى الاستئثار بالسلطة وتسخيرها لخدمة أغراضها، مع تغليف سياساتها الاحتكارية للسلطة بسلسلة من التبريرات الدينية (الحق الإلهى، الشعب المختار، الوعد السماوى...)، أو سلالية عرقية (تفوق العنصر الأبيض أو تدنى العنصر الأسود)، أو تبريرات ثقافية (الرسالة الحضارية، عبء الرجل الأبيض،...) أو تاريخية (أسبقية الوجود على الإقليم) وقد تكون التبريرات اقتصادية تتعلق بالإسهام الاقتصادى والكفاءة والجدارة الاقتصادية[٤].

وأيا كانت التبريرات فإنها كثيرا ما تؤدى إلى ردود فعل مضادة لدى الجماعات الإثنية الأخرى، وتقود إلى الصدام والصراع.

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سابق ذكره**، ص ص ٣٩ : ٤٠.
(٢) **المرجع السابق**، ص ص ٤٠.
(٣) د. إبراهيم نصر الدين : **إشكالية الدولة...، مرجع سبق ذكره**، ص ١٦.
(٤) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٠ وانظر
Horowitz , **Ethnic groups .... , Op.cit.,** PP

ومن أبرز المجتمعات التى عرفت هذا النمط ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشــــية، والمجتمــع الصهيونى فى فلسطين، ومجتمع جنوب أفريقيا، والمجتمع الأمريكـــى لاســيما فـــى الولايــات الجنوبية[١] علاوة على جماعة الأمهرا فى إثيوبيا فى ظل حكم كل من هيلاسلاسى، ومنجســـتو هيلامارياَم[٢].

خامسا: الجماعة الانفصالية

ويتخذ هذا النمط من الجماعات عدة أشكال الأول هو المطالبة بالانفصــــال عــن الحكومــة المركزية والتمتع بقدر من الاستقلال الذاتى الإقليمى داخل ذات الوحدة السياسية، والثـــانى هــو السعى للانفصال وتكوين وحده سياسية مستقلة تماما عن الكيان السياسى القائم، والشكل الثـــالث يتمثل فى محاولة الانفصال والانضمام إلى كيان سياسى آخر[٣]. وتزخر قارة إفريقيـــا بأمثلـــة تجسد تلك المحاولات، فالنموذج السودانى يتضمن الشكلين الأول والثانى من أشكال الانفصـــال، حيث رفعت الجماعات الجنوبية شعار المطالبة بالاستقلال الذاتى داخل السودان الموحـــد فـــى لحظة تاريخية معينة، ورفعت شعار الانفصال التام وتكوين دولة مستقلة فى الجنوب فى لحظات أخرى. وتشير المحاولات الانفصالية التى شهدتها كل من نيجيريا والكنغو زائير إلـــى الشـــكل الثانى من أنماط المساعى الانفصالية[٤]. فى حين جســـدت الجماعـــة الصوماليـــة بالأوجـــادين والخاضعة للحكم الإثيوبى الشكل الثالث من أشكال الجماعات الانفصالية حيـــث أعلنـــت تلـــك الجماعة وكافحت من أجل الانفصال عن إثيوبيا والانضمام إلى الصومال.

وهو الأمر الذى شاركتهم فيه جماعات الأورومو، والعفر والتيجـــراى قبل اســـتيلائهم (المقصود التيجراى) على الحكم[٥].

وتجدر الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين فى ختام هذا المبحث :

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٠ وانظر

Horowitz , **Ethnic groups .... , op.cit.** , PP

(٢) جمال محمد ضلع: النظام السياسى فى أثيوبيا منذ عام ١٩٦٠، **رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة،١٩٩٧)..ص ٦٧:٩٧،ص ص٤١٨:٣٩٦.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٤١ وأنظر أيضا: Horowitz , **Ethnic groups .... , Op.cit.** , P 229 and sequ.

(٤) **Ibid.** , PP 230 : 231

(٥) د. سعد الدين ابراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١ ولمزيد عن الحروب الأهلية وأنماطها انظر :

- أحمد ابراهيم : ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا : دراسة فى أسباب نشأة الظاهرة – **رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة – معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ٢٠٠٠) .

الملاحظة الأولى: أن التقسيمات سالفة البيان للتصنيفات المختلفة للجماعات الإثنية سواء من حيث العنصر الفارق أو علاقة الجماعات ببعضها أو الغاية التى تستهدفها الجماعات لا يعنى أنها تقسيمات منبته الصلة ببعضها البعض، وإنما هى زوايا ومستويات مختلفة للإحاطة بالظاهرة فى أوضاعها الثابتة والمتحركة (الاستاتيكية، والديناميكية). وكذلك الحال بالنسبة للتصنيف الثانى والثالث للجماعات حيث تشير الدراسات إلى إمكانية تحول الجماعات التراتبية إلى جماعات غير تراتبية. كما أن الجماعات الإثنية قد تبدأ حركتها فى مواجهة غيرها من الجماعات مطالبة بالانصهار أو الاندماج وتنتهى إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال.

الملاحظة الثانية: أن الجماعات الإثنية بتعددها وعلاقاتها وغاياتها تمثل أحد المكونات الرئيسية للبيئة الاجتماعية – بالمعنى الواسع – التى يعمل فى إطارها النظام السياسى. كما أنها تفرز مجموعة من الفرص والتحديات تمثل مدخلات أساسية يتعين على النظام السياسى التعامل معها، وهو الأمر الذى سيحظى بمزيد من الشرح والإيضاح فى صفحات قادمة.

المبحث الثالث

اتجاهات تحليل الظاهرة الإثنية

حاول العديد من الباحثين تحليل ظاهرة الإثنية وما تتسم به من خصائص وما تقود إليه من آثار. وبالنظر لتعدد وتشعب أبعاد الظاهرة تعددت وتشعبت اتجاهات التحليل. على نحو أسفر فى النهاية عن مدرستين متمايزتين فى التحليل عرفت المدرسة الأولى باسم المدرسة الأولية "أو الوشائجية Primordial وذلك لتركيز أنصارها على أن الإثنية هى "المعطى النابع من ولادة الفرد إلى جماعة دينية تتكلم لغة محددة أو حتى لهجة فى لغة، وتتبع ممارسات اجتماعية محددة"(١) فأنصار هذا الاتجاه يرون أهمية الروابط القرابية والتنشئة الأساسية للجماعة القرابية فى تشكيل الهوية الإثنية للفرد. ويمثل الاتجاه العضوى أبرز اتجاهات تلك المدرسة أما المدرسة

الثانية من مدارس تحليل الظاهرة الإثنية فهى المدرسة الموقفية أو الزرائعيـة: **Instrumental** ويذهب أنصارها إلى أن الإثنية أداة فى التنافس الاجتماعى والسياسى، ولذا فإنها -أى الإثنيـة- ليست جامدة كما يذهب الأوليون "وإنما هى ظرفية، طارئة، ويمكن تحولها. ولـذا فـان منـاط التركيز لدى أنصار هذه المدرسة هو التعرف على الظروف التى تتحول خلالها الإثنية وتتبلـور فى شكل سياسى[٢] ويعتبر الاتجاه الاقتصادى الاجتماعى أبرز اتجاهات تلـك المدرسـة فـى التحليل. ويذهب فريق من الباحثين إلى أن أيا من المدرستين سالفتى البيـان لا يكفـى لتفسـير الظاهرة الإثنية وأبعادها المختلفة، ولذا يرون ضرورة دمج كل من الأبعاد الوشائجية والزرائعية معا لتفهم الظاهرة[٣] وفيما يلى عرض لتلك الاتجاهات الثلاث وأهم مقولاتها عبر ثلاثة مطـالب أساسية يعرض أولها للاتجاه العضوى ويعرض المطلب الثانى للاتجاه الاقتصادى الاجتماعى مع التركيز بصفة خاصة على اتجاهى التحليل الطبقى والتحديث والإشارة إلـى الاتجـاه الثقـافى. ويعرض المطلب الثالث لمحاولات التوفيق بين تلك المداخل والأطر التحليلية.

المطلب الاول: الاتجاه العضوى

يقيم أنصار هذا الاتجاه تحليلهم للظاهرة الإثنية على مجموعة من الصفات الجسمية وروابـط الدم واللغة والذكاء... ،ويمكن إرجاع جذور هذا الاتجاه -فكريا – إلى الآراء التبريرية للتفرقـة العنصرية التى روجتها الفلسفة الأرسطية، حين سادت النظرة إلـى التفرقـة بيـن الجماعـات الإنسانية وبعضها البعض على أنها ظاهرة طبيعية،ونتيجة مستمدة من واقع سيطرة السـلالات الراقية على السلالات المستضعفة[٤]. وعلى مدار العصور ظل كل عنصر وجماعة إثنية يفخـر

---

(١) Young , **Op.cit.**, p 44 g وانظر شفيق الغبرا: **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٧ وانظر:

Antony H . Richmond," Ethnic Nationalism: Social Science Paradigm "**International Social Science Journal** (February , 1987), p: 3.

(٢) **Ibid.**, p 4 وانظر: Young , **Op.cit.**, p 44

(٣) **Ibid.**, p . 450

(٤) د. أحمد الخشاب: "المدخل السسيو انثروبولوجى للتمييز العنصرى" **المجلة الاجتماعية القومية** (المجلد الثامن، عدد ٣، عام ١٩٧١) ص ١٤.

وانظر ايضا:

Arnald Rose , The Roots of Prejudice (Paris: Unisco , 1951) p. 5

دانيل ج. كيفلس:" من تحت معطف اليوجينيا: السياسة التريخية للطاقم الوراثـى البشرى."، فى دانيل كيفلس وليروي هود (محرران): **الشفرة الوراثية للإنسان:القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري** (الكويت: المجلس الوطنـى للثقافة والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢١٧، يناير ١٩٩٧)، ص ص ١٣: ٢٣ وحول الجذور التاريخية لتلك النظرة وأثرها فى علاقات الشعوب انظر الفصل الخامس عشر بعنوان العنصرية واللون: الاستعمار والرق فى كافين رايلى: الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات (**القسم**

بعراقته وامتيازه على غيره، ويزيده إمعانا فى التفاخر أن تتاح له فرصة الغلبة أو الاستعلاء فان كانت الغلبة قائمة فى الحاضر فإنها تمثل أساس التفاخر وسند، وإذا كانت الغلبة عابرة وتاريخية، فإنها تستخدم كعلامة على عراقة الأصل فى مواجهة حداثة الغير[1]. فالمصرى القديم كان يؤمن بأنه هو الإنسان الكامل ثم تتلاحق الشعوب الأخرى من بعدة، وكان الفرس يحملون لواء الشعوبية التعصبية ضد العرب والآراميين والعبريين، وكان عرب الجاهلية يتفاخرون بفصاحة اللسان وعراقة الأنساب فى مواجهة الأعاجم، وكان اليونان والرومان يطلقون مصطلح البرابرة على ما عداهم من الشعوب التى دانت لهم بالخضوع الطاعة. وكذلك ساد استخدام اصطلاح "الجماعات المتوحشة" خلال القرون الممتدة من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر للتعبير عن السكان الأصليين فى آسيا وإفريقيا وأمريكا[2].

وقد أيد الكثيرون من فلاسفة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الآراء التبريرية للتفاوتات السلالة بين الجماعات، حيث أنكر هؤلاء الفلاسفة حقيقة مساواة الأجناس البشرية فى قدراتها وملكاتها النفسية، واستعداداتها الذهنية. ساهم فى ذلك انتشار نظرية "داروين" عن النشوء والارتقاء. والتى يقاس بمقتضاها رقى السلالة بقدر ابتعادها فى خصائصها الفسيولوجية عن الفصيلة الحيوانية[3].

وقد برزت فى ألمانيا فكرة التفوق العنصرى بشكل واضح، حيث سادت فكرة أن الأجناس البشرية تتمايز فيما بينها فى تركيبها الفيزيقى، ولذا فإنها تتفاوت كذلك فى مدى التأثر بمظاهر المدنية وفى تمثلها لمقومات الحضارة[4]. وذهب الفيلسوف الألمانى "هيردر" إلى أن هناك أجناسا بشرية خلقت للرقى وأخرى قضى عليها بالتأخر والانحطاط، وأكد على أن الأجناس المتخلفة فى مضمار الحضارة، يجب أن تظل كذلك لأنها ليست أهلا للرقى.

وقد تبلورت تلك الآراء فى فلسفة "الجنس النقى" التى نادى بها البعض مقررا أن الجنس الجرمانى، أكثر الأجناس نقاوة وأنه الجنس المختار الذى حمل لواء الحضارة ومشعل الثقافة من الجنس الآرى. وهو فى ذلك تميز عن الأجناس اللاتينية التى لم تعد أجناسا نقية بعد اختلاطها بالشعوب السامية والزنجية[5].ووجدت تلك الآراء تطبيقا لها فى كل من الكيان الصهيونى فى

---

(1) د. عثمان فراج: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) د. عثمان فراج: مرجع سبق ذكره، ص ٤٨ وانظر أيضا:
The New Encyclopaedia Britannica , Vol 27 , op . cit ., p33g Richmond , **Op.cit., p5**

(4) د. أحمد الخشاب: مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

(5) المرجع السابق، نفس الصفحة.

فلسطين، وجمهورية جنوب إفريقيا العنصرية.

وبصفة عامة يمكن إجمال آراء ذلك الاتجاه فى المقولات التالية[١]:

- أن التباين بين المجموعات البشرية، يرجع إلى صفات بيولوجية سيكولوجية وراثية[٢]
- أن تواجد صفات وخصائص نوعية متمايزة بين جماعة مهيمنة وأخرى خاضعة، دليل على تميز وسيادة أو بالأحرى سمو صفات الجماعة السائدة فى مقابل دونية وتخلف صفات الجماعة الخاضعة[٣].
- أن التزاوج بين الجماعتين أو السلالتين أو السلالات المتفاوتة فى خصائصها الفيزيقية، يورث الأطفال الصفات الدونية، ويعرض الشعب للوهن والضعف[٤].
- وعلى الرغم من معارضة علماء القرن العشرين – لا سيما علماء الاجتماع لنظرية داروين، ونقدهم الشديد لافتراضات النظرية وما بنى عليها من نتائج تتعلق بنقاء أى من السلالات البشرية أو تفوقها لأسباب وراثية[٥] فإنه برز خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين اتجاه يعيد التأكيد على أهمية العوامل الوراثية فى تفسير السلوك الإنسانى، وإن حرص هؤلاء على تأكيد أن القول بحيوية العوامل الوراثية لا يحمل بالضرورة نظرة عنصرية ولا حتمية تاريخية للجماعة المعنية –فالدارونيون الجدد– الداروينيه الاجتماعية –يرون أن ثمة تفاعلا بين العوامل الوراثية– والسعى من جانب البشر للتكيف مع البيئة المحيطة حيث يرى فان دن بيرج Van Den Berghe أن هناك العديد من الملامح والسمات الخاصة بالجماعات الإثنية التى لا يمكن تفسيرها بالتنشئة والتعلم وحدها، بل يتحتم من وجهة نظره اعتبارها جزءا من طبيعة الإنسان، من ذلك ميل الإنسان للعدوان أو الهيمنة أو الارتباط بعشيرة أو إقليم. وهو الميل الذى

---

(١) **المرجع السابق**، وانظر: Arnold Rose , **Op.cit.**, PP: 15-16

(٢) استطاع الأوروبيون إقناع العالم خلال القرون الماضية أن سواد البشرة (الزنجية) صفة دالة على التخلف والنقص. أما فكرة التفوق الأوروبى على ما عداهم من شعوب فهو تطور حديث نسبيا ويرجع بدرجة كبيرة إلى عمليات الاستعمار التى صاحبت الثورة الصناعية. حيث أنه لم تطرأ للأوروبيين فكرة تفوقهم العنصرى قبل ذلك، بل انه على العكس نجد فى عهد الدولة الرومانية، الخطيب والفقيه الرومانى الشهير شيشرون ينصح الناس بألا يتخذوا من بريطانى عبدا فى بيوتهم لأنه – على حد قوله– لا يمكن العثور على عبيد أغبى من البريطانيين فى كل الإمبراطورية الرومانية. انظر بيتر فارب: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤١:٢٤١.

(٣) تولدت لدى الأوربيين والأمريكيين الشماليين خلال القرن التاسع عشر، بأن الناس فى الدول (المتخلفة) يعانون من نقص وراثى فى قدراتهم العقلية التى تمكنهم من إختراع واستخدام التكنولوجيا المعقدة. وذهب العالم البيولوجى الأوروبى توماس هنرى هكسلى وهو من علماء القرن التاسع عشر إلى أنه " لا يمكن لرجل عاقل عليم أن يعتقد بأن الزنجى العادى يمكن أن يكون ندا ناهيك متفوقا – على الرجل الأبيض العادى. فلو كان هذا صحيحا فإنه لا يعقل أن يستطيع الزنجى بعد إزالة كل معوقاته وإعطائه فرصة عادلة دون محاباة ودون ضغط أن ينجح فى مجاراة منافسه الأبيض الأكبر دماغا والأصغر فكا فى تنافس فكرى لا تنافس على التهام طعام. " انظر المرجع السابق، ص ص ٢٤٢: ٢٤٣

(٤) Arnold Rose , **Op.cit.**, P16

(٥) Richmond , **Op.cit.**, P5

ربطه بيرج بالبناء الثقافى الاجتماعى والأبعاد النفسية للفرد الذى تحركه نزعات اللـــذة والألم على نحو ما يشير بيرج[1].

ووفق النظرة سالفة البيان، فإن الجماعة الإثنية هى نمط من أنماط القرابة الممتدة يتم خلالـها نوع من التحيز القائم على التمييز لصالح أولئك الأفراد المنتمين للجماعة على نحو يحفظ ذلـك المكون الجينى (الوراثى): Gene Pool أو الجماعة الإثنية[2].

وقد وجهت العديد من الانتقادات لذلك الاتجاه بصوره المختلفة؛ فى ضوء عجز الاتجاه عـن تفسير ظواهر تباين الثقافات والمؤسسات والسلوكيات، وإخفاقه فى تفسير قدرة الإنسـان علـى التكيف مع الظروف البيئية المحيطة، وكذا عدم قدرة أنصاره على تفسير ظاهرة إعـادة إحيـاء القومية الإثنية فى النصف الثانى من القرن العشرين، والعوامل المختلفة وراء نجاح، أو فشـل تلك الدعاوى الإثنية فى البلاد المختلفة، فضلا عن تهاوى الأسس التى تقوم عليها حجج أنصـار ذلك الاتجاه[3]، كل ذلك دفع باتجاه البحث عن سبل أخرى لتفسير الظاهرة.

المطلب الثانى: الاتجاه الاقتصادى/ الاجتماعى

تتعدد الرؤى داخل هذا الاتجاه على نحو يصل إلى التضارب أحيانا، وعلة ذلك أن ظـاهرة الإثنية كما سلف البيان – ظاهرة معقدة وتتعلق بالعديد من الأبعاد والمتغيرات.

وقد مثلت نظريات التحديث ومقولاتها واحدة من أهم اتجاهات تفسير الظاهرة الإثنية. حيـث ذهب أنصارها إلى أن الانتماءات الأولية كالإثنية والقبلية، والطائفية –لن تصمد طويـلا أمـام عمليات التحضر والتحديث[4]. وذهب نفر منهم، إلى إنه عبر آليات التعبئة الاجتماعيـة؛ مـن

---

(1) Ibid., P. 6

(2) عديدة هى الكتابات التى تصدت للرد على دعاة الحتمية البيولوجية فى تفسير السلوك الإنسانى وتكون الجماعات. انظر على سبيل المثال: Richmond , Op.cit, P6 د. عثمان فراج: مرجع سبق ذكره، ص ٤٦، ٥٣

د. أحمد الخشاب: **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧ وانظر: فارب: **مرجع سبق ذكره**، ٢٥ ص ص ٢٤٩- ٢٥٥.

على أنه قد يكون من أهم وأشمل الكتب التى أبرزت الأبعاد السياسية والاقتصادية الكامنة خلف الدعاوى العلمية لمدرسة الحتمية البيولوجية والبيولوجية الاجتماعية وزيف الأسس والحجج التى قدمها هؤلاء الحتميون الكتاب التالى:- ستيفن روز وآخرون، علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٨، أبريل ١٩٩٠. حيث يقدم معالجة شاملة لنشأة الداروينية الاجتماعية وأهم مقولاتها ثم يتبع تلك المقولات بالنقد والتفنيد. فضلا عن كشفه أسباب تصاعد خطاب الحتمية البيولوجية فى صورة علمية ومقاييس للذكاء والقدرات. موضحا العلاقة بين القول بالخصوصيات البيولوجية فى التنصل من الالتزامات الأخلاقية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الأقل حظا فى هذا المناحى، على اعتبار أنه مهما قدم لهم من خدمات ومساعدات فإنها لن تجدى فى إصلاح الطبيعة والخلل أو الضعف الفطرى الكامن فى هذه الجماعات وبالتالى استخدمت مقولات الحتمية البيولوجية فى تبرير واقع اللا مساواة وتسويقه، انظر الفصل الرابع من المرجع سالف البيان تحت عنوان "وإضفاء الشرعية على اللامساواة". الصفحات من ٩١- ١١٥.

(3) د. شفيق الغبرا: **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٥ وأيضا انظر:

د. جمال حمدان: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٥٩، وانظر أيضا بيتر فارب سبق ذكره، ص ص ١٨٨: ١٩٠.

(4) Richmond , Op.cit., PP د. شفيق الغبرا: **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٠

وسائل إعلام ومواصلات وتعليم وتحضر، سيتم إحداث حراك اجتماعى، وإيجاد لغة مشتركة جديدة بين الأفراد؛ على نحو يتطلب تعريفا جديدا للذات عبر هوية أوسع من مجرد الانتماءات الأولية الضيقة حيث إنها غالبا ما تأخذ- من وجه نظرهم- الصفة القومية(١). وهى الصفة التى يتطلب الانتقال إليها قدرا من الضبط، وبروز إرادة جماعية، عادة ما تتجسد رمزيا فى صورة قائد ملهم (كاريزمى). فالتعبئة الاجتماعية عند هذا الفريق ترتبط بأهداف محددة، كما لا يمكن فصل الاستقلال الذاتى الثقافى عن الاستقلال السياسى والاقتصادى(٢).

ورغم إدراك التحديثيين الجدد أن عدم اتساق سير الحراك الاجتماعى مع قدرة المجتمع على استيعاب ذلك الحراك قد يؤدى إلى إحداث عنف واضطراب فى المجتمع(٣). فإنهم كانوا على ثقة أن المحصلة النهائية ستكون لصالح اندماج وانصهار الولاءات التحتية فى وحدة أكبر(٤).

وقد أدى بروز ظاهرة الإثنية فى بعض المجتمعات الغربية التحديثية (يوغسلافيا، الاتحاد السوفيتى، تشيكوسلوفاكيا، كندا، أسبانيا. . . .) وتصاعدها فى مجتمعات أخرى قطعت شوطا فى مسار التحديث (الهند – نيجيريا – كينيا. . .) إلى مراجعة الكثير من فرضيات التحديث السابقة؛ على نحو أسفر عن تحول تام عن تلك المقولات(٥).

فعلى العكس من الإدعاء السابق، بأن الولاءات التحتية بصفة عامة، والإثنية بصفة خاصة، ظواهر غير تحديثية، ذهب التحديثيون الجدد إلى أن تلك الولاءات وليدة عملية التحديث ذاتها وذلك لتفاوت انعكاسات عملية التحديث على القطاعات والجماعات الإثنية المختلفة فيما يتصل بالعملية الإنتاجية والوظيفية والدخل وفرص التعليم والترقى، الأمر الذى يسفر عن تفاوتات يسهل استغلالها – حال عدم تصحيحها – لبلورة وعى إثنى للجماعات(٦).

---

(١) Richmond, **Op.cit.,** P 7

(٢) Idem وانظر أيضا Louk Hagendoorn, **Op.cit.,** P 45

(٣) Richmond, **Op.cit.,** P8 وأنظر أيضا شفيق الغبرا: مرجع سبق ذكره، ص ٤٦

- Fred W. Riggs, " The Modernity of Ethnic Identity and Conflict. ", **in http: Iwww2 – hawail. Edu L ~ Fredr L 7 – isala . htm**

(٤) Fred w. Riggs, " Ethnic Nationalism in the Para- Moder Context.", in: **http:\\ww2. Hawaii.edu/~fredr/6-isa6d** Young, **Op.cit.,** PP. 444: 445, David Mason, **Op.cit.,** P573 William Safaran, **Op.cit .,** pp 2: 3, Mare, **Op.cit .,** pp . 36-38.

(٥) Anthony . H Birch, " Minority Nationals Movements and Theories of Political Integration. "in World Politics (Vol ., 36 No . 3, 1978).

(٦) يربط رجز بين الإثنية التحديثية: Modern Ethnicity وبين متغيرات ثلاث يراها الأسباب الرئيسية لبروز الإثنية وهى التصنيع والديمقراطية والقومية، حيث يرى أن التصنيع مسئول عن الواقع الإثنى فى الدول النامية عبر ما أحدثته من موجة استعمار لتلك البلدان من جانب القوى الغربية التى سبقت فى مضمار التصنيع وممارسات تلك القوى فى خلق كيانات ونخب اصطناعية داخل تلك البلدان وما أدى= =اليه التصنيع أيضا من حركة هجرة واسعة من الريف إلى المدن ونقل الروابط الريفية إلى المدينة أما الديمقراطية فقد أدت فى تضافرها مع العومل السابق إلى استغلال الآليات الديمقراطية من حق الاقتراع والمشاركة فى دعم الروابط الإثنية لدى الجماعات التى شعرت بالحرمان والاستبعاد من السلطة، أما العنصر الثالث وهو القومية فيذهب رجز إلى انه أقوى العوامل فى بث الوعى الإثنى المعاصر أو الحديث فعلى الرغم من أن القومية كانت أحد الأدوات فى يد القادة لتوحيد الجماعات داخل الدولة فى اطار هوية واحده الا أنه مع اتجاه القادة إلى محاباة جماعاتهم على حساب الجماعات الأخرى ثم اتخاذ ذات الشعار " القومية " للمطالبة بحق الجماعات الإثنية فى التحرر من هيمنة الجماعات السائدة انظر:

Riggs, The Moderncty of Ethnicity and Conflict., **Op.cit.,** PP 4: 8 Safaran, **Op.cit.,** PP: 2-3.

فعندما تكون ظروف أعضاء الجماعات الإثنية أسوأ ما تكون اقتصاديا واجتماعيا، فإن عمليات الاتصال وأدوات التعبئة لا تسفر سوى عن مزيد من ترسيخ الفرقة بين جماعات المجتمع، خاصة مع النزوع فى كثير من الأحيان لحرمان وإقصاء تلك الجماعات من الوصول إلى تلك الأدوات[١] وهو ما يعنى صحة القول بأن انتفاء التعبير عن الإثنية لا يعنى بحال غيابها[٢].

وقد حاول البعض التوفيق بين الرأيين سالفى البيان لأنصار نظرية التحديث من خلال التمييز بين مرحلة ما قبل التصنيع: Pre Industrial والتى تسود فيها العلاقات والولاءات التحتية على أسس قرابية ومرحلة التصنيع: Industrial وفيها تتراجع الولاءات التحتية فى ظل الطبيعة الانتقالية للمجتمع وما يشهده من عمليات إعادة هيكلة، وأخيرا مرحلة ما بعد التصنيع Post-Industrial, والتى تشهد إعادة إحياء الولاءات التحتية من جديد لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية واقتصادية للنخبة والجماعة[٣].

وعلى صعيد آخر، ذهبت مدرسة التحليل الطبقى إلى أن ظاهرة الإثنية مجرد مظهر زائف يحجب الصراع الحقيقى فى المجتمع وهو الصراع الطبقى[٤]، وعليه فقد أنكر أنصار التحليل الطبقى أى مشروعية للإثنية إلا أن وجود ظاهرة الإثنية واستمرارها مثل تحديا أساسيا لمقولة أن الصراع الطبقى هو الأداة الرئيسية لفهم المجتمعات، ودفع نحو إعادة النظر فى العلاقة بين الإثنية والطبقة[٥]. فبرز اتجاه يرى أن الإثنية نمط خاص من الطبقية أو بالأصح مظهر خاص من مظاهر الطبقية فى ظروف معينة، وأن المفهومين يختلفان من حيث شكل الوعى الذى يثيره كل منهما والمستوى الاجتماعى الذى يعبر عنه كل منهما[٦]. فالتحليل الطبقى يذهب إلى أن اختلاف موقع الأفراد من امتلاك أدوات الإنتاج يسفر عن قيام الطبقات فى المجتمع ويؤدى إلى شبكة من العلاقات الطبقية، فالصيغة الطبقية وفق هذه الرؤية تستند إلى هيكل اقتصادى اجتماعى فى المجتمع يتم بمقتضاه تحديد موقع الفرد الطبقى. وهو ما تفتقده العلاقات الإثنية حيث لا يوجد كيان هيكلى فى المجتمع يمكن على أساسه تحديد انتماء الفرد لجماعة إثنية بعينها. ذلك أن الإثنية من وجهة نظر تلك المدرسة فكرة متخيلة ولا وجود لها خارج إطار الهوية الاجتماعية. ويخلص أنصار التحليل الطبقى إلى أن العلاقات الطبقية هى العلاقات الأساسية بالمجتمع على

---

(١) Richmond, **Op.cit.**, P 7

(٢) **Ibid.**, P 13

(٣) **المرجع السابق**، ص ٢٦ وانظر:
Ejobowah, **Op.cit.**, PP 221: 222 Encyclopedia of Cultural Anthropology, **Op.cit.**, p 395

(٤) Richmond , **Op.cit.**, PP 8:9 وانظر أيضا نولى: **مرجع سبق ذكره**،
The New Encyclopeadia Britannica – vol – 27) **Op.cit.**, PP 316: 317

(٥) Mare , **Op.cit.**, PP: 39- 40, وانظر أيضا نولى: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٧-٣٣.

(٦) Mare, **Op.cit.**, PP: 40- 41 وانظر: Horowitz , **Ethnic Groups .... , Op.cit.**, pp: 106: 107

أن ذلك لا ينفى العلاقة بين الطبقة والإثنية. فالتعبئة الإثنية تحدث غالبا فى ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية. كما أنه غالبا ما يتم استغلال القدرة التعبوية للإثنية من جانب الطبقة المهيمنة من السياسيين ذوى الأجندة الطبقية المحددة، وذلك بغرض التغطية على الأهداف الطبقية عبر ستار الإثنية(١).

وبصفة عامة، فإنه لا يمكن حصر الهوية الإثنية في مجرد المصالح الطبقية، فالعلاقة بين الإثنية والطريقة التى ينظم بها الأفراد المجتمع علاقات الإنتاج علاقة ضعيفة وتتوسطها متغيرات أخرى، فالتحليل يتطلب التحرك بين نوعين من البحث فى كل من البناء والهوية وصولا إلى صورة كاملة للعلاقة الأمر الذى جعل أحد الانتقادات الأساسية التى تؤخذ على التحليل الطبقى تجاهله الإثنية وما شابهها من مفردات كالعرقية والدين واللغة رغم ما تشير إليه الخبرة والواقع من تأثير تلك العوامل(٢).

وعلى صعيد ثالث، ذهب بعض الباحثين إلى أن ظاهرة الإثنية تعكس نوعا من الاستعمار الداخلى Internal Colonialism فالتنمية المتفاوتة التى شهدتها مجتمعات دول العالم الثالث أسفرت –من بين ما أسفرت– عن توزيع غير عادل لفرص الحراك الاجتماعى انطلاقا من مدى اتصال هذه الجماعة الإثنية أو تلك بالطرق الرئيسية للمواصلات والاقتصاد النقدى، وكذلك حظ كل منها من التعليم عبر الإرساليات التبشيرية. وقد أدى ذلك التوزيع غير العادل إلى تنمية المشاعر الإثنية لدى الجماعات المختلفة خوفا من هيمنة الجماعة الأقوى؛ على نحو يؤدى إلى استبعاد دائم من فرص الحراك الاجتماعى، وهو ما ترى مدرسة الاستعمار الداخلى أنه قد حدث فى العديد من المجتمعات، فى ظل واقع هيمنة جماعات بعينها على السلطة والتمايز الواضح فى التمثيل الإثنى فى محيط النخبة الحاكمة لصالح الجماعة المسيطرة على حساب الجماعات الأخرى بالمجتمع(٣).

وقد وجهت عدة انتقادات لمدرسة الاستعمار الداخلى أبرزها أنها لا تتيح فهم آليات تشكيل الحدود بين المراكز " القلب " Core والأطراف أو شبه الأطراف: Semi- Periphery ،وكيف تتغير تلك الحدود مع الزمن، فضلا عن إخفاقها فى التمييز بين مستويات عملية الاستعمار الداخلى بين المجتمعات المختلفة من حيث مستواها الاقتصادى؛ ذلك أنه لا يمكن مساواة أوضاع "السود" فى الولايات المتحدة الأمريكية، "بالإيبو" أو "اليوربا" فى نيجيريا، وكذلك

---

(١) حول الانتقادات التى وجهت للمدرسة الماركسية والتحليل الطبقى انظر:
Mare , **Op.cit.,** P 41 وانظر أيضا: **Ibid.,** PP 109- 110

(٢) The New Encyclopaedia Britannica , Vol. 27 , **Op.cit.,** p وانظر أيضا من داخل مدرسة التحليل الطبقى، نولى: **مرجع سبق ذكره،** ص ٣١ وكذلك أرشى ما فيجى: **مرجع سبق ذكره،** ص ص ١٠- ١٢.

(٣) Richmond , **Op.cit.P9**

جماعة البيض فى جنوب أفريقيا؛ لذا يرى البعض أن أهمية فكرة " الاستعمار الداخلى تكمن قدراتها على التعبئة وحشد الأفراد نحو الاحتجاج السياسى على أوضاعهم، أكثر من قدرتها على طرح أداة لفهم التمايزات بين الحالات المختلفة(1).

أخيرا، تجدر الإشارة إلى مدرسة أخرى من مدارس التحليل الاقتصادى الاجتماعى للظاهرة الإثنية وهى مدرسة الاختيار الرشيد Rational Choice وتنطلق تلك المدرسة من افتراض أساسى مؤداه أن السلوك الجماعى يتشابه والسلوك الفردى فى أنه ينطلق من حسابات التكلفة والعائد للتصرفات. فالسلوك الإنسانى سلوك واع، مسئول، محسوب وغائى (يستهدف غاية معينة). وعليه فإنه يمكن تفهم بروز الظاهرة الإثنية كأداة للدفاع عن مصالح الجماعة فى علاقاتها مع الجماعات الأخرى التى تسعى بدورها لتعظيم مكاسبها من تلك العلاقة. فالإثنية وفق هذا المنظور ليست شيئا فطريا بالإنسان وإنما هى سمة مكتسبة لخدمة غايات معينة، ورغم إدراك أنصار تلك المدرسة الصعوبات التى تكتنف محاولة إقامة نظرية عامة لتفسير الظواهر الاجتماعية فإنهم يؤكدون على قدرة مفهوم الاختيار الرشيد على المساعدة فى تفهم وتفسير بعض أبعاد العلاقات الإثنية(2).

والواقع، إنه يصعب سحب المقولات سالفة البيان لمدرسة الاختيار الرشيد على المجتمع الراهن لاسيما فى قارة إفريقيا التى تشهد صراعات وإحداث عنف يصعب وصفها بالرشادة. ذلك أن المذابح المتبادلة بين الهوتو والتوتسى فى رواندا وبوروندى خلال العقود الخمس الأخيرة من القرن العشرين وما شهدته كل من ليبيريا وسيراليون خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات فى ذات القرن وغيرها من الصراعات الإثنية الأخرى(3). يصعب تفهمها دون تفهم الأبعاد النفسية والتنشئة الاجتماعية والأبعاد التاريخية للعلاقة بين الجماعات المختلفة فى إطار المجتمع وما تولده تلك الأبعاد من مشاعر وعواطف كثيرا ما كون كامنة ولكنها تستدعى فى لحظات المواجهة عبر آليات معينة لتسفر عن نتائج تفوق كثيرا حسابات الاختيار الرشيد.

---

(1) **Idem.**

(2) **Ibid., pp11:12** وانظر أيضا:
D avid Mason ,**Op.cit.**, P: 579 Encyclopedia of Cultural Anthrapology **Op.cit.**, P: 404.

(3) لمزيد حول هذه الصراعات وغيرها انظر: احمد ابراهيم: **مرجع سبق ذكره**، وانظر أيضا:
Van Eck , " Identity Crisis: Moving Past Partisanship., " **in http://ccrweb.ccr.uct.ac.za/two 2/p15. html .**

المطلب الثالث: الاتجاه التكاملى

يقوم هذا الاتجاه على افتراض أساسى هو عدم مقدرة أى عامل منفرد على تفسير ظاهرة الإثنية، وبالتالى يرفض هذا الاتجاه نظريات المفسر الواحد ويدعو إلى التركيز على مجموعة أسباب أو متغيرات يراها أسبابا محتملة للظاهرة الإثنية[١].

وينطلق هذا الاتجاه، من الاعتقاد بأن تحليل ظاهرة الإثنية ،يجب أن يأخذ فى الاعتبار كل من العوامل الأولية (الوشائجية)؛ القائمة على الأسس النفسية والقرابية، وكذا العوامل الزرائعية؛ المرتبطة بالواقع الاجتماعى بأبعاده المختلفة[٢]. فميلاد الفرد فى إطار جماعة إثنية بخصائص معينة– كلون البشرة والدين والعلاقات القرابية– يفرض عليه مباشرة مجموعة من الالتزامات والقيم، كما يمنحه مجموعة من الخصائص والحقوق[٣]. وذلك من خلال عمليات التنشئة التى يتعرض لها فى المجتمع؛ ولذا تلعب الأسرة دورا أساسيا فى عملية تنشئة الفرد وتلقينه تلك القيم والمعتقدات؛ أكثر من ذلك أنها تلقنه اللغة الخاصة بالجماعة والتى لا يقتصر دورها فقط على إحداث التواصل بين أفراد المجتمع؛ بل تمثل السياق الثقافى الذى تنشأ خلاله الهوية، وتعمل عبر ما تحمل تلك اللغة من قيم ومضامين على الحفاظ على تلك الهوية، واستمراريتها؛ من خلال استخدامها للتمييز بين ذاتنا وذوات الآخرين (نحن، وهم)، وكذلك فيما تختزنه من مواريث وخبرات تاريخية. حتى إنه فى كثير من الأحيان، اعتبرت اللغة هى مقياس الانتماء للجماعة الإثنية؛ على نحو ما تشير خبرة المنطقة العربية، وخبرة الأفريكانر فى جنوب أفريقيا[٤].

وإلى جانب الأسرة، تلعب مؤسسات التعليم والمؤسسات الدينية دورا أيضا فى بلورة الوعى الإثنى لدى الأفراد وترسيخه[٥].

وتتفاوت الجماعات الإثنية فيما بينها؛ من حيث العنصر الفاعل فى تشكيل الجماعة وترابطها، حيث يلعب الاعتقاد بالأصل المشترك حينا ذلك الدور الرئيسى فى قيام جماعة ما، فى حين يمثل الدين أو اللغة العنصر الأهم فى قيام جماعة أخرى، وربما مثل اللون لدى جماعة ثالثة أهم أسس التمايز بين الجماعات؛ بل إن الجماعة الواحدة قد يتفاوت تركيزها على أحد أبعاد هويتها

---

(١) Young , " the temple of Ethnicity . " , in world Politics (Vol. 35 No.4 , July , 1983) , P: 6590
The New Encyclopaedia ... , **Op.cit .** , P 340
هشام داود: " الاثنيات والسلطات فى الشرق الأوسط: الحالة الكرديه "، النهج (دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى، عدد ٥٤، ربيع ١٩٩٩)، ص ١٠.

(٢) Young Nationalism, Ethnicity ...., **Op.cit.,** 450

(٣) د. سعد الدين إبراهيم: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٢، د. حمدى عبد الرحمن: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٥: ٢٦

(٤) Mare , **Op.cit.,** pp 27: 29 ولمزيد حول اللغة وعلاقتها بالهوية بصفة عامة انظر:
جمال حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٩٣: ٣٠٤
عبد السلام بغدادى: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١١٣: ١٢٥
د. ناصف نصار: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٠٧: ٣٤٧

(٥) Mare , **Op.cit.** , pp 29: 30 ولمزيد انظر: ناصيف نصار: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧: ٢٠٧

الإثنية، تبعا لتفاوت المواقف والخبرات التى تمر بها الجماعة. ويزخر تاريخ أفريقيا بالعديد من الأمثلة الدالة على ذلك لعل أبرزها توارى الولاءات الإثنية لصالح ولاء عام يتمثل فى مقاومة المستعمر خلال الحقبة الاستعمارية، ثم بروز الولاءات الإثنية فى مرحلة الاستقلال، ويكشف ذلك المثال تعاظم التضامن انطلاقا من خبرة الاضطهاد المشترك والشعور بالاستغلال من جانب المستعمر؛ الأمر الذى ولد هوية أسمى من الولاءات الإثنية، ثم أدى الخوف من هيمنة جماعة بعينها على السلطة إلى تنامى المشاعر الإثنية من جديد كسبيل للحد من مخاطر الاستبعاد من مغانم الاستقلال[١].

والى جانب الأبعاد القرابية والنفسية وعمليات التنشئة يمكن الحديث عن الأسس التاريخية والسياسية للظاهرة الإثنية.

فعلى صعيد الأبعاد التاريخية، يمكن القول بصحة ما ذهب إليه المهتمون بالشئون الافريقية، من تأكيد دور الاستعمار فى بلورة الوعى لدى الجماعات الوطنية الأصلية. وفى هذا الصدد تذكر الكثير من الأمثلة الدالة على أثر ما أحدثته السياسات الاستعمارية، على صعيد الهوية الإثنية فى أفريقيا، سواء مباشرة؛ باصطناع جماعات لم يكن لها وجود من قبل، أو بطريق غير مباشر؛ عن طريق الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى أحدثها الاستعمار[٢].

فقبائل المانيكا Manyika فى زيمبابوى -على سبيل المثال- ظلت حتى عام ١٨٩٠ جزءا من جماعة الشونا Shona حيث يتشاركان اللغة والثقافة ولم يكن ليهم أى وعى بثقافة مستقلة. إلا أنه مع دخول الاستعمار وخاصة مع انتشار التعليم والمسيحية بين قبائل المانيكا من خلال البعثات التبشيرية التى صاحبته (وهى البعثات التى انحازت للهجة الخاصة بقبائل المانيكا وقامت بوضع أسس لها وكتابتها) برزت بوادر وعى اثنى لتلك الجماعة وتميزها عن غيرها من جماعات الشونا الأخرى، وهو الأمر الذى رسخته استفادة أبناء المانيكا من خبراتهم التعليمية فى تولى مناصب إدارية ووظائف الخدمة العامة والفنادق؛ على نحو أصبح معه الحديث عن موظفى الخدمة العامة هو حديث عن أبناء المانيكا[٣].

---

(١) Horowitz, Ethnic groups ..., **Op.cit.**, p Encyclopedia of Cultural Anthrapology .., **Op.cit.**, p407

(٢) حول علاقة الاستعمار بنشوء الهوية الاثنية انظر: د. محمود أبو العينيين: إدارة الصراعات . . مرجع سبق ذكره، ص ص
Bruce J Berman, " Ethnicity, Patronage and the African State: the Politics of Uncivil Nationalism .," in African Affairs (London: oxford University Press, Vol. 97, 1998), p 312 David welsh, " Ethnicity in sub - Saharan Africa ." in **International Affairs** (Vol., 72, no. 3 1996)., pp 47 9 : 483. David Mason, **Op.cit.**, p578. Aidan Campebl, **Op.cit.**, p63

(٣) Mare, **op.cit**, P35 وتجدر الإشارة إلى أن ماذكر عن قبائل المانيكا ينطبق وبصورة أكبر على كثير من الجماعات الإثنية فى أفريقيا. ومن الأمثلة الشهيرة على أثر الاستعمار فى اختراع جماعات أثنية لم يكن لها وجود سابق جماعة الجالا Nagala فى الكنغو=
=الديمقراطية، فالواقع التاريخى يشير إلى أنه لم تكن هناك جماعة بهذا الاسم فى تلك المنطقة، ولكن الإوربيين استخدموا ذلك للدلالة على الأفراد الذين يعيشون فى منطقة أعالى نهر الكنغو، وسرعان ما تحولت الدلالة إلى مدلول أو الوصف إلى صفة للجماعة القاطنة بتلك المنطقة تلازمهم أينما توجهوا فى البلاد ورسخ من ذلك استخدام تلك الصفة فى تقديم الخدمات والمساعدات لأبناء المنطقة انظر:
David welsh, **Op.cit.**, P: 481.

وقد شهدت العديد من المناطق الأفريقية صورا مشابهة للمثل السابق، من ذلك ما يذهب إليه أحد الباحثين من أن السياسات الاستعمارية فى أبسط صورها ممثلة فى إجراء تعداد سكانى قد ساهمت فى بلورة واقع الإثنية فى إفريقيا فى ضوء الحاجة لتصنيف الأفراد فى إطار جماعات معينة وهوية محددة. تحدد موقعها داخل المستعمرة وعلاقتها بالمستعمر[1]. فالقوى الاستعمارية، على اختلافها كانت تدرك ضرورة اصطناع "شركاء" من بين سكان البلاد الأصليين لمساعدتها، وذلك بالنظر لقلة عدد أفراد الدولة الاستعمارية؛ فكانت عمليات التصنيف والتميز بين الجماعات؛ والتى أسفرت عن تبلور الوعى الاثنى لدى الطرفين من أبناء الوطن الأصليين المميزين والمضطهدين على نحو ما تكشف خبرة التوتسى والهوتو في ظل الاستعمار البلجيكى و الألمانى . وما يقال عن هاتين الجماعتين يقال كذلك عن الكيكويو فى كينيا والايبو فى نيجيريا، والباجاندا فى أوغندا...[2].

وفى ضوء ذلك الدور المحورى للاستعمار، فى بلورة الوعى الاثنى فى إفريقيا؛ يرى أحد الباحثين أن إدراك الهوية الإثنية ومحتواها، يصبح بلا معنى إذا افرغ من محتواه الاستعمارى. بعبارة أخرى، أن فهم الإثنية فى الواقع الأفريقى؛ يتطلب تحليل جذور نشأتها التى ترتبط بدرجة كبيرة بالوجود الاستعمارى وما فرضه من حدود مصطنعة فى معظمها، وما فرضه من قيادات وتفاعلات داخل تلك الحدود[3].

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة، إلى عامل إضافى هام له دور فاعل فى بلورة الوعى الاثنى، يتمثل فى جماعة النخبة؛ حيث تشير الدراسات إلى أنه قد تجد النخبة الإثنية إنه من المفيد اللجوء إلى اللغة الإثنية وإزكاء المشاعر والروابط الإثنية؛ كأدوات للحصول على تأييد الجماهير للمطالب التى تعبرعنها تلك النخبة.

وقد أثار البعض تساؤلا هاما حول أسباب انسياق الجماهير خلف النخبة ومطالبها، بعبارة أخرى إذا كانت النخب الإثنية واضحة فى دوافعها ومصالحها من تحريك الجماهير على أسس إثنية. فما هى دوافع الجماهير من الجماعات الإثنية للاستجابة لتلك المطالب النخبوية التى قد تتطلب تضحيات من جانب الجماهير؟. يرى هورويتز أن انخراط العامة فى الصراع الإثنى رغم عدم وجود مصالح مادية مباشرة يرجع إلى خوفهم من فقدان هويتهم الإثنية حتى ولو لم يكن لذلك مؤشرات حقيقية كافية، أو أن يلقوا مصير الهنود الحمر فى الولايات المتحدة

---

(1) John R. Bowen , " The Myth of Global Ethnic Conflict "**Journal of Democracy** (Baltimore: Johan Hopkins: University Press , vol. 7 , No. 4 , 1996) PP 5.7

(2) Welsh , **Op.cit.**, pp: 478: 481

(3) **Ibid.**, P 479

الأمريكية. فالجماعة التى لن تستطيع المنافسة سوف تندثر وتموت الأمر الذى يفاقم مشاعر الخوف خاصة لدى الجماعات الشاعرة بأنها فى وضع سياسى أقوى[١].

أما فيما يتعلق بانعكاسات اثر التحديث بأبعاده المختلفة (التصنيع، الهجرة، التحضر...)، على ظاهرة الإثنية فانه لابد من الجمع بين الرؤيتين سالفتى الذكر البيان حول العلاقة بين التحديث والإثنية فى ضؤ القصور الذى يشوب رؤية كل منهما على حدة.

فبالنسبة للرؤية الخاصة بأثر التحديث على تراجع الولاءات الإثنية، وما قدمه أنصار هذا الاتجاه من دعم للأسس التى قامت عليها تلك الرؤية وأهمها إدعاء أن الجماعات الإثنية تعبر عن مصالح ضيقة وعلاقات أولية رجعية وإنها تعوق عمليات التنمية والتقدم والديمقراطية فإنه يمكن نقد تلك الرؤية، حيث تشير الدراسات إلى أن الأقليات الإثنية عادة ما تكون أكثر حداثة من جماعات الأغلبية، فالمجتمعات التى تتكون من أقليات إثنية غير متعصبة يمكن أن تسهم فى زيادة التفاهم وترسيخ القيم الموضوعية للجدارة كالتعليم، والخبرة الفنية، والمهارة الإدارية، وغيرها من الخصائص المرتبطة بالتحديث وعليه فإنهم يكونون أقل ارتباطا بالصيغ السياسية القديمة وأميل لمؤازرة الحريات الفردية والصيغ الديمقراطية للتمثيل[٢].

أما فيما يتعلق بما ذهب إليه الفريق الآخر -التحديثيون الجدد- من أن ظاهرة الإثنية ظاهرة تحديثية، فإنه أيضا قول منتقد، حيث يقصر دراسة الظاهرة على مرحلة ما بعد التحديث[٣] مغفلا الظواهر الإثنية التى سبقت ذلك، وعليه فإنه يجب النظر إلى ظاهرة الإثنية على إنها ظاهرة -كما سلف البيان- معقدة ومركبة وقديمة يتطلب تحليلها والسعى إلى فهمها ضرورة الإحاطة بالأبعاد المادية والنفسية والاجتماعية والتى تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة. والتى تمنح كل جماعة طابعها المميز فى ضؤ تمايز عناصر تلك البيئة والعنصر الفاعل والدافع إلى تبلور الجماعة الإثنية وقيامها.

---

(١) orowitz, Ethnic groups. . **Op.cit.**, PP: 176-180 وانظر كذلك:
Ejabow, **Op.cit.**, PP: 223-224 Mason, **Op.cit .**, P: 580 .

(٢) Safaran , **Op.cit.**, PP: 3-4 .

(٣) Riggs , " **Glossary for term ......** " , **Op.cit.**,

الفصل الثانى

المطالب الإثنية :الأنواع المبررات وعوامل الفعالية

تطرح الجماعات الإثنية مجموعة من المطالب الخاصة بأبناء الجماعة – على النظام السياسى. وتتعلق تلك المطالب بكافة قضايا وأبعاد النظام السياسى والمجتمع الذى يعمل فيه، بدءاً من هوية الدولة ووحدتها، وصولاً إلى القرارات المتعلقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع، مروراً بالمؤسسات القائمة والسياسات المتبعة.

والواقع أن التناول العام للمطالب الإثنية يمكن أن يغفل حقيقة التفاوت الحادث بين الجماعات الإثنية المختلفة، فيما يتصل بطبيعة مطالبها، وأولوياتها، والمسار الذى يمكن أن تتخذه هذه الجماعة، أو تلك، فى سعيها وراء مطالبها وكذا توقيت تلك المطالب، ولذا فإنه سوف يتم التعامل مع مطالب الجماعات الإثنية عبر أنماط عدة، تأخذ فى حسابها متغيرى طبيعة الجماعة الإثنية من حيث التقدم والتخلف، وطبيعة الإقليم الذى تقطنه تلك الجماعة من حيث الغنى والفقر.

وأخيراً، فإنه فى إطار السعى للتعرف على الأسانيد والحجج التى تستخدمها كل جماعة إثنية فى تبرير مطالبها ودعمها. فإنه سوف يتم التعرف على مبررات المطالب الإثنية وكذا التعرف على العوامل الحاكمة لفاعلية تلك المطالب.

وفى ضوء ما سبق، فإنه سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية يعرض أولها للقضايا العامة التى تتضمنها المطالب الإثنية، ويتناول الثانى مبررات المطالب الإثنية والعوامل الحاكمة لفاعليتها، وأخيراً يطرح المبحث الثالث من هذا الفصل عدة أنماط للمطالب الإثنية وفق متغيرى الجماعة / الإقليم على نحو ما سيرد البيان.

المبحث الأول

أنواع المطالب الإثنية

سلفت إشارة إلى أن المطالب الخاصة بالجماعات الإثنية تتعدد وتتباين بدرجة كبيرة تغطى كافة جوانب الحياة السياسية. فهى قد تقتصر على المطالبة بنصيب فى موارد البلاد وثرواتها -أياً كان هذا النصيب- وقد تطالب بالاستقلال التام عن الدولة القائمة وتشكيل دولة خاصة أو الانضمام لدولة أخرى(١)، وبين هذا وذاك تتعدد مطالب الجماعات من حيث طبيعتها ودرجة قوتها.

وعلى الرغم من التعدد سالف البيان للمطالب الإثنية فان المشاهد تركز تلك المطالب حول مطالب بعينها تتعلق فى معظمها بالهوية وشكل الدولة وسياسات النظام الحاكم أو ما يسميه البعض بالمطالب الرمزية، والمطالب المادية، حيث تتعلق المطالب الرمزية بهوية الجماعة الإثنية ومكانتها فى المجتمع وترتبط المطالب المادية بالقدرات الاجتماعية للجماعة فى ارض الواقع ومدى المساواة بين الجماعات المختلفة(٢).

وتكمن أهمية تلك المطالب فى أنه كثيراً ما يؤدى تجاهل مطالب الجماعات الإثنية بشأنها إلى سعى تلك الجماعات للانفصال عن الدولة وإقامة كيان مستقل سياسيا أو الانضمام إلى دولة أخرى تعتقد الجماعة الإثنية أنها ستكون أكثر تعبيراً عن هويتهم وأكثر إنصافاً لهم على الصعيد المادى. وتجدر الإشارة إلى أن الفصل بين السياسات الرمزية والسياسات المادية إنما يستند إلى السمة الغالبة على إحداهما دون الأخرى ولا ينفى ذلك الفصل حقيقة التساند بين كل السياستين والمطالب الإثنية المتعلقة بهما، فالمكاسب الرمزية فى كثير من الأحيان ترجمة لحقائق الواقع المادى أو مدخل لتلك المكاسب والعكس أيضاً صحيح على نحو ما سيرد البيان.

المطلب الاول: المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية

سلفت إشارة إلى ارتباط تلك المطالب بقضية هوية الجماعة الإثنية؛ والتى هى بدورها نتاج تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية والحضارية، وبصفة عامة يمكن التمييز بين هويتين أساسيتين لا تكاد تخلو منهما دولة إفريقية -وإن شاركها فى ذلك العديد من دول العالم

(١) Saadia Touval , **The Boundary Politics of Indepndent Africa** (Massachusetts: Harard University Press , 1972) , pp 106: 109

(٢) Bruce J. Berman, **op.cit.,** PP 333-338.

المختلفة – وهما الولاءات التحتية أو الهوية دون القُطرية، والولاء للدولة أو الهويـــة القُطريـــة. ولكل من الهويتين نخبها السياسية والثقافية المدافعة عنها والداعمة لها[١].

وتتضمن مدخلات النظم السياسية، العديد من المطالب الإثنيـــة المتعلقـــة بكلتـــا الـــهويتين، وبخاصـــة في اللحظات الفارقة من عمر النظم السياسية (كالاستقلال، صياغة الدستور أو إعادة صياغته، تحول النظام سلماً أو قسراً....). ففى هذه اللحظات تســـود مشـــاعر الخـــوف بيـــن الجماعات الإثنية المختلفة؛ خشية من أن يؤدى التغيير إلى هيمنة جماعة بعينها على مقـــدرات البلاد، واستبعاد الجماعة الخاصة من اللعبة السياسية؛ ولذا تعمد كل جماعة إلى محاولة ضمـــان أكبر قدر من التمثيل داخل النظام؛ من خلال الضغط فى سبيل إقرار النظام برمـــوز الجماعـــة والاعتراف بها، أو منحها وضعا خاصاً فى البلاد[٢].

ويعتبر الترميز عنصراً فاعلاً على صعيد تعبئة ودعم المطالب الإثنية، حيث يُضفى عليـــها طابعاً معنوياً وأخلاقيا؛ يؤدى إلى التفاف أبناء الجماعة خلفها؛ ويحد من إمكانيات الخلاف داخـل الجماعة بشأن تلك المطالب، وكلما اتسع الخطاب الرمزى واحتمل التأويل كلما كان أقدر علـــى جمع الأنصار حوله، ومقاومة محاولات احتوائه وحصاره[٣].

وعلى الرغم من أن كل النظم السياسية، أيا كانت طبيعتها تعانى من وجـــود صـــراع بيـــن الجماعات حول المطالب الرمزية المتعلقة بالهوية، التى قد تبدو تافهة فى بعض الأحيان؛ حيـــث لا تتعلق مباشرة بالموارد المادية قدر تعلقها بالقيمة المعنوية؛ فإن المشـــاهد أن النظـــم شـــديدة الانقسام تشهد حدة وكثافة فى الصراع حول تلك المطالب على نحو يعكس أزمة عدم الاندمـــاج وتعدد الولاءات داخل المجتمع[٤].

والملاحظ، إنه كلما زاد اتساق قيم وهوية الجماعة الإثنية مع الهوية العامـــة فـــى المجتمـــع والسلطة الحاكمة زاد اندماجها، وعلى العكس، فإنه كلما زاد تباين قيم وهوية الجماعة عن قيـــم وهوية المجتمع وقل تمثيلها خلاله، كلما زاد ميل الجماعة للخروج والتمرد علـــى تلـــك القيـــم والهوية[٥].

---

(١) ايليا حريق: " الثورة الإثنية والاندماج السياسى فى الشرق الأوسط "، فى دنيال برومبرغ (محرر): **التعدد وتحديات الاختلاف: المجمعات المنقسمة وكيف تستقر؟** ترجمة:عمر سعيد الأيوبى (بيروت: دار الساقى، ١٩٩٧)، ص ص ٢٣٨:٢٧٨. وصول مشكلة الهوية فى دول العالم الثالث انظر: د. مصطفى كامل السيد: **قضايا فى التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث** (القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٤)، ص ٧٥ وانظر ب. س لويد: **مرجع سبق ذكره**،ص ص ٣٢٤:٣٢٩.

(٢) Berman , **Op.cit.** pp335: 336

(٣) Horowitz , Ethnic groups ….., **Op.cit.**, p 217

(٤) حول أبعاد تلك الأزمة وتطبيقاتها فى نيجيريا انظر: د. إبراهيم نصر الدين، **الاندماج الوطنى فى نيجيريا، مرجع سبق ذكره**. صبحى قنصوه، **مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا** ،**رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير**(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ١٩٨٩).

(٥) **Ibid .**, p 215 وانظر أيضا: كليفورد غيرتز: " الثورة الاندماجية: المشاعر الوشائجية والسياسات المدنية فى الدول الحديثة ". فى دانيال بردمبرغ (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥١: ٥٣

وتتعدد المجالات والموضوعات الرمزية التى تكون موضوع صراع ومطالبة من جانب الجماعات الإثنية حيث تتضمن من بين ما تتضمن المطالب المتعلقة بالألقاب، والنشيد الوطنى، وعلم الدولة وشعاراتها، وأسماء المدن. على أن أكثر المجالات الرمزية تعلقاً بقضية الهوية هى تلك الخاصة باللغة والدين ووضع العادات والقيادات الإثنية التقليدية.

أولاً: اللغة (١)

سلف بيان الارتباط الوثيق بين لغة الجماعة الإثنية وهوية تلك الجماعة وتفردها؛ ولذا فإن مكانة اللغة فى إطار النظام السياسى، تعتبر مؤشراً هاماً على مكانة الجماعة الإثنية وموقعها داخل النظام؛ فاللغة، فى هذا الإطار، أحد أدوات الهيمنة والسيادة. وتعتبر المطالبة بوضع رسمى للغة ما فى البلاد، مطالبة باعتراف رسمى أن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، أو إنها أكثر أهمية من غيرها من الجماعات فى المجتمع(٢).

وتتفاوت مطالب الجماعات الإثنية فيما يتعلق بلغاتها ما بين مطالبة الجماعات السائدة باعتبار لغاتها اللغة الرسمية، وربما الوحيدة، فى البلاد، ومطالبة الجماعات الأقل بتقدير لغتهم والاعتراف بها، ويبرز من ذلك دور اللغة كعامل استبعادى ورمزى فى صراع الجماعات، فالمطالبة باعتبار لغة ما من لغات المجتمع هى اللغة الرسمية فى البلاد تعكس رغبة فى أولوية الجماعة على غيرها من الجماعات، وبالمثل فإن المطالبة بالتعددية اللغوية هو تعبير عن الرغبة فى المساواة بصفة عامة، فالتمايز اللغوى دالة فى مسألة المساواة والعدالة(٣).

وفى طرحها لمطالبها، الخاصة باعتبار لغتها اللغة الرسمية للبلاد، تستند الجماعات الإثنية المتقدمة على عدم ملاءمة لغات الجماعات المتخلفة، لتخلف تلك اللغات وعدم مواكبتها للعصر، وامتلائها بالخرافات، وكذا عدم ملاءمتها لمتطلبات الإدارة والمعاملات الدولية والرسمية، فضلاً عن عدم اكتمال قواعدها وسبل ومتطلبات تدريسها(٤).

وعلى الجانب الأخر، تضغط الجماعات المتخلفة، دفاعا عن أحقيتها فى اعتبار لغاتها لغات رسمية مساوية للغات الجماعات المتقدمة، فرغم اعترافها بواقع تخلف لغاتها، إلا إنها ترى

---

(١) حول اللغة والسياسة انظر:
Horowitz , Ethnic groups ..., **Op.cit.,** 219: 224
J. A Laponce., " Language and Politics ", in Mary Hawkesworth and Murice Kogan , **Op.cit.,** pp 587:608

(٢) . ايليا حريق: **مرجع سبق ذكره،** ص ٢٨٣

(٣) Horowitz , **Ethnic. Groups ...,Op.cit.,** pp 223: 224 Laponce , , **Op. cit.,** 587: 588 ولمزيد انظر:
Edward Sagarin and James Moneymaker , "Language and Nationalist Separatist and secessionist Movements.," in Raymond Hall (ed.) , **Ethnic Autonomy Comparative , Dynamics** (New York. Pergamon Press , 1979) , pp 18: 35

(٤) Horowitz , **Ethnic Groups .... , Op.cit.** P 219

ضرورة مقاومة وتغيير ذلك الواقع وعدم الخضوع له، وتؤكد في ذلك أهمية دور النظام السياسى فى إعادة تعديل تلك الأوضاع(١).

وهناك جانب آخر، قلما توجه إليه الأنظار فيما يتصل بالسياسة اللغوية وهو دور اللغة أو السياسة اللغوية المتبعة فى الحراك الاجتماعى الطبقى، والكفاءة الإدارية، وشغل المناصب الإدارية، وعلاقات الدولة الخارجية فاختيار التعددية اللغوية يعنى من بين ما يعنى استمرار لغة المستعمر كلغة ربط وتواصل بين الجماعات الإثنية، وكذا الاحتفاظ بالوضعية الخاصة للجماعات الموالية للاستعمار السابق على اعتبار تمكنها من لغته علاوة على استمرار الروابط التعليمية مع الجماعات الخاصة بدولة المستعمر السابق، أما اختيار أحد اللغات المحلية لتكون اللغة الرسمية فإنه سوف يؤدى إلى تحسين أداء الجماعة الناطقة بها ووضعهم فى المجتمع؛ فعلى سبيل المثال فإن اعتبار اللغة التيجرينية لغة رسمية بدلاً من الأمهرية فى إثيوبيا يقلل من مكانة الأمهرا لعدم إتقانهم التيجرينية وبالتالى استبعادهم من شغل المناصب الحكومية التى تتطلب التمكن من اللغة التيجرينية، وفى المقابل فإن تحقق ذلك المثال يفتح الآفاق لمزيد من شغل أبناء التجراى للمناصب الإدارية الرسمية وغير الرسمية التى تتطلب التمكن من اللغة التيجرينية(٢). ويكشف ذلك المثال طبيعة التداخل بين السياسات الرمزية والسياسات المادية على نحو ما سلفت الإشارة.

وتزخر إفريقيا بالعديد من الأمثلة المتعلقة بالمطالب اللغوية للجماعات الإثنية من ذلك مطالبة البربر فى المغرب العربى، ولاسيما الجزائر، باعتبار لغتهم لغة رسمية فى البلاد ومعارضتهم خطوات وسياسات التعريب التى اتبعتها الحكومات الجزائرية بعد الاستقلال، الأمر الذى اتخذ صورة إضرابات، ومظاهرات، وصدامات مباشرة مع النظام حينما أقدمت السلطات على إلغاء تدريس اللغة البربرية فى جامعة الجزائر ووقف العروض الفنية والندوات الأدبية فى جامعة تيزى أوزو(٣). وبالمثل شهدت السودان رفضاً مماثلا لسياسة التعريب فى الجنوب وإحلال اللغة العربية محل اللغة الإنجليزية واللهجات المحلية، كلغة تعامل فى حين شهدت دول أخرى الاعتراف الرسمى بالعديد من اللغات المحلية كلغات رسمية استجابة لضغوط الجماعات المتحدثة بتلك اللغات(٤).

---

(١) .,Idem

(٢) وذلك على عكس ما كان عليه الحال فى أثيوبيا أبان حقبة هيمنة الأمهرا انظر حول اللغة والهوية:

Inyani K. Simala , " Ethnolinguistic Nationalism and Identity in Africa: its Evolution and Implication to Natoin - States." , Bethwell A. Ogot (ed.) Ethnicity , Nationalism and Democracy in Africa, (Kenya: Maseno Unive., College , May 28-31, 1995) pp 32-33

على حسن كمارة: " مشكلة اللغة والهوية فى دول غرب إفريقيا الإسلامية "،فى جمعية الدعوة الإسلامية، ندوة: **الإسلام والمسلمون فى إفريقيا** (الجماهيرية العربية الليبية: جمعية الدعوة الإسلامية،١٩٩٨) ٩٠: ١٠٢

(٣) د. نيفين مسعد: **الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨)، ص ص ١٢٨: ١٢٩

(٤) **المرجع السابق**، ص ١٥٧ وانظر كذلك مثال موريتانيا فى د. عبد السلام بغدادى: **مرجع سابق**، ص ١٩٢.

ثانياً: الدين

يلعب متغير الدين دورا مركزيا فيما يتصل بهوية الجماعة الإثنية؛ ولذا فإنه كثيرا ما يستخدم كأداة للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسى القائم، وبصفة عامة فإن مطالب الجماعات السائدة غالبا ما تتركز حول المطالبة باعتبار ديانتها الدين الرسمى للبلاد، مع تفاوت بين الجماعات فيما يتصل بمدى الاعتراف بالديانات أو المذاهب الأخرى؛ أما الجماعات الإثنية الخاضعة فإنها غالبا ما تلجأ إلى المطالبة بفصل الدين عن الدولة والمساواة بين كافة الديانات والمذاهب(١).

والواقع أنه سواء اتخذت الدولة ديانة رسمية أو أعلنت علمانيتها وفصل الدين عن الدولة، فإن اتباع أى من السبيلين لم يلغ المطالب الإثنية ذات الطابع الدينى. والشواهد على ذلك كثيرة.

ففى السودان جرت العديد من محاولات نشر الإسلام إلى جانب اللغة العربية عبر الأنظمة السياسية العديدة التى شهدتها البلاد،على أن إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية لم يُقدر له أن يتم إلا فى سبتمبر عام ١٩٨٣ م، فى عهد الرئيس محمد جعفر نميرى، وطوال تاريخ السودان ظلت الجماعات الإثنية غير المسلمة فى السودان تطالب فى معظمها بفصل الدين عن الدولة، وهو ما تصاعدت حدته فى أعقاب إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية.

فعلى الرغم من أن تطبيق الشريعة لم يكن إلا محاولة من جانب النظام للخروج من أزمة انحسار شرعيته إلا إنه سرعان ما تحول قرار تطبيق الشريعة إلى أحد مكتسبات القوى الإسلامية فى السودان، فى ذات الوقت الذى اعتبر نفس القرار تراجعاً عن مقررات دستور ١٩٧٣ م القاضى بخضوع الأحوال الشخصية لغير المسلمين للقانون الخاص بهم. وأدى ذلك إلى ضغوط ومطالب متعارضة ما بين المطالبة بالتراجع عن تطبيق الشريعة الإسلامية وإعلان علمانية الدولة من جانب وبين التهديد باللجوء إلى حمل السلاح واستعمال العنف ضد كل من يحاول المساس بتطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها مكاسب شعبية لا يمكن التراجع عنها، من ناحية أخرى(٢).

وتقدم نيجيريا نموذجاً آخر للمطالب الإثنية ذات الطابع الدينى وما تفرضه تلك المطالب من تحديات أمام النظام السياسى.

---

(١) حول علاقة الدين والدولة والقومية انظر:

Eunice Kamaara , " Religion , Ethnicity and Nationalism in Kenya: The Church in Building A Kenyan Nation. " , in Bethwell A.O got , **Op.cit.** , PP 151: 153.

(٢) انظر فى ذلك: د. نيفين مسعد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٥٢: ١٥٣

د. إبراهيم نصر الدين: " قضية جنوب السودان ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية حول الصراعات فى إفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة) ٢٩ – ٣٠ مايو ١٩٩٩).

فعلى الرغم من علمانية الدولة النيجيرية، فإن المطالب الدينية قد تصاعدت عبر العقود المختلفة التى مرت على البلاد منذ استقلالها عام ١٩٦٠ م. حيث ثارت فى عقد الستينيات من القرن العشرين مسألة الاعتراف بإسرائيل واصطبغت بطابع اثنى دينى فى ظل رفض الشمال النيجيرى (٧٥ % مسلمون) الاعتراف بإسرائيل تعاطفاً مع الشعوب العربية الإسلامية فى حين أيدت الجماعات الجنوبية (ديانات تقليدية ومسيحية فى معظمها) الاعتراف بدولة إسرائيل انطلاقاً من المصالح الاقتصادية التى تربط تلك الجماعات بإسرائيل بالأساس(١).

وفى عقد السبعينيات وعند إعداد مشروع دستور البلاد فى الجمعية التأسيسية ثارت قضية الهوية الدينية للبلاد وطرحت نفسها فى صورة الخلاف بين مسلمى نيجيريا وغير المسلمين حول إنشاء محكمة استئناف شرعية فيدرالية. حيث طالب الأعضاء الشماليون المسلمون فى الجمعية بضرورة تشكيل هذه المحكمة على المستوى الفيدرالى لتتولى استئناف أحكام المحاكم الشرعية الموجودة فى ولايات الشمال بالفعل. فى حين عارض الأعضاء الجنوبيون غير المسلمين فى الجمعية هذا المطلب باعتباره إقحاماً لمسائل دينية فى دولة علمانية واعتبروا أن التمسك به يمثل تهديداً لوحدة البلاد.

وقد عاودت تلك القضية الظهور مرة أخرى عام ١٩٨٨ م عندما اجتمعت اللجنة الوطنية لمناقشة مشروع دستور جديد للبلاد حيث طالب المسلمون مرة أخرى بتشكيل محكمة استئناف شرعى فيدرالية ومرة أخرى رفض الأعضاء غير المسلمين ذلك وانتهى الجدل مرة أخرى إلى رفض الطلب استنادا إلى عدم إقراره فى الدستور الصادر عام ١٩٧٩(٢). والواقع أن عقدي الثمانينيات والتسعينيات شهدا تكرار ا لعدة قضايا تتعلق بالمطالب الدينية للجماعات الإثنية في نيجيريا، فعلاوة علي تجدد المطالبة بمحاكم استئناف شرعية شهد العقدان المذكوران تجدد المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية واعتبار نيجيريا دولة إسلامية لا سيما بعد انضمام نيجيريا إلى منظمة المؤتمر الإسلامى فى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وهو الانضمام الذى أثار حفيظة الجماعات الجنوبية غير المسلمة ودفعها للمطالبة بانسحاب نيجيريا من منظمة المؤتمر الإسلامى والتمسك بعلمانية الدولة(٣).

كذلك أثارت من جديد قضية إعادة العلاقة مع إسرائيل نفس الجدل الذى ثار عند الاعتراف بها، واتخذت مسألة إعادة العلاقات طابعاً دينياً فى بعض الأحيان وبصورة صريحة؛ حيث

(١) د. إبراهيم نصر الدين: **الاندماج الوطنى فى أفريقيا. . .**، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٣

(٢) المرجع السابق، ص ٦٢ وانظر أيضا: د. صبحى قنصوه: " المسلمون ومشكلات التعددية الدينية فى نيجيريا. "، فى جمعية الدعوة الإسلامية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٩٤: ٤٠٤.

(٣) **المرجع السابق**، ص ٣٩٨.
روتيمى سوبيرو: " مخاض الفيدرالية فى نيجيريا ".، فى دانيال برومبرج (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢٦.

انتقدت الرابطة المسيحية لنيجيريا الحكومة، على أساس أن قيامها بإنشاء لجنة للحج إلى مكة ينطوى على تفضيل للمسلمين، وينطوى على تفرقة ضد المسيحيين الذين يرغبون فى زيارة بيت لحم"(١).

وبصفة عامة تعتبر قضية العلاقة بين المطالب الإثنية الدينية والنظام السياسى واحدة من أعقد قضايا النظام ودليل ذلك سلسلة أعمال العنف التى شهدتها البلاد بين المسلمين والمسيحيين فى نيجيريا طوال الحقبة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات. حول مسائل مثل تعريف علمانية الدولة النيجيرية والوضع الدستورى للشريعة، والانتماءات الدينية لشاغلى المناصب العامة الرئيسية، ودور الحكومة فى تخصيص أوقات البرامج الدينية فى وسائل الإعلام العامة وإنشاء أماكن للعبادة فى المبانى الحكومية وتدريس المواضيع الدينية فى المؤسسات التعليمية(٢).

ثالثاً: الاعتراف بالعادات والقيادات التقليدية

تمثل مطالب الاعتراف بالعادات والقيادات التقليدية واحدة من أهم المطالب الرمزية التى تتمسك بها الجماعات الإثنية حتى فى أرقى المجتمعات وأكثرها تحديثاً(٣)، الأمر الذى يدحض ما ذهب إليه التحديثيون التقليديون من أن عملية التحديث سوف تؤدى إلى توارى واختفاء الظواهر الإثنية المختلفة(٤).

وهناك العديد من الأمثلة الدالة على أهمية تلك المطالب، لعل أبرزها مطالبة جماعة الباجندا فى أوغندا بوضع خاص لمملكتهم "البوجندا" وملكهم "الكاباكا" فى إطار مفاوضات استقلال البلاد عام ١٩٦٠. وهى المطالب التى هددت جماعة الباجندا، بأنها فى حالة عدم الاستجابة لها – سوف تطالب بالاستقلال وعدم الانضمام إلى دولة أوغندا المزمع قيامها آنذاك، وهو التهديد الذى أسفر عن الاستجابة لمطالب الجماعة وتولى زعيمهم منصب رئيس الدولة(٥).

ومما يؤكد أهمية تلك المطالب الخاصة بالقيادات التقليدية أنه عندما أقدم ميلتون أوبوتى –رئيس أوغندا– فى مارس عام ١٩٦٦ على إلغاء منصب رئيس الجمهورية الذى كان يشغله

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: **الاندماج الوطنى. . .**، مرجع سابق، ص ص ٨٤: ٨٦

(٢) روتيمى سوبيرو: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٢٧: ٣٢٩.

(٣) من ذلك على سبيل المثال تمسك جماعة السيخ الهندية فى بريطانيا بارتداء العمامة بدلا من القبعة عند قيادة سيارات النقل الجماعى (الأتوبيسات) التى يعملون عليها وبدلاً من الخوذة عند قيادة الدراجات النارية (الموتوسيكلات). وذلك على الرغم من حظر القوانين البريطانية ذلك. وهو ما أسفر فى النهاية عن السماح لهم بارتداء العمامة انظر :

Michael Banton , " Modeling Ethnic and National Relations. " , in **Ethnic and Racial Studies** (volume. 17 , No. 1 , January 1994). , P 13.

(٤) د. إبراهيم نصر الدين: مشكلة الاندماج الوطنى فى أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع فى حوض النيل ". , **بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحوض النيل** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس ١٩٨٧)، ص ص ٢١: ٢٣.

(٥) **المرجع السابق**، ص ٢٥

موتابا الثانى كاباكا البوجندا، رفعت جماعة الباجندا من جديد شعار انفصال البوجندا وحدثت مواجهات دامية بين الحكومة المركزية وحكومة البوجندا وأدت إلى إعلان حالة الطوارئ فى أقاليم البوجندا فى أعقاب هروب الكاباكا خارج البلاد[١]، وهو الأمر الذى أدى عبر تفاعله مع غيره من عوامل وأحداث إلى الإطاحة بنظام حكم ميلتون أوبوتى وتولى عيدى أمين الذى عمد فى إطار سعيه لإضفاء الشرعية على حكمه واكتساب مؤيدين إلى الوعد بإعادة جثمان الكاباكا -الذى كان قد توفى فى الخارج- إلى البلاد ليدفن فى بوجندا، الأمر الذى أنعش آمال الباجندا بعودة النظام الملكى مرة أخرى، إلا أن الرفض الصريح من جانب عيدى أمين لذلك المطلب فى اجتماع له وزعماء الباجندا أدى إلى هبوط حجم تأييد الباجندا له[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المطالب المادية قد يكون الدافع ورائها اعتبارات رمزية تتعلق بقيادات ومقدسات الجماعة الإثنية من ذلك على صعيد أوغندا أيضاً أن النزاعات التى دارت بين مملكتى "البوجندا" و "البونيورو" حول المناطق التى اقتطعتها بريطانيا من البونيورو ومنحتها للبوجندا حيث ظلت جماعات البونيورو تطالب بتلك المناطق – منذ اقتطاعها إبان حقبة الاستعمار وحتى عودتها إليها عام ١٩٦٦ بعد خلع الكاباكا وكان أحد الدوافع الرئيسية لمطالب البونيورو، هو وجود رفات ملوكهم السابقين بتلك المناطق الضائعة[٣].

بل إن إقدام حكومة يورى موسيفينى على إعادة الاعتراف بمملكة البوجندا ونظامهم الملكى بزعامة الكاباكا الذى خولته الحكومة إدارة الشئون الداخلية للباجاندا يصب فى ذات اتجاه اكتساب الشرعية والتأييد على الرغم من استمرار حالة عدم الرضا بين الباجاندا على حجم وطبيعة تلك السلطات التى فوضتها الحكومة للكاباكا منذ عام ١٩٩٣م. وذلك لضئالتها[٤].

وما يقال عن ملك الباجندا نجد مثيلاً له فيما يتعلق بملك الزولو وملك الايوى وأمراء شمال نيجيريا وسلاطينها وكذا عن ملك الأشانتى فى غانا[٥].

وتجدر الإشارة، إلى صحة ما ذهب إليه البعض، من أن المطالب الإثنية المتعلقة بموقع ودور القيادات التقليدية كانت أشد فى المناطق التى سُمح لها بقدر من الحكم الذاتى المحلى خلال الحقبة

---

(١) **المرجع السابق،** ص ص ٣٣: ٣٤.

(٢) **المرجع السابق،** ص ص ١٨: ١٩.

(٣) **المرجع السابق،** ص ص ١٨: ١٩.

(٤) Crespo Sebunya: "Buganda Celebration Becomes Awake" **New African** (UK: Ic Publication Ltd, No: 367 , October 1998 P 23.

(٥) شهد عام ١٩٩٩ وفاة ملك الاشانتى أوتومفوو أوبوكو وارى الثانى Otumfuo Opoku Warell Otumfuo Osei Tutu II وقد حظى الملك الراحل بمراسم وداع رسمية حضرها كبار رجال الدولة ووفود حكومية والدبلوماسيون الأجانب، وكان الملك الراحل قد احتفل بمرور ٢٩ عاما على توليه زعامة الاشانتى فى فبراير ١٩٩٩ م. وهو الاحتفال الذى حضره العديد من الزعماء والملوك التقليديين وفى مقدمتهم ملك الزولو فى جنوب أفريقيا. وهو الأمر الذى يكشف طبيعة المكانة التى يحظى بها أولئك الزعماء ويثير التساؤل حول الروابط التى تجمعهم. انظر:
Nana Osei Kyeretwie , " A Spectacle to be Hold. " **New African** (No. 385 , May 2000) , PP 30: 31.

الاستعمارية، وذلك على الرغم من الاختلاف مع رؤية ذلك النفر من الباحثين عن حتمية اندثار تلك الزعامات وتضاؤل دورها وتأثيرها بفعل التحديث وحركات المد والتحرر الوطنى؛ حيث استطاع العديد من الحكام المحليين الاحتفاظ ببعض مظاهر السلطة، بل إنه فى كثير من الأحيان لجأ العديد من الصفوة إلى تلمس تأييد الزعماء التقليديين الإقليميين خلال عمليات الانتخابات، وهو ما يتصور معه، حرص هؤلاء الصفوة على إظهار الولاء لتلك الزعامات، والدفاع عن مصالحها؛ بل أكثر من ذلك، إنه حتى عندما أطاح نكروما بعدد من الزعماء التقليديين فى غانا؛ سعياً منه لتقليص نفوذهم، فإنه قد حرص على التأكيد على إنه ليس ضد الزعامات التقليدية[١].

ولا تقتصر مطالب الجماعات الإثنية فيما يتصل بالقيادات على الاعتراف بتلك القيادات، بل إن القيادات التقليدية نفسها تفرض بدورها ضغوطا على النظام السياسى؛ للحفاظ على وضعها فى إطار ذلك النظام[٢].

المطلب الثانى: المطالب المتعلقة بشكل الدولة

يقصد بالمطالب المتعلقة بشكل الدولة المطالب الاستقلالية الانفصالية والمطالب الاستقلالية الإدارية وتمثل تلك المطالب بصورتها نمطا خاصا من أنماط المطالب الإثنية فى ضوء الطبيعة المزدوجة (المعنوية والمادية) التى ترتبط بتلك المطالب.

أولاً: المطالب الاستقلالية الانفصالية

وتجسد تلك المطالب الرغبة فى قيام كيان سياسى مستقل ومعبر عن الهوية الخاصة للجماعة الإثنية أو الرغبة فى التخلص من هيمنة جماعة معينة[٣] وذلك على الرغم مما قد يكتنف تلك المطالب من تضحيات ناجمة عن عدم توافر القدرات الاقتصادية والمتطلبات التنظيمية والإدارية اللازمة لقيام دولة فى الإقليم الساعى للانفصال، من ذلك المساعى الانفصالية للجنوب السودانى، ومطالب جماعة اللوزى فى زامبيا وفى المقابل تلعب كذلك اعتبارات الكرامة الوطنية والرغبة فى الهيمنة دوراً أيضاً فى إصرار الجماعة المهيمنة على إخضاع الجماعات الانفصالية رغم التكلفة الكبيرة لإخضاع تلك الجماعات[٤].

---

(١) فريدفون دير مهدن: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٠٢: ١٠٥. وانظر أيضا فرانسو بيار: **سياسة ملء البطون: وسوسيولوجية الدولة الأفريقية**، ترجمة: حكيم طوسون (القاهرة: دار العالم الثالث، ط ١، ١٩٩٢)، ص ١٧٥. ونظر روزا اسماعليوفا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨٤: ٨٦

(٢) **المرجع السابق**، ص ص ١٠٦: ١٠٧

(٣) يؤكد ذلك مقولة أحد الانفصاليين الفرنسيين بإقليم كيبك الكندى حيث قال:- "القد قبل الكنديون الناطقون بالانجليزية العيش بمستوى معيشة اقل، مقابل الحفاظ على استقلالهم عن الولايات المتحدة الامريكية، فلماذا ينكرون علينا ذلك الحق ". انظر :

Horowitz , **Ethnic Groubs ...., Op.cit.**, p 131

Ibid , pp 131: 132 (٤)

وقد تتخذ المطالب الانفصالية أحد شكلين أولهما -كما سلف البيان- إقامة كيان سياسى جديد فى صورة دولة مستقلة، والثانى السعى للانفصال للانضمام إلى كيان سياسى أخر تعتقد الجماعة الإثنية أنه الأقدر على التعبير عن مصالحها وتحقيق أمالها وهويتها وتقدم إرتريا فى ظل الاستعمار الإثيوبى، وإقليم بيافرا النيجيرى، وكاتنجا الكنغولى،وجزيرة أنجوان فى جزر القمر، أمثلة على النمط الأول من المطالب الانفصالية، فى حين يُعتبر نموذج إقليم ألاوجادين فى أثيوبيا ومحاولته الانفصالية عن أثيوبيا والانضمام إلى الصومال. مثلا واضحا على النمط الثانى من أنماط المطالب الانفصالية ويتشابه معه فى ذلك مطالبة الإيوى فى غانا بالانفصال والالتحاق بذويهم فى توجو(١) .

والواقع، أن المطالب الانفصالية تضع ضغوطا شديدة على النظام السياسى؛ انطلاقا من حقيقة أنها غالبا ما يتم السعى إليها عبر أدوات القسر المختلفة؛ بدءا من المظاهرات والاضطرابات وصولا إلى العنف المسلح ضد النظام الحاكم برموزه ومؤسساته، وتتبدى خطورة تلك المطالب فى إنها لا تقتصر على مصير الجماعة المطالبة بالانفصال فقط ؛ بل بمصير النظام والدولة بأسرها، ذلك أن نجاح إحدى الجماعات فى الانفصال، قد يشجع غيرها على المطالبة أيضا بالانفصال؛ على نحو يؤدى فى النهاية إلى انفراط عقد وحدة البلاد ؛الأمر الذى يُفسر رفض العديد من الأنظمة – إن لم يكن جميعها – الاستجابة لذلك النمط من المطالب على الرغم من التكاليف الباهظة – نسبيا – لذلك الرفض.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن درجة تنظيم المطالب الانفصالية ودرجة العنف المصاحبة لها، ترتبط فى جانب منها بتوقيت قرار الانفصال، فمحاولات الانفصال التالية للاستقلال، غالبا ما تتسم بضعف التنظيم، وضعف القدرة العسكرية للجماعة – ما لم تكن جماعة عسكرية بطبيعة الحال – وذلك بعكس الحال، بالنسبة للمطالب الانفصالية التى تنشأ بعد فترة من الاستقلال، والتى تشهد درجة أعلى من التنظيم والقدرة العسكرية، على نحو يزيد من درجة العنف ويُطيل فى كثير من الأحيان من أمده؛ على نحو ما تشهد خبرة المجتمعات الإفريقية والغربية(٢).

---

(١) Saadia Touval , **Op.cit.**, pp 121: 122 ولمزيد من الأمثلة والتفاصيل:- انظر **أعمال مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية: جامعة القاهرة الفترة من ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩). وانظر كذلك:
Martin R.Doorbos ," Protest Movements in Western Uganda: Some Parallels and Contrasts.", in Raymond Hall (ed.) , **Op.cit.** , pp 263: 281

(٢) Henry Benin, " Leaders, Violence , and the Absence of Change in Africa.", in **Political Science Quarterly** (New York: the Academy of Political Science , Vol. 108 ,No.1, Spring 1993).,p280
وانظر Horowitz , Ethnic Groups ..., **Op.cit.**, pp 261:262
John Stone , " Ethnicity Versus the State: the Dual Claims Of State Coherence and Ethnic Self-Dtermination.", in Rothchild and Olorunsola , **Op.cit.**, pp88: 91

وتقدم المطالب الانفصالية لكل من البوجندا والبونيورو فى أوغندا أمثلة للمطالب المبكرة للانفصال(١).

وكذا مطالب الاشانتى فى غانا(٢). فى حين تُمثل المطالب الانفصالية لجماعة الأيبو فى نيجيريا والتى قادت إلى حرب بيافرا (١٩٦٧ – ١٩٧٠) النمط الثانى وهو المطالب الانفصالية المتأخرة(٣).

ثانياً: المطالب الاستقلالية الإدارية

على العكس من المطالب الاستقلالية الانفصالية، لا تسعى الجماعات المطالبة بالاستقلال الإدارى إلى الانفصال عن الدولة التى ينتمون إليها وإنما تستهدف الجماعات بتلك المطالب توفير الاعتراف لها ولإقليمها بالاستقلال الإدارى، أو قدر من الحكم الذاتى، سواء كان ذلك فى إطار دولة فيدرالية أو دولة موحدة بسيطة.

فالاستقلال الإدارى للجماعات الإثنية، علاوة على ما يتضمنه من اعتراف بقيمة الجماعة وتميزها فى المجتمع، فإنه يتيح لها قدراً من المخصصات المالية فى موازنة الدولة، ويخلق مجموعة من الوظائف الإدارية لأبناء الإقليم الذى تقطنه تلك الجماعة، إضافة إلى ما يتضمنه ذلك أيضا من ارتقاء بالخدمات وتقديم المزيد من المشروعات للإقليم؛ الأمر الذى يُفسر حرص العديد من الجماعات على تحويل أقاليمهم إلى وحدات إدارية مستقلة (ولاية – محافظة – مراكز،...)، حتى وإن لم يكن يتوافر لتلك الأقاليم المتطلبات اللازمة لذلك.

ومن الأمثلة الدالة فى هذا المقام، أنه فى ٧ أغسطس عام ١٩٧٥ م أصدر الجنرال مرتضى الله محمد حاكم نيجيريا قراراً بتشكيل لجنة؛ لتقوم بدراسة إنشاء المزيد من الولايات وتقديم توصياتها فى هذا الشأن، وقد اقترحت اللجنة إنشاء مزيد من الولايات، وإن اختلف أعضاؤها حول المعايير الواجب الأخذ بها فى هذا الصدد. وقد أعلن رئيس اللجنة أنه لو تمت الموافقة على كافة المطالب المتعلقة بإنشاء الولايات فإن نيجيريا ستقسم إلى ٢٠٠ ولاية؛ وهو ما يكشف كثافة تلك المطالب وحدتها(٤).

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين:" **الاندماج الوطنى فى أوغندا. . .**"، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٨ روزا اسماعيلوفا: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨١: ٨٤

(٢) Peter Skalnik , "Why Ghana is Not A nation State.", **Africa Insight** (Pretoria: the African Institute Of south Africa , Vol.22,No., 1992).,pp66-72

(٣) حول تفاصيل ذلك الانفصال انظر:
د. ماهر عطية شعبان:" الحرب الأهلية النيجيرية: انفصال بيافرا."**بحث مقدم للمؤتمر السنوى للدراسات الإفريقية بعنوان: "الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا"** (القاهرة , معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة , ٢٩ _ ٣٠ مايو ١٩٩٩) , ص ص ٣١: ٤٥

(٤) د. إبراهيم نصر الدين: **الاندماج الوطنى فى أفريقيا. . .**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٤: ٥٥. رونتيمى سوبيرو: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢٩.

المطلب الثالث: المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام

تتعلق تلك المطالب بالأساس بقضية توزيع الموارد، وإعادة توزيعها بين الجماعات الإثنية المختلفة. حيث تسعى كل جماعة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب المادية المتاحة عبر السياسات العامة المختلفة(١).

بل أكثر من ذلك، أن أجهزة صنع السياسات العامة تصبح هدفاً بذاتها للجماعات الإثنية حيث تسعى كل جماعة إلى السيطرة على تلك الأجهزة أو على الأقل ضمان وجود ممثلين لها داخلها(٢). ولما كان من الصعوبة بمكان تتبع كافة المطالب الإثنية؛ فإنه سوف يتم التركيز على ثلاثة أنواع من المطالب الرئيسية للجماعات الإثنية المختلفة وهى: المطالب المتعلقة بالتمثيل فى المؤسسات والمناصب العامة، نصيب الجماعة فى الإنفاق العام، وأخيراً المطالب الخاصة بالملكية الزراعية أو ما يعرف بمسألة الأرض.

أولاً: التمثيل فى المؤسسات والمناصب العامة

درجت الكتابات التقليدية على النظر إلى السلطة السياسية كأداة لتحقيق أهداف وغايات أخرى، إلا أن الواقع السياسى بصفة عامة وفى دول العالم الثالث بصفة خاصة؛ يكشف عن حقيقة أن السلطة السياسية فى حد ذاتها أضحت تمثل هدفاً تتنافس حوله حينا وتتصارع أحياناً، الجماعات القائمة فى المجتمع، ذلك أن السلطة السياسية بذاتها تعكس مكانة الجماعة المسيطرة عليها. فضلاً عن إنها إذا لم يحقق امتلاكها مكسباً للجماعة فإنه على الأقل سيمنع الضرر الناشئ عن سيطرة جماعة أخرى عليها. فمسألة ألا تكون ممثلاً فى السلطة لا تعنى مجرد أن الجماعة خارج السلطة وإنما أنها خاضعة أخرى وتابعة لها وأن إقليمها يحكمه حاكم إقليم آخر. وفى ضوء ذلك الواقع يسهل تفهم تصاعد المطالب الإثنية المتعلقة بالتمثيل فى المؤسسات الحكومية والمناصب العامة(٣).

ويمكن القول إنه ما من مجتمع تعددى إلا ويعرف مشكلة تمثيل الجماعات المختلفة، فى ظل تنافس نخب تلك الجماعات من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية والوظائف الرئيسية، انطلاقاً من حقيقة أن الحكومة هى صاحب العمل الرئيسى فى العديد من دول القارة، فضلاً عما

---

(١) حول قضية التوزيع وإعادة التوزيع انظر:
- د. مصطفى كامل السيد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧٥: ٧٦

-Donald Rothchild , "Collective Demands for Improved Distributions.," in Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola (eds.), **Op.cit.**, PP 172:173

(٢) Berman , **Op.cit.**, PP 337 وانظر أيضا : فرانسوا بيار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٧٥: ٣٠٩

(٣) Horowitz , **Ethnic Groups .... , Op.cit.** , PP 187: 188
وانظر أيضا: دونالد هوريتز: " الديمقراطية فى المجتمعات المنقسمة "، فى برومبرغ (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٤٣: ١٤٤.

يرتبط بالهيمنة على الأجهزة الحكومية من مكاسب مادية ورمزية للنخبة المهيمنة والجماعة الإثنية التى ينتمون إليها(١).

وبالنظر إلى إنه قلما تتسق رؤى وأهداف الجماعات الإثنية بشأن نصيب كل منها فى الوظائف والمناصب الرئيسية فى البلاد؛ فإنه غالبا ما يجد النظام السياسى نفسه أمام مطالب متعارضة فى هذا الشأن؛ ما بين جماعات تسعى للحفاظ على الوضع القائم أو زيادة هيمنتها القائمة بالفعل، وبين جماعات ساخطة على التوزيع القائم للمناصب والوظائف بصرف النظر عن حجم الخدمة المدنية الفعلية فى المجتمع، ذلك أن الجماعة الإثنية قد تشعر بالحرمان من جراء ضعف تمثيلها كميا أو كيفيا أو كليهما(٢).

من ذلك مثلاً، أنه على الرغم من أن نسبة جماعة الكيورى Kewri فى جهاز الإدارة الحكومية فى موريتانيا كانت أكبر من نسبتهم فى المجتمع، فإن أبناء الجماعة أبدوا اعتراضاً على ذلك التمثيل انطلاقاً من إنه، وإن كان أكبر من نسبتهم فى المجتمع إلا إنه أقل من نسبتهم فى فئة المتعلمين(٣). وما يقال عن الكيورى فى موريتانيا. يصدق أيضاً على مطالب الإيبو فى نيجيريا، والايوى فى غانا واللوزى فى زامبيا، والهوتو فى بوروندى، والبربر فى المملكة المغربية. والاورومو والسيدامو والصوماليين فى أثيوبيا(٤).

وبصفة عامة يمكن القول أن الجماعات الأقل قدرة على المنافسة العامة على شغل وظائف الخدمة المدنية ؛ لضعف قدراتها التعليمية المؤهلة لذلك، تميل إلى المطالبة باتباع سياسات التخصيص والحصص الإثنية فى تولية الوظائف، بما يضمن لها التمثيل فى الجهاز الحكومى، وفى المقابل فإن الجماعات الإثنية الأوفر حظاً والأكثر تأهيلاً تميل إلى المطالبة بجعل قاعدة تولى الخدمة المدنية هى المهارة والملائمة الوظيفية.

وعلى صعيد المناصب العامة، وانطلاقا من واقع ضعف المؤسسات السياسية فى معظم الدول الأفريقية، وهيمنة السلطة التنفيذية على ما عداها من سلطات يلاحظ أن منصب رئاسة الجمهورية يحظى بأهمية بالغة لدى الجماعات الإثنية المختلفة داخل المجتمع، يليه فى ذلك منصب رئاسة الوزراء، وعضوية البرلمان(٥) وتجسد التجربة النيجيرية بشقيها المدنى والعسكرى وعبر حكوماتها المتتالية تلك الحقيقة، ذلك إنه فى ظل الهيمنة العددية للمسلمين من

---

(١) Horowitz , **Ethnic Groups ....** , **Op.cit.** , PP 221: 225 وأنظر ايضا:
Rothchild. , " **Collective Demands ....** " , **Op.cit.** , PP 184: 192
د. حمدى عبد الرحمن: **الفساد السياسى فى إفريقيا** (القاهرة: دار القارىء العربى، ط ١ ١٩٩٣)، ص ص ٩٣: ١١٢

(٢) **Ibid.** , PP 176: 183 وانظر أيضا : Bates , **Op.cit.** , PP: 159: 161

(٣) Horowitz , **Ethnic Groups ....** **Op.cit** , P 224

(٤) ولمزيد من الأمثلة انظر: د. عبد السلام بغدادى، **مرجع سبق ذكره**، روزا اسماعيلوفا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٠٩: ١٣٧.

(٥) حول تلك المناصب وكيف توسعت على حساب المبادئ والمعايير الدستورية وأسباب ذلك الخلل انظر
Jacques Maquet , **Power and Society in Africa** , Translated by Jeannette Kupfermann (London: World University library , 1971) , PP 115: 123.

وعبر حكوماتها المتتالية تلك الحقيقة، ذلك إنه فى ظل الهيمنة العددية للمسلمين من الهوسا/ الفولانى فى شمال نيجيريا، لم يكن من المتسنى للجماعات الأخرى من غير المسلمين بجنوب البلاد وشمالها الوصول إلى سدة الحكم، إلا عبر القوة العسكرية أو بالتحالف معها(١).

وفى ضوء ذلك، يمكن تفهم المطالب التى رفعتها الجماعات غير المسلمة فى نيجيريا، والتى عبرت عنها الرابطة المسيحية لنيجيريا فى مطلع التسعينيات؛ حينما أعربت عن استيائها من الهيمنة الشمالية فى ظل حكم إبراهيم بابانجيدا (١٩٨٥ – ١٩٩٣)، وكذا مطالبة الكنيسة الأرثوذكسية فى "لاجوس" بضرورة أن يكون أول رئيس للجمهورية الثالثة من الجنوب(٢). ولذا فإنه مع فوز مرشحين من الشمال، فى الانتخابات التمهيدية للحزبين الرئيسيين فى نيجيريا لمنصب رئاسة الجمهورية فى عام ١٩٩٢م، هددت الرابطة المسيحية لنيجيريا بمقاطعة المسيحيين للانتخابات. وبعد إلغاء النظام الحاكم لنتائج الترشيحات الحزبية وإعادتها من جديد،وبعد إعلان الحزبين الرئيسين ترشيحاتهما الجديدة، حيث رشح الحزب الديمقراطى الاجتماعى "مسعود بيولا" (مسلم / جنوبى / يوروبا) ورشح حزب المؤتمر الوطنى الجمهورى "بشير توفا" (مسلم / شمالى / هوسا)، فإن العديد من المؤسسات المسيحية طالبت بضرورة أن يكون مرشحا الحزبين لمنصب نائب الرئيس من المسيحيين.

وبالفعل اختار حزب المؤتمر الوطنى الجمهورى سلفستر اوجوه (مسيحى، جنوبى، إيبو) لمنصب نائب الرئيس، فى حين اختار الحزب الديمقراطى الاجتماعى باباجانا كنجيبى (مسلم / شمالى / كانورى) لذات المنصب.

وعلى الرغم من إلغاء نتائج الانتخابات التى أجريت فى ١٢ يونيو ١٩٩٣م فإن نتائجها الأولية التى نشرت ذات دلالة فيما يتصل بمسألة المطالب الإثنية المتعلقة بمنصب الرئاسة(٣).

فاستناداً إلى النتائج غير الرسمية حصل مسعود أبيولا على ٥٨ % من إجمالى أصوات الناخبين، كما حصل على الأغلبية فى ١٩ ولاية من الولايات الثلاثين فى البلاد، إضافة إلى العاصمة أبوجا. وقد تركزت الولايات التى فاز فيها فى الغرب حيث جماعات اليوروبا التى ينتمى إليها وفى الحزام الأوسط حيث الجماعات الإثنية التى يغلب عليها الإسلام؛ وإن لم تكن

---

(١) انظر د. إبراهيم نصر الدين: " **الاندماج الوطنى فى أفريقيا . . .، مرجع سبق ذكره** وحول أنماط استغلال الوظيفة العامة لتحقق مصالح شخصية فى نيجيريا انظر: د. حمدى عبد الرحمن، **الفساد السياسى، مرجع سبق ذكره**، ص ص ٩٣: ٩٤

(٢) امتدت الجمهورية الأولى فى نيجيريا فى الفترة من أكتوبر ١٩٦٠ حتى ١٥ يناير ١٩٦٦ وخضعت لقيادة نامدى ازيكوى الذى كان حاكما عاما للبلاد فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٣ والتى كانت نيجيريا فيها تابعة اسميا للتاج البريطانى وبعد إلغاء تلك التبعية الاسمية فى عام ١٩٦٣ أصبح نامدى إزيكوى أول رئيس للبلاد واستمر حكمة حتى عام ١٩٦٦ حينما أطيح به عبر انقلاب عسكرى – بقيادة اجوى ايرونس (ايبو). والذى كان فاتحة عده انقلابات خضعت بمقتضاها نيجيريا للحكم العسكرى حتى عام ١٩٧٩ وهو تاريخ قيام الجمهورية الثانية بعد انتخاب الرئيس شيخو شاجارى فى أغسطس ١٩٧٩ وقد استمرت تلك الجمهورية حتى عام ١٩٨٣ حينما أطاح انقلاب جديد بقيادة محمد بخارى بالنظام لتدخل البلاد حقبة جديدة من الحكم العسكرى لمزيد من التفاصيل حول ملابسات قيام الجمهورية الأولى والثانية وطبيعتها انظر صبحى قنصوة: **التجربة الديمقراطية، مرجع سبق ذكره.**

(٣) د. إبراهيم نصر الدين: **الاندماج الوطنى فى إفريقيا. . . ، مرجع سبق ذكره،**

من الهوسا وفى ولايات الجنوب الشرقى – باستثناء الانامبرا – حيث يقطن الإيبو بميراثهم العدائى تجاه الهيمنة الشمالية، فرغم وجود مرشح من الإيبو لمنصب نائب الرئيس إلى جانب مرشح الهوسا للرئاسة، فإن ذلك التحالف لم يحظ من ولايات الإيبو الا على ولاية "الانامبرا" التى ينتمى إليها المرشح لمنصب نائب الرئيس – وتركزت الولايات التى أخفق فيها "ابيولا" فى الشمال حيث هيمنة الهوسا التقليدية. والتى رأت فى هزيمة مرشحها تهديدا لتلك الهيمنة فسعت للحيلولة دون ذلك[١].

وتجدر الإشارة، إلى إنه قد تلجأ بعض الجماعات إلى المطالبة بإضفاء قدر من الحصانة على حصتها فى الوظائف العامة؛ من خلال النص على تلك الحصة فى وثائق واتفاقات قانونية، لاسيما دستور البلاد، واشتراط إجراءات خاصة لتعديل تلك الوثائق؛ بما يضمن لها نوعا من حق الاعتراض على أى إجراء يمس تلك المكتسبات، وتجسد تجربة الجماعة البيضاء فى زيمبابوى تلك الصورة، حيث نص دستور الاستقلال على تخصيص ٢٠% (عشرين بالمائة) من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها– آنذاك مائة مقعد– للجماعة البيضاء التى لم تكن نسبتها إلى إجمالى سكان البلاد تتجاوز ٥% ،فى نفس الوقت الذى احتفظ لهم الدستور بنسبة ٢٥% من إجمالى عدد المقاعد فى مجلس الشيوخ (عشرة مقاعد من بين أربعين مقعداً بالمجلس)[٢].

ثانياً: نصيب الجماعة فى الإنفاق العام

تعتبر عملية توزيع الموارد على مختلف الجماعات الإثنية الرئيسية، واحدة من أعقد وأخطر المهام التى يتعين على النظم السياسية القيام بها، فى ظل تعدد وتعارض المطالب التى تطرحها الجماعات فى أغلب الأحوال.

يضاعف من خطورة تلك المطالب؛ واقع التخلف الاقتصادى، وضعف الموارد، الذى تعانى منه معظم دول القارة؛ انطلاقاً من واقع الضعف العام الذى تعانى منه تلك الدول؛ الأمر الذى دفع بعض الباحثين إلى تسميتها بالدولة الرخوة[٣] Soft State.

ويمكن القول أن المطالب الإثنية تتعلق بكافة جوانب الإنفاق العام ومجالاته سواء ما يتعلق منه بأوضاع قائمة أو مشروعات مستهدفة. حيث تحرص الجماعات المميزة على الحفاظ على

---

(١) المرجع السابق،

(٢) لمزيد انظر حول تلك التجربة: د. إبراهيم نصر الدين: مسار التسوية فى زيمبابوى، **بحث غير منشور** (د.ب) ص، ٢٧

(٣) حول تلك الملامح والتسمية انظر:

Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, " Why African's Weak States Persist: The Empirical and Juridical in Statehood. " **World Politics** (Vol. 35 , No.1 , October 1982)., PP 1: 24

Goran Hyden, " Problems and Prospects of State Coherence " in Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola (eds).., **Op.cit.,** PP 73: 74.

مكانتها ووضعها داخل منظومة المجتمع، فى حين تسعى الجماعات المغبونة -نسبيا- أو التى تشعر بذلك – إلى المطالبة بزيادة نصيبها فى الإنفاق العام سواء تمثلت مطالب تلك الجماعات فى صورة مخصصات مالية مباشرة للجماعة أو سلطتها الإقليمية المحلية أو فى صورة إقامة مشروعات بنية أساسية أو استثمارية أو زيادة الخدمات المقدمة للجماعة والإقليم الذى تقطنه. فما لم تشعر الجماعات الإثنية الرئيسية بالرضاء وبعدالة وإنصاف السبل المتاحة لمشاركتها فى اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد، فإنه تتزايد احتمالات عدم الاستقرار والضغوط على النظام من أجل تحقيق مطالب تلك الجماعات(١).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن مطالب الجماعات غير المستفيدة أو بالأحرى الأقل استفادة من النظام القائم تتركز حول المطالبة بالمزيد من الفرص التعليمية فى صورة إنشاء المزيد من المدارس والجامعات فى منطقتها وكذلك تحسين الخدمات الصحية والمرافق، وبخاصة المياه الصالحة للشرب والإسكان والطاقة، والاستثمارات الصناعية والعمالة،حتى ولو تمت إعادة توزيع الموارد من جديد علي حساب الجماعات الأكثر استفادة من النظام(٢). والأمثلة على ذلك كثيرة حيث لا تخلو أى من دول العالم من مثل هذه المطالب إلا أن واقع الدول الإفريقية الاقتصادى المتخلف يقلل من قدرة النظم السياسية علي الاستجابة لتلك المطالب؛ مما يزيد من خطورتها وحدتها علي نحو يجعل من تجاهل تلك المطالب مدخلاً لمطالب اكثر عنفا وتشدداً، أو على نحو ما يشير دونالد روتشيلد يُحولها من مطالب تفاوضية Negotiable إلى مطالب غير تفاوضية(٣) Nonnegotiable.

على نحو ما تكشف خبرة معظم الدول الإفريقية، التى شهدت محاولات أو مطالبات انفصالية وحروب أهلية كالسودان،ونيجيريا، وتشاد، أثيوبيا، جيبوتى، سيراليون، الكنغو الديمقراطية،. . حيث تجد الجماعات المستبعدة من السلطة ومغانمها نفسها مضطرة –عبر سلسلة من الممارسات

(١) Donald Rothchild , **Managing Ethnic Conflict in Africa: and Incentives for Cooperation** (Washington D.C.: Brooking Institution Press , 1997)., PP 75-82.

وانظر كذلك مطالب جماعتى الانكولى والتورو فى أوغندا والتى دفعتهم إلى رفع مطالب انفصالية لعدم الاستجابة لها.
Martin R.Doorbos, **Op.cit.** , pp 263: 281

(٢) Roth child ," Collective Demand ...," **Op.cit.,** pp 176: 184 Paul K Kurgat , " Ethnicity and Politital Pluralism in Africa.," in Bethwell A. Ogot , **Op.cit.,** p 148

(٣) - Donald Rothchild , " An Interactive Model For State – Ethnic Relations.," in Francis M. Deng and I William Zartman (eds)., **Conflict Resolution in Africa.** (Washington , D. C.: the Brookings Institution , 1991)., pp197:

- Goran Hyden , " Administration and Public Policy.", in Joel. D. Barkan and John. Okumu (eds) , Politics and Public Policy in Kenya and Tanzania (London: Praeger Publishers , 1979) , pp 107:111

والتفاعلات الوسيطة- إلى المطالبة إما بالانفصال التام أو الحكم الذاتي أو السعي من أجل بسط هيمنتها على النظام وأجهزته المختلفة(١).

ثالثا: مسالة الأرض

تمثل تلك المسالة أبرز وأخطر قضايا المطالب الإثنية لا سيما في المجتمعات التي شهدت استعماراً استيطانيا مثل كينيا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا. حيث اتسمت تلك المجتمعات بصفة عامة بتباين شديد في توزيع الأراضي الزراعية لصالح الجماعات الأوربية المستوطنة وأحفادهم والذين حازوا معظم إن لم يكن كل الأراضي الجيدة في البلاد، وبين أهل البلاد الأصليين. ففي زيمبابوي -على سبيل المثال- امتلك البيض نحو ٥٠% من الأراضي بالبلاد اشتملت على معظم الأراضي المروية، وجميع الأراضي المستخدمة في التعدين، وذلك على الرغم من أن تعداد الجماعة البيضاء في زيمبابوي لم يكن يتجاوز ٥% من إجمالي تعداد السكان، ولذا فإنه مع استقلال البلاد عام ١٩٨٠م، واجهت الحكومة الجديدة ضغوطا من العديد من الجماعات بضرورة إعادة توزيع أراضي البلاد على نحو أكثر عدالة، في حين هددت الجماعة البيضاء بتصفية أعمالها والهجرة إلى الخارج؛ إذا تم المساس بمسألة الأرض؛ الأمر الذي كان يعني تأليب القوى الأوربية – لاسيما بريطانيا – على النظام الحاكم في زيمبابوي وحرمانه من الاستثمارات والمساعدات الخارجية(٢). ولذا ظلت مسألة الأرض في زيمبابوي دون حسم طوال العقدين التاليين على الاستقلال، وأضحت ساحة للصراع السياسي والمزايدة الانتخابية؛ الأمر الذي جسدته عمليات استيلاء بعض الجماعات من سكان البلاد الأصليين على مزارع الجماعة البيضاء بقوة السلاح منذ عام ١٩٩٨ م؛ وهي العمليات التي قادها المحاربون القدماء في الحركة الوطنية وضمت العديد من المزارعين السود ونجحت في الاستيلاء على المئات من مزارع الجماعة البيضاء.(٣).

ولقد شهدت كينيا عقب الاستقلال، مطالب متزايدة بإعادة توزيع الأراضي الخاضعة لسيطرة البيض؛ وهو الأمر الذي تعهدت كينيا بتنفيذه من خلال شراء تلك الأراضي وتعويض مالكيها من البيض- ذات السياسة التي اتبعتها زيمبابوي عند الاستقلال-إلا إنه في ظل ضعف إمكانيات الدولة، وعجزها عن تدبير الأموال اللازمة للوفاء بذلك التعهد، ثارت من جديد المطالبة بتأميم

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: "زيمبابوي. " **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٢: ٤٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تطورات مسالة الأرض في زيمبابوي انظر:

Tendai Madinah , " the Land of War ," , in **New African** (No. 367. October 1998)., p24

Baffour Ankomah , " Why M Gabe is Right:and these are the Facts.", **New African** (No. 385, May 2000). , pp. 14: 17

(٣) New African , "Land Issu: the Legal History since 1980 Why Mugabe has Waited till Now.", **New African** (No. 386 June , 2000),pp 20:21

ومصادرة أراضى الجماعة البيضاء، وإعادة توزيعها لصالح المعدمين من المزارعين الذين لا يملكون أى أرض،وأدت تلك المطالبات إلى حدوث انشقاق داخل الحزب الحاكم وخروج بعض قياداته وتأسيسها لحزب معارض للحكومة ؛ نظراً لرفض الحكومة بقيادة جوموكينياتا مطلب المصادرة والتأميم، وتمسكه ببرنامج وسياسة الشراء أو التعويض(١).

وتشهد جنوب أفريقيا نمطا مشابها لتجربة كل من كينيا وزيمبابوى؛ حيث طالبت العديد من الجماعات الوطنية بضرورة إعادة النظر فى التوزيع القائم للملكية العقارية لاسيما ملكية الأراضى فى ظل التباين الشديد بين ملكيات الجماعة البيضاء وما عداها من الجماعات وهى المطالب التى تجد دعما لها داخل صفوف النظام الحاكم – على نحو ما سيرد البيان لاحقا.

المبحث الثانى

مبررات مطالب الجماعات الاثنية وعوامل فاعليتها

تتباين المطالب التى تسعى إليها الجماعات الإثنية؛ حيث تسعى بعض تلك الجماعات الى الهيمنة وبسط سطوتها ونفوذها على غيرها من الجماعات، بينما تسعى جماعات اخرى لاستبعاد غيرها من العملية السياسية كلية، فى حين تقتصر مطالب بعض الجماعات على المشاركة بنصيب فى الحكم وموارد البلاد؛على نحو ما سلف البيان.

وفى سعيها لإدراك مطالبها، تتوسل كل جماعة بمبرر أو أكثر؛ لدعم مطالبها وإضفاء الشرعية عليها. الا إن فاعلية تلك المطالب، ومدى الاستجابة لها، تتوقف بدورها على مجموعة من العوامل والاعتبارات المتعلقة بالجماعة الإثنية نفسها، وأقاليمها، ونخبتها السياسية من ناحية، وبمؤسسات النظام السياسى وسياساته من ناحية أخرى.

ويعرض هذا المبحث عبر مطلبين ، لأهم المبررات والأسانيد التى تطرحها الجماعات الاثنية لدعم مطالبها، وكذلك أهم العوامل الحاكمة لفاعلية تلك المطالب وذلك على التفصيل التالى.

---

(١) Edmond J Keller , " The State , Public Policy and the Mediation Of the Ethnic Conflict in Africa.", in Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola (eds.), **State Vrsus Etnic Claims: African Policy Dilemmas"** (Colorods: westviews Press , 1983), P: 264.

وانظر أيضا : Goran Hyden , "Admenistration..", **Op.cit.,**p 108: 110

المطلب الأول: مبررات مطالب الجماعات الإثنية

يمكن بلورة المبررات التى تستند إليها الجماعات الإثنية فى دعم مطالبها المختلفة، وفى مقدمتها أحقيتها فى الحكم، فى مجموعتين أساسيتين هما: المبررات التاريخية، والمبررات المتعلقة بالجدارة والكفاءة.

أولاً: المبررات التاريخية

يأتى فى مقدمة تلك الادعاءات أو المبررات ما يلى:

- **أسبقية الوجود بالإقليم:** وبالتالى اعتبار الجماعات الأخرى دخلاء، وتكمن أهمية ذلك فى أن ادعاء جماعة ما أنها تُمثل السكان الأصليين للبلاد، يترتب عليه حقوق أساسية لتلك الجماعات، حتى وإن كانت أقلية فى مواجهة الأغلبية، حيث يمكن أن تتخذ إجراءات لضمان تمثيل ،أو أحيانا هيمنة تلك الجماعة سياسيا وحماية امتيازاتها الاقتصادية فى البلاد[1]. وتجدر الإشارة إلى أن ادعاء الجماعات الاثنية بأسبقية وجودها بإقليم الدولة لا يعنى بالأساس الحقيقة التاريخية الفعلية بقدر تعلقه بادراك الجماعة ذاتها واعتقادها فى ذلك.

وعلى سبيل المثال، شهدت منطقة ديربن Durban فى جنوب افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، موجة تدفقات من أبناء الأفارقة على المنطقة التى يقطنها تاريخيا ولعقود طويلة الهنود، وعلى الرغم من أن الأفارقة كانوا هم الأحدث وصولا للإقليم، إلا إنهم نظروا لأنفسهم على إنهم أبناء البلاد، وأن الهنود هم المتطفلون؛ ذلك إنهم لم ينظروا للأمر من منظور الواقع التاريخى للمنطقة (ديربن)، وإنما من منظور تاريخ كامل إقليم جنوب إفريقيا.[2]

وما يقال عن العلاقة مع الهنود فى جنوب افريقيا، يمكن أن يُقال أيضا عن المجتمعات الهندية، أو الآسيوية بصفة عامة، على امتداد سواحل شرق افريقيا؛ لا سيما كينيا وتنزانيا. ويُمكن أن يُفسر ما تعرض له الآسيويون من اضطهاد، خلال العقد السابع من القرن العشرين، إبّان حكم عيدى أمين لأوغندا[3].

---

(1) هورويتز: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٩: ١٥١
جان فرانسوا بيار: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠

(2) Horowitz , **Ethnic Groups ……. , Op.cit .** , PP 202: 204

(3) **Ibid .** , P 203 وانظر أيضا بيار، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٥: ١٨٣
وحول ممارسات عيدى أمين تجاه الأسيويين انظر :
D.G. Okalany . , " Ethnicity and Culture of Eating " in Uganda " . in Ogot , **Op.cit** , PP 192: 194

-**أوضاع ما قبل الاستعمار:** حيث تربط الكثير من الجماعات أحقيتها في الحكم، وفي الاستجابة لمطالبها؛ بهيمنتها السابقة على البلاد في عصور سابقة على الاستعمار؛ حيث تستحضر تلك الجماعات مجدها السابق، وتتوسل به لتبرير مطالبها، من ذلك مثلا مطالبة المور Moor في موريتانيا ولمدة طويلة بوادي نهر السنغال الذي تقطنه جماعات الكيوري Kewri السوداء استنادا الى هيمنتهم السابقة على المنطقة، في ظل الإمارات العربية الإسلامية التي قامت في تلك الأنحاء، ويرتبط بتلك المبررات أيضا، تلك التي تقوم على أساس طموحات وفتوحات الجماعات الاثنية التي أوقفها الاستعمار الأوربي للقارة من ذلك تأكيد جماعات "الأشانتي" في غانا إنه لولا الاستعمار البريطاني لكان كامل أقاليم دولة غانا الحالية خاضعة للأشانتي، وكذلك الحال بالنسبة لجماعات الهوسا في شمال نيجيريا، التي يرى زعماؤها إنه لولا الاستعمار البريطاني للبلاد، لامتد النفوذ الهوساوي وممالكه حتى الجنوب.[1] وتمثل تلك الذكريات في مجملها؛ دافعا ومبررا لعدم قبول المساواة مع الجماعات الأخرى بالمجتمع.

- **خلافة المستعمر:** يتعلق ذلك المبرر بواقع الحال في المرحلة الاستعمارية، وموقف الجماعات الإثنية المختلفة منه، حيث إن بعض الجماعات كالباجندا في أوغندا قد اتخذت من علاقاتها الخاصة بالمستعمر وسياساته، ذريعة للمطالبة بأحقيتها في خلافته في حكم البلاد. حيث حظيت مملكة البوجندا بوضع خاص في ظل الاستعمار، كما إن أبناء الباجندا كانوا هم الأكثر انتشارا وتوظفا في الإدارات الاستعمارية في البلاد.

ولا يخفى - في ظل ما سلف بيانه - أن ذلك المبرر قد أثمر اعترافا بمزايا خاصة لهذه الجماعة؛ ممثلة في الاعتراف بزعيمهم الكاباكا كرئيس للبلاد[2].

وعلى العكس من الصورة سالفة البيان، فإن الصورة الغالبة في أرجاء قارة أفريقيا هي استناد الجماعات الاثنية في تبريرها لمطالبها، إلى دورها في قيادة حركة النضال الوطني ضد المستعمر، من ذلك مثلا مطالبة البمبا في زامبيا والباكونجو في الكنغو برازفيل والكيكويو في كينيا والايبو في نيجيريا؛ حيث ترى تلك الجماعات إنها تستحق الأولوية في حكم البلاد كمكافأة على مجهودها في مكافحة الاستعمار، في مقابل غيرها من الجماعات التي مالأت الاستعمار أو لم يقومو بجهد يذكر في مقاومته. ولعله من الأمثلة الدالة على طبيعة ذلك المبرر واستخدامه أن جماعة البمبا في زامبيا قد درجت في تبرير وضعها المميز في البلاد، في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، بأنها الجماعة التي تحملت عبء الحرب الأساسي ضد المستعمر، في حين لم

---

(1) Horowitz, **Ethnic Groups ...., Op.cit.**, PP 205

(2) راجع د.ابراهيم نصر الدين: **" مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا، مرجع سبق ذكره،**

تقم جماعة اللوزى -المنافسة لها -بأى جهد يذكر. ومع تراجع قوة البمبا وتقلص سلطاتهم فى السبعينيات؛ تصاعدت شكوى أبناء البمبا من عدم تناسب ما يحصلون عليه والدور التاريخى الذى قاموا به فى تحرير البلاد[١].وموقف البمبا فى زامبيا يتشابه تماماً مع موقف كل من الأوفامبو فى ناميبيا والشونا فى زيمبابوى، والاكسهوزا فى جنوب إفريقيا.

وما يُقال عن خلافة المستعمر، يُقال كذلك عن خلافة أيا من النظم السياسية فى القارة؛ سواء جاءت تلك الخلافة سلميا (السنغال فى ظل عبد الله وادّ، زامبيا فى ظل شيلوبا، تنزانيا) أو قسواً (أثيوبيا، السودان، النيجر، الصومال) حيث تطالب كل جماعة بنصيب فى كعكة الحكم؛ استنادا إلى دورها فى الإطاحة بالنظام السابق عبر صناديق الاقتراع أو عبر السلاح.

ثانيا: المبررات المتعلقة بالجدارة والكفاءة[٢]

تشير التكوينات الاجتماعية فى الدول الافريقية إلى أن معظم تلك الدول تتضمن داخلها جماعات متميزة الوضع والمكانة الاجتماعية وفق مؤشرات الكفاءة والمهارة المختلفة، وتتضمن كذلك جماعات متخلفة وفق ذات المقاييس.

وفى ضوء ذلك فإنه غالبا ما تتفاوت مطالب كل جماعة ومبرراتها على النحو التالى:

أ- مطالبة الجماعات المتخلفة النظام باتباع سياسات تفضيلية بشأنهم على صعيد التوظيف والتعليم والأعمال الحرة، وذلك حتى يتساووا مع الجماعات المميزة، ولا يكونون تحت رحمتهم؛ ذلك أن أبناء الجماعات الأقل كفاءة، يرون أن مجرد إتاحة الفرصة المتساوية أمام الجماعات المختلفة -دون مراعاة التفاوتات الاقتصادية الاجتماعية- سيسفر فى النهاية عن هيمنة الجماعات المتقدمة، على كافة المستويات وإهمال غيرها من الجماعات بل وإخضاعهم لسلطة الآخرين[٣]. الأمر الذى يدفع الجماعات المتخلفة إلى اللجوء الى العنف فى مواجهة تلك الهيمنة من ذلك إحداث العنف التى يشهدها الجنوب السودانى من جانب الجماعات الجنوبية ضد ما يرونه نوعا من بسط الهيمنة العربية الإسلامية الشمالية عليهم[٤].ويتشابه الوضع فى نيجيريا مع

---

(١) Horowitz , **Ethnic Groups .... , Op.cit.,** .pp 206:207

(٢) **Ibid.,** .pp 212:215

(٣) Eghosa E. Osaghae .... , **Op.cit**.pp 238:242

(٤) راجع د. ابراهيم نصر الدين: **الحرب الأهلية فى جنوب السودان....، مرجع سبق ذكره** وكذلك د. نيفين مسعد: **مرجع سبق ذكره،** ص ص ١٥٧: ١٥٨

الوضع فى السودان فيما يتعلق بنظرة الجنوب إلى الشمال على إنه يسعى إلى بسط هويته وسطوته على أهل الجنوب[١].

ب- أنه فى مواجهة مطالب الجماعات المختلفة بالمعاملة التفضيلية، فإن الجماعات المتقدمة تسعى -بصفة عامة- الى تبرير مطالبها استنادا الى مبدأ المساواة والجدارة حيث يؤكد أبناء تلك الجماعات على ضرورة عدم التمييز بين أبناء الدولة الواحدة فيما يتعلق بتولى المناصب والمهن المختلفة وترك الساحة على مستوى كافة الأقاليم بالدولة مفتوحة للتنافس بين أبناء الجماعات الاثنية لشغل تلك المناصب والوظائف[٢].

ج-أن ما يقال عن الجماعات وحظها من التقدم والتخلف، يقال كذلك عن الأقاليم التى تقطنها الجماعات وحظها من التقدم والتخلف، حيث تسعى الجماعات القاطنة بأقاليم متخلفة إلى المطالبة بنصيب أكبر فى المشروعات الاستثمارية المختلفة -رغم عدم توفر المقومات اللازمة لذلك- انطلاقا من أهمية ذلك لتنمية الإقليم والتعبير عن قيمة الجماعة؛ وفى المقابل يصر قاطنو الأقاليم المتقدمة على اتباع قواعد الجدوى الاقتصادية بإنشاء تلك المشروعات فى الأقاليم التى تتوفر بها المقومات اللازمة حتى وإن أدى ذلك إلى تركز تلك المشروعات فى عدة مناطق محدودة[٣].

د- تجدر الإشارة، إلى أن المبررات المستندة إلى الجدارة والكفاءة غالباً ما تتصاعد فى المجتمعات التى تشهد وجود جماعات مهاجرة أو استيطانية فى البلاد، يفاقم من الأمر شعور أبناء البلاد الأصليين أن وجود وبقاء تلك الجماعات الوافدة يرجع إلى تسامح أبناء الجماعات الأصلية وليس لأى شيء آخر، وفى المقابل يُصر أبناء الجماعات الوافدة، على إنه لولا جهودهم وأنشطتهم، على الأصعدة المختلفة؛ ما كان هناك الكثير مما يُتصارع حوله. وفى ضوء مثل ذلك الموقف، يصعب القبول بالمعاملة المتساوية لمطالب كل من الجماعتين من جانب النظام[٤].

المطلب الثانى: عوامل فاعلية المطالب الإثنية

سلفت الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل تلعب دوراً جوهريا فى فاعلية المطالب الإثنية. وهى تنقسم إلى عوامل تتعلق بالجماعة الإثنية المعنية، وعوامل تتعلق بالنظام السياسى ومؤسساته وسياساته. وفيما يلى بيان ما سلف إجماله.

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: **الاندماج الوطنىفى إفريقيا...،مرجع سبق ذكره،**

(٢) Bates , **Op.cit.,** pp 159:160

(٣) Horowitz , **Ethnic Groups ……. , Op.cit.,** pp 213:214
وانظر كذلك د. ابراهيم نصر الدين: **الاندماج الوطنى فى افريقيا.. . . ، مرجع سبق ذكره،**

(٤) , **Horowitz Ethnic Groups …, Op.cit , p.215** وحول قضايا ومشكلات الجماعات المهاجرة او الاجنبية فى المجتمعات المحلية انظر : بيار: **مرجع سبق ذكره،** ص ص ١٧٥: ١٨٣

أولا: العوامل المتعلقة بالجماعة الإثنية

تتمثل أهم العوامل الحاكمة لفاعلية المطالب الإثنية، فى طبيعة هيكل المجتمعـــات الإثنيـــة، وطبيعة نخبتها السياسية، وكذا قدرتها التنظيمية.

أ-طبيعة هيكل المجتمعات الإثنية

سلف بيان أن المجتمعات الإثنية يمكن أن تنقسم إلى مجتمعات تراتبية (رأسية) ومجتمعـــات غير تراتبية (أفقية)، ويلعب ذلك التقسيم دورا جوهريا فى طبيعـــة المطـــالب التـــى تطرحـــها الجماعات الإثنية وفاعليتها. حيث تشير الدراسات إلى أن النظم الرأسية للعلاقات الإثنية تمتلـــك قدرا أكبر من التماسك الاجتماعى؛ فى ظل علاقة التبعية التى تطرحـــــها تلـــك العلاقـــة بيـــن الجماعات السائدة والجماعات الخاضعة؛ لاسيما مع إقرار الجماعات الخاضعـــة بواقـــع عـــدم المساواة القائم؛ بحثا عن الحفاظ على الأمن الشخصى للجماعة، وفى ظـــل امتـــلاك الجماعـــة المهيمنة لأدوات القسر المختلفة. وفى إطار هذا النمط من أنماط الهياكل الإجتماعية؛ فإنه مـــن المتصور أن تكون مطالب الجماعة السائدة هى الأكثر فاعلية واســتجابة من جانب النظام الـــذى تتشكل نخبة ورموزه فى معظمـــها من أبناء الجماعة المهيمنة[١]، الأمر الذى دفع البعض إلـــى تشبيه ذلك الوضع فى المجتمعات الإثنية التراتبية بالنظم الطبقية المغلقة.

وعليه؛ فإنه فى حالات اندلاع صراع بين الجماعات المكونة للمجتمع، فإنه غالبا مـــا يـــأخذ صورة الحرب الأهلية أو الثورة الاجتماعية[٢]. على نحو ما تكشف خبرة الحرب الأهليـــة فـــى رواندا، وليبريا بصفة أساسية.

وعلى الجانب الآخر فإن المجتمعات غير التراتبية (ذات العلاقة الأفقية) فى ظـــل الإمكانيـــة الأوسع نسبيا للحراك الاجتماعى داخل الجماعات فإن الأفراد لا يكونون فى حاجة للمفاضلة بين عضوية جماعتهم وطموحاتهم، وان لم يعن ذلك بالطبع أن كل جماعة تحظى بنصيب متساو من الأعضاء في كل طبقة اجتماعية او ان فرص الحراك الاجتماعي موجودة بنسب متساوية لكـــل جماعة،حيث يثير توزيع تلك الفرص والأنصبة -على نحو ما سلف البيان- قلقا واضطرابا فـــى العلاقات بين الجماعات وبعضها البعض، وبينها وبين النظام الحاكم[٣]. وفى ضوء تلك الســمات

---

(١) Horowitz ," **three Dimension , ...," Op.cit .,** ولعله مما يؤكد تلك الحقيقة أنه فى عهد كينياتا فى كينيا هيمنت جماعة الكيكويو على ما عداها من جماعات المجتمع الكينى، فى حين إنه فى عهد موى أطلق البعض على ذلك العهد اسم العصر الكالنجى او القبائل الصغيرة واشاروا إلى ان عملية التخلص من هيمنة الكيكويو فى المجتمع تحولت فى النهاية إلى ترسيخ لهيمنة الكالنجى خلال حقبة الثمانينيات. انظر Peter T.Simatei, Ethnicity and Othrness in Kenya Culturs .", in Ogot (ed), **Op.cit.,** p54.

(٢) Horowitz , " **Ethnic Groups:-.......," Op.cit .,** p 201

(٣) راجع المبحث الثانى من الفصل الاول من هذه الرسالة.

المميزة للجماعات الإثنية غير التراتبية فإن فاعلية مطالب تلك الجماعات لا تنبع مـــن مجـــرد وضعها داخل النظام وإنما أيضا من درجة تنظيمها وطبيعة نخبتها على نحو ما سيرد البيان.

ب – حجم الجماعة الإثنية ومدى تماسكها

يلعب ذلك العنصر دورا حيويا فيما يتصل بطبيعة المطالب الإثنية وفاعليتها ذلك أن ازديـــاد الحجم العددى للجماعة الإثنية غالبا ما يدفع باتجاه المطالبة باتباع مبدأ الأغلبية علـــى الصعيـــد السياسى والتوزيع التناسبى لموارد البلاد على الصعيد الاقتصادى. فى حين تســـعى جماعـــات الأقلية إلى المطالبة بمزيد من التمثيل فى السلطة والمشاركة فى موارد البلاد[1] وتزداد حدة تلـك المطالب فى حالات السيطرة من جانب جماعة أغلبية مهيمنة حيث يدفـــع يأس جماعة الأقليـة من الوصول إلى الحكم عبر الطرق الشرعية (الانتخابات)، إلى اتباع أساليب العنف للإطاحـــة بالنظام القائم وفرض مطالبها (نموذج الإيبو وانقلاب ١٩٦٦ فى نيجيريا، والتوتسى فى روانـدا وبوروندى...)؛ كما أن المجتمعات التراتبية ذات الجماعات الإثنية المتقاربة حجما تعانى أيضـــا من تنافس تلك الجماعات للسيطرة على الحكم والحصول على نصيب أكبر من عوائده خاصـــة فى حالات إتباع قاعدة التناسب Proportionality فى توزيع الموارد[2].

الأمر الذى يفسر تلك الأهمية التى توليها الجماعات الإثنية المختلفة لقضية التعداد الســـكانى، وهى القضية التى أثارت خلافات وصراعات دامية فى نيجيريا فـــى أعـــوام ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٧٣، ١٩٩١ م للخلاف بين الجماعات الرئيسية فى البلاد حول نتائج التعدادات التى أجريـت فى تلك السنوات[3] ويفسر كذلك إقدام حكومة كينيا عام ١٩٨١ م على تدعيم ســـلطة جماعـــة الكيكويو الحاكمة من خلال نتائج التعداد الذى أجرى فى ذلك العام فاظهر ازديـــاد تعــــــداد الكيكويو بنسبة ٥٠% (خمسين فى المائة) خلال عقد من الزمان، وهو ضعف معـــدل ازديـــاد جماعة اللو Luo المنافس الرئيسى للكيكويو فى البلاد. ويصب فى ذات الإطار أيضـــا، إخفـــاء حكومة موريتانيا نتائج التعداد السكانى الذى تم إجراؤه عام ١٩٧٨م، وادعاء جماعة الكيورى أن ذلك سببه إظهار النتائج تراجع نسبة جماعة المور Moor المهيمنة إلى إجمـــالى عـــدد الســـكان وارتفاع نسبة الكيورى[4].

---

(1) تيد روبرت جار: **اقليات فى خطر: ٢٣٠ اقلية فى دراسة احصائية وسياسية واجتماعية**، ترجمة مجدى عبد الحكيم وسامية الشامى (القاهرة: مكتبة مدبولى، ط ١، ١٩٩٥)، ص ٣٢

(2) Keller , **Op .cit** ., pp 259: 260

(3) حول قضية التعداد فى أفريقيا بصفة عامة ونيجيريا بصفة خاصة أنظر:

Horowitz, " **Ethnic Groups ....** , **Op.cit.**, pp 194: 195

د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطنى فى أفريقيا. . .، **مرجع سبق ذكره**، ص ، صبحى قنصوه: **التجربة الديمقراطية فى نيجيريا. . .، مرجع سبق ذكره**، صبحى قنصوه: **الإندماج الوطنى فى نيجيريا. . .، مرجع سبق ذكره**، روتيمى سوبيرو: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢٨. د. عبد الملك عوده: **سنوات الحسم فى أفريقيا ١٩٦٠ – ١٩٦٩** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩)، ص ص ١٩٠: ١٩٣.

(4) Horowitz. , **Ethnic Groups ....** , **Op.cit.**. P195

وفى ضوء ما سبق، فإنه ليس من المستغرب إغفال حكومة تنزانيا إدراج التصنيف الإثنى فى تعداداتها التى تجريها منذ عام ١٩٧٨[١]؛ ذلك أن مسألة التعداد ليست مجرد أسئلة تطرح ونتائج تفسر بل إنها فى بعض الأحيان تخلق الجماعات الإثنية[٢]، وترتبط بمصالح الجماعات والأفراد فى المجتمع؛ لذا تحرص كل جماعة على الحصول على أكبر حجم ممكن فى التعداد السكانى على اعتبار أن ذلك التعداد استفتاء على حقها وحظها من موارد المجتمع.

وجدير بالذكر، أن الأمر لا يقتصر فقط، على مجرد حجم الجماعة الإثنية المطلق، وإنما يرتبط فى جانب كبير بمدى تماسك الجماعة الإثنية، ووحدتها، وإدراكها لأبعاد تلك الوحدة؛ ذلك أن تعدد الجماعات الفرعية الداخلة فى كيان الجماعة الإثنية، أو تعدد الجماعات الإثنية فى إقليم تلك الجماعة؛ كثيرا ما يقلل من فاعلية مطالب تلك الجماعات؛ ويزيد من قدرة النخبة الحاكمة على المناورة والتلاعب استنادا إلى واقع التعدد داخل الجماعة أو الإقليم الذى تقطنه.

ج- التركز الإقليمى وطبيعة الإقليم

يعتبر التركز الإقليمى وطبيعة الإقليم أحد المحددات الهامة لطبيعة المطالب الإثنية وفاعليتها. حيث تشير الدراسات، إلى إنه كلما ازدادت درجة تركز الجماعة الإثنية فى نطاق إقليمى محدد؛ كلما زادت الطبيعة المحلية للمطالب الإثنية التى تطرحها تلك الجماعات على تباين بينها يرتبط بمدى غنى أو فقر الإقليم الذى تقطنه الجماعة -على نحو ما سيرد البيان- وفى المقابل فإن انتشار الجماعة الإثنية عبر أقاليم البلاد دون تركز إقليمى -غالبا- ما يقلل من حجم المطالب التى تطرحها الجماعة الإثنية ويضعف من قدراتها على طرح مطالب انفصالية، بعكس الحال عند تركز الجماعة إقليميا وبخاصة فى المناطق الحدودية، ففى الحالة الأخيرة تزداد احتمالات المطالب الانفصالية للجماعة الإثنية لاسيما عند تزايد إدراكها للممارسات التمييزية ضدها - سواء كانت تلك الممارسات حقيقية أو متوهمة[٣]؛على نحو ما تشير خبرة أقاليم الأوجادين،والأورومو فى إثيوبيا، والكازامانس فى السنغال،والدنكا فى السودان،والعفر فى جيبوتى،والإيوى فى غانا...

د- دور النخبة

---

(١) **Idem.**

(٢) Bowen , **Op.cit.**,P5

(٣) Horowitz , **Ethnic Groups ………. , Op.cit.** , pp 266: 267 وانظر أيضا:

Stone, **Op.cit.**, p 91

Bates , **Op.cit.**, pp156:158

Young , **Comparative Claims …… , Op.cit.**, pp 201: 211

تكاد تجمع كافة الدراسات المتعلقة بالإثنية على مركزية دور النخبة السياسية للجماعة الإثنية، فى تعبئة المطالب الإثنية وطرحها والدفاع عنها. فعلى الرغم من حقيقة أن النخبة لا تخلق المطالب الإثنية من عدم، إلا إنها هى التى تقوم ببلورة وتجميع ما تراه من مطالب تتسق وطموحاتها السياسية والاقتصادية لطرحها على النظام السياسى[1]. حيث تشير الدراسات إلى أن الطبقات الوسطى الحديثة فى المجتمعات الإثنية بدلا من أن تقوم بدورها فى مناهضة الإثنية، فإنها كثيرا ما قامت بزيادة وتعظيم مصالحها الخاصة مستغلة فى ذلك المشاعر الإثنية، ذلك إنه فى مرحلة الاستقلال ومراحل التحديث التى تمر بها البلدان المختلفة غالبا ما تلوح مصالح معينة للنخب المختلفة (كالوظائف والمناصب التى يتركها المستعمر أو التى تتيحها عمليات التحديث، كالفرص التعليمية للأبناء، والمشروعات الخاصة والتوكيلات والامتيازات. . .) فتعمد كل نخبة إلى تكتيل جماعتها للفوز بأكبر نصيب ممكن من تلك الفرص، حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بوحدة البلاد والمطالبة بالانفصال، أو التورط فى أعمال عنف واستئصال عرقى تحت ضغط الدعاية والتعبئة من جانب تلك النخبة[2] حيث يرى أحد الباحثين أن الخوف والكراهية "المبثوثة من أعلى" وليس مجرد الاختلافات الإثنية هى التى تدفع الأفراد فى النهاية لارتكاب أعمال عنف[3].

ثانيا: العوامل المتعلقة بالنظام السياسى ومؤسساته وسياسته

ترتبط تلك العوامل بدرجة التوافق السياسى القائم فى المجتمع بشأن قواعد اللعبة السياسية، والعلاقة بين المؤسسات السياسية والقوى الإجتماعية القائمة. ويقصد بالقوى الإجتماعية الجماعات الإثنية بمستوياتها وأبعادها المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، إقليمية، اقتصادية. . .)، اما التنظيم السياسى فيقصد به الترتيبات والإجراءات المتبعة من أجل الحفاظ على النظام، وحل الخلافات واختيار القادة. فتاريخيا نشأت المؤسسات السياسية من التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية، ومن التطور التاريخى التدريجى للإجراءات والوسائل لحل هذه الخلافات , ذلك أنه كلما ازدادت القوى الإجتماعية تنوعا كلما ازدادت الحاجة لأن تصبح المؤسسات السياسية أكثر تعقيدا وقدرة على التكيف والاستقلال[4].

---

(1) Rothchild , **Collective Demands ......, Op.cit.,** p p 189:193
وانظر: Rothchild , Manging Ethnic Conflict, **Op.cit.,**
Batrs , **Op.cit .,** pp 158: 159
وكذلك ب. س. لويد، **مرجع سابق**، ص ص ٣٣٠: ٣٣١

(2) **Idem** وانظر أيضا Kurgat , **Op . cit .,** p 148
اوكوادبا نولى: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٦: ٣٧.

(3) انظر: صموئيل (هانتنجتون): **النظام السياسى لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقى، ١٩٩٣)، ص ١٧.

(4) **المرجع السابق**، ص ص ٢٢: ٣١

ويقصد بالتعقد قدرة النظام على مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية وتنويع وظائفها على نحو يؤهلها للاستجابة لضغوط ومطالب القوى المختلفة بالمجتمع، وبالتالى يزيد من قدرة النظام على التكيف والتى تقاس بدرجة استمرارية النظام ومؤسساته زمنيا فى إطار القيادات المؤسسة له والاهم من ذلك فى ظل القيادات التالية. كما يقاس التكيف أيضا بدرجة استجابة وظائف النظام لمتطلبات التغيير اللازمة للحفاظ على استقرار النظام واستمراره، ذلك أن التكيف الوظيفى وليس التحديد الوظيفى هو المحك الأساسى لقدرة النظام على ضبط مطالب الجماعات الإثنية والحيلولة دون تصاعدها. أما استقلال المؤسسات السياسية للنظام فيقصد به مدى تأثر تلك المؤسسات بمصالح جماعات بعينها فى المجتمع وتعبيرها عنها. فالتنظيم السياسى الذى يكون أداة لفئة اجتماعية معينة يفتقر إلى الاستقلال وبالتالى يكون عرضة لمساعى الهيمنة من جانب الجماعات الإثنية فى المجتمع، وتتراجع قدرته على التكيف مع ظروف التغيير الاجتماعى التى تفرز جماعات جديدة راغبة فى المشاركة السياسية والعمل السياسى الأمر الذى يسفر عن قدر من عدم الاستقرار قد يؤدى استمراره وتصاعده إلى الإطاحة بالنظام بأكمله[1].

وبصفة عامة فإنه يمكن القول أن تجاهل النظام السياسى مطالب جماعة أو جماعات إثنية معينة أو عدم اعترافه بها، أو عجز مؤسسات النظام وإجراءاته عن استيعاب المطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية من جانب تلك الجماعات أو غيرها، يؤدى فى معظم الأحوال إلى تشدد الجماعات الإثنية المستبعدة ولجوئها إلى سبل غير مشروعة للمطالبة والحصول على مطالبها التى قد تنحو بدورها نحو مزيد من التشدد[2].

ويرتبط ايضا بتلك العوامل مدى تمثيل الجماعات الإثنية المختلفة فى المؤسسة العسكرية والأمنية، والذى يلعب دورا حاسما فى مساعى الجماعة للهيمنة على السلطة عبر الإطاحة بالنظام القائم، أو السعى للانفصال وإقامة دوله مستقلة أو الانضمام لدولة أخرى. وهو أمر تجسده الانقلابات العسكرية العديدة التى شهدتها معظم الدول الأفريقية منذ الاستقلال حتى تلك التى اتسمت بالاستقرار النسبى طوال العقود التالية على الاستقلال كساحل العاج التى شهدت انقلابا عام ١٩٩٩ م وهو العام الذى شهد انقلابا آخر فى النيجر وحربا أهلية فىغينيا بيساو[3]. كما يجسد ذلك الأمر، تمرد الفرقة الاستوئية عام ١٩٥٥م فى السودان وتشكيلها نواة لحركة تمرد ساعية للانفصال وتشكيل دولة جنوبية.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٢: ٣١

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٦٣: ١٦٨.

(٣) د. نيفين سعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨
د. ابراهيم نصر الدين: قضية جنوب السودان، مرجع سبق ذكره.

حاصل القول أن التمثيل النسبى للجماعات الإثنية فى المؤسسة العسكرية أو امتلاك هذه الجماعات لميليشيات عسكرية مستقلة عن قوة الدولة، يمثلان مؤشرين هامين على إمكانيات تلك الجماعات على فرض مطالبها، أو سعيها للهيمنة على السلطة أو الانفصال عنها وتشكيل دولة مستقلة(١).

المبحث الثالث

أنماط المطالب الإثنية وفق متغيرى الجماعة / الإقليم

تتباين الجماعات الإثنية فيما بينها من حيث طبيعة المطالب التى تسعى إلى تحقيقها وكذا فى أسلوب طرحها لتلك المطالب وأسبابها التى تدفعها لذلك وتوقيت اتخاذها قرار المطالبة بالانفصال؛ ويرجع ذلك التباين فى جانب كبير منه إلى طبيعة الجماعة الإثنية ومدى تقدمها أو تخلفها*، وكذا طبيعة الإقليم الذى تقطنه الجماعة الإثنية من حيث الغنى والفقر، حيث إنه عبر تفاعل المتغيرين تتبدى مطالب الجماعات.

ويقصد بالجماعة المتقدمة تلك الجماعة الأكثر استفادة من الفرص التعليمية وتحظى بدرجة أعلى من المتوسط العام لنصيب الفرد من الدخل القومى وفيما يتعلق بعدد الجامعيين والموظفين الحكوميين والمهنيين. وذوى مكانه فى أعين جماعات المجتمع لحيويتهم وذكائهم أو غيرها من الصفات الإيجابية(٢).

ويشير اصطلاح الجماعة المتخلفة إلى الجماعة الأقل حظا فى الفرص سالفة البيان والأقل نصيبا فى الدخل القومى مقاسا بنصيب الفرد. والتى غالبا ما تكون الصورة الذهنية عن أفرادها أنهم كسالى، وجهلة، وأقل قدرة(٣).

---

(١) لمزيد حول علاقة العسكريين بالسلطة انظر:
د. حمدى عبد الرحمن: **العسكريون والحكم فى أفريقيا** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقى، ١٩٩٦).

* يجدر التنويه إلى أن التقدم والتخلف المعنى لا يحمل أى حكم قيمى من جانب الباحث بسمو أى من الجماعات على الأخرى،وتقتصر وظيفة ذلك التوصيف على ما هو وارد بالمتن من بيان.

(٢) تم اقتباس ذلك التقسيم من:
(٣) Horowitz , **Ethnic Groups ……. , Op.cit.** Pp 229: 259.

وعبر متغيرى الجماعة / الإقليم ووضع الجماعة من حيث التقدم والتخلف، الغنى والفقر يمكن التمييز بين أربعة أنماط من الجماعات على النحو التالى(١).

- جماعات متخلفة فى أقاليم فقيرة.
- جماعات متخلفة فى أقاليم غنية.
- جماعات متقدمة فى أقاليم فقيرة.
- جماعات متقدمة فى أقاليم غنية.

وقبل الخوض فى تفاصيل تلك الجماعات فإنه تجدر الإشارة، إلى حقيقة أن التقسيم سالف البيان تقسيم مبسط لأغراض التحليل والرصد وذلك للأسباب التالية:

- أن افتراض أن الجماعات الإثنية تتركز فى نطاق إقليمى محدد أمر يخالف واقع إمتدادات الجماعات الإثنية الداخلة والخارجة فى كثير من الأحيان.
- أنه نادرا ما يقتصر إقليم ما على جماعة إثنية واحدة ومتجانسة، ذلك أنه غالبا ما يشتمل الإقليم على عدة جماعات إثنية إلى جانب الجماعة الأساسية القاطنة به، وكثيرا ما تتعارض مطالب وأهداف تلك الجماعات الإثنية الثانوية مع مطالب الجماعة الرئيسية (مثال جنوب السودان وعلاقة جماعة الدينكا مع غيرها من الجماعات، كالنوير، الزاندى...)
- كذلك فإن القول المطلق بغنى أو فقر إقليم ما إنما يخفى واقع أنه فى كثير من الأحيان يكون الإقليم ذاته متفاوت الثروات بين أجزائه(٢).
- أخيرا فإنه تجدر الإشارة كذلك إلى أن متغيرى / الجماعة / الإقليم وإن مثلا أهم المتغيرات فإنهما ليسا كل المتغيرات الفاعلة بشأن المطالب الإثنية حيث هناك الكثير من المتغيرات الأخرى المؤثرة فى طبيعة المطالب - على نحو ما سلف البيان.
- فى ضوء تلك الملاحظات ووعيا بها، ويعنى هذا المبحث بالتعرف على طبيعة مطالب الجماعات الإثنية وفق متغيرى الجماعة / الإقليم من حيث أسابها وتوقيتها وبخاصة فيما يتصل بالمطالب الانفصالية.

المطلب الأول: الجماعات المتخلفة فى الأقاليم الفقيرة

يمثل ذلك النمط من الجماعات اكثر الأنماط ميلا للانفصال؛ حيث تتبدى المطالب الانفصالية لتلك الجماعات فى مرحلة مبكرة من مراحل الاستقلال وقيام الدولة؛ وعلة ذلك خشية تلك

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن تلك الصفات الإيجابية كثيرا ما تنقلب إلى صفات سلبية عند تصاعد مشاعر العداء بين الجماعات الإثنية. انظر روزا سماعيلوفا، مرجع سابق، ص ١١٣

(٢) Ibid. pp 234: 235

الجماعات من عدم قدرتها على المنافسة مع غيرها من الجماعات فى إطار الدولة الموحدة؛ لـذا فإنه كثيرا ما تعمد تلك الجماعات إلى المطالبة بوضع خاص داخل الدولة الجديدة، أو بنوع مـن التمثيل النسبى لها فى إطار النظام السياسى ومؤسساته؛ على أساس عددها ووزنها النسبى فـى المجتمع السكانى، وهى المطالب التى غالبا ما ترفض لأسباب موضوعية تتعلق بوحدة الدولـة من ناحية، وعدم توافر الكوادر اللازمة للمناصب التى تطالب بها الجماعة المتخلفة من بين أبناء تلك الجماعة(١).

ومع رفض مطالب الجماعة الإثنية سالفة البيان، ومع تصاعد وعى الجماعة أو اعتقادها بـأن الدولة تدار لصالح جماعات أخرى، فإنها تسعى إلى المطالبة بخيار الانفصال.

ومن أمثلة تلك الجماعات الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركات السياسية الانفصاليـة فى شمال تشاد، وكذلك مملكة التورو فى أوغندا عند الاستقلال والأوجـادين والأورومـو فـى أثيوبيا، والهوسا فى نيجيريا(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من المناطق المذكورة تكون فى وضع الحصول على إعانـات اقتصادية من الحكومة المركزية، وعلى الرغم من ذلك فإنها تسعى إلى الانفصال على الرغـم مما فى ذلك من تكلفة اقتصادية على تلك المناطق، الأمر الذى يشير إلى مدى اليأس الذى تشعر به تلك الجماعات.

والواقع أن مطالبة الجماعات المتخلفة فى الأقاليم الفقيرة بالانفصال، رغم الأعباء الاقتصادية التى يتوقع أن تتحملها؛ يمكن تفسيرها ببعدين أساسيين؛ أحدهما مادى والآخر معنوى؛ فأما البعد المادى؛ فهو اعتقاد الجماعات المذكورة أنه يمكن استثمار الإقليم بعد انفصاله على نحو أفضـل، لصالح أبنائه مع آمال بإمكانية وجود ثروات غير معلومة كالبترول، أو غيره من معادن ثمينـة، وأما البعد المعنوى - وهو الأهم - فيتمثل فى ارتباط مسألة الانفصال بالكرمة والشرف؛ يدلـل على ذلك ما علق به أحد الانفصاليين بإقليم الهوسا بشمال نيجيريا عام ١٩٦٦م، بقوله: "بمـاذا تفيد النقود إذا تعلق الأمر بالكرامة"(٣). ويصب فى ذات الأمر مقولة أحد زعمـاء الدينكـا فـى جنوب السودان بقوله: "لازال البعض يسمينا عبيدا ولازال بعضنا عبيدا بالفعل"(٤).

ومن الجدير بالذكر، أن الأعباء الاقتصادية المترتبة على انفصال الجماعة الإثنية غالبا مـا تتحملها الجماهير، ممثلة فى صورة الحرمان من المساعدة الحكومية، وذلك بعكس الحال بالنسبة لمصالح النخب، والتى يمكن أن تتزايد فى ضوء ما يتيحه استقلال الجماعة من فرص ؛ لم يكـن

---

(١) **Ibid.**, pp 236: 243 وانظر كذلك Bates , **op.cit.** pp 153: 159
(٢) راجع أعمال مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا، مرجع سبق ذكره.
(٣) Horowitz , **Ethnic Groups ..... , Op.cit.** P 241
(٤) د. نيفين سعد: رجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

يتأتى لهم توليها فى ظل الدولة الموحدة، وذلك على الرغم من الفقر العـــام للإقليـــم، وبالتـــالى للمناصب الخاصة به، ويفسر ذلك التمايز فى المصالح بين الجماهير والنخبـــة التركـــيز الـــذى تضفيه تلك النخب على الأبعاد المعنوية للانفصال، وتضخيم مظاهر هيمنة الحكومة المركزيـــة على الإقليم، على الرغم من الاعتبارات الموضوعية التى قد تكون وراء ذلك[١].

وتجسد جماعات جنوب السودان لاسيما جماعة الدينكا ذلك النمط من أنماط الجماعات الإثنية ومطالبها. حيث يشير تاريخ السودان منذ الاستقلال إلى أن إنجازات الجنوبيين ظلت دائمـــا دون طموحاتهم على الأصعدة المختلفة، فلا هم شاركوا فى المفاوضات السابقة على الاســـتقلال، ولا تم تمثيلهم فى مؤسسات النظام وهياكله بما يتفق مع نسبتهم إلى إجمالى السكان، حيـــث تشـــير البيانات إلى أنه من بين ٨٠٠ وظيفة تمت سودنتها فى أكتوبر عام ١٩٥٤م، لم يحظ الجنوبيـــون على أكثر من ستة وظائف. وكذلك الحال، فيما يتصل بتمثيل تلك الجماعات فى السلطات الثلاث حيث جرت العادة على تمثيل جماعات الجنوب باثنين أو ثلاثة وزراء فى الحكومات المتعاقبـــة ارتفعت فى بعض الأحيان إلى أربعة وزراء. كما لم يزد تمثيلهم فى السلطة التشريعية المركزية عن نسبة ٢٧ % من إجمالى مقاعد البرلمان، وهى النسبة التى حققها الجنوبيون فى الانتخابـــات التشريعية عام ١٩٥٨م ولم تتكرر بعد ذلك، بل إنهم غابوا فى بعض الانتخابات فلم يشاركوا فى السلطة التشريعية بأى تمثيل فاعل على نحو ما حدث فى أعقاب مؤتمر المائدة المستديرة عـــام ١٩٦٤م[٢].

وعلى الصعيد الاقتصادى الاجتماعى؛ تشير البيانات إلى أن نصيب الجنوبيين من مشروعات التنمية، كانت دوما أقل من نصيب الشمال، حتى إنه فى مرحلة الستينيات بلغت الأجـــور فـــى الشمال عشرة أضعاف نظيرتها فى الجنوب، ورغم توالى الحكومات السودانية وتواتر وعودهـــا؛ بإصلاح الجنوب وتنميته ظلت الفجوة قائمة بين الشمال والجنوب على مختلف المستويات. علـــى نحو أدى إلى أن المساواة بين الشمال والجنوب فى حجم الإنفاق والمشروعات لم تعـــد - حـــال تطبيقها - كافية لتجاوز تلك الفجوة حيث بات الجنوب فى حاجة إلى معاملة تفضيلية على حساب الشمال لتحقيق التقارب فى المستوى بين الإقليمين[٣].

ومما يفاقم صعوبة الموقف، إدراك الجنوبيين لممارسات الشمال على إنها محاولـــة للقضـــاء على الهوية الذاتية لأهل الجنوب، وفرض اللغة العربية والإسلام على أهل الإقليم، وهو الإدراك

---

(١) لمزيد عن طبيعة المطالب النخبة والجماهير ومدى اتساقهما انظر:
Rothchild , " **Collective Demands .... "** , **Op.cit.** , Pp: 176: 189
Horowitz , **Ethnic groups .... ,** " **Op.cit.,** p: 238
Eghosa E. Osaghae. , **Op.cit.** , pp 240: 242.

(٢) **د. نيفين سعد: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٤: ١٥٧.**

(٣) **المرجع السابق، ص ص ١٥٥: ١٥٦**

الذى ساعدت عليه ممارسات نظم الحكم المتعاقبة على السودان، على اختلاف مشاربها وأهدافها، والذى وصل ذروته مع تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان عام ١٩٨٣م، وهو الأمر الذى وظفته النخب الجنوبية؛ للتدليل على محاولات الشمال لبسط هيمنته وهويته على الجنوب، والاستمرار فى علاقة الاستغلال على كافة المستويات بين الطرفين لصالح الشمال وعلى حساب الجنوب(١).

وفى ضوء الاعتبارات سالفة البيان، وفى ظل تجاهل حكومات السودان لمطالب الجنوب لم يكن من المستغرب أن تتصاعد مطالب القوى الفاعلة فى الجنوب بالانفصال وتكوين دولة مستقلة فى الجنوب، وان اتخذت تلك المطالب صورا مختلفة فى أوقات أخرى بحسب توازنات القوى الداخلية فى السودان والتوازنات الإقليمية والاعتبارات الدولية. ذلك أن خيار الانفصال الجنوب لا يخلو من مخاطر على بعض الجماعات الجنوبية ذاتها التى تخشى من انفراد جماعة الدينكا بالسلطة فى الجنوب وكذا مخاطر على بعض الدول الإقليمية وفى مقدمتها أثيوبيا وكينيا وأوغندا خشية من نموذج عدوى الحركات الانفصالية بالمنطقة، الأمر الذى يجعل من خيار الانفصال فى كثير من الأحيان خطوة وورقة تكتيكية للمساومة اكثر منه خيارا استراتيجيا لجماعات الجنوب(٢).

المطلب الثانى: الجماعات المتخلفة فى الأقاليم الغنية

تتسم مطالب الجماعات المتخلفة فى الأقاليم الغنية، بأنها هجين أو خليط من مخاوف ومطالب الجماعات المتخلفة فى الأقاليم الفقيرة والجماعات المتقدمة فى الأقاليم الغنية؛ حيث تسود لدى تلك الجماعات مجموعة من مشاعر القلق الجماعى على وضعهم كجماعة فى ظل المجتمع ككل؛ فى ضوء ضعف قدراتهم على المنافسة المفتوحة على الوظائف والمناصب فى البلاد ككل، وفى أقاليمهم؛الأمر الذى يدفعهم إلى المطالبة بإجراءات تمييزية خاصة، لحمايتها من هيمنة الجماعات المتقدمة عليها؛ وللحفاظ على تمثيل الجماعة النسبى فى إطار مؤسسات الدولة وسياساتها بصفة عامة، وفى حالة رفض مطالب الجماعة سالفة البيان، فإنه كثيرا ما تلجأ تلك الجماعة إلى رفع شعار الانفصال عن الدولة، وهو ما يقود إلى ردود أفعال قاسية تجاه أبناء الجماعة فى الأقاليم

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٥٧: ١٥٨ وانظر أيضا :
Rothchild , **Managing EthnicConflict ………. ", Op.cit.**,pp 213:217

(٢) د. نيفين سعد: **مرجع سابق**، ص ١٦٠ وحول السيناريوهات المختلفة المحتملة لقضية جنوب السودان انطلاقا من تصورات الجبهة الشعبية لتحرير السودان أنظر: د. ابراهيم نصر الدين: " **قضية جنوب السودان** " **مرجع سابق**.
د. ابراهيم نصر الدين: " الوضع الراهن فى السودان واحتمالاته المستقبلية "، **ورقة عمل منشورة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٧) ص ص ٥-٧.

الأخرى وكذا تجاه أبناء الأقاليم الأخرى داخل إقليم الجماعة المعنية وهو ما يعرف بصفة عامة بازدياد ظاهرة اضطهاد الغرباء(١): Xenophobic

وعلى الرغم من التكاليف والأعباء الاقتصادية التى قد تتبدى من جراء الانفصال فإن الجماعات الفقيرة فى الأقاليم الغنية تقدم على طلب الانفصال؛ على أمل أن يحقق لها الانفصال قدرا أكبر من عوائد الإقليم الذى تقطنه والذى يسهم -فى كثير من الأحيان- فى عوائد الدولة ككل بقدر أكبر مما يحصل عليه من تلك العوائد الأمر الذى يشعر أبناء الإقليم بأن الأقاليم الأخرى - الأفقر نسبيا - تعيش عالة عليهم ويفاقم من ذلك، أنه على عكس الجماعة المتقدمة فى الأقاليم الغنية التى ينتشر أبناؤها واستثماراتها فى أرجاء الأقاليم بالدولة -على نحو يحد من تصاعد مطالبتها بالانفصال- فإن الجماعات المتخلفة بالأقاليم الغنية لا توجد لديها تلك الكوابح فى ضوء فقر إمكانيات ومهارات أبناء الجماعة التعليمية والمهنية وعدم قدرتهم على المنافسة مع الجماعات الأخرى وضعف روابطها الخارجة بالأسواق والاستثمارات مقارنة بالجماعات المتقدمة ولذا فإنه غالبا ما تسعى الجماعات المتخلفة فى الأقاليم الغنية إلى الإطاحة بالجماعات المتقدمة فى الإقليم والاستئثار بثرواته وموارده؛ على أنه مما يحد من إمكانيات تحقق ذلك ضعف وقلة عدد الجماعات الفقيرة فى الأقاليم الغنية وندرة سيطرة تلك الجماعات على السلطة السياسية والقوة العسكرية الأمنية فى تلك الأقاليم(٢).

ومن الأمثلة القلية على محاولات الجماعات المتخلفة الانفراد والاستئثار بإقليم غنى عبر إعلان انفصاله عن بقية أجزاء الدولة. محاولة انفصال إقليم كاتنجا (شابا لاحقا) عن الكنغو الديمقراطية فى مطلع الستينيات من القرن العشرين(٣).

فإقليم كاتنجا يتسم بالخفة السكانية، ولذا ونتيجة لسياسة جلب العمالة من الخارج والتى اتبعت منذ بداية القرن العشرين، توافدت جموع المهاجرين من خارج كاتنجا للعمل فى الإقليم لاسيما فى منطقة كاساى Kasai، الأمر الذى أدى إلى هيمنة "الغرباء" من المهاجرين إلى كاتنجا على الإقليم وكان فى مقدمة تلك الجماعات جماعة اللوبا Luba الذين كانوا أكثر احتكاكا بالأوروبيين وأكثر حراكا اجتماعيا، الأمر الذى أدى إلى هيمنتهم على الوظائف التجارية والكتابية فى مدن " كاتنجا " مقارنة حتى بأهل كاتنجا الأصليين أنفسهم. ولذا فإنه مع أواخر الخمسينيات من القرن العشرين فاق عدد " اللوبا " فى المدن الكاتنجية عدد أهل المدن الأصليين خاصة من " اللو "

---

(١) **اضطهاد الغرباء:** Xenophobic هو شعور بالبغض والكراهية والمخاوف غير المبررة تجاه الأجانب والغرباء بصفة عامة. ويؤدى ذلك الشعور الى مزيد من التمركز حول الذات انظر د. أحمد زكى بدوى، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٥١.

(٢) Horowitz , " **Ethnic Groups ....** , " **Op.cit.** , pp ; 254: 257

(٣) Young , " **Comparative Clains** " **.........** , ". **Op.cit.** , pp 201: 204

الأمر الذى أدى إلى قيام بعض من المؤسسات والتنظيمات السياسية الداعية إلى إعادة الاعتبار لأهل كاتنجا الأصليين، وكان فى مقدمة هذه التنظيمات حزب " كوناكات " Conakat بزعامة " تشومبى "، الذى دعا إلى الانفصال؛ للتخلص من هيمنة جماعة المهاجرين من " اللوبا " على الإقليم، وتغلغل نفوذهم بقوة إلى الحكومة المركزية. وهى الدعوة التى تضافرت مع مجموعة من الاعتبارات الأخرى، داخلية وإقليمية ودولية؛ لتسفر عن أزمة الكنغو الأولى؛ وهى الأزمة التى قدر لها أن تكون بداية معضلة مزمنة عبر تراكمات الممارسة السياسية لنظم الحكم المتعاقبة فى البلاد، وبالرغم من ذلك؛ فإنها تظل حالة خاصة واستثنائية فى ضوء الاعتبارات التى صاحبتها وفى ضوء القيود سالفة البيان على الجماعات المتخلفة فى الأقاليم الغنية فى سعيها للانفصال.

حاصل القول أن تفهم المطالب الإثنية يتطلب التعرف على مجموعة من المتغيرات وعلاقاتها ببعضها البعض فلا يكفى مجرد الاقتصار على الوضع السكانى أو الاقتصادى الاجتماعى للجماعة الإثنية فقط بل لابد من الإحاطة بأوضاعها الإقليمية وطبيعة الإقليم من حيث الغنى والفقر، والقرب والبعد عن المركز. إضافة إلى موقع الجماعة الإثنية من السلطة؛ حيث تشير بعض الدراسات إلى إنه فى ظل الطبيعة الصفرية للصراعات الإثنية؛ فإنه كثيرا ما تتبدل مطالب الجماعة الإثنية بحسب موقعها من السلطة.

فالجماعة المهيمنة غالبا ما تتمسك بوحدة البلاد والوضع القائم بصفة عامة فى حين تسعى الجماعة المهيمنة والمستبعدة من السلطة إلى المطالبة بمزيد من المساواة، بل والامتيازات لتضييق الفجوة بينها وبين الجماعة المهيمنة. وفى حالة رفض مطالبها فإنها تسعى إلى الانفصال أو الهيمنة على السلطة عبر الإطاحة بالنظام القائم، فإذا ما تحققت لها الهيمنة على الدولة فإنها غالبا ما تسعى إلى الإبقاء على وحدة البلاد والحفاظ على الوضع القائم ربما بذات السياسات التى كانت تتبعها ا الجماعة السابقة[1]

المطلب الثالث: الجماعات المتقدمة فى أقاليم فقيرة

يمكن القول أن هذا النمط من أنماط الجماعات الإثنية يقدم الصورة العكسية للنمط السابق، وهو ما يتضح من حقيقة أنه على العكس من مطالبة الجماعات المتخلفة فى الأقاليم الفقيرة بوضع خاص لها داخل الإقليم وبتمثيل خاص يتوازى وحجمها العددى أو الإقليمى فى الدولة على مستوى كافة الأنشطة والمؤسسات (الوظائف، الخدمات، النفقات العامة، المناصب العليا. .)

---

(1) Simatei , Op.cit. , P: 54

فإن الجماعات المتقدمة غالبا ما تسعى فقط لضمان عدم ممارسة التمييز ضدها. وكذلك فإنه فى مقابل مطالبة الجماعات المتخلفة باتباع سياسة حصر وظائف الإقليم ومناصبه لأبناء الإقليم ومنع من هم من خارج الإقليم من العمل به، تطالب الجماعات المتقدمة بجعل كامل أقاليم الدولة نطاقا واحدا للجميع أن يعمل فيه وفق معيار الكفاءة والجدارة - وعلى صعيد آخر فإنه على حين تتسم المطالب الانفصالية للجماعات المتخلفة فى الأقاليم الفقيرة بأنها غالبا ما تأتى مبكرة وعقب عدم الاستجابة لمطالبها، ورغم كافة الصعوبات والأعباء الاقتصادية التى يتضمنها قرار الانفصال، فإن الجماعات المتقدمة بالأقاليم المتخلفة قلما تلجأ إلى المطالبة بالانفصال إلا حال يأسها من الحفاظ على مكانتها فى المجتمع وتأمينها، وهو ما يتأتى عندما تشعر الجماعة بأن مثالب البقاء فى إطار دولة واحدة تفوق بكثير متاعب وأعباء المطالبة بالانفصال أو تحقيقه. لذا فإنه كثيرا ما تتحمل الجماعة المتقدمة فى الأقاليم الفقيرة قدرا أكبر من الممارسات المضادة لمصالحها ووجودها قبل أن تلجأ للمطالبة بالانفصال. ومن أمثلة تلك الجماعات جماعة اللوزى Lozi فى زامبيا، وجماعة الايبو فى نيجيريا(قبل اكتشاف البترول)، والبالوبا Baluba فى الكنغو الديمقراطية[1].

ويرجع السبب فى عدم إقدام الجماعات الإثنية المتقدمة فى الأقاليم الفقيرة إلى المطالبة بالانفصال إلى الوضع النسبى المميز لتلك الجماعات فى إطار الدولة الموحدة، وقيام تلك الجماعات بتصدير العمالة المؤهلة من أبنائها إلى غيرها من الأقاليم، والاستفادة من تحويلات تلك العمالة، الأمر الذى يجعل خيار الانفصال خيارا صعبا فى ضوء فقر إمكانيات إقليم الجماعة والخشية من فقدان تحويلات العمالة بل والعودة العكسية لتلك العمالة إلى الإقليم بما يزيد من أعباء الجماعة ويقلل إمكانية الحفاظ على مكانتها الاقتصادية.

فأرض اللوزى فى زامبيا فقيرة التربة، وتعانى أرض الأيبو فى نيجيريا من التعرية والانجراف، بما جعلها فقيرة أيضا - قبل اكتشاف البترول بكميات اقتصادية بها - ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة لإقليم البالوبا فى الكنغو الديمقراطية.

وفى ظل الطبيعة الفقيرة لأقاليم الجماعات الثلاث (اللوزى، الايبو، البالوبا) فى الدول الثلاث (زامبيا، نيجيريا، الكنغو الديمقراطية)، أصبحت تلك الأقاليم مصدرا للقوى العاملة للأقاليم الأخرى فى البلاد لاسيما فى ارتفاع نسبة التعليم بين أبناء تلك الجماعات مقارنة بغيرهم من الجماعات الأخرى، حيث ذهب أبناء اللوزى للعمل فى تعدين النحاس كموظفين إداريين أو

---

(1) Horowitz , **Ethnic Groups ...... , Op.cit** , p:245

وحول تفاصيل مثال الكنغو انظر Young , Comparative Claims ..... , **Op.cit.,** pp 201:204 وانظر أيضا
Donald Rothchild and Victor A Olorunsola , " African Public Policies on Ethnic Autonomy and State Control and State Control. " in Rothchild and Olorunsola: **Op.cit.** , pp 233: 247.

كعمال فى مناجم استخراج الذهب فى جنوب إفريقيا علاوة على المناصب الإدارية التى شغلها أبناء اللوزى فى أرجاء زامبيا لمستواهم التعليمى وهو ذات الأمر الذى تحقق لأبناء الإيبو فى نيجيريا بفضل خبرتهم التجارية والإدارية والتعليمية حيث فتحت أمامهم الكثير من الفرص فى أنحاء البلاد بفضل تلك المهارات والمؤهلات. الأمر الذى يفسر معارضة أبناء الإيبو سياسات حصر الوظائف ودعوتهم إلى حرية حركة الأفراد والمشروعات فى نطاق البلاد بأكمله(١).

حاصل ما تقدم أن الجماعات الإثنية المتقدمة فى الأقاليم المتخلفة قلما تقدم على المطالبة بخيار الانفصال إلا في أقسى الظروف،وذلك لأنة - أي خيار الانفصال - سوف يحرم الجماعة من عوائد وفرص العمل فى بقية أقاليم الدولة، وسيؤدى إلى حركة نزوح عكسية للعمالة، التى رغم مهارتها، يضيق إقليم الجماعة عن استيعابها، كما أن رفع شعار المطالبة بالانفصال؛ سوف يعرض ممتلكات أبناء الجماعة فى الأقاليم الأخرى للسلب، ويعرض حياة أبناء الجماعة هناك للموت. وهو ما يفسر سبب عدم لجوء الجماعة المتقدمة، فى الأقاليم المتخلفة، إلى المبادرة بطلب الانفصال؛ رغم ما قد تتعرض له من ضغوط وتقدم جماعة اللوزى مثالا لذلك .

فإقليم الباروتسى - الموطن الرئيسى لجماعة اللوزى فى زامبيا - كان يخضع لحكم خاص فى ظل الاستعمار البريطانى، وأوصت بريطانيا عند رحيلها أن يستمر حكمه خاضعا لذلك النمط، إلا أن حكومة زامبيا قامت بضمه فور الاستقلال وتجاهلت ذلك الوضع وتلك التوصية، وعاملت نخبة اللوزى بعنف؛ فألغت مؤسساتها التشريعية، وتصاعد الصراع من آن إلى آخر بين جماعة البمبا الحاكمة وجامعة اللوزى، حيث انضم أبناء الأخيرة إلى صفوف المعارضة(٢).

وعلى الرغم من الممارسات الحكومية ضد جماعة اللوزى ونحو تقليص صلاحيتهم، ورغم مطالب الجماعة الأرستقراطية من أبناء اللوزى ودعوتهم إلى الانفصال، فإن الشاهد هو عدم استجابة وتأييد بقية النخب المتعلمة من أبناء الجماعة لتلك الدعوة؛ الأمر الذى يكمن تفسيره فيما سلف بيانه من اعتبارات(٣).

وبرغم طابع الحذر والتباطؤ، فى اتخاذ قرار الانفصال؛ فإن الجماعات المتقدمة فى الأقاليم المتخلفة قد لا تجد أمامها مفر من ذلك - على نحو ما سلفت الإشارة - عندما تشعر تلك الجماعات أن أعباء البقاء فى إطار دولة موحدة، أكبر بكثير من التضحيات والتكاليف المترتبة على قرار الانفصال، خاصة عند اتباع النظم الحاكمة سياسات تمييزية ضد هذه الجماعة وتصاعد حجم اضطهاد أبنائها فى الأقاليم الأخرى على نحو يدفعهم إلى العودة إلى موطنهم

(١) Horowitz , **Ethnic Groups …….. , Op.cit.** , pp: 243: 245

(٢) **هورويتز، مرجع سبق ذكره ص ١٥٢.**

(٣) **Ibid.** , pp 243: 245

الأصلى، وتزداد ضغوط المطالبة بالانفصال عند اقتران محاربة أبناء الجماعة فى أرزاقهم مع اتباع أعمال عنف ضدهم وتهديد حياتهم.

ففى زائير (الكنغو الديمقراطية حاليا) عام ١٩٥٩ قام أبناء جماعة اللولوا: Lulua بعمليات قتل ضد جماعة البلوبا فى منطقة كاساى الوسطى Central Kasai الأمر الذى أودى بحياة العديد منهم، ودفع نحو خمسين ألف من أبناء البالوبا إلى العودة الجماعية إلى إقليمهم الأصلى فى جنوب كاساى، واستمرت تلك الممارسات وعمليات الطرد والترحيل حتى بلغ تعداد البالوبا فى جنوب كاساى عام ١٩٦٣م أربعة أضعاف عددهم في نهاية الخمسينيات مع تصاعد شعورهم بأن ثمة عدم ترحيب بهم، أو حاجة إليهم من جانب الجماعات والأقاليم الأخرى، الامر الذى دفعهم إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال عن البلاد(١). وبالمثل على صعيد نيجيريا أدت موجات العنف التى شهدتها البلاد ضد أبناء الايبو فى الفترة من مايو حتى أكتوبر عام ١٩٦٦م متضافرة مع ذكريات مذابح جوس Jos عام ١٩٤٥م وكانوا Kanu عام ١٩٥٣م إلى موجة فرار وعودة جماعية لأبناء الأيبو إلى موطنهم الأصلى جنوب شرق البلاد، وأدت أفواج العائدين وصورهم وبينهم النساء والأطفال إلى تأجيج مشاعر الغضب لدى أبناء الايبو وإدراكهم أنهم مرفوضون من جانب الجماعات الأخرى؛ فضلا عن إحساسهم بالمرارة؛ لحرمانهم من ثمار الاستقلال الذى شاركوا فى صنعه؛ ومن ثم كانت دعوتهم للانفصال والاستقلال؛على نحو قاد إلى حرب أهلية فى البلاد(٢).

المطلب الرابع: الجماعات المتقدمة فى أقاليم غنية

تتسم مطالب الجماعات المتقدمة فى الأقاليم الغنية بإنها يغلب عليها الطابع الاقتصادى، ذلك إن الأقاليم الغنية فى البلاد، عادة ما تسهم بالنصيب الأكبر من الناتج القومى، وغالبا ما تقوم بدعم الأقاليم الفقيرة داخل الدولة، وبالتالى يكون عائدها أو بالأحرى نصيبها من العوائد الكلية للدولة أقل من مقدار إسهام إقليمها فى تكوين تلك العوائد.

وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع، بأن الأقاليم الغنية تكون أكثر ميلا ومطالبة بالانفصال، فإن الواقع يشهد بأن أمثلة هذه المطالب أقل كثيرا مما هو مفترض؛ ويرجع ذلك فى جانب منه إلى مجموعة من العوامل التى تمثل كوابح للرغبات الانفصالية فى تلك الأقاليم من ذلك أن الجماعة

---

(١) **Ibid.** , p 247 وانظر ايضا:
Young , " **Comparative ...,Op.cit,** pp 201: 204

(٢) لمزيد انظر:
K.W.J. Post , " is ther A Case for Biafra ? " , **International Affairs** (Vol. 44 , No. 1 , 19966)
د. عبد الملك عوده: الحرب الأهلية فى نيجيريا "، **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام عدد ١٠، أكتوبر، ١٩٦٧). ص ص: ٢٠: ٣٩.

المتقدمة غالبا ما تتخذ من بقية الأقاليم مجالا لاستثماراتها وتصدير عمالتها وأموالها، فضلا عن اعتمادها على قدرات الدولة وإمكاناتها فى حماية استثمارت الجماعة فى خارج البلاد(١).

ومن أقرب الأمثلة لتلك الجماعات فى الساحة الأفريقية، جماعة اليوروبا فى نيجيريا والباجاندا فى أوغندا، والكيكويو فى كينيا(٢).

فاليوروبا يتمتعون -مثلهم فى ذلك مثل الإيبو- بقدرات إدارية ومهارات علمية وتجارية بفضل استفادتهم من السياسة البريطانية التى اتبعت خلال الحقبة الاستعمارية وأدت إلى أنتشار البعثات التعليمية التبشيرية فى جنوب نيجيريا دون شمالها، علاوة على الغنى النسبى لإقليم اليوروبا وأراضيه عن الشمال والشرق، وبالرغم من ذلك فإن اليوروبا لم يحاولوا الانفصال عن نيجيريا، والأكثر من ذلك إنه عندما قامت جماعة الايبو بمحاولتها الانفصالية لم يشاركهم اليوروبا ولم يساندهم، وكان من بين أسباب ذلك أن وضع اليوروبا كان أفضل من الإيبو فضلا عن استفادتهم بالمناصب التى خلت من الإيبو قبل محاولة انفصالهم وخلالها فى ظل أنهم الأكثر تأهيلا ولرغبة الشماليين فى استمالتهم ومنعهم من التحالف مع الإيبو.

وفى أوغندا، تمتع الباجندا بوضع مميز خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها حيث ظلت لهم الهيمنة على وظائف الخدمة المدنية فى الستينيات من القرن العشرين، كما كان لهم تاريخ وتمثيل كبير فى مجال الأعمال التجارية والمهنية، الأمر الذى ساهم فى إحباط المحاولات المبكرة من جانب بعض معارضى الانضمام إلى أوغندا للمطالبة باستقلال الباجندا وإطار دولة خاصة بهم، وذلك خوفا من فقدان الجماعة للمزايا النسبية المترتبة على البقاء فى إطار دولة موحدة تتمتع فيها الجماعة بوضع مميز(٣).

حاصل ما تقدم، أن جاذبية البقاء فى إطار دولة موحدة أكبر من إغراء المطالبة بوطن مستقل للجماعة الإثنية المتقدمة فى الإقليم الغنى، يزيد من تلك الجاذبية حالة ارتباط إقليم الجماعة المعنية، بغيره من أقاليم الدولة، كاعتماده – مثلا – على تلك الأقاليم فى الحصول على الأيدى العاملة الرخيصة، أو المواد الخام والموارد، أو اتساع السوق أمام منتجات الإقليم وتمتعه بالحماية فى مواجهة المنافسة الخارجية فى إطار الدولة الموحدة، وهى الأمور التى قد تحرم منها الجماعة إذا دعت إلى الانفصال، أو حصلت عليه، ولذا فإن خيار أو مطلب الانفصال لا ترفعه الجماعات المتقدمة فى الأقاليم الغنية؛ إلا حال تفاقم الأوضاع والمشكلات؛ على نحو

---

(١) Horowitz , **Ethnic groups ...... Op.cit.**, pp 249:251

(٢) لمزيد عن الأوضاع الإثنية وعلاقات الجماعات الإثنية وبعضها البعض ومطالبها أنظر:
Maurice Nyamanga Amutabi , " Fedralism as Cure for Trabilism ", in Ogot (ed.)., **Op.cit.**, pp 179: 187.

(٣) راجع د. ابراهيم نصر الدين: **مشكلة الاندماج الوطنى فى أوغندا. . . مرجع سبق ذكره.** ولمزيد انظر:
د. نجوى الفوال: النظم العسكرية فى افريقيا: دراسة تطبيقية عن أوغندا (٧١- ١٩٧٦)، **رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٧٧)، ص ص ٩٩: ١٠٠

يجعل تكلفة البقاء فى إطار دولة موحدة أكبر بكثير من أعباء المطالبة بالانفصال، أو الحصـــول عليه، وهو أمر يتطلب حسابات دقيقة ومعقدة لحجم التشابكات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الجماعة المتقدمة بالإقليم الغنى وغيرها. ذلك إنه على خلاف الوضع بالنســـبة للجماعـــات المتقدمة فى الأقاليم المتخلفة، لا يكفى عودة أبناء الجماعة المتقدمة بالأقاليم الغنية إلى موطنـــهم الأصلى للمطالبة بالانفصال؛ وإنما لا بد من أن ينظر إلى تلك العودة فى ضوء جملة التشـــابكات سالفة البيان؛ لاسيما ما يتعلق بحجم الاعتماد الاقتصادى للإقليم على غيره من الأقاليم، وحجـــم استثمارات الجماعة بهذه الأقاليم، وموقف الحكومة المركزية والجماعات الأخـــرى مـــن تلـــك الروابط والاستثمارات.

وبصفة عامة، فإنه يمكن القول أن الجماعات المتقدمة فى الأقاليم الغنية غالبا ما تسعى إلـــى بسط هيمنتها ونفوذها على السلطة المركزية فى إطار دولة موحدة أكثر من سعيها إلى المطالبـــة بالانفصال(١).

ويلخص الجدول رقم(١)طبيعة مطالب الجماعات الإثنية عبر متغيرى الجماعة / الإقليم.

(١) Horowitz , Ethnic groups .... , Op.cit. , P 252

جدول رقم (١)

أنماط الجماعات الإثنية ومطالبها وفق متغيرى الجماعة / الإقليم

نمط الجماعة ـ الإقليم	المطالب الأساسية	الأحداث والترسبات السابقة	الآثار المترتب	توقيت المطالب + ومعدل تكرارها
جماعة متخلفة / إقليم فقير	توزيع نسبى لوظائف الخدمة المدنية والنفقات العامة	تجاهل ورفض مطلب الجماعة فيما يتعلق بالخدمة المدنية من جانب النظام وتدفق موظفى خدمة مدنية من الجماعات الأخرى وكذا استمرار عدم التجاوب لمطالبها بعدالة النفقات العامة	المطالبة بالانفصال رغم التكلفة الاقتصادية المترتبة على ذلك	غالباً ما تكون المطالب الانفصالية مبكرة ومتكررة
جماعة متقدمة / إقليم فقير	عدم التمييز وعدم التوزيع النسبى ورفض فكرة حجز الوظائف أو الحصص	تمييز شديد ضد الجماعة ، وعنف متكرر تجاهها وعودة جماعية من أبناء الإقليم فى الأقاليم الأخرى ونهب ممتلكاتهم وتهديد أرواحهم	المطالبة بالانفصال فى حالة تعاظم فوائد الانفصال فى مواجهة أعباء البقاء فى إطار الوحدة	متأخرة ، ولكنها متكررة غالب
جماعة متقدمة / إقليم غنى	عدم التمييز ، وانفاق عوائد كل إقليم على أهل الإقليم ، عدم التوزيع النسبى للفرص والموارد	تمييز شديد ، عنف ضد الجماعة تهديد أبناء الجماعة فى أرواحهم وأرزاقهم ممثلة فى أعمالهم ووظائفهم وممتلكاتهم فى الأقاليم الأخرى ٠	المطالبة بالانفصال حال انخفاض التكلفة المترتبة على ذلك	متأخرة ، ونادرة الحدوث ٠
جماعات متخلفة / إقليم غنى	نسبة فى وظائف الخدمة العامة ، إنفاق عوائد كل إقليم على أهل الإقليم	تجاهل مطالب الجماعة ورفضها ، واستبعاد أبناء الجماعة – ولو على أسس موضوعية – من مناصب الرئيسة بالبلاد	المطالبة بالانفصال بصرف النظر عن العوائد أو الخسائر المترتبة	مبكرة ، ولكنها نادرة الحدوث لقلة عدد الجماعة بالاقليم وضعف قدراتهم السياسية والعسكرية فيه

Donald Horowitz , Ethnic groups in conflict (London : University of California press , 1985) , P 258 .

الفصل الثالث

إدارة التعددية الإثنية:

الإستراتيجيات والمؤسسات والسياسات

سلف بيان اختلاف توجهات الدارسين بشأن أسباب ظاهرة التعددية الإثنية وآثارها؛ ما بين فريق الوشائجيين؛ الذي يفسر ذلك التعدد بعوامل داخلية ذاتية، وفريق الذرائعيين الذين يفسرونه بأسباب اجتماعية بالمعنى الواسع. وقد أسفر ذلك عن تباين آخر فيما يتصل بسياسات إدارة تلك التعددية الإثنية.

وتجدر الإشارة، إلى أن دور النظام السياسي وموقفه من التعددية الإثنية، يعتبر واحداً من أهم مؤشرات حدة الصراع في المجتمع؛ وذلك من خلال التعرف على مدي حياد النظام أو عدم حياده بين أطرف الصراع؛ حيث يرى البعض أن الإثنية تصبح مشكلة سياسية عندما تتبلور الجماعات في صورة أقطاب؛ لأن البناء السياسي يجعل من الصعوبة المساومة بين تلك الجماعات(١).

والواقع، أنه قد تعددت اجتهادات الباحثين في محاولة التوصل إلى سياسات فعليه لإدارة التعددية الإثنية، ما بين اجتهادات في وضع أنماط مثالية للعلاقات، وتصور إمكانية التحول ما بين تلك الأنماط؛ من ذلك مثلاً تمييز أحد الباحثين بين نموذجين من المجتمعات التعددية هما: نموذج الصراع ونموذج التوازن(٢). ومن جانب آخر، اكتفى آخرون بطرح مجموعة من التصورات بشأن التعامل مع واقع التعددية، مع اعتراف أنصار هذا الاتجاه بنسبية تلك التصورات والاقتراحات(٣). وعلى صعيد ثالث، عمد بعض الباحثين إلى مجرد رصد سبل تعامل النظم السياسية المختلفة-عمليا- مع واقع التعددية الإثنية، سواء اقترن ذلك بنقد تلك السبل وطرح بديل لها أو لم يقترن(٤).

---

(١) Donald Rothild & Victor Olorunsola, "African Policies On Ethnic Autonomy And State Control.", In Rothchild And Olorunsola (Eds.)., **Op.cit.**, P: 233.

(٢) د. جابر سعيد عوض: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٥-٢٩.

(٣) **المرجع السابق**، ص ص٢٩-٣٣ وانظر أيضا: تيد روبرت جار: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٤٤-٣٩٣

د. عبد السلام بغدادى: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٤٥-٢٩٤.

(٤) انظر فى ذلك على سبيل المثال:

روزا اسماعيلوفا: **مرجع سبق ذكره.**

- شفيق الغبرا: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٢-٥٤، د. حمدى عبد الرحمن: **التعددية . مرجع سبق ذكره**،

- John Mc Garry And Brendan O'leary (Eds.), **The Politics Of Ethnic Conflict Regulation** (London: Routledge, 1993).

- Timothy D. Sisk, **Power Sharing And International Mediation In Ethnic Conflict** (Washington D.C.: United States Institute Of Peace 1996).

- Donald Rothchild, **Managing Ethnic Conflict In Africa** (Washington D.C.: Brookings Institution Press, 1997).

- Horowitz, **Ethnic Groups . . . ., Op.Cit.**,

ويسعى ذلك الفصل إلى محاولة رصد وتصنيف نماذج إدارة التعددية الإثنية، وما تسفر عنه من صراعات؛ وصولا إلى معرفة أهم أنماط الإدارة والتحكم في أشكال تنظيم المجتمعات والصراعات الإثنية، وكذلك التعرف على مدى كفاءة مختلف سياسات تنظيم الصراع الإثني، ومعرفة ما إذا كانت الدول متعددة الإثنيات ، يمكنها أن تتمتع بالإستقرار باتباع قيم ومؤسسات الديمقراطية الليبرالية أم لا.

وبناء على ما سبق، فإنه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، يعرض أولها لاستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية، ويعرض المبحث الثاني لطبيعة المؤسسات ودورها في إدارة تلك التعددية، وأخيرا، يعرض المبحث الثالث للسياسات المستخدمة في التعامل مع المطالب الإثنية.

المبحث الأول

استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية

يقصد باستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية؛ الفلسفات العامة الظاهرة والمستترة، التي تتبعها النظم في التعامل مع الجماعات الإثنية ومطالبها. وتتمثل أهم تلك الاستراتيجيات في الاستيعاب والدمج واقتسام السلطة والاستئصال والترحيل.

وتتفاوت استراتيجيات إدارة التعددية فيما بينها، من حيث القيم والمعايير المتضمنة، وآليات التعامل بين الجماعات، ودرجة التسامح مع واقع الاختلاف، وكذا درجة الاعتماد على آليات القسر والعنف.على نحو يمكن معها تقسيمها إلى نمطين أساسيين هما: الاستراتيجيات التساومية والاستراتيجيات القسرية لإدارة التعددية الإثنية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات التساومية لإدارة التعددية

يقصد بالاستراتيجيات التساومية لإدارة التعددية الإثنية محاولات احتواء الاختلافات الإثنية القائمة فى البلاد،أو إدارتها عبر سبل وأدوات سلمية فى معظمها ،وتعتبر استراتيجيات الاستيعاب والدمج السلمى واقتسام السلطة هى أبرز أنماط تلك الاستراتيجيات.وفيما يلى بيان بطبيعة تلك الاستراتيجيات ومضامينها.

أولا: استراتيجية الاستيعاب والدمج(١)

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إلغاء الاختلافات داخل الدولة من خلال السعي إلى دمج واستيعاب الجماعات الإثنية الموجودة في إطار الهوية العامة المراد لها الوجود والسيطرة والتي عادة ما تمثل هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع(٢) وفي هذا الصدد يشير البعض إلى عدة أنماط للسياسة الاستيعابية منها:

- **الاستيعاب الثقافى:** ويعني تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة؛ حيث إنه غالبا ما يفضل المؤيدون للسياسات الاندماجية خفض حجم الاختلافات بين الكيانات الإثنية مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات، ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الاستيعاب؛ من واقع أن أبناء الجماعات الإثنية المختلفة يلتحقون بنظام تعليمي واحد، ويخضعون لمناهج وأساليب تربوية – غالبا – واحدة؛ الأمر الذي يمكن معه تنشئة هؤلاء الأبناء على لغة وتقاليد واحدة.هذا علاوة على ما تمتلكه الأنظمة من قدرات وإمكانات إعلامية وسياسات عامة (توظيف، إسكان، إعلام،...) يمكن استخدامها لتأكيد سياسة الاستيعاب ودمج الجماعات الإثنية(٣).

- **الاستيعاب المادى:** ويهدف هذا النوع من الاستيعاب ليس إلى مجرد خفض الاختلافات بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض، وإنما إلى صهر الهويات الإثنية؛ إما داخل هوية قائمة (كالهوية الأمهرية بالنسبة للجماعات غير الأمهرية في أثيوبيا)، أو داخل هوية جديدة (كالهوية الوطنية بالنسبة لمعظم الدول الأفريقية في مرحلة التحرير من الاستعمار)(٤).

ويرى الباحثون، أن أحد مؤشرات نجاح ذلك النوع من الاستيعاب هو ازدياد التزاوج بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض؛ على نحو يسفر فى النهاية عن تآكل الحدود بين تلك الجماعات ثم زوالها(٥).

- **الاستيعاب المؤسسى:** ويعني إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية حيث يرفض أنصار هذا النمط من الاستيعاب قيام مؤسسات اجتماعية بصفة عامة وسياسية بصفة خاصة على أسس إثنية(٦).

وتتسم سياسات الدمج والاستيعاب بدرجة كبيرة من النفعية والتفتح تستهدف في جوهرها الحصول على رضاء الأفراد وموافقتهم على اكتساب هوية مدنية جديدة(٧).

---

(١)يفرق البعض بين الاستيعاب Assimilation والدمج (الاندماج) Integration على اعتبار أن الأخير يعنى به السعى إلى إيجاد هوية وطنية مشتركة للمجتمع والدولة بينما يقصد بالاستيعاب إيجاد هوية ثقافية مشتركة من خلال استخدام فكرة"بوتقة الصهر"،حيث تتبنى الجماعة القوية فى المجتمع تلك الفكرة فى محاولتها تبرير احتواء الجماعات الأقل قوة فى المجتمع داخل ثقافتها.أنظر :
د.محمود أبو العينين:**إدارة الصراعات العرقية....**،**مرجع سبق ذكره**،ص٣٥.ومع الإقرار بأهمية تلك التفرقة إلا أن علاقة الاقتران والتلازم بين العمليتين تجعل من الإمكان الحديث عنهما معا على نحو ما هو مثبت فى المتن لصعوبة الفصل بينهما واقعيا.

(٢) روبرت جار: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٧١، مع مراعاة استخدام المترجمين لكلمة امتصاص بدلا من كلمة استيعاب.

(٣) Mc Garry and O'leary (eds.), **Op.cit.**, PP: 16-17.
وانظر كذلك روزا اسماعيلوفا: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٣٨-٣٣٩.
د. حمدى عبد الرحمن: **التعددية . . . .**، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٧.

(٤) Mc Garry and O'leary (eds.), **Op.cit.**, P: 17. مع مراعاة أنه قد تم أفرقة الأمثلة.

(٥) د. حمدى عبد الرحمن: **التعددية . . . . .**، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٨.

(٦) د. عبد السلام بغدادى: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٦٥.

(٧) Mc Garry and O'leary (eds.), **Op.cit.**, P: 17.

وتجدر الإشارة، إلى أن هناك عدة اعتبارات حاكمة، فيما يتصل بفاعلية سياسة الدمج والاستيعاب، من ذلك مثلا- طبيعة إدراك الجماعات المستهدفة للدوافع والأغراض الكامنة خلف تلك السياسات الاستيعابية، وكذلك مدى وجود أو عدم وجود اتفاق بين الجماعات على الأهداف أو الأعداء، فوجود عدو مشترك يمكن أن يمثل مدخلا جيدا لنجاح سياسات الدمج والاستيعاب، الأمر الذي يفسر إصرار حكومة الحزب الوطني في جنوب أفريقيا على أن جميع أفراد الجماعة البيضاء -وليس الأفريكانر وحدهم - مستفيدون من سياسة الفصل العنصري؛ وذلك لحشد تأييد الجماعة البيضاء، وتوحيدها خلف سياساتها في مواجهة الجماعات الأخرى.

ويتصل بما سبق؛ أن سياسات الدمج والاستيعاب يمكن أن تحقق نجاحات معقولة. إلا إنه في حالة إصرار الجماعات الإثنية على السعي نحو مزيد من الاستقلال؛ وليس مجرد المساواة، أو تساوي الفرص؛ وإصرار كل جماعة على أن يكون لها حكومة مستقلة؛ فإن تلك السياسات الاستيعابية يمكن إلا تحقق أهدافها؛ وهو ذات الأمر الذي يحدث؛ حال إصرار إحدى الجماعات على استيعاب غيرها من الجماعات في كيان واحد، من خلال بسط هيمنتها اللغوية والثقافية والاجتماعية عليها؛ ذلك أنه في هذا الحالة، لا يكون الحديث عن استيعاب، وإنما عن عملية ضم أو إلحاق Annexation .وفي هذه الحالة، فإنه كثيرا ما يشكو أبناء الجماعات الأخرى من محاولات الاستئصال الإثني، وتدمير ثقافتهم الخاصة؛ وهي الشكاوى والادعاءات التي غالبا ما ترفعها الشعوب والجماعات الأصلية في مواجهة المستوطنين والمهاجرين. وكثيرا ما تلجأ الشعوب المغلوبة على أمرها - كما سلف البيان - إلى محاولة تأكيد سموها المعنوي، بأن تطلق على نفسها أسم الأمم الأولى First Nations لتمييز نفسها عن غيرها من الجماعات الوافدة، ولتبرير مطالبها بالحماية الثقافية[1] ،ورفض الخضوع لعملية الاستيعاب؛ الأمر الذي يدفع في كثير من الأحيان إلى استخدام القسر لفرض عملية الاستيعاب؛ وهو ما يقود بدورة إلى مزيد من مقاومة عمليات الاستيعاب القسرية عبر عمليات الإحياء الإثنى والمطالب الانفصالية[2] في ظل حقيقة أن العامل الإثني يكتسب نوعا من الإشباع والتدعيم الذاتي، بل يورث للأجيال المختلفة؛ عبر مختلف أدوات التنشئة الاجتماعية؛ كالأسرة، والمدرسة، والأعلام، والمؤسسات الدينية، ويدعم حساسية تلك الجماعات تجاه الممارسات الاستيعابية للجماعة الحاكمة؛ حيث ترى فيها مجرد محاولة فرض هيمنة جماعة مسيطرة للاستئثار بالسلطة ومزاياها. ولا شك أن تلك الرؤية-بصرف النظر عن صحتها- تعزز الشعور بعدم الأمان وتثير المشاعر الإثنية؛ يؤكد ذلك تاريخ التوتر الإثنى فى السودان، نيجيريا، أثيوبيا، أوغندا، غانا، رواندا، بوروندى، زائير[3].

---

(١) Ibid., PP: 18-20.

(٢) Horwitz, **Ethnic groups . . .**, **Op.cit.**, PP: 567-568.

(٣) انظر: أوكوادبانولى: **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٥، وانظر أيضا كليفورد غيرتز، "الثورة الاندماجية: المشاعر الوشائجية والسياسات المدنية فى الدول الحديثة"، فى دانيال برومبرغ: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٨-٥٣.

ثانياً: استراتيجية اقتسام السلطة

يقصد باقتسام السلطة Power Sharing ،صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة، تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في المجتمع؛ بحيث يحظى كل طرف بجانب، أو نصيب من المشاركة في الحكم، على نحو يُخفف من مخاوف الأقليات في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم حال التطبيق الحرفي لنظام حكم الأغلبية[١].

وتأتى استراتيجية اقتسام السلطة عند ممارستها، استجابة للشعور بضرورة الحد من الميراث الصراعي بين الجماعات؛ استنادا إلى قناعة مختلف الجماعات الفاعلة في المجتمع - وبخاصة - الجماعة أو الجماعات المهيمنة - أن التمادي في تجاهل الجماعات الإثنية الأخرى يؤدي إلى مزيد من الصراع، إلا إنه يجدر القول، أن وجود تلك القناعة ليس كافياً بذاته لإقناع قادة الجماعات الإثنية بقبول استراتيجية اقتسام السلطة، أو انتهاج سياسة الاعتدال؛ ذلك أنه فى بعض الحالات يُمثل تصاعد الصراع الإثنى الخيار الأقل تكلفة من وجهة نظر بعض الساسة في مُقابل ما يتضمنه اقتسام السلطة من مخاطر على ما يتمتعون به من مزايا ونفوذ[٢].

ويتخذ اقتسام السلطة أشكالاً مختلفة؛ حيث لا يقتصر على مجرد صيغة واحدة تُطبق على كافة المجتمعات ،وفى هذا الصدد يُفرق الباحثون بين نمطين من أنماط إدارة الصراع، هما: الإقترابات التوافقية Consociational والاقترابات الاندماجية Integrate Approach وذلك على أساس رصد ثلاثة متغيرات أساسية، وطبيعة تعامل النظم المختلفة معها. وتلك المتغيرات هي: التقسيم الإقليمي للسلطة، وقواعد اتخاذ القرار، والسياسات العامة المتعلقة بتوزيع الموارد، والتي تحدد العلاقة بين الدولة والجماعات الإثنية.

ويرصد الباحثون في إطار الممارسات التوافقية ما يلى[٣]:

- الإقرار بالاستقلال والأخذ بترتيبات كونفدرالية للجماعات الإثنية.
- إقامة نظام فيدرالى على أسس إقليمية أو إثنية.
- تبني التمثيل النسبي للجماعات الإثنية في الوظائف المختلفة.
- الأخذ بنظام انتخابي يضمن التمثيل النسبي جماعات المختلفة في السلطة التشريعية.
- الاعتراف بحقوق جماعية للجماعات والتكوينات الإثنية غير الانفصالية.
- وتتمثل الصيغ أو الممارسات الاندماجية لإدارة الصراع فى[٤]:
  - إقامة نظام فيدرالى مختلط على أسس غير إثنية.
  - الأخذ بنموذج الدولة الموحدة المركزية.
  - إقامة مؤسسات تشريعية وتنفيذية وإدارية على أساس حكم الأغلبية.
  - تبني نظام انتخابي يشجع على إقامة تحالفات انتحابية تتجاوز الخطوط الإثنية.

---

(١) تم تطوير هذا النمط تاريخياً بين الكاثوليك والبروتستانت فى هولندا، كما تطرح سويسرا مثالاً مهما يجسد اقتسام السلطة تطمح إليه العديد من الدول الإفريقية انظر:
د. حمدى عبد الرحمن: **قضايا فى النظم السياسية الإفريقية**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقى، ١٩٩٨) ص ص ٨٣-٨٤.

(٢) **Sisk, Op.cit., P: XI**

(٣) **Idem.**

(٤) **Idem.**

- اتباع سياسات عامة غير إثنية التوجه.

وبصفة عامة، يمكن القول أن الإقترابات الائتلافية تعتمد على تسويات النخبة ،وتوفير ضمانات للجماعات الإثنية؛ بحماية مصالحهم؛ حيث تُخول الجماعات المختلفة حق الاعتراض (فيتو) Veto ،وذلك مقابل الإقترابات الاندماجية التى تعتمد على الأخذ بنظام وآليات تُشجع على تجاوز الخطوط الإثنية؛ الأمر الذى يُثير الشك حول مدى اتساق الممارسات الاندماجية مع فلسفة اقتسام السلطة ومبادئها؛التى تتمثل فى الاعتراف بالتعددية الإثنية، و بالتالى العمل على توفير ضمانات لحقوق الجماعات المختلفة وهوياتهم وحرياتهم؛ وخلق مؤسسات سياسية واجتماعية تُمكّنهم من التمتع بعوائد المساواة دون طمس أو إزالة للهويات الخاصة بالجماعات(١).

وتعتبر سياسات مثل، الكونفيدرالية والحكم الذاتى الإقليمى،أوالحكم الذاتى لجماعات إثنية بعينها، وعدم المركزية الإدارية، إلى جانب السياسات الفيدرالية؛ هى أبرز أدوات استراتيجية اقتسام السلطة؛ حيث تُشارك جميعها فى التأكيد على مجموعة من الحقوق الجماعية لكافة الجماعات المتمايزة فى المجتمع، من ذلك حق كل جماعة فى التعليم باستخدام لغتها المحلية، وأداء شعائرها الدينية، وحماية تراثها الثقافى، وكذا حقها فى عملية صنع القرار على المستوى المركزى، إذا ما تعلق القرار بشأن من شئون الجماعة(٢).

ويؤكد أنصار استراتيجية اقتسام السلطة؛لاسيما فى صورتها الفيدرالية، على أن فعالية تلك الاستراتيجية تزداد، فى حالة استقلال كل جماعة إثنية بوحدة إقليمية متميزة عن غيرها من الجماعات، وذلك بعكس الوضع فى حالة التشتت الجغرافى للجماعة الإثنية(٣).

ويرتبط بالنقطة السابقة، ضرورة التوازن فى حجم الأقاليم؛ على نحو يُحد من إمكانات تهديد أى منها لوحدة الدولة. حيث يرى البعض أن التقسيم الذى اتبعته حكومة نيجيريا للبلاد عند الاستقلال إلى ثلاث ولايات متمايزة (شمال – شرق – غرب) ، قد فشل فى الحد من الصراعات الإثنية؛ فى ظل ما تمتعت به حكومات تلك الولايات من استقلالية تشريعية وتنفيذية وأمنية وتعليمية؛ فيما يتصل بأمورها المحلية. ويُرجع هذا النفر من الباحثين ذلك الإخفاق؛ إلى احتواء تلك الأقاليم على جماعا ت إثنية متعددة لم يكن التقسيم الثلاثى ليفى بتطلعاتها ومطالبها، ويستشهدون على صحة ذلك؛ بتراجع الصراعات الإثنية مع ازدياد عدد الولايات من ثلاثة مقاطعات فى مطلع الستينيات إلى ستة وثلاثين ولاية فى منتصف التسعينيات(٤). بما يدعم ما

---

(١) **Ibid.**, P: X

Mc Garry and O'leary (eds.), **Op.cit.**, P: 36.

(٢) يفرق بعض الباحثين بين استراتيجية اقتسام السلطة والفيدرالية حيث يعتبرون الأخيرة استراتيجية مستقلة بذاتها وليست أداة من أدوات اقتسام السلطة. انظر:

د. حمدى عبد الرحمن: **قضايا فى النظم السياسية الإفريقية، مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨٢-٨٣، وانظر أيضاً :

د.محمود أبو العينين:**إدارة الصراعات ....مرجع سبق ذكره**، ص ص٤٥:٤١.

Mc Garry and O'leary (eds.), **Op.cit.**, P: 33.

ومع الاعتراف بوجاهة التمييز بين اقتسام السلطة وكل من الفيدرالية وغيرها من أدوات إدارة التعددية الإثنية، فإن المحك الأساسى لمدى اعتبار الفيدرالية استراتيجية مستقلة ،أو أداة من أدوات الاستراتيجية اقتسام السلطة هو طبيعة التقسيم الفيدرالى ومدى استناده إلى الاعتراف بالكيانات الإثنية من عدمه، وبالنظر إلى إنه فى الغالب الأعم يأتى التقسيم الفيدرالى مستنداً إلى واحد أو أكثر من مكونات العامل الإثنى (دينى، عرقى، لغوى، إقليمى، . . . .) فإن الرأى المُثبت فى المتن من اعتبار الفيدرالية أحد أدوات اقتسام السلطة يكون له وجاهته أيضاً وحُجيته.

(٣) **Ibid.**, P:33.

(٤) Rothchild, **Managiing Ethnic Conflict . . ., Op.Cit.**, P: 54.

ذهب إليه البعض، من أن منح الجماعات المختلفة مساحات حرية أكبر؛ يؤدى إلى مزيـــد مـــن التماسك وليس العكس(١).

ويرى أنصار الفيدرالية؛ أن أسباب نجاحها فى إدارة الصراعات الإثنية يكمن فى حقيقـــة أن الأخذ بالفيدرالية؛ يؤدى إلى تحويل التعبئة السياسية تجاه المراكز الفرعية والحكومات المحليـــة، بدلا من اتجاهها صوب الحكومة المركزية الوطنية، إضافة على جعل التنافس داخل الجماعـــات أكثر منه بين الجماعات على نحو يخفف العبء على الحكومة الوطنيـــة أخـــيرا فإنـــها تمنـــح الجماعات الإثنية المحلية قدرا من الاستقلال الذاتى بما يقلل من مخـــاطر الضغـــط مـــن أجـــل المشاركة فى السلطة أو الانفصال(٢).

وعلى الرغم من معارضة أباء الاستقلال الوطنى، أمثال" كوامى نكروما" فى غانا و"جومـــو كينياتا" فى كينيا و"أحمد سيكوتورى" فى غينيا لفكرة الفيدرالية؛ كأداة للتعامل مع واقـــع التعـــدد الإثنى فى إفريقيا، وإصرارهم على مركزية السلطة السياسية والاقتصادية، بحجة الخوف من أن تؤدى اللامركزية إلى مزيد من تفتت المجتمع، فإن واقع الحال فى الآونة الأخيرة يشير إلى تقبل بعض القادة الأفارقة للأخذ بدرجة من اللامركزية فى إدارة شئون البلاد؛ مـــن ذلـــك اعـــتراف حكومة النيجر بالاستقلال الإدارى للطوارق عام ١٩٩٤م،(٣) وبالمثل اكتسبت الفيدرالية كخيـــار للتعامل مع التعددية الإثنية ساحة جديدة فى إفريقيا. فعلاوة علـــى التجربـــة النيجيريـــة للأخـــذ بالفيدرالية أخذت كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا بنمط من أنماط الفيدرالية فى إدارة العلاقة بيـــن الجماعات الإثنية داخل كل منها(٤).

فمنذ مجئ النظام الجبهة الديمقراطية الثورية بزعامة ميليس زيناوى إلى الحكم فـــى إثيوبيـــا وجد النظام فى خيار الفيدرالية أداة جيدة لبناء الثقة مع الجماعات الإثنية القائمة، انطلاقـــا مـــن حقيقة فشل الأساليب القسرية والمركزية التى اتبعتها النظم السابقة فى إثيوبيا لإحداث الاندمـــاج الوطنى فى البلاد والتى أسفرت فى النهاية عن حرب أهلية ، وانطلاقا من تلك القناعـــة عمـــد النظام الجديد بقيادة ميليس زيناوى إلى إصدار مجموعة من المراسيم، التى نصت علـــى حـــق "القوميات" فى إدارة شئونها الخاصة داخل إقليمها، بما يتطلبه ذلك مـــن منـــح تلـــك القوميـــات صلاحيات تشريعية وإدارية وقضائية فيما يتعلق بشئونها(٥).

روتيمى سوبيرو: مرجع سبق ذكره، ص٣٢٤، ص٣٢٩،
Eghosa E. Osaghae, **Op.Cit.**, PP: 237-258
(١) Ejobwah, **Op.Cit.**, P: 230

(٢) Rita Jalali And Seymour Lipset, "Racial And Ethnic Conflicts: A Global Perspective"., **Political Science Quarterly** (New York: The Academy Of Political Science, Vol., 107, No. 4, Winter 1992-1993), PP: 601-602.

وانظر أيضا: فى مبررات اللامركزية وأهميتها لإفريقيا:
Dele Olowu, Decentralization In Africa: Appraising The Local Government Revitalization Strategy In Nigeria"., In George Nzongola No Talaga And Margaret C. Lee (Eds.), **The State And Democracy In Africa** (Harare: The African Assocition Of Political Science, 1997), PP: 164-179.

(٣) د. محمود أبو العينين: إدارة الصراعات........،مرجع سبق ذكره،ص ص ٢١ :٢٠ وص ص٤٤ :٤٣.

(٤) Ejobowah, **Op.Cit.**, PP: 226-232.

(٥) جمال ضلع: مرجع سبق ذكره، ص ص ٤١٨ :٣٩٦..

وتتفق تلك التجربة الإثيوبية فى ملامحها، مع تجربة جنوب إفريقيا فى إدارة التعددية الإثنية وهو ما سيرد بيانه لاحقا.

يتبين مما سبق، أن استراتيجية تقسيم السلطة رغم ما تتضمنه من إمكانيات لإدارة التعددية الإثنية وصراعاتها، فإن حالات اللجوء إليها فى إفريقيا محدودة، فضلا عن صعوبة القول بنجاح تلك الاستراتيجية فى الحالات التى طبقت فيها؛ فى ظل واقع الفشل الذى أحاط بتطبيقه فى جنوب السودان وفى نيجيريا. والمخاطر والتحديات التى تحيط بتطبيقه، فى كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا، والتى ترجع بالأساس إلى الخشية من مخاطر المطالبة بالانفصال، خاصة مع إخفاق الحكومة المركزية فى استيعاب مطالب الأقليات بمزيد من التمثيل على المستوى الفيدرالى(١).

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن اقتسام السلطة، كان مدخلا ملائما للتحول فى جنوب إفريقيا؛ حيث ساعدت ترتيبات ذلك المدخل فى إحداث توازن بين طموحات ومصالح الأقلية ومصالح وآمال الأغلبية فى مرحلة ما بعد الأبارتهيد؛ حيث إنه بدون اقتسام السلطة لم يكن ليتسنى تحقيق انتقال سلمى-نسبيا- للسلطة (٢).

ولا يمكن القول، بأن تجارب اقتسام السلطة التى عرفتها المجتمعات المختلفة فى أنحاء العالم قد نجحت جميعها،على أنها تظل واحدة من أفضل البدائل فى إدارة الصراعات الإثنية.

ويرى الباحثون أن تفعيل اقتسام السلطة كأداة لإدارة الصراعات الإثنية يرتبط بما يلى(٣).

أولا: ألا تكون الجماعات الإثنية المتصارعة مجبرة على الإندماج والاستيعاب داخل جماعات أخرى، بعبارة أخرى حماية حقوق الأقليات .

ثانيا: أن يتوافر لدى القادة السياسيين قناعة، بعدم قدرة أى منهم على الانفراد بمغانم السلطة، وأن المكاسب المترتبة على اقتسام السلطة أكبر بكثير، من تلك المترتبة على انهيار تلك الترتيبات؛ بما تضمن تمثيل كافة الجماعات الفاعلة.

ثالثا: أن يتمتع قادة الجماعات الإثنية أنفسهم، بقدر من الحرية والاستقلال فى مواجهة جماعاتهم؛ على نحو يخولهم صلاحية إجراء تسويات دون التعرض للاتهام بالخيانة، ذلك أنه إذا افتقد هؤلاء القادة الثقة والاستقلال- بسبب خشيتهم من مزايدة دعاة القومية الإثنية الخاصة والمتطرفين من أبناء الجماعة- فإنهم سوف يعزفون عن الدخول فى ترتيبات اقتسام السلطة بصورة جدية، الأمر الذى يعنى ضرورة، ليس فقط إحكام السيطرة على النخب الخارجية للجماعة؛ بل كذلك إحكام السيطرة على النخب الداخلية على نحو يحول دون حدوث انشقاقات داخل الجماعة.

---

(١) Mc Garry A nd O'Leary, **Op.cit.**, P: 34.

(٢) حيث مات خلال المرحلة الانتقالية نحو ١٤,٠٠٠ نسمة فى إطار أحداث العنف التى شهدتها البلاد والتى شابها البعد الإثنى بدرجة كبيرة Sisk, **Op.cit.**, P: XXI

(٣) Mc Garry and O'Leary, (eds.), **Op.cit.**, P: 34. وانظر د. حمدى عبد الرحمن: **التعددية ..، مرجع سبق ذكره**، ص ٨٤.

رابعا: تشير خبرة الواقع، إلى أن ترتيبات اقتسام السلطة تكون أكثر فاعلية، وقابلية للتطبيق، فى المجتمعات معتدلة الانقسام، أكثر منها فى المجتمعات شديدة الانقسام؛ الأمـــر الـــذى يثير الشكوك حول جدوى ذلك المدخل فى مجتمعات مثل بوروندى وزائير والسودان(١).

المطلب الثانى: الاستراتيجيات القسرية لإدارة التعددية

تنطلق تلك الاستراتيجيات من افتراضات النموذج الصراعى للمجتمعات الإثنية، والتى تقـــوم على وجود مجموعات مهيمنة على بقية جماعات المجتمع، مع غياب القيم والدوافع المشـــتركة بين تلك الجماعات، وغياب المؤسسات الجامعة بينها؛ الأمر الذى قد يدفع بعض تلك الجماعـــات التابعة للمطالبة بالانفصال وإقامة دولة خاصة(٢). ويسعى هذا المطلب إلى بيـــان أهـــم أشـــكال الاستراتيجية القسرية لإدارة المجتمعات التعددية وصراعاتها.

أولا: استراتيجية الهيمنة

مثلت استراتيجية الهيمنة أكثر الاستراتيجيات القسرية شيوعا واستخداما من جـــانب النظـــم السياسية الإفريقي،على اختلاف توجهاتها السياسية.ونظمها الاجتماعية.

وتهدف تلك السياسات إلى جعل اجتراء أى من تلك الجماعات على سلطة الجماعة المهيمنـــة أمرا غير وارد Unthinkable أو غير مجدى Unworkable(٣).

وتجدر الإشارة، إلى أن استراتيجية الهيمنة قد مارستها الجماعات الإثنية الكبرى وجماعـــات الأقلية الحاكمة على حد سواء، وعلى الرغم من ادعاء البعض، أن النظم الديمقراطية تنظم عملية التنافس بين الجماعات الإثنية(٤)، فإن الواقع يشير إلى أن المجتمعات الإفريقية التى أخذت بالنمط الليبرالى للديمقراطية قد عرفت هى الأخرى ومارست سياسات الهيمنة؛ عبر احتكار الجماعـــة المهيمنة للمؤسسات الديموقراطية على نحو ما تكشف خـــبرة مجتمعـــات روديســـيا الجنوبيـــة (زيمبابوى)، وجنوب أفريقيا- قبل التحول- فعلى الرغم من الظاهر الشكلى للديمقراطية فى تلك المجتمعات فإنها كانت مقتصرة على الأقلية البيضاء؛ الأمر الذى يؤكد ما ذهب إليه البعض مـــن أن النظم الديمقراطية غير محصنة ضد الممارسات القسرية لإدارة التنوع الإثنى(٥).

ويمكن القول، أن نموذج الهيمنة فى جوهره، يعبر عن نموذج الاســـتيعاب فـــى صورتـــه القسرية خاصة فى حالات استخدام سياسات الإخضاع أو العزل والتطويق فى مواجهة الجماعات المناوئة للنخبة الحاكمة(٦)وعلى الرغم من دفاع البعض عن اســـتراتيجية الهيمنـــة وسياســـاتها

---

(١) Horowitez, **Ethnic groups . . ., Op.cit.**, P: 5.

(٢) د. جابر سعيد: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩-٢٣.

(٣) Mc Garry and O'Leary (eds.), **Op.cit.**, PP: 22-23.

(٤) انظر فى ذلك: **Ibid.**, PP: 23-26. وانظر أيضا: Safaran, **Op.cit.**, PP: 10-11.

(٥) حيث يرى ذلك النفر من الباحثين أنه مع الاعتراف بأن بؤرة ودرجة عدم التسامح فى النظم الديمقراطية ستكون مختلفة عن غيرها من النظم، فإن أعتى وأكثر النظم ديمقراطية لا يتوقع أن تتسامح مع من يخرج عن منظومة القيم الاجتماعية التى تعمل تلك النظم فى إطارها. ويضيف آخر أن معنى الديمقراطية الحقيقى هو أن لا يجبر الأفراد على فعل ما لا يرغبون، إلا أن ذلك المعنى أصبح يشير إلى إنهم لن يتسامحوا مع ما لا يرغبون. انظر:

Andrew Bell Fialkoff, **Ethnic Cleansing** (London: Macmil 1996), P: 48.

ولعله مما يؤكد صحة الرأى السابق الموقف الفرنسى من قضية ارتداء الفتيات المسلمات للحجاب فى أماكن الدراسة.

(٦) انظر فى ذلك: **Ibid.**, PP: 23-26. وانظر أيضا: Safaran, **Op.cit.**, PP: 10-11.

ومحاولة تبريرها قيميا على اعتبار أن سياسات الهيمنة يمكن أن تكون البديل الوحيد لحرب أهلية ممتدة، فإن تلك المحاولات التبريرية لم تلق تأييدا، فى ظل ما يمكن أن تسفر عنه من إضفاء الشرعية على كافة نظم القمع والاستبداد فى أفريقيا ،وغيرها من البلدان؛ بدعوى قدرة تلك النظم على منع تصاعد الصراعات الإثنية إلى حرب أهلية(١).

ثانيا: استراتيجية التطهير الإثنى

تمثل استراتيجية التطهير الإثنى، بأشكالها المختلفة،واحدة من أقسى وأقدم سياسات التعامل مع مشكلات التعددية الإثنية عبر كافة العصور ومختلف المجتمعات(٢) ويقصد بسياسة التطهير والترحيل الجبرى المقترن –غالبا به ذلك (الإجراء العمدى المخطط للتخلص من جماعة من الأفراد غير المرغوب فيهم وإزالتهم عن إقليم ما لأسباب ترتبط بخصائص تلك الجماعة الإثنية أو الدينية أو العرقية...)(٣). وتستهدف سياسات التطهير الإثنى إحداث التجانس والتماسك داخل إقليم الدولة عبر التخلص من العناصر "الدخيلة" عليه، وهو التخلص الذى يتخذ عدة أشكال تتراوح ما بين سياسة الاستئصالGenocide والترحيل الجبرىForced Transfers

أ- سياسة الاستئصال

تعتبر أكثر السياسات عنفا وتطرفا إذ أنها تعنى محاولة إحداث التجانس داخل المجتمع المعنى من خلال التخلص العضوى المتعمد والمباشر من الجماعات الإثنية المغايرة، أو من خلال التدمير غير المباشر؛ من خلال الإلغاء العمدى للظروف التى تعينهم على البقاء والاستمرار عضويا واجتماعيا(٤).

وتطرح الخبرة الرواندية النموذج البارز على الساحة الأفريقية لتطبيق سياسات الاستئصال الإثنى كأداة لإدارة التنوع عبر إلغائه، فمنذ مرحلة ما قبل الاستقلال وفى عام ١٩٥٩ تحركت جماعة"الهوتو" ضد التوتسى فى ثورة دامية على الأوضاع السائدة ممثلة فى هيمنة التوتسى على مقاليد الأمور فى البلاد. وفى عام ١٩٦١ تمكن الهوتو من إسقاط النظام الملكى بقيادة التوتسى

---

(١) انظر المقولات والرد عليها فى: Mc Garry and O'Leary, **Op.cit.**, P: 26.

(٢) حول تاريخ استخدام استراتيجية الاستئصال الإثنى انظر: Fialkoff, **Op.cit.**, PP: 51-56. حيث يقسم الباحث ذلك التاريخ إلى ثلاثة أنماط وفق ثلاثة معايير مختلفة تاريخية وجغرافية ومنظورية Paradigmatic على نحو ما يسميها فيالكوف.

فمن الناحية التاريخية يرى فيلكوف أن سياسات التطهير الإثنى مرت بعدة مراحل؛ حيث استخدمت كأداة للسيطرة على الغرباء والشعوب المهزومة وكمصدر للعبيد الذين مثلوا بعدا اقتصاديا هاما فى العصور القديمة، أما فى العصور الوسطى فقد شابت سياسات التطهير الإثنى أبعاد دينية وإن لم تختف الأبعاد والسمات السياسية لعملية التطهير الإثنى، أما فى العصور الحديثة فيرى المؤلف أن الخصائص الدينية = = لسياسات التطهير قد تراجعت لتحل محلها خصائص وسمات إثنية خالصة. ويذهب فيالكوف إلى أن المرحلة الحديثة بدأت مع سياسات الاستعمار الموجهة ضد المواطنين الأصليين بالمستعمرات لإحلال المستوطنين الأوربيين محلهم، أما المرحلة الأخيرة = =والراهنة، فيرى المؤلف أنها اتسمت بالمظهر الأيديولوجى حيث يسميها مرحلة التطهير الأيديولوجى وهو فى جوهره نتاج تراكم الخبرات والهويات المختلفة.

أما على الصعيد الجغرافى فيميز فيالكوف بين سياسات التطهير فى العالم القديم (إفريقيا-آسيا-أوربا) والعالم الجديد (الأمريكتين واستراليا) حيث يرى أن سياسات التطهير فى العالم القديم كانت ذات طابع نظامى تحكمه قواعد انطلاقا من أن القائمين به وعليه كانت دول وإمبراطوريات وإمارات فى إطار سعيها لبسط نفوذها على أقاليمها أو توسعتها، فى حين أنه فى العالم الجديد كان الصراع يدور بين المواطنين الأصليين والغزاة من المستوطنين الأوربيين ولذا افتقد الطابع النظامى، أما التصنيف الثالث لأنماط سياسات التطهير فهو ما يسميه فيالكوف التطهير المنظورى ويعنى به كافة أشكال التطهير الإثنى القائمة على خصائص معينة غير مرغوبة فى جماعة ما من الأفراد ويدرج فى ذلك الجماعات العمرية (شيوخ – أطفال) الحالة الصحية (المرضى) الوضع الطبقى (فقراء – أغنياء) النوع (رجال – نساء) الانتماء السياسى (مؤيد – معارض).

(٣) **Ibid.**, P: 3.

(٤) د.محمود أبو العينين:**إدارة الصراعات...مرجع سبق ذكرة**،ص ص٢٤:٢٣.

وانظر د. حمدى عبد الرحمن: **قضايا فى النظم السياسية ......، مرجع سبق ذكره**، ص ٨.

وإعلان الجمهورية بقيادة عناصر الهوتو. ومنذ عام ١٩٦٢م،(وهو تاريخ الاستقلال الرسمى لرواندا كجمهورية يسيطر عليها الهوتو) اتبع الهوتو سياسة استبعاد منظم للتوتسى من المجالات المختلفة وبخاصة المجال السياسى؛ الأمر الذى دفع التوتسى إلى اللجوء إلى محاولة انتزاع حقوقهم بالقوة المسلحة، لتدخل البلاد فى حلقة من العنف المتبادل -منذ مطلع التسعينيات- بين الجبهة الرواندية المعارضة بقيادة التوتسى، وحكومة الهوتو المتطرفة بقيادة الرئيس هابياريمانا، وهو العنف الذى انعكس على ممارسة النظام الحاكم -لا سيما أجنحته المتطرفة- ضد جماعة التوتسى فى صورة مذابح جماعية ضد أبناء تلك الجماعة بلغت ذروتها فى الربع الأول من عام ١٩٩٤ م، فى أعقاب اغتيال الرئيس هابياريمانا حيث سعت جماعات الهوتو المتطرفة إلى إبادة جماعة التوتسى إبادة شاملة حتى لا يهددوا جمهورية الهوتو فى رواندا. وهو ما فشلت جماعة الهوتو فى تحقيقه فى كلا المرحلتين ولم تجن سوى ترسيخ العداء بين الجماعتين الرئيسيتين فى البلاد[١]. الأمر الذى يدعم مقولة أن سياسة التطهير الإثنى غالبا ما تفشل فى تحقيق أهدافها؛ على نحو يزيد من المرارات والأحقاد بين أبناء وأحفاد ضحايا تلك السياسات؛ ويؤدى إلى سهولة اندلاع مواجهات جديدة بينهم وبين غرمائهم من أبناء الجماعات الأخرى[٢]، طال الأمد أم قصر، على نحو ما تكشف خبرة رواندا فى إفريقيا ويوغسلافيا فى أوروبا.

ب: سياسة الترحيل الجبرى والاستبعاد

تقوم تلك السياسات أيضا على أساس التخلص المادى من الجماعات الإثنية المستهدفة عن طريق الطرد والاقتلاع جبرا لتلك الجماعات من مناطقها ودفعها للعيش فى مكان أو أماكن أخرى[٣] داخل البلاد أو خارجها.

والترحيل الجبرى يمكن أن يتم بالإرادة المنفردة للنظام السياسى، فى مواجهة جماعة أو جماعات بعينها؛مثال ذلك سياسة نظام عيدى أمين فى مواجهة الجماعة الأسيوية فى أوغندا وإجبارهم على مغادرة البلاد،وكذلك سياسة الفصل العنصرى التى اتبعتها حكومات جنوب إفريقيا العنصرية فى مواجهة الجماعات الإثنية غير البيضاء وبخاصة الأفارقة من خلال محاولة حصرهم فى مناطق بعينها من البلاد، تمثلت فيما عرف ب"البانتوستانات" و"الأوطان المحلية"؛ التى تطورت بعد ذلك إلى اعتراف بالإرادة المنفردة للنظام العنصرى باستقلال تلك الأقاليم.كأداة لحرمان الأفارقة من حقوقهم فى المواطنة الجنوب إفريقية.وعلى ذات الصعيد يمكن الإشارة إلى سياسات إعادة التوطين الإجبارى التى مارستها دول مثل إثيوبيا ونيجيريا والمغرب والسودان[٤]

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تجربة رواندا فى هذا الصدد انظر: المرجع السابق، ص ص ٨٦-٩٠. وانظر أيضا:
د. صبحى قنصوه: "الأزمة الرواندية: من ثورة الهوتو عام ١٩٥٩م إلى مذابح الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م"**بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى للدراسات الإفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا**" (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ مايو ١٩٩٩)

Fialkoff, **Op.cit.**, PP: 181-186.

(٢) Sisk, **Op.cit.**, P: 23.

(٣) د. حمدى عبد الرحمن: **قضايا فى النظم السياسية الإفريقية، مرجع سبق ذكره**، ص ٨٤.

(٤) د.محمود أبو العينين: **إدارة الصراعات.....،مرجع سبق ذكره**،ص ٢٥.

وعلى صعيد آخر، فإن عمليات الترحيل الجبرى يمكن أن تتم اتفاقا بين دولتين، على نحو ما تكشف الخبرة الأوروبية (تركيا واليونان فى أعقاب الحرب العالمية الثانية)(١).

ويشير الباحثون، إلى أن اللجوء إلى الترحيل الجبرى غالبا ما يستخدم فى أثناء الحروب وفى أعقابها سواء تمثلت تلك الحروب فى حروب أهلية أو دولية، وهو أمر تؤكده خبرة القارة الأفريقية ممثلة فى عمليات الترحيل الجبرى المتبادلة التى صاحبت التوترات التى جرت بين موريتانيا والسنغال عام ١٩٨٩م بشأن الحدود؛حيث شهدت تلك الحدود موجات هجرة ما بين الجماعات ذات الأصول السنغالية فى موريتانيا، والجماعات ذات الأصول الموريتانية فى السنغال، والتى بلغت أعدادها مئات الآلاف على الجانبين. وذات الأمر شهده القرن الأفريقى فى إطار الدولة الأثيوبية الصومالية فى السبعينيات من القرن العشرين، والحرب الأثيوبية الإريترية منذ عام ١٩٩٨م حيث جرت عمليات طرد لأبناء جاليات كل دولة لدى الدولة الأخرى بما فى ذلك الذين تجنسوا بجنسية البلاد وولدوا على أرضها(٢). ولا تفتقر القارة لأدلة على اتباع النظم السياسية وممارستها لسياسات الترحيل الجبرى للجماعات المعارضة ودفعها للرحيل إلى الدول المجاورة، من ذلك اندفاع جماعات التوتسى فى رواندا –إبان هيمنة الهوتو– إلى دول الجوار، لا سيما أوغندا، والكنغو الديمقراطية، والكونغو، ورفض عودتهم إلى البلاد مجددا، وقد تم تبادل المواقع بين الهوتو والتوتسى حينما تمت سيطرة التوتسى على السلطة؛ حيث فر نحو مليونين من الهوتو من البلاد، فى حين عاد نحو ٤٠٠٠٠٠(أربعمائة ألف) من التوتسى إليها(٣).

ختاما فإنه تجدر الإشارة، إلى أن البعض يرى أن ثمة ظروفا يتزايد فيها احتمال اللجوء إلى سياسات التطهير الإثنى بأشكاله المختلفة تتمثل –إلى جانب حالات الحروب والتوترات الداخلية والخارجية– فى الحالات الآتية(٤):

- السعى إلى تأسيس إمبراطورية أو الحفاظ عليها (مثال المذابح التى ارتكبها الأوربيون فى مستعمراتهم).
- وجود جماعات إثنية تفتقر إلى النفوذ والسلطة مع إصرارها على المطالبة والمشاركة فى الحكم (جنوب السودان – الهوتو ....).
- وجود جماعة متمايزة اقتصاديا وثقافيا مع افتقارها للسلطة السياسية والعسكرية (الأسيويون فى أوغندا الإيبو فى نيجيريا).

ج: سياسة التقسيم

سلف بيان، أن المطالب الانفصالية للجماعات الإثنية تمثل تهديدا كبيرا للنظام السياسى فى ضوء ما تطرحه من تحدى لوحدة الدولة. على أن النظام السياسى قد لا يجد من سبيل أمامه

---

(١) Fialkoff, **Op.cit.**, PP: 220-234. وانظر أيضا:
Mc Garry and O'Leary, (eds.), **Op.cit.**, P: 9.

(٢) حول ذلك النزاع وما صاحبه من عمليات ترحيل متبادلة انظر:
د. صالح بكتاش: **النزاع السنغالى الموريتانى: بين المأزق العرقى والمخرج الوطنى الشعبى** (القاهرة: المستقبل العربى، ١٩٩٢) بخاصة الفصل الثانى من الباب الثالث، ص ص ٢٠٧-٢٣٥.

(٣) د. صبحى قنصوه:**الأزمة الرواندية.... مرجع سبق ذكره**، ص٣٩.

(٤) Mc Garry and O'Leary (eds.), **Op.cit.**, P: 8.

للتعامل مع تلك المطالب سوى الإقرار بها والاستجابة لها فى ضوء حسابات المكاسب والخسائر المترتبة على تلك الاستجابة(١).

فالتكاليف السياسية و المادية لسلسلة الحروب والاضطرابات المصاحبة للمطالب الانفصالية قد تزيد بكثير عن القيمة الرمزية والمادية للاحتفاظ بحدود الدولة؛ كما إنه فى حالة تجانس التكوين البشرى للدولة باستثناء الجماعة المطالبة بالانفصال، فإن الاستجابة لمطالب تلك الجماعة قد تعتبر تضحية لازمة للوصول إلى الإدارة المثلى والتكوين الأمثل للمجتمع(٢).

ويعتبر الأخذ بمبدأ حق تقرير المصير، هو الصورة الشائعة لتطبيق سياسة التقسيم؛ على الرغم من أن تطبيق ذلك المبدأ لا يعنى بالضرورة مباشرة القبول بالتقسيم أو حدوثه؛ فى ظل الخيارات العديدة التى يطرحها تطبيق ذلك المبدأ، وفى ظل المشكلات والتساؤلات التى يثيرها المفهوم ذاته وتتعلق بمن له حق تقرير المصير؟ وما هو النطاق الإقليمى لتطبيق ذلك المبدأ؟ وما هو حجم الأغلبية اللازمة وما هو معيارها؟ علاوة على ما هو مصير الجماعات الفرعية داخل الجماعة الإثنية المنفصلة؟ بعبارة أخرى هل يؤدى القبول بانفصال جماعة ما إلى سلسلة من المطالبات الانفصالية داخل الجماعة الأصلية وكذا داخل الجماعة المنفصلة؟(٣).

ويلاحظ، أن ممارسة حق تقرير المصير وتطبيقه تكون أسهل نسبيا فى الحالات التى لا توجد فيها أقلية كبيرة أو ساخطة ،ورافضة للانفصال داخل إقليم الجماعة المطالبة بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير والمطالبة بالانفصال(٤).

وعلى الرغم من اتجاه نفر من الباحثين إلى المطالبة بإدراج حق تقرير المصير فى دساتير البلاد متعددة الإثنيات –كأداة لتهدئة مخاوف جماعات الأقلية من هيمنة جماعات بعينها فإن المشاهد هو عدم إدراج ذلك المبدأ فى الكثير من الدساتير الحديثة، كما أن المطالب الانفصالية ما زالت ذات وقع سيئ لدى مختلف الأنظمة السياسية؛ فى ظل حقيقة أن المطالب الانفصالية تهدد وحدة الدولة، وتنال من حقيقة وجودها، كما إنها تمثل تحديا للأيديولوجيات القومية التى ترفعها الجماعات المسيطرة، وعادة ما يتم مواجهة هذه المطالب باستخدام القوة. وفى المقابل فإن الإقرار بالانفصال يمكن أن يقود إلى أعمال عنف ومشكلات سياسية أسوأ من تلك التى يتم الانفصال بسببها فى ظل النظر إلى ذلك القبول على إنه تفريط فى وحدة البلاد وثروتها ؛وهو ما قد يؤدى إلى تحركات جماهيرية ضد النظام السياسى وإسقاطه(٥)؛ الأمر الذى يفسر ندرة الأخذ بتلك السياسة فى التعامل مع المطالب الإثنية؛ حيث تشير الخبرة الدولية إلى أنه حتى نهاية عام ١٩٩١م، لم يشهد العالم سوى حالة انفصال واحدة هى حالة بنجلاديش فى آسيا، وإن حققت بعض الجماعات مكاسب أقل من الانفصال(٦).

---

(١) روبرت جار: **مرجع سبق ذكره**، ص٣٥٠.
(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٥١. ولمزيد أنظر:
د.محمود أبو العينين:إدارة الصراع...،**مرجع سبق ذكره**،ص ص٢٧:٢٦.
(٣)**المرجع السابق**،ص ٣٠،وانظر:
Mc Garry and O'Leary, (eds.), **Op.cit.**, PP: 11-12.
(٤) **Ibid.**, P: 13.
(٥) **Ibid.**, P: 14.
(٦) روبرت جار: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٥٠ وانظر أيضا:
د. حمدى عبد الرحمن: **قضايا فى النظم السياسية الإفريقية**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨٥-٨٦.

ولقد شهدت أفريقيا -منذ الاستقلال- العديد من دعاوى الانفصال مثل مطالبة الأشانتى والإيوى الانفصال عن غانا، وسعى الإيبو للاستقلال عن نيجيريا، ومحاولة إقليم شابا الانفصال عن الكنغو الديمقراطية ومطالبة شعب الفولبى الذى يتركز فى منطقة فوتاجاللون بالانفصال عن غينيا،والأورومو، والصوماليين فى أثيوبيا، والباروتسى فى زامبيا والباجندا فى أوغندا؛ إلا أن المشاهد، هو أن أيا من هذه المطالب لم يكتب لها النجاح، حيث رأى العديد من الأنظمة التى تعرضت لتلك المطالب أن تكلفة القبول بالانفصال تفوق بكثير أعباء الاحتفاظ بالجماعة الانفصالية فى إطار الدولة(١).

المبحث الثانى

مؤسسات إدارة التعددية الإثنية وأثر الفساد السياسى عليها

تمثل المؤسسات السياسية أهمية خاصة فى عملية إدارة التعددية الإثنية وتكمن تلك الأهمية فى الدور الذى تقوم به تلك المؤسسات؛ فهى تقوم بعملية التحويل من جانب المدخلات إلى جانب المخرجات، كما تقوم بطرح الرموز العامة فى المجتمع مما يساهم فى تحقيق الاندماج، وطرح بدائل للأهداف والاختيارات، وإدارة التفاعل بين الجماعات فى المجتمع وفق القواعد والأسس التى تعمل هذه المؤسسات على إرسائها وبلورتها مما يلطف من حدة الصراع بين الجماعات فى المجتمع(٢).

فالمؤسسات السياسية فى جوهرها أداة للحركة والمشاركة، وأحد قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكومين، وتسهم فى تحديد وتجميع المصالح كما تساهم فى عملية التنشئة السياسية لأعضائها، كما أن تلك المؤسسات تعد أداة للتجنيد السياسى وإعداد القيادات، ووسيلة لإضفاء الشرعية وصنع السياسة، ولذا فإن غياب المؤسسات فى المجتمع يعنى أن السلطة مبعثرة ويثير أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج وغيرها؛ وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين دور المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية فى إدارة التعددية الإثنية.على أن ذلك وحده لا يكفى للحكم على كفاءة تلك المؤسسات فى إدارة التعددية الإثني ؛حيث يقتضى الأمر التعرف على المعوقات الأساسية التى تعترى تلك المؤسسات؛ لا سيما الفساد الذى يمثل أبرز العوارض التى تعترى مؤسسات دول العالم الثالث وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص٨٥.

(١) عبد الغفار رشاد: **دور النخبة في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع محاولة للتطبيق على دول العالم الثالث (النموذج المصرى) رسالة ماجستير** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة: ١٩٧٨، ص ١٩٣.

(٣) **المرجع السابق**، ص ١٩١.

المطلب الأول: المؤسسات الحكومية

تتعدد المؤسسات الحكومية المعنية بإدارة التعددية الإثنية فى المجتمع، لذا فسوف يتم التركيز على أهم تلك المؤسسات؛وهى المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، والمؤسسة العسكرية؛ وذلك لحيوية دور تلك المؤسسات فى إدارة التعددية الإثنية.

أولا: المؤسسة التشريعية

وهى تلك المؤسسة المختصة – اختصاصا أصيلا –بإصدار التشريعات والأصل مشاركة كافة أراد الشعب فى تلك المؤسسة،إلا أن الواقع العملى يحول دون ذلك .ومن هنا تأتى علاقة المؤسسة التشريعية بإدارة التعددية الإثنية ؛ذلك أن كافة جماعات المجتمع –غالبا– ما تطالب بتمثيلها فى السلطة التشريعية.

وتتباين الدول فى تنظيمها للسلطة التشريعية ما بين دول تأخذ بنظام المجلس الواحد، أو نظام المجلسين ولكل منهما فلسفته ومبرراته[1].

وتعتبر القواعد والقوانين الدستورية واحدة من أبرز أدوات السلطة التشريعية فى تنظيمها لعملية إدارة التعددية الإثنية فى المجتمع.

فمن ناحية يمكن أن يستخدم الدستور فى إضفاء المشروعية على الكيانات الإثنية القائمة أو لنزع تلك المشروعية عنها، ومن ناحية أخرى، تكشف القواعد والقوانين الدستورية فى جانب منها–عن حجم ودرجة المساواة–القانونية– بين الجماعات الإثنية، فى ظل ما يمثله الدستور من منظومة عامة تضم داخلها كافة المنظومات الأخرى،وتنظمها.ومن ناحية ثالثة تعتبر درجة

---

(1) يرى البعض أن الأساس الفلسفى لنظام المجلس النيابي الواحد هو نظرية سيادة الشعب التي تقوم على أن الجماعة السياسية تشمل هيئة الناخبين في فترة معينة تكون هى المعبرة عن إرادة الجماعة .
ولما كان الإجماع غير ممكن ، فإنه يجب احترام رأى ممثلى أغلبية هيئة الناخبين ، دون التعويل على ماإذا كان هذا الرأى يمثل فعلا الإدارة الحقيقية للجماعة أم لا .
أما نظام المجلسين فأساسه الفلسفي هو نظرية سيادة الأمة والتى تذهب إلى أن الأمة لا تختلط بالشعب الحقيقي في جيله الحاضر : فلا تشمل هيئة الناخبين في وقت معين ، وإنما هي امتداد لأجيال سابقة وتشمل الأجيال القادمة ؛ وعلى ذلك فإن هيئة الناخبين متطورا إليها في فترة معينة لا تكون معبرة تماما عن إرادة الأمة الحقيقية ، مما يتطلب عدم الأخذ برأي هذه الهيئة ريثما تتكشف الأمور على حقيقتها ، وبالتالي يصبح مشروعا وضع قيود على إرادة الأغلبيات الطارئة لضمان توفر الأغلبية الرشيدة العاقلة التى تعبر تعبيرا حقيقيا عن إرادة الأمة . وهو ما يحققه الأخذ بنظام المجلسين ، فوجود المجلس الأعلى الذى يملك إعادة النظر فيما يقرره المجلس الأدنى يؤدى إلى توافر الأغلبية الرشيدة العاقلة القائمة على البحث والتمحيص وتبادل الرأى والمناقشة داخل المجلسين النيابيين.
و يذهب هؤلاء إلى نظام المجلسين هو أنسب النظم للمجتمعات التعددية فى ظل ما يتيحه ذلك النظام من إمكانية تمثيل المصالح والأقليات فى المجتمع من خلال جعل التمثيل فى أحد المجلسين على أساس المصالح ، أو الإقليم أو الإثنية؛ لتلافى هيمنة جماعة بعينها على المؤسسة التشريعية؛ وقد جرت العادة على جعل المجلس الأعلى هو المجلس الممثل للمصالح والجماعات على أسس متساوية، الأمر الذى يحد من إمكانية استبداد جماعة ما بسلطة التشريع. علاوة على ذلك فإن أهمية نظام المجلسين تتزايد فى حالة الدول الاتحادية (الفيدرالية)؛ حيث يتم تمثيل= =الجماعات الإثنية أو الوحدات الفيدرالية-بصفة عامة-على أساس المساواة فى أحد المجلسين مع تمثيل سكان تلك الوحدات بحسب أهميتهم العددية فى المجلس الآخر
رمزى الشاعر : **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٣٦٧ : ٣٦٨ ، ص ٤٢٣ ولمزيد أنظر : الصديق محمد الشيباني : **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة "دراسة تحليلية "** (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط ٢ ، ١٩٩٠) ص ص ٥٣ : ٦٢ .

مرونة أو عدم مرونة إجراءات تعديل القاعد الدستورية أحد المؤشرات الهامة على حجم الضمانات الممنوحة للجماعات الإثنية المختلفة فى المجتمع.

وعلى صعيد آخر تمثل القواعد المنظمة للعملية الانتخابية أحد الأدوات الهامة لإدارة التعددية الإثنية، وأحد المؤشرات الهامة على مدى حيدة النظام السياسى ونزاهته، وطبيعة تحيزاته على مختلف الأصعدة المتعلقة بالعملية الانتخابية (إثنية، إقليمية، طبقية، دينية،...).

ويقصد بالقواعد المنظمة للعملية الانتخابية؛ الشروط والمعايير التى تضعها الحكومات بشأن من له حق الاقتراع، وقواعد الاقتراع ،واحتساب النتائج؛ حيث توجد بعض النظم التى تشترط شروطا أخرى تتعارض ومبدأ الاقتراع العام ؛ كاشتراط التعليم أو الملكية أو نصاب مالى معين، أو حصر حق الانتخاب فى جماعة معينة دون غيرها[١]، على نحو ما تشهد خبرة حكم الأقلية البيضاء فى كل من جنوب إفريقيا (قبل التحول)، وزيمبابوى قبل الاسقلال.

ويرتبط بما سبق، عملية تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية وهى العملية التى تتضمن –غالبا– فى إطار دستور البلاد، وفى هذا الصدد تتباين النظم فى طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية فالغالب هو تقسيم الدوائر بحسب عدد السكان؛ على نحو يجعل لكل عدد معين من السكان ممثلا فى الهيئة النيابية وان لم يمنع ذلك من التجاء بعض النظم إلى تقسيم الدوائر على أساس إقليمى، أو إثنى، دينى ،أو توليفة من تلك المعايير مجتمعة.

ويلاحظ أنة فى الدول النامية التى تأخذ بتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس عدد السكان يتطلب الأمر–عادة– إعادة النظر من حين إلى آخر فى ذلك التقسيم لإحداث توازن مع معدلات النمو السكانى؛ وهو ما يعرف بعملية إعادة توزيع المقاعد؛ والتى كثيرا ما تؤدى إلى صراع بين الجماعات حول مدى مصداقية التزايد السكانى لدى كل جماعة، لا سيما فى المجتمعات شديدة الانقسام؛ الأمر الذى دفع كثيرا من الدول إلى تحديد عدد ثابت من النواب لا يرتبط بتزايد،أو نقصان عدد سكان الدولة. ومع ذلك تظل عملية تقسيم الدوائر أحد أدوات النظام فى إدارته للعلاقة مع الجماعات الإثنية، وبين بعضها البعض؛من خلال السماح،أو عدم السماح لجماعات معينة بالتمثيل فى الهيئات النيابية وحجم ذلك التمثيل؛ وعبر تضييق الدائرة الانتخابية وحصرها على جماعة بعينها لضمان تمثيلها، أو توسيع تلك الدائرة ليتم إدخال جماعات أخرى معها فى ذات الدائرة على نحو يحد من قدرتها على الفوز فى الانتخابات.

وأخيرا، فى هذا الصدد؛ تلعب طريقة الانتخاب والتمثيل دورا أيضا فى إدارة التعددية الإثنية من حيث مدى تلافيها للعوامل الشخصية ومدى تمثيلها للجماعات المختلفة، فمن حيث مدى تلافيها للعوامل الشخصية يفاضل البعض بين طريقة الانتخاب الفردى؛ حيث تقسم الدولة إلى عدد من الدوائر؛ يتساوى مع عدد النواب الذين يتألف منهم المجلس؛ ويصوت الناخب لمرشح واحد، ويكون لكل دائرة نائب واحد. وطريقة الانتخاب بالقائمة؛ حيث تقسم الدولة إلى عدد صغير من الدوائر كبيرة الحجم، ويمثل الدائرة فى هذه الحالة عدة نواب ويكتب الناخب قائمة بالنواب الذين ينتخبهم.

---

(١) د. رمزى الشاعر : **مرجع سبق ذكره** ،ص ٤١٣ : ٤١٤.

ويرى منتقدو طريقة الانتخاب الفردى أنها تكرس الإثنية وتعلى المصالح الفئوية -بصفة عامة- على المصالح الوطنية، فى حين يذهب أنصار الانتخاب الفردى إلى أن الانتخاب بالقائمة يضعف من فرصة تمثيل الأقليات فى الانتخابات؛ فى ظل كبر حجم الدوائر الانتخابية.

وعلاوة على ما سلف بيانه بشان الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة تلعب طريقة الإحصاء وفرز الأصوات دورا فى التحكم فى درجة تمثيل الجماعات؛ حيث يمكن التمييز بين نمطين أساسين فى هذا الصدد، هما: نمط الفائز يحصل على كل شيء، ونمط التمثيل النسبى.

ففى النمط الأول يفوز المرشح الذى يحصل على أغلبية الأصوات الأمر الذى يراه البعض متنافيا مع مبدا التمثيل الحقيقى؛ ويؤدى إلى استبعاد العديد من الجماعات من التمثيل النيابى؛ وقد عارض الكثيرون تلك الصيغة ؛ على أساس تعارضها وجوهر الديمقراطية النيابية حيث تضع القوة السياسية فى يد جماعة ،أو طبقة بعينها وتهمل ما عداها من جماعات الأمر الذى يجعل المجلس النيابى المنتخب أبعد ما يكون عن تمثيل كافة أبناء المجتمع. ولذلك عمدت بعض النظم إلى الأخذ بطرق مختلفة لضمان تمثيل مختلف الجماعات أبرزها التمثيل النسبى بمعنى أن يكون لكل جماعة فى المجتمع نسبة ،أو عدد معين من المقاعد يتناسب مع نسبتها إلى مجموع الشعب وهو ما يراه الكثير من الباحثين أنسب النظم الانتخابية فى المجتمعات التعددية.

يبين مما سبق، أن القواعد المنظمة للانتخابات بما تحتويه من قواعد وإجراءات تمثل واحدة من أبرز الأدوات الدستورية فى إدارة التعددية بصورها المختلفة؛ لذا فإن رصد تلك القواعد والإجراءات يمكن أن يكشف عن درجة المرونة أو التشدد، فى التعامل مع واقع التعددية، وما يفرضه من مطالب؛ لا سيما فيما يتصل بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي في هياكل ومؤسسات النظام.

ثانيا: المؤسسة التنفيذية والقيادية

المؤسسة التنفيذية هى الجهة المسئولة عن تنفيذ إرادة الشعب كما تعبر عنها القوانين الصادرة عن المؤسسة التشريعية وبصفة عامة فإن المقصود هنا هو المعنى العام للمؤسسة التنفيذية حيث تشمل كل من الشق السياسى (الرئيس والوزراء) والشق الإدارى (الجهاز البيروقراطى) حيث تلعب المؤسسة بهذا المعنى دورا جوهريا على صعيد إدارة التعددية الإثنية حيث تمثل المناصب الوزارية والإدارية مجالا للصراع بين الجماعات الإثنية حولها وأداة لإدارة ذلك الصراع من خلال سياسات شغل تلك المناصب، ومدى تمثيلها للجماعات القائمة فى المجتمع على نحو ما يكتشف خبرة نيجيريا حينما حاول النظام الحاكم منح الجماعات المختلفة حق التمثيل الوزارى بوزير على الاقل لكل جماعة إثنية وهو ما تبدى عدم واقعيتة وصعوبة تنفيذه[1].

وتحتل القيادة السياسية مركزا جوهريا فى قلب المؤسسة التنفيذية كاداة لإدارة التعددية الإثنية، انطلاقا من حقيقة ضعف المؤسسات السياسية فى الدول النامية على نحو يجعل من تلك المؤسسات تعبيرا عن طموحات ومشروعات قادتها وليس عن ايديولوجية وعقيدة متماسكة

(١) د. إبراهيم نصر الدين : **الاندماج الوطنى . . .، مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٦١ : ٦٢

ومصالح ثابتة، الأمر الذى يمنح القادة السياسين حرية كاملة فى تحديد السياسات وتنفيذها، ومن هنا تتبدى أهمية القيادة الساسية فى إدارة المجتمع نحو مزيد من الاندماج الوطني والتطور السياسى[1].

وتجدر الإشارة إلى أن دور القيادة على صعيد إدارة التعددية يتطلب أن ترتفع القيادة بنفسها عن الصراعات والانقسامات الداخلية، بحيث تكون حكما فيها وموضع ثقة ومساندة كافة الجماعات وليست طرفا أصيلا فى تلك الصراعات. كما يتطلب نجاح القيادة فى مواجهة عدم الاندماج درجة كبيرة من المرونة؛ بحيث لا تكون سياستها ثابتة فى مواجهة الانقسامات،أو أن تحاول صهرها بعنف وقوة. فالأمر يقتضى من القيادة اتباع سياسة التوفيق بين هذه الجماعات وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين النظام من ناحية أخرى؛على نحو يضمن الاحترام للقيادة والولاء للدولة، وفى هذا الصدد يلعب تبنى القيادة لهدف عام، أو مجموعة من الأهداف،أو المشروعات الوطنية دورا هاما فى تجميد الصراعات الداخلية ومنعها من الاتساع[2] ؛على نحو ما تشير خبرة سياسة (الاوجاما) فى تنزانيا أثناء حكم جوليوس نيريرى[3]، ومشروع نهضة إفريقيا الذي يطرحه ثابوامبيكى رئيس جمهورية جنوب إفريقيا.

ثالثا: المؤسسة العسكرية

تعتبر المؤسسة العسكرية واحدة من اهم أدوات النظام السياسي فى دول العالم النامي وإفريقيا خاصة للتعامل مع قضية التعددية الإثنية والاندماج الوطنى انطلاقا من حقيقة قدرات تلك المؤسسة العسكرية التنظيمية والاتصالية، حيث كثيرا ما تلجا تلك المؤسسة للتدخل فى حالة استفحال اى نزاع أو فشل القيادة فى السيطرة على الأوضاع.

وعلى عكس الاتجاة الغربى القائم على ابعاد المؤسسة العسكرية عن ممارسة السياسة وخضوع القوى العسكرية لسيطرة الحكومة المدنية[4] فان النظم فى الدول النامية تعرف ظاهرة تسييس ومدينة العسكر Civilization&Politcization انطلاقا من اعتبار رجال الجيش هم بالدرجة الاولى مواطنون، وبالتالى فإن دورهم لا يجب أن يقتصر على نواحى الدفاع عن الدولة وأمنها ولكن يجب أن يمتد نشاطهم إلى نواحى الخدمة المدنية؛ حيث اعتبرت المؤسسة العسكرية من أهم عوامل التحديث فى إفريقيا[5]، وأشار الباحثون إلى قدرة تلك المؤسسة على تحقيق

---

(١) جلال عبد الله معوض : **ظاهرة التخلف : حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادى بالتطور السياسي** ، رسالة ماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢) ص٢٢٣

(٢) **المرجع السابق**، ص ٢٢٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د. حمدى عبد الرحمن: **الايديولوجية والتنمية فى إفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتى كينيا وتنزانيا** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩١) ص ص ٢٢٨: ٢٣٩.

(٤) كذلك الحال فى النظم الشيوعية حيث يخضع العسكريون لتوجيهات الحزب المركزي الحاكم واجهزته ويخضع الجيش لرقابة صارمة من جانب أجهزة الحزب ويتلقى أفراده تلقينا إيديولوجيا ويخضعون لعمليات تطهير دورية. انظر: عبد الغفار رشاد: **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٨.

(٥) لمزيد من التفاصيل عن علاقة المؤسسة العسكرية بعملية التنمية والتحديث انظر: د. حمدي عبد الرحمن: **العسكريون والحكم في إفريقيا. مرجع سبق ذكره**، ص ص ٩٩: ١١٦.

الاندماج الوطنى بين أبناء الجماعات المختلفة فى ضوء ما تحدثه من تحلل للانتماءات الأوليـــة وما تتيحه من فرص للحراك الاجتماعى الرأسى والافقى فى المجتمع(١)

المطلب الثانى: المؤسسات الحزبية وجماعات المصالح

تلعب المؤسسات الحزبية وجماعات المصالح دورا أساسيا فى إدارة المجتمعات التعددية ذلك أن التعرف على طبيعة تلك المؤسسات وأشكالها والقواعد المنظمة لها يتيح إمكانية الحكم بمــدى القدرة التمثيلية للنظام السياسي لجماعات المجتمع المختلفة. ولذا يسعى هذا المطلب للتعرف على دور كل من التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح بصفة عامة، ودورها فى إدارة المجتمعــات التعددية بصفة خاصة.

أولا: دور المؤسسات الحزبية فى إدارة التعددية الإثنية

تساهم عوامل عديدة فى تنوع وظائف الأحزاب يعود بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسية التى توجد فيها تلك الأحزاب من حيث طبيعة الفلسفة والنظم السياســـية للمجتمــع (ديموقراطيــة، اشتراكية، شيوعية،...) ودرجة التصنيع والنمو الاقتصادى وكذا درجة التماســـك الاجتمــاعى والوحدة الثقافية، ويعود البعض الآخر من التنوع إلى الخصائص الخاصة بكل حزب من حيـــث حجمه، صفته التمثيلية، إيديولوجيته أو مشروعة السياسي. ومع ذلك فإن الناظر إلى الأحــــزاب السياسية يجد أنها جميعا تتفق فى التطلع إلى المشاركة السياسية المباشرة فى السلطة،أو الســعى إلى رفع صفتها التمثيلية إلى أقصى حد ممكن .

وعلى صعيد دورها فى إدارة التعددية الإثنية يمكن الإشـــارة إلــى مجموعــة مــن الأدوار والوظائف.(٢)

فمن ناحية تضطلع الأحزاب بدور هام فى ما يتصل بالثقافة السياسية السائدة فى المجتمع،حيث يمكن أن تساهم فى تكوين ثقافة سياسية موحدة وجامعة لأبناء الدولة، ويمكن أن تكون أداة فــى بلورة أو تكريس الولاءات التحتية، على نحو يمثل تحديا للنظام السياسى، وفق ما تكشف خبرة العديد من الدول الإفريقية التى أخذت بالتعددية الحزبية، بعد الاستقلال ؛الأمر الذى يفسر اتجاه العديد من الدول الإفريقية للأخذ بنظام الحزب الوحيد بدعوى أنه النظام الأكفأ لإدارة التعدديـــة

---

(١) يقصد بالحراك الاجتماعي الرأسي انتقال جماعة ما من طبقي إلي آخر سواء كان الوضع الجديد أعلى أو أدنى من سابقة وفى الحالة الاولى يعرف بأنه حراك صاعد والثانى يعرف بأنه حراك هابط. أما الحراك الافقي فيقصد به الانتقال المكانى لجماعه ما من منطقة إلى أخرى سواء داخل الدولة أو خارجها.
حول الحراك الاجتماعى وأنواعة وأنماطه انظر.
عبد السلام علي نوير: **الحراك الاجتماعي والتغير السياسي فى مصر ١٩٧٤ ـ١٩٨٧**، **رسالة ماجستير** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية " جامعة القاهرة " ١٩٩٣)، ص ص ١: ٣٤.
(٢) انظر فى تلك الوظائف :
فيليب برو : **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨) ص ٣٥٩ : ٤٠٧
د/ كمال المنوفى : **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،ط ١ ، ١٩٨٧) ص ص ٢٠٥:١٨٣

فى المجتمع.وتمثل هياكل عضوية الأحزاب وشروطها أحد المؤشرات الأساسية فى الحكم على دور الأحزاب فى تكريس أو عدم تكريس واقع الانقسام فى المجتمع.

ومن ناحية ثانية، تمارس الأحزاب دورا أساسيا بالنسبة لعملية تمثيل المصالح وتحديد أولويات القضايا العامة،استنادا إلى قيام الأحزاب بوظيفة تجميع المصالح وطرحها على النظام السياسى، وفق تصورات قيادة الحزب ونخبه لتلك المصالح والأولويات.

وتتأثر مقدرة الحزب على أداء مهامه بعدة اعتبارات أهمها الإيديولوجية والقيادة الكاريزمية، والبيان التنظيمى، فالإيديولوجية –لا سيما غير المحافظة – أداة هامة ولازمة للحزب من أجل إحداث أى تغيير منشود وتبريره. كذلك فإن ارتباط الحزب بقيادة كاريزمية يضفى عليه نوعا من الشرعية، الأمر الذى يزيد من فاعليته فى مجال التنشئة، غير أن تلك الشرعية المستمد من القيادة مؤقتة بطبيعتها لارتباط بقائها ببقاء القيادة وبقاء كارزميتها، ولهذا فإنه كثيرا ما تتقوض قدرات الحزب بعد خروج الزعيم من السلطة،أو بعد وفاتة. ومن ناحية ثالثة تتأثر مقدرة الحزب بطبيعة بنيانه، فكلما امتدت تشكيلاته إلى مختلف أنحاء البلاد، وكلما كانت كوادرة ملتزمة ومتفاعلة مع الجماهير كلما كان أكثر مقدرة على تغيير القيم والاتجاهات السياسية والعكس صحيح(١).

ومن ناحيتها تعتبر جماعات المصالح أحد الأدوات الهامة واللازمة فى التفاعل مع التعددية المجتمعية بصفة عامة والإثنية بصفة خاصة فى ظل ما تقوم به تلك التنظيمات من تنظيم لمطالب الجماعات التى تعبر عنها وكذا فيما تمارسه عليها من ضبط، فغياب تنظيمات جماعات المصالح يؤدى إلى سيادة العلاقات الشخصية والولاء الشخصى وليس الروابط التنظيمية والولاء التنظيمى حيث تصبح لعلاقات الشخصية والانتماءات الأولية هى قنوات الحراك لأعلى ومع ترسيخ تلك العلاقات والانتماءات فإن قيام جماعات مصالح كالنقابات والاتحادات المهنية لن يعدو أن يكون أداة لتوسيع تلك العلاقات وخلق تحالفات شخصية بين أعضاء تلك التنظيمات(٢)

ويؤدى افتقار المجتمع فى الدول النامية إلى جماعات مصالح منظمة إلى حرمان النظام الحاكم من أحد الوسائل الهامة فى تقدير حجم المطالب وكيفية توزيع القيم والاتجاهات فى المجتمع، وبالتالى لن يستطيع أن يحدد بسهولة القوة النسبية لأولئك الذين يحتمل أن يؤيدوا إجراء أو قرارا ما، يسعى إلى اتخاذه النظام ومن يعارضونه كما لن تستطيع النخبة الحاكمة تقدير حجم الموارد اللازمة لكسب تأييد العناصر المترددة أو المعارضة لسياساتها على نحو يحيط سياساتها وقراراتها بقدر من الغموض بشان آثارها واحتمالات نجاحها(٣).

---

(١) د. كمال المنوفى **مرجع سبق ذكرة** ، ص ص ١٩٩:١٩٨.
د. حورية مجاهد :**نظام الحزب الواحد فى إفريقيا :بين النظرية والتطبيق** (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٧٧) ص ص ٣٣:٣٠.

(٢) **المرجع السابق** ، ص ١١٩

(٣) **المرجع السابق** ، ص ١١٧

ويرى البعض أن جماعات المصالح فى الدول النامية قد تصبح أداة بوليسية للإشراف والتجسس والتدخل فى أدق شئون الحياة الخاصة للفرد والجماعة، فهى قد تبدو رسميا ممثلة لمصالح معينة إلا إنها فى حقيقتها ليست سوى أدوات للنخبة الحاكمة وظيفتها تعبئة التأييد للجماعة الحاكمة، وليس تمثيل مصالح أعضاء الجماعة. ويرى هذا النفر من الباحثين إنه حتى في حالة وجود جماعات مصالح ذات استقلال فإنها لا تمارس ضغطا أو تأثيرا على الحكومة وإنما تصبح جماعات واقية يقتصر دورها على حماية أعضائها من نتائج القرارات الحكومية ومن التأثير السياسى للآخرين(١)

وإجمالا، يمكن القول أن جماعات الصالح تقوم بوظيفة مزدوجة على صعيد إدارة التعددية الإثنية فهي من ناحية تمنع النخبة الحاكمة من السيطرة على جميع الموارد السياسية وتقدم مصدرا للآراء الجديدة،كما إنها تقوم بتدريب الأفراد وتزويدهم بالمهارات وتساهم في زيادة مستوى المشاركة والاهتمام بالسياسة، ومن ناحية أخرى فإنها تعمل على حماية النخبة من الضغوط المباشرة للجماهير من خلال تحمل أعباء تلك المطالب صياغة وطرحا، فضلا عن حرص قادة تلك الجماعات على دعم نظام الحكم القائم انطلاقا من الارتباط الوثيق بين سلطة هؤلاء القادة وبين بقاء ذلك النظام(٢).

وختاما تجدر الإشارة إلى أن فاعلية جماعات المصالح ترتبط بمجموعة من المتغيرات أبرزها الخصائص الذاتية للجماعة من حيث حجم العضوية ومدى تماسكها الداخلى وحجم تمويلها. وكذلك طبيعة الثقافة السائدة فى المجتمع ومدى تجانسها واتساقها، إضافة إلى مدى استقلال جماعة المصلحة عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى بحيث لا تعتبر أداة لدعم ومساندة النظام فقط، ويرتبط أيضا بالفاعلية طبيعة الإطار السياسى ومدى ما تتيحه من إمكانات للنفاذ والتأثير فى صنع القرار(٣).

المطلب الثالث: الفساد السياسى وأثره على إدارة التعددية الإثنية

يعتبر الفساد السياسى بصفة عامة وفساد المؤسسات بصفة خاصه واحدا من أخطر العوارض التى تعترى النظم السياسية فتنحرف بها عن مقصودها وتحد من قدراتها على تحقيق أهدافها الأساسية. ويعرض هذا المطلب لأهم أنماط الفساد السياسى وأثر ذلك على عملية الاندماج الوطنى بين الجماعات الإثنية فى المجتمع على اعتبارها (أى عملية الأندماج) مؤشرا على مدى فاعلية النظام فى إدارة التعددية بالمجتمع.

---

(١) السيد غانم :**مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤٠ وأيضا عبد الغفار رشاد: : **مرجع سبق ذكره**،ص ١١٦: ١١٧.
(٢) **المرجع السابق**، ص ١٢٢: ١٢٤ ،وانظر فيليب برو : **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٩١: ٢٩٤
(٣) **المرجع السابق**، ص ٢٨٦: ٢٨٨
وانظر أيضا د.كمال المنوفى : **مرجع سبق ذكره**، ص ١٨٠: ١٨١

أولا: أنماط الفساد السياسى

تتعدد أنماط الفساد السياسى؛ الأمر الذى دفع الباحثين إلى محاولة تصنيف تلك الأنماط فى فئات أو مستويات حيث يدور الحديث عن فساد القيادة وفساد المؤسسات وفساد صغير وفساد كبير(١). وبالنظر إلى الغرض الأساسى من المطلب موضع البحث فإنه سوف يتم التركيز على فساد المؤسسات السياسية مع الاخذ فى الاعتبار أنه يدخل فى إطار فساد مؤسسة القيادة، أو الرئاسة والتى يطلق عليها البعض فساد القمة(٢) ويدخل فى إطارها أيضا المؤسسة العسكرية فى ضوء ما سلف بيانه من دور فاعل لها على صعيد قارة إفريقيا.

يعتبر فساد القيادة السياسية أكثر أشكال الفساد انتشارا فى الدول الأفريقية، وتتبدى ملامحه فى العديد من صور الإنفاق البذخى،وكذا تورط تلك القيادات فى قضايا رشاوى دولية لمنح تراخيص وامتيازات لجهات أجنبية(٣)ويرتبط بفساد القيادة فساد السلطة التنفيذية وأجهزة الإدارة، الناجم عن سعيهم إلى تعظيم استفادتهم الشخصية من فترة وجودهم فى السلطة لتحقيق مصالحهم ومصالح ذويهم من أبناء جماعاتهم الإثنية، الأمر الذى تكشف عنه تفشى ظواهر الرشاوى والمحسوبية.(٤)

ولا يختلف الحال كثيرا فيما يتصل بالمؤسسة التشريعية، حيث تشير الدراسات إلى تورط بعض أعضاء المجالس النيابية فى إفريقيا فى قضايا تهريب وصفقات مريبة؛فضلا عن إعلاء المصالح الشخصية وإثنية الضيقة على الصالح العام فيما يتصل بالقضايا المطروحة للمناقشة فى البرلمان. (٥)

وتمتد ظواهر الفساد فى بعض دول القارة الإفريقية إلى السلطة القضائية لا سيما فيما يتصل بالقضايا السياسية، حيث يتعرض القضاة للتأثير عبر المغريات المادية والضغط والترهيب للفصل فى القضايا السياسية بشكل معين، أكثر من ذلك تلجأ بعض النظم الإفريقية فى بعض

---

(١) انظر فى ذلك :

د. حمدى عبد الرحمن : **الفساد السياسي ...،مرجع سبق ذكره**، ص ٢٧: ٣٨

جلال معوض : **مرجع سبق ذكره**،ص ٦٠: ٢٦٦.

Arnold J. Heidenheimer (Ed.), **Political Corruption : Reading In comparative Analyzsis** (New Yourk : Holtrinehart And Winstan Inc,1970).

Robert Williams, **Political Corruption In Africa** (Hampshire :Gowes Publishing., Ltd ,1987) Pp 51: 59

(٢) د. حمدى عبد الرحمن : **الفساد السياسي....مرجع سبق ذكره** ،ص ٢٧

(٣)- حول فساد القيادة أنظر:

د.حمدى عبد الرحمن : **الفساد ....، مرجع سبق ذكره**،ص ص٢٨:٢٧.

- جلال معوض: **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٦٠.

R.D. Umant, "Remuneration Levels And Corruption In French Speaking Africa". In Heidenhimer., **Op.cit.**, pp 454: 456

(٤) د. جلال معوض : **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٦3 ،صموئيل هانتنجتون: **مرجع سبق ذكره**،ص٧٩.

فرانسوا بيار: **مرجع سبق ذكره**،ص ص١١٣:٩٥ ، ٢٩١:٢٧٢.

د. حمدى عبد الرحمن: **الفساد.....،مرجع سبق ذكره**،ص ٢٩.

Robert Williams, **Op.cit.** pp59: 72.

(٥) جلال معوض : **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٦٢،د. حمدى عبد الرحمن:**الفساد....،مرجع سبق ذكره**،ص٢٩.

الأحيان إلى انتهاك قاعدتى التخصص والاستقلالية من خلال نقل اختصاصات القضاء إلى محاكم خاصة لا تتوافر فيها ضمانات التخصص والحياد والاستقلالية(١).

على إن أكثر ملامح الفساد تكرارا ووضوحا ، هو الفساد الانتخابى، والذى تظهر ملامحه فى شراء أصوات الناخبين والتلاعب فى سير العملية الانتخابية بدءا من إدراج الأسماء فى كشوف الناخبين وعملية التصويت وصولا إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج(٢).

وعلى صعيد أخر يلاحظ، إنه على الرغم من إن العسكريين كثيرا ما يتدخلون فى الحياة السياسية فى إفريقيا ويسيطرون على السلطة بشكل مباشر بدعوى القضاء على الفساد ومحاربته(٣) فإن المؤسسة العسكرية تعرف بدورها، العديد من صور الفساد، لا تختلف كثيرا عن ما تشهده الحياة المدنية، من هذه الصور استغلال المنصب لاغراض شخصية أو المحاباة والمحسوبية فيما يتعلق بعمليات الترقية أو التجنيد والإعفاء من التجنيد(٤). وفى كثير من الأحيان تتحول وحدات عسكرية إلى جماعات مرتزقة وقاطعى طريق، كما قد يتغاضى حرس الحدود عن عمليات التهريب، بل وربما يشاركون فيها لا سيما فى تلك الدول التى تشهد تأخرا وعدم انتظام فى دفع رواتب الجنود.

ومن الملاحظ أن قوات الشرطة أكثر تورطا فى الحصول على رشاوى و فى عمليات الفساد الداخلى انطلاقا من احتكاكها المباشر بالجماهير(٥).

ثانيا: أثر الفساد السياسي على عملية إدارة التعددية

تتحدث كثير من الكتابات العربية عن الدور الوظيفى لظاهرة الفساد، حيث يرون أن الفساد يتيح للجماعات الصغيرة –كالأقليات –فرصة التأثير على العملية السياسية دون اللجوء إلى العنف،كما إنه –أى الفساد –يسمح بمواجهة أزمة البطالة من خلال توفير العمل عبر شبكة المحسوبية والواسطة، فضلا عما يحدثه الفساد من رواج اقتصادى وتسهيل للإجراءات من خلال تجاوز التعقيدات البيروقراطية(٦).

وعلى الرغم من ذلك فإن الآثار التي يقود إليها الفساد فى الدول المختلفة، لاسيما على صعيد إمكانات تحقيق الاندماج الوطني لا يمكن وصفها بالإيجابية، حيث توثر عملية الفساد على قضية

---

(١) **المرجع السابق**، ص ص٣١ :٣٠، جلال معوض : **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٦٥ :٢٦٤.

٢ **المرجع السابق**،ص٢٦٤،وانظر :د.حمدى عبد الرحمن: **الفساد...**،**مرجع سبق ذكره**، ص ٣٠.

(٣) د. حمدى عبد الرحمن: **الفساد السياسى**، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١: ٣٢ ولمزيد انظر لنفس المؤلف : **العسكريون والحكم . . . مرجع سبق ذكره.**

(٤) د. جلال معوض: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٦٦

(٥) د. حمدى عبد الرحمن : **الفساد السياسي ...**، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢: ٣٣.

وانظر فى ذات الفكرة فرانسو بيار: **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٦: ٩٧ .

(٤) هانتنجون : **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٩: ٩١. وانظر أيضا جلال معوض: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٧٥ وانظر أيضا:

Robert Williams , **Op cit.**, pp 271: 273

Robert C..Prook ," Apologies For Political Corruption" , In Heidenheimer (Ed)., **Op. Cit** .,Pp 501: 508

الاندماج الوطني من زاويتين أساسيتين، متمايزتين؛ ومتشابكتين هما: زاوية تقليص قدرات الدولة والثانية تعميق هوة الفوارق والاختلافات بين الجماعات.

فمن ناحية تقليص قدرات الدولة يمكن القول أن الفساد السياسي بما يحتويه من فساد القيادة يؤدى إلي تكريس العلاقات غير المتكافئة بين قيادات الدول المتخلفة والقوى الخارجية الداعمة لهذه القيادات الأمر الذى يؤدى إلى استمرار عملية استنزاف الفائض الاقتصادى للدولة النامية ؛ويضعف حصيلة الدولة، لاسيما وأن عوائد الجماعات أو النخب الحاكمة غالبا ما يتم تحويلها إلى البنوك الخارجية فضلا عن أن الجزء الذى تحتفظ به هذه النخب وتنفقه فى الداخل ليس ضئيلا فحسب وإنما يوجه إلى إنفاق غير إنتاجي لا يخدم التطور الاقتصادى للبلاد وقدراتها، وهو الأمر الذى تصب فى اتجاهه ظواهر أخرى للفساد كالتهرب الضريبي وسوء توجيه الاستثمارات العامة، إذ كثيرا ما توجه الاستثمارات إلى قطاعات معينه كالإسكان والتعليم وهى قطاعات لها أهميتها غير المنكورة إلا أن مردود الاستثمار فى هذه القطاعات يكشف أن الغاية من اختيار هذه القطاعات فى الدول المتخلفة لم تكن بحال الارتقاء بالعنصر البشرى بقدر ما هى ملائمة هذه القطاعات لإخفاء المعاملات المرتبطة بالفساد من اختلاس وعقود وهمية وغيرها، وهو ما يزيد من إضعاف قدرات الدولة الاستخراجية ويضعف مردودات سياساتها التوزيعية(١).

وعلى صعيد تعميق الفوارق والاختلافات بين الجماعات، يلاحظ أن الفساد السياسى يدعم من حدة مشكلة الاندماج الوطنى، سواء بما يحدثه من تأكيد لمشاعر التفوق الإثنى أو الدينى لجماعة ما، أو بالحفاظ على الوضع الاقتصادى المسيطر لجماعة معينة: ففى الحالة الأولى يلاحظ أن العديد من الدول الافريقية عمدت نخبتها الحاكمة إلى محاباة جماعاتها الإثنية فيما تتخذه من قرارات وذلك على الرغم مما ترفعة هذة النخب من شعارات عامة للعدالة والمساواة.

من ذلك أن حكومة نيجيريا الفيدرالية فى الستينيات من القرن العشرين قد قامت بترحيل نحو ١١,١٧٠ نسمة من مساكنهم غير الصحية بالعاصمة بدعوى تطهير العاصمة من أحزمة الفقر وإقامة مساكن جديدة،ولكن فى النهاية ذهبت تلك المساكن الجديدة والتى بلغ عددها نحو ٢٦٢ وحدة سكنية فى معظمها، وتحديدا ٢٣٨ وحدة منها إلى الساسة والإداريين والضباط بالجيش وأقاربهم ممن ينتمون إليهم بروابط قبلية(٢).

وعلى ذات الصعيد فإن إمعان النخبة الحاكمة فى ممارسات الفساد بصورة سالفة البيان يؤدى فى كثير من الأحيان إلى تفاقم التوترات بين الجماعات الحاكمة المميزة والجماعات المحكومة والمحرومة فى الغالب ؛ على نحو يدفع الأخيرة إلى التمرد على قواعد اللعبة السياسية ومحاولة إعادة صياغتها عبر آليات التمرد والانقلاب الأمر الذى تشهد علية العديد من الانقلابات ومحاولات الانقلاب التى عرفتها إفريقيا منذ استقلال دولها(٣).

---

(١) جلال معوض: **مرجع سبق ذكره،** ص٢٧٥: ٢٧٦

(٢) **المرجع السابق،** ص٢٧٨ ولمزيد من الأمثلة حول صور الفساد فى الدول الإفريقية انظر:
د. حمدى عبد الرحمن: **الفساد السياسى....، مرجع سبق ذكره.**

(٣) جلال مَعوض : **مرجع سبق ذكره،** ص ٢٧٨: ٢٧٩

ويرتبط بما سبق، أن انتشار الفساد على نطاق واسع فى الدول الافريقية يؤدى فـــى بعـض الأحيان إلى جعل السلطة السياسية مجرد اداة لخدمة مصالح أصحاب القوة الاقتصادية الذين قـــد لا يكتفون بالتأثير على السلطة من وراء ستار، بل قد يعتمدون على قوتهم المادية فى الحصــول على مناصب سياسية يحمون من خلالها وضعهم المسيطر فى المجتمع على نحو يـــؤدى إلـــى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وتعميق مشكلة الاندمـــاج الوطنـــى بإضافــة أبعـــاد جديـــدة للمشكلة[١].

المبحث الثالث

سياسات إدارة التعددية الإثنية

إذا كانت إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية تمثل الإطار العام الذى تنطلق منه النظم الحاكمة فى تعاملها مع مطالب الجماعات الإثنية، وإذا كانت المؤسسات السياسية بمثابة الأبنية التى تتـــم عبرها عمليات التفاعل والتجاوب مع مطالب الجماعات علاوة على ما تفرضه تلك المؤسســـات نفسها من مطالب خاصة؛ فإن السياسات تعد بمثابة أدوات النظـــام فـــى الاســـتجابة لمطـــالب الجماعات وترجمتها فى صورة مخرجات تتضمنها تلك السياسات وما تحتويه من آثار.

فالنظم الحاكمة توظف السياسات العامة كأدوات لتحقيق العديد من الأغراض أو الأهـــداف، وبدون قدرة النظام على تعبئة الموارد العامة واستخدامها فى حفظ الاستقرار فإنه لن يقـــدر لـــه الحفاظ على استمراريته وذاتيته فى ظل ما تطرحه النخـــب البديلـــة مـــن مطـــالب وتحديـــات لممارسات النظام والأسس التى يقوم عليها الأمر الذى يزيد من ضرورة سعى النظم إلى توظيف ما تملكه من موارد مادية وغير مادية لإنجاز أهدافها وحفظ استقرارها[٢].

وبديهى أن الدول القوية تمتلك قدرا أكبر من التنوع الكمى والنوعى فى الموارد التى يمكـــن توجيهها فى سياسات عامة تدعم استمرارية النظام وبقائه.

ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على أهم السياسات المستخدمة فى التعامل مـــع الجماعـــات الإثنية وما تطرحه من مطالب وتحديات وكيف حاولت الدول الإفريقية توظيف تلك السياســـات كأدوات للتهدئة والتوفيق بين المطالب المتعارضة أحيانا للجماعات الإثنية بالمجتمع.

---

(١) **المرجع السابق** ، ص ٢٧٩ . وانظر: فرانسو بيار: **مرجع سبق ذكره**،ص ٩٥: ١٠٧.
وكذلك انظر: هانتنجتون: **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٦: ٨٧.

(٢) Keller , Op.cit.., pp 254: 255

وسعيا لتحقيق الهدف سالف البيان سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يعرض أولـهما: للسياسات الاستخراجية والتوزيعية ويعرض المطلب الثانى لسياسات الضبط وإعـادة التنظيم ويعرض المطلب الثالث للسياسات الرمزية.

المطلب الأول: السياسات الاستخراجية والتوزيعية

ترتبط السياسات الاستخراجية والسياسات التوزيعية ارتباطا وثيقا على نحـو يمكـن معـه معالجتهما فى سياق مشترك، ذلك أن نجاح وفعالية السياسات التوزيعية يعتمـدان فـى غـالب الأحيان – على مدى نجاح السياسات الاستخراجية فى أداء دورها وإدراك أهدافها، وهو ما يزيد وضوحا عند التعرف على طبيعة ومضمون كل من تلك السياسات.

وقبل البدء فى بيان مضمون تلك السياسات وعلاقتها بإدارة التعددية الإثنية، تجدر الإشـارة، أيضا إلى أن سياسات التوزيع تفترض وجود موارد مستقلة غير موزعة لدى النظام، إلا أنه فى كثير من الأحيان لا يتوافر للنظام قدر كاف من تلك الموارد؛ ولذا فإنه يلجأ إلى إعـادة توزيـع الموارد القائمة فى المجتمع بصياغة جديدة يرى النظام أنها أكثر حفظا لأمنه واستقراره(١). وفى ظل هذا الارتباط فإن هذا المطلب سوف يتناول إلى جانب كل مـن سياسـات الاسـتخراج و سياسات التوزيع وإعادة التوزيع.

أولا:السياسات الاستخراجية

تتعلق السياسات الاستخراجية بمدى قدرة النظام على حشد وتعبئة الموارد المادية والبشـرية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو الدولية(٢). وتمارس كل النظم السياسة –بلا استثناء– تلـك السياسة وإن اختلفت أساليب وفاعلية الممارسة والأساس الذى يتم بمقتضاه تحديد أهداف النظـام السياسى ومدى إمكانات تحقيقها(٣).

وتعتبر الضرائب والمعونات والخدمة العسكرية أكثر السياسات الاستخراجية شيوعا حيث إنه بالإضافة إلى دورها فى تعبئة الموارد التى يستلزمها الإنفاق العام فإن الضرائب تعتبر أداة هامة لإعادة توزيع الدخل ووسيلة لكبح جماح التضخم وزيادة فرص النمو والعمالة(٤).

وترتبط حصيلة الإيرادات الضريبية بدرجة تقدم المجتمع ومدى كفاءة الجهاز الضريبى وهى تتوقف أيضا على طبيعة توزيع الثروة والدخل، إضافة إلى المذهب السياسى الذى يسـاعد فـى تبرير كيف ومتى وعلى ماذا تفرض الضرائب(٥).

---

(١) Ibid., PP: 255: 256

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: "إشكالية الدولة ..." مرجع سبق ذكره، ص ٢٢

(٣) عبد الغفار رشاد : مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٥

(٤) د. كمال المنوفى : مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩: ٣٠٣

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٩٩: ٣٠٠

ومن ناحية أخرى، تمثل القروض والمنح التى تحصل عليها الدولة من الخارج مصدرا هاما لتمويل خططها وبرامجها الإنمائية،وهذه المعونات يمكن أن يكون مصدرها دولة أخرى أو منظمة دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم مما تتيحه تلك المعونات من دعم للقدرات الاستخراجية والتوزيعية للنظام فإنها لا تخلو من آثار جانبية تتمثل في تقييد حرية الدولة المتلقية للمعونة فيما يتصل بشروط تلقي تلك المعونة أو أوجه إنفاقها[١].

أما الخدمة العسكرية فتعتبر من أبرز مظاهر تعبئة الموارد البشرية في المجتمع المعاصر وإن اختلفت النظم من حيث طبيعة التجنيد ومدته والفئات الخاضعة للتجنيد، فهو اختيارى في بعض الدول وإجبارى في دول أخرى، وقد يشمل كافة المواطنين أو يقتصر على فئات دون أخرى[٢].

وتشير معطيات الواقع الإفريقى إلى أن الوظيفة الاستخراجية آخذة فى التآكل لدى كثير من الدول الإفريقية فى ظل تقلص قدراتها على إدارة الاقتصاد والتحكم فيه فى ضوء ما تفرضه اعتبارات الأخذ باقتصاديات السوق والاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتبادل التجارى والتعريفات الجمركية[٣].

ثانيا: السياسات التوزيعية

يقصد بسياسة التوزيع تلك السياسة الهادفة إلى تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية على الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع. فالجماعات والأفراد يسعون عبر أنفسهم أو ممثليهم إلى طرح مطالبهم على صانعى السياسة الذين يقومون بدورهم بالنظر فى تلك المطالب ومحاولة الاستجابة لها[٤].

وتعتمد فاعلية هذا النمط من السياسات على مدى وجود رصيد مستقل للنخبة الحاكمة تستطيع من خلاله إرضاء تلك المطالب التوزيعية على نحو يحول دون شعور أى من الأفراد أو الجماعات بالحرمان[٥].

ومن أشهر أمثلة السياسات المستخدمة فى التعامل مع الجماعات الإثنية وتحديدا نخب تلك الجماعات هو الميل إلى تخصيص مواقع اقتصادية وسياسية محددة على أسس اثنية وهو ما يعرف بالهندسة الإثنية أو التوازن الإثني.

وعلى الرغم من إنة لا يشترط التساوى الحسابى فى تمثيل الجماعات الإثنية مع نسبة تمثيلها فى المجتمع، إلا إنه يجب أن تبدو السياسة التوزيعية عادلة، وبخاصة عندما تكون الجماعات

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠١: ٣٠٢

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٢

(٣) د. إبراهيم نصر الدين: "أشكالية الدولة ...."، مرجع سبق ذكره، ص ٢١

(٤) عبد الغفار رشاد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣

(٥) Keller : Op. cit ., pp 255: 256

المتنافسة متكافئة القوى، ففى زيمبابوى على سبيل المثال حرص موجابى على إحداث تـــوازن إثنى عد اختيار مجلس وزرائه عام ١٩٨٠،حيث أولى عناية خاصة لإشراك ممثلين من الجماعة البيضاء وجماعة الندبيلى وهى جماعة جوشوا نكومو(منافسه على الســلطة) حيــث خصــص لجماعته أربعة مقاعد فى حين خصص للجماعة البيضاء مقعدين فقط فى مجلـــس الـــوزراء[١] ،وتجدر الإشارة، إلى أن الميل إلى تحقيق التوازن الإثنى عند توزيـــع الوظـــائف و المنـــاصب السياسية لا يقتصر على المناصب العليا، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الرئيس كينياتا قـــد استخدم فى بعض الأحيان سلطاته فى التعيين كأداة لمكافئة أو لعقاب جماعات بعينها، ففى عـــام ١٩٧٢ م، على سبيل المثال، تم إقالة ثلاثة من كبار الموظفين المنتمين إلـــى الكيكويـــو، فـــى أعقاب محاولة القيام بانقلاب ضده من جانب بعض فروع تلك الجماعة الإثنية، وما يقـــال عـــن سياسة كينياتا يقال أيضا عن سياسات هوفوية بوانيية فى ساحل العاج وموبوتـــو فـــى زائـــير وغيرهم من القادة الأفارقة الذين استخدموا صلاحيتهم فى التعيين فـــى المنـــاصب الحكوميـــة كأدوات للثواب والعقاب للجماعات المختلفة[٢].

ومن النقاط الجديرة بالاعتبار عند دراسة السياسات التوزيعية هو التعرف على طبيعة العلاقة بين مطالب الجماعات والقوة النسبية لكل من ناحية وطبيعة استجابة النظام الحاكم لتلك المطالب ذلك أنة فى كثير من الأحيان تأتى المبادرة من جانب الحكومة لعلاج صور عدم المساواة فـــى المجتمع وذلك دونما ضغط كبير عليها من جانب الجماعات المستهدفة التى غالبـــا مـــا تكـــون جماعات ضعيفة، إلا إنه فى ضوء طبيعة ذلك التوزيع فإنه يسهل سحبها والتراجع عنها، انطلاقا من واقع ضعف أو سلبية الجماعات المستهدفة[٣].وبصفة عامة يعتمد تقييـــم كفـــاءة السياســـات التوزيعية على القيم الموزعة وحجم المستفيدين منها، والملاحظ هو ضعف القدرات التوزيعيـــة للدول الإفريقية إجمالا فى ضوء افتقارها للموارد اللازمة بل وتراجع ما لديها من مـــوارد فـــى ضوء ضعف قدراتها الاستخراجية على نحو ما سلف البيان[٤].

ثالثا: سياسة إعادة التوزيع

تتميز سياسة إعادة التوزيع عن سياسة التوزيع فى أن الأولى غالبا ما تكون لصالح جماعات معينة وعلى حساب أخرى، ولذا فإنه مع صدور قرارات إعادة التوزيـــع تقـــوم الجماعتـــان أو المجموعتان من الجماعات (من صدرت لصالحها السياسات ومن صدرت ضدها) فى محاولـــة

---

(١) مراجع د. ابراهيم نصر الدين : زيمبابوى ... مرجع سبق ذكره،

(٢) Keller : **Op cit,** pp 260

(٣) من الأمثلة الدالة على ذلك قرار الحكومة الكينية فى عام ١٩٧٠م بمنح رعاية خاصة للأقليات الإثنية فى المقاطعات الشمالية لتحسين ظروفهم المعيشية عبر تخصيص المزيد من الفرص التعليمية ، ثم إقدام الحكومة على إلغاء تعهداتها السابقة بدعوى أن شعوب المنطقة لم تبد تقريرا للعملية التعليمية على النحو المطلوب . وذلك دون خشية أن تثور تلك الجماعات فى ظل قلة حيلتها وضعفه Idem

(٤) د. إبراهيم نصر الدين : إشكالية الدولة .... مرجع سبق ذكره، ص ٢١: ٢٢ .

لتعظيم أو تقليص نطاق تطبيق تلك السياسات وأشهر السياسات التي تتخذ فيها قـرارات إعـادة التوزيع هي سياسات التعليم والإسكان والصحة وكذا كافة السياسات الاجتماعية الهادفـة إلـى إصلاح،أو تصحيح أخطاء الماضي.

وجدير بالبيان، أن القول بأن سياسة إعادة التوزيع تكون لصالح جماعة على حساب جماعـة، أو جماعات أخرى لا يعنى بالضرورة الاقتطاع من موارد الأولى لصالح الثانية؛ حيث إنها فـى بعض الأحيان تكون فى صورة إعادة توزيع نسبى للموارد الجديـدة للنظـام وزيـادة النسـبة للجماعات المستهدفة من تلك الموارد الجديدة، وذلك على نحو ما تكشف الخبرة النيجيرية فـى أعقاب الطفرة البترولية بها وسعيها لتضييق الفوارق بين الجماعات الإثنية بالدولة.

ويمكن القول أن سياسة إعادة التوزيع غالبا ما تقابل بمعارضة شديدة من جانب الجماعـات غير المستفيدة أو المتضررة منها، ولذا يذهب بعض الباحثين إلى ضرورة عـدم لجـوء القـادة السياسيين إلى عزل الجماعات القوية أو استبعادها ما لم يكن وضعهم آمن وسلطتهم راسـخة، أو فى حالة عدم ارتكان شعبيتهم وشرعيتهم إلى تأييد الجماعات المحرومة.

و تجدر الإشارة إلى أنه كثيرا ما تؤدى سياسات إعادة التوزيع لصالح الجماعات المحايدة أو المعارضة للنخبة الحاكمة إلى استقطاب تلك الجماعات لتأييد النظام أو الحـد مـن معارضتـها لسياساته على نحو ما تكشف خبرة زامبيا منذ أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات حينمـا قـام الرئيس كينيث كاوند باتباع سياسة تنمية وتمويل مشروعات للمناطق الأكثر فقـرا فـى البـلاد بصرف النظر عن توجهاتها السياسية نحو الحكومة القائمة، وهو الأمر الذي أدى إلى حصـول المقاطعات الشمالية والشمالية الغربية (معقل الجماعات المعارضة) على أكثر نصيب فى تلـك المشروعات وقد أسفرت تلك السياسة عن ارتفاع شعبية الرئيس كاو ندا والحزب الحاكم فى تلك المقاطعات من ٢١% إلى ٤٥% فى الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٨ م على التوالى(١).

وتعتبر قضية إعادة توزيع الأراضي واحدة من أبرز قضايا إعادة التوزيع في بعض الـدول الإفريقية لا سيما تلك البلاد التي شهدت استعمارا استيطانيا مثل كينيـا وزيمبـابوي وجنـوب إفريقيا؛ حيث يرتبط بقضية إعادة توزيع تلك الأراضي العديد من المشكلات التـي تفـاقم مـن خطورتها، من ذلك، مشكلة تعويض أو عدم تعويض المالكين الأوروبيين عن تلـك الأراضـي وكذا تحديد الجماعات التي يتم إعادة توزيع الأراضي عليهم ونصيب كل جماعة وكيفية توطين تلك الجماعات، وفوق كل ذلك كيف يمكن إجراء هذه العملية وإدارتها مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي والرضا الخارجي لا سيما من الدول ذات الروابط العضوية مع الجماعات المتضـررة من عملية إعادة توزيع الأراضي.

---

(١) Keller, **Op. cit**., p 263: 265

المطلب الثاني: سياسة الضبط والتنظيم

وتشير إلى مدى قدرة النظام السياسي على ممارسة الضبط ومراقبة سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع. وتتخذ السياسات التنظيمية – بصفة عامة – لتحقيق غايات وأهداف محددة.

وعلى الرغم من عمومية تطبيق سياسات الضبط والتنظيم على المجتمع ككل فإنها تستهدف فى كثير من الأحيان جماعات بعينها بالحماية والمحاباة أو الحظر والتقييد[1].

ويقتضى تقويم الأداء التنظيمى للنظام السياسى معرفة مجالات السلوك أو النشاط الإنسانى التى تخضع للتنظيم وإجراءات وأدوات الضبط والتنظيم.

يمكن القول أن مجمل أوجه النشاط الإنسانى تقبل الخضوع لقواعد وسياسات الضبط والتنظيم؛ على تفاوت بين النظم السياسية فى درجة تدخل كل منها فى هذا المجال أو ذاك،وعليه فإنه يمكن الحديث عن تنظيم مجالات مثل الأحوال الشخصية وحماية الأفراد والممتلكات من الاعتداء والنشاط الاقتصادى بأبعاده المختلفة، وكذلك ضبط وتنظيم عمليات التنقل المكانى والاجتماعى وممارسة الحقوق الاجتماعية كالحق فى التعليم والتأمين الصحى وكذلك الحقوق والأنشطة الدينية التى تخضع بدورها للضبط والتنظيم الحكومى[2].

وانتقالا للنشاط السياسي موضع الاعتبار، يمكن القول أنة تحكمه هو الآخر جملة من القواعد التى تتعلق بحق التصويت وطبيعة الهيئة الناخبة والدوائر الانتخابية وطريقة احتساب الأصوات – على نحو ما سلف بيانه– عند الحديث عن المؤسسات – ويمتد مجال السياسات التنظيمية إلى سبل تولى المناصب السياسية وطرق تمويل وإدارة الحملات الانتخابية[3].

ثانيا: أدوات وإجراءات الضبط والتنظيم

تتنوع صور أدوات وإجراءات الضبط والتنظيم الذى تتبعه الدول فى تعاملها مع الجماعات القائمة فى المجتمع ومطالبها؛ حيث تتراوح ما بين الإكراه بصورة المادية والمعنوية من جانب وبين الإقناع والوسائل الأخلاقية من جانب أخر[4].

وعلى الصعيد السياسي تعتبر سياسة الحظر أشهر أشكال السياسات التنظيمية، فالأحزاب والمؤسسات التمثيلية يمكن حظرها بالقانون، والأفراد يمكن اعتقالهم باعتبارهم أعداء للسلام الوطنى أو خطر على المجتمع وأمنه، وهو الأمر الذى استند إليه العديد من القادة الأفارقة فى

---

(١) Ibid., p261

(٢) د. كمال المنوفى : مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٧: ٣٠٨

(٣) مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٩

(٤) عبد الغفار رشاد : مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠

تبريرهم حظر التعدد الحزبى باعتباره متعارضا مع مقتضيات تحقيق الوحدة الوطنيـــة ويفتـــح الباب لتكريس الانتماءات الإثنية[١].

ولما كان حظر قيام الأحزاب السياسية ليس كافيا للتخلص من الانتمـــاءات المؤسســـية الإثنية التى يمكن أن تتبدى فى أشكال أخرى غير سياسية ، لجأت بعض الأنظمة كنظام موبوتـو فى زائير إلى حظر كافة التنظيمات والمؤسسات الجماعية الإثنية[٢].

وعلى صعيد آخر؛ فإن العديد من النظم الإفريقية قد سعت إلى القضاء على عمليات التميـــيز الإثنى فى المجتمع؛ من خلال منظومة من الضوابط والقرارات والقوانين المحرمة والمجرمـــة لممارسات التمييز الإثنى أو دعاوى الانفصال مؤكدة على حقوق المساواة بيـــن كافـــة الأفـــراد بصرف النظر عن انتمائهم الإثنى. إلا أن إصدار تلك القواعد والقوانين لم يقترن بالضرورة فى معظم الأحوال بترجمة فعلية لهذه القرارات إلى سياسات واقعية فاعلة حيث استمر واقع التميـــيز وعدم المساواة رغم تعهد الحكومات بغير ذلك[٣].

وإضافة إلى إجراءات الحظر والاعتقال سالفة البيان، استخدمت بعض النظم الإفريقية أشـــكال تنظيمية أخرى للتعامل مع واقع التعددية وما يفرضه من تحديات من ذلك إقدام دول مثل كينيـــا وتنزانيا وإثيوبيا وموزمبيق على تصميم المناهج المدرسية والتعليمية بصفة عامة بصورة تعمل على خفض وتقليص الولاءات التحتية الضيقة ودعم الهوية الوطنية فى نفوس الطـــلاب وفـــى أحوال أخرى عمدت بعض النظم إلى استخدام ذات الإدارة التعليمية لفرض هوية لغوية ودينيـــة بعينها على أبناء الجماعات على نحو ما تشهد خبرة فترة حكم الدرج فى أثيوبيـــا ومحاولتـــهم فرض اللغة الأمهرية كلغة وطنية والمسيحية القبطية كديانة وطنية الأمر الـــذى أثـــار حفيظـــة الجماعات الأخرى ومعارضتها[٤].

وإلى جانب الإجراءات سالفة البيان، للضبط والتنظيم تعتمد النظم بصفـــة عامـــة، والنظـــم المتخلفة بصفة خاصة، على استخدام الوسائل القمعية الإكراهية ممثلة فى جهاز الشرطة وغـيرة من المؤسسات المناظرة فى حماية النخب الحاكمة وقهر المعارضة وفرض الأمن والنظام فـــى الداخل[٥].

---

(١) Keller, **Op.cit.,** p 267

(٦) **Idem**

(٣) Ibid., P: 262 وانظر فى ذات الفكرة:
Clive, Nabier,"Africa's Constitutional Renaissance? Stocktaking In The 90s" In **Africa Dialogue** (South Africa :The African Center For The Constractive Resolution Of Disputs (Accord). No 1.2000), Pp; 77: 83

(٤) Keller ,**Op.Cit.,** Pp: 262: 263

(٥) د. كمال المنوفى : مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠٩: ٣١٠.

على غرار سياسات إعادة التوزيع تقوم سياسة إعادة التنظيم على أساس تعديل أو تغيير أوضاع قائمة وليست منشئة ابتداء على نحو ما هو الحال فى سياسات التوزيع وسياسات التنظيم.

وتستهدف سياسات إعادة التنظيم مثلها فى ذلك مثل سياسات الضبط والتنظيم، إما تقوية يد النظام الحاكم وسلطته التنفيذية أو إعادة التوزيع للقوة السياسية لاحتواء مطالب جماعات معينة.

وسياسات إعادة التنظيم، يمكن أن تتضمن إعادة هيكلة وصياغة الدساتير، أو الجهاز الإدارى أو النظام الحزبى حيث تشير الخبرة الإفريقية إلى أنة قد شهدت الكثير من الدول الإفريقية تعديلات دستورية تم فيها الانتقال من الشكل الموحد للدولة إلى الشكل الاتحادى (السودان – نيجيريا – إثيوبيا) أو الانتقال من نظام التعدد الحزبى إلى الحزب الوحيد، على نحو ما شهدت خبرة مرحلة ما بعد الاستقلال، أو التحول العكسى من الحزب الوحيد إلى الأخذ بالتعددية الحزبية على نحو ما تكشف خبرة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ومرحلة التسعينيات من القرن العشرين(١).

وفى ظل هذه السياسات المختلفة لإعادة التنظيم احتلت قضية احتواء المطالب الإثنية وتحقيق الاندماج الوطنى موقعا مركزيا فى تبرير تلك السياسات والاتجاه إليها وذلك بصرف النظر عن ممدى فاعلية تلك السياسات المختلفة لإعادة التوزيع فى تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: السياسات الرمزية

تستهدف السياسات الرمزية ابتكار واستخدام الرموز بمختلف مستوياتها (دينية، عسكرية، ثقافية، اجتماعية. . . .) لدعم الشعور بالمواطنة والولاء للنظام وأهدافه(٢).

فالدول تهتم بالآثار وتنشئ المتاحف لتذكر الناس بأمجادهم التاريخية، كما أن القيادات السياسية لا تألو جهدا فى الإشارة فى أحاديثها إلى رموز البطولة والحكمة التى يتضمنها تاريخ الأمة. وفى ذات الاتجاه تصب احتفالات الدول بالأعياد الوطنية والدينية وما تقوم به من عروض عسكرية(٣).

وجدير بالبيان أن السياسات العامة نفسها فى بعض الأحيان تكون سياسات رمزية؛ ذلك أنة فى كثير من الأنظمة فقيرة الموارد يجد النظام السياسي نفسه محاطا بمطالب جماعات بعينها من أجل القيام بعمل ما، وفى ظل واقع ندرة الموارد اللازمة لأداء وتحقيق المطالب يلجأ النظام السياسي إلى الحفاظ على وجودة من خلال السياسات الرمزية التي تقوم على إقناع الجماهير بأن

---

(١) Keller, Op.Cit., Pp 265: 268

Nabier, Op.Cit., Pp 84-91.

(٢) د. كمال المنوفى : مرجع سبق ذكره، ص ٣١٠

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

قادة النظام يقومون ببذل قصارى جهدهم لحل مشكلاتهم وتحقيق مطالبهم، أو إثبات أن النخبة الحاكمة أنشط من غيرها فى هذا الصدد(١).

ويمكن القول أن المكون الأساسي للسياسات الرمزية هو مكون أيديولوجى ممثلة فى شعارات يرفعها سدنة النظام ورموزه لا سيما الأحزاب الحاكمة والقيادة، فالقائد أو الرئيس يمكن أن يحتفظ بمكانته وقيادته السياسية من خلال عزو نجاحات له فى التعامل مع قضايا ربما لا تكون موضع خلاف، أو لا تكون موجودة أصلا، وأن يشيع عبر وسائل الإعلام امتلاكه لصفات محببة إلى الشعب، ولعل أكثر الشعارات التى استخدمت على الساحة الإفريقية هى ادعاء معظم قادتها أنهم قد ساهموا ويساهمون فى وقف الاستغلال الغربي لثروات بلادهم وطهروا بلادهم من الاستعمار، كما أن بعض قادة الدول الإفريقية قد عزفوا طويلا على سياسة الإصلاح الزراعى، وإعادة توزيع الأرض على المواطنين؛ على الرغم أن المساحات التى قد تمت مصادراتها، قد لا تكون كبيرة، أو أن تكون أجود الأراضى ما زالت فى يد المستوطنين على نحو ما تكشف خبرة كينيا وزيمبابوى.فالمهم هو الدعاية المصاحبة لذلك السلوك الرمزي فى جوهرة، وما يحدثه ذلك السلوك، وتلك الدعاية من أثر لدى الجماعات، من زيادة رصيد وشعبية القائد وامتصاص وخفض حدة عدم الرضا فى البلاد(٢).

يبين مما سبق، أن فاعلية السياسات الرمزية، تتوقف فى جانب منها على مدى فاعلية الاتصال بين النخبة الحاكمة والجماهير؛ ذلك أنه قد يستخدم النظام الحاكم رموزا لا يفهمها، أو لا يعترف بها أبناء جماعة، أو جماعات معينة؛ وفى هذه الحالة فإن الرسالة الرمزية ستفقد محتواها وأثرها؛ بل قد تأتى بأثر عكسي حال فهمها على نحو خاطئ من جانب الجماعات المستهدفة، الأمر الذى يعنى ضرورة وعى النظام السياسي بواقع المجتمع ومتطلباته، وكذا حجم القدرات والموارد المتاحة للتعامل مع تلك المطالب، وسبل الاستجابة لها(٣).

فالنظم السياسية يمكنها أن تستميل الجماعات بصورة أكبر عبر سياسات التوزيع، إلا أن تلك السياسات على نحو ما سلف البيان، تتطلب امتلاك الدولة موارد كافية؛ لتحقيق ذلك، وهو ما لا يتوافر لمعظم دول العالم، ولجميع دول إفريقيا التى تعانى من فقر فى الموارد المتاحة للتوظيف فى هذا الصدد، الأمر الذى دفع بعض النظم الإفريقية إلى البحث عن موارد معنوية قابلة للتوزيع أو إعادة التوزيع لتعويض الافتقار للموارد المادية. والأمثلة التقليدية فى هذا الشأن هما: مثالى كينيا وتنزانيا فى عهد كينياتا ونيريرى على التوالى، حيث استخدمت الرمزية السياسية بصورة واضحة لحشد وتعبئة الجماهير خلف القيادة والنظام الحاكم(٤).

ففى تنزانيا حاول نيريرى إحداث اندماج وطنى بين الجماعات الإثنية القائمة فى المجتمع التنزانى عبر سياسة "الاوجاما" أو "الجماعة"، إلا أنه فى ظل عدم اتفاق جماعات المجتمع حول مضمون وأهداف تلك السياسة، بدا فشل تلك السياسة فى أداء رسالتها فى مطلع

---

(١) Keller ,Op.cit., P: 257

(٢) Ibid., PP: 257: 258

(٣) عبد الغفار رشاد : مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٤) Keller , Op.cit., P: 270

السبعينيات؛ ففى عام ١٩٧٢م، أتضح أن العديد من المجتمعات الجماعية التى أقامتها ودعت إليها الحكومة التنزانية لم تحظ بالإقبال؛وهو ما دفع الحكومة إلى استخدام الأدوات القسرية والإجبار لتعمير تلك المجتمعات بالأفراد على نحو كشف عن تداخل واختلاط بين السياسة الرمزية وسياسة الضبط والتنظيم(١).

وعلى الصعيد الكينى مثلت سياسة الهارامبى – Harambee وتعنى لغة "لنعمل سويا " – أحد نماذج السياسات الرمزية واستهدفت بالأساس تخفيف العبء عن الحكومة من خلال تحويل بعض الخدمات والأعمال الحكومية إلى كاهل الجماعات والتنظيمات الأهلية المحلية على نحو يجعل سبب نقص الخدمات والسلع الموجهة إلى تلك الجماعات هو عدم التزام أبناء الجماعة أنفسهم بأداء واجباتهم وليس تقصير النظام.

ولقد كانت أبرز مثالب السياسة الكينية أنها رسخت الولاءات الضيقة بدلا من بسط الهوية الوطنية على نحو ما فعلت –بدرجة ما– سياسة اليوجاما فى تنزانيا(٢).

وتجدر الإشارة ،إلى أن الرئيس العاجى السابق هوفويه بوانييه قد طرح نموذجا مغايرا للسياسات الرمزية؛ فعلى حين اتسمت السياسة الرمزية فى كينيا وتنزانيا باختزالها فى صيغة أيديولوجية، فإن النموذج العاجى قد خلا من تلك الصيغة واعتمد على التواصل المباشر بين الرئيس والجماهير.ففى عام ١٩٦٩ قام الرئيس بوانييه بعقد سلسلة اجتماعات جماهيرية بلغت ٣٣ اجتماعا جماهيريا ضم جماعات وظيفية لا إثنية ك(التجار، والطلاب، والآباء، والموظفين، والجنود. . .) للتعرف على مطالبهم؛ وعلى الرغم من الطبيعة اللا إثنية لهذه الاجتماعات فإنها قد حفلت بالاختلافات على أسس إثنية واضحة، وقد انتهى الرئيس بوانييه إلى ضرورة جعل اجتماعاته مع الجماعات المختلفة بالبلاد عملية دورية سنوية على أن تتوزع الاجتماعات عبر البلاد لتشمل أكبر عدد من الجماعات وتثير اهتمام أكبر عدد من المسئولين فى البلاد بمطالب الجماهير(٣).

وعلى الرغم من أن اجتماعات بوانييه قد أسفرت فى بعض الأحيان عن مكاسب مادية لبعض الجماعات فإن العائد الأكبر لهذه السياسات كان رمزيا متمثلا فى شعور العديد من الجماعات أن الرئيس شخصيا مهتم بمشكلاتها ومتعهد بحلها كما أسفرت تلك السياسة عن ازدياد دائرة المشاركين والمهتمين بالشئون السياسية من الشعب(٤).

وعلى صعيد آخر تجسد إريتريا نموذجا آخر لفاعلية السياسات الرمزية ودورها فى دعم النظام الحاكم على العديد من المستويات، فانطلاقا من واقع فقر وندرة الموارد المتاحة للنظام اعتمدت النخبة الحاكمة بدرجة كبيرة على السياسات الرمزية منذ استقلالها رسميا عام ١٩٩٣م؛ حيث حرصت النخبة الحاكمة على توظيف الأداة الإعلامية لإثبات الفاعلية لسياستها التنموية القائمة على الاعتماد على النفس سواء تمثلت تلك المشروعات فى مد سكك حديد أو رصف

---

(١) حول تفاصيل تلك السياسة وتقيمها انظر د. حمدى عبد الرحمن : الأيديولوجية والتنمية . . . . مرجع سبق ذكره، .

(٢) لمزيد انظر: المرجع سبق ذكره،

(٣) Keller, Op.cit., P: 272

(٤) Idem.

طريق برى؛ ذلك بالإضافة إلى الحرص على إبراز الدور التطوعى لأهل القرى والمناطق المستفيدة من تلك المشروعات[١]. وقد ازدادت أهمية السياسات الرمزية مع اندلاع الحرب الإريترية الأثيوبية حيث حرصت القيادة الإريترية على التركيز على شعارات الصمود وتاريخ النضال والتخلص من نير الاستعمار الإثيوبى والتأكيد على حتمية الانتصار الإريترى ؛ بل أن اسم العملة الإريترية نفسه "النقفة" لم يخل من السمة الرمزية حيث جاءت التسمية على اسم موقعة انتصرت فيها الحركة الشعبية الإريترية على القوات الإثيوبية أثناء النضال الإريترى من أجل الاستقلال[٢].

وتجدر الإشارة،إلى أنه لا تجب المبالغة فى الاعتماد على السياسات الرمزية وحدها دون ما مساندة من السياسات الأخرى لا سيما السياسات التوزيعية حيث إن تلك المبالغة يمكن أن تزيد من حدة رد الفعل حال انكشاف إفلاس تلك السياسات الرمزية وعدم واقعيتها كأن تتعرض الجيوش ضخمة الاستعراضات إلى هزيمة عسكرية فى مواجهة مع دول مكافئة، أو أقل قدرة،أو اكتشاف تلاعب النظام بمشاعر الجماهير وآمالهم؛ على أنه واقعيا يصعب اعتماد نظام سياسى على نمط واحد من السياسات سالفة البيان؛ فالمشاهد هو أن النظم السياسية تعتمد على توليفة من السياسات؛ وإن تباينت فى الوزن النسبى لكل سياسة.

وختاما، يمكن القول أنه ما من دولة تستطيع البقاء والاستمرار استنادا إلى السلطة والقهر وحدهما ؛ لذا فإن عليها أن تعمد إلى تنمية قدراتها الاقتصادية والثقافية والأمنية والاجتماعية للارتقاء بمستوى رفاهية المواطنين ودعم الاندماج الوطنى بين الجماعات الإثنية بالمجتمع على نحو يدعم شرعية النظام ويؤهله لاتخاذ ما يراه من قرارات دون ما حاجة للاعتماد بدرجة كبيرة على أدوات القسر والقمع وتعريض النظام لعدم الاستقرار الناجم عن ازدياد سخط وعدم رضاء الجماعات المختلفة فى المجتمع[٣].

وبالنظر إلى حقيقة تباين النظم والمجتمعات فيما يتعلق بأسباب الصراعات الإثنية تبعا لاختلاف التركيب الاجتماعى والتاريخ السياسى لها ؛ وانطلاقا من اختلاف النظم فى طرق استجابتها وإدارتها للمطالب الإثنية تبعا لاختلاف قدراتها بالمعنى الشامل ومدى انكشافها الداخلى والخارجى للضغط السياسى، وخصائص القيادات السياسية والإدارية، ومدى مرونة وحساسية صانعى السياسة للمطالب الإثنية، فإن التعرف على طبيعة العلاقة بين النظام السياسى فى دولة ما والجماعات الإثنية الموجودة بها يتطلب دراسة ذلك النظام فى إطار سياقه وقدراته الخاصة استرشادا بالقواعد العامة لتلك العلاقة. وهو ما يسعى الباب الثانى من هذا البحث لعمله من خلال دراسة العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسى فى جنوب إفريقيا فى ضوء ما تم عرضه فى الباب الأول.

---

(١) انظر على سبيل المثال جريدة إريتريا الحديثة الناطقة باسم حكومة إريتريا العدد ١٠٨ فى ٩/٥/٢٠٠٠ م كمثال على الرمزية بأبعادها المختلفة حيث عرضت لمهرجان الطلاب والشباب فى أسمرة . وكذا لدور العمل التطوعى فى إنشاء إحدى الطرق البرية بالتعاون مع الحكومة علاوة على التأكيد على الصمود الإريترى فى وجه العدوان الإثيوبى .

(٢) مركز الحضارة للدراسات السياسية: أمتى فى العالم : حولية قضايا العالم الإسلامى (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية،١٩٩٩) ص ٥٠٥

(٣) Keller, Op.cit., P: 258

الباب الثانى

التعــدديــة الإثنيــة فى جنــوب إفــريقــيا

الواقع، المطالب، المخرجات

الباب الثانى

التعددية الإثنية فى جنوب إفريقيا:

الواقع،المطالب والمخرجات

يطرح هذا الباب رؤية تحليلية لطبيعة العلاقة بين الأوضاع الإثنية فى جمهورية جنوب إفريقيا ، والنظام السياسى بها، من حيث رصد أبعاد الخريطة الإثنية، معبراً عنها بأوضاع الجماعات الإثنية الرئيسية فى جنوب إفريقيا ، وما تفرزه من مدخلات مختلفة، مع التركيز على مطالب تلك الجماعات الموجهة للنظام السياسى.

كما يعرض هذا الباب لاستجابات النظام السياسى لتلك المطالب، وصولاً إلى تقييم تلك الاستجابات لمعرفة طبيعة اختيارات النظام وتحيزاته للحكم على المسار المتوقع له فى المستقبل المنظور.

وعليه، فسوف ينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول؛ يعرض أولهما للخريطة الإثنية لجمهورية جنوب إفريقيا ،ويعرض الثانى إلى مطالب الجماعات الإثنية ومبرراتها، وعوامل فاعليتها، وأخيراً يختص الفصل الثالث برصد استجابات النظام السياسى تجاه تلك المطالب.

الفصل الأول

الواقع الإثنى لجمهورية جنوب إفريقيا

لكل خريطة مفتاح لقراءتها وفهمــــها، وعنــد مطالعــة الخريطــة الإثنيــة لجمهوريــة جنــوب إفريقيا ومحاولة قراءتها وفهمها، هناك طريقتان ؛ فمـــن ناحيــة يمكــن التعــرف علــى مكونــات الخريطة الإثنيـــة للمجتمــع مــن خـــلال تنــاول الجماعــات المكونــة لــه -كــل علــى حــدة- وخصائصها. ومن ناحية ثانية يمكن تفهم تلك المكونات عــبر معــايير محــددة يتــم تناولــها لــدى كل جماعة بطريقة عرضية مقارنـــة.

والواقع، أن المحك الرئيسى فى اتباع هذه الطريقة أو تلك لا ينبــع فقــط مــن خصــائص ذاتيــة فى أى من الطريقتين بقدر ما يتعلق بالهدف من بحث مكونـــات الخريطــة الإثنيــة فــى جمهوريــة جنوب إفريقيا ولذا فإنه انطلاقاً من الرغبة فى الوصول إلـــى منــاطق التقــاطع والاختــلاف بيــن الجماعات الإثنية المختلفة الداخلة فى تكوين المجتمع، فإنــه ســوف يتــم تنــاول الــتركيب الإثنــى فى جنوب إفريقيا عبر معايير محددة يبحث عنـــها لــدى كــل جماعــة مــن الجماعــات المكونــة لمجتمع جنوب إفريقيا؛ والتى تجمع الدراسات الخاصـــة بالأوضـــاع الإثنيــة فيــها علــى تقســيمها إلى أربع جماعات أساسية هى: الأفارقـــة / الســود، الملونـــون، الــهنود / الآســيويون والبيــض. ويضيف آخرون فى بعض الأحيان جماعة السكان الأصلييـــن للبــلاد مــن البوشــمن والــهوتنتوت متحدثى الخوسان Khoisan والذين تعرضوا لعمليات إبادة مــن جــانب قبــائل البــانتو وجماعــات المستوطنين البيض، أسفرت عن تضاؤل إعدادهم إلى بضـــع آلاف نســمة، علــى نحــو أخرجــها من المعادلة السياسية لجنوب إفريقيا لضعـــف تــأثيرهم وانعزالــهم عــن المجتمــع بفعــل تــردى أوضاعهم على كافة المستويات بالمقـــاييس العصريـــة(١).

---

(١) لا يخلو مرجع عن تاريخ جنوب إفريقيا وتركيبها الاجتماعى من تعرض للجماعات الرئيسية فى البلاد انظر:

Z.J.De Beer, **Malti-Racial South Africa The Reconciliation of Forces** (London: OXford University Press, 1961), Pp: 6-23.

David L. Niddrie, **South Africa: Nation Or Nations?** (London: D. Van Nostrand Company, INC, 1968), Pp: 24-25.

T.R.H. Davenport, **South Africa: A Modern History** (London: Macmillian Pressed, LTD, 2nd Edition, 1978), PP: 3-17.

Encyclopedia Britannica, Vol. 27, **Op. Cit.**, PP: 926-929.

ولمزيد من التفاصيل عن البوشمن والهوتنتوت والأقزام فى إفريقيا بصفة عامة انظر:

د. محمد عوض محمد: **الشعوب والسلالات الإفريقية** (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥)، ص ص ٢٩-٤٥.

المبحث الأول

الأبعاد التاريخية للخريطة الإثنية

يُمثل التاريخ السياسى أحد أهم المؤثرات فى تشكيل الخريطة لأى مجتمع؛ وبالتـــالى يُعتـــبر أحــد المفاتيح الأساسية لفهم تلك الخرائط وتفسيرها.

وتنبع أهمية دراسة التاريخ السياسى للجماعات الإثنية من حقيقة إنه يلعب دوراً رئيسياً فى بلـــورة مدركات تلك الجماعات الذهنية عن نفسها وعن غيرها. على نحو ما سلف بيانه فى الفصول السابقة.

وفيما يلى تعرض الدراسة بالرصد للتاريخ السياسى للجماعات الإثنية الفاعلة فى جمهورية جنـــوب إفريقيا، وذلك عبر ثلاثة مطالب أساسية.

المطلب الأول: التاريخ السياسى لجماعة الأفارقة

تكشف مطالعة الدراسات الخاصة بالتاريخ السياسى للأفارقة فى جنـــوب إفريقيـــا عـــن تشـــوش وغموض؛نابع من اختلاف الآراء حول تاريخ وجود الأفارقة فى جنوب إفريقيا؛ حيث يذهب البعـــض إلى ضعف الشواهد والروايات الشفاهية المتعلقة بتاريخ المنطقة ويؤكد آخرون على أن تاريخ وصـــول الأفارقة / السود إلى جنوب إفريقيا لا يتجاوز القرن الخامس عشر الميلادى. وهو ذات التاريخ الـــذى وصل فيه البرتغاليون إلى سواحل المنطقة(١).

والواقع، أن التاريخ السياسى للأفارقة فى جنوب إفريقيا يعود إلى القرن الحادى عشر علـــى أقـــل تقدير وقبل وصول الأوربيين إلى المنطقة بأكثر من أربعة قرون(٢) والشاهد على ذلك حقيقة أن قبـــائل "البانتو" التى تمثل الأصل المشترك لجماعة الأفارقة / السود، قد انتشرت فى أرجاء قارة إفريقيا حتـــى وصلت إلى الشاطئ الجنوبى من نهر الزمبيزى فى جنوب القارة وذلك فـــى أوائـــل القـــرن العاشـــر الميلادى وفق الكثير من الدراسات التاريخية. وفى ظل طبيعة التوسع والهجرة –المميزة لتلك القبـــائل– سعياً وراء الماء والمراعى، وانطلاقاً من الشواهد الأركيولوجية والأنثربولوجية الخاصـــة بالمنطقـــة، أكدت تلك الدراسات على حقيقة مؤداها سبق الوجود الإفريقى بالمنطقة واصطدام جماعـــة الأفارقـــة بالسكان الأصليين من البوشمن والهوتنتوت قبل مجئ أى من الجماعات الإثنية الأخرى إلى البـــلاد(٣)

---

(١) برنار ماغوبين: **التطورات السياسية فى تاريخ جنوب إفريقيا** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٥)، ص ص ٥-٦.

(٢) Niddrie, **Op. cit.**, P 29.

Jim Hoagland, **South Africa: Civilization in Conflict** (London: George Allen & Unwin LTD, 1972), P: XVII.

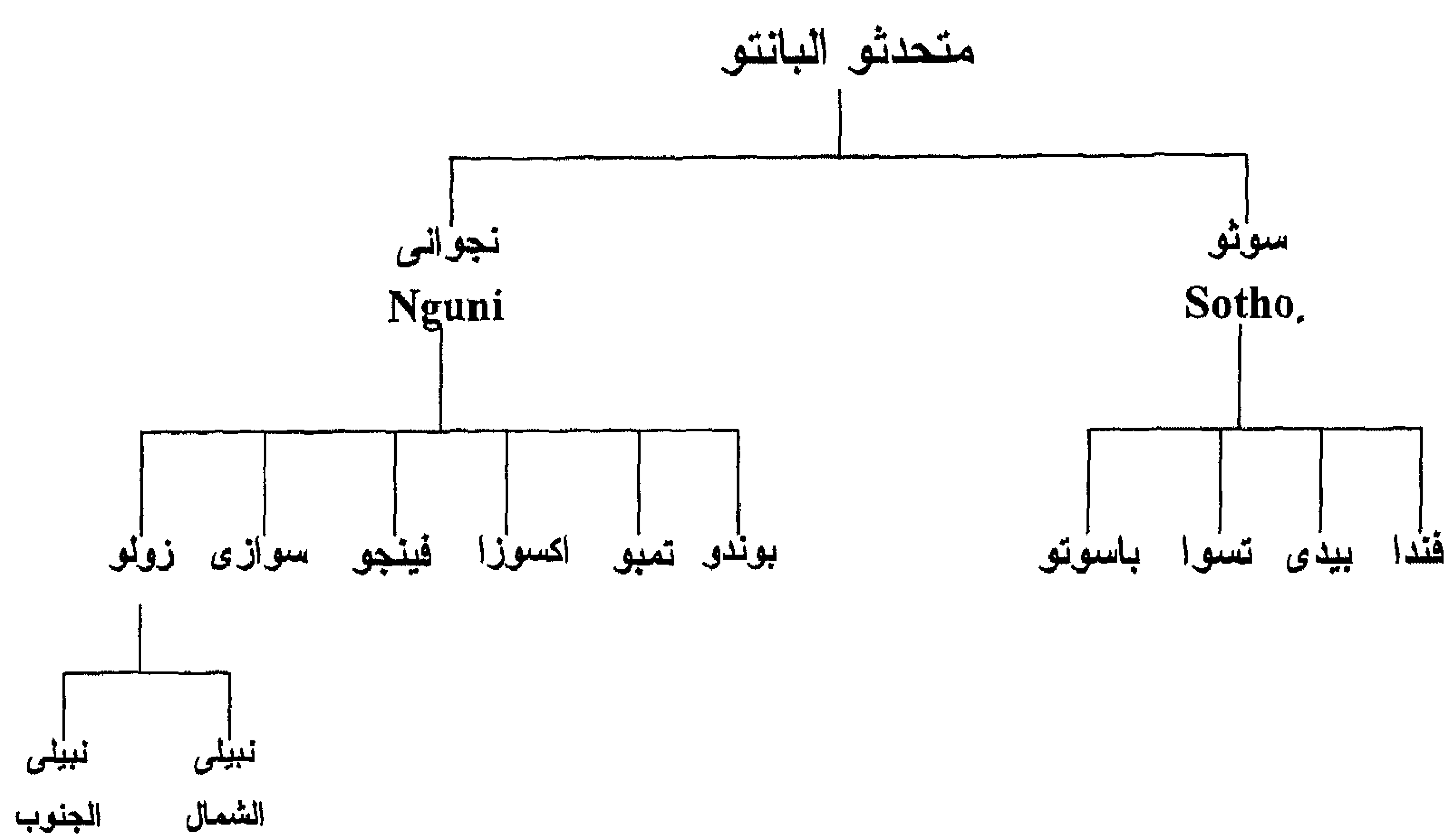
(٣) **Idem.**

دونالد ل. وايدنر: **تاريخ جنوب الصحراء: الجزء الأول**، ترجمة: على أحمد فخرى ود. شوقى الجمل (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٧٦)، ص ص ٩٨-٩٩.

برنار ماغوبين: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨-٩.

حيث سار هؤلاء البانتو على طريقتهم المعتادة باستيعاب أو مطاردة ومحاربة من يعترض طريقهم من البوشمن، أو غيرهم من السكان الأصليين للبلاد، وذلك بعد قيام الكيانات السياسية لجماعات البانتو فى القرن التاسع عشر، حيث اقتصر توافدهم فيما سبق ذلك التاريخ على تحركات فردية سعيا وراء المراعى أو للتجارة مع البوشمن والهوتنتوت بالبلاد[1].

ويوضح الشكل التالى الجماعات الرئيسية والفرعية للبانتو:



وعلى الرغم من أنه لأغراض التحليل يمكن أن يطلق على تلك الجماعات الفرعية فى مجموعها اسم "الأفارقة" أو "البانتو" فإن ذلك لا ينفى وجود اختلافات بين هذه الجماعات وبعضها البعض من الناحية الفيزيقية (التركيب الجسمانى، لون البشرة،....)، واللغوية؛ حيث تشير الدراسات إلى أنه على الرغم من اشتراك تلك الجماعات فى الأصل البانتوى للغاتهم المختلفة، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة وجود فهم مشترك لتلك اللغات بين أبناء الجماعات[2]، الأمر الذى يدفع أبناء تلك الجماعات إلى البحث عن لغة وسيطة للتفاهم فيما بينهم لا سيما فى المناطق التى يكثر اختلاط تلك الجماعات ببعضها البعض كما هو الحال فى مناطق التعدين، ويمتد الاختلاف كذلك إلى نمط الحياة الاقتصادية والسياسية

---

(١) المرجع السابق ،ص ١١٩.

A . J .Christopher, **South Africa** (London: Longman, 1982), PP 24-25

ولمزيد انظر:

Encyclopaedia Britannica, vol. 27, **Op.cit.**, PP:645et seq

د. دينون: "التبعية والتكافل: إفريقيا الجنوبية من ١٥٠٠: ١٨٠٠" فى ب. أ. أوغوت (مشرف): **تاريخ إفريقيا العام**، المجلد الخامس (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام. ط٢، ١٩٩٧)، ص ص ٧٥٥-٧٦٦.

(٢) Niddrie, **Op.cit.**, PP 28-36.

وانظر: دينون: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧٦٢-٧٦٤.

د. محمد عوض محمد:**مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨١-٨٣.

حيث تنوعت الأنشطة الاقتصادية للبانتو ما بين تربية الماشية والرعى وزراعة بعض المحاصيل المعيشية وكذا التعدين والصيد وكان دافعهم لذلك الرغبة فى الإقلال من المخاطر البيئية كالجفاف، والأمراض، وضياع المحاصيل(١).

وعلى الصعيد السياسى تباينت درجة المركزية بين جماعات متحدثى البانتو التى استوطنت المناطق الداخلية من البلاد، وتلك التى تركزت فى المناطق القريبة من الساحل. فبانتو الداخل؛ ويمثلهم "السوتو" بالنظر إلى تركزهم بأعداد كبيرة حول المجارى المائية وإقامتهم مدن تجارية، استطاعوا إقامة نظام مركزى بزعامة وراثية، تراوح تعداد سكانها ما بين ١٥,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ نسمة وفى المقابل فإن جماعات البانتو القريبة من الساحل والتى تعرف بـ"النجوانى" فقد خضعت لنظم أقل مركزية وأقل تعداداً، وذلك لاعتماد تلك الجماعات بالأساس على الرعى واضطرارها فى كثير من الأحيان إلى الترحال بقطعانها بحثاً عن مراعى جديدة، وهو الترحال الذى كثيراً ما صاحبته عمليات انقسام لتلك الجماعات، ونشأة جماعات جديدة؛ تنسب فى الغالب إلى أحد الأسر المؤسسة لها. وعلى الرغم من تلك السمة العامة لجماعات النجوانى، فإن الأمر لم يخل من عمليات صهر واندماج سلمى أحياناً، وقسرى فى غالب الأحيان، بين الجماعات الفرعية لتلك الجماعة على نحو أسفر عن قيام وحدات ونظم سياسية مركزية، استطاعت بسط هيمنتها على المنطقة الخاصة بها والمناطق المجاورة. كانت أبرزها ممالك الزولو، السوازى، والسوثو، والندبيلى فى القرن التاسع عشر(٢).

ويمكن القول أنه بحلول عام ١٦٠٠م استوطنت المنطقة المعروفة الآن بجنوب إفريقيا؛ حيث انتشر السكان الأصليون من متحدثى الاكسهوزا فى الغرب والجنوب الغربى، والسوثو بفروعهم المختلفة فى منطقة الهضبة العليا Highveld، والنجوانى بفروعهم فى المناطق القريبة من السواحل. وقد أشارت تقارير الرحالة والبحارة البرتغاليين الذين طافوا بسواحل البلاد فى القرن السابع عشر إلى تلك الحقيقة وأشارت إلى الرخاء النسبى لتلك المجتمعات وسكانها. الأمر الذى يدحض ما ذهب إليه الأفريكانر من أن منطقة جنوب إفريقيا كانت أرضاً بلا شعب أو تاريخ(٣) على أنه تجدر الإشارة، إلى أن الصراعات والحروب التى دارت بين الجماعات والممالك الإفريقية فى القرن التاسع عشر وما أسفرت عنه من عمليات تفريغ وهجرات سكانية، زاد من وطأتها ما تعرضت له المنطقة من ظروف بيئية قاسية، قد

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٨٣ وانظر: Niddrie, **Op.cit.**, PP 28-36

(٢) حول أهم تلك الممالك، انظر: Devenport, **Op.cit.**, PP 43-56

د. شانايوا: "المبادرات والمقاومة الإفريقية فى إفريقيا الجنوبية"، فى أ. آدوبواهن: "**تاريخ إفريقيا العام**" المجلد السابع (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا، ١٩٩٧)، ص ص ٢٠٣-٢٢٧.

(٣) Solomon M. Nkiwan, **Regional Security and Confidence Building Processes: The cas of Southern Africa in the 1990s** (New York: United Nations, Research Paper No. 16, 1993), P: 11

وانظر أيضا:

م.د.سى.دى وت نل:"السياسة المتبعة نحو البانتو فى جنوب افريقية"،فىجيمس دفى: **أفريقيا تتكلم**،ترجمة عبد ارحمن صالح (القاهرة:الدار القومية للطباعة والنشر،د.ت)،ص ١٣١.

Library of Congress, "South Africa - A Country Study.," at **http:// Icweb2.ioc.gov/cgi-bin/query2/r?frd/cstdy:@field(Docld+zaoo14).**

أظهرت البلاد وكأنها خالية من السكان فى بعض المناطق التى هبط إليها المستوطنون الأوربيون؛ كما أدت متضافرة مع عوامل أخرى- كضعف التسليح والتنظيم- إلى انهيار تلك الممالك الإفريقية وهزيمتها أمام أبناء الجماعة البيضاء من الأوروبيين(١). الذين عمدوا إلى تفكيك الأبنية والأنظمة القبلية الإفريقية عبر انتزاع أراضى الأفارقة وفرض الضرائب النقدية عليهم؛ الأمر الذى دفع الآلاف من أبناء الجماعة السوداء بفروعها المختلفة إلى الهجرة إلى المناطق الخاضعة للجماعة البيضاء بحثاً عن عمل، ولمواجهة ذلك ظهرت فكرة إقامة المعازل منذ أربعينيات القرن التاسع عشر؛ بهدف جعل تلك المعازل مخزناً للعمالة الرخيصة اللازمة للنشاط الاقتصادى للجماعة البيضاء، وهى الفكرة التى تصاعدت المناداة بها مع ازدياد تدفق الأفارقة إلى المناطق الحضرية بحثاً عن عمل؛ على نحو مثل تهديداً اقتصادياً للسلطة الحاكمة البيضاء، وتهديداً سياسياً محتملاً ،وأدت إلى قيام حكومات جنوب إفريقيا البيضاء بإصدار سلسلة من التشريعات للحد من هجرة الأفارقة إلى الحضر، وتجريدهم من حقوقهم السياسية والاقتصادية. وفى إطار ذلك تم إصدار قوانين الأرض عام ١٩١٣ وعام ١٩٣٦، والتى أسفرت عن تخصيص نحو ١٣% من مساحة البلاد لجماعة الأفارقة على أساس قبلى، وأعادت من جديد بناء السلطة القبلية فى تلك المناطق التى سُمّيت بالأوطان المحلية: Home Lands ،أو ماعُرف بالبانتوستانات Bantustans وكان عددها عشر بانتوستانات، اتجهت حكومة الجماعة البيضاء إلى منحها الإستقلال فإستقلت منها أربعة بانتوستانات هى (ترانسكاى١٩٧٦ م - بوفوتاتسوانا عام ١٩٧٧ وفندا عام ١٩٧٩ وسيسكاى عام ١٩٨٢) حيث سُحبت المواطنة الجنوب إفريقية من أبناء تلك البانتوستانات التى أُعلنت أقاليم مستقلة وإن لم يعترف بها أى من دول العالم(٢).

وتجدر الإشارة، إلى أنه على الرغم من ممالأة البعض من أبناء جماعة الأفارقة للنظم العنصرية البيضاء، وتبنيه فلسفتها ونظمها، إلا أن القطاع الأكبر من أبناء تلك الجماعة قد قاوم تلك السياسات، انطلاقاً من رؤى وغايات متسقة أحياناً ومتعارضة أحياناً أخرى، لكنها فى مجملها، تباينت ما بين الدعوة إلى نظام حكم أغلبية يضم كافة الجماعات الإثنية فى إطار دولة واحدة، وبين المناداة بعنصرية سوداء لمواجهة العنصرية البيضاء، وبرزت العديد من التنظيمات المعبرة عن تلك الاتجاهات(٣).

---

(١) Idem وانظر أيضا د. شانايوا: مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٤-٢٢٧.

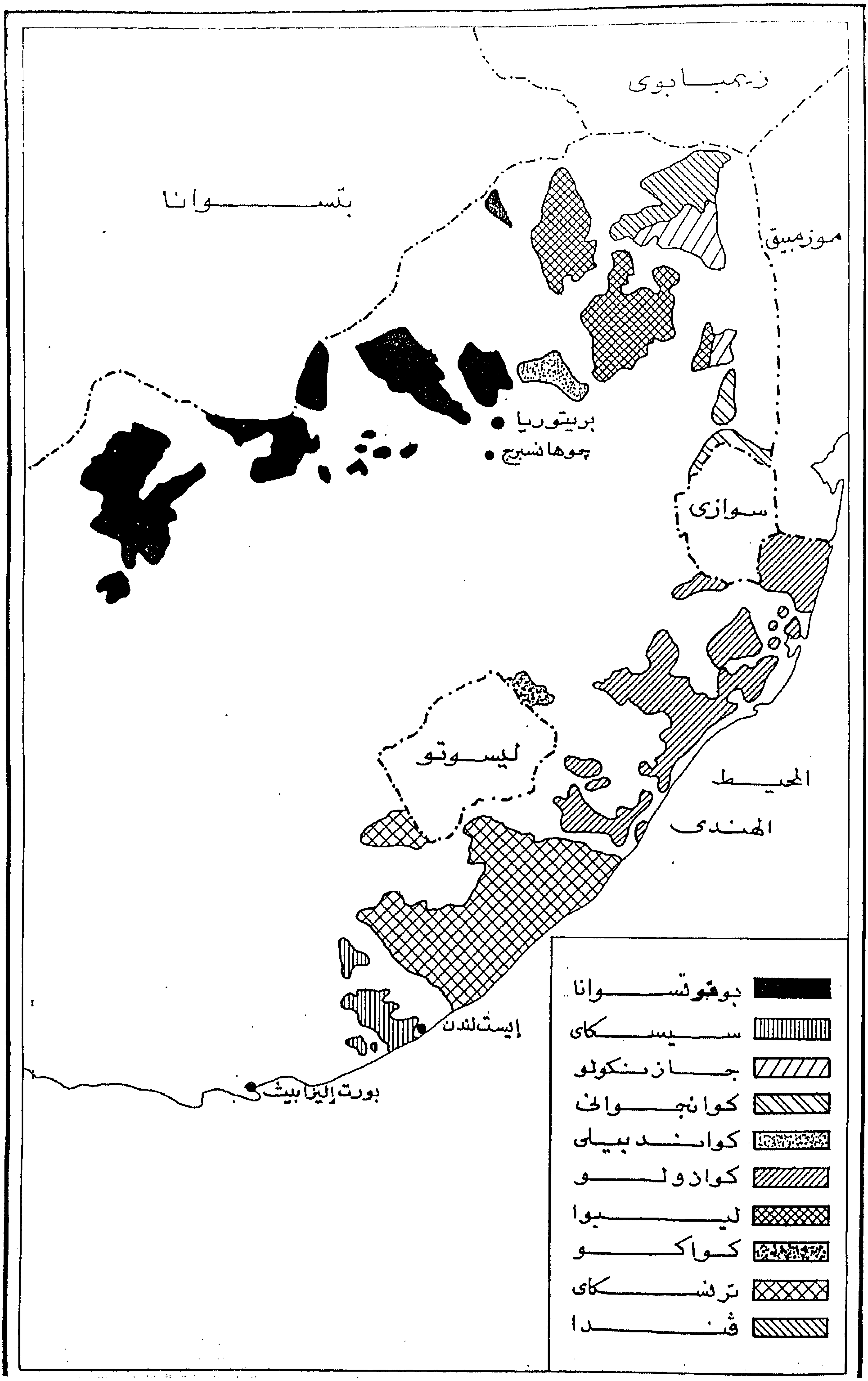
(٢) إبراهيم نصر الدين: حركة التحرر الإفريقى ...مرجع سبق ذكره، ص ص ٥١-٥٣.

(٣) حول موقف قوى وتنظيمات الأفارقة المختلفة من الصراع انظر:المرجع السابق، ص ص ٣١٨-٣٤٢ وانظر أيضا: رونالد سيجال: "الوجه الآخر للعالم الحر"، فى جيمس دفى،مرجع سبق ذكره ،ص ص١٤٨:١٣٩.

Tom Lodge, **Black Politics in South Africa Since 1945**(London:Longman,1983),pp1:90.

- Robert Davies, Dan O'Meara and Sipho Dlamini, **The Struggle for South Africa: A Reference Guide to movements, organizations and institutions** (London: Zed books LTD, 1988), PP 283-et seq .
- James Leatt Et. Al (eds), **Contending Ideologies in South Africa** (Cape Town: David Philip, Publisher, 1986), PP: 89-136.

خريطه رقم (٢) المعازل والأوطان المحليه في جنوب إفريقيا العنصريه.



Robert Davies, Dan O'meara and Sipho Dlamini, The Struggle for South Africa: A Reference Guide to Movements Organization and Institutions (London : Zed Books ltd.1988).p

وقد تضافرت العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية فى جمهورية جنوب إفريقيا منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وأدت إلى تحول النظام السياسى فى البلاد ومشاركة جماعة الأفارقة فى الحياة السياسية ووصولهم إلى سدة الحكم منذ عام ١٩٩٤م(١).

ووفقاً لتقديرات تعداد ١٩٩٦م فإن إجمالى عدد الأفارقة يبلغ نحو ٣١,١ مليون نسمة أى نحو ٧٧% من إجمالى عدد السكان البالغ نحو ٤٠,٥٨٤ مليون نسمة فى جنوب إفريقيا ، ويتوزع ذلك العدد على المقاطعات التسع المقسمة إليها البلاد(٢).

ويشكل الأفارقة الأغلبية العددية فى كل المقاطعات البلاد، باستثناء مقاطعتى شمال الكيب والكيب الغربى اللتان يحتل الملونون بهما المرتبة الأولى من حيث عدد السكان، ولا يزيد تعداد السود بهما عن نسبة ٣٣% فى مقاطعة شمال الكيب و ٢١% فى الكيب الغربى فى حين لا تقل النسبة فى باقى المقاطعات عن ٧٠% وتبلغ تلك النسبة ٩٧% من إجمالى تعداد سكان المقاطعة الشمالية . ويوضح الجدول (٢) نسب توزيع السكان داخل المقاطعات حسب الجماعات الإثنية.

جدول(٢)

نسب* توزيع السكان حسب المقاطعة والجماعة الإثنية

الجماعة الإثنية	الكيب الشرقى	فرى ستيت	جاوتنج	كوازولو ناتال	مبوملانجا	شمال الكيب	المقاطعة الشمالية	المقاطعة الشمالية الغربية	الكيب الغربى	إجمالى الدولة
الأفارقة	٨٦	٨٤	٧٠	٨٢	٨٩	٣٣	٩٧	٩١	٢١	٧٧
ملونون	٧	٣	٤	١	١	٥٢	٠	١	٥٤	٩
هنود	٠	٠	٢	٩	٠	٠	٠	٠	١	٣
بيض	٥	١٢	٢٣	٧	٩	١٣	٢	٧	٢١	١١
آخرون	١	٠	١	١	١	١	١	٠	٣	١

(*) النسب تقريبية وهو ما يفسر التفاوتات فى بعض الأعمدة عن نسبة ١٠٠% للإجمالى،

المصدر: **Udjo and Jayce Lestrade – Jefferies: "Demographic profile of Of South Africa.", in.O cirE tatssa. Gov. za/S .www Census, 96 at**

---

(١) حول تفاصيل تلك التغييرات انظر:

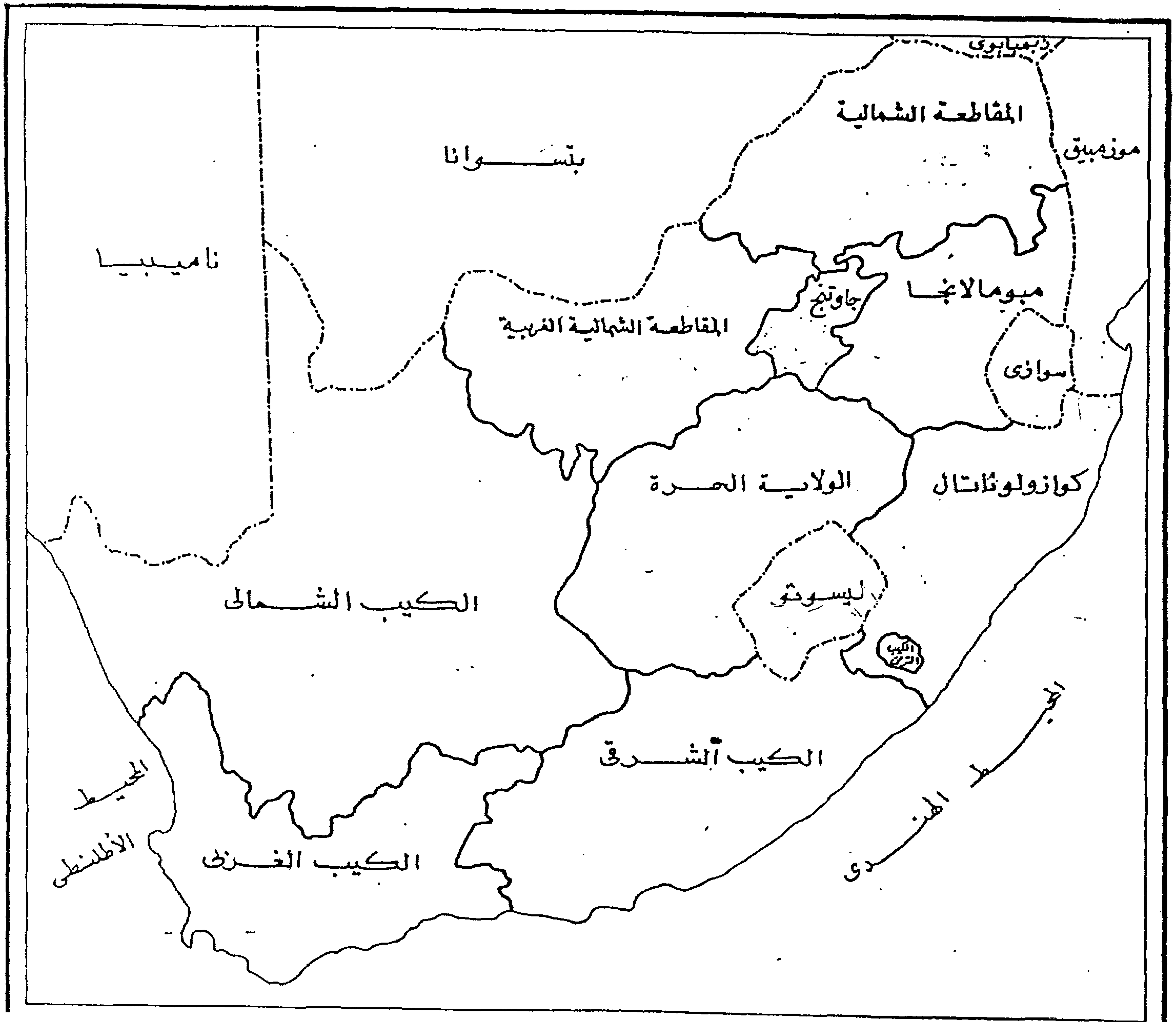
مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م: "علاقات مصر بجنوب إفريقيا"، بحث غير منشور، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا ١٩٩٣) ص ص ١٩-٥٢.

- Michael Neocosmos, "From People's Politics To State Politics: Aspect of National Liberation in South Africa"., in **Politeia** (Pretoria: University of South Africa, Vol. 15, No. 3, 1996), PP: 73-119.
- Adam Habib et. al., "South Africa and The Global Order: The Structural Conditioning of a Transition to Democracy.", **Journal of Contemporary African Studies** (Vol. 16, No.1, 1998), PP: 102-105.
- Bob Tucker And Burce R. Scott, **South Africa: Prospects for Successful Transition** (Cape Town: Juta & Co. LTD., 1992).

(٢) تتسق تلك البيانات إحصائيات مع البيانات الواردة فى:

Delien Burger (ed), **South Africa Year Book 1999** (Pretoria: The Government Communication And Information System, 1999), P: 1.

خريطة رقم (٢)



Delien Burger(ed),South Africa Year Book 1999(Pretoria :The Government Communication and Information System 1999) P.3

ويمكن تفسير انخفاض نسبة الأفارقة فى مقاطعتى شمال الكيب والكيب الغربى ، بالسياسات التى اتبعتها الحكومات العنصرية البيضاء فى تلك المناطق والتى عمدت إلى تفريغها من العمالة السوداء بترحيلهم إلى مناطق أخرى أو إلى البانتوستانات خلال حقبة الحكم العنصرى[1].ويوضح الجدول (٣) أهم الجماعات الفرعية لجماعة الأفارقة ومناطق تركزهم وتعدادهم ونسبتهم إلى إجمالى سكان البلاد.

جدول(٣)

أهم جماعات الأفارقة وتعدادهم ونسبتهم ومناطق تركزهم

اسم الجماعة الفرعية	التعداد بالمليون عام ١٩٩٦	النسبة إلى إجمالى سكان البلاد %	مناطق الركز الأساسية
الزولو	**٩**	**%٢٢,٥**	**كوازلوناتال – جاوتنج – مبومالانجا**
الاكسهوزا	**٦**	**%١٥**	**الكيب الشرقى – الكيب الغربى**
سوتو (شمال وجنوب)	**٤**	**%١٠**	**المقاطعة الشمالية – جاوتنج – فرى ستيت**
التسوانا	**٣**	**%٧,٥**	**المقاطعة الشمالية الغربية – شمال الكيب.**
السونجا	**١,٥**	**%٣,٧**	**المقاطعة الشمالية.**
نديبلى	**٠,٨**	**%٢**	**المقاطعة الشمالية.**
سوازى	**٠,٧**	**%١,٨**	**مبومالانجا.**
فندا	**٠,٦**	**%١,٥**	**المقاطعة الشمالية.**

المصدر: الجدول مستخرج من المصدرين التاليين:

- **Idem.**
- Delien Burger (Ed), **South Africa Year Book 1999** (Pretozia: The Government Communication And Inforation System, 1999), PP: 4-17.

ولعله مما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام، أن بعض الجماعات الإفريقية القاطنة بجنوب إفريقيا تجـد لها امتداداً فى داخل دول أخرى مجاورة، من ذلك انتشار النديبلى فى زيمبابوى (تحت مسمى متابيلى) وكذا وجود التسوانا فى دولة بتسوانا، وأيضاً امتداد السوازى فى دولة سوازيلاند وأخيراً السوتو فـى دولة ليسوتو. وتلعب تلك الامتدادات دوراً هاماً فيما يتصل بعلاقات جنوب إفريقيا مـع دول الجـوار سالفة البيان سلباً وإيجاباً، وهو أمر ينعكس بدوره على طبيعة علاقة النظام الحاكم فى جنوب إفريقيـا فى علاقته مع جماعاته نفسها.

المطلب الثانى: التاريخ السياسى للجماعة البيضاء

تتكون الجماعة البيضاء فى جنوب إفريقيا من جماعتين رئيسيتين متمايزتين هما الأفريكانر ويمثلون نحو ٦٠% من إجمالى عدد الجماعة البيضاء. وجماعة متحدثى اللغة الإنجليزيـة وتمثـل ٤٠%[2].

---

(١) لمزيد أنظر:
ورث فيرست: "جنوب افريقية اليوم "، فى جيمس دفى ،مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٥:١١٩.
د. إبراهيم نصر الدين: حركة التحرر الإفريقى . . .، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٤-٥٦.
(٢) المرجع السابق، ص ١٣.

وتاريخياً يمكن القول أن البرتغاليين هم أول من وصل إلى سواحل جنوب إفريقيا من الأوربيين وذلك خلال النصف الثانى من القرن الخامس عشر، ولكنه كان مروراً عابراً فى ظل سعى البرتغال إلى الوصول إلى الهند الشرقية، فضلا عن الاستقبال غير الودى الذى لاقاه هؤلاء البحارة من أهل البلاد الأصليين (الهوتنتوت بالأساس). الأمر الذى أجل إقامة أول محطة تموين مستمرة ومستقرة فى إقليم جنوب إفريقيا -حتى عام ١٦٥٢م- والتى أقامتها شركة الهند الشرقية الهولندية[١]. وسرعان ما اتسعت الرقعة التابعة للمحطة التى تحولت بدورها من محطة لتموين السفن إلى مستعمرة استيطانية تدفق عليها المهاجرون الأوربيون من المغامرين والفارين من حملة الاضطهاد الدينى التى شهدتها أوربا فى تلك الحقبة الممتدة من القرن السابع عشر. حيث تدفقت مجموعات من المهاجرين البروتستانت من الهوجونوت الفرنسيين على جنوب إفريقيا[٢]. وهى الجماعة التى كان لها أثر كبير فى ترسيخ التعصب الدينى والبحث عن القومية الذاتية لدى ذلك الفصيل من الجماعة البيضاء الذى اتخذ من جنوب إفريقيا موطناً أساسياً له والذين عرفوا بعد ذلك بـ"الأفريكانر"[٣]. وحتى منتصف القرن الثامن عشر كان عدد المستوطنين البيض فى جنوب إفريقيا لا يتجاوز خمسة آلاف مستوطن معظمهم من هولندا وألمانيا وفرنسا[٤].

وقد كان المستوطنون الأول من الألمان والفرنسيين من المزارعين المهرة، وقد قبلوا الخضوع للسيطرة الهولندية فى منطقة الكيب (١٦٥٢ – ١٧٩٥)، كما استوعبوا اللغة "الأفريكانرية" التى هى نتاج تمازج اللغة الهولندية بلغة أهل البلاد الأصليين ومثلت تلك اللغة عنصراً هاماً من عناصر تلك الجماعة فى مواجهة الجماعات الأخرى بما فيها الجماعة البيضاء من متحدثى اللغة الإنجليزية[٥].

وقد ظلت ألمانيا رافداً أساسياً لتزويد جماعة الأفريكانر بالمهاجرين كما تم تعزيز هذه الجماعة بأعداد إضافية خلال الستينيات من القرن العشرين، من المهاجرين الهولنديين الذين قدموا من إندونيسيا، والمهاجرين البلجيك الذين قدموا من الكنغو الديمقراطية عقب استقلال كل من إندونيسيا والكنغو الديمقراطية، ويلاحظ بصفة عامة على المستوطنين من الأفريكانر أنهم قد احترفوا الزراعة

---

(١) دونالد وايدنر: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٢٠-١٢١.

Davenport, **Op.cit.**, PP: 18-25.

برنار ماغوبين: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٠-١١.

(٢) فى عام ١٦٨٥م ألغى لويس الرابع عشر ملك فرنسا المرسوم الدينى الذى ظل يحمى البروتستانت فى فرنسا على امتداد ما يقرب من ٨٧ عاماً، الأمر الذى ترتب عليه فرار الآلاف من الهوجونوت (البروتستانت الفرنسيين) إلى منطقة الكاب فى جنوب إفريقيا طلباً للحرية الدينية وحفاظاً على أنفسهم، وقد قطع هؤلاء كل صلة لهم بوطنهم الأصلى. انظر: Hoagland, **Op.cit.**, P: xxiv.

دونالد ل. وايدنر: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) يفرق الباحثون فى شئون جنوب إفريقيا بين ثلاثة مصطلحات ذات مضامين ودلالات خاصة هى: البورجر، البوير، الأفريكانر. فالأول يعبر عن جماعة المستوطنين البيض الذين استقلوا عن سلطان شركة الهند الشرقية وعاشوا على الحدود بين أراضى الشركة وأراضى أهل البلاد من السان والبانتو. أما مصطلح البوير فقد اختصت به جماعة ملاك الأراضى من البيض غير متحدثى اللغة الإنجليزية، ويقصد بمصطلح الأفريكانر المضمون القومى لفكرة قيام كيان مستقل للبوير على اعتبار انتمائهم إلى جماعة واحدة.

د. إبراهيم نصر الدين: حركة التحرر الإفريقى. . . ، **مرجع سبق ذكره**، ص١٣.

(٤) **المرجع السابق**، ص ص ١٣-١٥، وانظر أيضاً : Library of Congress, **Op.cit.**,

(٥) د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر الإفريقى. . .**، **مرجع سابق**، ص ١٤.

فيما عدا الهولنديين الأول الذين اتجهوا إلى الرعى ومن خلاله مارسوا القرصنة على قطعان وأراضى الجماعات الإفريقية من الهوتنتوت والبانتو (١).

وفيما يتعلق بالجماعة البيضاء المتحدثة باللغة الإنجليزية، فإن جذورها التاريخية تعود إلى مطلع القرن التاسع عشر، حينما اتجهت أنظار الإمبراطورية البريطانية إلى منطقة جنوب إفريقيا، كمنطقة استراتيجية يخشى من وقوعها فى يد فرنسا القطب الدولى المنافس لبريطانيا -آنذاك- حيث عمدت بريطانيا إلى احتلال منطقة الكيب عام ١٨٠٦م ثم قامت بشرائها وضمها عام ١٨١٤م. وفى عام ١٨٢٠م قامت الحكومة البريطانية بتنظيم وتمويل هجرة نحو خمسة آلاف بريطانى إلى منطقة الكيب، وكان من بين أهداف تلك العملية وضع هؤلاء المهاجرين كحد فاصل بين جماعات الأفريكانر وجماعات البانتو.

وشهدت الفترة من ١٨٤٩-١٨٥٢م تدفق المزيد من البريطانيين على منطقة جنوب إفريقيا لا سيما الناتال. وفى الفترة من ١٨٥٧-١٨٦٢م، وُضِعت خطة لتوطين نحو ١٢,٠٠٠ مهاجر بريطانى وألمانى(٢).

ولقد أدى اكتشاف الماس فى جنوب إفريقيا عام ١٨٦٧م والذهب عام ١٨٨٦م إلى موجات هجرة متعددة من مواطن مختلفة (استراليا، أمريكا، بريطانيا، وسط أوربا) بحثاً عن الثراء السريع، وهو ذات الأمر الذى أحدثه عمل الأيرلنديين والأسكوتلانديين فى استخراج الفحم شمال الناتال، حيث أدت تلك التدفقات والهجرات إلى دعم جماعة متحدثى اللغة الإنجليزية(٣).

وإبّان الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت جنوب إفريقيا هدفاً رئيسياً لكثير من المهاجرين لا سيما من اليهود(٤).

ويلاحظ أن تاريخ منطقة جنوب إفريقيا يزخر بالصراعات والحروب بين جماعتى الأفريكانر (البوير آنذاك) ومتحدثى اللغة الإنجليزية من البريطانية سعياً لبسط نفوذهم وهيمنتهم على أقاليم جنوب إفريقيا. وهى الصراعات والحروب التى ولدت الكثير من المرارة والذكريات والمواريث الإدراكية لكل جماعة عن الأخرى. فضلاً عن أنها انعكست سلباً على حرية وسيادة الجماعات الأصلية بالبلاد من الهوتنتوت والبانتو، بفعل عملية الإزاحة المتوالية لهم عن أراضيهم لصالح المنتصر فى صراع الجماعة البيضاء، وأيضاً لصالح المهزوم فى ذلك الصراع فى سعيه للبحث عن موطن بديل لما خسره فى الحرب والذى دائماً ما كان على حساب مواطن الجماعة السوداء التى كافحت من أجل الدفاع عن

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) Niddrie, **Op.cit.**, P: 38
Naomi Chazan et.al, **Op.cit.**, P: 421.

(٣) **Idem**
Niddrie, **Op.cit.**, PP: 8-39.

(٤) **Ibid**, P: 39 وحول أصول الجماعة اليهودية فى جنوب إفريقيا انظر:
Robert G. Weisbrd, "The Dilemma of South African Jewry"., in **The Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, vol. 5, No.2, September 1976), PP: 333-337.

أراضيها ولكنها خسرت بسبب عدم التكافؤ التكنولوجى فى السلاح وعدم الدراية بأساليب تأليب الجماعات وتفكيكها[١].

وعبر سلسلة من الصراعات والمفاوضات بين عنصرى الجماعة البيضاء من الأفريكانر ومتحدثى اللغة الإنجليزية تقرر قيام اتحاد جنوب إفريقيا عام ١٩١٠م والذى ضم دولتى الأورانج والترانسفال البويريتين، ومقاطعتى الكيب والناتال، التابعتين للتاج البريطانى؛ ليشكلوا معاً دولة موحدة تابعة للتاج البريطانى[٢]؛ وهى التبعية التى انقطعت منذ عام ١٩٦١م حينما تم تغيير اسم الدولة من اتحاد جنوب إفريقيا إلى جمهورية جنوب إفريقيا بمقتضى الدستور الجمهورى للدولة والذى صدر فى ٣١ مايو ١٩٦١م وانقطعت بمقتضاه الصلة الدستورية بين جنوب إفريقيا وبريطانيا فلم يعد ملك بريطانيا هو ملك اتحاد جنوب إفريقيا ولم يعد له ممثل عام فى البلاد[٣].

وقد ظلت جنوب إفريقيا منذ نشأتها عام ١٩١٠م وحتى عام ١٩٤٨م خاضعة لسلطة ونفوذ الجماعة البيضاء متحدثة اللغة الإنجليزية على الصعيدين السياسى والاقتصادى وهو الأمر الذى شهد تحولاً منذ عام ١٩٤٨م مع وصول الحزب الوطنى الذى كان يعبر عن القطاع الغالب من الأفريكانر، والذى مثّل وصوله إلى سدة الحكم نقطة تحول جوهرية فى التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى لدولة جنوب إفريقيا؛ فى ظل الفلسفة العنصرية التى اعتنقها الحزب، والتى على أساسها تم تأطير سياسات الفصل العنصرى التى كانت إرهاصاتها قد بدأت فى عقود تاريخية سابقة[٤] ، فى إطار فلسفة متكاملة تسعى فى جوهرها إلى الحفاظ على نقاء وبقاء الجماعة البيضاء من ناحية، واستمرار السيادة الأفريكانرية على كل جنوب إفريقيا من ناحية أخرى، حيث عمدت جماعة الأفريكانر إلى الاستفادة من هيمنتها السياسية فى دعم الوضع الاقتصادى لأبناء الجماعة ،علاوة على السعى إلى توحيد صفوف

---

(١) تعتبر الحروب العسكرية التى دارت بين جماعتى البيض (الأفريكانر – متحدثى اللغة الإنجليزية)،و التى عرفت بحروب البوير فى الفترة من ١٨٩٩م حتى عام ١٩٠٢م أشهر صراعات وحروب الجماعتين فى سعيهم للهيمنة على جنوب إفريقيا، إلا أن تاريخ الأفريكانر ملئ بالمواريث التاريخية السلبية لعلاقتهم بالبريطانيين لعل أبرزها اضطرارهم للهجرة من المناطق الخاضعة للنفوذ البريطانى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٣٦م) سعياً لإنشاء جمهوريات خاضعة لهم يحتفظون فيها بحرياتهم السياسية والدينية، وهى الهجرة التى أثرت طويلاً على إدراك البوير لأنفسهم ولغيرهم على الرغم من عدم تأثير هذه المتغيرات بصفة عامة على طبيعة علاقة الجماعة البيضاء فى مجملها مع غيرها من الجماعات الإثنية الأخرى بالدولة. حول تلك الأبعاد انظر:

- Encyclopedia Britannica, vol.27, **Op.cit.**, PP: 648-652.
- J.H.Coetzee, "Formative Factors in the Origins and Growth of Africaner Ethnicity in Brian Du Toit (ed.,): **Op.cit.**, PP: 38-40, Mare, **Op.cit.**, PP: 21-22, 32-33.
- Colin and Margaret Legum,**South Africa: A Crisis for the West** (London: Pall Mall Press, 1964), PP: 8-9.

(٢) د. السيد فليفل: **نظم الحكم العنصرية فى جنوب إفريقيا ١٨٠٦-١٨١٠م** (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٠)، ص ص ٢٧-٤٣.

(٣) حول تلك التطورات انظر **المرجع السابق**، ص ص ١٦٠-١٨٦.وانظر د.إبراهيم نصر الدين: حركة التحرر...مرجع سبق ذكره،ص١٣١. وانظر: برنار ماغوبين: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٥-٣١.

Encyclopedia Britannica, vol.27, **Op.cit.**, P: 656

(٤) ترجع جذور الممارسات العنصرية إلى بدايات احتكاك الجماعات الأوروبية بأهل البلاد الأصليين من السان والبانتو، ولعله من الأمثلة الدالة فى هذا المقام المسميات التى أطلقت على سكان الإقليم من غير الأوروبيين حيث أطلق عليهم أول الأمر اسم "الكفار"، وقد أسقطت تلك التسمية وأصبح يُطلق عليهم فقط "السكان الوطنيين" وهى تسمية تساوى بين هؤلاء الوطنيين وبين الحيوانات والنباتات والجمادات القائمة فى جنوب إفريقيا، وبالنظر إلى الدلالة القيمية القائمة فى كلمة "الوطنيين" إقتصر بعد ذلك على تسميتهم بالبانتو والتى تعنى لغوياً كلمة "ناس". انظر: ماغوبين، **مرجع سبق ذكره**، ص٦.

د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر الإفريقى. . .، مرجع سبق ذكره**، ص٥١.

الجماعة البيضاء -بشقيها- لمواجهة مخاطر التزايد السكانى للجماعة السوداء، ومن هنا جاءت فكـــرة القومية البيضاء والوحدة البيضاء، كبديل عن الوحدة الأفريكانرية(١).

وسعياً لإضعاف قدرات الجماعات الأخرى على مقاومة هيمنة الجماعـــة البيضـــاء اتبـــع النظـــام العنصرى فى جنوب إفريقيا مجموعة من السياسات تمايزت فى منطلقاتها واتحدت فى غاياتها، حيـــث يمكن التمييز بين مرحلة أولى انطلقت فيها السياسات من مفاهيم التعدد العرقى الذى يتطلب الفصل بين الأجناس عبر إقامة معازل يعيش فيها الأفارقة؛ كيما يتسنى لهم تطوير أنفسهم وفق عاداتهم وتقـــاليدهم من ناحية والحفاظ على نقاء العنصر الأبيض وسيطرته على البلاد من ناحية أخـــرى، ومثلـــت تلـــك الفلسفة جوهر سياسة "الأبارتهيد"، التى طبقتها حكومة الحزب الوطنى فى جنوب إفريقيا منذ وصولـــها إلى الحكم(٢) ومع فشل تلك السياسة فى بلوغ أهدافها، وفى ظـــل تنـــامى روح المعارضـــة الداخليـــة والخارجية لتلك الممارسات؛ تطورت سياسات الجماعة البيضاء فـــى جنـــوب إفريقيـــا تحـــت قيـــادة الأفريكانر؛ فى محاولة لاحتواء تلك الضغوط وتفتيتها؛ عبر مجموعة جديدة من المفاهيم مثلت المرحلة الثانية لتطور فلسفة الحزب الوطنى وسياساته ؛حيث تم التحول عن مقولة أن جنوب إفريقيـــا مجتمـــع متعدد الأجناس إلى مقولة أنها مجتمع متعدد القوميات. وفى حين اعتبرت الجماعة البيضاء بعنصريـــها الأساسيين قومية واحدة، ركز النظام العنصرى دعايته على أنه لا توجد قومية إفريقية واحدة، وإنمـــا هناك العديد من القوميات الإفريقية، ومادام الأمر كذلك فإن كل قومية لابد وأن تمنـــح حـــق تقريـــر المصير وحق التنمية المنفصلة فى إطار أوطان محلية لم يعترف لها بالاستقلال، -على نحو ما ســـلف البيان- من المجتمع الدولى(٣).

ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، زادت وطأة التغييرات الداخلية والإقليمية والدوليـــة، ممثلة فى تصاعد حدة الاضطرابات الداخلية وتكلفتها الاقتصادية، واستقلال ناميبيا وما أحدثه من شرخ فى فلسفة الحكم العنصرى فى جنوب إفريقيا؛ ذلك أن التسليم بإنهاء العنصرية فى ناميبيا -التى كـــان يعتبرها النظام جزءاً من أراضى جنوب إفريقيا- أثار التساؤل عن أسباب التمسك بتكريس العنصريـــة فى جنوب إفريقيا. وقد ضاعف التغيير الحادث فى النظام الدولى ممثلاً فى انهيار الاتحاد الســـوفييتى

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الجذور التاريخية للتفرقة العنصرية وتطورها انظر:
Hermann Giliomee and Lawrence Schlemmer, **From Apartheid to Nation Building** (Cape Town: Oxford University Press, 1989) PP: 1-31.

(٢) Hoaland, **Op.cit.**, PP: 30-31, Legum, **Op.cit.**,PP: 57-74.

وحول فلسفة الأبارتهيد وآثارها على مجالات التعليم والبحث والثقافة انظر:
Unesco, **Apartheid; Its Effects on Education, Science, Culture and Information** (Paris: Unesco. 1967).
وانظر حول أهم القوانين العنصرية فى ظل سياسة الأبارتهيد ومراحل تطور تلك السياسة فى:
Rob Davies et. al,**Op.cit.**, PP: 169-177.
Timothy D. Sisk, **Democratization in South Africa: the Elusive Social Contract** (New Jersey: Princeton University Press, 1995), PP: 58-59.

(٣) حول أسباب ذلك التطور فى سياسات النظام العنصرى انظر:
مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٩-٢٧.
Rob Davies et. al, **Op.cit.**, PP: 29-30 & PP: 175-176.

والكتلة الاشتراكية، من تراجع الأهمية النسبية لجنوب إفريقيا كقاعدة متقدمة لمقاومة النفوذ الشيوعى فى قارة إفريقيا .

كل هذه العوامل وغيرها دفعت النظام العنصرى بقيادة الجماعة البيضاء إلى محاولة التخلص من ذلك المأزق عبر تسوية مقبولة مع الجماعة الرئيسية بالبلاد وهى جماعة الأفارقة(١) حيث أعلن وزير التنمية الدستورية فى حكومة الحزب الوطنى عام ١٩٨٥م، قبول الحزب لضرورة إيجاد نموذج دستورى قابل للتفاوض، يقوم على أساس "أمة واحدة داخل جنوب إفريقيا غير المجزأة"، الأمر الذى كان يعنى استبعاد المفهوم العنصرى كمحدد دستورى فى النظام المستهدف(٢).

وفى أول خطاب برلمانى له بعد توليه زعامة الحزب الوطنى أعلن فريدريك دى كليرك فى بداية عام ١٩٨٩ –وقبل توليه رئاسة الدولة– ضرورة التخلص من الجوانب السلبية للتمييز التى ترتكن على العرق، وذلك بغية التوصل إلى وضع عادل ومتكافئ لكل أبناء جنوب إفريقيا". وقد طرح الحزب الوطنى صيغة للتسوية تقوم على اقتسام السلطة بين الجماعات المكونة للدولة جنوب إفريقيا(٣)، وهى الصيغة التى قدر الأخذ بجوانب منها فى إطار المفاوضات التى دارت بين الجماعة البيضاء بقيادة الحزب الوطنى والجماعة السوداء بزعامة المؤتمر الوطنى الإفريقى بالأساس، وأسفرت عن حكومة وحدة وطنية فى عام ١٩٩٤م أنهت الحكم العنصرى فى جمهورية جنوب إفريقيا(٤).

وعلى صعيد توزيع الجماعة البيضاء وانتشارها، فكما يبين من الجدول رقم (٢) فإن الجماعة لا تزيد نسبتها عن ١١% تقريباً من إجمالى سكان البلاد. وتحظى مقاطعتى جاوتنج والكيب الغربى بأعلى نسب تركز للجماعة البيضاء حيث تبلغ النسبة فى المقاطعة الأولى ٢٣% من إجمالى سكان المقاطعة و ٢١% فى مقاطعة الكيب الغربى، فى حين تبلغ النسبة أدنى درجاتها فى المقاطعة الشمالية ٢% والكيب الشرقى ٥%.

---

(١) حول دور العوامل الداخلية انظر:

Michael Neocosmos, **Op.cit.,**.PP: 78-114.

,انظر أيضا:

J.E Spence, (ed.), **Change in South Africa,** (London: Royal Institute of International Affairs, 1994).

(٢) مركز الدراسات الاستراتيجية ق م: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٤-٣٥.

المرجع السابق، ص ٣٥.

Naomi Chazan et al., **Op.cit.,**. PP: 437-439.

Timothy D. Sisk: **Demcratization . . . ., Op.cit.,**. P: 57.

(٤) د. حمدى عبد الرحمن: **قضايا فى النظم السياسية. . . ، مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٥٦-٢٦٤. وانظر أيضا:

Robert Mattes: "The Road to Democracy: From 2 February 1990 to 27 April 1994.", in Andrew Reynolds (ed.,); **Election'94 South Africa** (Capetown: James Curry, 1994), PP: 1-22.

المطلب الثالث: التاريخ السياسى لجماعتى الملونين والهنود

أولاً: الجماعة الملونة

وفقاً للتعريف الرسمى الوارد فى قانون تسجيل السكان المعدل لعام ١٩٦٧م فى جمهورية جنوب إفريقيا فإن الشخص الملون هو ذلك الشخص المولود لأبوين ملونين، أو لأب أبيض وآخر ملون أو بانتوى"(١). على أن أصول الجماعة الملونة فى جنوب إفريقيا أعقد بكثير من ذلك التعريف؛ حيث ترجع نشأة الجماعة إلى عملية الاتصال والتزاوج التى تمت بين جماعات إثنية متعددة فى جنوب إفريقيا على مدى القرون التى تلت الاستيطان الأوربى فى منطقة الكيب، حيث جاءت الجماعة الملونة نتاج تزاوج؛ أو بالأحرى الاتصال الجنسى الشرعى، وغير الشرعى، بين جماعات الهوتنتوت والبوشمن، وجماعات الرقيق، المجلوبة من غرب إفريقيا وموزمبيق وأنجولا وشرق آسيا وجزر الهند الشرقية، علاوة على جماعات البيض من المستوطنين والجنود والبحارة(٢) ،وعلى الرغم من تسرب الدماء البانتوية إلى الجماعة الملونة؛ بعد انتشار عمال البانتو المهاجرين إلى الكيب الغربى موطن تركز الملونين، فإن أكثر الدراسات تؤكد؛ على أن الجانب الأكبر من الملونين نتاج الاختلاط بين المستوطنين البيض وغيرهم من الجماعات الأخرى؛ انطلاقاً من واقع أن معظم المستوطنين البيض كانوا من الذكور دون نساء بيضاوات وهو ما دفعهم إلى اتخاذ خليلات وزوجات -أحياناً- من نساء الجماعات الأخرى لا سيما الهوتنتوت والبانتو(٣).

ونتيجة لتنوع الأصول الإثنية للجماعة الملونة فإنها تعد من أكثر جماعات جنوب إفريقيا تنوعاً من حيث الملامح الفيزيقية ولون البشرة فضلاً ظهور جماعات فرعية متسقة ومتماسكة من الملونين فى مناطق عدة من البلاد مثل: ملونوا الكيب الغربى، والمالايويون ويتركزون بمدينة الكيب وشبه جزيرة الكيب، والجرايكواس بشمال وشرق مقاطعة الكيب، والباسترز فى الشمال الغربى للكيب، فضلاً عن جماعات أخرى بالناتال وأورانج والترانسفال(٤).

ويمكن القول أن الجماعة الملونة قد ارتبطت تاريخياً بسياسات الجماعة البيضاء والولاء لها على الرغم من التراجع التدريجى فى الامتيازات التى يتمتع بها الملونون بفعل الإجراءات التمييزية التى

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر الإفريقى. . .**، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.
وتجدر الإشارة إلى أن قانون التأمينات الصادر عام ١٩٢٨ فى اتحاد جنوب إفريقيا عرف الملونين أو الفرد الملون تعريفاً سلبياً بمعنى أن الفرد الملون وفق هذا التعريف هو كل من ليس أبيض ولا آسيوى ولا يحيا فى مناطق الأهالى الأصليين. . .". انظر:
R.C. Adams, "The Coloureds of South Africa"., in Brian Du Toit (Ed.), **Op.Cit.**, P: 253.
Ian Goldin, "The Reconstitution of Coloured Identity in The Western Cape"., in Shula Marks And Stanly Trapido (Eds.), **The Politics of Race, Class & Nationalism in Twentieth Century South Africa** (London: Longman, 1987), PP: 158-159.

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر الإفريقى. . .**، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

(٣) Niddrie, **Op.cit.**, P: 40 & De Beer: **Op.cit.**, P: 20

(٤) د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر الإفريقى. . .**، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣ وانظر كذلك حول خصائص كل من هذه الجماعات الفرعية Niddrie, **Op.cit.**, PP: 40-45.

اتبعتها الحكومات العنصرية التى توالت على حكم جنوب إفريقيا(١). وقد سعت تلك الحكومات -رغم ذلك- إلى استمالة جماعة الملونين إلى صفها فى مواجهة الجماعة السوداء من خلال منح الملونين بعض التمثيل غير المباشر فى السلطة التشريعية، وفى مقابل سياسة المعازل التى طبقتها حكومة جنوب إفريقيا على الجماعة السوداء ونظراً لصعوبة إقامة معازل للملونين نتيجة لعدم تركزهم فى منطقة محددة داخل إقليم الجمهورية، فضلاً عن عدم الرغبة فى ذلك لمقتضيات اجتذاب الملونين إلى صف الجماعة البيضاء، تم ابتداع سياسة عرفت بسياسة "التنمية المتوازية" التى طبقت على كل من الملونين والهنود بهدف الحيلولة دون تحالفهم مع الأفارقة / السود من جهة واستبعادهم من النظام السياسى الأبيض(٢)، وفى هذا السياق قامت حكومة جنوب إفريقيا عام ١٩٥٩ بإنشاء مجلس للملونين كجهاز استشارى منتخب من جانب الملونين لمدة خمس سنوات، وفى عام ١٩٦١م أنشأت الحكومة وزارة لشئون الملونين تتولى الإشراف الفعلى على كل ما يتعلق بشئون الملونين، واعتبر مجلس الملونين جهازاً استشارياً لهذه الوزارة، وفى عام ١٩٦٤م صدر قانون المجلس التمثيلى للأشخاص الملونين الذى عدل عام ١٩٦٨م على نحو أدى إلى استبعاد تمثيل الملونين فى المجالس النيابية للبيض على اعتبار أن لهم مجلسهم التمثيلى الخاص(٣) وفى عام ١٩٨٣م صدر دستور جديد لجنوب إفريقيا تضمن النص على تشكيل برلمان ثلاثى يتكون من ثلاثة مجالس هى:

- مجلس الجمعية: وهو خاص بالجماعة البيضاء وعدد أعضائه ١٧٨ عضواً.
- مجلس الممثلين: وهو خاص بالجماعة الملونة ويتكون من ٨٥ عضواً.
- مجلس المندوبين: وهو خاص بالجماعة الهندية وعدد أعضائه ٤٥ عضواً.

ونص الدستور على انتخاب أعضاء كل مجلس من الجماعة العنصرية التى يمثلها وأن يخول كل مجلس صلاحية التشريع فى المسائل الخاصة بالجماعة التابعة له، أما المسائل العامة فتعرض على المجالس الثلاثة كل على حدة. كما أنشأ دستور ١٩٨٣ مجلساً وزارياً (حكومة) لكل جماعة يعينه رئيس الدولة على أن تكون حكومة الجماعة البيضاء هى الحكومة الوطنية والتى يمكن أن يضم إلى صفوفها وزراء الملونين والهنود(٤).

حاصل ما تقدم أن جماعة الملونين قد حظيت بموقع متميز نسبياً فى إطار الحكم العنصرى مقارنة بوضع الجماعة السوداء؛ حيث احتلت جماعة الملونين منزلة وسطاً بين الجماعة البيضاء بهيمنتها

---

(١) حول تلك السياسات والتشريعات الخاصة بها وأثرها فى بلورة هوية الملونين:

Adams, **Op.cit.**, PP: 257-258.
Goldin, **Op.cit.**, PP: 166-171.

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر الإفريقى. . .، مرجع سبق ذكره**، ص ص ٩٣-٩٤.
ولمزيد حول العلاقة بين الملونين والجماعة البيضاء لا سيما الإفريكانر وأثرها فى بلورة هوية الملونين انظر:
Hermann Giliomee, "The Non-Racial Franchise and Afrikaner and Coloure Identities 1910 – 1994"., **African Affairs** (vol. 94, 1995), PP: 206-220.

(٣) مركز الدراسات الاستراتيجية ق م: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٢.

Goldin: **Op.cit.**, PP: 170-171.

(٤) **المرجع السابق**، ص ص ٢٧-٢٨ وانظر:

Encyclopedia Britannica. Vol. 27, **Op.cit.**, P: 642.

وامتيازاتها، والجماعة السوداء بتهميشها وحرمانها من كافة الامتيازات والحقوق العامة، وفى ظل ذلك يمكن تفهم صعوبة اتخاذ الملونين لموقف جماعى صريح وموحد ضد سياسات التفرقة العنصرية التى اتبعتها حكومات جنوب إفريقيا المتوالية. فعلى الرغم من الحركات السياسية المناوئة لسياسات التفرقة العنصرية التى برزت بين بعض فئات الجماعة الملونة إلا أن القطاع الأكبر من تلك الجماعة قد أظهر خضوعاً وتأييداً لتلك السياسات العنصرية خاصة أولئك الذين استفادوا من قرارات وقوانين تقييد العمالة الإفريقية وحماية العمالة الملونة من منافستهم(١).

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة حجم وتوزيع وانتشار الجماعة الملونة قد حدّت كثيراً من إمكانات تأثير تلك الجماعة منفردة على مجريات الأحداث على ساحة جنوب إفريقيا، حيث لا يزيد تعداد الجماعة عن ٤ ملايين نسمة تقريباً يمثلون ٩% من إجمالى سكان البلاد.

و يتركز الملونون بصفة أساسية فى مقاطعتى شمال الكيب والكيب الغربى حيث يشكلون فى الأولى نحو ٥٢% من إجمالى سكان المقاطعة ويشكلون فى الثانية ٥٤% من إجمالى سكانها حسب تقديرات تعداد ١٩٩٦م. فى حين يكاد ينعدم تمثيلهم فى المقاطعة الشمالية كما لا يزيد تمثيلهم فى مقاطعات كوازولوناتال ومبومالانجا والمقاطعة الشمالية الغربية عن نسبة ١% ترتفع إلى ٣% فى مقاطعة فرى ستيت و ٤% فى جاوتنج و ٧% فى الكيب الشرقى.

ولعله يلاحظ من ذلك التوزيع والانتشار، أنه وإن كانت جماعة الملونين بنسبتها المتواضعة على مستوى الدولة لا تقوى على التأثير على السياسات العامة، فإن هيمنتها العددية فى مقاطعتى الكيب الغربى وشمال الكيب تتيح لها إمكانية التأثير الفاعل على مجريات الأمور فى هاتين المقاطعتين، فضلاً عن انتفاء شعور الأقلية لدى الجماعة الملونة فى هاتين المقاطعتين وهو ما ينعكس على سلوك الجماعة فى تفاعلها مع الجماعات الأخرى والنظام الحاكم(٢).

ثانياً: جماعة الهنود (٣)

ترجع بدايات وصول الجماعة الهندية إلى إقليم جنوب إفريقيا وتحديداً مقاطعة الناتال إلى عام ١٨٦٠م حينما أبرمت حكومة الناتال، وحكومة الهند الاستعماريتان اتفاقية تقضى بقيام الأخيرة بتوريد

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر. . .**، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٤. وانظر أيضا:

De Beer; **Op.cit.**, P: 21
Adams, **Op.cit.**, PP: 265-268.
Congress Libarary, **Op.cit.**,
Giliomee, **Op.cit.**, PP: 222-225.

(٢) حول النسب والتوزيع انظر الجدول (٢)

(٣) تجدر الإشارة إلى أن الجماعة الهندية تضم فى صفوفها كل من الإندونيسيين والصينيين، الأمر الذى يدفع إلى وصف تلك الجماعة فى كثير من الكتابات بالجماعة الآسيوية أو جماعة "الآسيويين" إلا أنه انطلاقا من حقيقة أن الغالبية فى هذه الجماعة ذوو أصول هندية، ونظراً لأن الوثائق الرسمية لحكومة جنوب إفريقيا تطلق تلك التسمية الواردة فى المتن على تلك الجماعة فقد رؤى اتباع تلك التسمية، ولزم التنويه حيث تم استخدام وصف الآسيويين فى بعض مواضع البحث التزاماً بما ورد فى بعض المراجع مع الوعى بأن المراد بالوصفين "الهنود" و "الآسيويين" واحد ما لم تنص على غير ذلك. انظر:
د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر. . .**، **مرجع سبق ذكره**، هامش ١ ص ١٠٩.

Niddrie, **Op.cit.**, PP: 45-48.

العمال الهنود للعمل فى مزارع القصب فى "الناتال" التى أصبحت تعتمد اقتصادياً على صناعة السكر بدرجة كبيرة[١].

ووفقاً للاتفاق سالف البيان وضعت خطة استجلاب العمال الهنود على أساس أن العامل الهندى بعد عشر سنوات من العمل فى "الناتال" مخير بين العودة إلى الهند مع تحمل حكومة ناتال تكاليف عودته أو الحصول على قطعة أرض تُمنح له عوضاً عن تكاليف العودة مع بقاء العامل فى الناتال بصفة دائمة، وقد اختار معظم الهنود الاستيطان والاستقرار فى جنوب إفريقيا. حيث استقرت صناعة السكر فى ناتال، بل واتسع نطاقها إلى أن أصبح السكر فى ١٨٧٠-١٨٧١ يمثل أكبر سلعة فى تجارة الصادرات[٢].

وقد شهدت ثمانينيات القرن التاسع عشر وفود جماعة هندية أخرى باسم "الأحرار" أو "المسافرون" قدمت معظمها من موريشيوس وشرق إفريقيا وقدم الباقون من شمال الهند[٣].

وفى ظل الطابع التجارى النشط للهنود، وخشية من تهديد أنشطتهم للوضع الاقتصادى للجماعة البيضاء، لجأت حكومات جنوب إفريقيا إلى تقييد النشاط الاقتصادى والسياسى للهنود عبر سلسلة من التشريعات القانونية[٤].

وعقب قيام اتحاد جنوب إفريقيا، جرت عدة محاولات لتحسين أوضاع الهنود ورفع مستواهم التعليمى والاجتماعى، خاصة مع تدخل الهند للدفاع عن رعاياها لدى حكومة اتحاد جنوب إفريقيا؛ حيث تم إبرام اتفاق بين الحكومتين قبلتا بمقتضاه تعيين وكيل هندى (أصبح فيما بعد مفوضاً سامياً) فى جنوب إفريقيا يراقب شئون الهنود ويطلع حكومة الهند عليها، ورغم تلك الترتيبات أخذت حكومة اتحاد جنوب إفريقيا تدعم التشريعات المضادة لمصالح الهنود؛ ففى عام ١٩١٣م لم يكن مسموحاً بدخول الاتحاد إلا للزوجات وأولاد الهنود العاملين بالفعل داخل الاتحاد، وفى عام ١٩٥٣م ألغى هذا الحق تماماً[٥].

كما أنه فى عام ١٩٤٦م صدر قانون امتلاك الأراضى للهنود، والذى عرف باسم قانون التثبيت أو التجميد، حيث جمد القانون ملكية الهنود للأراضى والعقارات، الأمر الذى دفع حكومة الهند، بعد الاستقلال، إلى استدعاء مندوبها السامى من جنوب إفريقيا عام ١٩٤٦م، وقطع علاقاتها التجارية مع اتحاد جنوب إفريقيا[٦].

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر. . .**، **مرجع سبق ذكره**، ص١٠٩.
ن. بهيبى: "البريطانيون والبوير والأفارقة فى جنوب إفريقيا، ١٨٥٠-١٨٨٠"، فى ج. ف. آدى آجاى: **تاريخ إفريقيا العام، المجلد السادس** (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام، ١٩٩٧)، ص ١٩٤.
(٢) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.
(٣) د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر الإفريقى. . .**، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١٠.
(٤) **المرجع السابق**، نفس الصفحة. وانظر أيضاً:
Bridglal Pachi , "South Africa Indians and Economic Hostilty"., in du. Toit (ed.), **Op.cit.**, PP: 272-277.
Niddrie,**Op.cit.**, PP: 47-48.
Mare,**Op.cit.**, PP: 45-46.
(٥) **Idem** . وكذا : د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر الإفريقى. . .**، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١١.
(٦) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

ومع صدور قانون الجماعات عام ١٩٥٠م –والذى حدد مناطق بعينها لكل جماعة إثنية لا يجوز لها امتلاك أى عقارات (أراضى أو مبانى) إلا فى إطارها– تم طرد الآلاف من الهنود من منازلهم ومتاجرهم وأراضيهم وترحيلهم من أواسط المدن إلى أحياء منعزلة خاصة بهم فى أطرافها[١].

وفى عام ١٩٦١م أنشأت حكومة جنوب إفريقيا وزارة الشئون الهندية لتتولى الإشراف على كل ما يتعلق بشئون الهنود. مثلهم فى ذلك مثل الجماعة الملونة على نحو ما سلف البيان، إلا أنه لم يتمتع الهنود بأى حق فى التمثيل فى السلطة التشريعية الوطنية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٢]. حتى صدور دستور ١٩٨٣م الذى تضمن إقامة برلمان ثلاثى التمثيل على نحو منفصل لكل من الجماعة البيضاء والملونين والهنود على نحو ما سلف البيان[٣].

وتتشابه الخبرة السياسية التاريخية لكل من الهنود والملونين من حيث خضوع كليهما لسياسة التنمية المتوازية ثم لدستور ١٩٨٣م، كما يمتد التشابه إلى طبيعة التركز التى تميز الجماعتين، ففى حين يتركز الملونون فى مقاطعتى الكيب الغربى، ومقاطعة شمال الكيب، يلاحظ أن الهنود يتركزون بالأساس فى مقاطعة كوازولوناتال حيث يمثلون ٩% من إجمالى سكان المقاطعة فى حين لا يزيد عددهم فى مقاطعتى جاوتنج عن ٢% من سكان المقاطعة ويبلغ تعدادهم ١% من سكان الكيب الغربى. فى حين يكاد ينعدم أى تمثيل لهم فى أى من المقاطعات الأخرى[٤].

ويبلغ تعداد الهنود فى جنوب إفريقيا حسب تعداد ١٩٩٦م نحو مليون وخمسة وخمسين ألف نسمة تقريباً يمثلون ٢,٦% من إجمالى سكان جنوب إفريقيا[٥].

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٢.
ساهمت تلك الممارسات فى بلورة شعور مشترك بين الهنود بهويتهم الخاصة انطلاقاً من نظرتهم لأنفسهم ونظرة وممارسة الآخرين لهم.
Mare, **Op.cit.**, PP: 44-45.

(٢) لا يمنع ذلك الحكم أنه فى عام ١٩٦٨م قام نظام الحكم العنصرى فى جنوب إفريقيا بإنشاء المجلس الهندى لجنوب إفريقيا كجهاز استشارى ينتخب من قبل الناخبين الهنود فى ظل الطبيعة الاستشارية لهذا المجلس، انظر:
مركز الدراسات الاستراتيجية ق م: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٢.

(٣) **المرجع السابق**، ص ص ٢٧-٢٩.
Encyclopedia Britanniac, vol. 27, **Op.cit.**, P: 642.

(٤) انظر الجدول الخاص بنسب توزيع الجماعات الإثنية على المقاطعات.

(٥) Delien Burger, **Op.cit.**,P 1.

المبحث الثانى
الأبعاد اللغوية والدينية للخريطة الإثنية

سلف بيان أهمية العامل اللغوى والعامل الدينى كعناصر فارقة فيما يتصل ببلورة وتشكيل الهوية بصفة عامة.ويسعى هذا المبحث إلى بيان الأبعاد اللغوية والدينية وتأثيرها على الخريطة الإثنية فى جنـــوب إفريقيا؛ لا سيما وأن أحد الدراسات الحديثة تشير إلى أن هذين العاملين يمثلان أهم أسس تعريف أفراد الجماعات الإثنية المختلفة لأنفسهم وتحديد انتمائهم[١]. وفى إطار ذلك السعى فإنه سوف يتم تقسيم هـذا المبحث إلى مطلبين أساسيين يعرض أولهما للأبعاد اللغوية للخريطة الإثنية فى جنوب إفريقيا موضحـا أهم اللغات المستخدمة فى البلاد ومناطق انتشارها وأهم الجماعات المتحدثة بها، ويتناول المطلب الثانى من هذا المبحث الأبعاد الدينية للخريطة الإثنية سيرا على هدى المطلب الأول من حيـث بيـان أهـم الديانات والمذاهب القائمة فى جمهورية جنوب إفريقيا وأهم الجماعات المعتنقة لها.

ويستهدف هذا المبحث فى سعيه سالف الذكر بيان مناطق التمايز والتقاطع بين الجماعـات الإثنيـة الرئيسية فى جنوب إفريقيا فيما يتصل بالأبعاد اللغوية والدينية موضع الرصد.

المطلب الأول: الأبعاد اللغوية للخريطة الإثنية

تلعب اللغة دورا جوهريا – كما سلف البيان – فى تصنيف الجماعات الإثنية انطلاقا مما تضفيـه على متحدثيها من ملامح تفرد فى السلوك وطريقة التفكير والحياة باعتبار أن اللغة –كما سبق الذكـر– وعاء للثقافة ومخزن للتراث الحضارى للجماعة المتحدثة بها[٢].

وتموج جنوب إفريقيا بالعديد من اللغات واللهجات، وفى هذا المقام يمكن القول أن معظـم اللغـات السائدة فى جنوب إفريقيا– باستثناء الأفريكانرية والإنجليزية – تنتمى إلى لغات البانتو، وهـى أحـد فروع الأسرة اللغوية المعروفة بالنيجر – الكنغو التى تنتشر فى إفريقيا جنوب الصحراء.[٣]

ويوضح الجدول (٤) أهم اللغات السائدة فى جنوب إفريقيا وعدد المتحدثين بها.

---

(١) الدراسة المقصودة هى:
Bert Klandermans, Marlene Roefs and Johan Olivier, "Political Protest and Political Transition In South Africa.", **In African Studies** (Natal: Witwatersr and University Press, Vol. 56, No. 1, 1997), P: 134.
وسيتم التعرض لها تاليا.

(٢) Mare, **Op.cit.**, pp: 28-29.

(٣) Congress Liberary, **Op.cit.**,
لمزيد حول تلك اللغات وأصولها انظر:
جوزيف هـ . جرينبرج: "إفريقيا كمنطقة لغوية" ، فى وليم باسكوم: هلفيل هيرسكوفنتز (محرران)، **الثقافة الإفريقية: دراسات فى عناصر الاستمرار والتغيير**، ترجمة عبد الملك الناشف (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦)، ٣٧-٦٠ لا سيما الصفحات من ٤٦.
د. محمد عوض محمد: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

جدول (٤)

أهم اللغات وعدد المتحدثين بها ونسبتهم وأهم الجماعات المتحدثة بها

اللغة	عدد المتحدثين بها	نسبتهم إلى إجمالي السكان	أهم الجماعات الإثنية المتحدثة بها
أولا : لغات البانتو:			
الزولو	٨,٧٧٨,٠٠٠	%٢٢,٤	جماعات الزولو
الاكسهوزا	٦,٨٥٨,٠٠٠	%١٧,٥	جماعات الاكسهوزا
السوثو الشمالية	٣,٥٨٠,٠٠٠	%٩,٢	جماعات السوثو
تسوانا	٢,٨٢٢,٠٠٠	%٧,٢	جماعات التسوانا
السوثو الجنوبية	٢,٧٠٤,٠٠٠	%٦,٩	جماعات السوثو
التسونجا	١,٦٤٦,٠٠٠	%٤,٢	جماعات التسونجا
سوازى	١,٠١٩,٠٠٠	%٢,٦	جماعات سوازى
فندا	٦٦٦,٠٠٠	%١,٧	جماعات الفندا
ندبيلى	٥٨٨,٠٠٠	%١,٥	جماعات الندبيلى
ثانيا: لغات الجماعة البيضاء:			
الأفريكانرية	٦,٢٠٠,٠٠٠	%١٥,١	جماعة الأفريكانر البيضاء ومعظم الملونين
الإنجليزية	٣,٥٠٠,٠٠٠	%٩,١	الجماعة البيضاء متحدثة الإنجليزية وكثير من الأفريكانر
الألمانية / البرتغالية	١٤٠,٠٠٠	-	البيض ذوى الأصول الألمانية والبرتغالية
لغات أخرى:			
الهندية	٨٩٠,٢٩٢	%٢.٢	الجماعة الهندية وهى تتفرع للعديد من اللغات
تاميلى	٢٥٠,٠٠٠	-	جماعات التاميل المهاجرين لجنوب إفريقيا
الخوسان	عدة آلاف	-	بقايا أهل البلاد الأصليين من الهتنتوت والبوشمن
فانجولو	" "	-	لغة تعامل فى مناطق المناجم وليست لغة أم لأى جماعة
ماندوين	" "	-	جماعة ذوى الأصول الصينية
فلاى تاءل Fly Taal	" "	-	لغة هجين يتحدثها بعض المقيمين حول المدن الرئيسية وفى المناجم كلغة ثانية

المصدر: تم إعداد الجدول استنادا إلى المصادر التالية:

Liberary Of Congress South Africa- A Country Study.", at:
http: Icweb2. Ioc. Gov/cgi- bin/query2/r?Frd/Ctudy: @ Faild (Doc/D+Zaoo14)

- Pieter Esterhuysen (ed), **Africa A-Z Continental and Country Profiles** (Pretoria: AFRICA Institut, 1988), P:116.
- Belien Burger(ed.), **South Africa Year Book 1999** (Pretoria: South Africa Communication Service,1999) P: 424.

ويمكن فى ضوء جدول(٤) إبداء مجموعة من الملاحظات تتمثل فى:

أولا: إن جنوب إفريقيا -مثلها مثل معظم دول إفريقيا- تعرف ظاهرة التعددية اللغوية، كما تتشارك أيضاً فى ظاهرة أخرى تعرفها الكثير من دول القارة ممثلة فى تعبير اللغة عن جماعة إثنية بعينها الأمر الذى يجعل من التمسك باللغة تمسكاً بالهوية الإثنية التى تعبر عنها تلك اللغة، وهو أمر ينطبق أكثر ما ينطبق على كل من الجماعة الإفريقية والجماعة البيضاء والنقطة التالية توضح ذلك.

ثانياً: أن اللغات البانتوية فى مجموعها يتحدث بها نحو ٧٥% من إجمالى سكان جنوب إفريقيا، وهى تتقارب ونسبة السكان الأفارقة بالبلاد (٧٧%) الأمر الذى يؤكد الملاحظة سالفة البيان، أكثر من ذلك فإن اللغات المتفرعة عن اللغة البانتوية تقترب نسبة المتحدثين بها الأصليين من نسبة الجماعة الإثنية الفرعية التى تعبر تلك اللغة عنهم مثال ذلك أن نسبة متحدثى لغة الزولو تبلغ ٢٢% من إجمالى سكان البلاد وهى ذات النسبة التى يمثلها أبناء جماعة الزولو فى مجتمع جنوب إفريقيا. ونفس الأمر ينطبق على غيرها من الجماعات البانتوية الأخرى.

ثالثاً: على عكس ما سبق، يكشف الجدول أن ثمة لغات تتراجع نسبة المتحدثين بها عن نسبة الجماعات الإثنية التى تعبر عنهم تلك اللغة من ذلك أن نسبة متحدثى اللغة الهندية بتفرعاتها المختلفة لا تزيد عن ٢.٢% فى حين تبلغ نسبة جماعة الهنود٢,٦% من إجمالى سكان البلاد.

وهو ما ينطبق أيضاً على متحدثى اللغة الألمانية والبرتغالية الذى لا يزيد تعدادهم عن ٤٠,٠٠٠ انسمة، الأكثر من ذلك أن جماعة الملونين التى يمثل تعدادها نسبة ١١% من إجمالى سكان البلاد لا توجد لهم لغة مميزة، بل أن أكثرهم قد تبنى لغة الأفريكانز كلغة أصلية له، واتخذ آخرون من اللغة الإنجليزية لغة أم له[1] الأمر الذى يفسر تزايد نسبة متحدثى كل من الأفريكانرية واللغة الإنجليزية عن نسبة الجماعة البيضاء بشقيها فى مجتمع جنوب إفريقيا، وهو ما أثار التساؤل حول مدى إعتبار اللغة كمكون جوهرى فى الانتماء للقومية (الإثنية) للأفريكانر[2].

رابعاً: أنه على الرغم من الملامح سالفة البيان لكل من اللغات البانتوية ولغات الجماعة البيضاء،فإنها لم تحى كجزر منعزلة، وإنما تواصل أبناء تلك اللغات وبعضهم البعض انطلاقاً من معرفة الكثير من أبناء البانتو بلغة أو أكثر من اللغات البانتوية الأخرى بل وتقارب كثير من هذه اللغات فى مفرداتها على نحو يعكس حقيقة الأصل المشترك لها – علاوة على معرفة الكثير من أبناء البانتو

---

(١) R. C. Adams, **Op.cit.**, P; 262.

(٢) Mare, **Op.Cit.**, P: 36 ولمزيد عن علاقة القومية الأفريكانرية باللغة انظر Giliomee, **Op.Cit.**, P: 221
Isabel Hofmeyr, "Building A Nation From Words: Afrikans Language Literature and Ethnic Identity, 1902 – 1924.", In Sula Marks & Stanly Trapido (Eds.), **Op.Cit.**, PP: 95-116.

–لا سيما فى الحضر– بلغة على الأقل من لغات الجماعة البيضاء كأحد مستلزمات التعامل مع الإدارة فى ظل النظام العنصرى[١].

خامسا: أن الجماعة البيضاء كانت أكثر تمركزا حول لغتها (الأفريكانرية / الإنجليزية) انطلاقا من واقع الهيمنة الذى لم يكن معه ثمة دافع لتعلم لغات الآخرين (البانتو تحديدا)، لذا فإنه على عكس جماعات الأفارقة التى وجد البعض منهم ضرورة لتعلم أحد لغتى الجماعة البيضاء للتعامل مع الإدارة فإن ملامح الانفتاح اللغوى للجماعة البيضاء لم تكن خارجية بحال وإنما اقتصرت على تعلم أبناء الجماعة الفرعية للبيض لغة الجماعة الفرعية الأخرى[٢].

سادسا: يكشف الجدول رقم(٥) سمة أخرى من سمات التعددية اللغوية فى جنوب إفريقيا وهى التركز اللغوى بمعنى أن كل لغة من اللغات سالفة البيان – باستثناء الأفريكانرية والإنجليزية –تكاد ينحصر استخدامها فى المقاطعة أو المقاطعات التى تنتشر فيها الجماعة الإثنية المرتبطة هويتها بتلك اللغة.

جدول(٥)

توزيع اللغات على المقاطعات التسع فى جنوب إفريقيا

المقاطعة	أهم اللغات المستخدمة
الكيب الشرقى	الاكسهوزا – الأفريكانرية – الإنجليزية.
فرى ستيت	السوثو – الأفريكانرية.
جاوتنج	الأفريكانرية – الزولو – الإنجليزية – السوثو.
كوازولوناتال	الزولو – الإنجليزية
مبومالانجا	سوازى – زولو.
شمال الكيب	الأفريكانرية – تسوانا.
المقاطعة الشمالية	سوثو – الليبوا – سونجا – فندا.
المقاطعة الشمالية الغربية	تسوانا – أفريكانرية.
الكيب الغربى	أفريكانرية – إنجليزية – اكسهوزا.

المصدر: مستخرج من نفس مصادر الجدول (٤).

وتكشف مطابقة جدول(٥) مع الجدول (٢) الخاص بتوزيع وانتشار الجماعات الإثنية عن تماثل كبير فى التوزيعين على نحو يؤكد طبيعة التركز الإقليمى للجماعات الإثنية فى جنوب إفريقيا. وهو ما تترجمه الخريطة رقم(٤) بشأن توزيع أهم اللغات والجماعات الإثنية على المقاطعات التسع فى البلاد

---

(١) Encyclopedia Britannica: Vol., 27, **Op.Cit.**, PP: 644-645.

Niddrie, **Op.Cit.**, PP: 30-31, PP: 39-40.

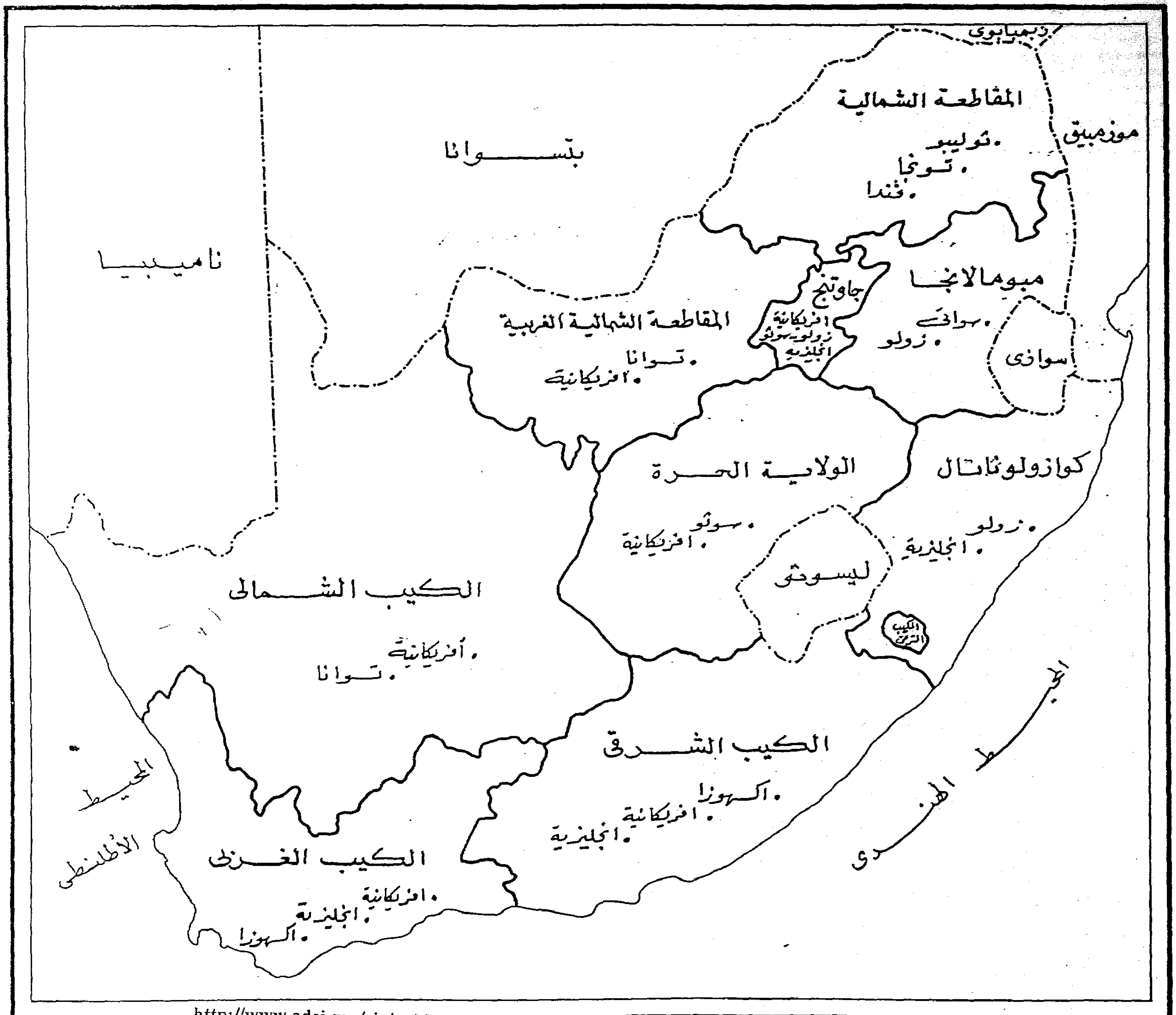
وهى فى ذلك لا تختلف عن الوضع العام لغيرها من اللغات التقليدية فى إفريقيا. انظر:

جرينبرج: مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٨-٥٩.

د. محمد عوض محمد: مرجع سبق ذكره،

(٢) Library of Congress, **Op.cit.**,

خريطة رقم (٢) توزيع اللغات وانتشارها في مقاطعات جمهورية جنوب أفريقية



http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/eos/sf.html

المطلب الثانى: الأبعاد الدينية للخريطة الإثنية

تجمع الدراسات المتعلقة بالأوضاع الدينية فى جنوب إفريقيا على أن الديانة المسيحية هى الديانة الرئيسية فى البلاد حيث يعتنقها نحو ٧٥% من إجمالى سكان البلاد، يليها المعتقدات التقليدية والتى يربو ممارسوها على نسبة ٢٠% من سكان البلاد، وتتوزع النسبة الباقية على عدة ديانات وملل أخرى كالإسلام واليهودية والبوذية والهندوسية(١).

والواقع أن المقولة سالفة البيان رغم صحتها تخفى من الحقائق أكثر مما تظهر لا سيما فيما يتصل بعلاقة الأبعاد الدينية بالخريطة الإثنية ذلك أن أتباع الديانة المسيحية ينقسمون فيما بينهم إلى عدة مذاهب متنافرة ومتناحرة، الأمر الذى يجعل من نسبة أتباع بعض المذاهب المسيحية أقل بكثير من أتباع الديانات الأخرى غير المسيحية، كما يحد من إمكانية القول بموقف مسيحى موحد تجاه قضية الإثنية دون الأخذ فى الاعتبار طبيعة المذاهب التى نتحدث عنها والجماعة الإثنية المعتنقة له، بعبارة أخرى أنه لا يمكن الحديث عن الدين بصفة عامة فى جنوب إفريقيا دون وضعه فى سياقه التاريخى والمجتمعى. وعليه فإنه لبيان ذلك سيتم التعرف على أهم الانقسامات الدينية فى جنوب إفريقيا وعلاقتها بالخريطة الإثنية والعلاقات الإثنية.

أولا: المعتقدات الأفريقية التقليدية

على الرغم من عدم وجود تعداد رسمى لأتباع المعتقدات التقليدية فى جنوب إفريقيا فإن تقديرات الباحثين تشير إلى أن تعدادهم يبلغ نحو ٨مليون نسمة بنسبة ٢٠% من إجمالى سكان البلاد، وذلك على الرغم من أن الكتاب السنوى الصادر عن جمهورية جنوب إفريقيا يشير إلى أن تعداد من أعلنوا اعتناقهم معتقدات تقليدية إفريقية لم يزد عن ١٧ألف نسمة بنسبة ٠,٠٤%، والراجح هو صحة تقديرات الباحثين، خاصة أن نسبة من أعلنوا عدم انتمائهم إلى أى ديانة أو رفضوا الإجابة على السؤال الخاص بالعقيدة نحو ٢١,٠٧% من إجمالى السكان -معظمهم من الأفارقة السود - وهو ما أشار إليه الكتاب السنوى سالف الذكر(٢).

وتقوم العقيدة الإفريقية التقليدية على الإيمان بوجود إله أعظم يحكم الكون وإلى جواره توجد مجموعة من الأرباب المختصين بشأن أو آخر من شئون الحياة - وذلك على اختلاف بين الجماعات فى هذا الشأن - وإلى جانب ذلك يؤمن أتباع تلك الديانات بأرواح الأسلاف، حيث يعتبر ذلك الإيمان أحد أهم مقومات العشيرة، فتلك الأرواح هى المسئولة عن شقاء الفرد أو سعادته وهى موجودة فى كل

---

(١) انظر على سبيل المثال:
David Chidester, **Religions of South Africa** (London: Routledge, 1992), PP: xi-xii.
Burger (ed.), **Op.cit.**, PP: 438-440.
Encyclopedia Britannica, vol. 27, **Op.cit.**, P: 635, P: 640.

(٢) Burger (ed.), **Op.cit.**, P: 38.

مكان، وإذا نجح الأحياء فى استرضائها، فإنها تجلب لهم التوفيق وحسن الطالع، وإذا خفقوا فى ذلك فإنها تجلب عليهم النحس والمرض والموت، ولذا يحتل الشيوخ والقادة مركزا محوريا فى إطار الجماعة الإثنية باعتبارهم -فى معظم الأحيان- وسطاء بين أبناء جماعتهم وتلك الأرواح الأمر الذى يؤدى إلى إحداث نوع من الضبط الاجتماعى عبر انصياع أبناء الجماعات لأوامر قادة الجماعة الذين يناط بهم صلاحيات سياسية ودينية(١).

وقد لعبت المعتقدات دورا مركزيا فى الحفاظ على تماسك الجماعات الإثنية، وكذا فى النضال ضد المستعمر الأوروبى، خاصة فى ظل ما أبدته تلك المعتقدات من مقدرة على التكيف مع الواقع السياسى والاقتصادى الجديد الذى فرضه عليها التفوق الأوروبى وهيمنة الجماعة البيضاء على مقاليد البلاد وانتزاعهم الأرض من مالكيها الأصليين وتحويلهم إلى أجراء لديهم(٢).

ثانيا الديانة المسيحية ومذاهبها

على الرغم من وصول الأوربيين إلى سواحل منطقة جنوب إفريقيا منذ القرن الخامس عشر الميلادى فإن أول وجود تنصيرى يعتد به للإرساليات المسيحية يرجع إلى النصف الثانى من القرن السابع عشر مع تأسيس محطة شركة الهند الشرقية الهولندية فى منطقة الكيب. إلا أن الانتشار الأكبر للإرساليات وعمليات التنصير لم يبدأ إلا مع سيطرة بريطانيا على مستعمرة الكيب فى مطلع القرن التاسع عشر حيث شهد ذلك القرن والقرن العشرون تحول الكثير من الأفارقة إلى المسيحية تحت وطأة انهيار مجتمعاتهم التقليدية؛ بفعل الهزائم العسكرية أمام الأوربيين، وكذا القيود القانونية والتشريعية التى فرضت عليهم. إلا أن ذلك التحول قد أسفر فى تفاعله مع الأوضاع السياسية والاقتصادية فى البلاد عن سلسلة من الانشقاق الكنسى وقيام العديد من المذاهب المسيحية فى البلاد(٣).

وعلى الرغم من الطبيعة السمحة للديانة المسيحية، ورغم الدعوات التحررية المستندة إلى الدين التى شهدتها أوروبا فى القرن السابع عشر والتى طالبت بتحرير كل من يعتنق المسيحية من ربقة الرق والعبودية، فإن المصالح الاقتصادية لجماعات البوير (الأفريكانر بعد ذلك) قد حالت دون اتباعهم تلك التعاليم والاستجابة لهذه الدعوات، بل على العكس عمدت الكنائس الهولندية الإصلاحية إلى حظر تعميد الأفارقة أو إدخالهم المسيحية، وذلك على عكس الحال بالنسبة للإرساليات البريطانية التى اتخذت موقفا

---

(١) انظر فى ذلك: د. محمد عوض محمد: مرجع سبق ذكره، ص٨٤ و انظر كذلك:
جميس بويد كريستنس: "الوظائف التكيفية للنظام الكهنوتى عند الفانتى"، فى وليم باسكوم ملفيل هيرسكوفتر (محرران): مرجع سابق، ص ص ٥٠١-٥٤١ وكذا انظر: Chidester, **Op.cit.**, PP: 1-28.

(٢) تتشابه الديانة التقليدية فى جنوب إفريقيا مع مثيلتها مع غيرها من الديانات التقليدية فى أرجاء القارة، إلا أن الجدير بالملاحظة أن المعتقدات التقليدية فى جنوب إفريقيا قد أظهرت قدرة كبيرة على التكيف مع الأوضاع العنصرية التى سادت البلاد، حيث أنه فى ظل سياسات المعازل واضطرار أبناء الجماعات الإفريقية من موطنهم إلى مناطق البيض بحثا عن العمل، أصبحت تلك الهجرة أحد طقوس وشعائر المرور إلى مرحلة النضج فى التقاليد الإفريقية. **Ibid.**, P: 28.

(٣) **Ibid.**, PP: 35 et seq . .
دونالد ل. وايدنر: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٤-١٦٩.
Bengt Sundkler and Christopher Steed, **A History Of The Church In Africa** (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), PP: 818-841 & PP: 987-996.

معاكسا عبر السعى لنشر المسيحية بين الأفارقة والعمل على تحريرهم من الرق –الأمر الذى كان يصب لصالح بريطانيا فى صراعها مع البوير من أجل السيطرة على منطقة جنوب إفريقيا[١]. وفى خضم ذلك الصراع البريطانى –البويرى برزت على الساحة نوعية جديدة من الكنائس المسيحية وهى الكنائس الأفريقية المستقلة والتى تضم مجموعة متنوعة من الكنائس المنشقة عن المذاهب الأخرى. أشهرها الكنائس الأثيوبية الكنائس الصهيونية المسيحية[٢].

والتى تعتبر حاليا أكبر الكنائس الأفريقية المستقلة وأكثرها انتشارا حيث تشير إحصاءات منتصف التسعينيات إلى أن عدد أتباع تلك الكنائس يبلغ نحو ستة ملايين نسمة، يتركزون فى المدن الحضرية والمجتمعات الريفية[٣].

ولعله من الجدير بالملاحظة أن نشأة هذه الكنائس ترجع إلى عام ١٩١٠م ،الذى شهد قيام اتحاد جمهوريات جنوب إفريقيا وازدياد حلقات التضييق على الأفارقة السود وأن تلك النشأة بدأت فى منطقة المقاطعة الشمالية التى تبلغ نسبة الأفارقة فيها نحو ٩٧% من إجمالى السكان. ورغم تلك الطبيعة الاحتجاجية للكنائس الصهيونية المسيحية إلا أن الملاحظ أن دورها الوطنى فى مكافحة السياسات العنصرية لا يكاد يذكر فى ظل الطبيعة المحافظة لتعاليم تلك الكنائس، وفصلها المطالب والعقائد الروحية عن المطالب والمساعى الدنيوية التى لا يجب الاهتمام الزائد بها. وذلك بعكس الحال بالنسبة لكنائس أخرى كالكنائس الكاثوليكية والإنجليكانية والميثودست Methodist ؛فالأخيرون على سبيل المثال قد تبنوا صراحة سياسات مناهضة لسياسات الفصل العنصرى وغلب على أنصار تلك الكنيسة العنصر الأفريقى. أما الكنيسة الإنجليكانية فقد تباين موقفها حسب طبيعة قيادتها، فتحت رئاسة القس الأفريقى الأسود ديزموند توتو تبنت الكنيسة مواقف مناهضة للعنصرية وشجعت معارضى القوانين العنصرية وذلك على الرغم من معارضة رعايا الكنيسة من البيض انخراط الكنيسة فى الأمور السياسية وهو ذات الأمر الذى اتخذه بعض أتباع الكنيسة الكاثوليكية حيث اعترضوا على تدخل الكنيسة فى الشئون السياسية ومعارضتهم كذلك لفكرة اندماج الجماعات الإثنية وعدم الفصل فى المؤسسات التعليمية فى مرحلة ما بعد التحول[٤].

---

(١) حول دوافع ذلك الصراع وأدواته ونتائجه انظر:
د. السيد فليفل: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٩-٢٠.
Encyclopedia Britannica, vol. 27., **Op.cit.**,PP: 647-649.

(٢) يرجع البعض نشأة الكنائس الإثيوبية كرد فعل للخبرة السياسية والدينية التى عانى منها الأفارقة فى سياق الوضع فى جنوب إفريقيا حيث ظلت المناصب الرئيسية حكرا على البيض وعلى نحو لا يتناسب وحجم الرعايا السود فى فى الكنائس المختلفة، أما الكنائس الصهيونية فيبرر البعض وجودها على أساس أنها جاءت بدورها كرد فعل لعمل الإرساليات المسيحية على استبعاد الثقافة الإفريقية وخاصة أبعادها الهامة للأفارقة كتعدد الزوجات وتقديس أرواح السلف، انظر فى ذلك:
James Leatt, Theo Kneifal and Klous Nurbrger, **Contending Ideologies in South Africa** (Cape Town :David Philip, 1986), P: 62.
وحول الانقسامات داخل الكنيسة الإثيوبية انظر:
Sundkler & Steed, **Op.cit.**, PP: 835-839.

(٣) Library of Congress ,**Op.cit.**,
Burger (ed.), **Op.cit.**,P: 438
Chidester, **Op.cit.**,PP: 112-142.

(٤) حول علاقة الدين بالعنصرية انظر:.
Ibid., PP: 89-95

وعلى العكس من الكنائس سالفة البيان وقفت الكنائس الإصلاحية الهولندية موقفا متميزا من حيث أنها أقدم الكنائس فى جنوب إفريقيا كما أنها الوحيدة التى لا يغلب على أتباعها العنصر الأفريقى، علاوة على أنها تميزت بمناصرتها لسياسة الفصل العنصرى علانية مبررة إياها بتعاليم المسيحية تمسها الأمر الذى دفعها إلى إنشاء ابريشيات مستقلة لأتباع المذاهب من الجماعات الإثنية الأخرى[١]. وبلغ تعداد رعايا تلك الكنائس فى منتصف التسعينيات نحو ثلاثة ملايين نسمة معظمهم من الافريكانر[٢].

ثالثا: الديانات الأخرى

وإلى جانب المعتقدات التقليدية والمسيحية بمذاهبها وكنائسها المتعددة توجد عدة ديانات ومعتقدات أقل أنصارا فى جنوب إفريقيا يأتى فى مقدمتها من حيث الأهمية الدين الإسلامى الذى يبلغ عدد معتنقيه الرسمى نحو ٥٨٦ ألف نسمة يمثلون نحو ١,٤% تقريبا من سكان البلاد يتركزون بالأساس فى مقاطعة الكوازولوناتال، وجاوتنج والكيب الغربى[٣]. وترجع أصولهم إلى الجماعات الهندية التى استجلبت للعمل فى مزارع القصب فى جنوب إفريقيا إضافة إلى تلك العناصر الأندونيسية التى نفتها السلطة الاستعمارية الهولندية إلى جنوب إفريقيا، وكذا الرقيق القادم من أقاليم غرب إفريقيا[٤]. وعلى الرغم من قلة عدد المسلمين فى جنوب إفريقيا إلا أن التركز الإقليمى لهم قد منحهم ميزة أساسية وقدرة على التأثير فى مناطق تركزهم وتشير خبرة الوجود الإسلامى فى مجتمع جنوب إفريقيا أنه على الرغم من الطابع السلمى ومحاولات التعايش التى أبداها المسلمون تجاه النظام السياسى[٥] ؛إلا أنه من تصاعد الممارسات العنصرية لنظام الجماعة البيضاء منذ أربعينيات القرن العشرين تصاعدت مظاهر اعتراض المسلمين والمؤسسات الإسلامية على تلك الممارسات ووصلت فى بعض الأحيان إلى المعارضة المسلحة. ومما تجدر الإشارة إليه أن المؤسسات الإسلامية فى مناهضتها للسياسات العنصرية حرصت على بيان أن ذلك ليس دفاعا عن المسلمين فقط وإنما عن كافة العناصر المضطهدة فى البلاد[٦].

---

(١) Chidester: **Op.cit.**, PP: 78-85 ومزيد حول الممارسات العنصرية على الصعيد الدينى انظر: ادجار هـ. بروكس، ج. ب. ماكونى: **الحرية المدنية فى جنوب إفريقيا**،ترجمة:محمود أحمد حسين (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية) سلسلة الألف كتاب رقم (٥٤١)، ١٩٦٥) ص ص ١٩٥-٢١٠.

Legum, **Op.cit.**, PP: 28-34.
Leatt, Kneifel and Nurnburger, **Op.cit.**, P: 61.
Naomi Chazan et .al, **Op.cit.**, PP: 423-424.

(٢) انظر الجدول التالى.

(٣) Liberary of Congress, **Op.cit.**,
Burger (ed.), **Op.cit.**, P: 440 , Niddrie, **Op.cit.**, P: 73.

(٤) **Ibid.**, PP: 158-160.

(٥) د. السيد فليفل: **الدولة العثمانية والمسلمون فى جنوب إفريقيا: دراسة وثائقية للفترة من (١٨٥٦م-١٨٧٨م)** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقى، سلسلة أوراق إفريقية عدد٣، ٢٠٠٠م)، الفصل الثانى والثالث ص ص ٢٥-٧٦.

(٦) **المرجع السابق**، لا سيما الصفحات ٧٧-٨١.

وتلى الديانة الهندوسية الديانة الإسلامية من حيث تعداد معتنقيها حيث يبلغ تعداد أتباعها نحـو ٥٦٩ ألف نسمة بنسبة ١,٣٥% من إجمالى سكان البلاد جميعهم تقريبا من أصول هندية ويـــتركزون فـــى منطقة كوازولوناتال والتاريخ السياسى لهذه الجماعات يشير إلى ضعف تأثيرها واقتصار مطالبها على بعض المطالب الخاصة بالحريات الدينية للجماعة واعتماد تلك الجماعـــة علـــى الأســـاليب الســـلمية والعرائض والالتماسات للسلطة المهيمنة(١).

وجدير بالذكر أن جانبا كبيرا من الوعى الإثنى لدى كل من المسلمين والهندوس يجـــد تفســـيره فـــى ممارسات التضييق التى مارستها نظم الحكم المتعاقبة على إقليم جنوب إفريقيا منذ القرن التاسع عشر، والتى أدت إلى تصاعد مشاعر الانتماء لدى كل من المسلمين والهندوس وسعيهم للحفاظ على مقدساتهم وشعائرهم والدفاع عنها على اختلاف الأساليب على نحو ما سلف الذكر.

وهناك -إلى جانب ما سبق- أقلية يهودية يبلغ تعدادها نحو ٧٢ ألف نسمة بنسبة ٠,١٧% من إجمـــالى السكان، وقد ارتبطت تلك الأقلية تاريخيا بالجماعة البيضاء متحدثة الإنجليزية، الأمر الذى عرضها فى كثير من المراحل التاريخية لعداء الأفريكانر ومحاولات التضييق على هجرة اليهود إلى جنوب إفريقيا، إلا أنه مع قيام دولة إسرائيل واعتراف حكومة جنوب إفريقيا بزعامة الحزب الوطنى بـــــها تراجعـــت القيود المفروضة على اليهود وهجرتهم إلى جنوب إفريقيا(٢).

وعلى غرارالجماعات الدينية الأخرى تعانى الجماعة اليهودية من مجموعة من الانقسامات الداخليـــة أبرزها التفاوتات الاقتصادية بين أبناء الجماعة، وكذا الانقسامات ما بين الأصوليـــن والإصلاحييـــن اليهود؛ وهى الانقسامات التى مثلت ملمحا للتاريخ اليهودى فى جنوب إفريقيا(٣).حاصل مـــا تقـــدم، أن جمهورية جنوب إفريقيا تتسم إلى جانب تعددية الأصول التاريخية للجماعات الإثنيـــة القاطنـــة بـــها بالتعددية اللغوية والدينية وهو أمر يفاقم من خطورته تطابق تلك التقسيمات وتقاطعها بمساحات كبـــيرة لدى هذه الجماعات على نحو ما سيرد البيان.

---

(١) **Ibid.**, PP: 168-175.
(٢) Chidester, **Op.cit.**, P: 181.
(٣) Library of Congress, **Op.cit.**
Chidester, **Op.cit.**, PP: 179-182.

جدول(٦)

الديانات فى جنوب إفريقيا وأتباعها

الديانة أو المذهب	الأتباع بالألف	نسبتهم إلى إجمالى السكان	الجماعة الغالبة(*)
الكنائس الصهيونية	٦٣٧٤	١٥%	الأفارقة
الكنائس الإثيوبية	١٠٩١	٢,٦%	الأفارقة
الكنائس الهولندية الإصلاحية	٤١٣٨	١٠	االأفريكانر والملونين
الكنائس اللوثرية	١١١٢	٢,٦	الأفارقة
الرومان الكاثوليك	٣٦٢٣	٨,٦	الأفارقة
الميثودست	٢٩٧٠	٧	الأفارقة
الكنائس الكاريزمية	٢٣٣٠	٥.٥	الأفارقة
الإرساليات الرسولية	٤٩٠٨	١١,٧	الأفارقة
البريسبتيرين	٧٧١	١,٨%	الأفارقة
الكنائس النذورية	٤٨٠	١%	الأفارقة
الكنيسة المعمدانية	٤٦٣	١	الأفارقة
كنيسة الجماعة	٤٥٥	١	الأفارقة
الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية	٣٤	٠,٨	الأفارقة
كنائس أخرى	١٣٣٦	٣	الأفارقة
إجمالى أتباع المسيحية	٣١٧٧٩	٧٥%	الأفارقة
المسلمون	٥٨٦	١,٤%	الهنود
الهندوس	٥٨٦	١,٣٥%	الهنود
اليهود	٧٢	٠,١٧%	الجماعة البيضاء متحدثى الإنجليزية
معتقدات تقليدية ولا دينيين	٩٠٩١	٢١,٦%	الأفارقة
إجمالى الدولة	٤٢٠٩٧	١٠٠	

المصدر: بتصرف عن: Burger (ed.), **Op.cit.**, P: 439.

(*) استنادا إلى ماورد فى Chidester, **Op.cit.**, Niddrie, **Op.cit.**,

المبحث الثالث

الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية للخريطة الإثنية

يقصد بالأبعاد الاقتصادية الاجتماعية للخريطة الإثنية، بنية مجتمع جنوب إفريقيا الاقتصادية الاجتماعية وآثارها بالنسبة للجماعات الإثنية الرئيسية فى المجتمع.

وبداية تجدر الإشارة، إلى أن تحليل الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية فى جنوب إفريقيا وتفسيرها ظلى طويلا مثار جدل وخلاف بين المهتمين بذلك الموضوع، وتركز ذلك الجدل حول مجموعة من التساؤلات تتمثل فى هل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية القائمة نتاج نظم الإنتاج المتبعة؟ أم إنها نتاج عوامل غير مادية ترتبط بالتركيب الاجتماعى والنسق الثقافى الحاكم، بما يشمله من إدراكات وتحيزات مختلفة وعلاقات[١].

ويمكن القول، أن هناك اتجاهين كبيرين بصدد الإجابة على التساؤلات سالفة البيان. الأول هو الاتجاه الليبرالى الذى ينطلق من مقولة أن البنية الاقتصادية الاجتماعية لجنوب إفريقيا نتاج عوامل غير مادية، حيث يرون أن اللون، وليس نمط الملكية والإنتاج على نحو ما يذهب الاتجاه الماركسى هو المتغير الأكثر أهمية فى تحديد الوضع فى جنوب إفريقيا[٢].

والاتجاه الثانى، هو الاتجاه الماركسى، ويذهب أنصاره إلى أن البنية الاقتصادية الاجتماعية لمجتمع جنوب إفريقيا بنية طبقية ،نشأت وترسخت عبر نظام الإنتاج الرأسمالى الذى عزز من هيمنة الجماعة البيضاء وسطوتها، فى ظل علاقة دائرية بين مكونات ذلك النظام. فالنظام الرأسمالى بما يحققه من تنمية اقتصادية قائمة بالأساس على استغلال العمال الأفارقة. يعزز الفوارق الطبقية لصالح الجماعة البيضاء وسيادتها. وبدورها تعمل الجماعة البيضاء على تدعيم ذلك النمط الإنتاجى بأبعاده المختلفة[٣].

والواقع، أنه بصرف النظر عن مقولات الاتجاهين سالفى البيان، فإن المشاهد هو أن العامل الإثنى يعتبر معيارا هاما فى تحديد الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية داخل مجتمع جنوب إفريقيا عبر تاريخه،

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: **حركات التحرر الإفريقى... مرجع سبق ذكره**، ص ب وانظر:
Simon Bekker, **Ethnicity in Focus: the South Africa Case** (Natal: Center For Social And Development Studies At University Of Natal. 1993) PP: 31-33.

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: **حركات التحرر الإفريقى...، مرجع سبق ذكره**، ص ص: ب-ج.

(٣) المرجع السابق، ص ج، وانظر أيضا:
Bekker, **Op.cit.**, PP: 34-42.
حيث يضيف هذا الباحث اتجاها آخر إلى الاتجاهين سالفى البيان هو ما يسميه اتجاه القومية الأفريكانرية، ونظرا لأن الأخير يندرج بشكل أو بآخر داخل الاتجاه الأول المستند إلى اللون والأبعاد الثقافية بصفة عامة، فقد تم الاقتصار على الاتجاهين المثبتين فى المتن فقط، ولمزيد من التفاصيل حول هذين الاتجاهين وغيرهما انظر:
Leatt, Kaneifel and Nurnburger, **Op.cit.**, PP: 15-66, PP 139-149.

الأمر الذى انعكس على خريطة البلاد فى صورة تفاوتات ملحوظة بين الجماعات الإثنية الكبرى فيما يتصل بمجمل المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية.

ويسعى هذا المبحث لبيان الملامح العامة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماعات الإثنية المختلفة فى جنوب إفريقيا استناداً إلى مجموعة من المؤشرات الدالة اقتصادياً واجتماعياً. مع مراعاة الوعى التام بالارتباط الوثيق بين تلك المؤشرات وتأثير كل منهما على الآخر.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية للجماعات الإثنية

يصعب الفصل بين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للجماعات الإثنية فى جنوب إفريقيا، وبين الميراث العنصرى الذى شهدته البلاد عبر تاريخها، والذى جسدته سلسلة القوانين العنصرية المتعلقة بملكية الأرض. وتلك المتعلقة بحفظ الوظائف، وقوانين حظر الاختلاط والتنمية المستقلة[1] ؛حيث أسفرت تلك القوانين وغيرها ،عن مجموعة من التشوهات فيما يتصل بالأوضاع الاقتصادية للجماعات الإثنية، لعل أبرزها وأعقدها ، مسألة ملكية الأرض الناجمة عن الميراث العنصرى الذى جعل ٨٧% من أراضى البلاد فى حوزة الجماعة البيضاء ، مقابل ١٣% فقط للأفارقة. على النقيض تماماً من نسبة كل جماعة من السكان[2]. وإضافة إلى مسألة الأرض نكشف أوضاع الجماعات الإثنية عن مجموعة أخرى من التشوهات فيما يتصل بالأوضاع الاقتصادية موضع الاعتبار[3]. ويمكن إبراز تلك الملامح من خلال مجموعة من المؤشرات هى توزيع الدخل ونصيب الفرد فيه، حجم العمالة والتوظيف.

أولا: توزيع الدخل فى جنوب إفريقيا

تكشف بيانات توزيع الدخل فى جنوب إفريقيا عن واقع عدم العدالة فى توزيع الدخل بين الجماعات الإثنية المختلفة عبر تاريخ البلاد، وتشير الإحصاءات إلى أن الجماعة البيضاء ظلت تستأثر بأكثر من ٧٠% من دخل البلاد طوال الفترة من ١٩١٧حتى عام ١٩٧٠م على الرغم من أن تعداد الجماعة طوال هذه الفترة لم يزد بحال عن ١٥% من إجمالى السكان. وعلى العكس من ذلك فإن نصيب

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تلك القوانين وآثارها انظر:
ادجار. هـ. ب. ماكولى: **مرجع سبق ذكره،**
Hermann Giliomee & Lawrence Schlemmer, **Op.cit.**, PP: 15-36 Rob Davies et al., **Op.cit.**, PP: 169-178.

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: **حركات التحرر الإفريقى...، مرجع سبق ذكره**، ص ٥٢، ويذكر أنه لم تزد تلك النسبة عن ٨% من إجمالى أراضى البلاد فى قانون الأرض الصادر عام ١٩١٣.
حول تشريعات الأرض وملكيتها بالنسبة للأفارقة انظر: Niddrie, **Op.cit.**, PP: 147-149 & Rob Davies et al., **Op.cit.**, P: 12.
وحول ملكية الهنود والقيود التى فرضت عليها انظر:
د. إبراهيم نصر الدين: **حركات التحرر الإفريقى...مرجع سبق ذكره** ص ص١١١-١١٢.
Rob Davies et al., **Op.cit.**, P: 295.

(٣) تشير بعض الدراسات إلى أن تشريعات نزع الملكية العقارية من الأفارقة لم يكن المستهدف منها مجرد تقليص ملكياتهم وحظر وجودهم فى مناطق البيض بل الأكثر من ذلك الرغبة فى هدم الاستقلال الاقتصادى للأفارقة والمعتمد على الزراعة والرعى وتحويلهم إلى أيدى عاملة رخيصة تكون وقودا للنهضة الصناعية التى شهدتها جنوب إفريقيا منذ الثلث الأول من القرن العشرين، انظر فى ذلك: **Ibid.**, P: 200

الأفارقة طوال الفترة سالفة البيان من الدخل القومى لم يزد عن ٢١,٥% على الرغم من أنهم يمثلــون أكثر من ثلثى سكان البلاد[١]. ويكشف الجدول رقم(٧) تلك الحقيقة.

جدول (٧)

نسبة نصيب الجماعات الإثنية فى الدخل القومى عبر سنوات ١٩١٧ - ١٩٩٣

	١٩١٧	١٩٢٤	١٩٣٦	١٩٤٦	١٩٥٦	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٩٣
الأفارقة	٢٠,٣	١٧,٩	١٨,٧	٢١,٢	٢٠,٩	١٩,٩	١٩,٨	٢٤,٩	٣٣,٧	٤٥,٢
البيض	٧١,٩	٧٥,٢	٧٤,٩	٧٢,٢	٧١,٣	٧٢,٥	٧١,١	٦٤,٩	٥٤,٣	٤١,٩
الهنود	١,٨	١,٦	١,٩	٢	٢,٣	٢,١	٢,٤	٣	٤	٣,٥
الملونون	٦	٥,٣	٤,٥	٤,٥	٥.٥	٥,٦	٦,٧	٧,٢	٨,١	٩,٤

المصدر:

السنوات ١٩١٧-١٩٨٠ مصدرها

Bob Tuker and Burce R. Scott(eds.) ; **South Africa Prospects For Successful Transition** (Cape Town: Juta Co. Ltd, 1992) , P55.

السنتان ١٩٨٨، ١٩٩٣ مصدرهما:

Ameme Malan,"**Incom Distribution In South Africa:A Social Accounting Matrix Approach", Statistics South Africa At :http //www. statssa. gov. za/**

وكما يبين الجدول (٧)، فإنه على الرغم من التحسن النسبى فـــى أوضـــاع الأفارقـــة والملونيـــن، والتراجع النسبى لنصيب الجماعة البيضاء فى الدخل منذ عام ١٩٧٠م، فإن عدم العدالة مـــا زال هـــو الطابع الغالب فيما يتصل بنصيب كل من الجماعة البيضاء والأفارقة من الدخل، مقارنة بتعـــداد كـــل منهما فى المجتمع، بخلاف الحال بالنسبة لجماعتى الملونين والهنود؛ حيث تشير البيانات إلى أن ثمـــة تقارب بين نسبة كل منهما فى الدخل مع نسبتهما إلى إجمالى السكان[٢].

وإلى جانب التفاوت القائم بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض، فى نسبة كل منهما فى الدخـــل، فإن ثمة تفاوتاً آخر أكثر دلالة، يتعلق بنصيب الفرد فى كل جماعة من الدخل القومـــى؛حيـــث تشـــير البيانات، إلى أن الفرد الأبيض يبلغ نصيبه من الدخل القومى نحو عشرة أضعاف نصيب الفـــرد مـــن الأفارقة فى فترة السبعينيات.وعلى الرغم من التحسن الكبير الذى تعكسه بيانات التسعينيات حول تلـــك النسبة؛حيث وصل نصيب الفرد الأبيض إلى خمسة أضعاف نصيب الفرد من الأفارقـــة مـــن الدخـــل القومى، فإن ذلك المعدل يظل شاهداً على عدم العدالة فى توزيع الدخل بين الجماعـــات الإثنيـــة فـــى البلاد[٣]. وهو ما يوضحه الجدول رقم(٨).

(١) Bob Tuker And Burce R. Scott (Eds.), **South Africa Prospects For Successful Transition** (Cape: Town Juta & co. Ltd, 1992) P: 55.

(٢) Alexander Johnstan, "Conflict in South Africa"., in Oliver Furly (ed.), **Conflict in Africa** (London: Fauris Academic Studies, 1995), P: 62.

(٣) مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م: مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٠.

جدول (٨)

نصيب الفرد من الدخل القومى حسب الجماعة الإثنية ما بين ١٩٧٨ - ١٩٩٣م

	١٩٧٨	١٩٨٨	١٩٩٣	ملاحظات
الأفارقة	٣٥٢	١٦٧٩	٤١٨٠	الدخل محسوب بعملة
البيض	٣٧١٩	١٤٤٠٥	٢٢٩٧٠	جنوب إفريقيا "الراند"
الهنود	١٠٤٣	٥٥٢٩	٩٦٩١	
الملونون	٧٧١	٣٣٧٣	٧٧٣٧	

المصدر: Aneme Malan , **op.cit.**, P. 98

ثانيا: الإنفاق الشهرى

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب الاختلافات سالفة البيان بشأن توزيع الدخل[١] بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض، فإن ثمة اختلاف آخر داخل كل جماعة إثنية وبين أعضائها، وهو أمر تضافرت على تأكيده الكثير من الدراسات الخاصة بتوزيع الدخل والفقر فى جنوب إفريقيا، ويجد تفسيره فى التاريخ السياسى للبلاد فى ظل محاولات النظام العنصرى استقطاب عناصر لدى الجماعات الإثنية المختلفة لا سيما الأفارقة وربطهم بشبكة من المصالح والامتيازات العنصرية بغية إحداث انقسام داخل تلك الجماعات يحول دون تهديد النظام القائم آنذاك[٢].

ويوضح الجدول رقم (٩) حول الإنفاق الشهرى للأسرة المعيشية وفق متغيرى الريف / الحضر والجماعة الإثنية جانباً آخر من جوانب ذلك التمايز، على اعتبار أن الإنفاق الشهرى فى جانب منه دالة فى دخل الأسرة وما تتحصل عليه من عوائد.

ويبين من الجدول (٩) أنه فى حين يبلغ عدد الأسر المعيشية التى لا يزيد إنفاقها الشهرى عن ٦٠٠ راند فأقل نسبة ٢١,٥% لدى الأفارقة، فإن تلك النسبة لا تزيد عن ١,٤% لدى الجماعة البيضاء وفى المقابل فإنه فى حين لا تزيد نسبة الأسر المعيشية التى يزيد إنفاقها الشهرى عن ٣٥٠١ راند فأكثر عن ٤.٤ لدى الأفارقة فإن تلك النسبة تبلغ ٧١,١% لدى الجماعة البيضاء[٣].

كما يبين من الجدول، إنه على حين تتفاوت معدلات الإنفاق داخل كل جماعة ما بين الريف والحضر، فإن ثمة تقارب فى الظروف المعيشية لجماعة الأفارقة وجماعة الملونين، فى المناطق غير الحضرية؛على نحو ما تكشف نسب معدلات الإنفاق الشهرى للجماعتين المذكورتين فى تلك المناطق؛ حيث أن نسبة ٢٦% من أسر الجماعتين فى المناطق غير الحضرية ينفقون ما بين ٦٠٠ راند فأقل

(١) تشير إحدى الدراسات إلى أن ٩٥% من الفقراء فى جنوب إفريقيا من الأفارقة بينما تبلغ نسبة الملونين ٥% وأقل من ١% من الهنود أو البيض انظر:
T.J.C. Slabbertet et.al., "Poverty Among Black In Vaal Triangle.", **Africa Insight** (Pretoria: The Institute Of South Africa, Vol., No. 2, 1996), P: 146.

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: **حركات التحرر الإفريقى...، مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٦-٩٥.

(٣) مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦١-٦٢.

شهرياً. وأن نسبة ١% من الأسر المعيشية للأفارقة و٢% من الأسر المعيشية للملونين فى المنـــاطق غير الحضرية ينفقون ما بين ٣٥٠١ راند فأكثر.

جدول (٩)

الإنفاق الشهرى للأسر المعيشية وفق متغيرى الجماعة الإثنية ومحل الإقامة (حضر/غير حضر)

الجماعة الإثنية	ومحل الإقامة	العدد الإجمالى	٠-٦٠٠ راند	٦٠١-١٠٠٠ راند	١٠٠١-١٨٠٠ راند	١٨٠١-٣٥٠٠ راند	٣٥٠٠ راند فأكثر	الإجمالى
			%	%	%	%	%	%
الأفارقة	حضريين	٣١٩٠٥١٤	١٦,٦	٢٣,٨	٢٨,٥	٢٣,١	٨,١	١٠٠
	غيرحضريين	٣٣٤٣٤٨٤	٢٦,٢	٤٠,٦	٢٦,٦	٥,٧	٩	١٠٠
	إجمالى	٦٥٣٣٩٩٨	٢١,٥	٣٢,٤	٢٧,٥	١٤,٢	٤.٤	١٠٠
الملونون	حضريين	٦٠٤٩٤٨	٣,٦	٨.٨	٢٥,١	٣٨,٢	٢٤,٣	١٠٠
	غير حضريين	١٣٦٢٥٨	٢٦,١	٣٤,٩	٢٨,٩	٨,١	٢	١٠٠
	إجمالى	٧٤١٢٠٦	٧,٨	١٣,٦	٢٥,٨	٣٢,٧	٢٠,٢	١٠٠
الهنود	حضريين	٢٣٧٥٦٠	٧.	١,٦	٩,١	٣٧	٥١,٧	١٠٠
	غيرحضريين	٦١٣٣	٥,٣	٧,٦	١٩,١	٣٩,١	٢٨,٩	١٠٠
	إجمالى	٢٤٣٦٣٩	٨.	١,٧	٩,٣	٣٧	٥١,١	١٠٠
البيض	حضريين	١٣٤٨٨٣٦	١,٤	١,٣	٥,٩	٢٠,٤	٧١,١	١٠٠
	غيرحضريين	١٣٣٦٥٥	١,٩	١,٥	٤,٨	٢٠,٤	٧١,٣	١٠٠
	إجمالى	١١٤٨٢٤٩٢	١,٤	١,٣	٥,٨	٢٠,٤	٧١,١	١٠٠
	حضريين	٥٣٨١٨٠٥	١٠,٦	١٥,٥	٢١,٦	٢٤,٧	٢٧,٦	١٠٠
	غيرحضريين	٣٦١٩٥٣٠	٢٥,٣	٣٨,٩	٢٥,٩	٦.٤	٣,٦	١٠٠
	إجمالى	٩٠٠١٣٣٥	١٦,٥	٢٤,٩	٢٣,٣	١٧,٤	١٨	١٠٠

المصدر:

Ros Hitschowiti, Markorkin And Piet Alberts, "Key Baseline Statistcs For Poverty Measurement." **Statistics South Africa At :http://www.statssa. gov.za/**

والواقع، أن معدلات إنفاق الجماعات هى فى جانب منها نتاج لطبيعة الوضع المهنى لأبنـــاء تلـــك الجماعات وطبيعة إسهامها فى الهيكل الوظيفى بالدولة وهى ما توضحه النقطة التالية.

ثالثا: العمالة وتوزيع المهن والدخول للجماعات الإثنية

ظلت جنوب إفريقيا طوال سنوات القرن العشرين وحتى العقد السادس منه تحقـــق معـــدلات نمـــو مطردة فى الناتج القومى الأمر الذى صاحبه ارتفاع معدلات التشغيل حيث وصلت معدلات النمو فـــى

الستينيات إلى أكثر من ٦%. إلا أنه مع تراجع تلك المعدلات وتدهورها منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين لتصل إلى ١,٧% عام ١٩٨٥م، وهو ما كان يقل عن معدل نمو السكان فى تلك الحقبة، والذى بلغ ٢,٧%(١).

ورغم تحسن معدل النمو خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ نسبياً حيث وصل إلى ٢.٢ % فى المتوسط تقريباً، فإنه عاود الانخفاض من جديد فى العاميين التاليين ليصل إلى معدل سالب القيمة لأول مرة فى تاريخ جنوب إفريقيا فى الأعوام ١٩٩٠،١٩٩١،١٩٩٢،(2)؛الأمر الذى انعكس سلبياً على مجمل مظاهر الحياة الاقتصادية لجمهورية جنوب إفريقيا وأسفر عن عدة آثار أبرزها ارتفاع معدلات البطالة واتساع نطاق الفقر والاختلال الاجتماعى بين الجماعات الإثنية وداخلها على نحو ما سيرد البيان(3).

أ – العمالة

تشير الإحصاءات المستندة إلى تعداد ١٩٩٦ م ، إلى أن نسبة البطالة فى جنوب إفريقيا تبلغ ٣٣,٩%، إلا أن تلك النسبة تغطى تبايناً كبيراً فيما يتصل بالبطالة بين الجماعات الإثنية المختلفة حيث تبلغ تلك النسبة ٤٢,٥% بين الأفارقة ولا تزيد عن ٤,٦% بين أبناء الجماعة البيضاء فى حين تبلغ تلك النسبة ٢١% لدى الملونين و١٢% تقريباً بين الهنود وفى المقابل فإن نسبة استيعاب سوق العمل للعمالة الإفريقية لا تتعدى ٣١,٦% فى حين تبلغ تلك النسبة نحو ٦٣,٦% لدى الجماعة البيضاء وأكثر من ٥٠% لدى كل من الهنود والملونين(٤). وتعكس تلك النسب والمؤشرات آثار السياسات التمييزية التى اتبعت إبان الحقبة العنصرية وأدت إلى الحيلولة دون نفاذ الأفارقة إلى مجالات العمل المختلفة وفى مختلف القطاعات الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية(٥).

---

(١) المرجع السابق، ص٦٢.

(٢) د.عراقى الشربينى:"اقتصاد جنوب إفريقيا فى مرحلة انهيار العنصرية".،**السياسة الدولية** (عدد١١٩،يناير ١٩٩٥)،ص ٢٤.

(٣) اهتمت الكثير من الدراسات ببيان العلاقة بين التطور الاقتصادى لجنوب إفريقيا والتطور السياسى والاجتماعى وذلك بصرف النظر عن المنظور الذى تنطلق منه تلك الدراسات. انظر على سبيل المثال:

- Anthony W. Mare, "The State, Economy, And Self-Determination In South Africa." **Political Science Quarterly** (Vol. 107, No. 4, 1992-1993), PP: 664-668.
- Hermann Giliomee, "Democratization In South Africa.", **Political Science Quarterly** (Vol. 110, No. 1, 1995), PP: 88-92.
- Martin Legassick, "South Africa In Crisis: What Route To Democracy?", **African Affairs** (Oxford: The Royal African Society, Vol. 84, No. 337 October 1985), PP: 587-598.
- Leatt, Kneifel And Nurburger.**Op.Cit.**, PP: 3-47.
- Niddrie, **Op.Cit.**, P: 11 Et Seq.

Library Of Congress,**Op.cit.**,

Joyce Lestrade-Jefferis, "The Labour Market.," Census'96. at **http:// www.statssa.gov.za/**

(٥) عرفت جنوب إفريقيا نظاما فريدا هو نظام حفظ الوظائف أو قصرها على فئة معينة حيث صدرت عدة تشريعات لتقنين أوضاع عرقية تقوم على حجب الوظائف أو قصرها على فئة معينة وتحريمها على غير البيض، فالمادة (١٥) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم استخدام الأفارقة فى أعمال البناء تقرر "أنه فى المناطق الحضرية وفى اى مكان خلا المعازل الوطنية، لايجوز استخدام اى وطنى فى اى عمل يتطلب مهارة". ادجار هـ. بروكس، ج. ب. ماكولى: **مرجع سبق ذكره**، ص١٦٠ ولمزيد انظر:

وقد أسفرت ظاهرة البطالة بمعدلاتها سالفة البيان عن ارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية بين الأفارقة حيث بلغ معدل الإعالة بين الأفارقة ٥,٤ فى حين لم يزد المعدل بين أبناء الجماعة البيضاء عن ٢,٤ لكل فرد عامل، وكان معدل الإعالة بين الملونين ٣,٢ فرد، و ٢,٩ فرداً بين الهنود(١).

ب - توزيع الجماعات الإثنية حسب المهن

يمثل نصيب الجماعة الإثنية فى المهن المختلفة أحد المؤشرات الدالة على مكانة الجماعة الإثنية فى المجتمع، ومدى العدالة فى توزيع المناصب بين الجماعات ويكشف الجدول رقم(١٠) عن حقيقة ذلك التوزيع ودلالته فى جنوب إفريقيا.

جدول (١٠)

توزيع الجماعات الإثنية على المهن المختلفة.

الجماعة الإثنية/ المهنة	مشرعون ومديرون وقضاة	مهنيون	فنيون مساعدى المهنيين	كتبة	باعة سلع وخدمات	زراع وصيادون مهرة	الحرف اليدوية وما يرتبط بها	سائقوا آلات زراعية	مهن أو حرف أولية	إجمالى
أفارقة	٢	٨	٣	٥	١٠	٥	١٧	١١	٣٧	١٠٠
ملونون	٣	٧	٥	١٠	٩	٣	١٦	١٠	٣٦	١٠٠
هنود	٩	١٤	١٢	١٨	١٢	١	١٥	١٢	٦	١٠٠
بيض	١٣	٢٠	١٧	١٨	١١	٣	١٢	٣	٣	١٠٠
آخرون	٤	١١	٧	٩	١٠	٤	١٦	١٠	٢٩	١٠٠

Joyce Lestrade- Jefferis,(The Labour Market.) Census'96 at http://www.Statssa.gov.za/.

يبين الجدول، إنه على حين يحتل ٥٠% تقريبا من البيض مهن عليا (مشرعون ومديرون وقضاة) مهنيون -أطباء، محامون، محاسبون،...- ومساعدوهم)، فإن أغلب الأفارقة والملونين يأتون فى سلم المهن حيث يعمل نحو ٧٠% تقريبا منهم فى مهن أو حرف أولية وما يقترب منها(٢)، وهو أمر يعكس فى جانب منه آثار السياسات الاجتماعية التى اتبعت خلال الحقبة العنصرية وكذا السياسات الاقتصادية متمثلة فى اللجوء إلى خصخصة المشروعات العامة بهدف دعم الجماعة البيضاء والتأثير على أى حكومة وطنية تالية(٣).

---

(١) Joyce Lestrade-Jefferies, **Op.cit.**, PP: 62-63
Alexander Johnston, **Op.cit.**, PP: 62-63

(٢) للمقارنة مع فترة السبعينيات انظر:
د. إبراهيم نصر الدين: **حركات التحرر الوطنى: مرجع سبق ذكره**، الفصل الأول.

(٣) حول الجدل السياسى الذى دار بشأن قيام حكومة جنوب إفريقيا بعمليات خصخصة المشروعات العامة للدولة فى الحقبة الممتدة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٤م وآثارها على كل من النظام العنصرى ونظام الحكم الوطنى التالى عليه وموقف القوى الوطنية منها انظر:
James Jude Hentz, "The Two Faces Of Privatization: Political And Economic Logics In Transitional South Africa.," **The Journal Of Modern African Studies** (Vol. 38, No. 2, 2000), PP: 203-221.

وتجدر الإشارة، إلى أنه على الرغم من الدلالة الواضحة للجدول -السابق مباشرة- على مظاهر عدم العدالة في توزيع الجماعات الإثنية على المهن، فإن الأمر يزداد وضوحا عند الإطلاع على نصيب الجماعات المختلفة من الدخول.

ج - نصيب الجماعة الإثنية من فئات الدخل

يعتبر ذلك المؤشر عنصرا ضابطا لفهم المجتمع موضع الدراسة، فلا يكفى ما سلف بيانه من توزيع للجماعات الإثنية على المهن والوظائف المختلفة؛ فى ظل واقع تباين تلك الوظائف حتى تلك التى تندرج فى فئة واحدة كأحد مواريث النظام العنصرى؛ الأمر الذى يجعل من نصيب الجماعة من فئات الدخول مؤشرا دالا على واقع العدالة فى توزيع ثروات البلاد على الجماعات المختلفة ويوضح الجدول (١١) ذلك الأمر.

جدول (١١)

نسبة نصيب كل جماعة إثنية فى فئات الدخل المختلفة

الجماعة/فئة الدخل	٠ - ٥٠٠راند	٥٠١- ١٠٠٠راند	١٠٠١- ١٥٠٠راند	١٥٠١- ٣٥٠٠راند	٣٥٠٠راند فأكثر	إجمالى
الأفارقة	٢٦	٢٤	٢٤	٢٠	٦	%١٠٠
الملونون	١٩	٢٠	٢١	٢٨	١٢	%١٠٠
الهنود	٥	٩	١٨	٣٨	٣٠	%١٠٠
البيض	٤	٣	٦	٢٢	٦٥	%١٠٠

المصدر Joyce Lestrade- Jefferis, **Op.cit.,**

وتجسد البيانات الواردة فى الجدول (١١) واقع عدم العدالة سالف البيان، وتفسر ما سبق بيانه من ارتفاع معدلات الإنفاق الشهرى، لدى كل من الجماعة البيضاء والهنود، وانخفاضها لدى كل من الأفارقة والملونين. كما تتسق أيضا واقع التمايز فى الملكية والوظائف على نحو ما سلف إيضاحه فى الصفحات السابقة، وهو ما يمثل استمرارية لإرث مرحلة ما قبل التحول(١).

المطلب الثانى: الأوضاع الاجتماعية للجماعات الإثنية

تجمع الكثير من الدراسات على أن جمهورية جنوب إفريقيا تعتبر أكثر دول العالم تفاوتا فى توزيع الدخل والثروة خلال القرن العشرين حيث بلغ "معامل جينى" لجنوب إفريقيا فى ثمانينيات القرن العشرين٦٩. ٠ متجاوزا كافة معدلات الدول الأخرى(٢).

(١)حول الآثار التوزيعية والاختلالات الاجتماعية فى الفترة السابقة مباشرة على الفترة محل البحث أنظر:
د.عراقى الشربينى :**مرجع سبق ذكره**، ص ص٢٤٩:٢٤٨
(٢) مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م: **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٣:٤٢

وقد قدرت الدراسات أن نحو ٥٠% من سكان جنوب إفريقيا يعيشون تحت خط الفقر معظمهم من الأفارقة حيث تزيد نسبة من يعيشون تحت ذلك الخط من الأفارقة عن ٦٠%، الأمر الذى تجسده خريطة توزيع الفقر فى جنوب إفريقيا التى يبين منها أن مراكز تركز الأفارقة هى أكثر مراكز البلاد فقرا، وهو أيضا ما تدعمه المؤشرات العامة فى البلاد على نحو ما سيرد البيان.

وتشير المؤشرات العامة على أن جنوب إفريقيا من أكثر دول القارة من حيث نسبة التحضر حيث تبلغ تلك النسبة ٥٨%. وذلك على تفاوت بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض حيث تبلغ تلك النسبة بين السود ٤٩% فى حين ترتفع بين الجماعة البيضاء لأكثر من ٩٠% وتبلغ تلك النسبة ٨٥% عند الملونين و٩٥% لدى الهنود[١].

وتشير المؤشرات العامة كذلك إلى أن الرعاية الصحية المقدمة للجماعة البيضاء تضع جنوب إفريقيا بين الـ٢٤ دولة الأولى فى العالم، فى حين أنها إذا ما قيست عبر الرعاية الصحية المقدمة للأفارقة فإنها تأتى رقم ١٢٨ أو بين الـ١٥ دولة أفريقية الأولى فى القارة[٢].

ولعل التحليل التفصيلى لبعض المؤشرات الاجتماعية يؤكد ما سلف بيانه عن عدم العدالة فى توزيع الثروة فى جنوب إفريقيا بل وتؤكد كذلك واقع التحيز داخل المجتمع وهو ما يظهر فى النقاط التالية.

أولا: التعليم

ألقت مواريث الحقبة العنصرية بآثارها على المجال التعليمى حيث أدى القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٥٣ والمعروف بقانون تعليم البانتو إلى تعميق الفجوة بين المستويات والفرص التعليمية بين الجماعات الإثنية المختلفة، فانطلاقا من الرؤية العنصرية للنظام القائم آنذاك الهادفة إلى الحفاظ على (نقاء) الجماعات ذهبت قيادات النظام إلى أن الأفارقة يجب أن يحصلوا على تعليم يتناسب وحجم وطبيعة فرص العمالة المتاحة أمامهم، وعمد النظام إلى دعم هيمنته على كافة مجالات التعليم بما فى ذلك المدارس الإرسالية، واستخدمت المناهج لترسيخ التمايز الثقافى بين الجماعات وبعضها البعض[٣].

---

(١) Debbie Budlender: "Earnings In Equality In South Africa, 1995-1998"., Statistics South Africa At http://www.tatssa.gov.za/. Johanston: **Op.cit.**, P: 63.
Herschowitz, Orkin and Alberts: **Op.cit.**, P: 64.

- Pieter Esterhuysen, **Africa A-Z Continental And Country Profiles** (Pretoria: Africa Institute Of South Africa 1998), P: 317.

(٢) **Ibid.**, 319

وتجدر الإشارة إلى أن تقارير التنمية البشرية كانت تحرص دائما على التمييز بين أوضاع كل من البيض من ناحية والأفارقة من ناحية أخرى على نحو كان بذاته دالا على مدى التمايز فى أوضاع الجماعتين.

(٣) Sundkler and Steed,**Op.cit.**, 823.

وانظر كذلك:

ادجار هـ. ج. ب. ماكولى: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧٩-١٩٣.

Liberary of Congrss,**Op.cit.**,

وتشير البيانات، إلى أنه طوال عقدى الستينيات والسبعينيات، ظلت نسبة نصيب الفرد الأبيض من الإنفاق العام على التعليم عشرة أضعاف نظيره من الأفارقة، إضافة إلى اختلاف طبيعة ومضمون ومستوى التعليم المقدم لكل جماعة إثنية باختلاف المستقبل المهنى المتصور لأبناء كل منها(١).

وعلى الرغم من التحسن النسبى الذى طرأ على نسبة نصيب الأفارقة من الإنفاق على التعليم؛ حيث أصبحت النسبة بينهم وبين الجماعة البيضاء فى التسعينيات ١: ٤ لصالح البيض، بفعل دوافع اقتصادية تتعلق باحتياجات سوق العمل، فإن الواقع يشير إلى أن التفاوت فى المستويات التعليمية فيما بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض، وداخل كل جماعةٍ من هذه الجماعات ما زال قائما(٢).

أ - التمايزات التعليمية بين الجماعات

إذا كان الميراث التاريخى مسئولا عن التفاوتات بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض، فإن التفاوتات الاقتصادية داخل الجماعات هى المسئولة بدرجة كبيرة عن التفاوتات فى المستويات التعليمية بين أبناء الجماعة الواحدة.وفيما يلى بيان ذلك، حيث يعرض الجدول (١٢) للمستوى التعليمى للأفراد فى الفئة العمرية عشرين عاما فأكثر حسب متغير الجماعة الإثنية. سعيا لبيان مدى التشابه والاختلاف بين الجماعات فى هذه المستويات التعليمية.

جدول (١٢)

نسبة الأفراد فى الفئة العمرية عشرين عاما فأكثر

موزعين حسب الجماعة الإثنية والمستوى التعليمى.

الجماعة الإثنية / مستوى التعليم	لم يذهب إلى المدرسة	بعض تعليم أولى	أتم تعليم أولى	بعض تعليم ثانوى	ثانوى و بالجامعة	تعليم عالى	إجمالى %
الأفارقة	٢٤	٢٠	٨	٣٣	١٢	٣	١٠٠
الملونون	١٠	٢٠	١١	٤٢	١٢	٤	١٠٠
الهنود	١,٨	٤	٣,٥	٤٥	٣٠	١٥	١٠٠
البيض	٠	١	١	٢٦	٣٨	٣٤	١٠٠
إجمالى الدولة	١٩	١٧	٧	٣٤	١٦	٦	١٠٠

مستخرج من: Education Level Of Adults in South Africa at:**Census'96 http://www.gov.za/**

---

(١) Unesco,**Aparthied: its Effects on Educatin Science Culture and information** (Paris: Unesco, 1967), PP 27-83.

طرح الأفريكانر فى إطار فلسفتهم العنصرية ضرورة عدم منح الأفارقة تعليما يؤدى إلى زيادة الأعباء بالمجتمع عبر زيادة عدد الحاصلين على تعليم عال، ورأى هؤلاء ضرورة اقتصار تعليم الأفارقة على المستويات الدنيا على نحو يحدث تناسقا بين درجة التعليم وبين المستقبل المهنى للطالب الذى رأوا ضرورة تأهيله على تقبل وضعه الاجتماعى كعامل وحرفى فى أدنى السلم المهنى فى المجتمع. انظر:

Unesco, **Op.cit.**, PP: 27-28.

باتريك فان رنزبورج: **الأرض الآثمة**، ترجمة: رياض عبد المجيد خليل (القاهرة، مؤسسة التضامن العربى، ١٩)، ص ص ١٩٤-١٩٩ وانظر كذلك:

Rob Davies et al., **Op.cit.**, P: 178.

(٢) Liberary of Congress, **Op.cit.**,

وانظر كذلك:

مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٣-٦٤.

ويلاحظ من الجدول (١٢) انخفاض المستوى التعليمى للأفارقة والملونين مقارنة بجماعتى البيض والهنود. حيث يبين انخفاض المستوى التعليمى وارتفاع نسبة من لم يذهبوا للمدارس بين الأفارقة مقارنة بغيرهم من الجماعات ويلاحظ ارتفاع نسبة التعليم المتوسط بين الملونين والهنود فى حين احتفظ البيض بمركز الصدارة فيما يتعلق بالتعليم العالى والثانوى المؤهل للجامعة وهو يؤكد ما سبق ذكره عن ارتباط السياسة التعليمية بفلسفة إدارة البلاد ودور كل جماعة فيها ووظيفتها(١).

ب – التمايزات التعليمية داخل كل جماعة إثنية

- يكشف الجدول (١٣) أثر التمايزات الاقتصادية على المستويات التعليمية حيث يبين من ذلك الجدول:
- أن ثمة علاقة اقتران بين ارتفاع المستوى الاقتصادى للفرد (معبرا عنها بمستوى الإنفاق الشهرى) وبين المستوى التعليمى له.
- أن اختلاف المستويات الاقتصادية داخل الجماعة الإثنية أسفر عن تمايزات اجتماعية (معبرا عنها بمستوى التعليم) حيث يلاحظ انه على حين لم تزد نسبة الأفارقة فى مرحلة التعليم العالى فى فئة الدخل ٦٠٠ راند فأقل عن ٥,٦% من إجمالى الأفارقة فى التعليم العالى، فإن نسبة الأفراد ذوى الدخول ٣٥٠١ راند فأكثر فى فئة التعليم العالى تمثل ٣١%من إجمالى الأفارقة فى فئة التعليم العالى.
- ومن الملاحظات الجديرة بالتأمل أيضا أنه فى حين بلغت نسبة الأفارقة فى فئة الدخل ٦٠٠ راند فأقل ويدرسون فى التعليم العالى ٥,٦% على نحو ما سبق الذكر فإن أى من الجماعات الأخرى لم تبلغ نسبة الأفراد المماثلين فى فئة الدخل نفس النسبة. وهو أمر يجد تفسيره فى أحد أمرين أو كليهما.الأول: أن التعليم يمثل بالنسبة للأفارقة سبيلا أساسيا للتدرج الاجتماعى لذا يكون الحرص عليه رغم ضآلة الدخل(٢). والثانى أن نسبة الذين يندرجون فى فئة الدخل ٦٠٠ راند فأقل لدى الجماعات الأخرى لا تربوا إلى نفس نسبتهم عند الأفارقة. حيث تبلغ تلك النسبة ٨% للملونين ٠,٥% للهنود و٠,٩ % عند البيض فى حين تبلغ نسبتهم عند الأفارقة ١٩% تقريبا.

د – أن قراءة النسب سالفة البيان لأبناء الجماعات فى مراحل التعليم المختلفة لابد وأن تأخذ فى الاعتبار حجم كل جماعة ونصيبها فى الدخل ؛ مثال ذلك أن القول بأن ٣١% من الأفارقة الحاصلين على تعليم عالى يندرجون فى فئة الدخل ٣٥٠١ راند فأكثر، لابد وأن يقرأ فى سياق أن مجمل الأفارقة فى هذه الفئة المرتفعة من الدخل، لا يزيدون عن ٤,٥% من إجمالى الأفارقة.

---

(١) حول الأوضاع التعليمية للجماعات المختلفة فى المراحل التعليمية المختلفة فى ظل الحكم العنصرى: Unesco: **Op.cit.**, PP30-95.

(٢) Unesco, **Op.cit.**, P: 29

جدول (١٣)

نسب الأفراد فى الفئة العمرية عشرين عاماً فأكثر حسب متغيرات

(الجماعة الإثنية –المستوى التعليمى– الإنفاق الشهرى)

الجماعة الإثنية	ومستوى التعليم	٦٠٠ راند فأقل %	٦٠١– ١٠٠٠راند %	١٠٠١– ١٨٠٠راند %	١٨٠١– ٣٥٠٠راند %	٣٥٠١راند فأكثر %
الأفارقة	غير متعلم	٢٧,٣	٣٢,٧	٢٨,٩	٩,٨	١,٤
	بعض تعليم أولى	٢٧,٨	٣١,٥	٢٨,٣	١٠,٧	١,٦
	أكمل تعليم أولى .	١٩,١	٢٨	٣٢,٧	١٧,١	٣,١
	بعض تعليم ثانوى	١٣,٨	٢٢,٥	٣١,٧	٢٤,٥	٧,٥
	تعليم ثانوى	٨,٣	١٥,٢	٢٦,٦	٣٢,٧	١٧,٣
	تعليم عالى	٥,٦	٨,٦	١٨,١	٣٦,٨	٣٠,٩
الملونون	غير متعلم	٢٧,٦	٣٠,٦	٢٧,٧	١١,٧	٣.٣
	بعض تعليم أولى	١٥,٩	٢٥,٩	٣٢,٦	١٩,٩	٥,٧
	أكمل تعليم أولى	٧,٦	١٥,٧	٣١,٥	٣٢,٢	١٣
	بعض تعليم ثانوى	٣.٣	٧,٣	٢٢,٤	٣٩,٤	٢٧,٦
	تعليم ثانوى	١,٥	٣.٩	١٤,٧	٣٩,٧	٤٠,٣
	تعليم عالى	٠,٩	٢,١	٧,٩	٣٣,٩	٥٥,٣
الهنود .	غير متعلم	٢,٨	٤,٣	١٣,٣	٤٠,٤	٣٩,٢
	بعض تعليم أولى	١,٥	٢,٩	١١,١	٤١,٦	٤٢,٩
	أكمل تعليم أولى	0.8	١,٧	٨,٩	٣٩,٦	٤٩
	بعض تعليم ثانوى	0.4	0.9	٦,٩	٣٦,٩	٥٤,٩
	تعليم ثانوى	0.4	0.8	٦,٧	٣٣,٤	٥٨,٨
	تعليم عالى	0.3	١.١	٤,٩	٢٤,٥	٥٩,٢
الجماعة البيضاء	غير متعلم	٤,٣	٣	٥.٥	٢٠,٢	٦٧,١
	بعض تعليم أولى	٦,٨	٦,١	٨,٥	١٨,٩	٥٩,٧
	أكمل تعليم أولى	٣,٨	٥,٢	٧,٣	١٩,٣	٦٤,٥
	بعض تعليم ثانوى	٩.	٠,٩	٣,٤	١٦,٢	٧٨,٦
	تعليم ثانوى	١	٠,٩	٣,٦	١٥,٢	٧٩,٤
	تعليم عالى	٠,٨	٠,٥	٢,٩	١٢,٢	٨٣,٣
إجمالى الدولة	غير متعلم	٢٦,٩	٣٢,١	٢٨,٤	١٠,٢	٢,٤
	بعض تعليم أولى	٢٥,٩	٣٠,٤	٢٨,٦	١٢,٣	٢,٨
	أكمل تعليم أولى	١٧,١	٢٥,٦	٣٢	١٩,٦	٥,٧
	بعض تعليم ثانوى	٩,٦	١٥,٨	٢٤,٥	٢٥,٨	٢٤,٣
	تعليم ثانوى	٤	٦,٩	١٤	٢٥,٢	٤٩,٩
	تعليم عالى	٢,٤	٣,٤	٨,٥	٢٢,٥	٦٣,٣

المصدر: **Hirschowitz ,Orkin and Alberts,Op.cit.,**

وبالمثل القول بأن ٦٧,١ % من البيض الذين لم يتعلموا يندرجون في الفئة الدخلية ٣٥٠٠ راند فأكثر لابد وأن تقرأ في سياق أن إجمالي عدد من لو يتعلموا من البيض في الفئة العمرية ٢٠ عاما فأكثر لا يزيدون عن ٦٥٠٠ فردا ، ولا يمثلون نسبة تذكر من إجمالي عدد البيض في البلاد[1]. وهو ما يؤكد ترابط الأبعاد المختلفة للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في جنوب إفريقيا. على أن ذلك – أيضا – لا ينفي أن نحو ٩٠% من إجمالي الأفارقة، في الفئة العمرية ٢٠عاما فأكثر والفئة الدخلية ٣٥٠١ راند فأكثر، يحصلون على تعليم عالي على نحو يقترب كثيرا من معدلات الجماعة البيضاء.

ثانيا: الإسكان والمرافق [2]

لا تختلف المؤشرات الخاصة بالإسكان والمرافق في دلالتها بالنسبة للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للجماعات الإثنية وداخل كل جماعة؛ حيث تشير إحصاءات عام ١٩٩٦م أنه في مقابل ٤٧% من الأفارقة الذين يقيمون في مسكن رسمي Formal، تبلغ النسبة ٩٧% لدى البيض ،و٩٢% عند الهنود و٨٤% عند الملونين. وفي حين تبلغ نسبة الأفارقة المقيمين في مساكن تقليدية وغير رسمية ٤٦% ، فإن تلك النسبة لا تزيد عن ١٠% عند الملونين و٢% لدى الهنود و١% من البيض.

ولا يقتصر الأمر على طبيعة التمايز من حيث نمط المسكن، بل يمتد أكثر إلى طبيعة الخدمات المقدمة للجماعات داخل تلك المساكن، وفي هذا يلاحظ أنه في حين يستخدم ٩٨% من البيض – تقريبا – الطاقة الكهربائية في مساكنهم ،فإن تلك النسبة لا تزيد عن ٣% من الأفارقة، يحتلون بها أدنى سلم ذلك المؤشر؛ حيث إن النسبة لدى الهنود ٩٨% ؛وعند الملونين ٧٥%؛ وفي المقابل فإنه فيما يتعلق باستخدام الأخشاب كمصدر للطاقة والشموع للإضاءة، يأتي الأفارقة في المقدمة حيث يستخدم ٣٧% من الأفارقة الأخشاب لأغراض التدفئة ،مقابل ١٧% من الملونين، ونسبة لاتزيد عن ١% عند الهنود والبيض. وفي حين يستخدم ٢٩% من الأفارقة و١١% من الملونين الشموع لأغراض الإضاءة، فإن ١% فقط من الهنود يستعملون تلك الوسيلة، في حين لا تظهر أي نسبة تذكر لاستخدامها عند الجماعة البيضاء.

وعلى صعيد آخر، يلاحظ أن ٩٧% من البيض يحصلون على مياه الشرب عبر أنابيب مياه منزلية وتصل تلك النسبة إلى ٩٩% لدى الهنود ،و٩١% عند الملونين، في حين لا تتجاوز ٤٨% عند الأفارقة؛ الأمر الذي ينقلب عند الحديث عن المصادر الأخرى لمياه الشرب؛ كالحنفيات العمومية والأنهار وغيرها؛ حيث تبلغ نسبة من يعتمدون على تلك المصادر الأخرى من الأفارقة نحو ٥٢% ،في حين لا تتجاوز ٩% بين الملونين، و٣% من البيض، و١% بين الهنود.

---

(١) النسب محسوبة بمعرفة الباحث بالاستعانة بالجداول الخاصة بالدخول والمستوى التعليمي.

(٢) تم الاعتماد بصفة أساسية في رصد تلك المؤشرات على:

"Housing and Houshold Access to Services and incom.," in Census'96 at http://www.statssa.gov.za/

Hirschowitz, Orkin and Alberts, **Op.cit.**,

ومن المؤشرات الدالة أيضاً فى هذا الصدد ، نسب استخدام وسائل الصرف الصحى المختلفة؛ حيث تشير الإحصاءات إلى إنه: فى حين تتمتع الجماعة البيضاء (١٠٠%)، والجماعة الهندية(٩٨%)، والملونون (٨٠%)، بالصرف الجارى فإن نسبة من يحظون بتلك الخدمة من الأفارقة، لاتزيد عن ٣٤%، مقابل ٦٦% يستخدمون سبل أخرى للصرف الصحى. ويُجمل الجدول (١٤) ماسلف بيانه من مؤشرات.

جدول (١٤)

بعض مؤشرات المستوى الاجتماعى للجماعات الإثنية فى جنوب إفريقيا

	نمط المسكن		مصدر الإضاءة		مصدر مياه الشرب		طبيعة الصرف الصحى	
	رسمى%	أخرى% *	كهرباء%	أخرى% **	مواسير منزلية%	أخرى% ***	صرف جارى%	أخرى% ****
أفارقة	٤٧	٥٣	٤٤	٥٦	٤٨	٥٢	٣٤	٦٦
ملونون	٨٤	١٦	٨٤	١٦	٩١	٩	٨٠	٢٠
هنود	٩٢	٨	٩٩	١	٩٩	١	٩٨	٢
بيض	٩٧	٣	١٠٠	–	٩٧	٣	١٠٠	–

"Housing And Household Access To Services Income"., **Census'96** at: **http://www.Statssa.gov.za/**

* تشمل (المساكن التقليدية Traditional، وغير الرسمية Informal، والعشوائيات Back Yards...)

** تشمل (الكيروسين، الشموع). *** تشمل (حنفيات عمومية، نهر أو نبع أو بئر،...).

*** تشمل (ترنشات، وأبيار، الخلاء،....).

وكما سبق البيان ، يُلاحظ أن ثمة تمايزات داخل الجماعات الإثنية (لاسيما جماعات الأفارقة والملونبن) ترجع بالأساس إلى المستوى الاقتصادى للأفراد داخل الجماعة، حيث يلاحظ –كما سبق الذكر– أن ثمة تقارب بين أصحاب المستوى الاقتصادى المرتفع من أبناء الجماعة الإفريقية ونظرائهم من أبناء الجماعات الأخرى؛ من ذلك على سبيل المثال أنه على حين تبلغ نسبة المقيمين فى مساكن رسمية من الأفارقة بصفة عامة ٤٧% ؛ فإن تلك النسبة ترتفع إلى ٩٧% بين الأفارقة ذوى الإنفاق الشهرى ٣٥٠١ راند فأكثر ؛ وتبلغ ٨٦% بين ذوى الإنفاق الشهرى ١٨٠١-٣٥٠٠ راند، وتتراجع النسبة بين أولئك المنتمين إلى فئة الإنفاق الشهرى ٦٠٠ راند فأقل، من الأفارقة، إلى أقل من ٣٠% من أبناء تلك الفئة من الأفارقة. ويصدق الأمر نفسه، فيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة فى الإضاءة؛ حيث يلاحظ أن الأفارقة فى فئة الإنفاق الشهرى ٣٥٠١ فأكثر، يستخدم ٩٧% منهم تقريباً الكهرباء فى الإضاءة، وتبلغ النسبة ٩٠% فى الفئة ١٨٠١-٣٥٠٠ راند شهرياً؛ فى حين لاتزيد نسبة من يستخدمونها من الأفارقة فى فئة الإنفاق الشهرى ٦٠٠ راند فأقل عن ١٥% من أبناء تلك الفئة[١].

---

(١) Hirschowitz, Orkin and Albert: **Op.cit.**, PP: 69-70.

جدول (١٥)

بعض المؤشرات الاجتماعية للجماعات الإثنية مع الأخذ فى الاعتبار معدل الإنفاق الشهرى للأسرة المعيشية

الجماعة الإثنية وفئة الإنفاق		مصدر الإضاءة		مصدر المياه		طريقة الصرف الصحى	
الجماعة الإثنية	الإنفاق الشهرى بالراند	كهرباء	أخرى	مواسير منزلية	أخرى	صرف جارى	أخرى
أفارقة	٦٠٠ فأقل	١٥	٨٥	١٠	٩٠	١٣	٨٧
	٦٠١ – ١٠٠٠	٢٢	٧٧	١٣	٨٧	١٧	٨٣
	١٠٠١ – ١٨٠٠	٥٧	٤٣	٢٨	٧٢	٣٨	٦٢
	١٨٠١ – ٣٥٠٠	٩١	٩	٦٣	٢٧	٧٧	٢٣
	٣٥٠١ فأكثر	٩٧	٣	٨٣	١٧	٩٢	٨
إجمالى الأفارقة		٤٣	٥٧	٢٧	٧٣	٣٤	٦٦
الملونون	٦٠٠ فأقل	٢٥	٧٥	١٩	٨١	٢١	٧٩
	٦٠١ – ١٠٠٠	٥٠	٥٠	٣١	٦٩	٣٩	٦١
	١٠٠١ – ١٨٠٠	٨٦	١٤	٦٧	٣٣	٨٢	١٨
	١٨٠١ – ٣٥٠٠	٩٨	٢	٩٠	١٠	٩٧	٣
	٣٥٠١ فأكثر	٩٩,٥	٠,٥	٩٧	٣	٩٩	١
		٨٣	١٧	٧٢	٢٨	٨٠	
الهنود	٦٠٠ فأقل	٦٠	٤٠	٥٦	٤٤	٥٩	٤١
	٦٠١ – ١٠٠٠	٨٣	١٧	٧٩	٢١	٧٩	٢١
	١٠٠١ – ١٨٠٠	٩٥	٥	٩٢	٨	٩١	٩
	١٨٠١ – ٣٥٠٠	٩٩	١	٩٨	٢	٩٨	٢
	٣٥٠١ فأكثر	١٠٠	–	٩٩	١	١٠٠	–
		٩٨,٥	١,٥	٩٧	٣	٩٨	٢
الجماعة البيضاء	٦٠٠ فأقل	٨١	١٩	٧٧	٢٣	٨٢	١٨
	٦٠١ – ١٠٠٠	٩٤	٦	٩٠	١٠	٩٥	٥
	١٠٠١ – ١٨٠٠	٩٦	٤	٩٥	٥	٩٨	٢
	١٨٠١ – ٣٥٠٠	٩٨	٢	٩٦	٤	٩٩	١
	٣٥٠١ فأكثر	٩٩	١	٩٧	٣	١٠٠	–
		٩٨,٥	١,٥	٩٦	٤	٩٩	١
إجمالى الدولة	٦٠٠ فأقل	١٦	٨٤	١٢	٨٨	١٤	٨٦
	٦٠١ – ١٠٠٠	٢٥	٧٥	١٥	٨٥	١٩	٨١
	١٠٠١ – ١٨٠٠	٦٢	٣٨	٣٥	٦٥	٤٥	٥٥
	١٨٠١ – ٣٥٠٠	٩٤	٦	٧٦	٢٤	٨٦	١٤
	٣٥٠١ فأكثر	٩٩	١	٩٤	٦	٩٨	٢
		٥٧	٤٣	٤٤	٥٦	٥٠	٥٠

المصدر: Hirschowitz. Orkim and Alberts, Op.cit.,

ويوضح الجدول رقم (١٥) طبيعة التمايزات بين وداخل الجماعات، باستخدام مؤشـــرات الإنفـــاق الشهرى للأسرة، حيث يبين منه مدى التقارب بين الجماعات المندرجة فى فئات الإنفـــاق العليـــا فـــى مختلف الجماعات الإثنية، من حيث ما تتمتع به تلك الفئات من امتيازات اجتماعية؛ ممثلة فى الخدمات والمرافق، وهو ما يثير التساؤل عن العلاقة بين الجماعات الإثنية وبعضها البعـــض؛ انطلاقـــاً مـــن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لهذه الجماعات.

فى ضوء ما سلف بيانه فى المبحثين الأول والثانى من هذا الفصل، وفى ظل ما تكشف عنه الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية للخريطة الإثنية من تمايزات بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض ،وداخلـــها، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات الختامية لهذا الفصل:

أولاً: تؤكد النتائج سالفة البيان أن الأبعاد اللغوية والدينية تعتبر أقوى روابط الهوية الإثنية فى جنـــوب إفريقيا؛ فى ظل ما تتمتع به تلك الروابط من شمولية وعموم لأبناء الجماعة، فضلاً عما تتيحه من جسور الاتصال مع جماعات إثنية فرعية تتشابه فى لغاتها وديانتها مع الجماعة الإثنية الرئيســـية؛ انطلاقاً من وحدة الأصل اللغوى أو الديانة، وتجدر الإشارة أن المكون التاريخى بدوره يعتبر أحـــد مكونات أو محتويات الأبعاد اللغوية والدينية.

ثانياً: يرتبط بالنقطة السابقة، أن نتائج التحليل الوارد أعلاه، تتسق ونتائج دراسة أجريت بأسلوب العينة فى جنوب إفريقيا حول أهم معايير الانتماء فى جمهورية جنوب إفريقيا خلال عام ١٩٩٤ وعـــام ١٩٩٥ وقد جاءت نتائج البحثين على النحول التالى:

جدول (١٦)

نسب مؤشرات تعريف الانتماء لدى الجماعات الإثنية عامى ١٩٩٤ / ١٩٩٥

الجماعة والسنة	الأفارقة ١٩٩٤	% ١٩٩٥	الملونون ١٩٩٤	% ١٩٩٥	الهنود ١٩٩٤	% ١٩٩٥	البيض ١٩٩٤	% ١٩٩٥
اللغة	٦٢	٦٧	٤٩	٥٧	٥٤	٥٦	٦٦	٦٥
الدين	٤٦	٤٠	٦١	٧١	٣٧	٣٩	٦٩	٥٩
الإثنية(العرف)	٢٥	٣٠	١٢	١٤	٢١	٣١	٣٢	٣٢
العمل	٢١	١٨	٢٥	٢٥	١٥	١١	١٥	٢٠
الوضع المالى	١٦	١٤	٢٦	٢١	٧	١٩	-٩	١٤
محل الإقامة	١٤	٢٠	٢٥	٢٦	٣٥	١٩	١١	١٠
العمر(الجيل)	١٢	١٩	١٤	١٥	٢٧	٢٠	١٧	١٦
النوع	١٩	٢٥	٦	٧	٨	١٢	٣	٤
الانتماء السياسى	٢٢	١٣	١٢	١٢	١١	٥	١٧	١٢

المصدر:

Bertk Landermans et.al, 'Political Protest And Political Transition In South Africa 1994-1995"., In **African Studies** (Vol. E5, No.1,1997) ,P134

حيث يلاحظ ارتفاع نسب الانتماء القائم على اللغة لدى كل الجماعات باستثناء التراجع الطفيف لدى الجماعة البيضاء. وفى المقابل فإن أهمية الدين كمؤشر للانتماء قد تراجعت لدى الأفارقة وظلت ثابتة النسبة لدى الهنود فى حين ازدادت نسبتها بدرجة أكبر لدى الملونين.

ويلاحظ أن البعد الإثنى قد زادت أهميته كأداة تعريف للجماعة وللانتماء؛ يؤكد ذلك نتائج دراسة أخرى ذهبت إلى أن ٤٧% من الأفريكانر، و ٧٠% من متحدثى الإنجليزية، و٣٣% من الملونين، و٤٥% من الهنود، و١٤% فقط من الأفارقة؛ يرون أنفسهم كجنوب أفريقيين. فى حين أن ٤١% من الأفريكانر، ٢٠% من متحدثى الإنجليزية، ٤٧% من الملونين، و٣٨% من الهنود، و٧٣% من الأفارقة، يرون أنفسهم على أسس إثنية ثقافية (لغوية دينية..) وعرقية[1].

ثالثاً: تشير نتائج الفصل موضع التحليل إلى أن التمايزات الحادثة بين الجماعات الإثنية يمكن أن تولد ضغوطاً على النظام السياسى فى صورة مطالب عامة لأبناء الجماعة الإثنية سواء تمثلت تلك المطالب فى صورة الحفاظ على الوضع القائم أو تغييره. ومن ناحية أخرى فإن التمايزات داخل كل جماعة إثنية، على النحو الذى تكشفه المستويات الاقتصادية الاجتماعية داخل الجماعات الإثنية كل على حدة، يتطلب مزيداً من التدقيق والبحث للتعرف على مناطق التمايز والتقاطع بين الجماعات وداخلها.

رابعاً: يكشف الرصد سالف البيان عن أن جماعة الأفارقة والجماعة البيضاء، يمثلان حدى متصل فيما يتعلق بأصولهما التاريخية وأوضاعهما الاقتصادية الاجتماعية (بما فى ذلك لغاتهما ومذاهبهما الدينية)، فى حين تمثل جماعة الملونين والهنود منطقة وسطا على ذلك المتصل، تقترب حينا من الجماعة البيضاء (مثال اتباع الملونين للغة الأفريكانر وديانتهم) واقتراب الوضع الاقتصادى الاجتماعى للهنود من ,وضع البيض، وتقترب حينا آخر من الأفارقة؛(مثال اقتراب أوضاع الملونين التعليمية من أوضاع الأفارقة)، وتتمايز أحياناً أخرى عن الاثنين، كتمايز لغة وديانات الهنود عن لغات وديانات كل من الأفارقة والجماعة البيضاء؛ الأمر الذى جعل الصراع فى جنوب إفريقيا خلال الحقبة العنصرية يبدو فى معظم الأحيان صراعاً بين الأقلية البيضاء والأغلبية الإفريقية.

ختاماً: أدت الأبعاد المختلفة للخريطة الإثنية فى جنوب إفريقيا إلى طرح مجموعة من المطالب على النظام السياسى تباينت فى مداها ومحتواها بتباين الجماعة المتبنية لها ويعرض الفصل التالى لأهم تلك المطالب ومبرراتها

---

(١) Adam Habeb, "South Africa And Prospects For Consolidating Democracy.," **African Journal Of Political Science** (Harare: African Association Of Political Science, Vol. 2, No. 2, 1997), P: 20.

الفصل الثانى

الجماعات الإثنية

المطالب،التنظيمات، المبررات وعوامل فاعليتها

أسفرت الخريطة الإثنية فى جنوب إفريقيا بأبعادها –سالفة البيان– عن طــرح مجموعــة مــن المطالب الهادفة أما للاحتفاظ بمزايا قائمة، أو تعديل الأوضاع لصالح هذه الجماعــة أو تلــك مــن الجماعات الإثنية فى البلاد؛ حيث تشير الدراسات إلى أن جماعات الأفارقة –فى مجملها– قد طالبت بتعديل الأوضاع الأقتصادية الاجتماعية لها؛ على نحو يحقق قدرا من التكافؤ بينها وبين الجماعات الأخرى لاسيما الجماعة البيضاء. وعلى الجانب الآخر حرصت الجماعة البيضاء على الضغط على النظام السياسى بكافة السبل وفى مختلف المراحل للحفاظ على امتيازاتها المتحققــة إبــان الحقبــة العنصرية.

وقد استندت الجماعات الإثنية فى سعيها لدعم مطالبها إلى تنظيمــات مدعمــة بمجموعــة مــن المبررات والأسانيد فى سعيها لتفعيل تلك المطالب وفرضها على النظام السياسى؛ وفى هذا الأطــارَ تباينت قدرات وإمكانات الجماعات الإثنية على نحو ما سيرد البيان.

ويعرض هذا الفصل بالرصد والتحليل لطبيعة المطالب الإثنية التى أفرزتــها التركيبــة الإثنيــة لمجتمع جنوب إفريقيا، وأهم التنظيمات التى عملت على حشد تلك المطالب وطرحها على النظــام السياسى؛ كما يتناول كذلك هذا الفصل، أهم المبررات التى رفعتها الجماعات، والتنظيمات المختلفــة فى سعيها لتحقيق مطالبها، وكذا بيان عوامل فاعلية تلك المطالب والتنظيمات.

المبحث الأول
مطالب الجماعات الإثنية

منذ اللحظة الأولى لبدء مسار التسوية النهائية للأوضاع السياسية فى جنوب إفريقيا فى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، بدا واضحا أن النظام السياسى الناجم عن تلك التسوية سيرث تركة مثقلة بالمطالب الإثنية متعددة الأبعاد والمستويات. حيث سعت كل جماعة إثنية إلى تأمين أكبر قدر ممكن من المكاسب لأعضائها فى مرحلة المفاوضات الخاصة بالتحول عن النظام العنصرى.

وقد تركزت مطالب الجماعات الإثنية حول عدة محاور أساسية تتعلق فى مجملها بميراث النظام السياسى العنصرى، والعلاقة بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض، وكذا العلاقة بين أبناء الجماعة الإثنية الواحدة.

فلقد خلّفت الحقبة العنصرية تراثا من الأحقاد التاريخية والتصورات الإدراكية السلبية بين الجماعات الإثنية الكبرى وداخلها، ومن ناحية أخرى أفرزت أوضاعاً اقتصادية اجتماعية شديدة التباين؛ من جرّاء القوانين العنصرية التى طبقت خلال الحكم العنصرى للبلاد.

وعلى صعيد ثالث فإن التحولات السياسية التى شهدتها البلاد منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وما صاحبها من توقعات بشأن مستقبل النظام السياسى فى جنوب إفريقيا، قد أدت بدورها إلى نشأة مجموعة من المطالب الرمزية والمادية تتعلق بشكل الدولة وشكل نظام الحكم بها،وسبل توزيع الموارد المختلفة فى البلاد.

ويهدف هذا المبحث إلى بيان أهم المطالب الإثنية التى طرحت على الساحة السياسية لجنوب إفريقيا منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين والتى كانت بمثابة مدخلات أساسية للنظام السياسى الجديد عند صياغته وبعد قيامه منذ عام١٩٩٤م.

وسوف يتم تقسيم المطالب الإثنية إلى ثلاثة أنواع من المطالب هى:

- المطالب الخاصة بالهوية الإثنية.
- المطالب الخاصة بسياسات النظام.
- المطالب المتعلقة بشكل الدولة.

وفيما يلى تفصيل ذلك.

المطلب الأول: المطالب المتعلقة بالهوية الإثنية

سلفت الإشارة إلى أن المطالب الإثنية كثيراً ما تتعلق بالأساس بقضية الهوية والانتماء، حيث ترتبط تلك المطالب بمسائل اللغة والدين والرموز والقيادات التقليدية.

وتكشف تجربة جنوب إفريقيا عن أن المطالب المتعلقة بالهوية الأبنية احتلت جانبا كبيرا من مدخلات النظام السياسي ومثلت تحديا أساسيا له لاسيما فيما يتعلق بالمدركات والمواريث العنصرية وما أسفرت عنه من مخاوف لدى الجماعة البيضاء من أن يؤدى التحول السياسي فى البلاد وامتلاك الأفارقة زمام الأمور إلى موجة من أعمال العنف الانتقامية تجاه البيض(١)، وعلى الجانب الآخر برزت بالفعل بعض الدعوات إلى جعل جنوب إفريقيا دولة للأفارقة وحدهم والتخلص من العناصر الإثنية الأخرى؛ أو على الأقل تقليص أوضاعهم المتميزة فى البلاد؛ بما يتسق وحجمهم العددى(٢).

وعلى صعيد آخر أدت عملية التحول السياسي متفاعلة مع ميراث التفرقة العنصرية ممثلا فى تقسيم الأفارقة عبر أسس إثنية وقبلية، إلى بروز وعى أثنى أضيق نطاقا من المستوى الوطني تمثل في مطالبة كل جماعة لغوية بالاعتراف بلغتها كلغة رسمية للبلاد، وكذا مطالبة الجماعات الدينية بالاعتراف بها وحمايتها، وذلك مقابل بعض الدعوات التي طالبت باعتبار الديانة المسيحية هى الديانة الرسمية والوحيدة للبلاد، على نحو ينزع الشرعية عما عداها من الديانات(٣).

وعلى الرغم من أهمية المطالب سالفة البيان؛ فإن قضية تمثيل الزعامات التقليدية cheifs ودورهم فى ظل النظام الجديد مثلت أهم التحديات والمطالب المطروحة على النظام السياسي الجديد، وذلك لما أثارته من جدل وخلاف بين الجماعات الإثنية المختلفة وداخل الجماعة الواحدة لاسيما الأفارقة، فيما يتعلق بالموقف من تلك الزعامات التقليدية ودورها الوطني، ودورها فى المرحلة الجديدة ومدى الحاجة إليه، وكذا طبيعة علاقاتها بالسلطات المحلية وتمثيلها بها فضلا عن مسألة سلطات تلك الزعامات وامتيازاتها المادية.

---

(١) أشار البعض إلى إنه كلما أراد الإفريكانر التخلص من سيطرة الرجل الأسود عن طريق المزيد من القيود والضوابط علية كلما ازدادت مخاوفهم؛ بفعل مقاومة الأفارقة لرفع ذلك الظلم والاضطهاد عن كاهلهم انظر:باتريك فان زنزبورج: **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦٠.

(٢) على الرغم من أن حركات الوعى الأسود قد أعلنت أنها لا تنطلق من أسس عنصرية أو إثنية إلا أن الكثير منها فى نشأته وحركته إنما جسد وعيا إثنيا –أسود بالأساس – وذلك على الرغم من سعى تلك الحركات للتعاون مع الجماعات الإثنية الأخرى بما فى ذلك الجماعة البيضاء وقد مثل خطاب مؤتمر الوحدة الإفريقية خاصة منذ نشأته عام ١٩٥٩م تجسيدا واضحاً للعنصرية المضادة، وهو الخطاب الذى لم يقدر له الفاعلية والاستمرار حيث تخلى التنظيم عنة وان ظل كامنا به ومنسوباً إليه . حول حركات الوعى الأسود وخطابها انظر:

د.إبراهيم نصر الدين:**حركة التحرير الوطنى لجنوب إفريقيا** (القاهرة:اتحاد المحامين العرب،١٩٨٩)ص ١٢٧،١٣٢

وحول مؤتمر الوحدة الإفريقية انظر: **المرجع نفسه** ص ٩١: ٩٤، ص ١٠٢: ١٠٦ وانظر زنزبورج: **مرجع سبق ذكره** ص ٢٦٦:٢٧٨ .

(٣) John Chettle, "After the Miracle Can South Africa be A Nationl Stat **the Internatinol Interst** (Washing D.C :National Affairs .Inc,No 47 , Spring 1997), P: 7

هاجم القس ديزموند توتو النزعات السلطوية الداعية إلى الدمج القسرى للجماعات والديانات المختلفة مؤكدا على أن قوة الدولة فى تنوعها: انظر D.M Tutu: Let Us Celeberate Our Diversity .In Gerrie Lubbe (Ed.), **A Decad Of Interfaith Dialogue** (Johannesburg, the South Affrican Chabter of the World Conference on Religion And Peace,1994)Pp124:;130

أولا: التعريف بالزعامات التقليدية ودورها الوطنى

يعتبر نظام الزعامات التقليدية أقدم الانظمة السياسية التي عرفتها مجتمعات جنوب إفريقيا، حيث يرجعه البعض إلى الف عام تقريبا[١]، وتشير إحدى الدراسات الحديثة الى أن ١٧ % من أراضى جمهورية جنوب إفريقيا و ٤٠% من سكانها يخضعون لسلطات تقليدية ممثلة فى نحو ٨٠٠ (ثمانمائة) زعيم تقليدى. هم رؤوس القبائل الثمانمائة التى تم رصدها اثنوجرافيا وتتبع أصولها السلالية، ورغم ذلك فإن ذلك الرقم مثار خلاف بين الدارسين حيث يصل البعض بعدد الزعماء التقليدين إلى نحو ١٠٠٠٠ (عشرة الاف) زعيم، والسبب فى ذلك الاختلاف يرجع بالأساس إلى التعريف الذي يتبناه الباحث للزعيم التقليدى[٢].

وتشير الدراسات إلى أن الزعامات التقليدية قد لعبت دورا في قيام وتأسيس بعض حركات المقاومة الوطنية وفي مقدمتها حزب المؤتمر الوطني الذي تأسس عام ١٩١٢ م تحت اسم المؤتمر الوطني الأهلى لجنوب إفريقيا The South African Native National Congress كما قاد بعض الزعماء التقليديين حركات تمرد واعترض ضد القوانين والممارسات العنصرية للنظام ، أدت في كثير من الأحيان إلى الإطاحة بتلك الزعامات الوطنية وإحلال زعامات أخرى موالية مكانها[٣].

وعلى الرغم من الدور الوطني لبعض الزعامات التقليدية، فإن المشاهد أن أكثر تلك الزعامات قد ركنت إلى ممالأة النظام العنصري والخضوع له كأدوات لتنفيذ سياسته، خاصة بعد صدور قانون إدارة السكان الأصلية عام ١٩٢٧ NATIVE ADMINISTRATION ACT الذي نص على أن " لرئيس الدولة القول الفصل في من يُعيّن قائدا محليا " وقانون سلطات البانتو لعام ١٩٥١ Bantu Administration Act الذي جعل مسألة الزعماء التقليدين مسئولية إدارة شئون الأهالى Department of Native Affairs، الأمر الذي لم يعد معه ولاء الزعماء موجها لشعوبهم، بقدر ما هو مُوجّه للنظام العنصري وإدارته، حال الرغبة في الحفاظ على المنصب، الأمر الذي أضعف

---

(١) Burger,**Op.Cit.**, P 21

(٢) Inkevan Kessel And Barbra Oomen,"One Chief ,One Vote The Revival Of Traditional Authorities In Post Apartheid South"., **African Affairs**(Vol 96,No.385,October 1997), P: 561 .

(٣) **Ibid.**, PP: 562:563 وانظر:

Naomi Chazan et .al, **Politics And Society In Contemporary Africa** (Colorado: Lynne Rienner Publisher, Second Editor 1992) Pp 424:425.

ولمزيد انظر:

Z.Pollo Jordan, "the National Question In Post 1994 South African ." Adiscussion Paper Prepation For The Anc,S 50th National Conference Pp 7:9 At **http://www.anc.org.zalancdocs/discussion/natquestion.html.**

من شرعية تلك الزعامات[١]، وبخاصة عندما عمد النظام العنصري إلى التساهل في شروط الزعيم التقليدى[٢]، على نحو أسفر عن انقسام العديد من المجتمعات إلى كيانات أصغر تابعة لزعامات مختلفة. وإن لم يمنع ذلك من بورز بعض الاعتراضات من جانب بعض الزعامات التقليدية، ورفضها التعاون مع النظام العنصري، إلا أن تلك الاعتراضات ظلت استثناءً من التيار العام لتلك الزعامات، التي مثلت في معظمها حجر عثرة أمام حركة النضال الوطني من أجل التخلص من النظام العنصري. وذلك على الرغم من محاولات المؤتمر الوطني الأفريقي استخدام تلك الزعامات وصلاحياتها في تفعيل الحركة الوطنية وهي المحاولات التي باءت بالفشل؛ وأدت إلى تركيز المؤتمر الوطني الأفريقي على القطاعات الحضرية وتنظيماتها كأدوات للنضال الوطنى[٣]، وإن لم يقطع الصلة بالزعامات الوطنية لاسيما تلك التي قبلت التعاون مع المؤتمر الوطني وأهدافه، حيث بارك المؤتمر الوطني الأفريقي تشكيل مؤتمر للقيادات التقليدية كشريك في النضال[٤].

ثانياً: المطالب المتعلقة بوضع الزعامات التقليدية

أدت العوامل التاريخية سالفة البيان إلى مجموعة من المطالب والضغوط السياسية المتعارضة على النظام السياسى الجديد فيما يتعلق بوضع الزعامات التقليدية ومستقبلها.

فمن ناحية طالبت القوي الوطنية التقدمية، وفي مقدمتها جماعات الطلاب والعمال الحضريين وكذا الجبهة الديمقراطية المتحدة بالتخلص من نظام الزعامات القبلية وإحلال تنظيمات محلية ديمقراطية منتخبة محلها علي إعتبار الدور السلبي الذي لعبته تلك القيادات في معظمها عبر تاريخ النضال الوطني. وفي المقابل تمسكت الزعامات التقليدية بضرورة تمثيلها والاحتفاظ بمكانتها علي الصعيدين المحلى والوطني مستندة في ذلك إلى رصيدها الوطني والشعبي، وهو ما نازعت في جديته القوى الوطنية التقدمية[٥]، وطالبت بتقليص صلاحيات تلك الزعامات وجعلها صلاحيات رمزية[٦].

---

(١) Kessel and Ooman ,**Op.cit.**,pp 562:563

(٢) تمثلت تلك الشروط فى:
-أن يتمتع الشخص بالحق فى الزعامة، بمعنى أن يكون منحدرا من أسرة ملكية
- أن يكون عدد أتباعه كافيا حتى يعترف بزعامته.
- أن تشكل القبيلة التى يُعترف بزعامته لها وحدة اثنولوجية مميزة وان تستمر كذلك
انظر د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرر الإفريقى .....، مرجع سبق ذكره**، ص ٥٩ هامش ٣

(٣) Kessel and Ooman ,**Op.cit.**, PP: 263:265

(٤) جاءت نشأة مؤتمر القيادات التقليدية Congressof Traditional Leaders (Conralesa) عام ١٩٨٧م كرد فعل من جانب بعض الزعامات التقليدية فى كواندبيلى لمحاولات النظام منح هذا البانتو ستان الاستقلال بما يعنى إسقاط جنسية جنوب إفريقيا عن أبناء ذلك الإقليم.
انظر: **Ibid.**, PP: 568:569 .

(٥) **Ibid**, PP: 571:573 .,

(٦) Pollo Jordan, **Op.cit.**, p. 13 .

وقد أسفر ذلك التباين في وجهات النظر بشأن الزعامات التقليدية ودورها التاريخي عن إختلاف آخر فيما يتصل بطبيعة هذه الزعامات ومستقبلها وهو الاختلاف الذي عبر عن نفسه في مجموعة من الملاحظات والتساؤلات بشأن تلك الزعامات.

فمن ناحية أشار البعض من معارضي الزعامات التقليدية الى تعارض فكرة ومنصب تلك الزعامات مع فكرة الديموقراطية؛ إنطلاقا من إستناد الأولى على الوراثه والنسب في حين أن الانتخاب من وجهة نظر هذا الفريق هو جوهر العملية الديمقراطية، وعلى ذات الصعيد أشار هؤلاء المعارضون إلى أن الأخذ بفكرة الزعامات التقليدية وإقرارها دستوريا يتضمن نوعا من التمييز النوعي والإثنى، انطلاقا من واقع أن معظم الزعماء التقليديين من الرجال من ناحية، ومن أن الأفارقة فقط هم الذين باستطاعتهم تولى منصب الزعامة التقليدية من ناحية أخرى؛ على اعتبار وجوده بين جماعات الأفارقة فقط؛ الأمر الذي يتعارض ومبدأ عدم التمييز الإثني. علاوة على أن الأخذ بفكرة الزعامات التقليدية، يرسخ مبدأ الفصل العنصري القائم فى مرحلة الابارتهيد "فرق وسد" ،وما أسفر عنه من تشرذم الجماعة الإثنية للأفارقة إلى جماعات اثنية أصغر متنافسة فيما بينها[١].

وفى مواجهة إدعاءات انصار الزعامات التقليدية بأصالة تلك الزعامات ودورها التاريخى، وبالتالي أحقيتها في المشاركة في السلطة السياسية، أثار معارضو تلك الزعامات مجموعة من التساؤلات، مثلت تحديا أساسيا للنظام السياسى الجديد، عند صياغته للنصوص الدستورية ،وتمثلت تلك التساؤلات فيما يلى[٢]:

ما هو معيار تحديد الزعامة التقليدية؟

كيف يمكن التمييز بين الزعامة الاصيلة وتلك التى اصطنعها النظام العنصرى؟

ماهو نطاق إختصاص الزعامات التقليدية؟

هل يشمل نطاق الاختصاص المهاجرين القاطنين بالمدن؟

هل سيؤخذ رأى الأفراد بشأن تطبيق القانون العرفى عليهم؟

ما هو دور الزعماء التقليديين فى أطار عملية التنمية الريفية؟

هل تستمر سيطرة هؤلاء الزعماء على الأراضي الجماعية؟ ومن يتحمل نفقات هؤلاء الزعماء ورواتبهم: الحكومة المركزية، حكومة المقاطعة أم الأتباع؟

ما هى علاقة الزعماء التقليديين بالحكومات المحلية؟

---

(١) **Idem** .
Kessel and Ooman, **Op.Cit.,** P 572

(٢) **Idem** .

ولقد كانت تلك التساؤلات مثار جدل واسع تصاعدت حدتة الى مواجهات دامية بين أنصار الزعامات التقليدية الداعين إلى الحفاظ على الوضع الخاص للزعماء التقليديين وتوسيع اختصاصاتهم وفى مقدمتهم حركة انكاثا (حزب الحرية انكاثا منذ ١٩٩٠) والتى نادت باعتبار الزعماء التقليديين هم الحكومة المحلية، وبين المطالبين بالحد من سلطات الزعماء التقليديين تمهيدا لإلغائها كلية. ويلاحظ أنة داخل الجماعة المؤيدة للزعامات التقليدية ثار خلاف حول كيفية تمثيل الزعماء التقليديين داخل الحكومات المحلية ودرجة المساواة بينهم.

وبالنسبة لرواتب الزعماء تمسكت المقاطعات -لا سيما مقاطعة كوازولوناتال الخاضعة لسيطرة حزب الحرية انكاثا- بأن رواتب الزعماء من أختصاص الحكومات المحلية فى حين رأى فريق من أنصار حزب المؤتمر الوطنى وفاعلية أن ذلك من أختصاص الحكومة المركزية: وبالفعل أصدر برلمان جنوب إفريقيا تشريعا فى يوليو ١٩٩٥م بجعل رواتب الزعماء التقليديين مسئولية الحكومة المركزية الامر الذى تصدت لة حكومة كوازولوناتال بتشريع مضاد يحظر على الزعماء التقليديين تلقى أى مساعدات مالية من الحكومة المركزية. وذلك أستنادا الى خضوع الامور الخاصة بالقيادات التقليدية والحكومات المحلية للسلطة التشريعية للمقاطعة[(١)].

حاصل ما تقدم أن قضية الزعامات التقليدية قد مثلت أحد محاور الصراع الإثنى داخل جماعة الأفارقة حيث تفاعلت داخلها مجموعة من المتغيرات والابعاد المتعلقة بالمواريث العنصرية والرموز الثقافية ومصالح النخب وصراعاتها التى استخدمت فيها مسألة الوضع الخاص للزعامات التقليدية كأداة للصراع ومجال له، وقد زاد من وطأة تلك المطالب تعارضها فى كثير من الأحيان مع مطالب جماعات وفئات ومبادئ دستورية أخرى؛من ذلك أن الإقرار بتطبيق القانون العرفى بمعرفة الزعماء التقليديين بما يتضمنة ذلك القانون من وضع متدنى لبعض الفئات (لا سيما المرأة) فى بعض جوانبة يتعارض ومبدا عدم التمييزعلى أساس الجنس[(٢)].

كما أن الإقرار بحق الجماعات الإثنية فى التعبير عن نفسها وحمل أسلحتها التقليدية مثل تعارضا مع مقتضيات الأمن العام؛ الأمر الذى جعل من قضية حمل الأسلحة التقليدية واحدة من محاور الصراع بين جماعة الزولو بزعامة انكاثا وبين النظام الحاكم وجسدت تلك القضية مظهرا من مظاهر التعارض بين أحترام الموروث الثقافى والحفاظ علية، ومبدأ النظام والحفاظ على الأمن العام[(٣)].

---

(١) طرحت حكومة كوازولو ناتال بقيادة انكاثا الامر على المحكمة الدستورية فقضت باختصاص الحكومة المحلية بمسألة رواتب الزعماء، ولكنها قضت كذلك بعدم دستورية الحظر الذى فرضتة حكومة انكاثا على الزعماء بعدم تلقى اموال من الحكومة المركزية.
لمزيد انظر **Ibid.**, PP: 576:577.

(٢) **Ibid.**, PP: 574:575.

(٣) ندد ملك الزولو بالدعوة الى حظر حمل الاسلحة التقليدية حيث قال:

المطلب الثانى: المطالب المتعلقة بشكل الدولة ووحدتها الإقليمية

شهدت جنوب إفريقيا جدلاً سياسياً حول طبيعة شكل الدولة التى ستضم النظام السياسى الجديد فى إطارها, وقد تراوحت الرؤى والأطروحات ما بين التمسك بجنوب إفريقيا موحدة بسيطة والمطالبة بشكل من أشكال الفيدرالية وصولاً إلى مطالبة البعض بحق تقرير المصير والانفصال.

أولاً: المطالبة بدولة موحدة

يمكن القول أن المطالبة بدولة موحدة بسيطة كانت هى القاسم المشترك بين جماعة الأفارقة فى معظمها عبر تاريخ الكفاح من أجل التحرر من الحكم العنصرى. حيث نص دستور المؤتمر الوطنى الإفريقى الصادر عام ١٩٥٧م (على النضال من أجل إقامة جمهورية جنوب إفريقيا الديموقراطية المتحدة) وهو ذات المطلب الذى أكدت عليه كافة حركات التحرير الوطنية الإفريقية فى جنوب إفريقيا خلال الحقبة العنصرية. فعلى سبيل المثال أكد برنامج الحزب الشيوعى فى جنوب إفريقيا على تأييده لدولة جنوب إفريقيا المتحدة أكثر من ذلك فإن حركة إنكاثا قد أكدت طويلاً خلال حقبة السبعينيات ومطلع الثمانينيات على وحدة دولة جنوب إفريقيا كدولة موحدة. ورفضت الحركة خيار الاستقلال[(١)]

وقد استمرت المطالبة بالأخذ بالشكل الموحد للدولة أحد الركائز الأساسية لحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى وأنصاره فى مفاوضاته مع الجماعات الإثنية الأخرى، وفى مقدمتها الجماعة البيضاء[(٢)].

ويمكن القول، أن خيار الدولة الموحدة أيضاً، مثّل أحد الخيارات الممكنة لبعض الجماعات الإثنية الأخرى ،لا سيما متحدثى الإنجليزية؛ وذلك لاعتبارات اقتصادية ترتبط وانتشار مصالح تلك الجماعة عبر أقاليم البلاد، علاوة على عدم تركزها فى إقليم بعينه يمكنها أن تطالب باستقلاله السياسى أو الإدارى.

والملاحظ، أن خيار الدولة الموحدة، قد حظى بتأييد العديد من الجماعات الإثنية بما فى ذلك الجماعة البيضاء على نحو ما تشير نتائج الاستفتاء الذى أجرى فى مارس عام ١٩٩٢م،فمن بين

"إن الدعوة لحظر حمل السلاح التقليدى على الزولو بمثابة إهانة لرجولتى ، إنها إهانة لرجولة كل رجل من الزولو " انظر:
. Mare,**Op.cit.**, P: 68

وهدد ملك الزولو بأنة إذا لم يمتنع حزب المؤتمر الوطنى الإفريقي عن ذلك الطلب الخاص بنزع أسلحة الزولو فإن عمليات القتل لن تتوقف. انظر

Colin Legum and Krith Gottschalk, "South Africa , **African Contenporary Record** (New York: African Pullishing Company , Vol. 23,1990: 1992) P B651.

(١) حول رؤى حركة التحرير المختلفة فى جنوب إفريقيا لطبيعة الصراع وشكل الدولة انظر: د. إبراهيم نصر الدين: **حركاة التحرير . . .، مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨٤: ١٠٦.

(٢) A.William Zartaman,"Negotiation and the South Africa Conflict" in Nieuwmeijer and Colete,**Op.cit.**, p 14

خمسة عشرة دائرة انتخابية حظيت فكرة جنوب إفريقيا موحدة بتأييد أربعة عشرة دائرة مقابل دائرة واحدة عارضت الفكرة هى دائرة بيترزبيرج شمال البلاد(أنظر الخريطة رقم٤) ، فإن التصـورات والمبررات المطروحة لتأييد تلك المطالب الخاصة بشكل الدولة، قد تباينت؛ حيـث أكـدت بعـض الرؤى على ضرورة الحفاظ على التنوع الإثنى داخل الدولة الموحدة،و فى المقابل طالب آخـرون بالتركيز على عناصر الوحدة وليس التنوع؛انطلاقاً من افتراض أن أوجه التشـابه بيـن جماعـات المجتمع أكثر من عناصر الاختلاف؛ من ذلك ما ذهب إليه الفريق الأخير، مـن أن الأفارقـة فـى جنوب إفريقيا ينقسمون بين لغتين أساسيتين فقط، هما :انجوانى والسوثو، وأن الملونيـن والـهنود يندرجون بشكل أو بآخر داخل إحدى اللغتين الانجليزية أو الأفريكانرية؛ إضافة إلى أن ٧٤% مـن السكان يدينون بالمسيحية، فضلاً عن أن الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الجماعات الإثنية الرئيسية فى البلاد (الأفارقة / البيض) يحول دون الحديث عن خيارات انفصالية بين جماعـات المجتمـع، ويدعم إمكانية الأخذ بخيار بوتقة الصهر(١).

وبصرف النظر عن مدى صحة الافتراضات سالفة البيان فإن المطالبة بالحفاظ على وحدة الدولة مثلت أحد المطالب الرئيسية للكثير من الجماعات الإثنية الفاعلة فى جنوب إفريقيا وفـى مقدمتـها الأفارقة من أنصار المؤتمر الوطنى الإفريقى.

ثانياً: المطالبة بالفيدرالية

مثلت الفيدرالية مطلباً أساسياً لقطاع كبير من الجماعة البيضاء، عبر عنه الحزب الوطنى؛ الـذى تمسك طويلاً بهذا الخيار خلال حقبة المفاوضات الانتقالية(٢). ومع ذلك، فإن جماعة الزولو وتحديداً أنصار حزب الحرية أنكاثا , مثّلوا أشد أنصار ذلك الخيار والمدافعين عنه، الأمر الذى يبرر تتبـع ذلك الخيار ودوافعه لدى الحزب، منذ الجذور الأولى له كحركة فى منتصف السبعينيات من القـرن العشرين ، وصولاً إلى طرح ذلك الخيار على النظام الجديد إبّـان المفاوضـات الدسـتورية فـى التسعينيات من القرن العشرين(٣).

---

(١) حول ذلك الجدل انظر:
Vincent T. Maphai, "Liberal Demcoracy And Ethnic Conflict In South Africa.,"In Okwudipa Nnoli(ed.),**Government And Politics In Africa: A Reader** (Harare: AAPS,2000),P337

(٢) انظر:
Milton J. Esman, **Ethnic Politics** (London :Cornell University Press,1994),p107.
Timothy D.Sisk,**Democratization in South Africa: the Elusive Social Contract** (Newjersey: Princeton University press,1995) P: 140

(٣) سيتم التعرض تفصيلا لحزب الحرية انكاثا فى المبحث التالى من هذا الفصل.

ويمكن القول؛ أن حركة إنكاثا منذ نشأتها عام ١٩٧٥ م ، قد نظرت دائما إلى دولة جنوب إفريقيا على أنها دولة موحدة تجمع كل من الأفارقة والبيض والملونين والهنود. حيث حث منجسوسو بوتهليزى مؤسس الحركة وزعيمها القضية برفضه استقلال إقليم كوازولو الخاضع لجماعة الزولو ، وإعلان أن مستقبل الإقليم لابد وأن يتحدد فى إطار إفريقيا ككل(١).

ومع تأكيده على وحدة الدولة، تأرجح بوتهليزى بين المناداة بالأخذ بالشكل الفيدرالى للدولة- باعتباره الشكل الأمثل الذى يحقق مشاركة الأفارقة فى السلطة ويراعى مخاوف الأقليات الأخرى لا سيما البيض من تدهور مكانتهم – وبين الموافقة على صيغة شخص واحد صوت واحد والبرلمان الموحد وإجمالاً الدولة الموحدة البسيطة الخاضعة لحكم الأغلبية(٢).

ففى عام ١٩٧٤ م، قدّم بوتهليزى اقتراحات مفصلة لقيام ولايات دستورية للأفارقة وأخرى للبيض والملونين والهنود – حسب الأصول الإثنية لكل جماعة –ترتبط فى ذا ت الوقت مع بعضها البعض بسلطة اتحادية عامة ،إلا أنه تحت ضغط المعارضة العامة التى قوبلت بها الاقتراحات من كافة الاتجاهات والجماعات الإثنية أضطر بوتهليزى إلى إخفاء ذلك الخيار , والتراجع عنه , والتأكيد على الحاجة المُلحّة إلى هيكل متفق عليه للنظام السياسى والاقتصادى للدولة.

وفىعام ١٩٨٠م، أكدت حركة انكاثا على ضرورة تغيير الدستور، وأعلنت دعمها لوحدة الدولة ممثلة فى "قومية واحدة، وثيقة سفر واحدة، مواطنة واحدة" إلا أنها اقترحت أيضاً ميثاقاً للحقوق يحمى الحقوق السياسية لكافة الجماعات الوطنية، وتكون خلالها الأوطان المحلية بمثابة ولايات داخل الدولة. ويلاحظ أن الاقتراح الأخير – بشكل أو آخر – كان نموذجًا مطوراً من اقتراح الفيدرالية الذى قدمه بوتهليزى فى السبعينيات.

وتجدر الإشارة ،إلى أن حركة انكاثا مع تأكيدها على ضرورة مشاركة السود فى السلطة ، فإنها كانت على استعداد للتوصل إلى تسوية فيما يتعلق بطبيعة تلك المشاركة؛ حيث ذهب بوتهليزى إلى أن المشاركة لا يشترط أن تكون وفق صيغة "شخص واحد ، صوت واحد" ؛ بدعوى أن تلك الصيغة لن تجدى فى جنوب إفر يقيا؛ لأنها غير عملية، ولا تراعى طبيعة تركيب المجتمع؛ حيث تتجاهل " حقيقة الحزازات الإثنية، وتحصّن الجماعة الحاكمة؛ " لذا تركزت مطالب حركة أنكاثا فى السعى لتوفير قدر من المشاركة فى السلطة للأفارقة(٣). وهو ما عبرت عنة الحركة فى العديد من المناسبات وطرحتة فى صورة مفصّلة ومصّغرة فيما يتصل بإقليم كوازولوناتال فى مرحلة

---

(١) Davies et al, **Op.Cit.**, P: 390

(٢) Roger Southall: Buthelezi, Inkatha and the Politics of Compromise **African Affairs** (Vol. 80, No. 321,. Octoper 1981) P: 346.

(٣) **Ibid.**, PP: 341:346 وانظر كذلك:
Michael Sutcliffe and Poul Welling,"Inkatha Versus the Rest Black Opossition to Inkath in Durbans, **African Affairs** (Vol. 87,No.348,July 1988), P: 329.

الثمانينيات, وذلك فى إطار ماعُرف بتقرير بوتهليزى، ثم فى مشـــروع اجتماعـــات كوازولوناتـــال Kwazulu / Natal Indapa وما صدرعنهما من توصيات بشأن مستقبل الإقليم، قامت فى مجملها على أساس الصيغة الفيدرالية لتقاسم السلطة واعتبرتها الحركة بمثابة نموذج يحتذى بة على صعيـد الدولة ككل(١).

وقد تمسك حزب الحرية انكاثا بخيار الفيدرالية فى إطار المفاوضات الدستورية التى جرت فـــى مطلع التسعينيات والتى عرفت باسم كوديسا Codesa١ لعام ١٩٩١م، وكوديسا ٢عـــام ١٩٩٢م؛ حيث طالب زعيم الحزب بضرورة منح مجالس المقاطعات سلطات خاصة؛ لا سيما فيمـــا يتعلـق بالشئون الصحية والتعليمية والاقتصادية المحلية؛ علاوة على الاعتراف بالوضع الخاص للزعامـات التقليدية علاوة على ذلك طالب الحزب باعتبار إقليم كوازولوناتال مقاطعة من بين المقاطعات التـــى سيتم تقسيم البلاد إليها.

وقد برر حزب الحرية انكاثا مطالبته الأخذ بالشكل الفيدرالى بصورة صريحة، وعدم الاقتصـــار على مجرد الاعتراف بالصلاحيات سالفة البيان فى شكل منحة من النظام، بأن تلك الصلاحيات لـــن تكون ذات معنى، فى ظل استمرار السلطة المركزية فى يد حكومة البلاد(٢).

وبصفة عامة يمكن القول أن خيار الفيدرالية قد تم تبريره على أساس أنة يحول دون اســـتغلال السلطة من جانب الجماعة المهيمنة، وينشر روح التسامح والقبول بالآخر، كما يوسع من حجم تمثيل جماعات المجتمع ومشاركتها فى السلطة والمسؤلية، ويمثل أداة للتنميـــة الاقتصاديـــة الاجتماعيـــة فالفيدرالية من وجهة النظر هذه تجمع بين مزايا التنوع والوحدة عبر المؤسسات التمثيلية التى تضبط الصراعات الإثنية وتحمى الأقليات(٣).

وفى المقابل، ذهب معارضو الفيدرالية إلى أن الأخذ بهذا الشكل من أشكال الدولة، سوف يـــؤدى إلى تكريس فكرة الانقسامات الإثنية، التى كـــانت مـــبرراً لفلســـفة التفرقـــة العنصريـــة وإقامـــة البانتوستانات،علاوة على إضعافها للدولة الوطنية، وأكد هؤلاء على إنه لا توجد أى ضمانـــــات أن يُؤدى الأخذ بالفيدرالية إلى حماية حقوق الأقليات، على صعيد الدولة ،أو الوحدات المكونة لها(٤).

---

(١) - Stan Schaoeman, "The Natal Indaba Consensus or Occord?" **Africa Insight** (Vol.17,No.2), PP: 126:127.
- H.S Schoeman, "The Buthelezi Commission Report.and Lomlared Plan:an Overview., **Africa Insight** (Vol.12,No.1,1982) Pp 46: 53
- Davies et al,**Op.Cit.,** PP: 291: 295
- Southall,**Op.Cit.,** P: 456.
- D.Sisk, **Democratization...... ,Op.Cit.,** Pp 145: 146

(٢) **Ibid.,** P 148
Georgina Hamilton And Gerhard Mare: "The Inkatha Freedam Party" In Andrew Reynolds (Ed.), **Op.Cit.,** Pp: 78 et Seq

(٣) Maphai ,**Op.Cit.,** P: 338
(٤) **Ibid.,** P: 337

وتجدر الإشارة، إلى إنه على حين مثّل أنصار "إنكاثا" والافريكانر أهم أنصار خيار الفيدرالية، واللامركزية بصفة عامة، كان القوميون من أنصار حزب المؤتمر الوطنى، أشد المؤيدين للأخذ بالمركزية ورفض الفيدرالية، وكان على النظام السياسي الاختيار بين البديلين فى ظل صعوبة التوفيق بينهما(١).

:

أدى الإعلان عن التحول عن النظام العنصرى، والسعى إلى إقامة نظام حكم غير عنصرى فى جنوب إفريقيا، إلى إثارة مخاوف العديد من الجماعات والقيادات الإثنية فى البلاد، كان فى مقدمتها الكثير من الافريكانر، وبعض قادة البانتوستانات التى أعلنت استقلالها وتحديداً رئيس بوفوتاتسوانا، ورئيس السيسكاى إضافة إلى جماعة الزولو بقيادة الملك جوودويل زويلتينى، وزعيم حزب الحرية إنكاثا منجسوسو بوتهليزى؛حيث رفع هؤلاء جميعاً على اختلاف مشاربهم وأهدافهم شعار المطالبة بحق تقرير المصير(٢).

ومن ناحيتهما تمسك كل من لوكاس مانجوبى Lucas Mangope رئيس بوفوتاتسوانا وأُبواكوزو Oupaqozo رئيس السيسكاى باستقلال إقليميهما استناداً إلى تميزهما الإثنى وعدم ارتباطهما بجمهورية جنوب إفريقيا منذ إعلان كل منهما استقلاله عن جنوب إفريقيا بمقتضى قانون الأوطان المحلية.

وقد تطلب الأمر انتفاضة شعبية للإطاحة بالرئيس مانجوبى، وتصدى قوات بوليس الإقليم لمحاولات ميليشيات الافريكانر تقديم المساندة له، وقد تلى ذلك مباشرة تداعى نظام السيسكاى وانضمامه من جديد لجنوب إفريقيا(٣).

وعلى الرغم من التغلب على المطالب الانفصالية للإقليمين سالفى الذكر فان تلك المطالب ظلت تمثل أحد التحديات التى تواجه النظام الجديد وتحول دون قيامة. حيث هددت حركة أنكاثا بالانفصال بأقليم كوازولو ناتال، بل إنه مع فشل محاولات احتواء مطالب الحركة؛ والمتعلقة بسلطات المقاطعات ووضع الزعماء التقليديين (ملك زولو) وصلاحياتهم؛ أعلن ملك الزولو قيام دولة (كوازولو) المستقلة فى مناطق سيطرته فى مارس ١٩٩٤م؛ الأمر الذى تطلب إعلان حالة الطوارئ فى الإقليم لمواجهة الموقف(٤).

---

(١) Marian Ottaway "Ethmic Confict And Security In South Africa" In Edmond J.Keller And Donald Rothchild (ed.), **Africa in the New International Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security** (London: Lynne Rienner Pullication,1996), P: 130.

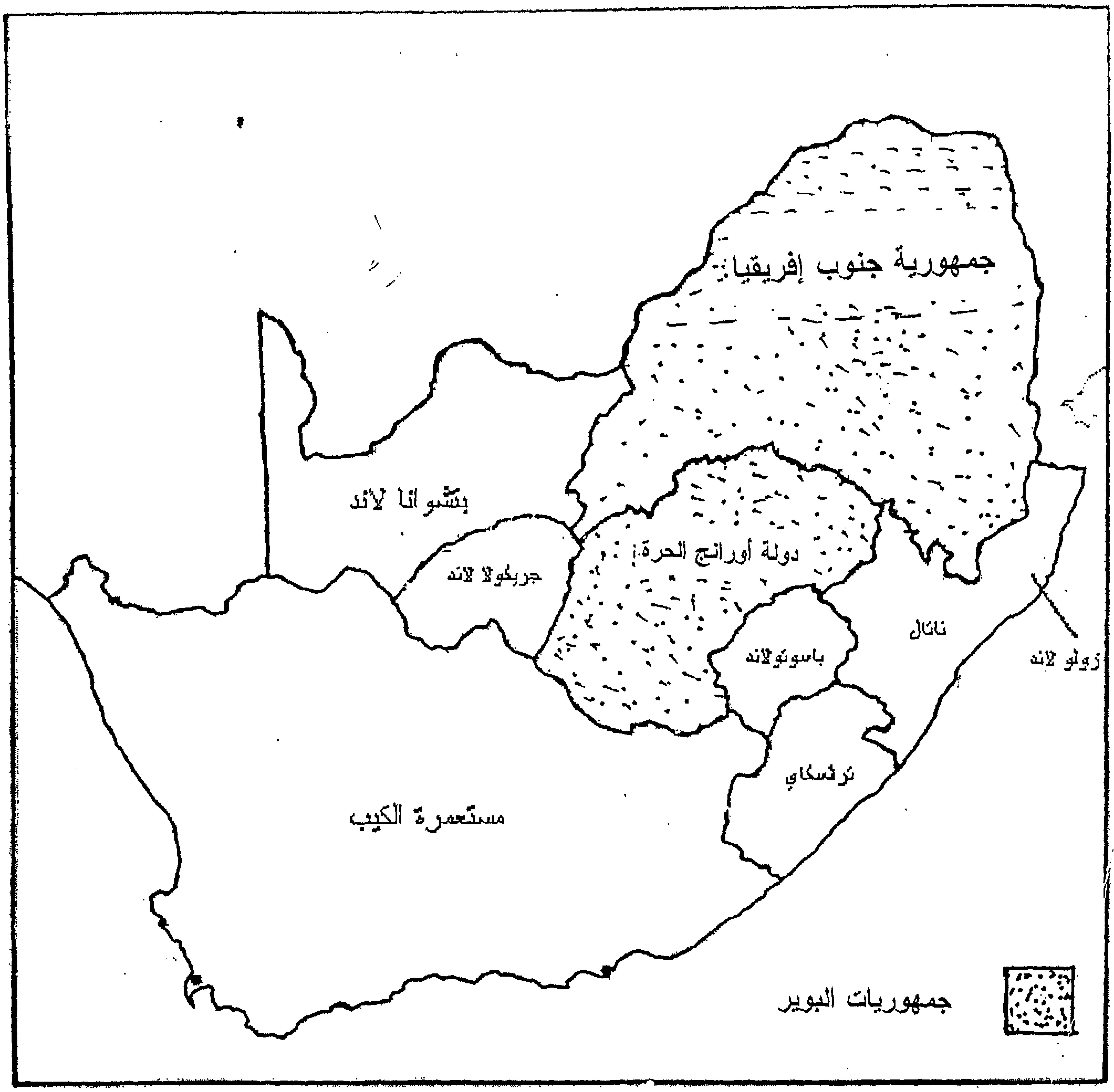
(٢) Peris Sean Jones,"From Nationhood" to Regionalism to the North Province:"Pophuthatswananess" and the birth , of the , New South Africa" **African Affairs** (Vol.98,1999) P 522

(٣) **Ibid.**, P: 524

(٤) Maphai, **Op.cit.**, P: 342 Georgina Hamitlton & Gerhard Mare, **Op.cit.**, P 75

خريطة رقم (٥)

الخريطة السياسية لجمهورية جنوب أفريقيا في عام ١٨٩٩م



المصدر بتصرف :

A.J.Christopher , The Atlas of Apartheid(London: Witwatersrand University Press.1994),P16

وبالمثل رفعت بعض جماعات الافريكانر شعار حق تقرير المصير، مطالبين بإقامة وطن قومي مستقل لهم([1]) أودولة الشعب Volkstaat .

وقد تباينت رؤى جماعات الافريكانر بشأن طبيعة الاستقلال المنشود وحجم الأقليم المراد إقامة دولة الافريكانر عليه حيث ذهب الافريكانر الأعضاء فى جبهة شعب الافريكانر Afrikaner Volks Front وحزب المحافظين إلى المطالبة بكامل إقليم جمهوريات البوير القديمة(الترانسفال،والأورانج) التى حاربت ضد بريطانيا العظمى فى الفترة من١٨٩٩م إلى١٩٠٢م، أو ما يوازى ثلثى مساحة البلاد (انظر خريطة رقم ٦)، وطالبوا بحرمان الأفارقة من حقوق المواطنة فى إطار ذلك الاقليم([2])، وفى المقابل طالبت مجموعة أخرى من الافريكانر بنحو ١٦,٥% من مساحة البلاد، يقع معظمها فى إقليم الترانسفال ومقاطعة فرى ستيت، و يقطنها نحو ٢,٣ مليون أبيض، مقابل ٢,١ مليون من الأفارقة([3]) ، (انظر خريطة رقم ٧) وقد طُرحت هذه المطالب على المفاوضات متعددة الأحزاب فى يوليو ١٩٩٣ م.

ومع إخفاقها فى فرض تلك المطالب على المفاوضات المذكورة عاودت جماعات الافريكانر طرح فكرة دولة الشعب من جديد فى سبتمبر ١٩٩٣م حيث تضمن الطرح أربعة مبادئ لازمة للدولة المقترحة أياً كان موقعها هى([4]):

- دستور مستقل خالى من التمييز.
- قوات دفاع بوليس منفصلة.
- الحق فى فرض ضرائب.

الحق فى الانسحاب من جنوب إفريقيا فى حالة الاختلافات غير القابلة للحل.

وقد طرحت منطقة "أورانيا" بالجنوب الغربى(أنظرخريطة٨)، من جانب بعض الافريكانر كوطن بديل على الرغم من عدم جاذبية تلك المنطقة وخفتها السكانية بصفة عامة ومن الافريكانر بصفة خاصة الأمر الذى جعل هذا الطرح ضعيف الأثر حيث لم يستجب له الكثيرون من الأفريكانر أنفسهم.

---

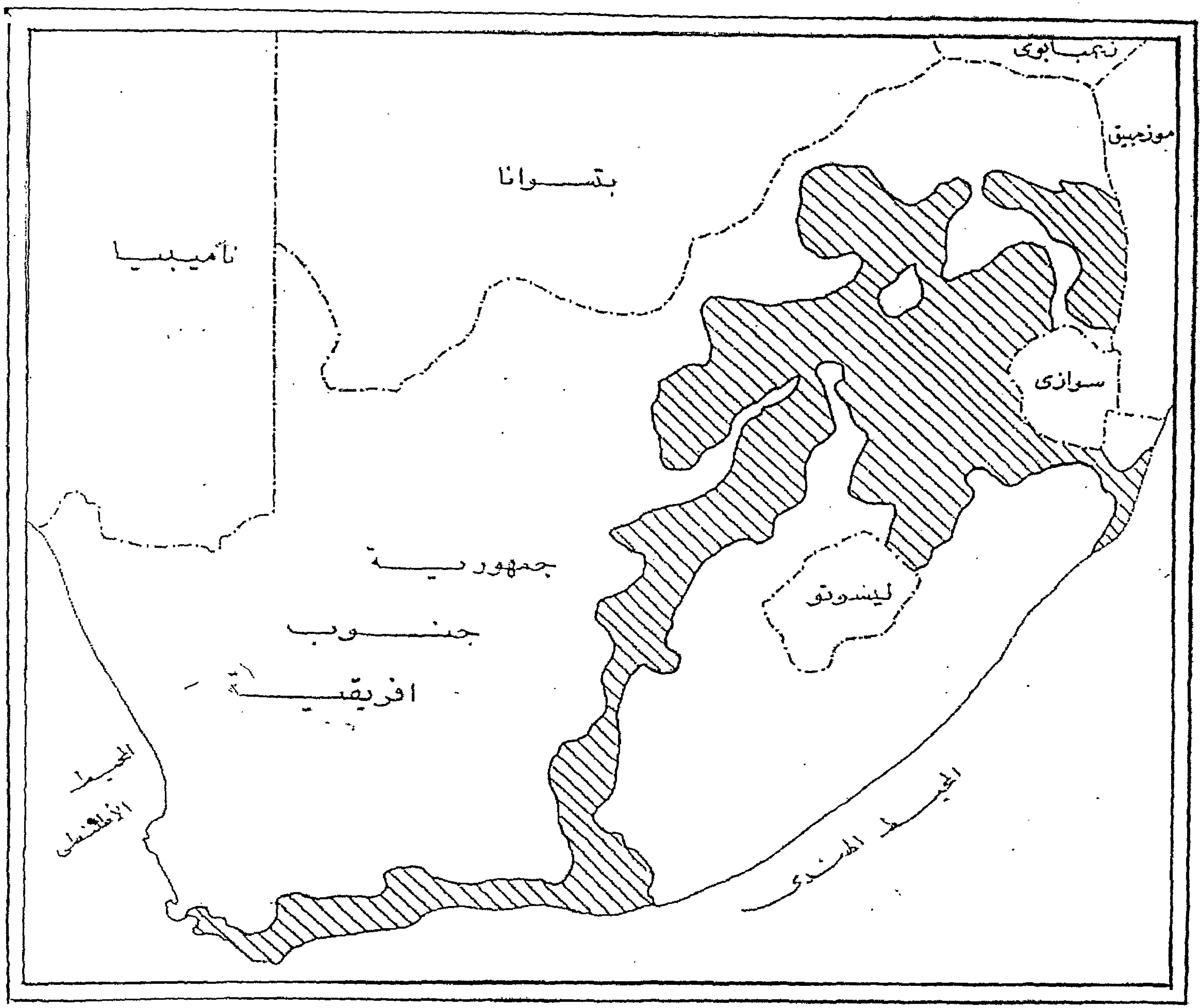
(١) ترجع جذور تلك الدعوة إلى السبعينيات من القرن العشرين،حيث آمن كثير من الأفريكانر ،بضرورة أن يكون لهم وطن مستقل يتمتعون فيه بقوميتهم ولغتهم الخاصة بعيداً عن سيادة أى من الجماعات الإثنية الأخرى وبخاصة الجماعة الناطقة بالأنجليزية وجماعة الأفارقة،وقد ظل ذلك الطرح طرحاً أكاديمياً فقط حتى الثمانينيات من القرن العشرين فى ظل اعتقاد الساسة بصعوبة ذلك الخيار وتكلفته الباهظة.أنظر:
A.J. Cristopher, **The Atlas of Apartheid** (London:Routledge,1994),pp 97:101.

(٢) Gohnn Van Rooyen, "The White Right" In Andrew Reynolds (ed) ,**Op.cit.**, P: 96
Brian M.Du Toit,"The Far Right In Current South African Politics", **The Journal Of Modern African Studies** (Vol). 29 No. 4 , 1991) PP: 642: 644.

(٣) **Ibid.**, PP: 649: 651 وانظر: Rooyen, **Op.cit.**, P: 91

(٤) **Idem.**

خريطة رقم (٦)   حدود دولة الافريكانر لدى غلاة اليمين الابيض



المصدر: Brian M. Du Toit,"The Far Right in Current South African Politics", The Journal of Modern African Studies(Cambridge :Cambridge University Press,Vol.29,No.4,1991),P650.

وفى نوفمبر من نفس العام، طرحت جبهة شعب الافريكانر خطة منقحة لفكرة دولة الشعب تقوم على أقليم يمثل ١٤% فقط من أجمالى مساحة جنوب إفريقيا مع منح الافريكانر درجة من الاستقلال الذاتى داخل ذلك الاقليم بدلا من الاستقلال التام، مع اشتراط تقييد حق الأفارقة فى الاقتراع داخل الإقليم وبقاء حكومة ذلك الإقليم تحت سيطرة الافريكانر دائماً(١).

ويتبدى من الطرح سالف البيان، لمطالب الافريكانر الانفصالية إنها قد تراوحت ما بين الانفصال التام عن جمهورية جنوب إفريقيا والقبول بشكل من أشكال الحكم الذاتى والاستقلال الإقليمى داخل نطاق الدولة نفسها، كما تباينت رؤى الجماعات الافريكانرية بشأن حجم الإقليم المُراد تحقيق الاستقلال علية، وعلى الرغم من ذلك؛ ظلت مطالبة الافريكانر بحق تقرير المصير ودولة مستقلة(٢) تمثل عقبة أمام استكمال النظام السياسي مقومات قيامة سلمياً، الامر الذى تطلب من النظام تقديم بعض التنازلات للتغلب على تلك العقبة، على نحو ما سيرد البيان.

المطلب الثالث: المطالب المتعلقة بسياسات الدولة

أدت الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال الحقبة العنصرية وعلاقات الجماعات الإثنية داخلها، إلى طرح مجموعة متعارضة من المطالب الإثنية على النظام السياسي الجديد فى جمهورية جنوب إفريقيا منذ لحظة تشكلة. ويمكن رصد اهم تلك المطالب عبر ثلاث قضايا رئيسية هى المشاركة السياسية، الإصلاح الاقتصادى الاجتماعى، الأرض.

أولا: المطالب الخاصة بالمشاركة السياسية

تمسكت الجماعة البيضاء بضرورة التمثيل النسبي للجماعات الإثنية المختلفة ومنح كل جماعة حق الاعتراض (الفيتو) على أي من التشريعات أو القرارات التي تمس مصالح تلك الجماعة، وطالبت بضرورة احتفاظ كل جماعة بحقها في إدارة شئونها الخاصة بحرية. وعارضت الجماعة فكرة "شخص واحد، صوت واحد" لما تؤدى إليه من ديكتاتورية الأغلبية(٣).

---

(١) .Ibid., P: 92، ومن الجدير بالذكر أن مطالب الأفريكانر قد تركزت فى الأخير على المنطقة المعرفة بمنطقة أوروندى(تنطق أورينيا لدى أهل جنوب إفريقيا) فى منطقة الكيب على الرغم من أنها منطقة صحراوية كما إنها تاريخيا من المناطق المحسوبة لصالح الناطقين بالأنجليزية،ويُرجع البعض ذلك الاختيار إلى أنه يحقق للأفريكانر حلم الدولة النقية، ولا يثير مطامع الأفارقة فى ذلك الإقليم.انظر:
A.J.Cristopher, **Op.cit.**,pp100:101

(٢) لمزيد حول الأسس القانونية والتاريخية التى اتتد عليها الأفريكانر فى دعم مطالبهم أنظر:
C.J. Jooste,"Selef –Determenation For Afrikaners.",Seventh Report Of The Volkstaat Council, May 1997 At: **http://www.volkstaatraad.co.za./7sta.html**
- Volkstaat Council," Constitutnational Proposal".,December 1996 at: **http://www.volkstaatraad.co.za./6sta.html**

(٣): Kessel and Ooman,**Op.cit.**, P: 232
- Milton J. Esman,**Op.cit.**, P 107.
- Timothy D.Sisk, **Op.cit.**,Pp 179:181 .

وتجدر الإشارة إلى أن قطاعات يعتد بها من كل من الأفارقة (لاسيما حركة أنكاثا المعبرة عن الزولو، وزعماء البانتوستانات، وكثير من الزعماء التقليديين) والملونين والهنود، قد أيدت تلك الصيغة للمشاركة السياسية على اختلاف أغراض كل جماعة من ذلك التأييد(١).

وفى المقابل، فان القطاع العريض من الأفارقة قد تمسك بصيغة "شخص واحد صوت واحد"، باعتبارها الترجمة الحقيقية لإرادة الشعب والديموقراطية، وأن الأخذ بما عداها يعتبر إقرارا بواقع التمييز العنصرى فى البلاد(٢). ومحاولة للإبقاء على امتيازات الجماعة البيضاء(٣).

والواقع أن التأمل فى مطالب كلا الطرفين يكشف عن أن الدافع الأساسي وراء مطالب كل جماعة هو المصالح الخاصة لها؛ حيث هدفت جماعات الأقلية والمستفيدون من الميراث العنصرى إلى الحفاظ على مكتسباتهم والاحتفاظ بموقع لهم فى أطار النظام الجديد. فى حين تمسكت الجماعة الإثنية الكبرى بصيغة حكم الأغلبية لما تُحققه لها من انفراد بالسلطة(٤).

وقد عبر الحزب الوطنى National Party عن مطالب الجماعة البيضاء والأقليات بصفة عامة فى إطار المفاوضات الدستورية حيث طرح الحزب المطالب التالية:(٥)

- برلمان ثنائي به مجلس أعلى منتخب وفق صيغة شخص واحد "صوت واحد" ومجلس آخر على أساس التمثيل النسبى.
- اشتراط موافقة المجلسين على أى من المشروعات القانونية قبل صدورها.
- اشتراط موافقة ٧٥% من أعضاء المجلسين للتصديق على بعض القوانين.
- تقليص صلاحيات رئيس الوزراء ورئيس الدولة.
- إصدار ميثاق لحماية حقوق الجماعات المختلفة واشتراط نسبة ٧٥% للتصديق عليه أو تعديله.

وقد مثلت تلك المطالب أحد العقبات الأساسية امام قيام النظام السياسي، وتطلبت تقديم تنازلات بشأنها على نحو ما سيرد البيان.

---

(١) مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م: مرجع سبق ذكره، ص٥٠.

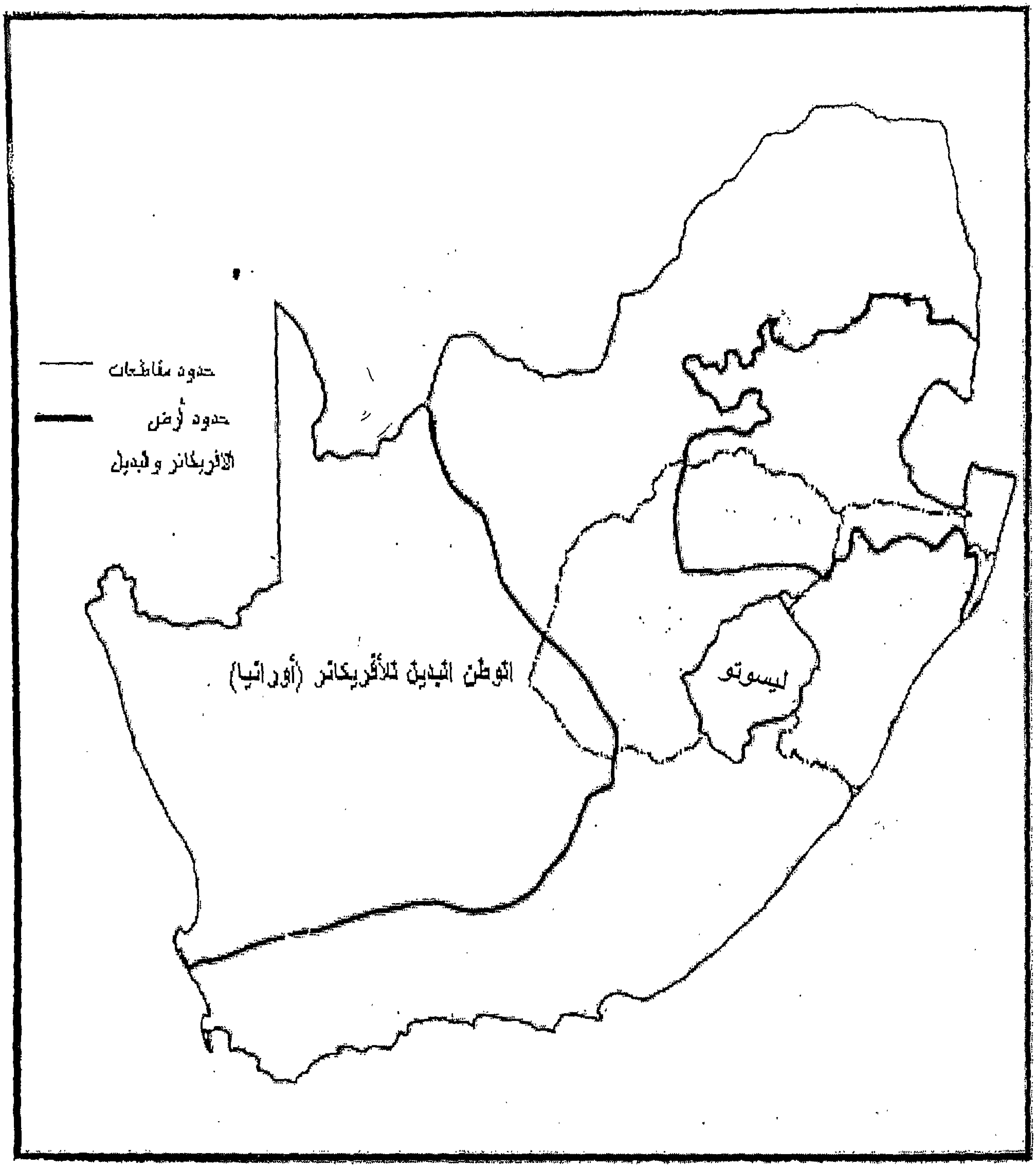
(٢) Timothy D.Sisk , **Op.cit.,** pp186:189,192:199.
Esman ,**Op.cit,** P: 107, Legum and Gottshalk,**Op.cit,** PP: 634.
Tom Lodge, "Conflict Resolution In South Africa", In Francis M. Deng And T.William Zartman (Eds), **Conflect Rosolution In Africa** (Washing D.C: The Brookkings Instution 1991),Pp 130:131 ,Pp 138: 143.

(٣) Maphai,Op.cit.,p304.

(٤) **Ibid.,** P: 313
- Nic J. Rhoodie "Sociopolitical Conflict in South Africa ",in Louise Nieuwmejer And Fanie Cloete (Eds), **The Dynamics of Negotiation in South Africa** (Pretoria: Human Sciences Research Council,1991) PP: 21:24 Pp: 36:38.

(٥) **Ibid.,** PP: 21:24

خريطة رقم (٧) الوطن البديل للأفريكانر



المصدر: A.J.Christopher, The Atlas of Apartheid (London:Witwatersrand University Press,1994),p99

ثانياً: المطالب الخاصة بالاصلاح الاقتصادى الاجتماعى

أسفرت الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية للخريطة الإثنية سالفة البيان، عن مجموعة من المطالب والضغوط الاقتصادية الاجتماعية على النظام السياسي، لعلاج أوجه التشوهات والاختلالات التي شابت تلك الخريطة ممثلة فى تباين المستويات الاقتصادية الاجتماعية للجماعات الإثنية وداخلها(١).

فعلى سبيل المثال تشير البيانات، إلى أنه فى عام ١٩٩٢م كان عدد العاملين فى الخدمة المدنية بالقطاع العام ١,٧ مليون عامل (وذلك باستثناء موظفى بانتوستانات – ترانسكاى – سيسكاى – بوفوتاتسوانا – فندا) يمثلون ١٥% من اجمالى القوة الاقتصادية النشطة فى البلاد، وكانت نسبة الأفارقة من هؤلاء توازى ٥٠%، و٣٦% نسبة الجماعةالبيضاء، ١٢% ملونين وبلغت نسبة الهنود ٣% من إجمالى تلك العمالة. وعلي الرغم من الارتفاع الكبير في نسبة كل من العمال الملونين والبيض عن نسبتهم في تعداد السكان، فإن المفارقة تزداد وضوحا مع بيان أنه من بين الوظائف العليا في الخدمة المدنية والبالغ عددها نحو ٣٢٣٩(ثلاثة الاف ومئتان وتسعة ثلاثون) وظيفة لم يزد نصيب الأفارقة منها عن ٠,٠٦ % (ستة فى الألف)، أى ما لا يتجاوز عشرين وظيفة(٢).

وفى ظل الاوضاع الإثنية السالف بيانها، واجة النظام السياسي معضلة أساسية تتمثل فى مطالبة الجماعة الإثنية للأفارقة بتحسين أوضاعهم الوظيفية على نحو يتسق وتعدادهم فى المجتمع. وكذا مطالبتهم برفع مستوى الحدمات الصحية والتعليمية المقدمة إليهم؛ على نحو يضيق الفارق القائم بينهم وبين الجماعات الأخرى، فى ذات الوقت الذى تمسكت فية الجماعات الإثنية المميزة (البيض وكثير من الهنود والملونين) بوضعهم وطالبوا بالحفاظ عليه(٣).

وقد أشارت الدراسات، إلى أن متطلبات تحقيق مستوى معيشى للأفارقة يتوازى ومستوى الجماعة البيضاء يتجاوز بكثير قدرات الاقتصاد الوطنى لجمهورية جنوب إفريقيا؛ حيث قدرت إحدى الدراسات أن تحقيق ذلك الأمر،على مستوى قطاعات التعليم والصحة والإسكان والضمان

---

(١) د. عراقى الشربينى: مرجع سبق ذكره،وانظر ايضا:
Robert Mattes:'The Road To Democracy: From 2February 1990 To 27 April 1994" ,in
Andrew Reynalds (ed), **Election'94 South Africa: The Compaigns, Results And Future Propeets** (London: James Curry,1994), PP: 8:10.

(٢) J.M. Luis,"Constraints Facing The Socioeconomic Transformations Of South Africa" , **Africa Insight** (Johannesburg:The African Institute of South Africa,Vol.24,No.4,1994),P 232.

(٣) عارض الملونون محاولات النظام الجديد رفع مستوى معيشة الأفارقة ؛حيث راوا فى ذلك تهديداً لمصالحهم وأوضاعهم الأمر الذى انعكس فى سلوكهم التصويتى تجاه حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى على نحو ما سيرد البيان.
Heribert Adam,"The Politics of Ethnic Identity: Comparing South Africa ,**Ethnic And Racil Studies** (Vol.18, No.3 July 1995), P: 471.

الاجتماعى؛ يتطلب زيادة معدل الإنفاق على تلك القطاعات من أقل من ١٠%من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٦م، إلى ٣١% من الناتج المحلى الاجمالى، أو من ١٤ بليون راند إلى ٤٤ بليون راند. وهو ما لا يمكن للنظام تحقيقه، وأوضحت الدراسة أن ما يمكن تحقيقة هو مستوى معيشة يقترب من وضع الملونين فى المجتمع[١].

وانطلاقا من نتائج الدراسة سالفة البيان، وفى ضوء مطالب كل من الأفارقة بتحسين أوضاعهم، ومطالبة البيض واتباعهم من الجماعات الإثنية الأُخرى، بالحفاظ على امتيازاتهم، وجد النظام السياسي نفسة مطالبا بتحقيق مطالب الأفارقة، وتهدئة مخاوف البيض الناجمة عن إلغاء القوانين العنصرية التى كانت تكفل الحماية لامتيازاتهم الوظيفية (قوانين حفظ الوظائف) والاقتصادية الاجتماعية الأخرى.

يرتبط بتلك المطالب والضغوط الاقتصادية الاجتماعية تزايد معدلات التحضر بالنسبة للأفارقة الأمر الذى يعنى مزيدا من المطالب الخاصة بالإسكان والتوظيف والمرافق والخدمات لاستيعاب تلك التدفقات البشرية على المدن، خاصة مع أرتفاع معدلات النمو السكانى للأفارقة مقارنة بغيرهم من الجماعات الإثنية الأخرى، حيث يصل ذلك المعدل بين الأفارقة نحو ٣,٠٨% بينما لايتجاوز ذلك المعدل لدى البيض ١,٤١% و ١,٨٢% لدى الهنود ويبلغ ١,٨٤% عند الملونين[٢]، ويبلغ المعدل العام على مستوى الدولة ما يقارب فى بعض الأحيان معدلات النمو الاقتصادى للبلاد[٣].

ويجسد الصراع بين مطالب رجال الاعمال والشركات الكبرى فى جنوب إفريقيا ومطالب النقابات العمالية طبيعة التحدى الاقتصادى الاجتماعى المطروح على النظام السياسي، حيث تقدم رجال الأعمال بتقرير إلى حكومة الوحدة الوطنية فى فبراير ١٩٩٦ طالبوا فيه بالمطالب الآتية[٤]:

١- ضرورة اتخاذ الحكومة موقفاً حاسماً فى مواجهة عمليات العنف ودعم قوة البوليس وكذلك مواجهة عمليات الأضراب.

٢- أن تضغط الحكومة نفقاتها وعجز الموازنه العامة من خلال خفض النفقات الاجتماعية وتسريح ١٥٠٠٠٠(مائة وخمسين ألف) عامل عبر خمس سنوات مع خفض معدلات الضرائب على الدخل والشركات وتبسيط نظم الضرائب.

---

(١) Luiz, **Op.cit**, P: 235. وانظر أيضا:

Servaas Van Der Berg, "Conslidating South Africa Deomcray: the Political Arithmetic of Budgetary Redistribution"., **African Affairs** (Vol,97,1998),P259.

(٢) Luiz,**Op.cit.**, P: 233

(٣) مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م : **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٢:٦١.

(٤) Adam Habib, "South Africa the Rainbow Nation and Propectes for Consaliating" Democracy .",**African Journal of Political Science** (.Harare: African Association of Political Science ,vol,2,no.2,1997), P: 25

٣- الاستمرار فى برنامج الخصخصة وبيع كل ممتلكات الدولة.

٤- عدم وضع حد أدنى للأُجور.

٥- خفض الرسوم الجمركية، وخفض قيمة العملة لزيادة الصادرات.

وفى المقابل اتهمت النقابات العمالية رجال الأعمال بالسعى لتقويض الأجماع الوطني، والعمل على دعم الاقتصاد العنصرى واستمرارة، وأكدت النقابات على أن تحقيق مطالب رجال الأعمال من شأنه إحداث عدم استقرار سياسي واقتصادى فى البلاد. وطرحت النقابات برنامجا بديلا لبرنامج رجال الأعمال يتمثل فى[1]:

- خفض معدلات عدم العدالة وتأييد برامج الاصلاح الاقتصادى وأعادة التوزيع.
- زيادة معدلات التوظيف وخفض معدلات الفقر.
- التاكيد على ضرورة حماية حقوق العمال وتنمية الموارد البشرية.
- دعم البنية الأساسية والخدمات لكل المواطنين.

ثالثاً: المطالب المتعلقة بملكية الأرض

مثلت مسألة الأرض وملكيتها فى منطقة جنوب إفريقيا واحدة من أهم محاور الصراع بين جماعات المنطقة منذ بدء الاحتكاك بينها فى أواخر القرن السابع عشر. حيث شهدت تلك الحقبة وما تلاها سلسلة من الحروب بين الممالك والإمارات الإفريقية وبعضها البعض من ناحية وبينها وبين المستوطنين الأوروبيين من البوير والبريطانيين من ناحية أخرى، بهدف الهيمنة علىالمنطقة[2].

ومع قيام اتحاد جنوب إفريقيا عام ١٩١٠م، وسعياً لترسيخ هيمنة الجماعة البيضاء فى مواجهة غيرها من الجماعات الإثنية الأخرى، لا سيما الأفارقة؛ عمدت الأنظمة الحاكمة إلى تجريد الأفارقة من حقوقهم المختلفة وفى مقدمتها حقهم فى ملكية الأرض[3] ،وذلك عبر سلسلة من القوانين العنصرية، أبرزها -فيما يتصل بقضية الأرض- القانون الصادر عام ١٩١٣م قانون أراضى الأهالى الأصليين Natives Land Act ، والذى خصص نسبة ٨% فقط -من إجمالى مساحة جنوب إفريقيا -يحق للأفارقة فيها امتلاك الأراضى[4] ،وقد عُدلت تلك النسبة إلى ما يوازى نسبة ١٣% من إجمالى مساحة البلاد، بمقتضى قانون الأرض Natives Land and Trust Act

---

(١) **Ibid.**, P: 6.

(٢) Devenpert: **Op.cit.**, PP: 97:119، رونزبورج: **مرجع سبق ذكره**، ص ص:١٠٠: ١١١.

(٣) Robe Davies et al ,**Op.cit.**, PP: 169:170

(٤) **Ibid.**, P: 12

الصادر عام ١٩٣٦م. وفى المقابل حُظر على الأفارقة امتلاك أى أراضى خارج نطاق تلك النسبة ، واعتبرت بقية النسبة (٨٧%) من حق الجماعة البيضاء[١].

وقد فرضت تلك التشريعات قيوداً على تحركات الأفارقة وأعدادهم المسموح بها خارج نطاق الأراضى المخصصة لهم، وهى القيود التى تم التشديد عليها فى التعديلات الواردة على القانونين المذكورين، وكذا فى سلسلة التشريعات العنصرية الأخرى، لاسيما منذ عام ١٩٤٨م[٢].

وقد أسفرت تلك التشريعات الخاصة بملكية الأراضى فى جنوب إفريقيا، عن هيكل ملكية شديد التباين بين البيض من ناحية والأفارقة من ناحية أخرى. ويوضح الجدول (١٧) حقيقة ذلك التباين.

جدول (١٧)

توزيع الأرض بين الأفارقة والبيض فى جنوب إفريقيا

الجماعة الإثنية	المساحة بالهكتار *	النسبة من مساحة البلاد
المساحة المخصصة للأفارقة	١٦,٦٨٨,٠٠٠	%١٣,٧
المساحة المخصصة للبيض	١٠٥,٤١٦,٠٠٠	%٨٦,٣
إجمالى مساحة البلاد	١٢٢,١٠٤,٠٠٠	%١٠٠

المصدر: مستخرج من:

د. إبراهيم نصر الدين: حركة التحرر الإفريقى فى مواجهة النظام السياسى لجنوب إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ج. القاهرة، ١٩٨١)، ص ٣٦.

*الهكتار = ١٠,٠٠٠م^2 (عشرة آلاف متر مربع).

وقد أدت السياسات العنصرية فيما يتصل بملكية الأرض إلى انتزاع آلآف الهكتارات من يد الأفارقة وترحيلهم عنها إلى المعازل التى أقيمت لاحتواء الأفارقة؛ كاحتياطى عمالة لازمة لتشغيل المؤسسات الصناعية فى البلاد بأقل أجور ممكنة؛ على نحو يُمكّن منتجات جنوب إفريقيا من المنافسة فى الأسواق الدولية ، وذلك على الرغم من المبررات التى طرحت لتبرير سياسة الفصل[٣]. وقد أسفرت سياسات نزع ملكية أراضى الأفارقة وحشرهم فى إطار المعازل أو ما أطلق عليه بعد ذلك الأوطان المحلية لهم ،والتى ضاقت عن استيعابهم ، إلى سلسلة من النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أبرزها هجرة العديد من أبناء تلك المناطق إلى المدن بحثاً عن فرصة عمل، وفى ظل قوانين العنصرية التى تحُول دون وجودهم داخل تلك المدن دون تصريح انتشرت ظاهرة

---

(١) **Ibid., P: 170**

(٢) لمزيد حول تلك التشريعات انظر الفصل الرابع من المرجع السابق.

(٣) **Ibid.,** pp 202-204.

العشش والأكواخ الصفيحية حول تلك المدن، وما صاحب ذلك من مفاسد أخلاقية واجتماعية، وصراعات داخلية ،على أسس إثنية قبلية حول الموارد الشحيحة فى تلك المناطق(١).

وعلى صعيد آخر، استمرت مطالبات الأفارقة باستعادة أراضيهم التى انتزعت منهم، والعودة إلى مواطنهم الأصلية، وقد مثلت تلك المطالبات أحد أهم التحديات أمام النظام السياسى الجديد فى جنوب إفريقيا ؛حيث ورِث تركة الأرض، بما يرتبط بها من أعباء وتبعات.

ويوضح الجدول (١٨) حجم المطالبات الخاصة باستعادة الأراضى وإعادة التوطين فى جنوب إفريقيا والتى طُرحت على النظام السياسى الجديد حتى نهاية مايو ١٩٩٨م , حسب المقاطعات والمنطقة (ريف / حضر) .حيث تكشف البيانات الخاصة بالمطالبات ان ١٦,١ % من إجمالى المطالبات تتعلق بأراضى زراعية , بينما نحو ٨٤% من المطالبات يرتبط بأراضى حضرية , وهو أمر يرجع فى جانب منه إلى أن عمليات الطرد أو انتزاع الملكية تمت فى معظمها فى المناطق الحضرية.تكشف البيانات كذلك عن أن ٧٥,٣% من المطالبات تتركز فى ثلاث مقاطعات هى: الكيب الغربى , وكوازولوناتال , وجاوتنج.

والواقع أن الجامع المشترك بين المقاطعات الثلاث هو وجود الأقلية الهندية وتركزها بتلك المقاطعات. إلا أن ذلك لا ينهض كمفسر لارتفاع نسبة المطالبات فى تلك المقاطعات دون غيرها؛ وبالتالى فإنه يتطلب البحث فى كل حالة على حدة ، وفى هذا الصدد يمكن إرجاع أسباب ارتفاع نسبة المطالبات فى الكيب الغربى، إلى عمليات الترحيل القسرى التى مارستها السلطات العنصرية فى تلك المقاطعة ضد الأفارقة لصالح البيض بالاستعانة بالملونين كعمالة بديلة للأفارقة الذين تم تفريغ المقاطعة منهم بدرجة كبيرة على نحو ما يوضح الجدول(١٨)،إضافة إلى أن مطالبات العديد من السكان الأصليين من السان والخوى خوى (الهوتنتوت والبوشمن) تتعلق بتلك المقاطعة(٢).

أما فيما يتصل بكوازولوناتال فإنه يمكن تفسير ارتفاع حجم المطالبات فيها بارتفاع الكثافة السكانية فى تلك المقاطعة،و بالصراعات الداخلية بين جماعات الأفارقة – لا سيما جماعات الزولو السائدة– وبعضهم البعض من ناحية ، وبينهم وبين الجماعات الأخرى وبخاصة البيض والهنود من ناحية أخرى حول الأحقية فى الأرض.

---

(١) يذكر انة فى عام ١٩٧٧ كان هناك نحو ١١٤٢,٠٠٠ أسرة تعيش فى إقليم بوفوتاتسوانا الذى لم تكن أراضيه تكفى سوى ٢٦,٠٠٠ أسرة فقط وفى عام ١٩٧٤، تشير البيانات إلى أن نحو ٦٠% من سكان البانتوستانات العشر لم يستطيعوا الاعتماد على مواردهم الخاصة لإعاشة أنفسهم. **Ibid.**, p 205

(٢) Vincent T.Maphai, **op.cit.**, PP: 318: 319

جدول (١٨)

حجم المطالبات بأراضى فى المقاطعات المختلفة (ريف / حضر)

اسم المقاطعة	حجم المطالبات فى الريف	حجم المطالبات فى الحضر	الجملة
الكيب الغربى	٦٠	٧٥٠٤	٧٥٦٤
الكيب الشمالى	١٠٨	٥٦٦	٦٧٤
فرى ستيت	١٦٧	١٣٩٧	١٥٦٤
الكيب الشرقى	٦١٧	١٣٠٦	١٩٢٣
كوازلوناتال	١٢١٥	٥٨٧١	٧٠٨٦
مايومالانجا	٥٣٢	١٤	٥٤٦
المقاطعة الشمالية	٣٨٧	١٤٤	٥٣١
جاوتنج	٦٦٦	٤٥٢٨	٥١٩٤
المقاطعة الشمالية الغربية	٥٠٠	٧٤٣	١٢٤٣
الإجمالى	٤٢٥٢	٢٢٠٧٣	٢٦٣٢٥

المصدر: J.F. Kirsten and J. Van Zyl: "Approaches and Progress With Land Reform in South Africa", at: http://www.Iaae-agecon.org/sacanf/sa23.htm

وتعتبر الكثافة السكانية العالية، وثراء مقاطعة جاوتنج، أحد أسباب ارتفاع حجم المطالبات بتلك المقاطعة ، فعلى الرغم من أنها تعتبر أصغر المقاطعات التسع من حيث المساحة (١,٤ % من إجمالى الدولة) ،إلا أنها تضم نحو سبعة ملايين نسمة حسب تعداد ١٩٩٦ م يمثلون ١٨,١% من إجمالى سكان البلاد؛ إضافة إلى وجود العاصمة الاقتصادية (جوهانسبرج) بها.

ويوضح الجدول (١٩) الخصائص العامة للمقاطعات المختلفة من حيث المساحة وعدد السكان وتركيبهم الإثنى فى كل مقاطعة.

جدول (١٩)

بعض الخصائص العامة للمقاطعات

المقاطعة	المساحة كم٢	النسبة إلى إجمالى مساحة الدولة %	عدد السكان بالألف نسمة	نسبة السكان إلى إجمالى سكان الدولة %	نسب توزيع سكان المقاطعة حسب الإثنية					الكثافة السكانية فى كم٢
					أفارقة	ملونون	هنود	بيض	آخرون	
الكيب الشرقى	١٦٩٥٨٠	١٣,٩	٦٣٠٣	١٥,٥	٨٦	٧	٠	٥	١	٣٧ نسمة / كم٢
فرى ستيت	١٢٩٤٨٠	١٠,٦	٢٦٣٤	٦,٥	٨٤	٣	٠	١٢	٠	٢٠ نسمة / كم٢
جاوتنج	١٧٠١٠	١,٤	٧٣٤٨	١٨,١	٧٠	٤	٢	٢٣	١	٤٣١ نسمة / كم٢
كوازولوتال	٩٢١٠٠	٧,٦	٨٤١٧	٢٠,٧	٨٢	١	٩	٧	١	٩١ نسمة / كم٢
مبومالانجا	٧٩٤٩٠	٦,٥	٢٨٠١	٧	٨٩	١	٠	٩	١	٣٥ نسمة / كم٢
الكيب الشمالى	٣٦١٨٣٠	٢٩,٧	٨٤٠	٢,١	٣٣	٥٢	٠	١٣	١	٢,٣ نسمة / كم٢
المقاطعة الشمالية	١٢٣٩١٠	١٠,٢	٤٩٢٩	١٢,١	٩٧	٠	٠	٢	١	٤٠ نسمة / كم٢
المقاطعة الشمالية الغربية	١١٦٣٢٠	٩,٥	٣٣٥٥	٨,٣	٩١	١	٠	٧	٠	٢٩ نسمة / كم٢
الكيب الغربى	١٢٩٣٧٠	١٠,٦	٣٩٥٧	٩,٧	٢١	٥٤	١	٢١	٣	٣١ نسمة / كم٢

المصدر: Eric. O. Udio and Joyce Lestrade-Jafferies, **Op.cit.,**

حاصل ما تقدم، أن المطالب المتعلقة بالأرض قد شكلت أحد أهم التحديات التى واجهت النظام السياسى الجديد فى ضوء ما يرتبط بتلبية هذه المطالب من مصاعب تتمثل فى تعارض مصالح المطالبين بتعديل هيكل الملكية مع مصالح أولئك المستفيدين منها. يزيد من حدة الأمر أن تلك المتناقضات ذات انعكاسات اقتصادية واجتماعية ترتبط بمجمل أوضاع النظام السياسى؛ على نحو ما سيرد البيان.

المبحث الثانى
تنظيمات الجماعات الإثنية

تناول المبحث السابق حجم وطبيعة المطالب الإثنية التى طرحتها الجماعات الإثنية المختلفة على النظام السياسي الجديد وأمام قيامة؛إلا أن تلك المطالب قد تفاوتت من حيث قوتها ودرجة فاعليتها، بتفاوت قدرات وإمكانات كل جماعة، ويأتى فى مقدمة تلك القدرات مدى وجود تنظيم مؤسسى معبر عن تلك المطالب.

والواقع أن تاريخ جنوب إفريقيا يزخر بالتنظيمات ذات الطبيعة الإثنية، إلا أن فترة التحول السياسي التى شهدتها جمهورية جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٨٩ م، قد شهدت تصاعد دور قوى اليمين وتنظيماتة المختلفة ممثلة فى تنظيم حزب الحرية أنكاثا وتنظيمات اليمين الأبيض، وفى مقدمتها الحزب المحافظ وجبهة شعب الأفريكانر وحزب جبهة الحرية(انكاثا).

وبالنظر إلى أن تلك التنظيمات قد مثلت أحد التحديات والعقبات أمام قيام النظام السياسي الجديد:؛ يسعى هذا المبحث الى التعريف بتلك التنظيمات وأطرها الفكرية والحركية والمبررات التى رفعتها تلك التنظيمات لتبرير مطالبها؛ وعلية سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين يعرض اولهما لحزب الحرية أنكاثا ويعرض المطلب الثانى لتنظيمات اليمين الابيض .

المطلب الأول: حزب الحرية "انكاثا"

يعتبر حزب الحرية أنكاثا امتدادا لحركة انكاثا؛ وعلى الرغم من الطبيعة الوطنية التى تضمنها دستور الحزب عقب إعلانه عام ١٩٩٠م، إلا أنه يصعب الفصل بين الحزب وجذورة التاريخية والتنظيمية ممثلة فى حركة أنكاثا؛ وهو ما يبرر البدء بتناول الأُصول التاريخية للحزب لتفهم طبيعتة والقدرة على تفسير ممارساته[١].

أولاً: الأصول التاريخية والقيادة السياسية

سلفت الإشارة إلى أن حزب الحرية انكاثا كان امتدادا وتطورا لحركة انكاثا . وتكشف تلك الحقيقة فى جانب منها الطابع الإثنى للحزب. حيث يعبر أسم "أنكاثا" عن تراث ثقافى لجماعة الزولو ويرتبط الاسم بعادات وتقاليد حزبية واجتماعية قديمة للجماعة؛حيث تُمثل الـ "أنكاثا" فى هذة التقاليد رمزاً للوحدة وولاء أعضاء الجماعة[٢].

---

(١) D.Sisk, democratization. . ., Op.cit., P: 144

(٢) كلمة انكاثا فى لغة الزولو تعنى الصرة (الرزمة) التى يحتفظ فيها بتعاويذ وتمائم الحرب الخاصة بجماعة الزولو، ولكل ملك من ملوك الزولو (انكاثا) خاصة به. وهناك (انكاثا) عامة للجماعة تتكون من مجموع انكاثات الملوك والتى تجمع واحدة تلو الأخرى بتعاقب وفاة هؤلاء

وقد استُخدم اصطلاح أنكاثا للدلالة على حركة ثقافية تنظيمية لأول مرة عام ١٩٢٨م، على يد ملك الزولو سليمان كادينوزولو Solman Kadinuzlu واتخذت أسم المؤتمر الوطني للزولو Inkatha yakazulu ،وذلك بهدف استخدامها كأداة لمواجهة حركات التمرد والانشقاق داخل الجماعة وبلورة وحدة مشتركة بين جماعات الزولو المختلفة.

وقد مثلت تلك الحركة الرائدة رغم محدوديتها وقصر عمرها -حيث توقف نشاطها عام ١٩٣٣ م- إرهاصاً ومخزوناً للتطورات التالية؛ حيث جرت محاولات إحياء لتلك الحركة في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، إلا أن تلك المحاولات قد أخفقت؛ تحت وطأة ضغط الحكومة البيضاء، ورفضها قيام هذه الحركة وتهديدها ملك الزولو، بتأليب الجماعات المعارضة عليه؛ حال مناصرته لها؛ ورغم تلك التهديدات استمرت محاولات إنشاء تنظيم يعبر عن مصالح الزولو وطموحاتهم(١).

وقد كُللت مساعى الزولو بالنجاح عام ١٩٧٥م مع إنشاء حركة أنكاثا(٢) وقد حرص مؤسس الحركة وزعيمها منجسوسو بوتهليزى فى دعايته لإنشائها على ربط الحركة بجذورها الأصلية حيث أشار فى بيان له أمام الجمعية التشريعية لإقليم كوازولو فى مايو ١٩٧٢ م إلى:

" أن اهتمامى الأساسي هو حدمة شعب الزولو، بكافة السبل المتاحة.. ولقد أسس أجدادنا القدماء ما عرف بعصبة الزولو، والان فإن اهتمام هذه الحركة هو التنمية الشاملة لشعب الزولو"(٣).

وقد انعكست طبيعة الحركة ونشأتها على الأبعاد الأخرى للحركة لا سيما العضوية والهيكل التنظيمى والزعامة والتى ورثها الحزب عن الحركة على نحو ما توضح النقاط التالية.

وعلى صعيد أخرلعبت القيادة السياسية لحزب الحرية انكاثا دورا محوريا فى صياغة المسار التاريخي للحزب وموقفة من القضايا المختلفة عبر تطوره التنظيمي، كما تؤكد طبيعة القيادة السياسية الطابع الاثني للحزب، حيث أنه تاريخيا ظلت " انكاثا " حركة وحزبا خاضعة لقيادة الزولو.

فزعيم الحركة ومؤسسها منجو سوسو بوتهليزي ينحدر من أصول ارستقراطية لجماعة الزولو حيث عمل أجداده كمستشارين لملوك الزولو، وارتبطوا بهم بعلاقات نسب ومصاهرة. يؤكد ذلك

الملوك حيث بوفاة الملك تتحد الانكاثا الخاصة به بالانكاثا الكلية لجماعة الزولو الأمر الذى يفسر المعنى الوحدوى للكلمة والدلالة الرمزية فى اختيارها كاسم للحزب.انظر فى ذلك:

Brian. Du Toit,"South African Identification And Resistance", **The Journal Of Modern African Studies** (Vol.21, No, 3 1983) PP: 378: 379

(١) **Ibid.,** وانظر كذلك:

Gerhard Mare And Georgina Hamilton, **An Appetite for Power: Buthelezis Inkatha and South Africa** (Johannesberg :Ravan Press,1987) P: 45-54

(٢) **Ibid.,** P: 55:60 وأيضا

Brian Du.Toit, **South African . . ., Op.cit..,** P: 380

(٣) Mare And Hamilton, **An Apptite For Power. . ., Op.cit.,** P: 55.

Du Toit, **South African... Op.cit..,** P: 380

واقع أن بوتهليزى يرتبط بعلاقة قرابة بملك الزولو الحالى "جوود ويل زويليثينـــي، حيــث يعتــبر الاخير ابن أخيه[١].

ورغم تعليمه الجامعي، وعضويته فى المؤتمر الوطنى الإفريقى فى الخمســينيات مــن القــرن العشرين، فإن ذلك لم يمنع بوتهليزى من تولى رئاسة أحد فروع جماعة الزولو "قبيلة بوتهليزى" عام ١٩٥٣[٢].

وقد تبنى بوتهليزى مبدأ مناهضة النظام العنصري من داخلة حيث قبــل رئاســة وزراء إقليــم كوازولو فى ظل سياسة "البانتوستانات" إلا أنه رفض سياسة الاستقلال التام لتلك الكيانات الأمر الذى أدى إلى صراع بينه وبين الحكومة العنصرية سعت خلاله الأخيرة إلى تأليب ملــك الزولــو ضــد بوتهليزى[٣]، إلا أن هذا المسعى لم يكتب له النجاح حيث إستطاع بوتهليزى إحباطه عبر ســيطرته على السلطة التشريعية في الإقليم وتحالفاته مع أمراء الزولو الآخرين فضلا عن إنشائه حركة إنكاثا كأداة لتوسيع قاعدتة الشعبية وعدم قصرها على عشيرته الضيقة أو الدعم الحكومي وفى هذا الصدد حاول بوتهليزي تقديم نفسه كنصير للحركة الوطنية وتقديم حركته على أنها بديل للمؤتمر الوطنــى الإفريقى الذى تم حظر نشاطه منذ الستينيات[٤] وعلى صعيد آخر حرص بوتهليزى على الاحتفــاظ بورقة الإثنية كأداة لدعم حركته ودعمه شخصيا، وذلك من خلال التأكيد على الروابط المشتركة بين الحركة وجماعة الزولو، ووصل الامر في فى كثير من الاحيان الى اعتبار الحركة تجسيدا ورمــزا لأمة زولو.

وفى هذا الإطار استطاع بوتهليزى إكتساب تأييد ملك الزولو للحركة ومطالبها إلى درجة إعتبــار مناهضة الحركة نوعاً من عدم الولاء لملك الزولو، أكثر من ذلك نجح بوتهليزى في تحجيــم ملــك الزولو ودوره السياسى، وتحويله إلى مجرد رمز لوحدة "أمة الزولو" وأداة لإضفاء الشرعية علــى ممارسات بوتهليزى كممثل رئيسى لتلك الأمة ونزعها عن أبناء الزولو المناوئين له [٥].

وبصفة عامة يمكن القول أن القيادة السياسية لحزب الحرية أنكاثا قد تأثرت بعدة روافد أساســية هى أصولها الارستقراطية ووظائفها ومناصبها داخل النظام العنصرى، وكذلك عضويتها القديمــة

---

(١) Johan longer,**Op.cit.**, P: 35
وانظر شجرة عائلة بوتهليزى فى: Mare and Hamilton ,**An Appetite** ……,**Op.cit.**, P: 22

(٢) **Ipid.**, P: 25

(٣) Mare, **Op.cit.**, P: 57

(٤) **Ibid.**, P: 58 وانظر:
Davis,**Op.cit.**, vol. 2, P: 227
DuToit,**South African** …,**Op.cit.**, PP: 382-383

(٥) فى عام ١٩٨٦م وأثناء الاحتفال بيوم الملك شاكا توعد الملك زويلثينى أعداء الزولو من أبناء الزولو بقولة: "إننى أوجـه قولـى لكم أيضـا يـا من تعملون مع أناس وتنظيمات غريبة عن شعب الزولو العظيم فإذا لم ترجعوا إلى أصلكم لتعملـوا لشـعبكم فـلا تحسبن أنكم بمفـازة من العقـاب طويلا" انظر: Mare, **Op.cit.**, P: 61 وفى تصريح أخر له توعد هؤلاء الأعداء بقولـة "إن أولئك الذين يريدون نـزع الانتمـاء إلـى شـعب الزولو من نفوس أبنائه، سوف يستأصلون واحداً تلو الآخر. فنحن شعب محارب يعمل كشعب فى السلم والحرب أنظر:
Sutcliffe and Welling,.**Op.cit.**, P: 330.

بالمؤتمر الوطنى الإفريقى والطموحات الشخصية لبوتهليزى. وقد أدى ذلك إلى ازدواجية شابت الإطار الفكرى والحركى للتنظيم ،على نحو ما سيرد البيان، ما بين عوامل تدفع نحو اتباع سياسات محافظة وإثنية الطابع تتمثل فى الاصول الارستقراطية والوظائف والمناصب الرسمية وكذلك العلاقات مع أصحاب المصالح، وعوامل أخرى تؤدى إلى اتباع سياسات نضالية كفاحية وطنية الطابع كالعضوية فى المؤتمر الوطنى الإفريقى و الطموحات الشخصية لبوتهليزى..

وتجدر الاشارة الى ان بوتهليزى قد أستطاع توظيف تلك العوامل واستغلالها ،عبر مراحل مختلفة، فى عملية تعبئة إثنية.لتحقيق طموحاتة الشخصية.

ثانياً:العضوية والهيكل التنظيمى

عند قيامها أعلنت حركة انكاثا وكذلك الحزب أنها حركة مفتوحة العضوية لجميع الأفارقة[١]. إلا أن الممارسة العملية كشفت عن أنها واقعياً حركة ذات أساس قبلى وإقليمى؛ حيث تشير البيانات إلى أن أكثر من ٩٠% تقريباً من أعضاء الحركة كانوا من الزولو[٢].فضلاً عن اعتبار ملك الزولوالنصير الأساسي للحركة وأن كافة أفراد الزولو يعتبرون مباشرة أعضاء الحركة[٣].

وعلى الرغم من إعلان حزب الحرية أنكاثا تخلية عن الشروط الإثنية سالفة البيان بشأن العضوية الإلزامية والوضع الخاص لملك الزولو، فإن ذلك لم يُغير من طبيعة التركيبة الأساسية للعضوية فى الحزب، والتى ظلت مستندة بدرجة كبيرة على الأُسس الإثنية، وقد قُدر أعضاء الحزب بما يقرب من ٢ مليون عضو يتركزون بالأساس فى إقليم كوازولوناتال[٤].

وتشير الدراسات إلى أن نفوذ حزب الحرية انكاثا أكثر أتساعاً وانتشاراً بين الجماعات والقطاعات الريفية وكبار السن والنساء،على حين تنخفض نسبة تأييد الحزب بين الجماعات الحضرية؛ حيث تكاد تقتصرعلى مدينة ديربان Durban وجيوب صغيرة فى منطقة ويتوويرسواند Witwatersrandi.

ويمكن تفسير طبيعة العضوية فى الحزب استناداً إلى الخبرة التاريخية حيث تشير الدراسات إلى أن ازدياد نسبة النساء وكبار السن فى عضوية الحركة، يرجع فى جانب منه للطبيعة الاقتصادية الاجتماعية لإقليم كوازولوناتال حيث يتسم ذلك الإقليم بالضغط السكانى وازدياد معدلات هجرة

---

(١) Mare and Hamilton,**Op.Cit.**,p55

(٢) Davis et al, **Op.cit.**, vol 2, P: 389

(٣) Du Toi,t **South African...**, **Op.cit.**, P: 383 Roger South all **Op.cit.**, P: 454

(٤) حول مسألة العضوية فى حركة انكاثا انظر:

- John D. Brewer,"The Membership Of Inkatha In Kwamashu.," **African Affairs** (Vol. 84, No. 334, January. 1985), PP: 111-116.
- Mare and Hamilton ,an **Appitite . . .**, **Op.cit.**, PP: 70: 74
- D.Sisk, **Democratization. . . .**, **Op.cit.**, pp 146:147

العمال من الإقليم إلى خارجة؛إضافة إلى اتفاق الإطار الفكرى المحافظ للحزب مع توجهات كبـــار السن[١] ،وتشير بعض الدراسات إلى أن رؤساء الجماعات الفرعية للزولو "أمراء الزولو" قد أجبروا المقيمين الخاضعين لهم على دفع تبرع سنوى لحركة أنكاثا[٢]؛ فضـــلاً عــن أن الجمعيــة التشريعية لإقليم كوازولو والتى يسيطر على مقاعدها أعضاء حركة أنكاثا قد أعلنت فى عام ١٩٧٨م أن العضوية فى الحركة سوف تُؤخذ فى الأعتبار عند الترقية فى وظائف الخدمة المدنية بـــالإقليم، حيث أعُتبرت عضوية أنكاثا شرطاً مسبقاً للعمل فى الإقليم والحصول على الخدمات والتســهيلات، كتصاريح العمل والعضوية فى الاتحادات الزراعية،وتراخيص التجارة والإسكان. ويلاحظ أنه قـــد اشترط فى بعض الاحيان أداء قسم الولاء للحركة علانية كشرط للعمل بالخدمة المدنية فـــى إقليــم كوازولو[٣] ، وقد استفادت حركة أنكاثا من سيطرتها على حكومة كوازولو فى بسط نفوذهـــا؛ مـــن خلال فرص عضويتها على العاملين فى الإقليم وتدريس شعارات الحركة فى مدارس الإقليم بــهدف تنشئة جيل موال للحركة وأهدافها[٤].

وفى ضوء ما سبق يصعب الفكاك من حقيقة الميراث الإثنى لحزب الحرية أنكاثا على الرغم من تأكيد زعامتة على طابعه الوطنى، ورغم الطابع الوطنى لدستور الحزب ومواثيقه.

وعلى صعيد الهيكل التنظيمى، يمكن القول أنها منذ نشأتها تمتعت حركة انكاثا بـــهرم تنظيمـــي جيد البناء؛ حيث أستند إلى قاعدة واسعة من الفروع بلغت ١٢٠٠ فرع في الثمانينيات يتم تجميعـــها على مستوى الأقاليم التي تمثل المستوى الثانى للتنظيم،ويمثل االمجلس الوطنى المستوى الثالث للهرم التنظيمي و يضم في عضويته جميع أنحاء الحركة المنتخبيـــن فـــي الجمعيـــة التشـــريعية لإقليـــم كوازولوناتال، وفى قمة الهرم التنظيمي يأتي المؤتمر العام الذي يجتمع سنويا ويضم جميع أعضـــاء المجلس الوطني إضافة إلى ممثلى الفروع وإلى جانب تلك التنظيمات تُوجد اللجنة التنفيذية المركزية التي تمثل الجهاز التنفيذى للحركة[٥].

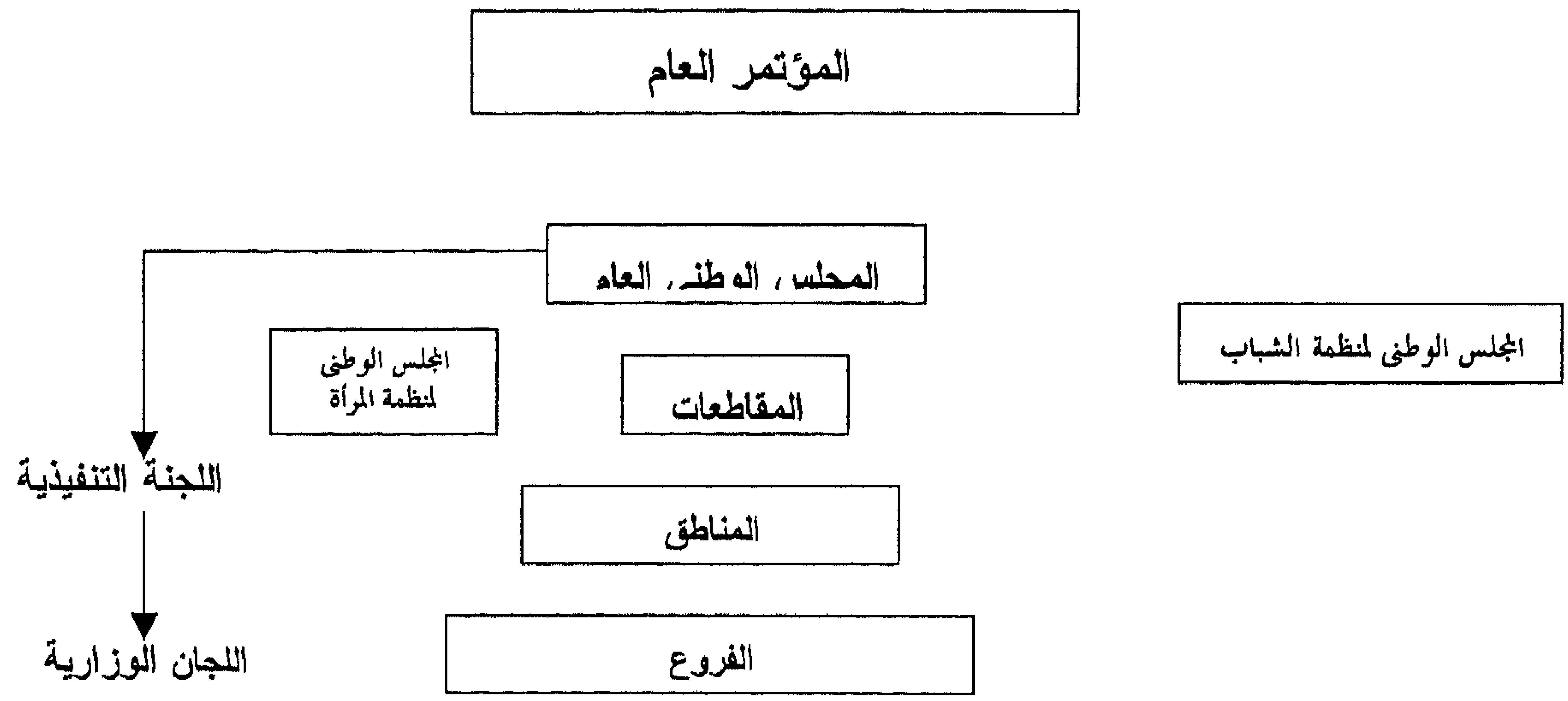
وتكشف المقارنة بين الهيكل التنظيمي للحركة والهيكل التنظيمي للحزب عن تشابه كبير بينـــهما حيث يقوم هيكل الحزب استناداً إلى قاعدة كبيرة من الفروع، تتجمع في صورة دوائر ثم فى صورة مناطق. ويأتي في المستوى الأعلى الأقاليم (المقاطعات)، ويأتي في المستوى التالي المجلس الوطني

---

(١) Brewer, **Op.cit.**, PP: 134-135
Southall , **Op.cit.**, p 457
(٢) Michael Sutcliffe and Paul Welling, **Op.cit.**, p 330
(٣) Davis et al .,**Op.cit.**, vol 2, P: 390.
(٤) Brewer, **Op.cit.**, P: 117
(٥) حول هيكل حركة انكاثا انظر:
- John Longer,"Inakth.",**Africa Insight** (vol.17 no. 1 , 1987) P: 35.
- Mare and Hamilton,**an Appetite . .** , **Op.cit.**, PP: 61-73

العام ثم المؤتمر الوطني العام، وهناك أيضا اللجنة التنفيذية الوطنية التي تتولى تسيير شئون الحزب في إطار مقررات المؤتمر الوطني والمجلس الوطني الذي تنبثق عنة اللجنة.

وإلى جانب تلك الأجهزة والتنظيمات الرئيسية هناك مجموعة من الأجهزة واللجان الفرعية المساعدة والتي تهتم بإجراء الدراسات والأبحاث بالموضوعات المطروحة على الساحة، وتقوم اللجان بأداء مهام مشابهة لتلك التي تقوم بها الإدارات الحكومية من خلال تصورات كل لجنة بالنسبة لقضايا تلك الإدارات الحكومية وكيفية أدائها، حيث يحتوى الحزب على ما يمكن تسمية حكومة ظِل تحتوى على حقائب وزارية Portfolios مناظرة للوزارات الحكومية[1].



شكل (٢) الهيكل التنظيمى لحزب الحرية

ومما تجدر الإشارة إلية، أن الحزب في دستوره قد نص على معاملة المناطق الثمانية لمقاطعة " الكوازولو" معاملة المقاطعات بالنسبة لتمثيلها في المستويات الأعلى، وبالتالي أيضا فيما يتصل بمخصصاتها المالية ومسئولياتها الإدارية، ويعكس ذلك الثقل الأساسي للمقاطعة في الحزب، إضافة إلى الحرص على الاحتفاظ بهيمنة أبناء الإقليم على تشكيل المجلس الوطني والذي نص الدستور على أنة يتشكل من:[2]

- رئيس الحزب.
- أمين عام الحزب.

---

(١) تم الاعتماد فى رصد الهيكل التنظيمى للحزب على المصدرين التالين:
"Constitution of Inkatha Freedom Party " at: http://www.iff.org.za/general/constitu.htm
"IFP Structure" at:http://www.ifp.org.za./general/structure.htm

(٢) Constitution of Inkatha...., **Op.cit.**, P: 7.

- السكرتير العام الإداري.
- نائب السكرتير العام الإداري.
- أمناء المقاطعات.
- سكرتير منظمة الشباب.
- أمين الشباب.
- ممثلين منتخبين من جانب المؤتمر السنوي لمنظمة المرأة.
- سكرتير منظمة المرأة.
- أمين تنظيم المرأة.
- أعضاء البرلمان الوطني ومجالس وزراء المقاطعات.
- عشرة أعضاء منتخبين على الأقل من كل مقاطعة.
- من يرشحهم رئيس الحزب لعضوية المجلس؛ لإحداث توازنات في تمثيل المقاطعات (على أن يُراعى الثقل النسبي لها)، أو لتزويد المجلس بالكفاءات أو لأى سبب أخر يراه رئيس الحزب.

ويكشف التأمل في الهيكل التنظيمي للحزب وتشكيل المجلس الوطني له عن الطابع الإثني الكامن داخله، ذلك أنه في ظل اعتبار مناطق إقليم الكوازولو الثمانية مقاطعات يضمن مباشرة تمثيل الإقليم بثمانين عضوا على الأقل في المجلس الوطني بمقتضى النص على تمثيل كل مقاطعة بعشرة أعضاء منتخبين على الأقل، فإذا أُضيف إلى هؤلاء أعضاء مجلس وزراء الكوازولوناتال والبرلمان الوطني من أعضاء الحزب، يتضح أن غالبية المجلس ستكون لصالح الزولو والموالين لهم؛ اكثر من ذلك، فإن النص الخاص بسلطة رئيس المجلس في ترشيح من يراهم لعضوية المجلس تضمن في الأخير عدم إمكانية الإخلال بتلك الهيمنة.

ثالثاً:الإطار الفكرى للتنظيم

يقصد بالإطار الفكرى التصورات التى طرحها التنظيم السياسي لانكاثا فى مراحلة المختلفة بشأن المبادئ التى يعتقدها والأهداف التى يتغيّاها؛ وسبل تحقيق تلك الأهداف انطلاقا من الرؤية الخاصة لطبيعة العلاقة مع الجماعات الإثنية الأخرى. وعلية يمكن رصد ذلك الإطار عبر محورين أساسيين هما: مبادئ وأهداف التنظيم وطبيعة العلاقة مع الجماعات الأخرى.

أ.المبادئ والأهداف:

يمكن رصد مبادئ وأهداف الحركة عبر ثلاثة مراحل، الأولى فى منتصف عقد السبعينيات وتتمثل فى المبادئ والأهداف الواردة فى دستور إنشاء حركة أنكاثا الصادر عام ١٩٧٥ حيث اتسمت مبادئ وأهداف الحركة فى تلك المرحلة بالطابع الوطنى والرؤية التوفيقية بين التراث والمعاصرة وكذا الوحدة والتنوع[١] .أما المرحلة الثانية والتى بدأت عام ١٩٨٠ مع التعديلات التى تم إدخالها على دستور الحركة فقد مثلت تراجعاً عن الصورة الوطنية للحركة وتمحوراً حول مطالبها وأهدافها الإثنية والإقليمية حيث تضمن الدستور الجديد النص على عدة أهداف إثنية مباشرة من ذلك[٢]:

- تعزيز روح الوحدة بين شعب الكوازولو فى أنحاء جنوب إفريقيا والجنوب الإفريقى والحفاظ على التقاليد الشعبية ودعمها.
- المساهمة فى زيادة وتعزيز تطور شعب الكوازولو معنوياً واقتصادياً وتعليمياً وسياسياً.
- إقامة اتصالات وروابط مع الجماعات الثقافية الأخرى فى الجنوب الإفريقى، والتطلع إلى إقامة جمعية مشتركة.
- تنفيذ أى أنشطة أخرى تراها الحركة لازمة لتحقيق آمال وأهداف الحركة القومية والقيام بالأعمال الضرورية اللازمة لتحقيق الأهداف السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه عبر هاتين المرحلتين من تطور الإطار الفكرى للتنظيم؛ ظلت ثلاث أعمدة رئيسية ثابتة داخل التصور أولها: التمسك بتراث الزولو ممثلاً فى ملكهم "شاكا" وما تلاه من ملوك كمصدر من مصادر شرعية التنظيم؛ لاسيما فى إقليم كوازولوناتال، واعتبار إنكاثا امتداداً لهذا التراث. والثانى: الحرص على إبراز الرابطة التاريخية بين حركة إنكاثا والمؤتمر الوطنى الإفريقى القديم، واعتبار الحركة الوريث الشرعى لمبادئه وأهدافه. وثالث تلك الأعمدة هو: التأكيد على أن أنكاثا هى المُدافع الرئيسى عن التقاليد الثقافية للزولو وقيمهم[٣].

أما المرحلة الثالثة من مراحل تطور مبادئ وأهداف الحركة فقد ظلت تحول الحركة الى حزب سياسي الامر الذى أقتضى من جديد العودة الى رفع الشعارات والمبادئ الوطنية وتراجع الصيغة الرسمية للأهداف الإثنية وذلك سعياً الى كسب اكبر تأييد لبرنامج الحزب. فجاءت معظم تلك

---

(١) انظر فى ذلك القرار الصادر عن الحركة عام ١٩٧٥ موضحا رؤيتها لأهدافها تلك فى:
Henderic W. Ven Der Mervie et al (eds.) , **African Perspectives On South African** (California: Hoover Institution Press, 1986, PP: 494: 498

(٢) انظر فى ذلك: Mare and Hamilton, **an Appetite ..,Op.cit.,** Appendix 2, P: 228
ولمزيد انظر: Davis et.al, **Op.cit.,** vol2 , pp 388: 389

(٣) Mare, **Op.cit.,** P: 86.

المبادئ والأهداف مؤكدة على العدالة والمساواة بين الأفراد وحماية الحقوق الفردية والحريات بمختلف أشكالها وصورها(١)

ب. طبيعة العلاقة مع الجماعات الأخرى وأدواتها

تشير الدراسات الى ان تنظيم اكاثا عبر مراحل تطورة قد انطلق من الاعتقاد بأن العلاقة بين الجماعات الإثنية فى جنوب إفريقيا هى علاقة ذات محتوى وطنى بين جماعات متساوية فى الحقوق، تجمعهم دولة واحدة طالبت الحركة أن تكون دولة فيدرالية(٢) على نحو ما سلف البيان.

وفى ظل رؤية تنظيم انكاثا لطبيعة العلاقات الإثنية؛ وسعياً لتحقيق أهدافه بلور التنظيم استراتيجية لتحقيق أهدافه ومبادئه مرت بدورها بمرحلتين أساسيتين، أولهما: أبّان الحقبة العنصرية .والثانية: خلال حقبة التحول السياسى.

ففى ظل الحكم العنصرى وانطلاقا من رؤية القيادة السياسية الخاصة بالعمل على تقويض النظام العنصرى من الداخل تنبت حركة انكاثا ما أطلق علية الاستراتيجيات المتعددة من أجل التحرير وذلك بدعوى ضرورة التكيف مع اعتبارات الواقعية السياسية(٣)؛حيث أكدت الحركة على أن كفاحها السلمى non violent ضد النظام العنصرى ينطلق من حقيقة أساسية هى قوة وحصانة النظام السياسي لجنوب إفريقيا وقدرتة على مواجهة أى تحدٍ عسكرى. واستنادا إلى تلك المسلمة أكد بوتهليزى على أن نجاح الكفاح المسلح يستلزم توافر شرطين هما: نظام سياسى يعانى من أزمات داخلية هيكلية، وتوفر سبل الإمداد والتموين والدعم والظروف الجغرافية المناسبة التى تُمكّن من انطلاق الكفاح المسلح من قواعد داخل البلاد.

وقد خلص بوتهليزى إلى أنة فى ظل عدم توافر أى من هذين الشرطين فى حالة جنوب إفريقيا العنصرية ؛فإنه يجب التحول من الكفاح العسكرى الى الكفاح السياسي، الذى يتفق مع هدف التحرير(٤) .واستند بوتهليزى فى دعم رأيه إلى أن الكفاح المسلح لأكثر من عشرين عاما من جانب الجماعات والحركات الوطنية بالخارج لم يسفر إلا عن القليل(٥).

---

(١) IFP Constitution ,**Op.cit.**,

(٢) Southall ,**Op.cit.**, P: 461

(٣) يعتبر الخطاب الجامع الذى القاه زعيم الحركة بوتهليزى فى معهد الدراسات الإفريقية بالسويد عام ١٩٧٢ شارحاً فيه رؤيته حول طبيعة الصراع وأدواته وفق مفهومة الخاص لمقولة أن "السياسة هى فن الممكن "من المداخل الجيدة لفهم الإطار الفكرى للحركة خلال تلك الحقبة انظر نص الخطاب فى: Hendrik et al, **Op.cit.**, PP: 456-460

(٤) Southall ,**Op.cit.**, P: 462

(٥) Davenpart ,**Op.cit.**, P: 367

وعلى العكس شهدت مرحلة التحول السياسي فى جنوب إفريقيا منذ بداية التسعينيات من القـــرن العشرين استخداما متزايداً من جانب حزب الحرية انكاثا لأدوات العنف بدرجاتة المختلفة، فى سعية لتحقيق مطالبه.

وعلى الرغم مما قد يبدوا من تناقض ظاهرى بين موقف التنظيم فى المرحلتين ؛إلا أن التأمل فى رؤية القيادة بشأن شرطى نجاح الكفاح المسلح ينفى ذلك التناقض. ذلك ان القيادة السياسية للحـــزب وجدت أن كلا الشرطين اللازمين لنجاح الكفاح المسلح، أو بعبارة أخرى أسلوب العنف متوفـــران حيث قدرت القيادة السياسية لحزب الحرية انكاثا أن النظام السياسي فى مطلع التســـعينيات أصبـــح يعانى من مصاعب هيكلية داخلية، وأنة حال لجوء الحزب الى أختيار العنـــف ســـيجد تنظيمـــات وجماعات مؤيدة ومساعدة لة؛ الأمر الذى انعكس على الإطار الحركى للحزب على نحو ما ســـيرد البيان.

رابعا:الإطار الحركي للحزب

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل متمايزة ومتداخلة في تطور الإطار الحركى لحزب الحرية انكاثـاً عبرالعقود الثلاثة منذ السبعينيات حتى التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث تميزت كـــل مرحلـــة بسمات خاصة نجمت بالأساس عن الظروف التى أحاطت بتلك المرحلة والإطار الفكرى لها

أ- مرحلة السبعينيات

شهدت هذه المرحلة سعى حركة إنكاثا إلى التمرد على واقعها كحركة إثنية وإقليمية محدودة مـــن خلال القيام بدور وطني على صعيد الدولة ككل[1] ؛الأمر الذى قابلتة حكومـــة جنـــوب إفريقيـــا العنصرية بقدر من التشكك والنقد لما مثلة من تحدى لسياساتها الرامية إلى إفراغ الدولـــــة مـــن الأفارقة من خلال حشرهم فى الأوطان المحلية ومنحها الإستقلال الذاتى، وهو ما عارضته انكاثا طويلاً ممثلة بذلك عقبة أساسية أمام تطبيق تلك السياسة، لاسيما وأن معارضـــة الحركـــة لـــم تقتصر علي مجرد رفض الإستقلال بل سعت إلى تقديم البدائل من خلال طرح مشروعات إتحاد بين الباتوستانات المختلفة في إطار دولة جنوب إفريقيا[2]؛الأمر الذى دفع وزير العدل في حكومة جنوب إفريقيا عام ١٩٧٧م، إلى القول بأن: " حركة انكاثا ستظل مقبولة ما بقيت علـــى حالـــها كحركة للزولو ولكن إذا حاول الزعيم بوتهليزي توسيع قاعدتة لإستقطاب السود فإن ذلك ســـوف يخلق المتاعب . . .، وستكون مسألة حياة أو موت"[3].

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: حركة التحرير. . .، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤
(٢) المرجع السابق، ص ١٨٥
(٣) Du Toit ,**South Africa ...Op.cit.,** PP: 389: 399

وفي ظل حظر التنظيمات السياسية الوطنية الأخرى، بدا وكأن حركة إنكاثا قد أصبحت هي التنظيم المعبر عن الأمال والطموحات الوطنية؛ الأمر الذى أسفرعن مفارقة أساسية لازمت الحركة تمثلت في التناقض ما بين واقع التعاون المستمر بين الحركة وقياداتها مع النظام العنصرى على المستوى المحلى، بشأن تسيير أمور إقليم كوازولو؛ المعتمد كلية على النظام فى الوفاء بموارده وإحتياجاته، وبين دور الحركة فى مناهضة السياسة العنصرية على الصعيد الوطنى؛حيث وُجهت إنتقادات للحركة وزعيمها بأنهما صنيعة النظام العنصرى وأدواته في قمع القوى الوطنية، إستناداً إلى تعاون الحركة مع النظام؛ وقبول زعيمها رئاسة وزراء الكوازولو ورئاسة قبيلة بوتهيلزى(١).

وقد حاول زعيم الحركة دحض تلك الانتقادات التى وُجهت إليه مؤكداً على أن وجود كوازولو حقيقة تاريخية سابقة على النظام العنصرى، وأن قبولة رئاسة قبيلة بوتهيلزى وحركة انكاثا لايقلل من وطنيته فى ظل حقيقة أن المنصبين قد طُرحا علية لأسباب تتعلق بقواعد الزعامة فى القبيلة، والانتخاب من جانب زعماء الزولو، وليس بإرادة النظام العنصرى؛ فضلاً على أن الخبرة التاريخية-من وجهة نظره- تُشير إلى أن تولى زعماء وطنيين ، وفي مقدمتهم ألبرت لوتولى – أحد زعماء المؤتمر الوطنى الإفريقى- رئاسة تنظيمات قبليّة لم يُقلل بحال من وطنيتهم. ورغم وجاهة ذلك الدفاع إلا أن تعاون الحركة وزعامتها مع النظام العنصرى، ظلت دائماً نقطة ضعف أساسية أمام تقبل الدور الوطنى للحركة(٢)؛ لاسيما مع ما حدث من تغييرات إقليمية وداخلية أدت إلي مزيد من التقارب بين الحركة والنظام العنصرى.

ب- مرحلة الثمانينيات

شهدت هذه المرحلة تصاعد قوة الحركات الوطنية الكفاحيه العنيفة على الصعيد الإقليمى (أنجولا – زيمبابوى – ناميبيا) والداخلى (تصاعد قوة الاتحادات العمالية والطلابية (٣) الأمر الذى انعكس سلباً على حركة انكاثا فى ظل تمسكها بمبدأ المقاومة من الدخل وعدم العنف، حيث فقدت الكثير من بريقها كحركة وطنية وتراجعت شعبيتها لصالح تلك التنظيمات الثورية، ومع ازدياد عزلة الحركة

Cheryl Hendricks,"The National Question Ethmicity and the State: Some Insights on South Africa., in(١) Georges Nzongolas-Ntalaja And Margaret C. Lee (eds.), **The State and Democracy in Africa** . Harare: AAPS,2000

(٢) تجدر الإشارة إلى أن وجهة نظر بوتهليزي وحججه تعرضت للدحض من جانب بعض الإصدارات الأمر الذى دفع بوتهيلزي إلي تهديد المؤلف والناشر وتوعدهم .أنظر: Mare,**Op.cit.**, PP: 82

حيث شكك أحد مفكرى حزب المؤتمر الوطنى يدعى Mzala فى مصداقية ادعاء بوتهليزى الوطنية ودلل على تعاونه مع السلطات العنصرية، وفند استناده إلى دور الزعيم " لوتولي" لتبرير توليه السلطة والتعاون مع النظام العنصري حيث أشار إلى أن الزعيم لوتولي قد رفض الخضوع للسلطة ودفع ثمن ذلك إقصاءه عن السلطة فى حين لم يَمَسْ بوتهيلزى أى سوء ،وغيرة من الوطنيين يُتَخَطفون من حوله. لمزيد انظر: **Ibid.,** PP82:84

(٣) د. إبراهيم نصر الدين:**حركة التحرير. . .، مرجع سبق ذكره**، ص ٢٠٣ وانظر أيضا:

Martin Legassick," South Africa Crisis: What Out Democracy?" **African Affairs** (Vol. 84, No, 337, October, 1985), 597

سعت أنكاثا إلى محاولة التوصل إلى تسوية مع حكومة جنوب إفريقيا من خلال طرح عدة مبادرات وتصورات بشأن حل الصراع عن طريق اقتسام السلطة بأى صورة ولو علي حساب المبدأ الوطني شخص واحد صوت واحد(١).

وتشير الدراسات إلى أن حركة أنكاثا والتنظيمات الخاضعة لها لا سيما التنظيمات العالمية والطلابية قد تعاونت مع النظام العنصرى وأجهزتة المختلفة بهدف إجهاض ومكافحة أعمال الكفاح الوطنى التى قامت بها التنظيمات الوطنية لا سيما تلك الموالية للمؤتمر الوطنى الإفريقى وفي هذا الصدد تم استخدام ملك الزولو كأداة لحجب الشرعية عن أبناء الزولو المشاركين فى الإضرابات والمظاهرات؛ التى دعت إليها التنظيمات الوطنية كما ساندت الحركة الحكومة العنصرية في مواجهة الاضطرابات والمظاهرات التى وقعت خلال مرحلة الثمانينيات(٢).

وعلى الرغم من أنه خلال حقبة الثمانينيات بدا وكأن حركة إنكاثا بزعامة بوتهليزى تمثل خياراً مناسباً للحكومة العنصرية من أجل التفاوض معها للوصول إلى تسوية، فإن تنامى الطابع الإثنى للحركة خلال تلك المرحلة، وتصاعد حدة الاتهامات الموجهة إليها بالعِمالة والخيانة من جانب القوى والتنظيمات الوطنية الأخرى؛ وبخاصة مع تورط الحركة فى العديد من أعمال العنف المناوئة للحركة الوطنية، وإنغماسها فى سياسات النظام العنصرى،قد أدى فى جانب منه إلى حدوث إنشقاقات داخلية في الحركة(٣) وازدياد درجة عزلتها علي الصعيد الوطني، وبخاصة مع تكشف بعض أبعاد تلك العلاقة فيما عُرف بفضيحة "إنكاثا جيت" Inkathagate (٤).

ج -مرحلة التسعينيات

سلف بيان أنه فى مرحلة التسعينيات، عاود التنظيم السياسي لانكاثا طرح نفسه فى صورة وطنية من خلال دستور حزب الحرية أنكاثا ،إلا أنه على الصعيد الحركى ظلت الإثنية أحد الأدوات الرئيسية لحركة الحزب ممثلة فى قيادتة حيث تمحورت المطالب الرئيسية لبوتهليزي حول المطالبة بالإعتراف بالوضع الدستورى لملك الزولو والزعماء التقليديين بصفة عامة وبالأخذ بالشكل الفيدرالى للدولة.

---

(١) Sutcliffe and Welling, **Op.cit.**, PP: 328-331

(٢) D. Sisk,**Democratization....,Op.cit.**, p 110

(٣) Harold Tessendorf ,"The Natal Violance and Its Causes"., **Africa Insight** (Vol.21, No. 1, 1991) P: 59.

(٤) فى يوليو ١٩٩١م،كشفت مجلة ويكلى ميل Weekly Mail اللثام عن دعم قوى الأمن العنصرية فى الناتال -وبعلم أعضاءفى الحكومة- حركة انكاثا بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ (مائتين وخمسين ألف) راند لمساعدتها فى تنظيم المظاهرات المناوئة لسياسة المقاطعة الاقتصادية مع جنوب إفريقيا ،وكذا دعم الحركة فى مواجهة خصوم النظام فى الداخل ؛حيث أكدت المجلة بالأدلة وجود أسلحة خاصة بقوات الأمن العنصرى بيد أنصار انكاثا الذين قاموا باستخدامها فى صراغهم مع أنصار الجماعات الأخرى لا سيما المؤتمر الوطنى الأفريقى. وقد اعترف النظام بتقديمه الدعم لحركة انكاثا من أجل تنظيم مظاهرات واحتجاجات ضد العقوبات المفروضة على النظام،ونفى مسئوليته عن استخدامها ضد القوى الوطنية، أو لأى أغراض سياسية داخلية.أنظر :
D.Sisk, Democratisation....,**Op.cit.**,pp110:113.

ومع مطلع التسعينيات وفي ظل ما بدا واضحاً من توصل حكومة جنوب إفريقيا العنصريه إلـــى إطار للتفاوض والتسوية حول مستقبل البلاد مع حزب المؤتمر الوطنى الإفريقي وفـــق صيغـــة – شخص واحد صوت واحد – سعت قيادة حزب الحرية إنكاثا إلى تأمين وضعها فى ترتيبات ما بعـد التحول السياسى وفى سبيل ذلك عمدت قيادة الحزب إلى التحالف مع الجماعات اليمينيـــة الأخـــرى كقادة البانتوستانات وتنظيمات اليمين الأبيض؛ فى محاولة للخروج بنصيب من مغانم تلك التغـيرات الجارية على الساحة السياسية، وكأداة للضغط على القوى الرئيسية فى عملية التحـــول؛ وبخاصـــة حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى(١).

وتجدر الإشارة، إلى أن قيادة الحزب قد حرصت على عدم الزج بالحزب فى الدفاع عن المطالب الإثنية للزولو؛ حيث طرحت القيادة تلك المطالب من خلال ملك الزولو شخصياً وتنظيمات الزولـــو التقليدية ومؤسساتهم فى كوازولوناتال؛ وذلك حرصاً على الصورة الوطنية التى طرحتـــها القيـــادة للحزب " الجديد" وفى محاولة لتغيير المدركات المتعلقة(٢).

وفى سعيها لدعم مطالبها، وانطلاقاً من التصورات سالفة البيان حول شـــروط نجـــاح العنـــف المسلح، عمدت قيادة الحزب إلى إثارة سلسلة من الإضطرابات وأعمال العنف شديدة الأثـــر، فـــى المناطق الآهلة بالزولو الموالين لها كأداة للضغط على النظام من أجل تلبية مطالبها(٣)؛الأمر الـــذى جعل من مطالب الحزب أحد المدخلات اللازم التعامل معها بحرص وحذر فـــى ضـــوء تأثيراتـــها المحتملة على النظام.

المطلب الثانى: جبهة اليمين الأبيض

يُقصد بجبهة اليمين الأبيض مجموعة تنظيمات الجماعة البيضاء التى تمســكت ببقـــاء النظـــام العنصرى بسياساته ومؤسساته وعدم تحول النظام السياسى فى جنوب إفريقيا، مستندة فى ذلك إلـــى إطار فكرى عنصرى، ومستخدمة فى سبيل ذلك الإختلافات الأثانيه فى البلاد الأمر الذى تصاعد – بفعل إستمرار عملية التحول– إلى مطالبة تلك الجبهة بالانفصال عن البلاد –على نحو مـــا ســـلف البيان.

ويسعى هذا المطلب إلى بيان طبيعة تلك الجبهة من خلال التعرف علـــى أصولـــها التاريخيـــة وإطارها الفكرى وأهم التنظيمات الداخلة فى تشكيلها وأخيراً الإطار الحركى للجبهة.

---

(١) Hendricks, **Op.cit.**, PP: 108-109 وانظر كذلك:

Adam And Moodily, **Op.cit.**, P: 490.

(٢) Hamilton And Mare, **The Inkath...**, **Op.cit.**, P: 81

(٣) D.Sisk, **Democratization . . .**, **Op.cit.**, Pp: 121-123

Roger Southall, "South Africa's 1994 Election In African Bers Perspection", **Africa Insight** (Vol. 24, No. 2, 1994), P 95.

أولاً: الاصول التاريخية والإطارالفكرى

يشير تاريخ جنوب إفريقيا إلى أن الإثنية كأيديولوجية قد رُفعت من الجماعة البيضاء لمدة طويلة قبل أن تُستخدم من جانب الجماعات الأخرى كأداة فى النضال الوطنى(١).

وتُقدم جماعة الأفريكانر نموذجاً لكيفية تبلور المشاعر الإثنية عبر الأبعاد التاريخية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية (تاريخ ومصالح مشتركة،إدراك بأصل مشترك، حياة اجتماعية مشتركة، لغة ودين مشترك)(٢).

فلقد نشأ الإستيطان الأبيض فى جنوب إفريقيا –على نحو ماسلف البيان– فى أواسط القرن السابع عشر – واستهدف أول الأمر إنشاء محطة تموين لسفن الهند الهولندية الشرقية التى تسير بين أوروبا والشرق، ولكن سُرعان ما تطور الوجود الهولندى لينتقل من مجرد محطة صغيرة إلى مستوطنة تضم مهاجرين من كل من هولندا وألمانيا وفرنسا، حيث أشار البعض إلى أنة فى غضون أربعين عاماً أصبح تركيب الجماعة البيضاء فى جنوب إفريقيا يتكون من ٥٠-٥٣% هولنديين، و٢٧-٢٧% أو أكثر ألمان، وما يتراوح من ١٧-٢٥% فرنسيين، ونحو من ٤-٦% من دول أوروبية أخرى(٣).

وتشير الدراسات إلى أنه طوال الفترة من ١٦٥٢م حتى مطلع القرن الثامن عشر لم تكن قد تبلورت بعد هُوية الأفريكانر إنطلاقاً من أن الجماعات الأوروبية المختلفة (هولنديين – ألمان – فرنسيين – . . . .) كانوا حديثى عهد بالبلاد ولم يطل عليهم الأمد فيها كما لم تنقطع صلاتهم تماما ببلادهم الأصلية، إلا أنه مع توغل المستوطنين ألى الداخل بعيداً عن الساحل وتباعد الشُقة– مكاناً وزماناً –بينهم وبين مواطنهم الأصلية من ناحية، ومواجهتهم وتصادمهم مع أهل البلاد من جماعات الهوتنتوت والبوشمن والبانتو، من ناحية أخرى، برزت إلى السطح هوية مشتركة إنصهرت داخلها الهويات المختلفة (هولندية – ألمانية – فرنسية) لمواجهة ذلك الخطر المشترك ممثلاً فى جماعات أهالى البلاد الأصليين(٤).

وفي صراعهم مع أهالى البلاد الأصليين، بلور الأفريكانر وعياً إثنياً قائماً على التمايز الدينى والحضارى؛ إلا أنه بالنظر إلى إمكانية تجاوز ذلك التمايز من خلال اعتناق الأفارقة للمسيحية، تم

---

(١) Ottaway, **Op.cit.**, P 121

(٢) J. H. Coetzee ,"Formative Factors in The Origins And Growth of Afrikaner Ethnicity,." In Brian DuToit (ed), **Op.cit.**, P: 237.

(٣) **Ibid.**, P: 238

(٤) **Ibid.**, p 238: 239

ربط ذلك التمايز بعامل أكثر ثباتاً واستمرارية هو عامل اللون(١)، حيث أعتُبِر الإختلافان بين البيض والأفارقة فى اللون والثقافة إختلافين ثابتين يرتبط كل منهما بالأخر، أما عند الأفراد فكان هذان الإختلافان يعنيان إختلافاً فطرياً فى الذكاء والنبوغ والمقدرة العامة للإنسان(٢) ،على نحو ماسيرد البيان عند الحديث عن الإطار الفكرى.

ومن ناحية أخرى، أدى الصراع الأفريكانرى البريطانى خلال القرن التاسع عشر إلى تدعيم الهوية الأفريكانرية فى مواجهة الهُوية البريطانية؛ التى مثلت تحدياً أساسياً للوجود الأفريكانرى، لغة وديناً ،ونظماً، وإقتصاداً ،وإنطلاقاً من واقع أن تاريخ الأفريكانر طوال حقبة المواجهة مع البريطانيين قد أدى إلى سلسلة متوالية من الهجرات والهزائم كانت خاتمتها الهزيمة فى حرب البوير الثانية ١٨٩٩-١٩٠٢ م؛ والتى على إثرها فقدت جمهوريتى البوير (أورانج والترانسفال) استقلالهما(٣).

وبالنظر إلى ضئالة الفوارق العضوية (الصفات السلالية) بين عنصري البيض؛ فإن الأفريكانر قد لاذو بسماتهم الثقافية والدينية واللغوية، كسبيل للحفاظ على هويتهم ووجودهم فى مواجهة الناطقين باللغة الإنجليزية الأقوى عسكرياً وحضارياً؛ وخاصة مع مساعى الأخيرين لطمس اللغة الأفريكانرية وإحلال اللغة الإنجليزية محلها(٤).

وعلى الرغم من الترث العدائى بين عنصري الجماعة البيضاء فقد وجد الطرفان أن من صالحهما التوحد لمواجهة الخطر المشترك المحدق بهما ممثلاً فى المحيط المتزايد العدد من الأفارقة وسعياً إلى إحتواء أثار الصراع الممتد بين عنصرى الجماعة البيضاء جرت مباحثات عدة تم على إثرها قيام إتحاد جنوب إفريقيا عام ١٩١٠م والذى جاء قيامة فى جانب منه على حساب حقوق الجماعات الأخرى وحرياتهم(٥) ؛حيث أصر الأفريكانر على ضرورة إقرار واقع عدم المساواة بين الجماعات فى دستور الإتحاد كشرط لدخولهم فيه(٦)، وهو ما مثّل أحد الملامح الأساسية فى حركة النظام السياسى فى جنوب إفريقيا؛ فى ظل إستمرار وتصاعد الرؤية العنصرية للأفريكانر والتى قُدّر لها أن تُهيمن على مُقدّرات البلاد منذ عام ١٩٨٤م مع وصول الحزب الوطني إلى السلطة.

وعلى صعيد الإطار الفكرى يمكن القول، أن الإطار الفكرى لجماعة الأفريكانر -والذى يمثل الأساس الفكرى لليمين الأبيض فى جنوب إفريقيا حالياً- قد انطلق من تصور للذات والآخر، تأثر

---

(١) د. السيد فليفل: مرجع سبق ذكره، ص ١٧

(٢) vرنزبورج: مرجع سبق ذكره، ص ٩٦: ٩٧

(٣) حول ملابسات تلك الحرب وتداعياتها انظر: Davenport, **Op.cit.**, PP: 120: 159

(٤) Goetzee, **Op.cit.**, PP: 241-245

(٥) Davenport, **Op.cit.**, PP: 169

(٦) د. السيد فليفل: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠

فى بلورتة بالخبرات التاريخية التى تعرّض لها هؤلاء الأفريكانر وكذا بالمواريث والمعتقدات الدينية للجماعة.

فمن الناحية الدينية، ذهب الأفريكانر إلى إعتبار أنفسهم شعباً مختاراً لأداء رسالة بين الأقوام (الوثنية) (المتخلفين) من أهالى البلاد الأصليين، وكان دافعهم فى ذلك اعتقادهم بسمو الحضارة الأوروبية التى ينحدرون منها على تلك الخاصة بأهالى البلاد الأصليين[١] وقد دعم ذلك، فكرتهم الضيقة عن القضاء والقدر إذ إعتبر الأفريكانر أن إنتصارهم على شعوب البانتو -رغم كثافة عددهم- هو مؤشرعلى أنهم شعب الله المختار[٢].

وعلى صعيد الرؤية التاريخية ذهب الأفريكانر إلى القول بقِدَم وجود الجماعة البيضاء بالمنطقة وأن ذلك الوجود يسبق الوجود الإفريقى -خاصة فى منطقة الكيب- علاوة على أنة يسبق الوعى الإفريقي بقيمة وأهمية الأرض، مستندين فى ذلك إلى تنازل ملوك وزعماء الأفارقة عن أراضيهم لأبناء الجماعة البيضاء[٣].

ومن ناحية تصور الأفريكانر للآخر، فإن الإفريقى فى نظر الأفريكانر لاسيما من اليمينيين شخص يختلف عنه إختلافاً كلياً، ويقل عنة دائما فهو -أى الإفريقى- شخص (غادر) (ناقض للعهد) (متخلف بالفطرة) (ومحدود القدرات العقلية)، وهذه الصورة هى جزء من الخبرة التاريخية للأفريكانر فى حروبهم وعلاقاتهم مع الجماعات وممالك الإفريقية فى جنوب إفريقيا، وتصورهم الديني بأن الإفريقى كأى رجل (كافر) لايؤمن بشريعة الله ويقف ضدها، يسعى إلى سحق الرجل الأبيض[٤].

وإلى جانب الصورة سالفة الذكر، للإفريقى فىمدركات الجماعات اليمينية البيضاء من الأفريكانر، هناك صورتان أخريان أقل سوءاً أولهما: صورة الخادم أو التابع المُطيع الذى يقبل مكانه فىالحياة، والثانية صورة "البربرى شبه المتعلم" الذىهو ثمرة بعثات التبشير المسيحية، وهم- أى اشباه المتعلمين- من وجهة نظر الأفريكانر- مثيرو الشغب والمسئولون عنه فى البلاد[٥].

---

(١) رونزبورج : مرجع سبق ذكره،ص ٩٤.
د. السيد فليفل : مرجع سبق ذكره،ص ١٧.
وانظر : Goetzee, Op.cit., PP: 245-247.
(٢) حول تلك الفكرة وأسسها وعوامل تبلورها انظر:
د. السيد فليفل: مرجع سبق ذكره، ص ١٨
رونزبورج :مرجع سبق ذكره، ص٩٤-٩٨ ص ص ١١٠: ١١١.
Goetzee,Op.cit., P: 248: 249
(٣) د. السيد فليفل: مرجع سبق ذكره، ص ١٨-١٩.
(٤) انظربعض تك الادعاءات والردعليها فى:
ورث فيرست : مرجع سبق ذكره،ص ص١٢٠:١١٩.وكذلك أنظر
رونزبورج: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩:١٥٨.
(٥) المرجع السابق، نفس الصفحات

وقد انعكس ذلك التصور الفكرى للذات والآخر، على تصور طبيعة الصراع وأدواتة. حيث اعتقد الأفريكانر أن الصراع بين الجماعة البيضاء والأفارقة فى جنوب إفريقيا صراع مصيرى صفرى النتيجة، وهو ما عبر عنه البعض بشعار "لتسد أو لتصبح مسوداً"(١).

فالأفريكانر من اليمينيين أعتقدوا اعتقاداً جازماً بضرورة فرض التعاليم الدينية التقليدية للأفريكانر على الأفارقة؛ بما يرسخ لديهم عقيدة الانقياد للرجل الأبيض واحترامة، فإذا لم تفلح جهودهم فى هذا، فلابد من التخلص ممن يتمردعلى تلك التعاليم مع عدم التهاون أو تقديم أى تنازلات، ذلك أن التنازل عن أى أمر بسيط معناه عند البعض النهاية وتفويض سلطة الرجل الأبيض(٢).

أما فيما يتعلق بطبيعة أدوات الصراع فيلاحظ أن اليمينيين من الأفريكانر في معظمهم ذهبوا إلى أن القوة بمعنها الشامل، وفى قلبها القوة العسكرية؛ هي الأداة الرئيسية للصراع بين الجماعات الإثينية، وأنها هى الكفيلة بالحفاظ على حقوق الجماعة البيضاء وتأمينها(٣) وتجدر الإشارة، إلىإنه على الرغم من الطابع العام للإطار الفكرى سالف البيان، وانطباقة على معظم تنظيمات اليمين الأبيض؛ إلا إنه شهد تفاوتاً فى هذا البعد أو ذاك من أبعاد الصراع وأدواتة، بتفاوت التنظيمات، و باختلاف المرحلة التاريخية وهو ما سيتبين فى النقاط التالية.

ثانياً: التنظيمات الحزبية لليمين الأبيض

تكشف دراسة تنظيمات اليمين الأبيض عن سمة ملازمة لتلك التنظيمات هى دورية الانشقاقات داخل تلك التنظيمات فالحزب الوطنى، الذى ظل منذ نشأته عام ١٩١٤ م ممثلاً لليمين الأبيض المتطرف فى البلاد طوال الحقبة الممتدة من ١٩١٤ حتى مطلع الثمانينيات ؛ حينما بدا إنه قد اتخذ طابعاً إصلاحياً تجاه مطالب الجماعات الإثنية الأخرى ؛ شهد عدة إنشقاقات داخل الحزب ؛ اسفرت بدورها عن إنشقاقات فرعية داخل التنظيمات والجماعات المنشقة، وهو الأمر الذى مثل إستمرارية لذات السمة، التى لازمت تنظيمات الأفريكانر وجماعاتهم بصفة عامة، والتنظيمات اليمينية بصفة خاصة؛ حيث أشارت إحدى الدراسات إلى وجود ثمانين تنظيم ينتمون إلى اليمين الأبيض فى مطلع

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٢.

(٢) رونزبورج: مرجع سبق ذكره١٥٩-١٦١ وانظر:

Du. Toit, **The Far Right . . ., Op.cit.,** P: 639

(٣) مع تولى الحزب الوطنى السلطة عام ١٩٤٨ حرص على صبغ القوة العسكرية للبلاد بالصبغة الافريكانية لضمان ولاء تلك المؤسسة للنظام وسياسته العنصرية فتم إجراء تغيرات شاملة فى القيادة العليا ودفع آخرين من الضباط الإنجليز إلى الاستقالة وتكوين فرق أفريكانرية اتخذت أسماء بويرية تقليدية وتم إعادة تصميم الملابس العسكرية وإعادة تسمية الرتب وإنشاء أوسمة عسكرية بأسماء ذات طابع أفريكانرى خالصة انظر:

التسعينيات، على تفاوت بين هذه التنظيمات من حيث الهدف والعضوية، والقدرات والإمكانـــات[١]. وإن إتفقت جميعها -بما فى ذلك الجماعات الإصلاحية- على أنها تستهدف صالح الجماعة البيضـاء بصفة عامة والأفريكانر بصفة خاصة.واتفقت تنظيمات اليمين الأبيض على مطلب آخر يتمثل فـــى إنشاء دولة مستقلة للأفريكانر، على إختلاف بينهما فيما يتصل بمدى وطبيعة تلك الدولة على نحـــو ماسلف البيان.

وبالنظر إلى تعدد تنظيمات اليمين الأبيض وصعوبة حصرها وتناولها جميعاً، فإنه ســوف يتـم تناول أبرز تلك التنظيمات، من حيث نشأتها، وأنشطتها، ومطالبها، مع الإقتصار بالأســـاس علـــى التنظيمات الحزبية، وإن لم يمنع ذلك من القول بأن بعض التنظيمات غير الحزبية كـــان لـــها دور وتأثير لاينكر فى تاريخ الجماعة البيضاء فى جنوب إفريقيا على نحو ما تشير خبرة جمعية إخـــوان الأفريكانر[٢]. The Afrikaner Broder Band

أ-الحزب الوطنى المتطهر: The Herstigte Nationale Party (H. N. P.)

نشأ هذا الحزب عام ١٩٦٩ -كحزب منشق عن الحزب الوطني -حيث اتهم البرت هيرتزوج - زعيم الحزب الوطني النقى وابن الجنرال ج.ب.م هيرتزوج مؤسس الحزب الوطني -قادة الحـــزب الوطني وحكومته بالتخلي عن مبادىء الأفريكانر ومصالحهم؛ ممثلة فى السعى نحو الفصل التام بين الجماعات الإثنية فى البلاد، وعدم السماح للأفارقة بالإقامة الدائمة فى جنوب إفريقيا، وتطبيق ذلـــك فى كافة النواحى الثقافية والرياضية والاجتماعية والاقتصادية[٣].

وقد عبرت قيادات الحزب عن رؤيتها للعلاقات بين الجماعات الإثنيـــة، فـأكدت علـــى ســيادة الجماعة البيضاء، وضرورة استقراء تاريخ إفريقيا؛ لفهم أن تنازل الحكومات البيضاء ما أن يبـدأ تجاه مطالب الأفارقة بالمساواة الاقتصادية والاجتماعية؛ حتى يُسفر عن مساواة سياســـية؛ تـــؤدى

رونزبورج: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٦-١٥٧.

(١) Sisk: **Democratization . . .,** **Op.cit.,** pp 128 et seq

(٢) يرى الباحثون أن نشأة الجمعية ترجع إلىالمرارة التىعلقت فى نفوس الأفريكانر من جراء هزيمتهم أمام الإنجليز فى حرب البوير وإجبارهم على الاندماج معهم فى نظام يسطر عليه الإنجليز.وكرغبة فى الحيلولة دون تذويب هوية الأفريكانر، وعلى الرغم من تأسيس الحركة عام ١٩١٨م كجمعية علنية ذات أهداف ثقافية ودينية وتربوية ،إلا أنه فى عام ١٩٢١م قرر مؤسسو الجمعية التحول إلى النشاط السرى.
وتعتبر جمعية الأفريكانر احد أهم التنظيمات الأفريكانرية حيث لعبت دوراً رئيسياً فى الحفاظ على الهوية الأفريكانرية ورموزها، ودعم تلك الهوية من خلال جهود الجمعية ومطبوعاتها علاوة على دعمها ومساندتها لمرشحى الأفريكانر فى المستويات السياسية والوظيفية المختلفة، وتتبع معارضى أفكارهم وتوعدهم بالانتقام،وصولاً إلى هيمنة الأفريكانر على السلطة ،ورغبة فى استمرار تلك الهيمنة، انظرفى ذلك:
د. عبد الملك عودة: "جمعية الإخوان الأفريكانر" **مجلة المصور**، القاهرة: مؤسسة الهلال ١٩٨٥/١٠/١٧م وكذلك أنظر:
- Colin and Margaret Legume, **Op.cit.,** PP: 25:28
- Du. Toit,**The Far Right . . .,** **Op.cit.,**

(٣) **Ibid.,** P: 638.

بدورها إلي حق الاقتراع العام وديكتاتورية الأغلبية؛ بما يعنى كارثة اقتصادية وعدم استقرار سياسي، تكون الجماعة البيضاء أول من يدفع ثمنه(١).

وبالنظر الىطبيعة الحزب المتطرفة والصعوبة العملية لتطبيق مبادىء الفصل التام بين الجماعات الإثنية؛فإن الحزب لم يحظ سوى بدعم بعض القطاعات الريفية والعمالية من الأفريكانر، الذين كانوا يرون فى أهداف الحزب أملاً لهم في مواجهة التهديدات الناتجة من منافسة الجماعات الإثنية الأخرى لهم-وبخاصة الأفارقة-فى مجال العمل؛وهو ما يُفسر تصاعد شعبية الحزب من ٣٠,٥٩%عام ١٩٦٩من الناخبين البيض الى ١٣%عام ١٩٨١ مع الاتجاه نحو إدخال بعض الإصلاحات الدستورية لصالح غير البيض؛إلا أنة منذ أواخر الثمانينيات تراجعت شعبية الحزب الوطني النقى فخسر المقعد الوحيد له في برلمان البلاد عام ١٩٨٧. ساعد على ذلك قيام الحزب المحافظ باجتذاب العديد من أعضاء أنصار الحزب الوطني النقى إلى صفوفه(٢).

ب- الحزب المحافظ: Konserwatiewe Party (K.P) (٣)

احتجاجا على سياسات الحزب الوطني الإصلاحية، انسحب ١٦ عضوا من الأعضاء البرلمانيين بالحزب، واقاموا حزباً جديداً.

ومنذ قيامه عام ١٩٨٢م اتجه الحزب المحافظ: The Conservative Party (C. P.)

إلى المزايدة على ممارسات الحزب الوطني الحاكم والدعوة إلى العودة إلى سياسات الفصل العنصري فى صورتها الأصلية؛ التى طرحت خلال الأربعينيات حتى الستينيات من القرن العشرين ،وفى سبيل ذلك عارض زعيم الحزب المحافظ و مؤسسة اندرياس ترونشت Andries Treurnicht السياسات الإصلاحية للحزب الوطني و ومفاوضاته فى هذا الشأن(٤).وهو الأمر الذى تزايدت حدته مع فوز الحزب المحافظ بنسبة ٢٧% من أجمالي أصوات الجماعة البيضاء فى انتخابات عام ١٩٨٧م ،والتىارتفعت إلى نسبة ٣١% فى الانتخابات التكميلية عام ١٩٨٩م(٥)،وتحوله إلى حزب المعارضة الرئيسى فى البرلمان.

---

(١) Ibid., P: 639.

(٢) Ibid., P: 640.

(٣) الاسم باللغة الأفريكانرية

(٤) لعله مما يدلل على ذلك أن صحافة جنوب إفريقيا قد أطلقت على ترورونشت لقب (دكتور لا) دلالة على معارضته الدائمة وعلى طول الخط لسياسات الحزب الوطنى، انظر:
Hermann Giliomee: "The Non Racial Franchise And Afrikaner And Colored Identities, 1910-1994",**African Affairs** (vol..94, 1995) P 221

(٥) Andrew Reynolds: **Op.cit.,** P: 196

وانطلاقاً من إطاره الفكرى وأهدافه عارض الحزب المحافظ سياسات الحزب الوطني الراميـــة إلى إجراء مفاوضات مع الجماعات الإثنية الأخرى بخصوص اقتسام السلطة حيث أكد زعيم الكتلـة البرلمانية للحزب ورئيسه بعد ذلك- فرد هارتزنبرج- Fred Hartzenberg أن الفصـــل التـام و حرية كل جماعة فى تقرير مصيرها هو الحل الأمثل لمشكلة الإثنيات القومية في جنوب إفريقيا(١).

وعلى صعيد عضوية الحزب، يمكن القول أنة قد استند بالأساس إلى الطبقات العمالية والفلاحيـن من الأفريكانر، ونظرائهم من متحدثى اللغة الإنجليزية بدرجة اقل، إضافة إلى الأفريكانر المتدينيـن وبعض المنظمات الثقافية التقليدية، علاوة على بعض موظفي الخدمة المدنيـة، وبعـض أعضـاء الجيش والشرطة، ممن تهددت مصالحهم؛ من جرّاء الإصلاحات التى نادى بها الحـزب الوطنـي؛ والتي أكد الحزب المحافظ أنها سوف تقود الى حكم الاغلبية. و لنفس الأسباب حظى الحزب ببعض التأييد بين المهاجرين البيض في جنوب إفريقيا؛ من متحدثى البرتغالية، ممن فروا الى جنوب إفريقيا فى أعقاب استقلال كل من أنجولا و موزامبيق(٢).

ج-حزب جبهة الحرية: Vryheids Front (V.F)(٣)

مثلت نشاة حزب جبهة الحرية The Freedom Front فى مارس ١٩٩٤م، حلقة جديدة من حلقات الانشقاق التى عرفتها منظمات اليمين الأبيض على اختلافها. و كانت نشاة الحزب مؤشـرا على تصدع التحالف الهش بين تنظيمات اليمين الأبيض، في إطار ما عُرف بجبهة شعب الأفريكانر Afrikaner Volks (A.V.F)، والتى اشتملت على ٢١ جماعة يمينية للأفريكانر من بينهم الحزب المحافظ بزعامة هارتنزبرج (بعد وفـاة تروزنشـت) وحركـة المقاومـة الأفريكانريـة(٤): The Afrikaner Weerstands Bewegmg (A.W.B) و استهدفت وحدة الأفريكـانر(٥)، و يمكـن القول، أن نشأة حزب جبهة الحرية جاء نتاج الصراعات الداخلية بين الجماعات اليمينية المنضويـة داخل جبهة شعب الأفريكانر، و الناجمة عن اختلاف تصورات كل جماعة بشأن السـبيل الأمثـل لتحقق مطالب الأفريكانر و آمالهم الوطنية. فمع تصاعد قوة المتشددين داخل جبهة شعب الأفريكانر

D. Sisk Democratization **Op.cit.**, P: 128, P: 131
(١) **Ibid.**, PP: 132-134
(٢) **Ibid.**, pp 132-134.
Ibid., PP: 130: 132 **DuToit,The Far Right. . .**, **Op.cit** ., PP: 640: 642
(٣) **Ibid.**, pp 132-134.
Ibid., PP: 130: 132 **DuToit,The Far Right. . .**, **Op.cit** ., PP: 640: 642
(٤) ترجع نشاة تلك الحركة الى عـام ١٩٧٣ حينما أسسها تيرى بلانش وأصدقاؤه، إلا أنها ظلت غير معلنة حتى عام ١٩٧٩. وفى العام التالى قامت بإنشاء حزب دولة الشعب الأبيض Blank Volkstaat Party للعمل على إنشاء دولة الشعب ومع إخفاق الحزب فى إثبات وجودة وتكوين قاعدة شعبية تم حـل الحزب عام ١٩٨٢ والاتجاه لدعم الحزب الوطنى مع بقاء الحركة وتنظيماتها شبة العسكرية الاخرى، التى استخدمت لبسط نفوذ الحركة على أعضائها وفى مواجهة الغير انظر:
- **DuToit,The Far Right. . .**, **Op.cit** ., P: 644: 645
(٥) Johann van Rooyn, **Op.cit.**, P: 91.

و إصرارهم على إيقاف المباحثات بين الجبهة، و كل من الحزب الوطني و حزب المؤتمر الوطني الإفريقى قام كونستاند فلجون Constand Viljoen رئيس جبهة شعب الأفريكانر -والرئيس الأسبق لجيش دفاع جنوب إفريقيا - بالانفصال عن الجبهة وتكوين حزب جبهة الحرية الذي استهدف تحقيق آمال الأفريكانر من الجبهة وتشكيل حزب جبهة الى الاعتراف بحقهم فى تقرير مصيرهم وإقامة دولة مستقلة(١)، حيث اعتبرت وحدة واستقلال الأفريكانر أحد أهم أهداف و مبادىء دستور الحزب الصادر فى ١٩٩٤م(٢).

وتجدر الإشارة، إلى أن أحد ملامح الاختلاف الرئيسية بين حزب جبهة الحرية والعديد من تنظيمات اليمين الأبيض، تمثلت في قبول جبهة الحرية بزعامة فلجونحق تقرير المصير؛ بمعنى الاستقلال الإقليمي داخل دولة جنوب إفريقيا موحدة، وذلك مقابل مطالب الجماعات الأخرى بالاستقلال الكامل والسيادة للأفريكانر(٣).

ثالثا: الإطار الحركي لليمين الأبيض

يمكن النظر إلى الإطار الحركى لتنظيمات اليمين الأبيض عبر عدة تقسيمات: فمن الناحية التاريخية يمكن النظر إلى طبيعة الإطار الحركي عبر الحقب الزمنية المختلفة، ومن الناحية السياسية؛ يمكن تناول ذلك الإطار عبر محدد السلطة، والتعرف على طبيعة الإطار فى ظل هيمنة الجماعة على السلطة مقارنة به وهى خارجها. وعلى صعيد ثالث، يمكن تناول الإطار الحركي لكل تنظيم على حده، أو تناول المستويات العامة لذلك الإطار وأدواته .

ولما كانت دراسة الإطار الحركى للتنظيمات بعامة تستهدف بالأساس الوصول الى الحكم على فاعلية تلك التنظيمات فإن التناول الكلى لمستويات الإطار الحركي للتنظيمات اليمنية البيضاء ، و أدواتها يُعتبر انسب السبل للتعرف على هذا الإطار، لا سيما وأن ذلك التناول يتضمن داخلة التقسيمات الثلاث سالفة البيان، وهنا يمكن التمييز بين مستويين لهذا الإطار هما المستوى الداخلي و الخارجى.

أ-على الصعيد الداخلي للجماعة البيضاء

استخدمت تنظيمات اليمين الأبيض مجموعة من الأدوات فى حركتها على هذا المستوى تمثلت فى:

---

(١) Ibid., P: 95 et seq.
(٢) The Freedom Front "we have A Plan !!" at http://www.vryheidsfrant.co.za/eng-manifesto.htm
(٣) Rooyen, Op.cit., P: 93

– إثارة مخاوف الأفريكانر: حيث مثلت إثارة مخاوف الأفريكانر إحد أهم مجـالات و أهـداف التنظيمات اليمينية، فى سعيها لحشد التأييد الشعبي ليا بين الأوساط الأفريكانر، و في هـذا الصـدد استخدمت التنظيمات اليمينية العديد من الصور والرموز والمبررات ، في الخطاب السياسي؛ مـن أجل إثارة الخوف من اندثار الهوية الأفريكانرية، و تراثها (خاصة اللغة و الدين). وكذلـك إثـارة المخاوف من هيمنة الأفارقة على السلطة؛ لما يعنيه ذلك مـن تراجـع الأوضـاع الاقتصاديـة و الاجتماعية للأفريكانر التي تمتعو بها فى ظل الحكم العنصري و سياساته التمييزية(١).

– التحالف الداخلى: وقد اتخذ ذلك التحالف صورتين أساسيتين عبر المراحل المختلفـة لتـاريخ جنوب إفريقيا أولهما :محاولة توصيد صفوف الأفريكانر وتنظيماتهم المختلفة فى إطار تنظيم عـام جامع على نحو ما تشير خبرة جبهة شعب الأفريكانر.والثاني: هو محاولة ضم الجماعة البيضاء من متحدثى اللغة الإنجليزية إليهم فى تحالف مشترك؛ انطلاقا من وحدة المخاوف والمصلحة المشتركة، على الرغم من الخلافات التاريخية بين الجماعتين.

– دعم القدرات والإمكانات: وذلك على اختلاف فى السبيل بين مرحلتي الوجود في السـلطة وخارجها؛حيث استطاعت نخبة الأفريكانر، باستخدام السلطة ،وعبر ترسـانة السياسـات والقوانين العنصرية، دعم الأفريكانر، والارتقاء بهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.علاوة على حرص التنظيمات على الاحتفاظ بالقدرات البوليسية والعسكرية للجماعة ودعمها(٢).

ومع تراجع سلطان اليمين الأبيض على السلطة في البلاد عمدت التنظيمات اليمينية الى التخندق من جديد خلف الأطر الأيديولوجية للحفاظ على مصالحها، والحيلولة دون ذوبانها فى المجتمع الجديد.

ب–على الصعيد الخارجي للجماعة البيضاء

يمكن القول أن التنظيمات اليمينية على الصعيد الخارجي لحركتها قد استخدمت مجموعـة مـن الأدوات فى محاولة لإدراك مطالبها أو الحفاظ عليها، وفى هذا الصدد يمكن الإشارة، إلـى الأدوات التالية:

– التحالف الخارجي: ويقصد بالتحالف الخارجي الدخول فى علاقات تعـاون مـع الجماعـات الإثنية الأخرى وتنظيماتها؛بهدف تبادل المساعدة في تحقيق أهداف كل جماعة، والتصدى كجبهـة واحدة فى مواجهة الخصم المشترك ؛ممثلا في النظام السياسي وشركائه وتصورائهم الماسة بمصالح تلك الجماعات. وتجدر الإشارة، إلى أن تلك السمة قد ميزت مرحلة تحول السياسـي فـى جنـوب

(١) D. Sisk, **Democratization. . ., Op.cit.,** P: 130

(٢) Anthony W. Marx: "The State Economy and Self - determination in South Africa", **Political Science Quarterly** (vol. 107. No. 4, 1992-1993) PP: 658: 668

إفريقيا عن النظام العنصري الى حكم الأغلبية؛ حيث تعاونت التنظيمات اليمينية للأفارقة؛ ممثلة فـى حركة انكاثا وقادة بعض البانتوستانات (سيسكاى وبوفوتسوانا)، مع تنظيمات اليمين الأبيض، وشكلا معا ما عُرف بمجموعة الجنـوب إفريقييـن المعنييـن:Concerned South African Group التي تحولت إلى تحالف الحرية Freedom Alliance متجاوزة الخطوط العنصرية وهو ما لم يكن متصوراً فى المراحل السابقة، فى ظل هيمنة مفاهيم اليمين الأبيض على النظام السياسى[١].

- المفاوضات: مثلث المفاوضات أحد أدوات التنظيمات اليمينية فى علاقاتها مع ا لجماعـات الأخرى؛ ولكن تجدر الإشارة، إلى أنها لم تكن الأداة الرئيسية فى هذا الصدد، فـى ظـل إصرار تلك التنظيمات على اعتراف النظام السياسى أولاً بحق الأفريكـانر فـى تقريـر مصيرهم، وفى دولة مستقلة[٢]قبل الدخول فى مفاوضات مباشرة مع الأفارقة، بشأن مـدى هذه الدولة وحقوق الجماعات فيها، وعلاقتها بدولة جنوب إفريقيا.
- المقاطعة والعنف: يعتبر ذلك الخيار هو الأكثر استخداما مـن جـانب تنظيمـات اليميـن الأبيض، فى ظل عدم استجابة النظام لشروطهم المسبقة للدخول فى مفاوضات وقد اتخـذ العنف عدة مستويات ومجالات وأهداف؛ حيث تدرج من لغة التهديد والوعيـد، وإطـلاق الاتهامات بالخيانة والعمالة، إلى القيام بعمليات إغتيال القيادات السياسية [٣] وكـذا القيـام ببعض عمليات القتل والتفجير ؛ بهدف الإطاحة بعملية التحول السياسى فى البلاد آنذاك.[٤]

وتجدر الإشارة إلى ان عمليات العنف بمستوياته المختلفة لم يقتصر توجيهها على الأفارقة فقـط وإنما طالت الجماعة البيضاء أيضا والأفريكانر منهم المتعاونين مع الحكومة فى سـعيها للتحـول السياسى نحو حكم الأغلبية.

---

(١) أستهدف هذا التحالف تقوية الموقف التفاوضى لجماعات اليمين فى مواجهة كل من حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الوطنى.الا أنه منذ البداية كان واضحا أن التنظيم يعانى من خلل هيكلى تمثل فى أن العناصر المكونة له يكن يجمعها رباط قوى، فقادة الأوطان المحلية لم يكن يعنيهم حقوق الأفريكانر، الذين بدورهم ظلوا محافظين على نظرتهم لأنفسهم كسادة وذوى مرتبة مرتبه أسمى من حلفائهم، ولم تجد القوة النسبية لأنكاثا فى دعم هذا الكيان الذى سعت بلورته وإقامته. أنظر Ottaway,**Op.cit.**,pp 125:125.P129

(٢) **Ibid.**, 123

(٣) من ذلك إغتيال كريس Chris Hani زعيم الحزب الشيوعى بجنوب إفريقيا، وثانى أكثر قادة المؤتمر الوطنى الإفريقى شعبية بعد نلسون مانديلا فى أبريل ١٩٩٣ – على يد أحد أعضاء حركة المقاومة الأفريكانرية,

(٤) D. Sisk, **Democratiztion ....Op.cit.**, p131 et seq

Mare, **Op.cit.**, p 64 , p 82

المبحث الثالث

مبررات المطالب الإثنية وعوامل فاعليتها

أستندت التنظيمات والجماعات الإثنية المختلفة إلى مجموعة من المبررات فى طرحها لمطالبها، وهى المطالب التى تفاوتت درجة قوتها وفاعليتها بإختلاف عوامل تلك الفاعلية لدى كل جماعة، ويعرض هذا المبحث لأهم المبررات التى أستندت إليها الجماعات، وعوامل فاعلية كل جماعة.

المطلب الأول: مبررات المطالب الإثنية

تنوعت المبررات والأسانيد التى أستندت إليها الجماعات الإثنية، ما بين مبررات تاريخية، واقتصادية اجتماعية، وقانونية، كما تنوعت كذلك الأسانيد والرؤى بشأن المبررات وذلك بإختلاف الجماعة الإثنية.

أولاً:المبررات التاريخية

مثلت السوابق التاريخية أكثر المبررات استخداما من جانب مختلف الجماعات الإثنية فى سعيها للحصول على مطالبها تجاه النظام أو الدفاع عن وضعها.

فعلى صعيد الأفارقةاستندت الجماعات الإثنية المختلفة إلى أنها الأسبق وجودا فى المنطقة ممثلة فى الممالك والإمارات الإفريقية، التى كانت قائمة قبل الوجود الأوروبى وعند وصوله، وهذه الحجة التى أستند إليها كثيراً بوتهليزى فى مطالبته المستمرة بوحدة إقليم كوازولو؛على أعتبار أن الكيان القائم فى ذلك الإقليم، لم يكن وليد النظام العنصرى؛ وانما هو أسبق وجودا ؛ حيث ترجع جذوره إلى لحظة وجود الكيان السياسى للزولو(١).

وعلى الجانب الآخر، تمسكت الجماعات البيضاء المطالبة بالأنفصال، بحقيقة أن الخبرة التاريخية- من وجهة نظرهم- قد شهدت وجود عدة كيانات ودويلات بالمنطقة قبل اتحادها معا فى إطار اتحاد جنوب إفريقيا عام ١٩١٠م(٢). وبالتالى فإنه ليس بدعا العودة من جديد إلى ذلك النمط من الدول المستقلة؛ خاصة فى ظل المبررات الأخرى التى رفعتها تلك الجماعات٣.

---

(١) Mare, **Op.cit.**, P: 64, P: 82.

(٢) Du. Toit, **The Far Right . . . , Op.cit.**, PP: 648-649.

(٣) لمزيد حول تلك المبررات أنظر:

C.J.**Jooste,Op.cit.**,pp 15:32.

Volkstaat Council,**Op.cit.**,pp7et.seq

والملاحظ أن الجانب الأكبر من الجماعة البيضاء، قد رفض ما ذهب إليه الأفارقة من إنهم الأسبق وجوداً، على اعتبار أن وجود الجماعة البيضاء-من وجهة نظرهم- قد تزامن - إن لم يسبق - وجود الأفارقة (البانتو) بالبلاد(١). الأمر الذى يعنى أن الحجية التاريخية للطرفين متساوية.

ثانياً:المبررات الاقتصادية الاجتماعية

كما كان الحال بالنسبة للمبررات التاريخية اتسمت المبررات الاقتصادية الاجتماعية للجماعات الإثنية بالتمايز باختلاف الجماعة.

فعلى صعيد جماعة الأفارقة، استندت الجماعات الإثنية إلى أن الواقع الاقتصادي الاجتماعي المتدني لها – بفعل سياسات المرحلة العنصرية بالأساس، وعمليات انتزاع الأراضي من أصحابها الأصليين – تتطلب معالجة تمييزية من النظام السياسى لصالح جماعات الأفارقة؛ لإصلاح ذلك الغُبن الواقع على تلك الجماعة فى مجملها، يشاركها فى ذلك قطاع من الملونين ، والهنود.

وفى المقابل، استندت الجماعة البيضاء إلى عوامل الجدارة والكفاءة فى تبرير مطالبها، حيث اعتبر الأفريكانر بصفة خاصة، والبيض بصفة عامة، أنهم هم الذين صنعوا جنوب إفريقيا واقتصادها بسواعدهم، وعرقهم، ودمائهم؛ الأمر الذى يبرر استئثارهم بثروات تلك البلاد وعدم قبول المساواة مع غيرهم من الجماعات الإثنية الأخرى(٢).

ولقد كانت المبررات العنصرية، النابعة من الإطار الفكرى لليمين الأبيض، أحد أدوات الجماعة البيضاء فى تبرير سياستها تجاه الأفارقة، وغير البيض بصفة عامة، أبَّان الحكم العنصرى(٣)، ودافعا للمطالبة بوضع خاص أو إقليم مستقل عن دولة جنوب إفريقيا؛ عند تحول النظام السياسى بدعوى عدم إخضاع مصير الجماعة البيضاء لسلطان الأغلبية من الأفارقة(٤) الذى رأى البيض وبخاصة قطاع كبير من الأفريكانر أنه سيكون سلطانا مستبدا انطلاقا من الإدراك

---

(١) لعله من المفيد مطالعة الحديث الذى أدلى به الجنرال سمطس لأحد الصحفيين الإنجليز،والذى يوضح بجلاء تلك الفكرة؛حيث جاء فى ردة على سؤال حول معاملة البيض لأهالى البلاد الأصليين من غير البيض أجاب سمطس بأن السؤال مبنى على فكرة خاطئة عن تاريخ جنوب إفريقيا، وقال" الحقيقة أن رجال الهوتونتوت والبوشمن الذين كانوا يستوطنون أراضى الاتحاد، حينما نزع إليها المستعمرون الأوائل لم يبق لهم وجود الان، بل إننى أذهب الى مدى أبعد فاقول أنهم حتى ذلك العهد كانوا لايستقرون فى مكان بل يرحلون بدوابهم ومواشيهم إلى حيث يجدون المرعى وعلى ذلك لا يمكن اعتبارهم سكان أصليين بالمعنى المعروف،أما قبائل البانتو (الحديث ما زال لسمطس) فقد هبط أفراد ها من قلب إفريقيا فى الوقت الذى نزل فية البيض الساحل ... فكانت حرب شعواء بين الفريقين كتب فيها الاوربيون بدماء ضحاياهم صفحة خالدة فى تاريخ جنوب إفريقيا، وعلى الجملة كان الجانب الأكبر من أراضى الاتحاد خاليا من السكان عندما حلت به العناصر الأوروبية. هذا علاوة على أن رحى القتال لم تكن تتوقف بين أفراد القبائل الزنجية حتى أنقذهم ا البيض من فناء محقق ولولا هم لخلت جنوب إفريقيا من الأحياء ونعق البوم فى ربوعها، فالقول بأن البيض قد انتزعوا الأراضى من أيدى أصحابها الشرعيين إ فك وبُهتان لا يستند الى أساس من الحقيقة" أنظر نص الحديث فى: امين شاكر وأخرين: **جنوب إفريقيا جنة البيض وحجم الملونين** (القاهرة: دار المعارف،د.ت)،ص ٦٦.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٥٢.

(٣) أدجار هـ بروكس ج.ب ب كانونى: **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٠.

(٤) Hermann Giliman,"Democratization in South Africa." ,In **Political Science Quarterly** (New York:Academy Of Politcal Science ,Vol.,10 ,No.1,1995).,P92

الخاص لليمين الأبيض عن التاريخ السياسى للأفارقة، والذى كان بذاته مبررا للنظم العنصرية التى طبقتها الجماعة البيضاء فى مواجيتهم (١).

ثالثا: المبررات القانونية

استندت المبررات القانونية الانفصالية لكل من الزولو، وتنظيمات اليمين الأبيض إلى مبدأ حق تقرير المصير كأحد مبررات تلك المطالب الانفصالية بأشكالها المختلفة؛ حيث ذهب الأفريكانر إلى أحقيتهم "كشعب" فى دولة مستقلة انطلاقا من ادعاء ذلك الفصيل من الأفريكانر أن جنوب إفريقيا لم تكن يوما دولة موحدة Unitary State؛ لأنها كانت دوما – من وجه نظرهم – مكونة من دول مستقلة ولم تتحد إلا لفترة محدودة منذ عام ١٩١٠م(٢). حيث سرعان ما تم تقسيمها من جديد بين عدة مناطق و(دول) مستقلة؛ حسب الجماعات الإثنية القاطنة فى البلاد، ويخلص هؤلاء إلى أنه فى ضوء الشواهد والسوابق التاريخية، ليس ثمة ما يمنع من قيام كيانات دستورية مستقلة من جديد للجماعات المختلفة فى البلاد (٣). لا سيما وأن التوجهات الدولية فى حقبة ما بعد الحرب الباردة شهدت الكثير من حالات قيام دول على أسس إثنية وقومية على نحو ماتشير خبرة " التشيك" " والسلوفاك" ودول البلطيق وآسيا الوسطى التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى(٤)..

المطلب الثانى: عوامل فاعلية المطالب الإثنية

سلف بيان أن طبيعة المطالب الإثنية ترتبط بمجموعة من العوامل الحاكمة؛ تتمثل فى طبيعة هيكل المجتمع الإثنى، وحجم الجماعة الإثنية،ومدى تماسكها ،وقدراتها وتركزها الإقليمي، ودور النخبة، علاوة على العوامل المتعلقة بالنظام السياسى ومؤسساته وسياساته ومدى استجابتها للمطالب

---

(١) انطلق ذلك الإدراك من خبرة بعض الممالك الإفريقية التى قامت على السلطة المركزية للحاكم على نحو ما تشير خبرة كل من شاكا ودنجان من ملوك الزولو. انظر :
بروكس ، ماكولى :**مرجع سبق ذكره**،ص٢٥،ص ص ٢٤٥:٢٤٧.

(٢) Du.Toit, **The Far Right … ,Op.cit.**, pp648:649

(٣) Sisk, **Democratization…, Op.cit.** p 128.

(٤) **Ibid.**, pp128:129، وانظر ايضا: C.J. Jooste,**Op.cit.**,pp 72:80.

وبالنظر إلى أنه سوف سيتم التعرض لسياسات النظام فى الفصل التالى فإنه سوف يتم الاقتصار فى هذا الجزء على دراسة العوامل المختلفة المتعلقة بالجماعات الإثنية وعلاقاتها.

أولاً:طبيعة هيكل المجتمع

سبقت الإشارة إلى أن الجماعات الإثنية تنقسم إلى مجتمعات يغلب عليها الطابع التراتبى، وأخرى يغلب عليها الطابع اللاتراتبى فى طبيعة العلاقة بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض، ومدى انفتاحها على بعضها البعض.وبالنظر إلى الطبيعة التراتبية التى سادت طويلا المجتمع بجنوب إفريقيا فيما يتعلق بالجماعات الإثنية الرئيسية فى البلاد(بيض – هنود – ملونون– أفارقة) ظلت مطالب الجماعة السائدة (البيض) هى الأكثر فاعلية عبر سنوات الحكم العنصرى؛ الأمر الذى شهد تحولا مع سيطرة الأفارقة على السلطة السياسية فى البلاد، وانهيار النظام العنصرى سياسيا ؛ حيث تزايدت قدرات الأفارقة فى التأثير على مخرجات النظام السياسى فى ظل تلك التحولات متضافرة مع العوامل الأخرى.

ثانياً: حجم الجماعة الإثنية وتركزها الإقليمي

يعتبر الحجم العددى للجماعة الإثنية أحد المؤشرات الأساسية لقوة مطالب تلك الجماعة، وتزداد قوة المطالب حال تركزها إقليميا على نحو يمكنها من السيطرة على نطاق إقليمى خاص به، وفى هذا الصدد؛ يمكن القول أن جماعة الأفارقة قد تمتعت بميزة نسبية فيما يتصل بكلا المؤشرين، حيث سلف بيان هيمنة الأفارقة على الهيكل السكانى لدولة جنوب إفريقيا؛ بنسبة تصل إلى نسبة ٧٥% من إجمالى السكان؛ فضلاعن هيمنتهم العددية على سبع مقاطعات من مقاطعات البلاد التسع ؛ الأمر الذى منح المطالب الجماعية (اقتصادية، اجتماعية بالأساس) لهذه الجماعة ثقلا كبيراً.

وفى المقابل مثل الحجم العددى وعدم التركز الإقليمى للجماعة البيضاء عنصر ضعف أساسى لها، فعلى الرغم من أن أعضائها يمثلون نسبة ١١% تقريباً من إجمالى سكان البلاد، فإنهم لا يتمتعون بالأغلبية العددية فى أى من مقاطعات البلاد ،على نحو ما سلف البيان؛ الأمر الذى يجعل الملونين بتركزهم وهيمنتهم العددية على مقاطعتى الكيب الشمالى والكيب الغربى، فى وضع أفضل حالا –من ناحية الثقل النسبى فى التأثير– بشأن هاتين المقاطعتين على الرغم من عدم تجاوز عددهم على المستوى الكلى للبلاد بنسبة ٩% تقريبا.

وعلى المستوى التفصيلى للجماعات الفرعية يمكن القول أن موقف جماعة الزولو من ناحية، واليمين الأبيض من ناحية أخرى يمثلان صورة مشابهة لموقف كل من الأفارقة والجماعة البيضاء؛حيث أن تمتع الزولو بثقل عددى فى تعداد سكان البلاد (نحو ٢٠% تقريبا)، وتركزهم فى

منطقة كوازولو –ناتال قد منح مطالب هذه الجماعة ثقلا فى مدخلات النظام السياسى، وذلك فى مقابل أن القلة العددية لأنصار اليمين الأبيض مثلث عنصر ضعف أساسى لمطالب تلك الجماعة وتنظيماتها المختلفة.

ثالثاً: القدرات الاقتصادية والعسكرية للجماعة الإثنية

تمثل القدرات الاقتصادية والعسكرية للجماعة الإثنية عنصرا فاعلا فى تقدير فاعلية الجماعة الإثنية، وثقل مطالبها المطروحة على النظام السياسى وفى هذا الصدد، يمكن القول أن الجماعة البيضاء قد تمتعت بثقل كبير أحدث توازنا لعناصر الضعف الكامنة فى القلة العددية للجماعة.

وبالنظر إلى أنه قد سلف بيان القدرات الاقتصادية للجماعة البيضاء، ممثلة فى هيمنتهم على الإنشطة الاقتصادية الرئيسية فى البلاد، وكذا المهن المدنية الرئيسية فى البلاد؛ بفضل المزايا التعليمية والاجتماعية بصفة عامة؛ التى تمتعوا بها فى ظل سياسات الحكم العنصرى[1] فسوف يتم الإشارة هنا، إلى واقع هيمنة الجماعة البيضاء على الأفرع الرئيسية فى الجيش وتنظيمات المؤسسة العسكرية حيث يوضح الجدول رقم(٢٠) ذلك الأمر..

جدول (٢٠)

نسبة الجماعات الإثنية فى التشكيلات الرئيسية لقوات الدفاع

الجماعة الإثنية	قوات دائمة%	حرس وطنى% Citizen Force	عمليات خاصة% Commandos
الجماعة البيضاء	٩٢	٨٩,٢	٨٩
الأفارقة	١,٠٠	٠,٢	١,٥
الملونون	٥,٨	١٠,٠٠	٦,٥
الهنود	١,٠٠	٠,٠٥	٣,٠٠

المصدر:

Greg Mils and Geoffrey Wood, " Ethnicity, Integration and The South African Armed Forces " in **South African Defence Review**, Issue No.1, 1993.p26

ويبين من الجدول، هيمنة الجماعة البيضاء على التركيب الإثنى لقوات دفاع جنوب إفريقيا، ويزيد من قوة تلك الهيمنة سيطرة أبناء الجماعة البيضاء على المراكز الرئيسية فى الجيش وشغلهم كافة مراكز القيادة العليا التى خلت من الأفارقة. يضاف إلى ذلك أن تلك الجماعات الإثنية الأخرى من

(١) **Ibid.**, pp128:129

غير البيض قد أسندت إليها مهام ثانوية فيما يتصل بالعمل العسكرى والأعمال القتالية وهو أمر لازم طويلا خبرة الجماعات الإثنية المختلفة من غير البيض فى جيش جنوب إفريقيا منذ سمح لهم بالانضمام إليه (١)

وعلى صعيد القوة العسكرية للتنظيمات السياسية الرسمية، وغير الرسميةالمختلفة القائمة فى مرحلة التحول، يوضح الجدول (٢١) تقديرات تلك القوة وفق تقديرات عام ١٩٩٣م.

جدول رقم (٢١)

عدد أفراد ا لقوة العسكرية العاملة لبعض الكيانات والتنظيمات

اسم الكيان	عدد أفراد القوة العاملة	ملاحظات
بوفوتاتسوانا	٣٥٠٠	
سيسكاى	٢٠٠	
ترانسكاى	٣٥٠٠	
جيش جنوب إفريقيا العنصرية	٦٥٠٠٠	لا تشمل قوات الاحتياط والمدنيين العاملين بالقوات المسلحة
المؤتمر الإفريقى ANC	١٢٠٠٠	لم يكن موجوداً منهم على أرض جنوب إفريقيا سوى ٣٠٠ شخص
منظمة شعب ازانيا AZAPO	٢٠٠	
انكاثا	٥٠٠	
حركة المقاومة الأفريكانرية AWB	٥٠٠	

المصدر: **Ibid.,p32**

(١) لمزيد من التفاصيل عن دخول الأفارقة والملونين فى جيش جنوب إفريقيا والمهام التى أوكلت إليهم وأثر ذلك

Greg Mils And Geoffrey Wood," Ethnicity, Integration And The South African Ahmed Forces " In **South African Defince**, Issue No.12,.PP20:26

Moses Khanyil,"The Ethnic Factor In South African National Defence Force:Recruitment Strategies Revisited.", In **Politie**(Pretoria: University Of South Africa , Vol. 16. No1, 1997).,PP81:85

ويضاف إلى اختلال ميزان القوى العسكرية لصالح الجماعة البيضاء من الناحية العددية، على نحو ما يكشف الجدول السابق، اختلال أكبر فيما يتصل بالمهارات القتالية وطبيعة وحجم التسلح الذى كان أيضا لصالح الجماعة البيضاء.

ولا يختلف الأمر بالنسبة لتشكيل قوات البوليس حيث حافظت الجماعة البيضاء على انفرادها بالمراكز القيادية الرئيسية، وكذا تميزها فيما يتصل بالدورات التدريبية والتسليح(١).

وفى ظل القدرات سالفة البيان، مثلت مطالب الجماعة البيضاء بصفة عامة واليمين الأبيض بصفة خاصة، مدخلا هاما من مدخلات النظام السياسى الواجب التعامل معها بحذر ومهارة شديدين لما يمكن أن يؤدى إليه الصدام مع تلك الجماعة من مخاطر، وهو الأمر الذى راهنت عليه قوى اليمين الأبيض.

رابعاً: التأييد الشعبى

يعتبر التأييد الشعبى للمطالب الإثنية والتنظيمات المنتمية لهذه المطالب أحد المؤشرات الهامة على قوة تلك المطالب والتنظيمات.

ولما كانت الانتخابات العامة أحد آليات التعرف على الثقل الشعبى للتنظيمات المختلفة، باعتبار أن لحظة الاقتراع لحظة كاشفة عن تحيزات الأفراد، واختياراتهم، وأحكامهم على برامج الأحزاب ومطالبها؛ فإنه يمكن اتخاذ نتائج الانتخابات البرلمانية العامة فى جنوب إفريقيا؛ التى أُجريت فى السابع والعشرين من شهر أبريل ١٩٩٤م، كمؤشر على حجم التأييد الشعبى لمطالب التنظيمات الإثنية سالفة البيان؛ وبخاصة حزب الحرية انكاثا، وجبهة الحرية، وذلك مقارنة بحجم التأييد لحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى والحزب الوطنى.

ويمكن القول أن نتائج انتخابات ١٩٩٤م قد كشفت عن مجموعة من الخصائص والسمات الهامة فيما يتصل بطبيعة التصويت واتجاهاته وتمثيل الجماعات والتنظيمات المختلفة واستنادا إلى الجدول رقم (٢٢) يمكن الإشارة إلى أهم تلك الخصائص والسمات.

١-الطابع الإثنى لقواعد الأحزاب(٢) ؛ حيث يكشف الجدول(٢٢) عن اقتراب نسب نصيب الجماعات الإثنية فى حق الاقتراع من التطابق، مع النسب التى حصلت عليها التنظيمات الإثنية

---

(١) Muriel Horrell et als (eds.), **A survey of Race Relations** (Johannesburg: South African Institute of Race Relation January 1997.,PP306:307)

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الطابع الإثنى للتصويت فى انتخابات ١٩٩٤م، والجدل الذى دار حول حقيقة وطبيعة تلك السمة انظر

-Reynolds: **Op.cit.** ,PP 182: 220

-Roger South All: "South Africa's 1994 Election in an African Perspective." , **Op.cit**, PP95:97

-Pielle Dutoit (The South African Voter and The Racial. Census, 1994.", **Politeia** (Vol.18,No.2,1999),PP6:22.

الممثلة لهذه الجماعات الإثنية فى مجملها، وخير تجسيد لذلك مقاطعة مابومالانجا (شمال الترانسفال آنذاك) حيث تطابقت نسبة من لهم حق الاقتراع من البيض (١٦%) مع النسبة التى حصل عليها كل من الحزب الوطنى (١٠,٣%) وجبهة الحرية(٣,٥%)،على المستوى الوطنى،فى ذات الوقت الذى تطابقت فيه نسبة من لهم حق الاقتراع من الأفارقة(٨٣%)،مع النسبة التى حصل عليها حزب المؤتمرالوطنى الإفريقى (٨١,٩%)، وحزب مؤتمر الوحدة الإفريقية (١,٣٦%) ؛وهو الأمر الذى يتكرر بصورة أو بأخرى فى نتائج المقاطعات التى تنافست فيهما الجماعتان مباشرة؛ دون وجود ثقل كبير للجماعتين الأثنيتين الأخريين (الملونين، والهنود) ؛ حيث شهدت المقاطعات ذات التركيز الكبير لجماعتى الملونين والهنود ميلا لغير صالح حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى فى ظل تعارض مصالح جانب كبير من أعضاء هاتين الجماعتين مع المطالب الإصلاحية لحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى، وهو أمر يؤكد الطبيعة الإثنية ولا ينفيها بحال.(١) ولا تختلف تلك السمة العامة على نطاق انتخابات مجالس المقاطعات.

٢-التركيز الإقليمي للقاعدة الشعبية لحزب الحرية انكاثا:- أكدت نتائج الانتخابات طبيعة التركيز الإقليمى للقاعدة الشعبية لحزب الحرية أنكاثا، فى إقليم كوازولوناتال حيث حازت الجماعة نسبة ٤٨,٦% من أصوات الناخبين للمجلس الوطنى وعلى ٥٠,٣% بالنسبة للمجلس التشريعى للمقاطعة، وهو ما لم يتكرر فى أى من المقاطعات الأخرى التى لم تزد فيها نسبة تأييد"انكاثا" عن ٤,١% فى مقاطعة جاوتنج ولم تتجاوز ١,٥% فى باقى المقاطعات.

٣-التمايز فى التصويت بين المستويين الوطنى والمحلى: :حيث تشير البيانات، إلى أنه على المستوى المحلى ارتفعت نسبيا -وبصفة عامة- نسبة تأييد الاتجاهات اليمينية البيضاء؛ ممثلة فى جبهة الحرية، والتنظيمات اليسارية الإفريقية؛ ممثلة فى حزب مؤتمر الوحدة الإفريقية، فى مقابل الانخفاض النسبى فى تأييد تلك الجماعات على المستوى الوطنى، لصالح الكيانات الأكبر والأقرب تمثيلا لكل من هذين الاتجاهين؛حيث عمدت جماعة الأفارقة إلى تأييد الحزب الأقدر على تولى السلطة،واتجهت أصوات اليمين الأبيض على المستوى الوطنى إلى محاولة دعم الحزب الأقرب للمنافسة عليها.(٢)

(١) Southall,"South Africa's 1994…. ,**Op.cit.**, p96

(٢) Van Rooyen, **Op.cit.**,P103

جدول رقم (٢٢)

يوضح حجم التأييد الشعبى لبعض التنظيمات الحزبية والعوامل المرتبطة بها

	نسبة من لهم حق التصويت حسب الجماعة الإثنية(١)				بعض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية(٢)			نسبة التنظيمات الحزبية على المستويين الوطني والمقاطعة(٣)									
								المؤتمر الوطني الإفريقي		الحزب الوطني		حزب الحرية أنكاثا		جبهة الحرية		مؤتمر الوحدة الإفريقية	
	أفارقة %	ملونون %	هنود %	بيض %	نسبة التحضر	نسبة الفقر	معدل البطالة	المستوى الوطني	المقاطعة	المستوى الوطني	المقاطعة	المستوى الوطني	المقاطعة	المستوى الوطني	المقاطعة	المستوى الوطني	المقاطعة
الكيب الشرقي	٨٤	٧,٥	٠,٣	٨,٢	٣٧	٤٨	٤٨,٥	٨٤,٤	٨٤,٤	١٠,٦	٩,٨	٠,٢٤	٠,١٧	٠,٦٥	٠,٨	١.٩٩	٢
فرى ستيت	٨٢	٣	-	١٥	٦٩	٤٨	٣٠	٧٧,٤	٧٦,٧	١٤,٥	١٢,٦	٠,٦٢	٠,٥١	٣,٧	٦,٠	١,٧	١.٨
جاوتنج	٦٩	٤	١	٢٦	٩٧	١٢	٢٦,٢	٥٩,١	٥٧,٦	٢٧,٦	٢٣,٩	٤,١	٣,٧	٣,٧	٦,٢	١,٢٥	١.٤٧
كوازولوتال	٧٦	١,٦	١٣	١٠	٤٣	٢٦	٣٩,١	٣١,٦	٣٢,٢	١٥,٨	١١,٢	٤٨,٦	٥٠,٣	٠,٤٦	٠,٥١	٠,٦٢	٠,٧٣
ميونة لانجا	٨٣	١	-	١٦	٣٩	٢٥	٣٢,٩	٨١,٩	٨٠,٧	١٠,٣	٩,٠	١,٦	١,٥	٣,٥	٥,٧	١,٤	١.٦
شمال الكيب	٣١	٥١	٠,٢	١٨	٧٠	٣٥	٢٨,٥	٤٩,٨	٤٩,٧	٤١,٩	٤٠,٥	٠,٩٧	٠,٣٨	٤,٣	٥,٩	٠,٩٧	٠,٩٣
المقاطعة	٩٦	٠,٢	٠,١	٤	١١	٣٨	٤٦	٩٢,٧	٩١,٦	٣.٦	٣,٢٧	٠,١٥	٠,١٢	١,٥	٢.٢	١.١	١.٢٧
الشمالية الغربية	٩١	١	٠,٥	٧	٣٥	٣٧	٣٧,٩	٨٣,٥	٨٣,٣	١٠,١	٨.٨	٠,٤٥	٠,٣٨	٣,١	٤,٦	١,٥	١.٧
الكيب الغربي	١٩	٥٥	١	٢٥	٨٩	١٢	١٧,٩	٣٣,٦	٣٣,٠	٥٦,٢	٥٣,٣	٠,٦٥	٠,٣٥	١,٩٧	٢	١	١

(١) Andrew Reynolds: "The Results"., in Andrew Reynolds (ed.), Election '94 South Africa (London: James Curry, 1994), P: 201.

(٢) Eric O. Udjo and Joyce Lestrade - Jefferies, **Op.cit.,**

(٣) Republic of South Africa: 1994 General Election Result by Provnces", at **http://Election Resources.org/za/1994/Provinces/index.html**

٤- ثقل حجم الأفريكانر فى اليمين الأبيض: حيث يمكن القول أن المقاطعات الشمالية فــى البــلاد، والتى عُرفت تاريخيا بتركز الأفريكانر، كانت هى أكثر المقاطعات تأييدا لجبهة الحريـــة؛ الممثــل الوحيد لليمين الأبيض فى انتخابات ١٩٩٤م، دليل ذلك حصول الجبهة على نسـبة (٣,٧%-٦,٢%) على مستوى مقاطعة جاوتنج بالنسبة للمجلس الوطنى ومجلس المقاطعة على التوالى،ونسبة (٣,٧% - ٦,٠٠%) على مستوى مقاطعة فرى ستيت، ونسبة(٣,٥%-٥,٧%) فى مقاطعـــة مبوماالانجــا، و(٣,١%- ٤,٦%) فى المقاطعة الشمالية الغربية،ونسبة (٤,٣%-٥,٩%) فى مقاطعة شمال الكيب؛ و تؤكد تلك النتائج التمايز سالف البيان،وكذا توضح تركز تأييد اليمين الأبيض بين المناطق الشمالية فى البلاد معقل الأفريكانر[١].

وتجدر الإشارة إلى أنه فى مقاطعة شمال الكيب يمكن إرجاع ارتفاع النسبة إلى تركز الملونيــن وتأييد جانب منهم لليمين الأبيض لأسباب اقتصادية اجتماعية على نحو ما سترد الإشارة.

٥- دور الإبعاد الاقتصادية الاجتماعية:حيث يلاحظ، أنه علاوة على اتجاه قطاع عريــض مــن الملونين والهنود إلى التصويت لصالح الحزب الوطنى واليمين الأبيض، لأسباب اقتصادية[٢]، تتعلق بالخشية من منافسة الأفارقة لهم فى المجالات الاقتصادية والإدارية المختلفة، فإن نتــائج انتخابــات ١٩٩٤م، تشير كذلك إلىأن المقاطعات التى عانت من معدلات مرتفعة للفقر والبطالة قـــد شـــهدت زيادة – نسبية – فى تأييد التنظيمات اليسارية الإفريقية على نحو ما تشير نتائج مقــاطعتى الكيــب الشرقى وفرى ستيت.

وتوضح النتائج كذلك أن ثمّة تزامن بين ارتفاع نسبة التحضر وبين الارتفاع النسبى لنسبة تأييد اليمين الأبيض وانخفاض تمثيل كل من "انكاثا" وحزب مؤتمر الوحدة الإفريقية"، وهو أمر يمكـن أن يشير من جانب إلى تعارض الاعتبارات الاقتصادية للأفارقة فى الحضر مع ولاءاتهم وارتباطاتــهم الإثنية الضيقة، وهو ما يتسق ومقولات مدرسة التحديث، إلا أن الأقرب هو أن الجماعات الإثنيـــة فى الحضر قد انحازت للتنظيمات الأقدر على تحقيق مطالبها ولو فى مستويات أقل مما تعـــد بـــه

(١) حول تفاصيل نتائج جبهة الحرية وتحليلها انظر **Ibid.**,pp103:99

(٢) Southall,**South Africa's 1994.... ,Op.cit.**, p96

Hermann Giliomee,**Op.cit.**, pp221:222

التنظيمات الأكثر تطرفا، وعلى جانب الآخر فإن ارتفاع نسبة تأييد اليمين الأبيض فى الحضر يرجع فى جانب منه إلى انحياز قطاع من الملونين والهنود علاوة على البيض لخطاب اليميـــن الأبيـض الهادف إلى عدم تقديم أى تنازلات للأفارقة[1].

Idem. (١)

الفصل الثالث

مخرجات النظام السياسى تجاه المطالب الإثنية

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على طبيعة استجابة النظام السياسى فى جمهورية جنوب إفريقيا لمطالب الجماعات الإثنية، من خلال الجوانب المختلفة لتلك الاستجابة ؛حيث يعرض المبحث الأول من هذا الفصل لمخرجات النظام السياسى فيما يتعلق بقضية الهوية من ناحية وقضية شكل الدولة من ناحية أخرى. ويعرض المبحث الثانى للسياسات التى اتبعتها حكومة الوحدة الوطنية فى إدارتها للمطالب الإثنية فيما يتصل بقضايا المشاركة السياسية وتمثيل الجماعات الإثنية على الأصعدة السياسية والإدارية، وكذا طبيعة استجابتها للمطالب الاجتماعية والاقتصادية لتلك الجماعات وصولا إلى تقييم تلك المخرجات؛ فى ضوء مطالب الجماعات والأهداف المعلنة للنظام، ومدى رضاء الجماعات الإثنية عن تلك المخرجات معبرا عنه بردود أفعال الجماعات الإثنية تجاه تلك المخرجات مع محاولة تفسير تلك المخرجات.

وسعيا لتحقيق الهدف سالف البيان سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: المخرجات الخاصة بالهوية وشكل الدولة.

المبحث الثانى: المخرجات الخاصة بسياسات النظام.

المبحث الثالث: تقييم مخرجات النظام وتفسيرها.

المبحث الأول
مخرجات النظام السياسى المتعلقة بالهوية وشكل الدولة

وضح من الفصل السابق أن المطالب الخاصة بالهوية وشكل الدولة مثلت أحد المحاور الأساسية لمطالب الجماعات الإثنية على اختلاف بينها فى طبيعة تلك المطالب وأولوياتها، وكذا فى درجة قوة تلك المطالب وعموميتها.

ويسعى هذا المبحث للتعرف على طبيعة استجابة النظام السياسى لمطالب الجماعات الإثنية فى هذا الشأن، وإلى أى من مطالب الجماعات الإثنية قد اقتربت تلك المخرجات. وفى إطار ذلك السعى فإن التركيز الأساسى سوف ينصب على عرض الوثائق الأساسية الحاكمة ممثلة فى دستور ١٩٩٣م ودستور ١٩٩٦م، وما تلاهما من تشريعات ومعرفة مدى الاتساق أو الاختلاف بينهما فى هذا الصدد، ودلالة ذلك فيما يتصل باختيارات النظام السياسى وتوجهاته.

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين أساسيين يعرض أولهما لمخرجات النظام السياسى فيما يتصل بالمطالب الخاصة بالهوية بأبعادها الثلاث سالفة البيان (الدين، اللغة، الزعامات التقليدية. . .)، ويختص الثانى ببيان المخرجات الخاصة بشكل الدولة فى ضوء قواعد الدستورين ١٩٩٣م ، ١٩٩٦م ودلالات تلك القواعد.

المطلب الأول: المخرجات الخاصة بالهوية

سلف بيان أن المطالب الإثنية المتعلقة بقضية الهوية قد تركزت حول مجموعة من الأبعاد المكونة للهوية وفى مقدمتها اللغة والدين، وكذا بعض الرموز المعبرة أو المجسدة للهوية كالزعامات التقليدية ومكانتها فى المجتمع ويعرض هذا الجزء من البحث لاستجابات النظام السياسى لتلك المطالب كما تعكسها الوثائق الأساسية للنظام ممثلة فى دستور البلاد الصادر عام ١٩٩٦م وكذا القرارات والقوانين الأخرى المتعلقة بذات الموضوع.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى أن دستور عام ١٩٩٣م الانتقالى كان بمثابة قاعدة الانطلاق لتأسيس وإعداد الدستور الدائم للبلاد، فضلاً عن أن المبادئ الأساسية الواردة فى الدستور الانتقالى كانت بمثابة قيد لازم الاتباع فى إعداد الدستور التالى، فإنه من البديهى أن تتم المقارنة -كلما استلزم

الأمر – بين القواعد الواردة فى الدستور الانتقالى وتلك الخاصة بالدستور الدائم، لما لهذه المقارنـــة من أهمية كاشفة لمدى التزام النظام بتلك القيود المفروضة عليه إبان المرحلة الانتقالية.

وبصفة عامة يمكن القول أن النظام السياسى فى جنوب إفريقيا قد حرص علـــى تـــأكيد قـــاعدة المساواة بين الأفراد والجماعات وهو الأمر الذى انعكس فى مخرجات النظام السياسى لاسيما علـــى صعيد الخطاب السياسى والقواعد والتشريعات أكثر منه على صعيد السياسات على نحو ما ســـيرد البيان. فالمادة الثالثة من دستور ١٩٩٦م تشير إلى أن "جميع المواطنين متســـاوون فـــى الحقـــوق والامتيازات ومزايا المواطنة. كما أنهم متساوون فى تحمل الواجبـــات ومســـئوليات المواطنـــة"(١)، وتعكس النصوص الدستورية الخاصة بأبعاد الهوية تلك القيمة، وهو ما سيتم تناوله فى النقاط التالية.

أولاً: مخرجات النظام بشأن المطالب الخاصة باللغة والدين

تكشف مطالعة النصوص الدستورية الخاصة باللغة الوطنية عن سمة أساسية لمخرجات النظـــام السياسى، وهى محاولة احتواء مخاوف الجماعة البيضاء وذلك عـــبر تـــأمين وتقنيـــن أوضاعـــهم الخاصة، فيما يتصل بهويتهم الذاتية وأملاكهم الخاصة من ناحية، والسعى لتحقيق مطالب الجماعات الإثنية الأخرى من ناحية ثانية.

ويعرض هذا الجزء للنصوص الدستورية الخاصة باللغة على صعيد كل من الدستور الانتقـــالى ودستور ١٩٩٦م وذلك على التفصيل التالى:

١- الدستور الانتقالى لعام ١٩٩٣م

نص الدستور على أن لغات البلاد الرسمية هى:

- "الإفريكانرية، الإنجليزية، الندبيلى، السوثو ليبوا، السوثو، السواتى، التسونجا، التسوانا، الفنـــدا، الاكسهوزا، الزولو"؛ واعتبر الدستور المؤقت الأحد عشر لغة، لغات رسمية للبلاد متساوية فـــى القوة والحجية على المستوى الوطنى، ونص الدستور المذكور على ضرورة توفـــير الظـــروف والشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة فى الاستعمال على المستوى الوطنى(٢).
- وأكد البند (٢) من المادة الثالثة من الدستور الانتقالى على أن الحقـــوق اللغويـــة وأوضاعـــها المكتسبة عند سريان الدستور لن يتم المساس بها، وعلى أن يصدر تشريع برلمـــانى لتطويـــر استخدام اللغات التى كانت قاصرة على مقاطعات بعينها، ونشر استخدامها على الصعيد الوطنى.

---

(١) **Republic Of South Africa,Constitution Of The Republic of South Africa Bill: as Arranged The Joint Committee on Constiutional Affairs, 1993.**

(٢) مادة ١/٣ من دستور ١٩٩٣م.

وتشير النصوص الدستورية الواردة فى دستور ١٩٩٣م إلى تأكيد واضعى الدستور على المساواة بين اللغات المختلفة على كافة الأصعدة؛ ؛حيث مُنح الأفراد حق مخاطبة الإدارات الحكومية على المستوى الوطنى والمقاطعات بأى من اللغات الرسمية المنصوص عليها(١)، كما نص على حق أعضاء البرلمان فى استخدام لغاتهم الخاصة فى التعبير عن آرائهم(٢). وأكد البند التاسع من المادة الثالثة من الدستور ذلك كله؛ بالنص على التزام المؤسسات الرسمية للدولة عند صياغتها وتنفيذها لأى من الموضوعات المتعلقة باللغة على أى من المستويات، مراعاة عدم التمييز بين اللغات، وعدم المساس بأوضاع اللغات الوطنية القائمة عند سريان الدستور، مع توفير الشروط اللازمة لتنمية اللغات الرسمية الأخرى وتيسير استخدامها على الصعيد الوطنى؛ عبر آليات ووسائط الترجمة، وأكدت النصوص على حظر استخدام أى من اللغات فى فرض هيمنة جماعة ما أو لبث الفرقة والاستغلال فى البلاد،كما دعت إلى دعم استخدام اللغات الأخرى -غير الرسمية- المتحدث بها فى جنوب إفريقيا والحث على استخدامها فى المناسبات والظروف الملائمة وعدم المساس بالأوضاع اللغوية التى كانت قائمة عند بدء العمل بالدستور(٣).

وقد نص الدستور الانتقالى على إنشاء كيان مستقل يُعهد إليه بتحقيق الأهداف سالفة البيان وحمايتها، على أن يصدر بإنشائه تشريع من البرلمان الوطنى ويعهد إلى تلك المؤسسة التى أطلق عليها المجلس العام للغة فى جنوب إفريقيا (Pan South African Language Board) بالمهام التالية(٤):

١- إصدار توصيات فيما يتصل بأى مقترحات أو مشروعات قوانين تتعلق بما ورد فى القسم الخاص باللغات من الدستور.

٢- دعم وتنمية احترام اللغة الألمانية واليونانية والجيوجاراتية (Gujarati)، والهندية(Hindi)، والبرتغالية، والتاميل، والتليجو (Telegu)، والأوردو وغيرها من اللغات المستخدمة فى جنوب إفريقيا وبالمثل اللغة العربية والعبرية والسنسكريتية وغيرها من اللغات المستخدمة لأغراض دينية.

وقد وردت إشارات أخرى لمسألة اللغة فى الفصل الثالث من الدستور الانتقالى ؛حيث نصت المادة (٣١) على أن "لكل إنسان الحق فى استخدام اللغة والثقافة التى يختارها / تختارها، كلما كان

(١) مادة ٦/٣.
(٢) مادة ٧/٣.
(٣) انظر المادة ٩/٣ من الدستور الانتقالى بفقراتها المختلفة.
(٤) المادة ١٠/٣ من الدستور الانتقالى.

ذلك ممكناً وعملياً" وعلى إمكانية "إنشاء مؤسسات تعليمية على أساس الثقافة المشتركة، أو اللغة والدين، على ألا يصحب ذلك أى تمييز على أساس العرق".

وعلى الرغم من الصياغات العامة سالفة البيان؛ والتى تكشف عن درجة عالية من الاعتراف باللغات القائمة فى البلاد، إلا أن دستور ١٩٩٣م لم يخل من بعض العبارات المقيدة لإطلاق النصوص، ارتبطت فى معظمها باعتبارات المواءمة العملية والتكلفة ؛حيث قيدت بعض البنود الدستورية حرية استخدام اللغة الخاصة بالفرد فى مخاطبة الإدارة العامة؛ بضرورة أن يكون ذلك الاستخدام عملياً وممكناً[١].

من ناحية ثانية، أشارت المادة الثالثة بند (٤) من الدستور الانتقالى إلى أن اختلاف السياسات اللغوية على صعيد المقاطعات سيكون مسموحاً به، ارتبط بذلك ما نص عليه البند الخامس من نفس المادة من إنه؛ يجوز للسلطة التشريعية بالمقاطعات إعلان أن لغة ما من اللغات الرسمية للبلاد هى اللغة النافذة والمعتبرة فى المقاطعة أو فى جزء منها والمستخدمة فيما يتصل بجانب أو بكل صلاحيات الهيئة التشريعية، شريطة ألا يمس ذلك بالأوضاع الخاصة باللغات الرسمية عند تطبيق تلك البنود.

ويرتبط بما سبق أيضاً ما نصت عليه المادة ٨/٣ من الدستور من إنه؛ يجوز للبرلمان الوطنى أو غيره من السلطات التشريعية بالمقاطعات النص على استخدام لغة رسمية لأغراض المهام الحكومية على أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد ذلك اعتبارات العرف، الجدوى، والتكاليف.

وعلى صعيد الأبعاد الدينية، نص الدستور الانتقالى على أن حرية المعتقدات مكفولة للأفراد، وأشار كذلك إلى حق الأفراد فى ممارسة شعائرهم الدينية داخل المؤسسات الحكومية والمؤسسات التى تحصل على مساعدات حكومية، وذلك وفق القواعد التى تحددها السلطات المختصة، على ألا تنطوى تلك الممارسات أو الشعائر الدينية على أى مساس بالمساواة، وأن تكون متاحة للجميع[٢].

ونصت المادة ٣/١٤ من الدستور على إنه ليس ثمّة ما يمنع من صدور تشريعات تعترف بنظم وقوانين الأحوال الشخصية والعائلية التى تتبناها جماعة دينية ما. وكذا بمشروعية ونفاذ عقود الزواج وفق الإجراءات الدينية.

---

(١) انظر على سبيل المثال البنود (٣، ٤، ٥، ٦) من المادة الثالثة من الدستور الانتقالى.
(٢) مادة (١٣) من الدستور الانتقالى.

٢- دستور ١٩٩٦م

تشير المعالجة الدستورية للمطالب الإثنية المتعلقة باللغة والدين فى إطار دستور ١٩٩٦[١]، إلى العديد من أوجه التشابه مع دستور ١٩٩٣، فعلى الصعيد اللغوى نصت المادة ١/٦ من الدستور على أن اللغات الرسمية فى البلاد هى:

- البيدى، السوثو، التسوانا، السواتى، الفندا، التسونجا، الأفريكانرية، الإنجليزية، النديبلى، الاكسهوزا، الزولو.

ويبين من اللغات المذكورة أن ثمة اختلافاً طفيفاً بين ذلك النص وبين النص الوارد فى المادة ١/٣ من الدستور الانتقالى، يتمثل فى استبدال لغة البيدى محل لغة السوثو ليبوا، وهما تعبيران عن لغة واحدة هى لغة سوثو الشمال[٢].كما لم يخل سرد اللغات داخل الدستور من دلالة رمزية،ممثلة فى وضع بعض اللغات الإفريقية قبل اللغتين الأفريكانية والإنجليزية،بعكس الحال فى دستور ١٩٩٣.

- وقد أشار البند الثانى من المادة السادسة من الدستور إلى أنه لاعتبارات الاستبعاد التاريخى الذى تعرض له استخدام بعض اللغات الوطنية، سيتم دعم تلك اللغات عبر مجموعة من القواعد والإجراءات العملية لتطوير استخدامها.

- واتساقاً مع ما ورد فى دستور ١٩٩٣م من قيود، نصت المادة ٣/٦ من دستور ١٩٩٦م على إمكانية اعتبار لغة ما هى اللغة الواجبة الاستخدام على صعيد الحكومة الوطنية أو المقاطعات أو فى جانب من مهام أى من تلك المؤسسات والهياكل، على أن يراعى فى اختيار اللغة العرف، والجدوى، والتكلفة، وتفضيلات الأفراد من أبناء الدولة ككل أو المقاطعة المعنية، وعلى أن تلتزم الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات باستخدام لغتين رسميتين على الأقل فى تعاملاتها. وعلى أن تعامل كل اللغات الرسمية بالاحترام الواجب وعلى قدم المساواة على نحو ما أشارت المادة ٢/٤/٦ من الدستور.

---

(١) **Republic Of South Africa, Constitution Of The Republic Of South Africa 1996: As Adapted On 8 May 1996 And Amended On 11 October 1996 By The Constitutional Assembly.**

(٢) حول المسميات المختلفة للغة السوثو وغيرها من لغات جنوب إفريقيا انظر:
Ba Bara F. Grimes (Ed.), **Ethnologue** (Summer Institute Languistics, 13th Edition, 1996).
نقلا عن: "Ethnologue: South Africa", At File://A:South.Html

وقد تضمنت المادة ٥/٦ من الدستور النص على اختصاصات المجلس العام للغة في جنوب إفريقيا ؛حيث نصت المادة على إنه يجب على المجلس:

١-دعم وإيجاد الظروف اللازمة لتنمية واستخدام :

١-جميع اللغات الرسمية.

٢-لغات الخوى، الناما، السان.

٣-لغة الإشارة.

٢-دعم وتأكيد احترام:

١-جميع اللغات المستخدمة جماعياً من جانب كيانات قائمة فى جنوب إفريقيا كالألمانية، واليونانية، الجيوجاراتية، والهندية، البرتغالية، التاميلية، والتيليجو، والأوردية، وكذلك:

٢-اللغة العربية والعبرية والسنسكريتية وغيرها من اللغات المستخدمة لأغراض دينية فى جنوب إفريقيا.

وعلى صعيد الفصل الخاص بإعلان الحقوق، أكد دستور ١٩٩٦م فى مادته الثلاثين على أن: "لكل إنسان الحق فى استخدام اللغة وممارسة الحياة الثقافية التى يختارها، على ألا يمارس أى فرد تلك الحقوق على نحو يخالف أى بند من بنود إعلان الحقوق" وأكدت المادة ١/٣١ فى فقرتيها (أ) ، (ب) حق الأفراد فى ممارسة طقوسهم الثقافية والدينية واستخدام لغتهم الخاصة، وكذا حق تكوين المؤسسات الثقافية واللغوية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى" ولا يقيد من ذلك سوى ضرورة عدم تعارضه مع أى من بنود إعلان الحقوق وهو القيد الذى تضمنته المادة ٢/٣١.

وقد نصت المادة (٢٩) من الدستور على حق الأفراد فى تلقى العلم بأحد اللغات الرسمية أو بلغة من اختيارهم فى إطار المدارس العامة طالما كان ذلك ممكناً وعملياً، على أن تؤخذ اعتبارات مثل المساواة، والجدوى والتخلص من آثار القوانين والممارسات العنصرية السابقة فى الاعتبار عند مباشرة ذلك الحق.

ونصت المادة ٣/٢٩ على أن لكل فرد الحق فى إنشاء، أو الاحتفاظ بمؤسسات تعليمية خاصة -على نفقته الخاصة- شريطة ألا تنطوى على أى ممارسات عنصرية وأن تكون مسجلة لدى الدولة، وألا يقل المستوى التعليمى بها عن ذلك الذى تقدمه المؤسسات التعليمية الحكومية.

يبين مما تقدم من نصوص، ومن المقارنة بين النصوص الواردة فى دستور ١٩٩٣م، وتلك الواردة فى دستور ١٩٩٦م، أن المطالب الخاصة بالأبعاد اللغوية والدينية للهوية قد حظيت باستجابة مباشرة وواسعة من جانب النظام ؛ رغبة فى اكتساب تأييد أكبر قطاع من الجماعات الإثنية المختلفة بأقل تكاليف ممكنة؛ فالمتأمل فى جوهر النصوص سالفة البيان يجد إنها فى معظمها قد ربطت الترجمة الحقيقية لتلك المخرجات فى صورة ممارسات، باعتبارات الجدوى والتكاليف واختيارات الأفراد على مستوى الدولة أو المقاطعة؛ الأمر الذى يعنى فى الأخير استمرار الطبيعة المحلية لمعظم اللغات لصالح اللغتين أو أكثر، المستخدمتين على المستوى الوطنى والتى ستلجأ معظم المقاطعات إلى جعل إحداهما لغة إضافية، إلى جانب اللغة السائدة بالمقاطعة. ولكن تبقى الطبيعة الرمزية للاعتراف بالوضع الرسمى للغات الجماعات الإثنية المختلفة فى المجتمع.

وتكشف المقارنة بين النصوص الخاصة بدستور ١٩٩٣م، وتلك الخاصة بدستور ١٩٩٦م، عن سمة أخرى لمخرجات النظام السياسى فى هذا الصدد؛ تتمثل فى ازدياد درجة تقييد النصوص الخاصة بالأبعاد اللغوية والدينية؛ فعلى حين اقتصرت نصوص دستور ١٩٩٣م، على جعل العرف والجدوى والتكاليف، هى المعايير الواجب مراعاتها،عند تحديد لغة أو أكثر، كلغة معتبرة فى التعامل على مستوى المقاطعة أو الدولة ككل، زاد دستور ١٩٩٦م معياراً آخر يتمثل فى ضرورة مراعاة تفضيلات الأفراد واختياراتهم.

وعلى ذات الصعيد يلاحظ أنه على حين أكد دستور ١٩٩٣م على عدم المساس بالحقوق الخاصة باللغة وأوضاع اللغات عند البدء فى تنفيذ الدستور، جاء دستور ١٩٩٦م خلواً من مثل هذا النص غير المنطقى.إذ لا يخفى أن الارتقاء بالوضع الرسمى للغات المحلية وجعلها لغات وطنية لن يتأتى إلا على حساب اللغات الوطنية السابقة (الأفريكانرية، والإنجليزية) لا سيما الأفريكانرية. وذلك على الرغم من تأكيد "تابوامبيكى" على عدم المساس بالأوضاع اللغوية للأفريكانر، وأن أى تغيير فيما يتصل باللغة المستخدمة فى المؤسسات الحكومية لابد وأن يكون بمقتضى قوانين منشورة وقرارات معلنة ومبررة، ذلك أن التأكيد نفسه يحمل نفيه(١).

وعلى الصعيد الدينى يمكن القول أن النظام السياسى قد آثر الأخذ بالطابع العلمانى للدولة -وإن لم ينص على ذلك صراحة فى الدستور- من خلال النص على حرية العبادة والمعتقد والاعتراف

---

(١) انظر التقرير الحكومى الذى ألقاه تابوا مبيكى (نائب الرئيس آنذاك) أمام الجمعية الوطنية بشأن مسألة الأفريكانر فى مارس ١٩٩٩م فى:
Report of Government of the Republic of South Africa on the Question of Afrikaner (National Assembly: Cape Town 24 March, 1999), P: 5 At: http://www.anc.org.za/ancdocs/history/mbeki/1999/tmo324.

باللغات المختلفة المستخدمة لأغراض دينية، وإن أدى ذلك إلى فقدان تأييد بعض الأحزاب الدينية اليمينية الراغبة فى جعل الدين المسيحى الديانة الرسمية للبلاد؛ على نحو ما عبر عنه الحزب الديمقراطى المسيحى فى رفضه التصديق على دستور البلاد(١).

وتجدر الإشارة إلى أن المادة (١٨٥) من دستور البلاد لعام ١٩٩٦م قد نصت على إنشاء لجنة وحماية الحقوق الثقافية والدينية واللغوية للجماعات المختلفة بالمجتمع وأناطت بها بصفة أساسية تحقيق الأهداف التالية:

- دعم احترام الحقوق الثقافية والدينية واللغوية للكيانات المختلفة.
- دعم وتنمية السلام والصداقة والإنسانية والتسامح والوحدة الوطنية بين الجماعات الثقافية والدينية واللغوية المختلفة على أساس قاعدة المساواة وعدم التمييز والحرية.
- التوصية بإقامة مجلس أو مجالس لكيانات اجتماعية معينة والاعتراف بثقافاتها، وذلك بما يتمشى وقواعد التشريع الوطنى.

ولتحقيق تلك الأهداف المنوطة بها ص الدستور على منح تلك اللجنة -بمقتضى تشريع برلمانى- الصلاحيات اللازمة لها لأداء مهامها. من ذلك منحها حق الرقابة والتفتيش والبحث والتعليم والتوجيه وكتابة التقارير فى الموضوعات المتعلقة بالحقوق الثقافية والدينية واللغوية للجماعات،كما أجاز للجنة أن تكتب تقارير عن الموضوعات الداخلة فى اختصاصها، وأن ترفعها إلى لجنة حقوق الإنسان(٢)، -المنصوص عليها بالدستور- للتحقيق.

وقد أحال الدستور تنظيم وتشكيل تلك اللجنة إلى التشريع البرلمانى ولكنه اشترط أن يتقيد ذلك التشكيل باعتبارين أساسيين أولهما: ضرورة تمثيل الجماعات الثقافية والدينية واللغوية المختلفة فى البلاد وكذا ضرورة أن يعكس التشكيل التركيب النوعى Gender فى البلاد(٣).

---

(١) لمزيد حول ذلك انظر:
"Why the ACDP Voted Against the Constitition," at: http://www.mzone.mweb.co.za/resents/breedt/acdp.htm.
StephenMartin: Preliminary thoughts on Research into Right wing Christianity in post-1994 South Africa at: http://www.ricsa.org.za/commiss/rw_chirst/rtwing_html

(٢) نظمت المادة ١٨٤ من الدستور ١٩٩٦م اختصاصات ومهام اللجنة وأبرزها تشجيع ودعم احترام حقوق الإنسان، وثقافة حقوق الإنسان، والرقابة والتحقيق فى أى انتهاكات تتعلق بتلك الحقوق، إجراء البحوث وكتابة التقارير المتعلقة بهذه الوظيفة وتلك المجالات، ومتابعة إنجازات الحكومة بشأن ما تحقق على صعيد تعزيز حقوق الإنسان فى البلاد.

(٣) مادة ١٨٦ من الدستور.

ثانيا: مخرجات النظام بشأن قضية الزعامات التقليدية

مثلت المطالب الخاصة بالزعامات التقليدية -كأحد الرموز المعبرة عن الهوية والتراث الإثنى -أحد التحديات الأساسية أمام النظام السياسى الجديد؛ لا سيما فى ظل ما أشارت إليه استطلاعات الرأى من أن غالبية شعب جنوب إفريقيا يوافقون على نظام القادة التقليديين[١].

ويمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين من مراحل تعامل النظام السياسى مع المطالب الخاصة بالزعامة التقليدية الأولى هى مرحلة ما قبل دستور ١٩٩٦م والثانية تبدأ مع دستور ١٩٩٦م ؛حيث اتسمت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص المميزة لسياسات النظام ومخرجاته بصدد المطالب المتعلقة بمسألة الزعامات التقليدية.

١- مرحلة ما قبل دستور ١٩٩٦م

شهدت تلك المرحلة نوعا من المزايدة السياسية ما بين القوى السياسية بشأن وضع ومكانة الزعامات التقليدية وكان الصراع الأساسى فى هذا الصدد بين حزب الحرية أنكاثا وحزب المؤتمر الوطنى، على نحو ما سلف البيان فى الفصل السابق ؛حيث بدا واضحا كيف أن الحزب ،ممثلا فى زعامته، قد اتخذ من تلك المسألة أداة أساسية فى الصراع السياسى من أجل المشاركة فى مغانم مرحلة ما بعد التحول.

وإدراكا من حزب المؤتمر الوطنى لأهمية مسألة الزعامة التقليدية وحساسيتها بالنسبة للمجتمعات التقليدية فى البلاد، وخطورة تجاهلها اتجه الحزب منذ مطلع التسعينيات إلى استقطاب الزعامات التقليدية المتعاونة مع النظام العنصرى إلى صفوفه عبر التأكيد على أهمية دور تلك الزعامات التاريخى ووضعها فى إطار النظام السياسى الجديد، ؛حيث أكد نلسون مانديلا فور خروجه من السجن عام ١٩٩٠م، على الدور النضالى لكثير من الزعامات التقليدية[٢]. وأشار فى اجتماع له مع الزعامات التقليدية إلى ضرورة وضع تلك الزعامات فى وضعها الصحيح ، فى ظل التطورات الديمقراطية فى البلاد، وعلاج ما تعرضت له مكانتها من تشوهات من جراء الممارسات العنصرية[٣].

(١) Kessl & Oaman, **Op.cit.**, PP: 574-575.

(٢) Nelson Mandela's Address To A Rally In Cape Town On His Release From Prison, II February 1990 at: http://www.anc.org.za/ancdocs/speeches/release.html

(٣) ANC Statement on Meeting between President Mandela and Traditional Leaders, 1995. at: http://www.anc.org.za/cgi-bin/mfs/01/tradlead.html

وقد انعكست تلك المزايدات الخاصة بوضع الزعامات التقليدية على مخرجات النظام السياسى بشأنها والتى تجسدت فى الباب الحادى عشر من الدستور الانتقالى وكذلك فى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ بشأن الزعامات التقليدية، وفيما يلى عرض لأهم ما ورد فى تلك الوثائق من نصوص بشأن تلك الزعامات، وعلاقتها بالتنظيمات الدستورية الأخرى لاسيما التنظيمات المحلية.

فمن ناحيته حدد دستور ١٩٩٣م الزعامات التقليدية بأنها تلك الزعامات المعترف بها كذلك – قانونا– قبل صدور الدستور مباشرة، وأشارت نفس المادة (مادة ١/١٨١) من الدستور إلى أن تلك الزعامات سوف تستمر فى ممارسة وأداء المهام المنوطة بها ومباشرة صلاحياتها طبقا للقوانين والأعراف القائمة والتى تخضع للتعديل أو الإلغاء من جانب السلطات المختصة.

وأشارت المادة ١٨٢ من الدستور إلى أن الزعيم التقليدى لأى جماعة ويدير نظاما للقانون الأهلى Indigenous Law على أرض تقع ضمن نطاق اختصاص حكومة محلية منتخبة، يكون مباشرة وبحكم وظيفته عضوا فى هذه الحكومة المحلية، ويكون أهلا للترشيح لأى وظيفة فى هذه الحكومة المحلية.

وعلى الصعيد المؤسسى نص الدستور على إنشاء مجالس للزعماء التقليديين على مستوى المقاطعات ؛حيث نصت المادة ١٨٣/١/أ من الدستور على أن الهيئة التشريعية فى كل مقاطعة بها سلطات وكيانات تقليدية عليها أن تنشئ مجلسا للزعامات التقليدية يتكون من ممثلين منتخبين أو معينين من جانب تلك السلطات بالمقاطعة وقد أشارت المادة ١٨٣/١/ب إلى ضرورة طرح مسودة ذلك التشريع على المجلس التشريعى للمقاطعة فى غضون مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتخاب رئيس وزراء المقاطعة فى إطار الانتخابات العامة المقررة بمقتضى ذلك الدستور الانتقالى.

وبالمثل نصت المادة ١/١٨٤ من الدستور على إنشاء مجلس وطنى للزعامات التقليدية يتكون من رئيس وتسعة عشر عضوا منتخبين بواسطة السلطات التقليدية فى البلاد، من خلال مجمع انتخابى يضم أعضاء مجالس الزعماء التقليديين على مستوى المقاطعات(١).

---

(١) مادة ٢/١٨٤ من الدستور الانتقالى.

وأشارت المادة ١٨٤/٣/أ إلى أن الإجراءات المنظمة لتكوين وانتخاب أعضاء المجلس ومهامه وغيرها من الإجراءات، سوف تطرح على البرلمان الوطنى فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ بدء العمل بالدستور.

وقد أنيط بتلك المجالس على المستويين (المقاطعات / الوطنى) صلاحيات إسداء المشورة والنصح فيما يتصل بالتشريعات الخاصة بالموضوعات بالقانون الأهلى والتقاليد والأعراف، وتلك الماسة بصلاحيات هؤلاء الزعماء واختصاصاتهم ؛حيث نص الدستور على ضرورة عرض تلك الموضوعات على مجالس الزعماء التقليديين لإبداء الرأى فيها قبل أن تصدق عليها السلطة التشريعية للدولة أو المقاطعة حسب الأحوال؛ على إنه تجدر الإشارة؛ إلى تأكيد الدستور على أن صلاحيات مجالس الزعماء لا تتجاوز النصح والمشورة ؛حيث لا تملك تلك المجالس سلطة رفض القوانين أو تعديلها.

وفيما يتصل بتمثيل القيادات التقليدية فى إطار الحكومات المحلية، أصدرت الحكومة فى أغسطس عام ١٩٩٥ القواعد الخاصة بذلك التمثيل، وقد تضمنت تلك القواعد طريقتين لتمثيل الزعامات التقليدية. أولهما: تعينهم كأعضاء بحكم منصبهم فى المجالس المحلية الانتقالية أو تمثيلهم بوصفهم جماعة مصلحة[١]. وكلا الأمرين قد لقى معارضة من جانب الزعماء التقليديين ؛حيث رأوا فى تمثيلهم بحكم منصبهم- إلى جانب الأعضاء المنتخبين- نوعا من الإقلال من قدرهم على اعتبار أن امتيازاتهم ستكون أقل من امتيازات الأعضاء المنتخبين، وبالمثل فقد اعترضوا على تمثيلهم كجماعة مصلحة؛ باعتبار أن ذلك يساوى بينهم وبين فئات أخرى كالنساء والمزارعين . . .، ويضع مصيرهم فى يد من كانوا يعادونهم، وطالبت أنكاثا باعتبار الزعامات التقليدية هى الحكومات المحلية ومنحها صلاحيات تلك الحكومات المحلية بما فى ذلك صلاحيات تخصيص الأراضى التى كانت مخصصة من قبل كامتيازات لهم[٢]،وذلك اتساقا مع ما ورد فى الجدول الرابع من الدستور الانتقالى من الاعتراف بسلطة ومكانة أى ملك تقليدى[٣]، وهو الأمر الذى اعترف به حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى لملك الزولو مقابل قبول الأخير المشاركة فى عملية التحول السياسى والقبول بنتائجها[٤]. وعلى صعيد آخر عمد النظام السياسى إلى إفراد بند خاص برواتب ومكافآت الزعماء التقليديين فى

(١) Kessel & Oaman, **Op.cit.,** P: 575.
(٢) خاصة وأن نسبة تمثيل كل جماعة مصلحة لم تكن لتزيد عن عشر مقاعد فى المجلس، ولاتزيد نسبة إجمالى تمثيلهم عن ٢٠% من جملة المقاعد.
(٣) مادة ١٣ من الجدول الرابع الملحق بدستور ١٩٩٣.
(٤) D. Sisk, **Democratization in South Africa., Op.cit.,** P: 296.

القانون ٢٩ لسنة ١٩٩٥ والذى استهدف جعل تلك الرواتب والمكافآت مــن اختصــاص الســلطة المركزية بدلا من حكومة المقاطعات(١)، الأمر الذى كان يعنى مزيدا من إمكانات السيطرة على تلك الزعامات والحد من استقلالها، وهو ما يفسر الموقف المتشدد الذى اتخذته حكومــة كوازولوناتــال بزعامة "أنكاثا" فى مواجهة ذلك القانون -على نحو ما سلف البيان- وذلك على الرغم مــن إقــرار القانون المذكور بسلطة رئيس الدولة والمسئول عن تحديد مكافــآت ومســتحقات تلــك الزعامــات بمقتضى ذلك القانون- فى التمييز بين فئات الزعامات التقليدية على أن يضع فى اعتباره ما تتمتــع به هذه الزعامة من سلطة ومكانة(٢).

ويذكر أنه حتى نهاية عام ١٩٩٦م، كانت خمس مقاطعات وهى (الكيب الشرقى، كوازولوناتــال، فرى ستيت، مبومالانجا، والشمالية الغربية) من بين الست التى تحتوى على قيــادات تقليديــة قــد أقامت مجالسا للزعامات التقليدية بها(٣)، أما المقاطعة السادسة وهى المقاطعة الشمالية، فقد ثار جدل بشأن طريقة اختيار وتمثيل الزعامات التقليدية داخل المجلس الخاص بها ؛حيــث ادعــت بعــض الزعامات أنها قد أهدرت مكانتها لصالح غيرها من الزعامات الأقل مكانة(٤)، الأمر الذى حــل دون تكوين مجلس الزعامات فى هذه المقاطعة.

٢- مرحلة دستور ١٩٩٦

تكشف وثائق تلك المرحلة عن تراجع نسبى فى استجابة النظام السياسى للمطالب الخاصة بالزعامات التقليدية.

فعلى صعيد الخطاب السياسى نصح الرئيس نلسون مانديلا، فى أول تصريح له حول تلك المطالب -بعد الانتخابات المحلية التى جرت فى البلاد فى نوفمبر ١٩٩٥م- الزعماء التقليديين بالتخلى عن أوهامهم المتعلقة بمنحهم صلاحيات دستورية تتعارض وأهداف الديمقراطية الحقيقية القائمة على جعل التشريع والسلطة على كافة المستويات من اختصاص ممثلين منتخبين(٥).

ويتأكد ذلك التراجع النسبى بمطالعة النصوص الدستورية الخاصة بالزعامات التقليدية فى إطار دستور ١٩٩٦م، فمن ناحية يلاحظ إنه على حين اهتم دستور ١٩٩٣م بإفراد بنود دستورية خاصة

---

(١) Republic of South Africa, **Remuneration of Traditinal Leadrs** Act. No. 29, 1995.

(٢) انظر البند ٢/٢/١ بفقرتيه أ، ب من القانون المشار إليه فى **المرجع السابق مباشرة**، وانظر أيضا: مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة: **مرجع سبق ذكره**، ص٤٤.

(٣) **المرجع السابق**، ص٤٢ وهى ذاتها ترجمة لما هو وارد فى الكتاب السنوى الصادر عن جنوب إفريقيا عام ١٩٩٧، ص٤٢ أيضا.

(٤) **المرجع السابق**، نفس الصفحة. ولمزيد انظر:
Kessil & Oaman, **Op.cit.**, PP: 578-580.

(٥) **Ibid.**, P: 576.

فيما يتصل بإنشاء وتشكيل ومهام مجالس الزعماء التقليديين، فإن دستور ١٩٩٦م، قد جعل ذلك كله من اختصاص التشريع والسلطة التشريعية. ولا يخفى أن ذلك من شأنه جعل تلك المبادئ والبنود أقل حصانة وأيسر تعديلا.

وعلى صعيد الاختصاص بإقامة تلك المجالس يلاحظ أن صياغة الدستور ١٩٩٦م بشأن هذا البند قد جاءت على درجة من الغموض بشأن إقامة دور الزعماء التقليديين والمجلس الوطنى لهم، ؛حيث إنه على حين أوجب دستور ١٩٩٣م صراحة إنشاء دور Houses للقادة التقليديين ومجلسا وطنيا لهم فإن دستور ١٩٩٦م نص على إنه: "يجوز للمجلس التشريعى الوطنى أن يسند دورا للقيادة التقليدية . . . ."[١]. الأمر الذى يحتمل التفسير على إنه ليس أمرا وجوبيا أكثر من ذلك فإن دستور ١٩٩٦م لم يتضمن أى ذكر لتمثيل القيادات التقليدية فى إطار الحكومات المحلية وذلك باستثناء ما ورد فى البند ٢/٢٦ من الجدول السادس الملحق بالدستور من احتفاظ القادة التقليديين المعنيين بحكم منصبهم فى الحكومة المحلية بموقعهم حتى إبريل ١٩٩٩م.

على إنه بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٧م تم إنشاء المجلس الوطنى للزعماء على المستوى الوطنى وذلك فى ١٨ أبريل ١٩٩٧م ؛حيث نص على أن يرسل كل مجلس للزعماء التقليديين على مستوى المقاطعة ثلاثة مندوبين لتمثيله فى المجلس الوطنى للزعماء[٢]، ونص القانون على أن اختصاص المجلس هو تقديم المشورة والنصح فيما يتصل بدور الزعماء التقليديين والقانون العرفى، وكذا تقديم المشورة للرئيس بناء على طلبه، ودعم وتعزيز التعاون والتفاهم بين الكيانات التقليدية لما فيه الصالح المشترك لها وفى إطار تعزيز ودعم الديمقراطية[٣]، وفى يونيو ١٩٩٨م أصدر مجلس الوزراء الوطنى قرارا بمساواة الزعماء التقليديين ذوى الفئة الواحدة فى المكافآت التى يحصلون عليها مع جعل مكافأة الزعماء من اختصاص الحكومة المركزية بشرط طلب المقاطعة المختصة أن تتحمل الحكومة ذلك العبء، انطلاقا من الطبيعة المزدوجة لمهام الزعماء التقليديين على مستوى المقاطعة والمستوى الوطنى[٤].

---

(١) نصت **المادة ١/٢١٢ من الدستور** على إنه: "يجوز للمجلس التشريعى الوطنى أن يسند دورا للقيادة التقليدية كأحد مؤسسات المستوى المحلى، فى الأمور التى تخص الكيانات الجماعية المحلية Local Communities.

(٢) انظر المادة الرابعة من قانون تنظيم مجلس الزعماء التقليديين فى:
Republic of South Africa,**Council of traditional Leadrs Act. No. 10, 1997.**

(٣) انظر المادة السابعة من القانون سالف الذكر.

(٤) Delien Burger (ed.), **South Africa Year Book 1999, Op.cit.,** PP: 38-40.

المطلب الثانى: المخرجات المتعلقة بشكل الدولة

سلف بيان أن المطالب السياسية للجماعات الإثنية والمتعلقة بشكل الدولة قد اتخذت ثلاث صور أساسية، أولها الدعوة إلى الأخذ بالصورة الموحدة المركزية للدولة وتبنتها بالأساس جماعة الأفارقة، والثانية هى الدعوة إلى الأخذ بأحد أشكال الفيدرالية واللامركزية، وكان الحزب الوطنى وقطاع كبير من الملونين والهنود وبعض الأفارقة من المساندين لهذا الاتجاه، أما الصورة الثالثة فقد تمثلت فى الدعوة إلى العودة إلى ما كان عليه الحال قبل قيام اتحاد جنوب إفريقيا والاعتراف للجماعات المختلفة بكيانات سياسية مستقلة، ومثلت تنظيمات جماعات اليمين الأبيض الدعامة الأساسية لتلك الدعوة وأن ساندتها فى بعض المراحل تنظيمات أخرى كحزب الحرية أنكاثا.

وقد أسفر الصراع ما بين الرؤى الثلاث فى ظل مرحلة التحول عن مجموعة من المبادئ الحاكمة لمخرجات النظام السياسى فيما يتصل بشكل الدولة ونظامها السياسى، وهى المبادئ التى تضمنها الجدول الرابع الملحق بالدستور الانتقالى والذى كان بمثابة الإطار الحاكم لمخرجات النظام السياسى الجديد فيما يتصل بشكل الدولة على نحو ما جسده دستور ١٩٩٦م.

وانطلاقا من الوقائع سالفة البيان يمكن تقسيم هذا الجزء إلى قسمين أساسيين يعرض أولهما لإطار المبادئ الوارد فى دستور ١٩٩٣م، ويعرض الثانى إلى شكل الدولة والنظام السياسى كما تعكسه نصوص دستور ١٩٩٦م.

أولا: شكل الدولة فى ظل إطار المبادئ الدستورية لعام ١٩٩٣م

نصت المادة الأولى من إطار المبادئ الدستورية الوارد فى الجدول الرابع من دستور ١٩٩٣م على ضرورة أن يتضمن دستور جنوب إفريقيا النص على "إقامة دولة واحدة ذات سيادة ومواطنة عامة، ونظام حكم ديمقراطى يلتزم بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والبشر من كافة الأجناس".

ونصت المادة الثالثة،على ضرورة حظر صور التفرقة على أساس العرق أو الجنس، وغير ذلك من صور التفرقة، وأن يدعم الدستور المساواة والوحدة الوطنية وذهبت المادة السادسة إلى أهمية أن يكون هناك فصل بين السلطات الثلاث فى البلاد، مع وجود رقابة وتوازن بينها على نحو يضمن تحقيق المساءلة والتجاوب والانفتاح بين هذه الفئات.

وأكدت المادة الثامنة على ضرورة أن يكون هناك حكم نيابى قائم على تعددية الأحزاب وانتخابات دورية واقتراع عام، وقوائم موحدة للناخبين، وتمثيل نسبى، بصفة عامة.

وعلى الرغم مما قد يبدو من النصوص سالفة البيان من اتجاه واضعى الدستور إلى الأخذ بالشكل الموحد للدولة فى صورته المركزية فإن مطالعة النصوص الأخرى فى إطار المبادئ تشير إلى غير ذلك.

فالمادة (١٦) من الجدول سالف الذكر تنص على أن يكون هناك ثلاث مستويات من الحكم هى: المستوى الوطنى، مستوى المقاطعات، المستوى المحلى.

وقد اختصت المواد من ١٧ حتى ٢٧ من إطار المبادئ بيان القواعد الواجب مراعاتها عند تحديد إطار وصلاحيات كل مستوى من مستويات الحكم.

فمن ناحية تم التأكيد على ضرورة أن يكون التمثيل على كافة مستويات الحكم تمثيلا ديمقراطيا[١]، وأن يحدد الدستور سلطات وحدود ووظائف الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات، مع تحصين تلك الحدود والسلطات ضد التغيير؛ عبر اشتراط أغلبية وإجراءات خاصة لتعديل تلك الحدود والسلطات؛ تأخذ فى اعتبارها رأى الجهات والمؤسسات المعنية بذلك التعديل.

وعلى صعيد الاختصاصات أشار إطار المبادئ إلى ضرورة وجود سلطات حصرية محددة لكل مستوى من مستويات الحكم وأخرى مشتركة، وأن يكون لكل مستوى من مستويات الحكم (الوطنى / المقاطعات) صلاحية أداء وظائف المستوى الآخر، إما على أساس الوكالة أو على أساس التفويض[٢]، مع منح كل مستوى من مستويات الحكم الصلاحيات التشريعية والتنفيذية التى تمكنه من أداء وظائفه بفاعلية فى إطار من الإقرار بضرورة الوحدة ودعمها وكذا الإقرار بالتنوع الثقافى ومشروعية الحكم الذاتى للمقاطعات.

أ-العلاقة بين مستويات الحكم

تضمن إطار المبادئ الدستورية مجموعة من المعايير المنظمة للعلاقة بين مستويات الحكم تمثلت فى[٣]:

- أن يكون معيار الفاعلية فى أداء الخدمة هو المحك فى إسناد مسئولية تقديم تلك الخدمة إلى أى من مستويات الحكم، مع منح ذلك المستوى السلطات اللازم لها للقيام بتلك المسئولية.
- أن يمنح الدستور الحكومة الوطنية سلطة التدخل عبر الأداة التشريعية، أو أى أداة دستورية أخرى- عند الضرورة -للحفاظ على المعايير الوطنية الجوهرية، أو تحديد حد أدنى من

---

(١) المادة ١٧ من إطار المبادئ.
(٢) مادة ١٩ من إطار المبادئ
(٣) انظر المادة ٢١ من إطار المبادئ بفقراتها من أ حتى هـ.

المعايير اللازمة فى تقديم الخدمات أو المحافظة على الوحدة الاقتصادية والأمـــن الوطنـــى، أو لمنع إحدى المقاطعات من القيام بأى عمل من شأنه التعدى على مصالح مقاطعة أخرى أو على مصالح الدولة ككل.

- أن تكون الحكومة الوطنية هى المتحدث باسم دولة جنوب إفريقيا فى مواجهة الغير وكلما تطلب الأمر موقفا وطنيا موحدا.
- تمنح الحكومة الوطنية صلاحية التشريع فيما يتصل بالموضوعات والقضايا الـــلازم توحيدهـــا على مستوى الدولة ككل.
- أن تختص الحكومة الوطنية بسلطة تحديد السياسات الاقتصادية الوطنية وسبل حماية الأســـواق الوطنية، وعمليات انتقال السلع والخدمات والعمالة.
- وقد أكدت المادة ٢٣ من إطار المبادئ الدستورية على ضــــرورة منـــح الأولويـــة للســـلطات التشريعية الوطنية حال حدوث نزاع فيما يتصل بالسلطات المشتركة بيـــن الحكومـــة الوطنيـــة وحكومات المقاطعات، وعدم حسم النزاع من خلال المحكمة الدستورية.

واشترطت المادة ٢٢ من إطار المبادئ ألا تمارس الحومـــة الوطنيـــة ســـلطاتها -الخاصـــة أو المشتركة مع حكومات المقاطعات- بطريقة من شأنها المســـاس بالســـلامة الجغرافيـــة والوطنيـــة والمؤسسية للمقاطعات.

اختصاصات حكومات المقاطعات

اشتملت المادة ٢١/و من إطار المبادئ على توصيات تتعلق بأن تكون للمقاطعــــات ســـلطات - منفردة أو مشتركة مع الحكومة الوطنية- فيما يتصل بـــ:

١-التخطيط والتنمية وتقديم الخدمات فى المقاطعات.

٢-الجوانب الخاصة بالحاجات الثقافية والاقتصادية الاجتماعية والرفاهة العامة لسكان المقاطعـــة، ولتحقيق ذلك أوصت المادة ٢١/ز بمنح الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعـــات مشـــتركين السلطات اللازمة لتحقيق المساواة فى الفرص والحصول على الخدمات الحكومية.

وقد أحال إطار المبادىء بالدستور الجديد سلطة تحديد معايير توزيع السلطات والاختصاصـــات فيما يتصل بالموضوعات التى لا تختص بها آي من المستويات الحكوميـــــة وإلحاقـــها بالحكومـــة الوطنية، أو حكومات المقاطعات[1].

---

(١) المادة ٢١/ح من إطار المبادئ.

وأشارت مواد إطار المبادئ بضرورة أن تكون هناك سلطات مالية يحددها الدستور لكل من الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات. وأن يكون لكل مستوى من مستويات الحكم حق دستورى فى نصيب عادل من الإيرادات الوطنية، على نحو يمكن المقاطعات ،والحكومات المحلية من تقديم الخدمات الأساسية وتنفيذ الوظائف المنوطة بها(١).

وقد أوصت المادة (٢٧) بإنشاء "لجنة مالية" تمثل فيها جميع المقاطعات، يكون من مهامها تخصيص نصيب من الإيرادات الوطنية لصالح المقاطعات والحكومات المحلية على أن تأخذ فى اعتبارها عند القيام بذلك اعتبارات المصلحة الوطنية والتفاوتات الاقتصادية بين المقاطعات والسكان والاحتياجات التنموية والمسئوليات الإدارية والمصالح الأخرى المشروعة لكل مقاطعة.

وعلى صعيد سلطات الحكم المحلى، التى تمثل المستوى الثالث من مستويات الحكم، أشار إطار المبادئ بضرورة أن يتضمن الدستور هياكل ووظائف وسلطات ذلك النمط من أنماط الحكم، على أن تحدد التشريعات الوطنية أو تشريعات المقاطعات -حسب الأحوال- التفاصيل والاختصاصات الشاملة للحكم المحلى(٢).

- حق تقرير المصير فى ظل إطار المبادئ الدستورية

عرض الفصل السابق المطالب الاستقلالية التى رفعتها جماعات الأفريكانر اليمينية استنادا إلى حق تقرير المصير، وأوضاع ما قبل قيام اتحاد جنوب إفريقيا فضلا عن استنادها إلى الخصائص المميزة لجماعة الأفريكانر، والتى تمنحهم -من وجهة نظر تلك الجماعات- الحق فى أن يكون لها كيان سياسى مميز.

وانطلاقا من حرص قادة المرحلة الانتقالية على مشاركة كافة جماعات المجتمع فى عملية التحول وإقامة نظام جديد يحظى بأكبر قدر من الشرعية والمشروعية، وبعد مفاوضات مطولة مع بعض جماعات اليمين الأبيض وبخاصة جبهة الحرية تم إدراج مادة خاصة بإنشاء مجلس دولة الشعب Volkstaat فى دستور ١٩٩٣(٣). إضافة إلى إدراج مادة أخرى عامة فى إطار جدول المبادئ الدستورية وهى المادة (٣٤) والتى نصت على إنه:

"لا يحول ذلك الجدول الخاص بالمبادئ الدستورية، وما فيه من اعتراف بحق تقرير المصير لشعب جنوب إفريقيا ككل دون النص على حق تقرير المصير لأية جماعة ذات تراث ثقافى ولغوى

(١) المادة ٢٥ من الإطار.
(٢) المادة (٢٤) من إطار المبادئ
(٣) المادة ١٨٤/أ، وقد أدرجت تلك المادة بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤، انظر:
Republic of South Africa, Council of South Afric Amendment Act. (Act. 2, of 1994).

مشترك، سواء كان ذلك فى ظل نطاق إقليمى داخل جنوب إفريقيا، أو بأية طريقة أخرى معترف بها".

وقد اشترطت المادة سالفة الذكر، لإعمال ذلك النص، ضرورة أن يحظى المطلب الخاص بتقرير المصير بتأييد الجماعة المعنية، وأكدت تلك المادة على إنه إذا ظهر كيان إقليمى طبقا لقواعد حق تقرير المصير المنصوص عليها فى البند الأول من تلك المادة قبل إقرار الدستور الجديد، فيجب أن يقر الدستور المذكور بذلك الكيان الإقليمى وهيكله التنظيمى والوظيفى.

وسعيا لترجمة تلك النصوص واقعيا، واستجابة لمطالب الأفريكانر تم إنشاء هيئة دستورية للنظر فى إمكانات تحقيق المطالب الاستقلالية لهم، وهى الهيئة التى عرفت بمجلس دولة الشعب (الفولكشتات) Volkstaat Council والذى أنشئ بمقتضى القانون رقم ٣٠ الصادر فى ٢ ديسمبر عام ١٩٩٤م، وقد نص على أن يتم العمل بهذا القانون بأثر رجعى منذ ٢٦ مايو ١٩٩٤[(١)].

وقد حددت المادة ١٨٤/أ من دستور ١٩٩٣م طريقة تشكيل الفولكشتات واختصاصاته ؛حيث أوضحت أنه:

- يتكون مجلس الفولكشتات من عشرين عضوا، يختارهم أعضاء البرلمان المؤيدون لفكرة إقامة دولة شعب الأفريكانر.
- وبالنسبة لاختصاصات وظائف المجلس نصت المادة ١٨٤/ب على إنها تتمثل فى:

١- جمع وتحليل وتوفير البيانات بشأن حدود وسلطات واختصاصات دولة الشعب المقترحة، وهيئاتها التشريعية والتنفيذية وغيرها.

٢- القيام بإعداد دراسات وتقارير بشأن الموضوعات السابقة.

٣- تقديم المقترحات والتوصيات إلى "الجمعية الدستورية" ولجان الحكم بالمقاطعات بالنسبة لإمكانية إقامة دولة الشعب المقترحة.

٤- القيام بأى وظائف أخرى يقررها القانون المنظم لعمل المجلس والذى يصدره البرلمان.

والملاحظ، أن القانون المشار إليه فى البند الرابع –سالف الذكر– وهو القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤م قد جاء منظما لقواعد عضوية المجلس وشروط اكتسابها وفقدانها، وكذا تنظيم قواعد مكافآت الأعضاء والجهة المنوط بها ذلك. وكذلك الجهات التى يمكن للمجلس التشاور معها.

(١) انظر المادة الثامنة من القانون ٣٠ لسنة١٩٩٤

وبالنسبة لاختصاصات المجلس، فإن القانون قد أوجب على المجلس التشـــاور مـــع كـــل الأفـــراد والأحزاب والمؤسسات المعنية بقضية تقرير المصير، قبل التقدم بأى مقترحات بشأنها إلى الجـــهات المختصة، وأباح القانون للمجلس إنشاء لجان للتنسيق بينه وبين أى من المؤسسات والهياكل والأفراد بصدد تحقيق تلك المهام(١).

ومنذ قيامه عقد مجلس الفولكشتات" سلسلة من الندوات وأعد مجموعة من التقارير الهادفة إلـــى التعريف بالأسس التى تستند إليها مطالب الأفريكانر وسبل تحقيق تلك المطالب فى أرض الواقع(٢).

ثانيا: شكل الدولة فى إطار دستور ١٩٩٦م

تكشف نصوص دستور ١٩٩٦م عن استمرارية الطابع شبه الفيدرالى الذى ميز دســتور ١٩٩٣م فيما يتعلق بشكل الدولة فى جنوب إفريقيا(٣)، وذلك على الرغم من عدم النص صراحة على ذلـــك، ؛حيث تتبدى تلك الطبيعة شبه الفيدرالية من النصوص الخاصة بمســتويات الحكـم ومؤسســاتها، وتوزيع الاختصاصات بين تلك المستويات، والمبادئ الحاكمة للعلاقة بين هذه المستويات وبعضـــها البعض. ووجود رقابة دستورية واشتراط أغلبية خاصة لتعديل الدستور.

– مستويات نظام الحكم فى جنوب إفريقيا

نص دستور جنوب إفريقيا على وجود ثلاثة مستويات من الحكم تتوزع بينها السلطات الحكوميـة هى:

- المستوى الوطنى.
- مستوى المقاطعات.
- المستوى المحلى.

وتمارس هذه المستويات الثلاثة سلطاتها على أساس من التعاون والاعتماد المتبادل على نحو مـا سوف يبين عند الحديث عن المبادئ الحاكمة للعلاقة بين هذه المستويات.

Republic of South Africa,The Volkstaat Council Act, (Act 30, of 1994)

(١) انظر المواد من (١) إلى (٦) من القانون موضع الذكر.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول جهود المجلس وأنشطته انظر موقع الفولكشتات على شبكة المعلومات الدولية:
http://www.Volkstaat.co/za/

(٣) حول سمات الطابع الفيدرالى فى دستور ١٩٩٣م انظر:
Arend Lijhart, "Prospect for Power-sharing in the New South Africa"., in Androw Reynolds (ed.), Op,cit., PP: 223-224.

مؤسسات الحكم على المستوى الوطنى:

يتكون مؤسسات الحكم على المستوى الوطنى فى جنوب إفريقيا من المؤسسات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وتتكون المؤسسة التشريعية من مجلسين هما الجمعية الوطنية ومجلس المقاطعات[١]، وطبقا لدستور ١٩٩٦م تتشكل الجمعية الوطنية من عدد من الأعضاء لا يقل عن ٣٥٠عضوا ولا يزيد عن ٤٠٠ عضوا يختارون على أساس التمثيل النسبى وعبر الانتخاب الشعبى المباشر[٢]، ويرأس الجمعية الوطنية متحدث Speaker ونائب له Deputy Speaker منتخبين من بين أعضائها[٣].

ويتكون مجلس المقاطعات من وفود تمثل المقاطعات التسع التى تنقسم إليها البلاد على أساس وفد واحد لكل مقاطعة يضم عشرة مندوبين يختارون على النحو التالى:[٤]

١- أربعة مندوبين ذوى حيثية خاصة (هم رئيس وزراء المقاطعة أو من ينيبه، وثلاثة آخرون).

٢- ستة مندوبين دائمين يتم اختيارهم من بين أعضاء الأحزاب الممثلة فى المجلس التشريعى فى المقاطعة وفق صيغة خاصة.

كما يمكن للوزراء أو نوابهم، وما لا يزيد عن عشرة مندوبين عن المجالس المحلية مجتمعة حضور جلسات المجلس الوطنى للمقاطعات والتحدث أمامه فى الأمور المتعلقة باختصاصاتهم ولكن دون التمتع بحق التصويت. ويرأس الوفد رئيس وزراء المقاطعة أو من ينيبه[٥]، ويختص المجلس الوطنى للمقاطعات بتمثيل المقاطعات على المستوى الوطنى، لضمان أخذ مصالح تلك المقاطعات فى الاعتبار، وذلك من خلال دور المجلس فى العملية التشريعية والثقل النسبى لدوره فى فيما يتصل بالموضوعات الخاصة بشئون المقاطعات[٦].

وينتخب المجلس رئيسا له لمدة خمس سنوات، كما ينتخب نائبين للرئيس أحدهما لمدة خمس سنوات والآخر لمدة سنة واحدة بالتناوب بين المقاطعات، ولكل مقاطعة صوت واحد يعبر عنه رئيس وفدها فى المجلس[٧].

---

(١) المادة ٤٢/١/أ ، ب.
(٢) المادة ٤٦ من الدستور.
(٣) المادة ٥٢/١ من الدستور.
(٤) المادة ٦٠ من الدستور.
(٥) المادة ٦٠/٢.
(٦) انظر المادة ٤٢/٤.
(٧) المادة ٦٤ الفقرات ١، ٢، ٣.

وعلى صعيد السلطة التنفيذية الوطنية، فإنها وفقا لدستور ١٩٩٦م تتكون من الرئيس الذى هو راس الدولة ورأس السلطة التنفيذية الوطنية وصاحب الاختصاص التنفيذى الأصيل على المستوى الوطنى، ؛حيث يمارس ذلك الاختصاص بالتعاون مع مجلس الوزراء الوطنى، كما يتمتع الرئيس بصلاحيات أخرى كالتصديق على القوانين ودعوة البرلمان أو أحد مجلسيه لجلسة طارئة وسلطة العفو، وغيرها مما يخوله التشريع أو الدستور. ويتحتم على الرئيس بمقتضى نصوص الدستور دعم وصيانة واحترام الدستور باعتباره أسمى قوانين البلاد، ودعم وحدة الأمة وكل ما من شأنه رقى الجمهورية.

وعلى العكس من دستور ١٩٩٣ لم يلزم دستور ١٩٩٦م، الرئيس بتعيين نائبين ؛حيث نص على تعيين نائب فقط للرئيس دون قيد أو شرط سوى أن يكون النائب من بين أعضاء الجمعية الوطنية(١)، كما خلت النصوص المتعلقة بتعيين الوزراء من تحديد عدد معين للوزراء على نحو ما كان الأمر فى دستور ١٩٩٣م.

وتمثل الهيئات القضائية المؤسسة الثالثة من المؤسسات الدستورية للحكم فى جنوب إفريقيا على المستوى الوطنى ويتكون النظام القضائى فى جنوب إفريقيا من المحاكم التالية:

أ- المحكمة الدستورية　　　　ب- محكمة الاستئناف العليا.

ج- المحاكم الجزئية وأية محاكم أخرى فى مستوى المحاكم الجزئية أو الابتدائية يصدر بإنشائها قانون من البرلمان(٢).

ينص دستور ١٩٩٦م على أن جمهورية جنوب افريقيا تتكون من تسع مقاطعات [illegible] الشرقي، والفرى ستيت، وجاوتنج، وكوازولوناتال، ومبومالانجا، والكيب الشمالى، والمقاطعة الشمالية، والشمالية الغربية، الكيب الغربي(٣).

وقد اختص الفصل السادس من الدستور ببيان هيكل المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية على مستوى المقاطعات واختصاصاتها ؛حيث أشارت المادة ١٠٥ إلى أن المجالس التشريعية للمقاطعات تتكون من الأعضاء المنتخبين على مستوى المقاطعة وفق قواعد الاقتراع العام المباشر والتمثيل

---

(١) المادة ٩١ فقرة ٢ ، ٣.
(٢) انظر المادة ١/١٦٦.
(٣) المادة ١/١٠٣.

النسبى، وأشارت الفقرة الثانية من المادة إلى تفاوت عدد أعضاء المجالس ما بين ٣٠-٨٠ عضــوا لكل مجلس وفق ما تحدده التشريعات الوطنية. ومدة الفصل التشريعى خمس سنوات[١].

أما المؤسسة التنفيذية للمقاطعة فتتمثل فى رئيس وزراء المقاطعة وعدد من الوزراء لا يقلون عن خمسة وزراء ولا يزيدون عن عشر وزراء[٢]، يختارهم رئيس وزراء المقاطعة من بيــن أعضـــاء الهيئة التشريعية، ويشكل رئيس الوزراء والوزراء مجتمعين المجلس التنفيذى للمقاطعة[٣]، وي ختار رئيس وزراء المقاطعة بالانتخاب من جانب أعضاء المجلس التشريعى للمقاطعة فى أول اجتماع لـه بعد انتخاب المجلس[٤].

وعلى الصعيد القضائى أجاز دستور ١٩٩٦م إعمال القوانين العرفية فى المقاطعات التى توجــد بها سلطات تقليدية[٥].

٣-مؤسسات الحكم على المستوى المحلى:

نصت المادة ١/١٥١ من الدستور على أن المستوى المحلى للحكم يتكون من البلديات التى ينبغى أن يتم إنشاؤها فى سائر أنحاء الجمهورية ككل. ونصت المادة ٢/١٥٢ على أن تختــص مجــالس البلديات بممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية بالمنطقة التابع لها، كما تختص بالشئون المحلية طبقا للدستور، بالاتساق مع التشريعات الوطنية وتشريعات المقاطعات.

ويتم تشكيل مجالس البلديات بالانتخاب -وبالتعيين فى بعض الحالات- وفقا لما تحدده التشريعات الوطنية، وتتم عملية انتخاب أعضاء المجالس البلدية على أساس التمثيل النســبى[٦]، ولمــدة اربــع سنوات[٧].

نص دستور ١٩٩٦م على أن يتولى البرلمان الوطنى سلطة التشريع على المستوى الوطنى، بمــا فى ذلك تعديل الدستور وإصدار التشريعات فى أى من الشئون الوطنية ما عدا الشــــئون المقصــورة على المقاطعات والواردة فى الجدول الخامس الملحق بالدستور- والتى لا يجوز للســلطة الوطنيــة التدخل فيها إلا فى حالات استثنائية حددتها المادة ٢/٤٤ من الدستور فنصت على إنه يجوز للبرلمان

---

(١) المادة ١/١٠٨.
(٢) المادة ١٣٢.
(٣) نفس المادة.
(٤) المادة ١٢٨.
(٥) المادة ٣/٢١١
(٦) حول تشكيل وانتخاب أعضاء المجالس المحلية انظر المادة ١٥٧ من الدستور.
(٧) المادة ١٥٩.

الوطنى التدخل فى الاختصاصات التشريعية الواردة فى الجدول (٥) والمتعلقة بالاختصاصات التشريعية للمقاطعات حينما يكون ذلك التدخل لازما من أجل:

- حماية السلامة الوطنية.
- حماية الوحدة الاقتصادية.
- حماية القيم الوطنية الجوهرية.
- بلورة المعايير الدنيا اللازمة لتوفير الخدمات، أو
- لمنع التصرفات غير المبررة التى تتخذها مقاطعة على نحو يمس مصالح مقاطعة أخرى أو الدولة ككل.

وقد أورد الدستور مجالات اختصاص حكومات الأقاليم منفردة أو بالاشتراك مع الحكومة الوطنية على سبيل الحصر، وذلك فى إطار الجدولين (٤) ، (٥) الملحقين به وهى على النحو التالى:

١-الاختصاصات المشتركة

حدد الجدول الرابع من الدستور الاختصاصات المشتركة للحكومة الوطنية وحكومة المقاطعات وتمثلت فى:

- إدارة الغابات الأهلية، الزراعة، المطارات باستثناء المطارات الدولية والوطنية، التنمية الحيوانية ومكافحة الأمراض، الملاهى والسباقات والقمار والمراهنات باستثناء اليانصيب والرهانات الرياضية، حماية المستهلك، الشئون الثقافية، إدارة الكوارث، التعليم بكافة مستوياته عدا التعليم الجامعى، البيئة، الخدمات الصحية، الإسكان، القوانين الأهلية والعرفية، تنمية الصناعة، [illegible] الخدمات الإعلامية المقدمة من جانب [illegible] المحميات الطبيعية باستثناء المتنزهات العامة، وحدائق النباتات والموارد البحرية، الشرطة، مكافحة التلوث، رسوم نقل الملكية، المشروعات العامة بالمقاطعة مع استثناء ما يدخل فى إطار الجدول الخامس، المواصلات العامة، الخدمة العامة وفقا لاحتياجات المقاطعة بالأساس، التخطيط والتنمية الإقليمية، تنظيم المرور، حماية التربة، السياحة، التجارة، الزعامات التقليدية وشئونها، التنمية الحضرية والريفية، تراخيص المركبات، خدمات الرفاهة.
- وعلى ذات الصعيد حدد القسم (ب) من الجدول الرابع المجالات التى يمكن أن تساهم فيها الحكومات المحلية فى ذات الإطار المشترك للاختصاص وتمثلت تلك المجالات فى الخدمات التالية والمقتصرة على مجال البلدية ونطاقها الجغرافى:

"مكافحة تلوث الهواء، تنظيم البناء، خدمات رعاية الطفل، شبكات الكـهرباء والغـاز، إطفـاء الحرائق، السياحة المحلية، المطارات البلدية، خدمات الرعاية الصحية، الرياضة، الخدمة العامة، تنظيم أعمال التجارة، صيانة الجسور والنافورات والأرصفة، والموانئ، -باستثناء الوطنـي منها والدولي- مكافحة آثار الأعاصير، تقديم خدمات المياه والمرافق الصحية".

٢-الاختصاصات الخاصة بحكومة المقاطعة منفردة

أورد الجدول الخامس من الدستور على سبيل الحصـر الاختصاصـات الخاصـة بحكومـات المقاطعات منفردة ؛حيث نص على اختصاصات بالمهام التشريعية والتنفيذية بشأن:

"السلخانات، الإسعاف، التسجيل والحفظ باستثناء السجلات على المستوى الوطنـي، المكتبـات باستثناء المكتبات العامة، تراخيص الخمور، المتاحف باستثناء المتاحف الوطنية، التخطيـط علـى مستوى المقاطعة، مناطق الاستجمام والمنتجعات المحلية على مستوى المقاطعة، الرياضة المحليـة، المرور والطرق بالمقاطعة، الخدمات البيطرية باستثناء التنظيم المهني الخاص بها.

وقد أورد القسم (ب) من الجدول المذكور الاختصاصات التي تمارسها الحكومات المحليـة فـي إطار المقاطعة التابعة لها، وتتمثل في:

"خدمات الشواطئ والترفيه، إقامة المهرجانات والاحتفالات في الميادين العامة، المدافن، أعمـال النظافة، مكافحة الضوضاء والإزعاج، رقابة محلات بيع الخمور للعامة، خدمات رعاية الحيـوان، الحظائر، تراخيص الكلاب، تراخيص بيع الأطعمة للعامـة ورقابتـها، الآداب العامـة، الخدمـات الرياضية المحلية، الأسواق، المجازر (السلخانات)، الحدائق المحلية، الطرق المحلية، الضوضـاء، المطاعم، الأماكن العامة، الباعة الجائلين، إضاءة الشوارع، الإشارات [illegible]"

وقد نص الدستور أنه، فيما عدا تلك الموضوعات المنصوص عليها، تكون السلطة الوطنية هـي المختصة وحدها بالتعامل معها وتنظيمها.

١- المبادئ الحاكمة للعلاقة بين مستويات الحكم

تضمنت المادة (٤١) من الدستور القواعد الواجب مراعاتها في التعامل بين المستويات المختلفـة للحكم، كما نصت المواد من ١٤٦-١٥٠ من الدستور على القواعد الواجب تطبيقها عنـد تنـازع الاختصاصات أو القوانين بين مستويات الحكم.

فعلى صعيد القواعد المنظمة للعلاقة بين مستويات الحكم بشأن المبادئ الواجب مراعاتها، نصت المادة (٤٠) على إنه:

- يجب على كل جميع مستويات الحكم والمؤسسات التابعة لها الحفاظ على السلام والوحدة الوطنية والنظام الجمهورى، والولاء للدستور والجمهورية والشعب، واحترام الوضع الدستورى ومؤسسات وسلطات المستويات الأخرى للحكم، وعدم تجاوز الصلاحيات والوظائف المسندة إليها بمقتضى الدستور. مع ممارسة تلك الصلاحيات والوظائف على نحو لا يهدد الوحدة المؤسسية أو الوظيفية أو النطاق الجغرافى، لأى من المستويين الآخرين من مستويات الحكم.

وأكدت الفقرة (ج) من المادة ذاتها على ضرورة تعاون مستويات الحكم مع بعضها البعض، وعلى أساس من الثقة المتبادلة وحسن النية من أجل:

- دعم العلاقات الودية.
- التعاون والدعم التبادل.
- تبادل الرأى والمشورة فى المسائل ذات النفع المشترك.
- تنسيق الإجراءات والتشريعات.
- الالتزام بالإجراءات المتفق عليها.
- تجنب الدعاوى القضائية فيما بينهم.

وسعيا لتحقيق ما سبق أكدت المادة ٢/٤١ على ضرورة صدور تشريع بإقامة الهياكل والمؤسسات اللازمة لدعم التعاون بين الحكومات المختلفة، وتسوية أى نزاعات محتملة، كما أكدت المادة ذاتها فى فقرتها الثالثة على ضرورة استنفاد كافة السبل الممكنة لتسوية النزاع بين مستويات الحكم قبل اللجوء إلى القضاء لحسم ذلك النزاع(١).

وفى تنظيمها لحالات التعارض والتنازع بين التشريعات الوطنية وتشريعات المقاطعات فيما يتصل بالاختصاصات المشتركة الواردة فى الجدول الرابع من الدستور أكدت المادة ٢/١٤٦ على سيادة (سمو) التشريع الوطنى على ما عداه من تشريعات فى حالة:

- أن يكون التشريع الوطنى أكثر فاعلية فى التعامل مع المسألة.

(١) ألزمت المادة ٤/٤١ المحكمة المختصة بنظر هذه النزاعات بإعادة الموضوع إلى أطرافه، حال اعتقاد المحكمة أنه لم يتم استنفاد السبل الأخرى لتسوية النزاع.

- أن يتعلق التشريع بمسألة يلزم توحيدها على المستوى الوطنى.
- أن يكون التشريع الوطنى لازما لحفظ السلامة الوطنية أو الوحدة الاقتصادية، حماية الأسواق العامة فيما يتصل بحركة السلع والخدمات والعمالة ورأس المال وتنمية الأنشطة الاقتصادية بين المقاطعات وعبر حدودها، وكذا بشأن تأكيد تكافؤ فى الحصول على الخدمات الحكومية، وحماية البيئة.
- كما يسمو التشريع الوطنى على تشريع المقاطعات حال استهداف التشريع الوطنى منع تصرفات المقاطعات التى تمس الأوضاع الاقتصادية والأمنية والصحية لمقاطعة أخرى أو للدولة ككل، أو تلك التصرفات التى تعوق تنفيذ الخطط الاقتصادية للدولة.

ونصت المادة ١٤١/٥ على إنه فيما عدا الحالات سالفة البيان فإن التشريع الخاص بالمقاطعات يسمو على التشريع الوطنى.

واختصت المادة ١٤٧ بتنظيم حالات تعارض التشريعات الوطنية مع دساتير المقاطعات ؛حيث أكدت على سمو التشريع الوطنى وسيادته على دساتير المقاطعات وهو ذات الأمر الذى نصت عليه المادة ١٤٨ فيما يتصل بالموضوعات التى لا يحسمها القضاء ؛حيث أشارت إلى سيادة التشريع الوطنى فى مثل هذه الحالات.

وقد أهابت المادة ١٥٠ من الدستور بالمحاكم المختصة تقديم وإعلاء التفسيرات التى ترفع التعارض بين التشريعات وتفضيلها البعض على غيرها من التفسيرات عند النظر فى مثل هذه القضايا.

ج: حق تقرير المصير فى إطار دستور ١٩٩٦م

علاوة على ما سلف بيانه، عن الحقوق الجماعية المنصوص عليها فى المادة ١٨٥ من الدستور، نصت المادة ٢٣٥ من الدستور على أن:

"حق تقرير المصير لشعب جنوب إفريقيا ككل، كما هو منصوص عليه فى هذا الدستور لا يحول – فى إطار ذلك الحق– دون الاعتراف بفكرة حق تقرير المصير لأى كيان (جماعة)

Community ذات تراث ثقافى ولغوى مشترك فى إطار وحدة إقليمية داخل الجمهورية، أو بأى شكل آخر يحدده التشريع الوطنى".

وقد أكدت حكومة جنوب إفريقيا على أن أحد المهام الرئيسية للجنة دعم وحماية الحقوق الثقافية والدينية واللغوية للجماعات، ستكون هى البحث فى السبل العملية لبلورة وتنفيذ الحقوق الجماعية، والتشريعات والقرارات اللازمة لتحقيق أهداف المواد الخاصة بتقرير المصير فى الدستور(١).

حاصل ما تقدم أن النظام السياسى فى استجابته للمطالب الخاصة بشكل الدولة قى تراوح ما بين إرضاء المطالب الوطنية للقطاع العريض من الأفارقة فى دولة جنوب إفريقيا والمتعلقة بإقامة دولة موحدة مركزية، وإرضاء المطالب الخاصة بالجماعات الإثنية الأخرى لاسيما البيض وبعض قطاعات الأفارقة (الزولو)، بالأخذ بشكل من أشكال اللامركزية.

وتشير المخرجات سالفة البيان إلى أن النظام السياسى قد وازن فى مخرجاته بين مطالب الجماعات المختلفة، مع رفض واضح لخيار الانفصال ؛حيث تكشفت الاختصاصات الخاصة بكل من الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات عن درجة من اللامركزية مع نزوع لإعلاء السلطة الوطنية على ما عداها فيما يتصل بالشئون العامة ؛حيث تكشف الحالات الواردة فى المادة ١٤٦ والخاصة بسمو التشريع الوطنى على التشريع الخاص بالمقاطعة عند التنازع عن درجة كبيرة من المرونة والاتساع على نحو يتيح إفراغ المواد الواردة فى الجدول الخامس من مضمونه، حال التوسع فى تفسير بنود المادة ١٤٦ من الدستور وتؤكد المادة الخاصة بحق تقرير [illegible] النزعة المركزية للنظام، ورفض خيارات الانفصال التام، تشير النصوص إلى أن الشكل المعتبر لتقرير المصير هو ذلك الكائن فى إطار الجمهورية، أو أى شكل آخر يقره التشريع الوطنى وفى ضوء هيمنة الأفارقة على السلطة التشريعية فإنه لا يتصور الإقرار بحق الانفصال التام عن الدولة لأى من الجماعات الإثنية.

---

(١) Report of The Government . . ., Op.cit., P: 7.

المبحث الثانى

المخرجات الخاصة بسياسات النظام

فى سعيها لإدارة مطالب الجماعات الإثنية المختلفة فى المجتمع، عمدت حكومة الوحدة الوطنية فى جنوب إفريقيا إلى حزمة من السياسات التنظيمية والتوزيعية الأصعدة السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية.

ويهدف هذا المبحث، إلى التعرف على مخرجات النظام السياسى فى استجابته لمطالب الجماعات الإثنية على الأصعدة سالفة البيان؛ من خلال التركيز على مجالات بعينها فى هذا الشأن، وفى ضوء الإطار العام الحاكم لسياسات النظام؛ على نحو ما اعلنته حكومة البلاد؛ باعتبار أهمية ذلك الإطار ومرجعيته عند تقييم أداء النظام السياسى ومخرجاته أو استجاباته لمطالب الجماعات.

وإدراكا لما سبق، وانطلاقا منه ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على الترتيب التالى:

المطلب الأول: الإطار العام لسياسات النظام

المطلب الثانى: المخرجات بشأن تمثيل الجماعات الإثنية ومشاركتها.

المطلب الثالث: المخرجات بشأن المطالب الاجتماعية الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار العام لسياسات النظام: برنامج التعمير والتنمية[1]

جسد برنامج التعمير والتنمية Reconstruction And Development Program (R.D.P) الذى طرحه الزعيم نلسون مانديلا قبيل انتخابات ١٩٩٤م. الإطار العام لسياسات النظام على مختلف الأصعدة وذلك على الرغم من التراجع الذى حدث منذ عام ١٩٩٦م. عن الالتزام باليات تحقيق أهداف ذلك الإطار؛ حيث ظلت الأهداف الواردة فى البرنامج هى الأهداف العامة والمعلنة للنظام.

ففى تقديمه "لبرنامج التعمير والتنمية" أعلن نلسون مانديلا أن ذلك البرنامج هو نهاية مرحلة وبداية مرحلة أُخرى ، وأنه -أى البرنامج - نتاج مشاورات مكثفة بين حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى وشركائه من الأُحزاب والتنظيمات الجماهيرية الأُخرى.

---

(١) تم الاعتماد فى رصد الإطار بصفة أساسية على نصوص برنامج التعمير والتنمية الصادر عن حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى عام ١٩٩٤م، والذى طرحه الحزب كبرنامج انتخابى تعهد تنفيذه والالتزام به عند تقلده السلطة. انظر.
RDP: The Reconstruction And Development Programme: A Policy Frame Work
at: http://www.polity.org.z/govdses/rdp/rdp.html.

وفى عبارة ذات دلالة رمزية أكد مانديلا أن برنامج التعمير والتنمية هو بناء على تقاليد ميثاق الحرية[1] الذى تبنته حركة الكفاح الوطنى بقيادة المؤتمر الوطنى الإفريقى منذ عام ١٩٥٦م[2]. ولكن مع الاخذ فى الاعتبار مستحدثات الوضع فى عام ١٩٩٤م والتى شهدت تقلّد الحركة الوطنية السلطة، بما يتطلبه ذلك من تحويل المثياق إلى برنامج عمل للحكومة، وهو ما يجسده برنامج التعمير والتنمية.

وقد أكد نلسون مانديلا فى كلمة الافتتاحية لتلك الوثيقة، وكذلك مقدمتها على أن برنامج التعمير والتنمية هو نتاج مشاورات مكثفة مع كافة قطاعات الشعب واستجابة لها وتعهد باستمرار ذلك التشاور وتلك الصيغة فى صنع السياسات وعند تنفيذها[3].

أولاً: مبررات برنامج التعمير والتنمية

تكشف المبررات التى طرحت عند إعلان برنامج التعمير والتنمية، عن محاولة قادة حزب المؤتمر الوطنى حشد أكبر تأييد جماهيرى للبرنامج من خلال مخاطبة احتياجات تلك الجماهير وآمالها. حيث نص البند ٢/١ من البرنامج على أن الحاجة لبرنامج التعمير والتنمية تنبع من[4]:

-التاريخ الحافل بالسياسات الاستعمارية الاستغلالية وما اسفرت عنه من إفقار لجماعات فى المجتمع لحساب رقى وازدهار جماعات أُخرى فى ظل توزيع غير عادل للدخل والثروة على أسس إثنية.

- التشوه الاقتصادى فى ظل التقسيم العنصرى المفروض للعمل فى كافة مجالات العمل وجوانب المجتمع؛الأمر الذى أنتج منتجعات ومزارع متطورة للبيض من ناحية، ومجتمعات ومدن هامشية للأفارقة تعانى من عدم توافر المرافق الأساسية من ناحية أُخرى.
- ميراث التفرقة فى مجالات التعليم، الصحة، الرفاهة، المواصلات، التوظيف، وما شاب تلك المجالات من عدم مساواة وعدم عدالة فى توزيع فرص الوصول إليها. حيث هيمنت

---

(١) صدر هذا الميثاق فى ٢٦ يونيو ١٩٥٥ وتضمن النص على منح الحقوق السياسية للجميع بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو العنصر، إضافة إلى بنود تطالب بتأميم المناجم والصناعات الرئيسية وإعادة توزيع الأرض. انظر:
د. إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرير الوطنى ....**، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢) ونجدر الإشارة كذلك إلى أن ذلك الميثاق منذ صدوره عام ١٩٥٥م، كان مثار جدل ونقاش بين أعضاء المؤتمر الوطنى الإفريقى، حيث عارض البعض الطابع الاشتراكى الراديكالى للميثاق بدعوى الخشية من ان يفسر بتحول المؤتمر إلى الشيوعية وفى المقابل راى البعض أن الميثاق بما فيه من بنود مجرد خطوة فى طريق الجمهورية الشعبية. الأمر الذى أجّل التصديق على الميثاق حتى اواخر ابريل ١٩٥٦م حينما تم الاتفاق على التصديق على ميثاق الحرية الذى اصبح منذ ذلك الحين بمثابة برنامج المبادئ للمؤتمر الوطنى الإفريقى. انظر:
المرجع سبق ذكره، ص ص ٥١:٥٠.

(٣) RDP, **Op.cit,**

(٤) **Ibid.,**

الجماعة البيضاء على كافة القطاعات الرئيسية في البـــلاد، بفضـــل تمتعـــهم بالمـــهارات والكفاءات الناجمة بدورها عن السياسات التعليمية التمييزية لصالح الأقلية البيضاء.

- الممارسات القمعية لقوى العنصرية وما خلفته تلك الممارسات عبر نشرها ثقافة العنف وعدم الأمن ؛ على نحو جعل الفقر وعدم الامن مهددين رئيسيين للملايين من أبناء المجتمع.
- أن الملايين من ابناء جنوب إفريقيا قد ناضلوا من اجل تحسين اوضاعـــهم فـــى مختلـــف المجالات وهو نضال شاركت فيه كافة الاجناس والاعمار والتنظيمات.
- أن التحديات التى تواجه جنوب إفريقيا تتطلب اقترابا شـــاملاً: Comprehensive لحشـــد وتكتيل الموارد والطاقات من أجل علاج الآثار التى خلّفها نظام الفصل العنصرى.
- انه ما من نظام ديمقراطى يزدهر إذا ظلت القطاعات العريضة من الشعب تعانى من الفقـــر والحرمان من الملكية ومن الطموح إلى حياة أفضل.

ثانيا: المبادئ الأساسية لبرنامج التعمير والتنمية(١):

انطلاقا من المبررات سالفة الذكر وضع حزب المؤتمر ست مبادئ اساسية حاكمـــة تشـــكل مجتمعة الفلسفة السياسية والاقتصادية للبرنامج وتتمثل تلك المبادئ هى:

١-تكامل البرنامج واستمرارية

انطلاقا من أن ميراث الفصل العنصرى لا يمكن التعامل معه ببرامج جزئيـــة وسياســـات متفرقة. أكدت قيادة حزب المؤتمر الوطنى على أن برنامج التعمير والتنميـــة يســـتهدف حشـــد الموارد والطاقات نحو الهدف المبتغى على نحو يضمن للبرنامج الاستمرار.

٢-القيادة الشعبية للبرنامج

وذلك باعتبار أن الافراد بعزيمتهم وطموحاتهم هم أكثر الموارد اهمية، وذلك بصرف النظر عن الاصل العرقى أو الجنس أو محل الاقامة أو الغنى والفقر؛ ويعنى ذلك ضرورة مشـــاركة الافراد وانخراطهم فى صنع وتنفيذ البرنامج.

٣-تحقيق الأمن والسلام للجميع

فالتعمير والتنمية يقتضيان توفير الامن وإقامة قوى أمنية تراعى التركيبة الوطنية والنوعيـــة Gender فى البلاد؛ على أن يكون ولاء تلك القوى وخضوعها للدستور وحـــده. وليـــس لأى جماعة ، أو تنظيم آخر، وأن تحترم حقوق الانسان.

---

(١) **Ibid.,**

كما تضمّن ذلك المبدأ، النص على ضرورة أن يعكس النظام القضـــائى الـــتركيب الإثنـــى والنوعى فى المجتمع، وأن يحقق العدالة والأنصاف والمساواة للجميع أمام القانون.

٤-بناء الأمة

حيث أكدت قيادة حزب المؤتمر الوطنى على أن أحد الازمات المركزية فـــى البـــلاد هـــى الانقسام وعدم المساواة الحادة التى خلفتها مرحلة التفرقة العنصرية وطالبت بعدم استمرار انقسام الدولة ما بين عالم أول متقدم وعالم ثالث متخلف؛ ولذا فإن البرنامج من منظور واضعيه يقـــوم على أساس من التنمية الاقتصادية والسياسية.

٥-الربط بين التعمير والتنمية

فبرنامج الحكومة للتعمير والتنمية قد انطلق من الربط بين التعمير والتنمية، فى مواجهـــة آراء من طالبوا بضرورة إحداث النمو أولاً، قبل الحديث عن التعمير؛ بدعوى أن النمو وإعادة التوزيع عمليتان متعارضتان؛ حيث انطلقت رؤية واضعى برنامج التعمير والتنمية من أن عملية التعمير هى صنو للتنمية. فالقضية من وجهة النظر تلك، ليست فقط فى زيادة معـــدلات النمـــو والمخرجات، ولكن فى كيفية توزيع تلك المخرجات، ودرجة إسهامها فى تطوير قدرات إنتاجيـــة طويلة المدى والارتقاء بالعنصر البشرى.

٦-ديمقراطية جنوب إفريقيا

وهو مبدأ اساسى تستند إليه المبادئ الخمس السابقة، فهيمنة الأقلية وامتيازاتها فـــى كافـــة المجالات، هى –من وجهة نظر واضعى البرنامج– المعوق الأساسى أمام برنامج [illegible] مسيرة البلاد وتطويرها. لذا ذهب قادة المؤتمر الوطنى إلى أن نشر الديمقراطية فى المجتمع لابـــد وأن يكون أحد الأهداف الجوهرية لبرنامج التعمير والتنمية، حيث طالب واضعو البرنامج بـــإحداث تغييرات جذرية فى طريقة صنع السياسة،عن طريق إتاحة الفرصة لمزيد من مشاركة الجماهير فى صنع القرارات الماسة بهم ؛ حيث أكدوا على أن الديمقراطية ليست منحصرة فى انتخابـــات دورية، ولكنها عملية نشطة من أجل تمكين كل فرد من المساهمة فى التعمير والتنمية.

ثالثا: الأهداف الرئيسية لبرنامج التعمير والتنمية(١)

تضمن برنامج التعمير والتنمية مجموعة من الأهداف التى ألزمت حكومة حزب المؤتمـــــر الوطنى نفسها – فى عام ١٩٩٤م – بتحقيقها؛ وتتمثل فيما يلى:

---

(١) Ibid.,

١-تلبية الاحتياجات الأساسية

حيث أكدت قيادات المؤتمر الوطنى، على أن تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد هى أول الأولويات الواجب على الحكومة السعى إلى تحقيقها سواء تمثلت تلك الاحتياجات فى الوظائف، الأرض، المسكن، المياه، الكهرباء، الاتصالات والمواصلات، البيئة الصحية النقية، التغذية، الرعاية الصحية والضمان الاجتماعى. وقد اكد البرنامج على أن البدء بمشروعات البنية الأساسية سوف يؤدى إلى انتعاش قطاعات عديدة فى الاقتصاد الوطنى على نحو يحدث نمواً عاما فى اقتصاد البلاد.

٢-تطوير القدرات البشرية

وذلك من خلال إعداد وتنفيذ برنامج للتعليم والتدريب عبر خطط واضحة للتعليم والتدريب على كافة المستويات انطلاقا من مبدأ التعليم المتواصل من رعاية الطفولة حتى التدريب التكنولوجى، وفى كافة المجالات والمناطق، المنزل، المصنع، المساحات ومراكز الشباب، الريف، الحضر، النساء والرجال. وتطوير الصناعات لتكون قادرة على المنافسة على الصعيد الدولى، وإدماج الشباب المُهمّش فى المجتمع وزيادة مشاركتهم فى صنع القرار، والاهتمام بالرياضة وإتاحتها للجميع.

٣-بناء الاقتصاد الوطنى ودعمه

وذلك من خلال الاستفادة من مناطق القوة فى الاقتصاد والبناء عليها، وعلاج مواطن الضعف فيه والتى تتمثل بالأساس فى عدم العدالة فى توزيع عوائد الاقتصاد الوطنى. لذا اكد برنامج التعمير والتنمية على ضرورة تحقيق قدر اكبر من عدالة التوزيع واستفادة كافة قطاعات المجتمع من موارد البلاد وثرواتها. وفى هذا الإطار اكد البرنامج على أهمية التخلص من مواريث الحقبة العنصرية ممثلة فى عدم المساواة الإثنية والنوعية فى توزيع الوظائف والملكية وفرص التدريب واكتساب المهارات.

وقد أكد البرنامج على مركزية حقوق العمال فى إطار عملية بناء الاقتصاد حيث طالب بضرورة علاج آثار سياسات الفصل العنصرى وإصلاح العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال. وطالب البرنامج بإقرار مشروعية الإضراب وتكوين الاتحادات ومؤسسات التفاوض الجماعية والتعاونية على مستوى البلاد.

٣-إضفاء الطابع الديموقراطى على الدولة والمجتمع

وذلك انطلاقا من إنه بدون إضفاء الطابع الديموقراطى فإن البلاد بإمكاناتها البشرية والمادية لن تتاح لها الفرصة لتحقيق التعمير والتنمية. وفى هذا الصدد فإن للدستور دوراً بارزاً فى بيان

مهام كل من الحكومات الوطنية والاقليمية والمحلية والادارات والمؤسسات المختلفة فيما يتصل بتحقيق ذلك الهدف. وكذا بيان اهمية وحيوية دور المنظمات الاجتماعية وغير الحكومية في تيسير عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة، إلى أن واضعي برنامج التعمير والتنمية قد حرصوا على بيان الصعوبات التي تعترض تنفيذ مثل ذلك البرنامج الطموح والذي يتطلب التنسيق بين العديد من الهيئات والمؤسسات. لذا فعقب توليهم السلطة أنشأ قادة المؤتمر الوطني هيئة مستقلة للإشراف على تنفيذ برنامج التعمير والتنمية والتنسيق بين وحداته المنتشرة في المقاطعات وعلى مستوى المحليات.

وقبل الانتقال إلى تفصيل بعض ما سبق إجماله من سياسات يمكن التأكيد على ثلاث ملاحظات أساسية فيما يتصل بالإطار العام سالف البيان.

الملاحظة الأولى: أن مبادئ البرنامج وأهدافه تعكس استجابة واضحة لمطالب القطاعات العريضة من المجتمع ممثلة في الأفارقة والتي سلف بيانها في الفصل السابق والمتعلقة بالاحتياجات الأساسية.

الملاحظة الثانية: أن البرنامج جاء محابيا – من الناحية النظرية على الأقل – للقطاعات التي عانت من الاضطهاد في المرحلة العنصرية لاسيما العمال والنساء والمعوقين وبخاصة الأفارقة منهم وعلى حساب الجماعة المتميزة من الأقلية البيضاء.

الملاحظة الثالثة: أنه قد حدثت تحولات جوهرية في سياسات وأدوات ترجمة مبادئ البرنامج وأهدافه في ارض الواقع وهو ما سيأتي تفصيله وتفسيره لاحقاً.

المطلب الثاني: التشريعات بشأن تمثيل الجماعات الإثنية ومشاركتها

مع تولي حكومة الوحدة الوطنية بقيادة حزب المؤتمر الوطني وحلفائه من الحزب الشيوعي ومؤتمر اتحادات عمال جنوب إفريقيا (كوساتو) السلطة في البلاد في اعقاب انتخابات ١٩٩٤م. شرعت الحكومة في تنفيذ المواد الواردة في دستور ١٩٩٣م؛ بشأن حقوق الجماعات المختلفة – وقد مثلت البرامج استجابة لمطالب الجماعات الإثنية بالمشاركة السياسية من ناحية، وسعيا من جانب النظام لعلاج الاختلالات والتشوهات الموروثة عن الحقبة العنصرية من جانب.

ويعرض هذا المطلب بالرصد لاستجابات النظام السياسي فيما يتصل بتمثيل الجماعات المختلفة ومشاركتها في النظام السياسي ومؤسساته المختلفة لا سيما أجهزة الحكومة الرئيسية والسيادية، ممثلة في السلطات التشريعية والتنفيذية والجهاز الإداري علاوة على المؤسسة العسكرية.

أولاً: مخرجات النظام السياسى بشأن المشاركة والتمثيل السياسى

تكشف وثائق وممارسات النظام السياسى؛ لا سيما قبل عام ١٩٩٦م، عن درجة من الأخـــذ بمبدأ تقاسم السلطة والتوافقية Consociationalism ومؤسساته[١].

فمن الناحية الدستورية، أكد دستور ١٩٩٣م، على أن المواد الواردة فـــى الجـدول الرابـــع الملحق بالدستور والخاصة بالمبادئ الدستورية الحاكمة ،وما يرتبط بتلك المبـــادئ مـــن بنـــود دستورية أُخرى، غير قابلة للإلغاء[٢]. واشترط لإلغاء أو تعديل أى مادة أُخرى مـــن الدســـتور ضرورة موافقة أغلبية الثلثين من أعضاء الجمعية الدستورية[٣]. وبالمثل تضمن دستور ١٩٩٦م، التأكيد على ضرورة موافقة نسبة ٧٥% من أعضاء الجمعية الوطنية على الأقل وموافقة مندوبى ست مقاطعات فى مجلس المقاطعات عند إجراء أى تعديل فيما يتصـــل بالمـــادة الأولـــى مـــن الدستور[٤] والمتعلقة بطبيعة دولة جنوب إفريقيا والمبادئ القائمة عليها. واشترطت أيضا المـادة ٢/٧٤ من دستور ١٩٩٦م موافقة ثلثى أعضاء الجمعية الوطنية ومندوبى ستة مقاطعات فـــى مجلس المقاطعات عند إجراء أى تعديل بشأن الفصل الثانى من الدســـتور والمتعلـــق بميثـــاق الحقوق؛ ؛وبالمثل نص الدستور ذاته، على أن بنود أُخرى بالدستور يمكن تعديلها بموافقة ثلثـــى أعضاء الجمعية الوطنية وموافقة مندوبى ست مقاطعات بالمجلس الوطنى للمقاطعات فى حالات:

- أن تتعلق المسألة بمجلس المقاطعات واختصاصاته.
- أن تمس المسألة حدود أو سلطات أو وظائف أو مؤسسات المقاطعات.
- أن تمس البنود المتعلقة باختصاصات المقاطعات.

وقد نص دستور عام ١٩٩٣م، على الأخذ بصيغة الاقتراع العام، وهو ما مثّـــل استجابة لمطالب الجماعات الإثنية المستضعفة فى الحقبة العنصرية؛ ل اسيما الأفارقة ولكنه من ناحيـــة أُخرى أكد على مبدأ التمثيل النسبى فى تشكيل مجلس الوزراء، وكذا فى عضوية البرلمان؛ حيث أخذ بنظام القائمة النسبية فى إجراء الانتخابات حيث نص الدستور فى المادة ١/٨٨ على أن:

"مجلس الوزراء يتكون من الرئيس والنواب التنفيذيين للرئيس وما لا يزيد عن ٢٧ وزيـــرا يعينهم الرئيس بمقتضى الدستور".

---

(١) Lijhart, Op. cit., p. 223.
(٢) المادة ١/٧٤ من الدستور الانتقالى.
(٣) المادة ٢/٧٤ من الدستور الانتقالى.
(٤) المادة ١/٧٤ من دستور ١٩٩٦م.

ونصت المادة ١/٨٤ على أن: "الحزب الذى يحصل على ٨٠ مقعدا فى الجمعية الوطنية أو أكثر من مقاعد الجمعية الوطنية بحق له أن يُعين نائبا للرئيس" وإذا لم يحرز أى من أحزاب أو حقق حزب واحد فقط العدد المطلوب من المقاعد فإنه يحق للحزب الذى يليه مباشرة أن يُعين نائبا للرئيس من بين أعضاء الحزب فى البرلمان".

كذلك نصت المادة ٢/٨٨ من دستور ١٩٩٣م على أن: "الحزب الذى يحصل على عدد عشرين مقعد (٥%) من مقاعد الجمعية الوطنية، ويرغب فى المشاركة فى حكومة الوحدة الوطنية، يحق له أن يحصل على حقيبة وزارية أو اكثر طبقا لعدد المقاعد التى حصل عليها". وهو الأمر الذى تم التراجع عنه فى دستور ١٩٩٦م على نحو ما سيرد البيان.

ويكشف التركيب الإثنى لأول حكومة وطنية والتى تم تشكيلها فى أعقاب انتخابات ١٩٩٤م، عن درجة كبيرة من التمثيل الإثنى للجماعة البيضاء والهنود مقارنة بنسبتهم فى المجتمع، وذلك على حساب نسبة تمثيل كل من الأفارقة والملونين، الذين قلّت نسبة تمثيلهم فى تلك الحكومة عن نسبتهم فى المجتمع فالجدول رقم (٢٣)، يوضح عدد الوزراء ونوابهم لكل جماعة إثنية ونسبته إلى إجمالى الوزراء مقارنة بنسبة أعضاء الجماعة فى المجتمع[1]

جدول (٢٣)

تمثيل الجماعات الإثنية فى مجلس الوزراء عام ١٩٩٤م

الجماعة الإثنية %	نسبتها فى المجتمع%	عدد الوزراء من الجماعة الإثنية	نسبتهم إلى الجمالى الوزراء%	عدد نواب الوزراء من الجماعة الإثنية	نسبتهم إلى الجمالى نواب الوزراء%
أفارقة	٧٧	١٤	٥١,٨	٦	٤٦,١
بيض	١١	٧	٤١,١	٥	٣٨,٥
ملونون	٩	٢	٧,٤	صفر	صفر
هنود	٣	٤	١٤,٥	٢	١٥,٤

المصدر بتصرف عن:

Vincent T. Maphai, "Liberal Democracy and Ethnic contlict in South Afica"., in Okwudibo Nnoli (ed.), Government and Politics in Africa: A Reader (Harare: AAPS, 2000), P 328.

---

(١) .Maphai, **Op. cit.**, p 328

ويمكن إرجاع ذلك التمثيل الكبير لكل من الجماعة البيضاء والهنود فى أول حكومة وطنية إلى الخبرات التقنية والعملية للجماعتين ،علاوة على الدور التاريخى للهنود فى الحركة الوطنية وروابطها بحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى وقيادته ممثلة فى نلسون مانديلا[١].فضلا عن أن تلك كانت المرة الأولى التى يصل فيها الأفارقة إلى السلطة، وبالتالى فإن النسبة التى مُثِّلوا بها كانت تُعتبر انتصاراً كبيراً فى نظر الغالبية من أبناء جماعة الأفارقة وإن أبدى فريق منهم عدم رضاء عن تعاظم نسبة غير الأفارقة فى المناصب الحكومية والإدارية[٢].

ومما يذكر أن حزب المؤتمر الوطنى فى قائمته الانتخابية للجمعية الوطنية حرص على تمثيل الجماعات الإثنية من غير الأفارقة حيث بلغت نسبتهم ٣٣% من إجمالى عدد المرشحين على المستوى الوطنى. وبلغت ٣٥% من بين العشرين مرشحا الأول فى قائمة الحزب[٣].

علاوة على ما سبق، وفى مواجهة اتهامه بهيمنة جماعة الاكسهوزا على مقدارته[٤] حرصت قيادة حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى على تمثيل مختلف جماعات الأفارقة كالسوثو والبيدى والزولو وغيرهم وان ظلت الغلبة لجماعة الاكسهوزا التى مثلت تاريخيا.النصير الأساسى لحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى[٥].

وتجدر الإشارة، إلى أن دستور ١٩٩٦م بدوره، قد أقّر مبدأ الاقتراع العام وكذلك مبدأ التمثيل النسبى فى الانتخابات، إلا إنه لم يرد ذكر به بشأن اقتسام السلطة التنفيذية ،أو توزيع الحقائب الوزارية على الأحزاب الفائزة فى الانتخابات على نحو ما ورد فى دستور ١٩٩٣م، حيث تراجع النظام عن صيغة الحكومة التمثيلية من خلال إلغاء النصوص الخاصة بتمثيل الأحزاب الحاصلة فى الانتخابات العامة على نسبة ٥% فأكثر فى الحكومة وكذلك إلغاء النص الخاص بأحقّية الحزب الحاصل على ٢٠% فى الانتخابات العامة فى تعيين نائب للرئيس، وجميع هذه التعديلات الواردة على دستور ١٩٩٣م والتى تضمنها دستور ١٩٩٦م تصب فى خانة التجاوب مع مطالب الأفارقة، لاسيما وأن قادة النظام من حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى قد تعللوا كثيراً فى تبرير عدم تحقيق الوعود والأهداف التى طرحوها من قبل فيما يتعلق بالاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية لجماعة الأفارقة بصفة خاصة، والذين أضيروا من

---

(١) John Chettle, "After The Miracle: Can South Africa Be A Normal State"., **The National Interest** (Washington D. C: William Byrd Press, No., Spring 1997), P. 74.

(٢) **Idem**.

(٣) Maphia, **Op. cit.**, p. 328

(٤) لمزيد حول تلك الاتهامات وما اثارته من صراع لاسيما بين حركة انكاثا (حزب الحرية انكاثا بعد ذلك) والمؤتمر الوطنى الإفريقي انظر: **Ibid.**, pp 321: 322 .

(٥) Liberary of Congress, **Op. cit.**,

الحقبة العنصرية بصفة عامة بأنهم لا يحكمون وحدهم؛ كما أن المادة ٩١ من دستور ١٩٩٦م، قد خولت رئيس الدولة صلاحية اختيار نائبه وأعضاء وزارته من بين أعضاء الجمعية الوطنية ،ولم تقيده بعدد معين من الوزراء[١]؛ الأمر الذى يحوى فى جانب منه توجها نحو المركزية من جانب الحزب الحاكم، على نحو ما تخلُصْ بعض الدراسات[٢]، وما سوف يبين لاحقا.

ثانياً: استجابات النظام فى مجال الإدارة العامة والتوظيف

سلف بيان طبيعة التشوهات وعدم المساواة التى شابت هيكل ال إدارة العامة والتوظيف فى المجالين العام والخاص فى جنوب إفريقيا، لاسيما فى نطاق الوظائف القيادية العليا والمتوسطة التى سيطرت عليها الجماعة البيضاء على حساب الجماعات الإثنية الأُخرى. وبخاصة الأفارقة والملونين. الأمر الذى أدى إلى دعم القدرات التساومية للأقلية البيضاء فى ظل الحاجة لخبراتهم الإدارية والقيادية فى الجهاز الإدارى وغيره من القطاعات الحيوية بما فى ذلك المؤسسة العسكرية وهو ما سبق بيانه عند الحديث عن عوامل فاعلية المطالب الإثنية.

وإدراكا لذلك الواقع وانطلاقا منه وضعت حكومة الوحدة الوطنية بقيادة المؤتمر الوطنى الإفريقى عدة أهداف سعت إلى تحقيقها بشأن الإدارة العامة والوظائف فى القطاعات المختلفة. وكانت أبرز تلك الأهداف علاج التشوهات الموروثة عن المرحلة العنصرية سواء فيما يتصل بالهياكل والأبنية أو ما تعلق بنصيب الجماعات الإثنية من الوظائف وما يرتبط بها من الحقوق والواجبات.

ومع تولى الحكومة الوحدة الوطنية كانت هناك ١١ (أحد عشر) إدارة عامة منفصلة بفعل سياسات الفصل العنصرى، لذا أولت الحكومة اهتماما كبيرا بإعادة هيكلة تلك الإدارات وتوحيدها فى إطار إدارة عامة واحدة للبلاد، وهو ما تحقق على المرحلتين الأولى عام ١٩٩٤م، حيث تم توحيد جميع الإدارات فى إدارة وطنية واحدة وتسع إدارات للمقاطعات مستقلة، المرحلة الثانية ١٩٩٨م تم إدماج الإدارة الوطنية وإدارات المقاطعات فى إدارة

---

(١) وتجدر الإشارة إلى أن المادة ٣/٩١/ج من دستور ١٩٩٣م قد أباحت لرئيس الجمهورية تعيين ما لا يزيد عن وزيرين من غير أعضاء الجمعية الوطنية.

(٢) انظر على سبيل المثال:

Roger Southall , "The centralization and Fragmentation of South Africa's **Dominant Party System**"., **African Affairs**, (Vol. 97, No. 389, October, 1997), Pp: 467: 469.

Roger Southall, "The South African Elections Of 1994: The Remaking Of A Dominant – Party State'., **The Journal Of Modern African Studies** (Vol. 32, No. 4, 1991), Pp 648:655.

Hermann Giliomee," Democratization In South Aftrica"., **Political Science Quarterly** (New York: Academy Of Policical Science, Vol. 110, No. 1, Spring 19995), Pp 103 : 104.

(مفوضية) وطنية واحدة(١). كما تم اصدار قانون لتوحيد العمل فى الإدارة العامة استهدف تحقيق التجانس فى اشتراطات وظروف العمل. وهو ما مثل الاولوية الثانية لحكومة الوحدة الوطنية.

أما الأولوية الثالثة فتمثلت فى وضع إجراءات لتوجيه الوزارات الوطنية وإدارات المقاطعات، فيما يتصل بتوفير العمالة اللازمة للبناء التنظيمى الجديد، مع مراعاة ضرورة تعزيز درجة التمثيل الإثنى فى الإدارة العامة على نحو يعكس واقع المجتمع، على نحو ما ينص الدستور(٢).

وسعيا لتنفيذ وتحقيق التمثيل سالف الذكر وضعت حكومة الوحدة الوطنية إطاراً عاما للسياسات بعد مشاورات مع تنظيمات العاملين بالإدارة العامة، كما أصدرت عدة أوراق بيضاء وعدة قوانين وقرارات تنفيذية بشأن تحقيق التوازن الإثنى فى الوظائف العامة ومؤسسات الإدارة العامة والقطاعات الخاضعة لها. ولعل أبرز ملامح تلك الأُطر والسياسات هو محاباة الجماعات الإثنية التى كانت مستضعفة فى الحقبة العنصرية وبخاصة الأفارقة، فيما يتصل بأولوية التعيين فى الوظائف الشاغرة وفى برامج التدريب وصقل المهارات بل عمدت الحكومة إلى حجز حصة من الوظائف الشاغرة لصالح تلك الجماعة تحقيقا لهدف أحداث التوازن الإثنى وتمثيل المجتمع فى الإدارة العامة فى البلاد(٣) بدعم ذلك ما نص عليه الدستور من أن الإجراءات المتخذة لصالح الفئات التى عانت فى المرحلة العنصرية من أجل رفع ما حاق بهم من أذى لا تعتبر تمييزاً(٤).

وفى ظل طبيعة البطء التى شابت علمية تطوير التمثيل الإثنى فى مؤسسات الإدارة العامة، وضعت حكومة الوحدة الوطنية إطاراً جديداً للتعامل مع ذلك الهدف وذلك من خلال ورقة بيضاء جديدة أصدرتها عام ١٩٩٧م حيث أفردت تفصيلا لإجراء إيجابى موجه جديد A New Affirmative Action بشأن المؤسسات العامة وقد بدأ تنفيذ هذه السياسة منذ أبريل ١٩٩٨م. وقد أكدت تلك السياسة على مسائل المساءلة والرقابة والتنسيق والمسئولية فيما بين القائمين على تنفيذ الإجراء الإيجابى الموجّه: Affirmative Action.

وقد فصلت الورقة البيضاء الصادرة فى ابريل ١٩٩٨م، المسئوليات الخاصة بمديرى المؤسسات ومعاونيهم فيما يتصل بتحقيق أهداف التمثيل الإثنى داخل المؤسسات، ووضعت من العقوبات ما يصل إلى فصل من يثبت تقاعسه فى هذا الشأن وطالبت الحكومة المؤسسات العامة – ممثلة فى مؤسسات الخدمة العامة، وقطاع الأعمال: Parastatal والمحليات – بوضع أهداف

---

(١) Delien Bulger (ed.), South Africa year Book 1999, Op.cit., p45

(٢) المادة ١٩٥/د من دستور ١٩٩٦.

(٣) Kanya Adam, The Politics Of Redress: South African Style Affirmative Actions"., **The Journal Of Modern African Studies** (Vol. 35, No. 2, 1997), P 241.

(٤) انظر بنود المادة التاسعة من الدستور والمتعلقة بالمساواة.

محددة رقميا وإطار زمنى لتحقيقها فيما يتصل بالتمثيل الإثنى فى تلك المؤسسات؛ على نحو يجعلها ممثلة لحجم تلك الجماعات فى المجتمع ويُحقق الشرعية لهذه المؤسسات باعتبارها ممثلة للمجتمع(١). وبالرغم من ذلك مازالت تلك النسبة غير معبرة عن حجم الجماعة الإثنية فى المجتمع.

وتقل الصورة إشراقا فى مجال نصيب الجماعات الإثنية فى الوظائف بصفة عامة فى القطاعين العام والخاص، ذلك أن عدد العاملين فى الخدمة العامة لا يتجاوز ١,٨مليون عامل ٧١% منهم على مستوى المقاطعات و٢٩% على المستوى الوطنى(٢). الأمر الذى يجعل اقتصار الإصلاح على المؤسسات العامة غير دال على إصلاح هيكلى فى المجتمع ولذا فقد حرصت حكومة الوحدة الوطنية على وضع تشريعات لنشر تطبيق الإجراء الإيجابى الموجه Affirmative Action فى القطاعين العام والخاص؛ من ذلك مشروع قانون المساواة الوظيفية Employment Equity Bill لعام ١٩٩٧م، والذى فرض على المؤسسات الاقتصادية والمشروعات التى يزيد عدد العاملين فيها عن ٥٠ عامل ضرورة الالتزام بتحقيق التمثيل الإثنى للجماعات المختلفة، وكذا التمثيل النوعى (ذكور/ إناث) والاحتفاظ بنسبة خاصة لذوى الاحتياجات الخاصة (المعوقين). على نحو يقترب من حجمهم فى المجتمع(٣). وقد فصّل ذلك المشروع، فى الشروط اللازم مراعاتها فى تلك المؤسسات؛ فيما يتعلق بالإعلان عن الوظائف، والتعيين، والسجلات التى يدون فيها حجم العمالة وإثنياتهم ونوعيهم، معتبرا أن ذلك لا يندرج تحت طائلة التمييز المنهى عنه بمقتضى الدستور. ورغبة فى نشر الالتزام بتلك السياسة أباح القانون للمؤسسات التى يقل عدد العاملين فيها عن خمسين عامل أن تُلزم نفسها أهداف القانون دون أن تكون مُلزمة بتقديم السجلات والوثائق المطلوبة من غيرها من المؤسسات(٤).

---

(١) Department Of Public Service And Admenstration : White Paper Affirmative Action In The Public Service, March 1998 (Republic Of South Africa: Government Gazette Vol. 394, 23 April 1998)

وانظر ايضا

Burger (ed.), South Africa Year Book 1999 , Op. cit., p 52

(٢) تم الاعتماد على:ه.ج كوتزيه: " الدولة والتغير الاجتماعى فى جنوب إفريقيا"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية(القاهرة:مطبوعات اليونسكو، عدد١٦٣، مارس ٢٠٠٠)، ص ١١٩ وانظر كذلك:

Ministery Of Labour: Draft Employment Equity Bill.

(٣) Ibid,

(٤) Ibid.,

ثالثا: على صعيد المؤسسة العسكرية

على الرغم من أن القوانين والقواعد المنظمة للإجراء الإيجابى الموجه قد استثنت المؤسسة العسكرية والأمنية وجهاز المخابرات من التطبيق المباشر لبنودها؛ لطبيعة تلك الأجهزة والمؤسسات وما تتسم به بعض جوانب من السرية، فإن تلك القوانين قد أشارت إلى أن ذلك الاستثناء لا يحول دون حماية حقوق أبناء الجماعات المنتمين إلى تلك الأجهزة والمؤسسات ضد أى ممارسات تمييزية ضدهم داخل تلك المؤسسات، حيث ألزمت الحكومة نفسها باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحيلولة دون ذلك التمييز، مع مراعاة الطابع الخاص لتلك المؤسسات(١).

وتجدر الإشارة، إلى ان القيادة السياسية، إدراكا منها لخطورة عدم التوازن الإثنى داخل المؤسسة العسكرية- على النحو سالف البيان فى الفصل السابق- عمدت إلى محاولة إصلاح ذلك الخلل وعلاج التشوّهات الكامنة داخل تلك المؤسسة الهامة، والتى أبرزها عدم التجانس الإثنى لقوات الدفاع الوطنى لجنوب إفريقيا والناجم عن السياسات العنصرية السابقة التى اعتمدت على تصنيف وتوزيع الكتائب العسكرية حسب الإثنيات والأعراق علاوة على اختلاف العقيدة القتالية لكل فريق أو جماعة، من تلك الجماعات العسكرية فعقيدة الجيش النظامى للبلاد تختلف عن تلك الخاصة بالوحدات العسكرية للأوطان المحلية؛ وكلاهما يختلف عن عقيدة الميليشيات العسكرية لحركات التحرير، فضلا عن اختلاف المهارات القتالية والتدريبية ومستوى التسليح ونوعيته، وانعدام الثقة بين تلك القوات(٢).

وقد تضمنت الورقة البيضاء، الصادرة عن قوات الدفاع الوطنى لجمهورية جنوب إفريقيا عام ١٩٩٥م، النص على أنه " من أجل ترسيخ شريعة القوات المسلحة، فإن وزارة الدفاع تتعهد بأنها على الأمد الطويل سوف تتخلص من ميراث التفرقة العنصرية وستعمل على ترسيخ أن قوات دفاع جنوب إفريقيا – وبخاصة قياداتها – ممثلة لشعب جنوب إفريقيا(٣).

وسعيا إلى تحقيق ذلك الهدف حددت وزارة الدفاع حجم تمثيل التنظيمات العسكرية السابقة المراد تحقيقه فى جيش الدفاع الوطنى بالنسب الواردة فى الجدول رقم (٢٤). على أن يكون

---

(١) انظر الجزء الخاص بنطاق تطبيق القانون المذكور، فى المرجع السابق مباشرة.

(٢) لمزيد انظر:

T.T. Matanzima: "Human Resoutces Challenges"., In Jakkic Cilliers (Ed.), **Continuity In Chang: The SA Army In Transion** (Capetown : Institute For Security Studies, Monograph Series No. 26 Aug. 1998), Pp: 59.

(٣) Moses Khainyile , **Op. cit.**, p. 90

الهدف على المدى البعيد تحقيق تمثيل إثنى عادل داخل المؤسسة العسكرية بعكس واقع مجتمع جنوب إفريقيا.

جدول (٢٤)

نسب التمثيل المستهدفة للتنظيمات العسكرية السابقة فى جنوب إفريقيا فى الجيش الوطنى

اسم التنظيم العسكرى	نسبة تمثيله فى جيش الدفاع
جيش جنوب إفريقيا السابق (العنصرى)	٣٠%
رمح الأمة (الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الإفريقى)	١٩%
جيش تحرير شعب أزانيا	٧%
قوات حماية الذات فى كوازولوناتال	٥%
قوات الدويلات المستقلة من جانب الحكم العنصرى	١٠%
المجندين الجدد (بعد ٢٧ ابريل ١٩٩٤)	٩%
المدنيين	٢٠%

المصدر:

T.T. Matanzima, "Human Resources Challenges"., In Jakkie Cilliers (Ed.), Continuity In Change: The S.A Army in Transion (Cape Town : Institute For Security Studies, Monograph Series, No. 26 Aug 1998), P 59.

وبالنسبة لجيش جنوب إفريقيا حددت مجلة الدفاع النسب المستهدف تحقيقها لتمثيل الجماعات الإثنية فى الجيش على النحو الذى يوضحه الجدول (٢٥)

جدول(٢٥)

التركيب الإثنى المستهدف لجيش جنوب إفريقيا

الجماعة الإثنية	النسبة المستهدفة
الأفارقة	٦٤,٦٨
البيض	٢٤,٣٥
الملونون	١٠,٢٢
الهنود	٠,٧٥

المصدر: **Ibid.**, P 60

وتشير الإحصاءات إلى حدوث تطور جوهرى فيما يتصل بتمثيل الجماعات الإثنية فى جيش الدفاع الوطنى فى الفترة من ١٩٩٤م حتى فبراير ١٩٩٦م على نحو ما يوضح الجدول (٢٦)

جدول (٢٦)

التركيب الإثنى للقوات العاملة فى جنوب إفريقيا فى عام ١٩٩٦م.

الأفارقة	٢٠٠٧٩	٤٣,٠٦
البيض	٢٢٣١٠	٤٧,٨٤
الملونون	٣٦٥٠	٧,٨٣
الهنود	٥٩٥	١,٢٨

المصدر:

Moses Khanyile, "The Ethnic Factor In South African Nation Defence Force: Recruiment Stratigies Revisited"., **Politeia** (Pretoria: University Of South Africa, Vol. 16 No. 1, 1997), P 91.

وعلى الرغم من الزيادة النسبية التى طرأت على تمثيل الأفارقة فى القوات المسلحة فى جنوب إفريقيا فإنها ظلت أقل من نسبتهم فى المجتمع. اكثر من ذلك أن نسبة تمثيل الأفارقة فى القيادات العليا والمتوسطة فى المؤسسة العسكرية ظلت حتى اكتوبر عام ١٩٩٦م نسبة لا تذكر مقارنة بنسبتهم فى المجتمع. وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢٧) حيث يتبين من الجدول إنه باستثناء القوات البرية وسلاح الخدمات فإنه لم يوجد للجماعات غير البيضاء أى تمثيل فى الرتب من عميد حتى فريق، فضلا عن التفاوت الكبير فى نسب تمثيل تلك الجماعات الإثنية فى الرتب القيادية الأُخرى على نحو يقل كثيراً عن نسبتها فى المجتمع بأى حال.

جدول (٢٧)

التركيب الإثنى للوظائف القيادية بالافرع الرئيسة للقوات المسلحة عام ١٩٩٦م.

الرتبة	القوات البرية				القوات الجوية				القوات البحرية*				سلاح الخدمات			
	ابيض	هنود	ملونون	افارقة	ابيض	هنود	ملونون	افارقة	ابيض	هنود	ملونون	افارقة	ابيض	هنود	ملونون	افارقة
فريق	٥	–	–	٢	١	–	–	–	٢	–	–	–	١	–	–	–
لواء	٢٤	–	–	٦	٩	–	–	–	٣	–	–	–	٣	–	–	١
عميد	٦١	–	١	٢٣	٤٤	–	–	–	١٨	–	–	–	١٦	–	–	٣
عقيد	٣٨٤	–	٢	٥٠	١٨٤	–	–	١	٨١	–	–	–	٦٨	–	–	٦
مقدم	٨٨٦	–	٢٢	١٠٤	٣٩٠	–	–	١١	١٧٠	٤	٣	٢	٢١٨	٢	–	٢٠
رائد	٦١٧	–	٤٢	٣١١	٤٦٦	–	٤	١٨	١٠٦	٣	٤	٤	٤٠٠	٤	–	٦٩
نقيب	٦٩٨	٢	٩١	٤٢٧	٣٨٦	–	٥	٣٧	٨٢	٥	٥	٣	٦١٩	٨	٣٥	٢٠٠

المصدر : **Ibid.,** *P 86*

* تم استخدام الرتب المعادلة لرتب القوات البحرية.

وفى ورقة له، ألقاها فى المؤتمر السنوى لجيش جنوب إفريقيا، تحت عنوان "جيش جنوب إفريقيا فى مرحلة التحول : الاستمرارية والتغير" فى يونيو ١٩٩٨م، أعلن نائب وزير دفاع جنوب إفريقيا أن أربعة من قيادات القطاعات التسع الرئيسية للجيش قد انتقلت إلى قيادات من الأفارقة، ثلاثة منهم من القيادات السابقة لقوات "ترانسكاى" والرابع من قيادات رمح الأمة. هذا علاوة على انتقال قيادة أركان الجيش وقوات الدفاع الوطنى، وقيادة سلاح الخدمات والمخابرات الحربية من الجماعة البيضاء إلى عناصر من الأفارقة؛ بحيث أصبح هناك خمس قيادات عليا بالجيش من الأفارقة يمثلون ٥٠% من تلك القيادات العليا البالغ عددها عشر قيادات، وهى نسبة تفوق أى تمثيل للأفارقة فى الأفرع الأخرى للقوات المسلحة أو الخدمة العامة(١)..

وعلى الرغم مما سبق، اعترف نائب وزير الدفاع بأنه مازال هناك اختلال كبير فى نسب تمثيل الأفارقة فى الرتب العليا بالجيش، وأكد على ضرورة مواصلة الجهود لتحقيق النسب المستهدفة؛ بما يعكس واقع المجتمع، ويجعل المؤسسة العسكرية قدوة فى تحقيق الاندماج الوطنى(٢).

---

(١) Romnie Kasrils: " Progress In Transformations" In Jakkie C Liers (Ed..): **Op.Cit.,** Pp 15 : 16

(٢) **Ibid.** PP 16 : 17

المطلب الثالث: المخرجات بشأن المطالب الاجتماعية الاقتصادية

يهدف هذا المطلب إلى بيان استجابات النظام ومخرجاته على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى؛ وذلك من خلال التعرف على الملامح الرئيسية والأهداف التى طرحتها حكومة الوحدة الوطنية بقيادة حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى بشأن هذين المجالين (الاجتماعى، الاقتصادى)، وذلك قبل التعرف بشئ من التفصيل على سياسات النظام ومخرجاته بشأن قضايا المصالحة الوطنية والأرض والإصلاح الاقتصادى، وبالنظر لأهميتها فى رسم ملامح مستقبل النظام السياسى وتوجهاته على نحو ما سوف يبين فى خاتمة البحث.

أولاً: الأهداف الاجتماعية الاقتصادية للنظام

أكدت وثائق النظام السياسى الصادرة منذ عام ١٩٩٤م. على إعلاء النظام الأهداف الاجتماعية وفى مقدمتها الاستجابة لمطالب تحقيق الاحتياجات الأساسية للمواطنين، على اعتبار انه بدون ذلك، لن يتحقق الاستقرار أو الاستمرار للديمقراطية فى البلاد، وقد اعتبرت حكومة حزب المؤتمر الوطنى أن تلبيه الاحتياجات الأساسية للمواطنين ستكون بمثابة القاطرة لاقتصاديات البلاد باعتبار ما سُتحدثه تلك التلبية من إنعاش للعديد من قطاعات الاقتصاد وصناعاته.

وقد أشار برنامج التعمير والتنمية إلى أن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين تقوم على أربعة أعمدة أساسية هى(1):

- توفير البيئة الملائمة لكافة أبناء جنوب إفريقيا لتطوير وتنمية قدراتهم لأقصى درجة ممكنة.
- زيادة انتاج ودخل الأسر المعيشية؛ من خلال إيجاد فرص العمل ورفع الكفاءة وتحسين ظروف العمل والعمال.
- تحسين ظروف المعيشة؛ من خلال تحسين الخدمات المادية والاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم التدريب للجماعات الريفية والحضرية.
- إقامة نظام ضمان اجتماعى وشبكات أمان أُخرى لحماية الفقراء والعجزة والمسنين، والجماعات المستضعفة الأُخرى.

وأكد برنامج التعمير والتنمية، على أن استراتيجيته تستهدف الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعب جنوب إفريقيا بطريقة متكاملة وشاملة مع منح اولوية لبعض القضايا كقضية الأرض

---

(١) أنظر الفصل الثانى من إطار خطة برنامج التعمير والتنمية. ١/٢ و ٢/٢ فى: RDP, **Op. cit**

والإسكان والخدمات والمياه والصرف الصحى، الكهرباء والطاقة، الاتصـــالات والمواصـــلات، التغذية، الرعاية الصحية، الضمان الاجتماعى والرفاهة الاجتماعية.

وقد نص البرنامج على ضرورة اتخاذ سياسات الإجراء الإيجابى الموجه ،على كافة الأصعدة سالفة البيان، لصالح الجماعات والفئات والقطاعات التى عانت خلال الحقبـــة العنصريـــة مـــن سياسات التمييز العنصرى، وفى مقدمة هؤلاء؛ الأفارقة، والمرأة، والمسنين، والعجزة، والشباب، والريف.

وقد تعهدت حكومة الوحدة الوطنية بجعل محاربة الفقر والحرمان فى مقدمة أولوياتها فعلـــى صعيد الإسكان قدّرت الحكومة الفجوة بين المتاح واللازم من المساكن بنحو ٣ ملايين مســـكن خلال عام ١٩٩٢م، وأشارت إلى إمكانية علاج تلك الفجوة من خلال رفع معدلات بناء المساكن من خمسين الف وحدة سكنية سنويا إلى ثلاثمائة ألف وحدة مع نهاية الخمس سنوات الأولى مـــن برنامج التعمير والتنمية(١).

وعلى صعيد خدمات المياه والصرف الصحى؛ تعهدت الحكومة بوضع سياسة مائية تستهدف الوفاء باحتياجات جميع المواطنين من المياه النقية الصحية، وأن تمد شبكة الصرف الصحى إلى كافة قطاعات الريف بحيث تتحقق الاستفادة منها لـــ ٧٥% من تلك القطاعات خـــلال الأجـــل المتوسط؛ وأن تكون متوفرة للجميع على الأجل البعيد (يُلاحظ أنه لم يتم تحديد مقدار أى مـــن الأجلين) (٢).

وفى مجال الطاقة والكهرباء استهدف برنامج التعمير والتنمية رفع نســـبة المســـتفيدين مـــن الطاقة الكهربائية إلى ٧٢% من إجمالى الأسر المعيشية فى البلاد بحلول عـــام ٢٠٠٠م، مـــع التعهد بإدخال الكهرباء لجميع المدارس والمستوصفات الصحية بأسرع ما يُمكن(٣).

كذلك أكد برنامج التعمير والتنمية على أنه خلال خمس سنوات من تطبيقه، لابد وأن تتوافـــر الرعاية الصحية المجانية للمسنين والعجزة والعاطلين والطلاب غـــير القـــادرين، مـــع توفـــير الخدمات الطبية لكافة القطاعات والفئات بأسعار مناسبة. يرتبط بذلك مد مظلة التأمين والضمـــان الاجتماعى لجميع أبناء البلاد وبخاصة الفقراء على أساس من قواعد المساواة والعدالة وإتاحـــة الفرصة للجميع(٤).

---

(١) البند ٢/٥ من البرنامج.
(٢) البند ٢/٦.
(٣) البند ٢/٧.
(٤) البندين ٢/١٢ و ٢/١٣ من البرنامج.

وعلى ذات الصعيد الاقتصادى الاجتماعى حظيت قضية الأرض باهتمام خاص فـــى إطـــار برنامج التعمير والتنمية، وكذلك قضية الإصلاح الاقتصادى وهو ما سوف تعالجه نقطتان تاليتان من هذا المطلب.

وتجدر الإشارة، إلى أن النظام السياسى فى برنامجه المطروح، لم يغفل أهمية قضية التعليـــم والتدريب ،بالمعنى الواسع للمجالين، حيث أكد البرنامج على ضرورة توجيههما لإحداث تنميـــة شاملة للأفراد والجماعات ودعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن يحـــث علـــى التفـــاهم والتسامح المشترك والمتبادل بين أبناء جنوب إفريقيا وأن يدعم المبادئ الأساسية الـــواردة فـــى إعلان الحقوق(1).

ثانياً: سياسة المصالحة

إدراكا من النظام السياسى لميراث الحقبة العنصرية من الحزازات والعداءات الإثنية لا سـيما بين الأقلية البيضاء وجموع الأفارقة، حرصت حكومة الوحدة الوطنية على محاولة علاج تلـــك المواريث ومواجهتها، بدلا من تجاهلها على نحو قد يؤدى إلى تفاقمها وتفجّرها – حرصا علـــى تأكيد مبادئ العد ل والأمن والسلام الاجتماعى.

ومنذ البداية كانت الحكومة الوطنية على وعى بحساسية تلك المسألة فى ظل التعارض الكامن بين مقتضيات تحقيق العدل والقصاص من جناه المرحلة العنصرية من ناحية، وبين ضـــرورات تحقيق الاستقرار من خلال إصدار عفو عام وبدء مرحلة جديدة من التســـامح المشـــترك بيـــن جماعات المجتمع وفئاته من ناحية أخرى(2) ؛ لذا فقد مثّل قانون الوحدة الوطنيـــة والمصالحـــة National Unity And Reconciliation Act والصادر فى عام ١٩٩٥م، حلاً وسطاً فـــى الإجابة على التحدى الذى طُرح على حكومة الوحدة الوطنية ممثلا فى كيفية إزالـــة التعـــارض سالف البيان، بين شروط تحقيق العدل، ومتطلبات تحقيق الاستقرار، حيث جاء فى تبرير قـانون الوحدة الوطنية والمصالحة أنه: "لتحقيق الوحدة والمصالحة.. ..فإنها لابد وأن تقوم على أساس العفو، وأن ذلك العفو يتطلب المصارحة الكاملة بما تم ارتكابه من انتهاكات لحقوق الانسان(3).

وبمقتضى قانون الوحدة الوطنية والمصالحة تم تشكيل لجنة المصالحة الوطنية التى تشـــكلت من ١٧ عضوا يعاونهم جهاز إدارى مكون من ٢٥٠ عضوا وأُسندت رئاسة اللجنة إلى القـــس

---

(١) البند ٣/٣ من البرنامج.

(٢) Amuller, "Facing Our Shadow Side: Afrikaners Must Own Their Own Complicity"., at http://www. Truth.org.za/tracktwo/p.16.htm.

(٣) Republic Of South Africa: National Unity And Reconciliation Act. No. 34, 1995

ديزموند توتو [١] وقد استمعت اللجنة إلى ما يقرب من ٢٢ الف من ضحايا الحقبة العنصرية وتلقت أكثر من سبعة آلاف طلب عفو من الجناة الذين ثبتت إدانتهم [٢].

ولقد كانت الفلسفة الأساسية لعمل اللجنة ،هى تعرية أحداث الماضى ووقائعه، من أجل الاستفادة من بناء المستقبل؛ وسعياً إلى ذلك عمدت اللجنة إلى تشجيع ضحايا النظام العنصرى على الحديث عن آلامهم، وكذا حث الجناه على الحديث عن دوافعهم لارتكاب تلك الممارسات والأفعال، فى إطار من الأمن المادى والمعنوى للمشاركين والماثلين أمام اللجنة[٣].

والمثير للانتباه أن لجنة الحقيقة المصالحة والقانون الذى أنشئت بمقتضاه وكذا الفلسفة التى قامت عليها، قد ووجهت باعتراضات عديدة من جانب الكثير من جماعات المجتمع وتنظيماته، حيث انتقدت تنظيمات الجماعة البيضاء وكذا حرب الحرية انكاثا تشكيل اللجنة واعتبروه محابيا لحزب المؤتمر الوطنى الافريقي فى ظل هيمنة الأعضاء الموالين له على ذلك التشكيل؛ حيث أشار المنتقدون إلى إنه من بين سبعة عشر مفوضا أعضاء اللجنة، تراوح عدد أنصار المؤتمر الوطنى الإفريقى ما بين ١٢- ١٤ عضوا فىحين لم يكن لحزب الحرية انكاثا أى تمثيل داخلها، وهو النقد ذاته الذى وجهته تلك القوى السياسة إلى الهيئة الإدارية للجنة المصالحة وتشكيلها[٤].

وعلى ذات الصعيد أعرب معارضو اللجنة عن تشككهم فى صحة افتراض وجود علاقة بين الحقيقة من ناحية، والمصالحة من ناحية أُخرى ، فضلا عن تشكيك صحافة الأفريكانر فى نزاهة اللجنة وحيادها مستشهدة فى ذلك بطريقة تعامل اللجنة مع الجناة من ا لحزب الوطنى، ونظرائهم من حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى، ودعت صحافة الأفريكانر إلى ضرورة إصدار عفو عام وإغلاق ملف الماضى انطلاقا من واقع أن كافة الأطراف قد مارست العنف وبالتالى فعليها أن تتبادل الصفح والنسيان[٥].

ومع صدور التقرير النهائى للجنة الحقيقة والمصالحة فى عام ١٩٩٩م وإشارته بأصابع الاتهام إلى كافة القوى السياسية فى البلاد؛ لمسئوليتها عن أحداث العنف التى شهدتها البلاد،

---

(١) David Goodman, "Why Killers Should Go Free: Lessons From South Africa"., **The Washing Ton Quarterly** (Washing To DC: The Center For Strategic And International Studies, Vol. 22, No, 2, 1999). P.172

(٢) **Ibid.**, P 175

وتجدر الإشارة انه لم يُقبل من هذه الطلبات جميعها سوى ١٨٦ (مائة وستة وثمانون) طلبا بينما رُفض الباقى انظر.

Burger (ed.),, **South Africa. Year book, 1999, Op. cit., p 236**

(٣) **Ibid.,** pp 174: 176

(٤) Muller. **Op. cit**

(٥) **Ibid.,** وانظر ايضا

Andries Odendal, "For All Its Flows: The TRC Us A Peacebuilcling Tool"., at http://www.truth**..org.za/reading/tracktwo/po4,htm.**

سارعت كل القوى والتنظيمات السياسية، بما فى ذلك حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى وإن كان بدرجة أقل، إلى انتقاد التقرير والتحفظ على نتائجه كل فيما يخصه من اتهامات(١).

ورغم كافة الانتقادات سالفة البيان، تمسكت حكومة الوحدة الوطنية باللجنة المذكورة ودعّمت أعمالها التى قُدِّرت تكلفتها الإجمالية بخمسين مليون دولاراً امريكيا باعتبار ضرورة تلك العملية (المصالحة) من أجل إرساء قواعد الديمقراطية فى البلاد(٢).

ثالثا: السياسات المتعلقة بقضية الأرض

فى تعاملها مع المطالب الخاصة بملكية الأرض أعلنت حكومة الوحدة الوطنية بزعامة حزب المؤتمر الوطنى عن وعيها بأهمية تلك القضية وخطورتها الناجمة عن ميراث الحقبة العنصرية وما أسفرت عنه من تهجير الملايين من الأفارقة من أراضيهم ومساكنهم لصالح الأقلية البيضاء وسياستهم الزراعية القائمة على كثافة رأس المال الأمر الذى يجعل من مجرد إلغاء قوانين الأرض غير كاف لعلاج واقع عدم المساواة فى توزيع الأرض؛ باعتبار أن قلة فقط من الأفارقة هى التى سوف تستطيع الحصول على أراضى من خلال سياسة السوق المفتوح فى ظل قلة الدعم المُقدم للراغبين فى شراء أراضى والمُقدر بـ ١٥ ألف راند (نحو ألفى ونصف دولار حسب أسعار صرف١٩٩٧).

لذا تعهدت الحكومة باتخاذ خطوات علميّة فيما يتعلق بإصلاح هيكل ملكية الأرض فى البلاد وكذلك إصلاح أوضاع العمال المزارعين بالمزارع المملوكة للأقلية البيضاء على نحو يضمن حقوقهم ويكفل لهم الاستقرار ومن أجل تحقيق تلك الغاية اتخذت حكومة الوحدة الوطنية سلسلة من الإجراءات قوامها عناصر ثلاث هى إعادة التوزيع Redistribution وإعادة الملكية Restitution وإصلاح شروط الملكية: Tenure Reforme وذلك من خلال مجموعة من التشريعات الهادفة إلى ترجمة تلك العناصر فى أرض الواقع(٣).

فعلى صعيد إعادة الملكية أصدرت الحكومة القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٤م، والذى استهدف إعادة الأراضى التى انتزعت من أصحابها بفعل القوانين العنصرية الصادرة منذ ١٩١٣م، ولم يعوضوا تعويضا عادلا. ومن أجل ذلك الغرض أُنشئت لجنة لتلقى دعاوى الملكية من الأفراد والجماعات الذين ينطبق عليهم الشروط التى أوردها القانون ٢٢ لسنة ١٩٩٤م، وذلك لمدة ثلاث

---

(١) **Ibid..,**

(٢) **Ibid.,**

(٣) انظر فى ذلك: - J. F. Kirten And J.Vanzyl, "Approaches And Progress With Land Refomation South Africa". P 1/9 at: http://www.laac-agecon.org/saconf/sa23htm

- Burger (ed.), **South Africa Year Book, 1999, Op. cit.,** pp 355: 360

سنوات من دخول القانون المذكور حيز النفاذ (تم ذلك فى ١ مـــايو ١٩٩٥م)، وبـــالنظر إلـــى ضخامة المطالب والدعاوى فى هذا الصدد، تم تمديد الفترة حتى نهاية ١٩٩٨م(١). كما تم إنشـاء محكمة مختصة بدعاوى الأرض فى عام ١٩٩٦م، من اختصاصها النظر فى النزاعات المتعلقـة بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٤م(٢).

وبالنسبة لإعادة التوزيع، أكدت الورقة البيضاء الخاصة بقضية الأرض ،وكـذا التشـريعات الحكومية الصادرة فى هذا الشأن، على أن عملية إعادة التوزيع.سوف تتم من خلال سبل متعددة تقوم على ضمان حقوق الملكية للجماعات الحائزة بالفعل للارض، والمزاوجة بيـــن سياســات السوق المفتوح وغيرها فى طرح الأراضى للبيع مع استخدام الأراضى الخالية المملوكة للدولـة فى السعى نحو إحداث توازن فى توزيع الأراضى، وكذا استخدام الأراضى التى اكتُسبت بطرق غير مشروعة فى الحقبة العنصرية وليس هناك مُطالب بها، كما أباحت التشـــريعات للنظـام، الاستيلاء على أراضى؛ لغرض تحقيق المساواة بشرط دفع تعويض ملائم عنها لأصحابها(٣).

وتجدر الإشارة، إلى أن حكومة الوحدة الوطنية قد اعترفت بالاشكال المختلفة لحقوق الملكيـة فى البلاد بما فى ذلك الحقوق الجماعية للكيانات الاجتماعية المختلفة، ودعت الحكومة فى إطـار القوانين والتشريعات الخاصة بإصلاح شروط الملكية "الاشخاص والكيانات ذوى الملكية غـــير المستقرة قانونا- نتيجة للقوانين أو الممارسات العنصرية- إلى تعديل أوضاعهم إما بتحصيـــن وتصحيح ملكيتهم، أو بالحصول على تعويض ملائم؛ نظير التنازل عن تلك الأرض، وعـــالجت كذلك أوضاع العمال الزراعيين لدى الغير، وكذا حالات الملكية غير الرسمية لـــلأرض حيـث اعترفت بها مؤقتا لحين معالجتها معالجة شاملة(٤).

وقد استهدفت حكومة الوحدة الوطنية من تلك السياسات إعادة توزيع ٣٠% مـــن الأراضـــى الزراعية على الفئات المستضعفة فى الحقبة العنصرية خلال خمس سنوات من توليها الحكـــم. وهو الأمر الذى عجزت بشدة عن تحقيقه؛ حيث لم ترد نسبة ما تم إعادة توزيعه من الأراضـــى خلال الفترة من ١٩٩٤م حتى يونيو عام ١٩٩٨م عن ١% بينما بلغ نصيب آليات السوق ٠,٥% ويوضح الجدول رقم (٢٨) حجم الأراضى الزراعية التى تم تحويل ملكيتها عبر برامج الحكومة ونسبتها إلى إجمالى الأراضى الزراعية.

---

(١) **Ibid.**, 357

(٢) **Ibid.**, 359

(٣) Department Of Land Affairs,Land White Paper 1996 At: http://www.polity.ory.za/govdocs/whit = **papers/landw p01**

(٤) Kirsten and Zyle,**Op. cit.**, p 4/9

جدول (٢٨)

حجم الأراضى الموزعة ونسبتها إلى اجمالى الأراضى وعدد الأسر المستفيدة

السنة	حجم الأرض الموزعة بالهكتار	نسبتها من إجمالى الأرض%	عدد الاسر المعيشية المستفيدة
١٩٩٤	٨٠٨٥	٠,٠١	٧٢٧
١٩٩٥	١٠٠٣١	٠,٠١٢	١٢٣٠
١٩٩٦	٥٨٩١٨	٠,٠٧	٦٠٧٤
١٩٩٧	٩٦٩١٧	٠,١١٧	١٠١٩٠
١٩٩٨(حتى يونيو)	١١٤٣٣	٠,٠١٤	١٠٤٧
الإجمالى	١٨٥٣٨٤	٠,٢٢٣	١٩٢٦٨

المصدر: Kirsten and Vanzyl ,**Op.cit.**, P 6

وتشير الإحصاءات الرسمية، إلى أنه من بين ٦٣,٥٠٠ ادعاء ومطالبة باستعادة ملكية أرض لم يُنظر سوى ٥٠٠٠ (خمسة آلاف) دعوى فقط حتى مطلع عام ١٩٩٩م، علاوة على أن أكثر من تلك الادعاءات كانت بالمناطق الحضرية وتم تسويتها بدفع تعويضات لأصحاب الأرض الأصليين نظير التنازل عن مطالباتهم(١).

ولعله من الأمور ذات الدلالة أن قانون إعادة توزيع الأراضى قد أُجرى عليه تعديل فى ٢٤ يونيو ١٩٩٨م يهدف – وفق مبررات التعديل – إلى وضع إطار قانونى مُزود بآليات تكفل سرعة تنفيذه، إلا أن المثير للانتباه أنه قد نُص على عدم ضرورة النص على علامات أو أبعاد تلك الأرضى الخاضعة لإعادة التوزيع فى الجريدة الرسمية. كما زاد التعديل من سلطات، وصلاحيات الوزير المختص فيما يتعلق بمصادرة أراضى بعينها فى مختلف انحاء البلاد (٢).

كما أن نص القانون على تحريم الاستيلاء على الأراضى دون قرار محكمة يصب فى اتجاه ذات النتيجة وهى حماية ودعم ممتلكات الجماعة البيضاء.

---

(١) Danielle Owen, "South Africa: The Land Question".,
at: http://www.Africanperspective. com/html 43/Aftw.html.

(٢) Burger (ed.), **South Africa Year Book 1999, Op. cit.**, pp 359: 360

رابعاً: السياسات الاقتصادية

سلف بيان التوجهات والمطالب المختلفة التى طرحت على الساحة السياسية فى جنوب إفريقيا بشأن السياسات الاقتصادية للبلاد، تم حصرهما فى اتجاهين رئيسيين الأول يدعو إلى سياسة إصلاحية قوامها؛ إعادة هيكلة اقتصاديات البلاد لصالح الفئات التى عانت من الفقر والحرمان خلال الحقبة العنصرية؛ بما يعنيه ذلك من دور متدخل للدولة باجهزتها المختلفة؛ وبما لها من سلطات اقتصادية، وغير اقتصادية، لإعادة توزيع ثروات البلاد على النحو المطلوب، وقد ساندت النقابات العمالية والحزب الشيوعى ذلك الخيار يُشايعها فى ذلك قطاعات عريضة فى المجتمع لاسيما من جماعة الأفارقة وتمثل الاتجاه الثانى فى القوى المحافظة،والمتحفظة بشأن إحداث أى تغييرات جذرية فى اقتصاديات البلاد،فمع إقرار أنصار هذا الاتجاه بضرورة علاج الاختلال السائد فى المجتمع بصدد مسألة توزيع الثروة؛ فإنهم أشاروا إلى أن علاج ذلك الاختلال يجب أن يتم فى إطار اقتصاديات السوق دون غيرها من الآليات غير الاقتصادية؛ على اعتبار أن اقتصاديات السوق بآلياتها كفيلة -حال الأخذ بها ودعمها - بعلاج التشوهات القائمة فى اقتصاديات.

وقد كانت التكتلات الاقتصادية الكبرى ورجال الأعمال أكبر المساندين لهذا الاتجاه والداعين إليه معبرين فى ذلك عن الجماعات الإثنية المستفيدة من سياسات الحقبة العنصرية وعلى رأسها الجماعة البيضاء(١).

وبالنظر إلى مخرجات النظام السياسى؛ فيما يتصل بالسياسات الاقتصادية، مقارنة بمدخلات النظام؛ ممثلة فى مطالب رجال الأعمال بوقف العنف ومواجهة عمليات الإضراب، وضغط النفقات العامة؛ بخفض النفقات الاجتماعية، وتسريح مائة وخمسين الف عامل عبر خمس سنوات، وخفض معدلات الضرائب على الدخل والشركات، والاستمرار فى برنامج الخصخصة

---

(١) حول ذلك الجدول انظر:

- Chettle, **Op. cit.**, pp 69: 69

- Luiz,**Op. cit.**, p 2.34

انظر كذلك:

- E. C. Webstel, "The Politics Of Economic Reform: Trade Unions And Democratization In South Africa., **Journal Of Contemporary African Studies** (Vol. It., No.1, 1998), Pp 39:40

- James Jade Hentz: "The Two Faces Of Privatiesation: Political And Economic Logics In Transitional South Africa". **The Journal Of Modern African Studies** (Vol. 28, No. 2, 2000), Pp 204: 205

حول التحولات الإيديولوجية لحزب المؤتمر فيما يتصل بالإصلاح الاقتصادى وأسباب ذلك انظر:

Vishnu Padayachee,"Progressive Academic Economists & The Challenge Of Developemant In South Africa's Decade Of Liberation", **Review Of African Political Economy** ROAPE Publication Ltd, No. 77, 1998), Pp: 431.

وبيع ممتلكات الدولة، وكذلك المطالبة بعدم تحديد حد ادنى للأجور، وخفض الرسوم الجمركيــة وقيمة العملة؛ لزيادة التصدير، ومطالب النقابات العمالية بخفض الفوارق الاجتماعيــة؛ عــبر سياسة إعادة التوزيع، وزيادة معدلات التوظف، وحماية حقوق العمال، وتنمية الموارد البشـوية، ودعم البنية الأساسية، وتوفير الخدمات لكافة المواطنين؛ يمكن التمييز بين مرحلتين اساســيتين مميزتين فى سياسات النظام الاقتصادية ،لكل منها خصائصه ودلالاته، أولهما: مرحلة برنــامج التعمير والتنمية؛ والتى تمتد من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٦م . والمرحلة الثانيــة: تبــدأ مــع إقــرار استراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع Growth, Employment and Redistribution .(GEAR)

أ – السياسة الاقتصادية فى اطار برنامج التعمير والتنمية

على الرغم من بعض التحفظات والاعتراضات التى أبدتها القوى العمالية ونشطاء الحــزب الشيوعى على السياسات الاقتصادية التى تضمنها برنامج التعمير والتنمية فإن السمة العامــة لذلك البرنامج هى التجاوب مع طموحات الجماعات المستضعفة فى الحقبة العنصرية كما عبرت عنها النقابات العمالية والحزب الشيوعى(١). وهو ما يبين من عرض الملامح الرئيســية لتلــك السياسة الاقتصادية كما وردت فى بنود برنامج التعمير والتنمية حيث نص البرنامج من بين ما نص على إنه: "إيماناً من النظام بأن المركزية الشديدة من ناحية والحريــة المطلقــة لسياســات السوق من ناحية أُخرى كلاهما غير قادر على حل مشكلات المجتمع، فــإن برنــامج التعمــير والتنمية يقوم على الاعتراف بدور مركزى وقائد للدولة، فى كافة قطاعــات الاقتصــاد، وكــذا الاعتراف بدور نشط للقطاع الخاص، بما يحقق قيام اقتصاد قوى ومتوازن يستطيع أن يحقق(٢):

- التخلص من الفقر والأجور المنخفضة واللا مساواة الشديدة فى الأُجــور والضمانــات الصحية الناجمة عن مرحلة الحكم العنصرى.
- الوفاء بالاحتياجات الأساسية لجميع مواطنى جنوب إفريقيا وضمان حياة كريمة لهم.
- علاج عدم التوازن الاقتصادى والمشكلات الهيكلية فى قطاعــات الصناعــة والتجــارة والتعدين والزراعة والمالية والتوظيف.
- إزالة كافة صور التمييز والتفرقة لأى سبب كان بين الجماعات أو بين وداخل مقاطعات البلاد.

---

(١) **Ibid.**, pp: 440: 441
E. C. Webster,**Op.cit.**, pp 48: 49

(٢) راجع الفصل الرابع من برنامج التعمير والتنمية تحت عنوان بناء الاقتصاد Building the Economy من ٢/٤ حتى ٨/٤ من هذا البرنامج.

- إشراك كافة القطاعات والجماعات لاسيما تلك المستضعفة فى الحقبة العنصرية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- توفير الفرص الوظيفية بأُجور معقولة لجميع أبناء البلاد.
- تأكيد قواعد المساواة فى الأُجور بين الأفراد القائمين بوظائف متماثلة.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أكد برنامج التعمير والتنمية على مجموعة من الآليات والإجراءات اللازم توفرها واتباعها من ذلك الاعتراف– كما سلف البيان – بدور قائد للدولة فى إدارة الاقتصاد، وتوافر قطاع عام قوى وقادر على المساهمة فى تحقيق تلك الأهداف.

حماية حقوق العمال والحفاظ على مستويات العمالة ودعم سياسات السوق التى تصب فى تلك الأهداف، مع تشجيع قيام تنظيمات المساومة الجماعية فى القطاعين العام والخاص كأُسس لدعم إنتاجية الاقتصاد، وكذا الاهتمام بالضمانات الاجتماعية للعمال والقواعد الخاصة بحد أدنى للأجور[(١)].

وقد أولى البرنامج أهمية خاصة لإصلاح ما أحدثه الاستغلال التاريخى من جانب الحكومات المركزية السابقة للريف، من خلال سياسات إصلاحية تستهدف تلبية الاحتياجات السياسية لأبناء الريف من الفقراء ووقف كافة صورة الدعم والمساعدة غير المنطقية المقدمة للمزارع الكبيرة[(٢)].

كما تضمن البرنامج نصوصا عن منع الاحتكارات والقضاء على الطبيعة الهرمية للاقتصاد الوطنى، وطالب بإعادة النظر فى سياسة الخصخصة وهيمنة الأقلية البيضاء على قطاع الأعمال؛ مؤكدا على ضرورة خضوع المناجم الرئيسية فى البلاد لإشراف الدولة[(٣)]، وإزالة الطابع الإثنى للاقتصاد من خلال إيجاد طبقة رأسمالية من الأفارقة ومدهم برأس المال اللازم للقيام بمشروعاتهم، على أن يحدث ذلك كله بالتشاور والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية من القطاعات والفئات والجماعات الإثنية فى البلاد، وهو الأمر الذى أكد عليه الخطاب السياسى لكثير من قادة النظام[(٤)].

---

(١) المادة ٨/٤ وتفريعاتها.
(٢) المواد من ٨/٣/٤ ص ١٥/٣/٤
(٣) المواد من ١/٥/٤ حتى ١/١/٥/٤
(٤) Yahoo News , "South African President Calls for Black capitalist Class"., November 21, 1999

At: File://A:\article.html .

وحول إمكانات قيام طبقة رأسمالية من الأفارقة . . انظر:

Duncan James Randll, "Prospects For The Development of Black business Class in South Africa"., **The Journal of Modern African Studies** (vol. 34, No. 4, 1996). PP: 661-686.

ويبين مما تقدم أن الملامح الرئيسية للسياسة الاقتصادية للنظام السياسى فى جمهورية جنـوب إفريقيا تكشف عن استجابة لمطالب الجماعات الإثنية المستضعفة وبخاصة الأفارقـــة، إلا إنـــه بالنظر إلى ضخامه التكاليف اللازمة لتحقيق تلك السياسات علاوة على الصعوبات الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسية التى واجهت تطبيق تلك السياسة فى ظل صيغه التوازن الهش التى شابت صياغة برنامج التعمير والتنمية- بصفة عامة- والسياسة الاقتصادية داخله بصفة خاصة؛ ما بين محاولة الاستجابة لمطالب القطاعات المستضعفة فى البلاد من الأفارقة بخاصة ،والجماعات غير البيضاء بعامة من ناحية، واحتواء مخاوف الأقلية البيضاء المهيمنة اقتصاديا من ناحية أُخــرى، فشلت مساعى الحكومة لإرضاء كافة الأطراف بالمجتمع واضطرت للتحـــول عـــن السياســـة الاقتصادية لبرنامج التعمير والتنمية إلى سياسة جديدة جسدها برنامج النمو والتوظيف وإعـــادة التوزيع والتى مثلت المرحلة الثانية من مراحل السياسة الاقتصادية للنظام(١).

ب – السياسة الاقتصادية فى استراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع

فى يونيو ١٩٩٦ م، طرحت وزارة المالية استراتيجية اقتصادية كلية لإدارة اقتصـــاد البـــلاد عُرفت باستراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع، والتى اتسمت ملامحها بالأخذ بـــالأدوات التقليدية لاقتصاديات السوق فى المجالين المالى والنقدى حيث أكدت الاستراتيجية على ضـــروره تحقيق(٢):

- معدل سعر صرف ثابت
- معدل استثمار عام وخاص مرتفع مع الاسراع فى استكمال عملية الخصخصة
- تعريفات جمركيه منخفضة (لتشجيع التصدير)
- معدل أسرع لنمو الصادرات
- رفع كفاءة جهاز التحصيل الضريبى مع عدم زيادة الأعباء الضريبية
- معدل نمو اقتصادى ٦% سنويا بحلول عام ٢٠٠٠ م
- رفع معدلات التوظيف بحيث تصل فرص العمل إلى ٤٠٠,٠٠٠ (أربعمائه ألف فرصة عمل سنويا حتى عام ٢٠٠٠)

---

(١) حول ذلك التحول وأسبابه انظر:

Webster, **Op.cit.**, PP: 55-57.
Huntez, **Op.cit.**, PP: 220-221.
Padayachee, **Op.cit.**, PP: 443-445.

(٢) Webster, **Op.cit.**, P: 56.
Burger (ed.), South Africa Year Book 1997, **Op.cit.**, PP: 223-224

-رفع الأُجور الحقيقية بما لا يزيد عن٨ر٠% سنويا فى الفترة من ١٩٩٧حتى ٢٠٠٠ م
- ترشيد القطاع العام

وتكشف تلك السمات عن تحول واضح فى التوجهات الاقتصادية للنظام السياسى ؛ فعلى الرغم من استمرار الأهداف المعلنة والمتمثلة فى التوسع فى إنشاء الوظائف وإعادة التوزيع إلا أن الآليات المستخدمة لتحقيق ذلك اختلفت كثيرا عن الآليات المعلن عنها قبل ذلك، من جانب النظام؛ حيث انتقلت فلسفة العلاقة ما بين النمو وإعادة التوزيع من اعتبار إعادة التوزيع فى حد ذاته محققا للنمو؛ وهى فلسفة القطاعات المستضعفة من الشعب معبرا عنها من خلال التنظيمات النقابية والحزب الشيوعى، إلى القول بأن النمو شرط لازم ومسبق لإعادة التوزيع؛ وهو القول الذى يحفظ للكيانات المستفيدة من الحقبة العنصرية امتيازاتها باعتبارها الكيانات المهيمنة والنشطة اقتصاديا(١).

كما تعكس تلك السمات سالفة البيان عن تطابق شبه كامل بينها وبين برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى طرحه رجال الأعمال والشركات الاقتصادية فى البلاد فى فبراير ١٩٩٦م.

وتشير البيانات الإحصائية(٢) المتوافرة إلى تأكيد التوجهات الاقتصادية سالفة البيان والانحياز لمطالب القطاعات الرأسمالية فى المجتمع؛ حيث تزايدت نسبة النفقات الحكومية على المستويين الوطني والمقاطعات و تركزت منذ النصف الثانى من التسعينيات فى مجالات البنية الأساسية والتنمية البشرية (تعليم، إسكان، ثقافة)، كذلك ارتفعت النفقات الحكومية فى مجال البوليس من ١,٩ % من الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٢،٢ % عام ١٩٩٩/٩٨، كما ارتفعت النسبة الخاصة بالسجون من ٥ر٠ % إلى ٨ر٠ % فى العاملين المذكورين؛ وهو ما مثّل استجابة لمطالب الجماعات المختلفة وخاصة المستثمرين بتوفير الأمن.وفى المقابل تراجعت نفقات الحكومة على الخدمات الاقتصادية من ٥ر٣ % من الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٧ر٢% عام ٢٠٠٠/٩٩ ،وكانت أكبر معدلات للتراجع فى مجالات الزراعة

(١) حول جذور ذلك الجدل بشأن علاقة التوزيع بالتنمية انظر:
Mark Swilling, "Political Transition, Development And The Role of Civil Society"., **Africa Insight** (vol. 20 No. 3, 1990), PP: 154-155.

(٢) البيانات مستمدة من الجدول الخاص بالنفقات العامة لجمهورية جنوب إفريقيا الوارد فى الكتاب السنوى لعام ١٩٩٩م ونظيره الوارد فى الكتاب السنوى لعام ١٩٩٧م ، انظر:
Burger (ed.,), **South Africa Year Book 1999, Op.cit.**, P: 308.
Burger (ed.,), **South Africa Year Book 1997, Op.cit.**, P: 222.

والصيد والتصنيع. كما تراجعت نفقات الحكومة فى مجالات الضمان الاجتماعى من ٣ % من الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٩٦/٩٥ م إلى ٢٫٨ % عام ٢٠٠٠/٩٩.

وإجمالا يمكن القول أن السياسات الاقتصادية للنظام السياسى كانت فى مجملها لصالح الجماعات المهيمنة اقتصاديا فى البلاد وفى مقدمتها الأقلية البيضاء، وهو ما سيتم تقييمه وتفسيره فى المبحث القادم.

المبحث الثالث

تقييم مخرجات النظام السياسى وتفسيرها

فى ضوء المطالب الإثنية والأهداف والمخرجات السياسية سالفة البيان؛ يمكن السعى نحو تقييم فاعلية سياسات حكومة جنوب إفريقيا فى إدارة التعددية الإثنية؛ استرشاداً بما ورد فى الإطار النظرى سالف الذكر، والمطالب التى طرحتها الجماعات الإثنية فى جنوب إفريقيا، واستجابات النظام السياسى لها من ناحية أخرى.

واتساقا مع التقسيمات الواردة فى معالجة كل من المطالب والمخرجات فإنه سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين يعرض أولهما لتقييم سياسات النظام فى إدارة التعددية الإثنية. ويعرض الثانى لمحاولة تفسير تلك السياسات.

وسوف يتم التقييم استناداً إلى درجة تحقيق النظام لمطالب الجماعات الإثنية وأهدافه المعلنة من ناحية وطبيعة ردود الأفعال واستجابات الجماعات الإثنية لمخرجات النظام السياسى وسياساته.

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن تقييم سياسات النظام فى إدارة التعددية الإثنية يأتى فى اقترانه بتفسير تلك السياسات كتوطئة – ضرورية ولازمة – للنظر فى مستقبل النظام السياسى من هذه الزاوية المتعلقة بالتعددية الإثنية، أو بعبارة أخرى مستقبل الاندماج الوطنى فى جنوب إفريقيا.

المطلب الأول: تقييم سياسات النظام فى إدارة التعددية الإثنية

سبقت الإشارة، إلى أن تقييم سياسات النظام فى إدارة التعددية الإثنية سوف يعتمد بالأساس على دراسة مدى تحقيق النظام لأهدافه المعلنة ومدى وفاء تلك الأهداف المحققة باحتياجات ومطالب الجماعات الإثنية معبرا عنها بردود أفعال تلك الجماعات تجاه النظام السياسى.

أولاً: السياسات الخاصة بالهوية والمواطنة

تكشف مخرجات السياسات الخاصة بالهوية والمواطنة عن اخذ النظام بشكل من أشكال الإقرار بالوحدة من خلال التنوع؛ حيث اعتراف بمشروعية الجماعات الدينية واللغوية والإثنية القائمة فى البلاد مع السعى حثيثاً لبلورة هوية جامعة فى إطار مواطنة جنوب إفريقيا، وذلك كترجمة لشعار قوس قزح الذى صكه القس "ديزموند توتو" كتشبيه لأمة جنوب إفريقيا[١].

ويمكن القول، إن سياسة المصالحة الوطنية؛ التي اتبعتها حكومة الوحدة الوطنية استهدفت – من الناحية النظرية المعلنة على الأقل – تحقيق الوحدة الوطنية وعلاج رواسب الماضي عبر آلياتي المصارحة والعفو. إلا إن العديد من العقبات قد اعترضت عمل اللجنة وحالت دون إدراك أهدافها المعلنة منها[٢]:

١- معضلة التوفيق بين مقتضيات الحقيقة ومتطلبات العدالة: حيث أشارت الكثير من الكتابات لاسيما من جانب الأفريكانر وأنصار حزب الحرية انكاثا إلى أن كشف الحقائق يحمل في طياته مخاطر إثارة الأحقاد وروح الانتقام بين الجماعات المختلفة؛ على نحو يمكن أن يدمر السلام والتوازن القائم في البلاد، خاصة وأن مقتضيات كشف الحقيقة وهي العفو عمن يُدلى بها؛ تتعارض مع مقتضيات العدالة؛ ممثلة في توقيع الجزاء على الجُناة المتورطين في الأعمال اللاإنسانية في المرحلة العنصرية.

وعلى الرغم من تضحية النظام بمقتضيات العدالة؛ من أجل كشف الحقائق وذلك بمنح العفو عمن يدلي بالحقيقة، ورغم ارتضاء معظم الجماعات بما فيها جماعات المضطهدين لتلك الصيغة، فإن المشاهد بقاء بعض المعارضة من بعض أسر الضحايا ومطالبتهم بالقصاص من الجناة، وتشكك قوى الأفريكانر وأنصار " انكاثا " في الأهداف الحقيقية لتلك السياسة وجدواها.

٢- تعارض مشاعر وأهداف الضحايا والجناة، فعلى حين كان الضحايا على استعداد لسرد قصصهم، فإن الجناة كثيرا ما كانوا يشعرون بالخزى والحرج ،أن يعترفوا على الملأ بما مارسوه من جرائم؛ الأمر الذي جعل من عملية المصالحة –من وجهة نظر

---

(١) Adam Habib,The Transition to Democracy in South Africa: Developing A Dynamic Model", **Transformation**,(South Africa,no.27,1995),pp68:69.

(٢) تم الاعتماد مباشرة في رصد هذه العقبات وبتصرف على:
محمد عاشور مهدي : الصراع السياسي في جنوب إفريقيا ومستقبل النظام، ورقة أولية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، **أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٩) ص ٩٣٣: ٩٩٦.

البعض- أداة انتقام من مرحلة العنصرية وسادتها وفي مقدمتهم الأفريكانر. حيث كان واضحا منذ البداية أن كشف جراح الماضى لن يكفي وحده لتحقيق أهداف اللجنة؛ بل يجب أن تتم معالجة تلك الجراح، ومداواتها ضماناً لعدم تفجيرها قوى الصراع والانتقام مستقبلا، من جانب أي من الطرفين (الضحايا والجناة) على حد سواء.

٣- معضلة إدارة المصالحة بحيدة ونزاهة، وذلك انطلاقا من حقيقيتين أساسيتين أولهما: أن المشرفين على عملية المصالحة بشر ذوي ميول وأهداف ومشاعر وانتماءات تتأثر بلا شك بما يسمعونه من قصص وجرائم، وبالتالي فإن المعضلة هي كيف يوازن اعضاء اللجنة بين الحقيقة في واقعها المطلق وبين الحقيقة كما تصورها لهم مشاعرهم تحت وطأة ما يسمعون. ويزداد ذلك العيب وضوحا وخطورة في ظل نظر قوي فاعلة كالأفريكانر وأنصار حزب الحرية " انكاثا " لتشكيل اللجنة على إنه غير محايد ومنحاز لحزب المؤتمر الوطني.

٤-عدم نفاذية عملية المصالحة في المجتمع؛ ويُقصد بذلك ما أشارت إليه الدراسات من أن لجنة الحقيقة والمصالحة وإن نجحت في فتح ملفات الحقائق على المستوى الوطني - رغم التشكك في مدى ذلك النجاح - فإنه على المستوى المحلي لم يحدث تقدم يُذكر حيث استمرت أعمال التحرش بين الجماعات الإثنية المختلفة وداخلها، أكثر من ذلك أشارت بعض الدراسات الميدانية إلى أن بعض المشاركين أعربوا عن عدم درايتهم بمهام لجنة الحقيقة والمصالحة ولم يسمعوا عنها إلا خلال وسائل الاعلام، وأكد الكثيرون منهم على أن نجاح المصالحة يرتبط بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد.

يضاف إلى ما سبق، أن سياسات النظام الهادفة إلى إقرار واقع التعددية القائم في البلاد، والاعتراف باللغات والديانات والثقافات، وغيرها من أبعاد التعددية، ومحاولة إحداث نوع من التوازن والمساواة بين المطالب المتعلقة بهذه الأبعاد؛ قد حالت دونها الصعوبات العملية والتمويلية الخاصة بتحقيق تلك الأهداف في أرض الواقع؛ مثال ذلك؛ أن تلك الصعوبات قد حالت دون إقرار التعامل بالأحد عشر لغة الرسمية في البلاد في الدواوين والمؤسسات الرسمية، والاقتصار فقط على لغتين رسميتين فقط -على الأقل- في التعامل على المستويين الوطني والمقاطعات (تتنوع حسب اللغة السائدة في المقاطعات)، وهو أمر وإن حقق بعض الامتيازات للجماعات المختلفة إلا إنه قد قصُر عن تحقيق المساواة المستهدفة في الوثائق الرسمية وفي مقدمتها الدستور.

وعلى صعيد قضية الزعامات التقليدية، تكشف المقارنة بين مخرجات النظام السياسي في مرحلتي ١٩٩٣ م، ١٩٩٦ م عن درجة كبيرة من الاستجابة للمطالب المتعلقة بتلك الزعامات ودورها في المجتمع مع درجة مماثلة من نزع الحصانة عن تلك الامتيازات الممنوحة لأولئك الزعماء، وهو ما تكشف عنه المقارنة بين النص دستوريا على أوضاع هذه الزعامات في دستور ١٩٩٣م، وبين إحالة دستور ١٩٩٦م، تنظيم تلك الأمور إلى التشريع الوطني مع جعل إنشاء مؤسسات تمثيل الزعماء التقليدين أمراً جوازياً، وليس وجوبيا على نحو ما كان منصوصا عليه في دستور ١٩٩٦.

ويرتبط بما سبق ويفسره حد ما استمرار الاحساس بالانتماءات الأولية للأفراد وإعلائهم لتلك الانتماءات في تعريف انفسهم على الانتماء الوطني على نحو ما تشير بيانات الجدول(٢٩). وهو أمر تشير الدراسات إلى تزايده خلال الحقبة الانتقالية للنظام[١] .

جدول (٢٩)

أسس الانتماء لدى الجماعات الإثنية في جنوب إفريقيا.

أساس الانتماء	متحدثو الأفريكانية	متحدثو الإنجليزية	الملونون	الهنود	الأفارقة
مواطنة جنوب إفريقيا	٤٧,٣٣	٧٠,٠٥	٣٢,٧٥	٤٥,٢٦	١٤,٤١
الإثنية	٣٢,٤٨	١٠,٣٣	---	---	٥٣,٨٣
العرقية	١٨,٤٣	٩,٤٨	٤٦,٩٣	٣٧,٦٤	١٩,٤٤

المصدر:: Adam Habib," South Africa – The Rainbow Nation And Prospects For Consolidating: Democracy " , **African Journal Of Political Science**(Harare: African Association Of Political Science , Vol 2 ,No 2 , 1997) , P 20

ثانيا: السياسات الخاصة بشكل الدولة والنظام السياسي

يبين من مخرجات النظام السياسي في جمهورية جنوب إفريقيا أن السمة الغالبة في استراتيجيته في التعامل مع التعددية الإثنية هي استراتيجية اقتسام السلطة لاسيما في الفترة الممتدة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٩م والتى حكمها دستور ١٩٩٣م.

وقد سلف بيان أن اقتسام السلطة يتخذ أحد صورتين هما الصيغة التوافقية أو الصيغة الاندماجية، ويتضح من مخرجات النظام السياسي موضع البحث إنه لم يأخذ بأي من الصورتين على إطلاقها وإنما بصيغة توفيقية بينهما.

---

(١) Klandermans et.al. **Op. Cit.** , PP 134: 135 .

فمن الناحية الاندماجية أكدت سياسات النظام على حقيقة وحدة النظام والدولة في جنوب إفريقيا ومركزيتها بالأساس وأن الملامح الاتحادية للنظام لا تقوم بحال على أسس واعتبارات إثنية ، وكذلك الحال فيما يتصل بالتأكيد على اتباع سياسات عامة غير إثنية التوجه تستهدف المواطنين بصفة عامة دون تمييز، فضلا عن أن النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي لم يكن قائما على تحديد نسب بعينها لجماعات بعينها وإنما شجع على تمثيل القوى والأحزاب القائمة كقوى سياسية وبحسب التأييد الشعبي لها بصرف النظر عن التركيب الإثني أو النوعي لهذا التأييد.

وفي المقابل وجدت بعض ملامح الصيغة التوافقية لاقتسام السلطة ممثلة في ما نص عليه دستور ١٩٩٣ م في مادته ٨٨ من إقامة حكومة وحدة وطنية تمثل فيها كافة الاحزاب التي تحظى بنسبة ٥% من الأصوات على المستوى الوطني على الأقل، وكذلك الحال بالنسبة لتشكيل حكومات المقاطعات، كما أن المادة ٣٢ من نفس الدستور قد أباحت حرية الأفراد في التعلم بلغتهم والحفاظ على ثقافتهم ودينهم دون تمييز على أي من تلك الأسس، علاوة على البنود الخاصة بالحق الجماعي في تقرير المصير يضاف إلى ذلك سمة أخرى من سمات الصيغة التوافقية ممثلة في الفيتو الضمني للأقلية والذي تعبر عنه البنود الخاصة بشروط تعديل الدستور وتلك الخاصة بتعديل المواد الخاصة بتقرير المصير والحقوق الاساسية في المجتمع، والتي تشترط اغلبية خاصة على نحو ما سلف البيان.

ويمكن القول أن استجابة النظام السياسي بشأن شكل الدولة والمشاركة في النظام السياسي قد وازنت طوال الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٩م بين مطالب كل من الأفارقة والجماعات المستضعفة -بصفة عامة- في الحقبة العنصرية، المطالبة بحكومة مركزية موحدة، تحكمها الأغلبية، وبين مطالب الاقلية البيضاء، وبعض الجماعات المتحالفة مع تلك الأقلية، المطالبة بقدر أكبر من اللامركزية في الحكم ودرجة أكبر من تمثيل الجماعات الإثنية وضمان حقوقها، إلا أن عدم الإعلان صراحة عن الأخذ بالنموذج الفيدرالي للدولة ونظام الحكم، قد أباح للنظام السياسي إظهار انحيازه لمطالب الأغلبية بشأن شكل الدولة والنظام، من خلال النزوع نحو المركزية بشكل مطّرد؛ وهو ما يتضح فيما سبق ذكره؛ من رفض الصيغة الانفصالية لحق تقرير المصير، والسعي لبسط نفوذ الحكومة المركزية وتقليص اختصاصات حكومات المقاطعات لا سيما وأن نصوص الدستور الخاصة بتلك الاختصاصات كانت من المرونة بما يسمح بذلك التقليص – على نحو ما سلف البيان – ويصب في ذات الاتجاه خلو دستور ١٩٩٦م من النص على التمثيل النسبي للأحزاب في السلطة التنفيذية، كما أن تلك النزعة المركزية تتبدى-أيضاً-

في القوانين المنظمة للخدمة العامة بالمقاطعات، والقانون ٥ لسنة ١٩٩٩م، الخاص بتعيين رؤساء الإدارات الوطنية ومؤسساتها، حيث تم توحيد إدارات الخدمة العامة بالمقاطعات في إدارة واحدة وطنية وجعل تعيين رؤساء الإدارات الوطنية من اختصاص الرئيس، مع جعل تعيين مديري الإدارات بالمقاطعات من اختصاص رؤساء تلك المقاطعات، وبالنظر لخضوع معظم تلك المقاطعات لرئاسة تابعة لحزب المؤتمر الوطني يتضح بجلاء طابع الميل نحو المركزية في النظام.

ولا يختلف الأمر كثيراً على صعيد التمثيل في المؤسسات العامة الأخرى، حيث إن مخرجات النظام السياسي في هذا الصدد تشير إلى إستجابة النظام لمطالب الأفارقة بزيادة نصيبهم في التمثيل في تلك المؤسسات وقد صبت مجموعة الإجراءات الإيجابية الموجهة التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية في هذا الصدد؛ حيث ارتفعت نسبة تمثيل الأفارقة في جميع المؤسسات العامة في البلاد، بما في ذلك المؤسسات الأمنية والدفاعية على الرغم من عدم خضوع تلك المؤسسات المباشر والصريح لإجراء إيجابي موجه. إلا إن المشاهد هو حرص النظام على تمثيل جماعات المجتمع بنسبها داخل تلك المؤسسات.

وتجدر الإشارة، إلى إنه على الرغم من إعلان قادة النظام السياسي أن السياسات الإصلاحية المتبعة بشأن تمثيل الجماعات في المؤسسات العامة تستهدف الجماعات المستضعفة في الحقبة العنصرية ويُعني بها (الأفارقة – الملونون – الهنود) فإن الواقع يشير إلى معارضة كثير من الملونين والهنود – علاوة بالطبع على الجماعات البيضاء – لتلك السياسات بإعتبارها صورة من صور العنصرية والتمييز لصالح الأفارقة على حساب الجماعات الأخرى، الأكفأ والأجدر. حيث أشار هؤلاء إلى أن المساواة لا يجب أن تكون حسابية ولكن مساواة في الفرص ووفق قواعد الكفاءة والجدارة دون تمييز بأي صورة من الصور. وهو ما يشير إلى إحساسهم بتحيز مخرجات النظام تجاه الأفارقة [1] .

وفى ضوء الاعتبارات سالفة الذكر يمكن تفهم نتائج استطلاعات الرأي التي تشير إلى ضعف ثقة الجماعات الإثنية، من غير الأفارقة، في النظام السياسي والقانوني في البلاد، مقارنة بالأفارقة. وهو ما يوضحه الجدول رقم(٣٠).

ويبين الجدول(٣٠) أن الجماعة البيضاء أقل الجماعات نسبة في فئة الثقة الكبيرة وأكثرها نسبة في فئة عدم الثقة على الإطلاق في النظام السياسي والنظام القانوني، وإن كانت النسب

---

(1) Mattes & Thiel, **Op. cit** , PP 102: 104.

الخاصة بالثقة في النظام القانوني أفضل من تلك المتعلقة بالنظام السياسي. يليها في ذلك جماعة الهنود ثم الملونون وتتفق الجماعات الثلاث في أن نسبة ثقتها في النظام القانوني أفضل من نسب ثقتها في النظام السياسي، وهو أمر يمكن تفهمه في ضوء شعور تلك الجماعات بعدم تمثيل النظام السياسي لها وإحساسها كذلك بأن النظام القانوني أكثر ضمانا لحقوقها وحرياتها وإن كان لا يجب المبالغة في هذا الصدد، ذلك أنه إذا اعتبرت النسب في العمودين ١، ٢ أقرب لعدم الثقة والعمودين ٣، ٤ اقرب للثقة فإن مجموعهما بالنسبة لهذه الجماعات يكاد يقترب على المستويين.

جدول رقم (٣٠)

نتائج استطلاع الرأى حول ثقة الجماعات الإثنية فى النظام السياسى والقانونى عام ١٩٩٦ م.

نسبة الثقة المؤسسة والجماعة الإثنية	لا ثقة إطلاقا %	ليست كبيرة %	لا بأس بها %	ثقة كبيرة %
النظام السياسي				
الأفارقة	٧,٣	٢٧,٤	٣٧,٠	٢٠,٥
البيض	٢٥,٥	٤٥,٩	٢٢,٢	١,٩
الملونين	١٢,٦	٤٣,٣	٢٢,٣	٦,٩
الهنود	١٤,٩	٤٩,٨	٢٣,٠	٥,٦
النظام القانونى				
الأفارقة	٣,١	٢٣,٣	٤١,٢	٢٦,٨
البيض	١٨,٧	٤٤,٤	٢٨,٤	٦.٦
الملونين	١١.٣	٣٩,٥	٢٦,٢	٨,٩
الهنود	٦,٣	٤٨,٣	٣١,٢	٨,٢

مستخرج من الجدول الوارد فى:

جيمس ل: جيسون وآماندا جووس " تأييد سيادة القانون في ديمقراطية جنوب إفريقيا الناشئة " ترجمة محمد البهنسي، في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، عدد ١٥٢، يونيو ١٩٩٧) ص ٦٧: ٦٨.

ملاحظة: اجمالي الصفوف يبلغ ١٠٠ % مطروحا منه المستجيبون الذين ليس لهم رأي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن نسبة عدم الثقة إطلاقا في النظام القانوني بلغت عند الأفريكانز نسبة ٢٢,٦ % من إجمالي افراد العينة ونسبة من قالوا منهم بالثقة الكبيرة في ذلك النظام لم تتعد ٤,٣ % من العينة في حين بلغت النسبة بين الناطقين باللغة الانجليزية (١٥,٣%) (٨,٩%) على التوالي بالنسبة للبندين سالفى البيان.

و على صعيد جماعات الأفارقة – كانت أكثر نسبة عدم ثقة في النظام القانوني، وأقلها فيما يتصل بنسبة الثقة الكبيرة، بين الناطقين بلغة الزولو، وبلغت النسبتان ٣,٦ % و ٢١,٣ % على التوالي؛ مقارنة بالنسب العامة للأفارقة في هذا الصدد والتي بلغت ٣,١ % و ٢٦,٨ % على نحو ما تشير البيانات، وهو أمر يمكن تفسيره من خلال ما سلف بيانه، من علاقات ومواريث تاريخية وتغيرات آنية على الأصعدة المختلفة، كما إنه يلقى الضوء على احتمالات ومكامن بؤر التعاون والصراع على الساحة السياسية بين الجماعات الإثنية وداخلها.

ثالثا: السياسات الاجتماعية الاقتصادية

تشير الإحصاءات، إلى إنه بنهاية عام ١٩٩٨ م تم تسجيل عدد من الإنجازات على الصعيد الاجتماعي منها زيادة البيوت المزودة بالكهرباء من ٣١% إلى ٦٣ % ،وزيادة نسبة ١٠ % في أعداد الأُسر المعيشية التي تحصل على مياه نظيفة، كما تم تركيب ١,٣ مليون خط تليفون، وتم تنفيذ مشروع إطعام أكثر من خمسة ملايين طفل بالمدارس الابتدائية، كما صدر نحو ٢٢ تشريعا بشأن قضية إصلاح ملكية الأرض، وتم توزيع نحو ٦,٥ مليون هكتار من الأرض على ٥٣ الف شخص، وكذلك تم إدخال التعليم الإلزامي للتلاميذ حتى الصف التاسع، وتم إلغاء نظم التعليم العنصري، كما زاد الإنفاق على التعليم في الفترة من عام ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨ بنسبة ٣٥ %، كما زاد الإنفاق في مجال الصحة في نفس الفترة بنسبة ٤٥ % (١).

وفي مقابل تلك النجاحات، أشارت البيانات إلى عدة إخفاقات في مجال الإسكان حيث تراجعت معدلات تنفيذ المشروعات الحكومية في هذا الشأن، وكذلك الأمر فيما يتصل بسياسة الإصلاح الزراعي أو قضية الأرض بصفة عامة.

وعلى الرغم من تصاعد معدلات إحلال توظيف الأفارقة في المناصب الرئيسية، في مجال الإدارة العامة والخدمة المدنية ومؤسسات الدولة بصفة عامة؛ فإن المشاهد هو ارتفاع معدلات البطالة بمقدار ٢٠% في الفترة ما بين ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٧م.

---

(١) كوتزيه: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١١٢:١١٣

وتراوحت تقديرات البطالة بين ٣٨% إلى ٤٣,٨% حيث وصل عدد العاطلين إلى نحو ٤,٥ مليون فرد [٢] .وهو أمر يرجع في جانب منه إلى تبني الحكومة لاستراتيجية النمو والتوظيف وإعادة توزيع، والتي كان من المتوقع أن تسفر عن تلك الظواهر في الأمد القريب باعتبارها تكلفة لابد من تحملها من أجل النمو الذي – عند تحقيقه في الأمد البعيد – تتلاشى تلك الآثار

وبصفة عامة يمكن القول أن مخرجات النظام السياسي على الصعيد الاقتصادى الاجتماعى في الفترة من ١٩٩٤ حتى نهاية ١٩٩٦م، قد اتسمت بالانحياز لمطالب الأفارقة فيما يتصل بالاحتياجات الأساسية وكذا محاولة إحداث توازن اجتماعي اقتصادي؛ من خلال الأدوات السياسية التشريعية، الأمر الذي يُفسر سلسلة التشريعات والهياكل واللجان الإصلاحية طالت مختلف القطاعات والمستويات في البلاد. كما اتسمت سياسات النظام في تلك المرحلة بمحاولة النظام الحفاظ على طبيعته الجامعة والشمولية؛ التي ميزت الحركة الوطنية بزعامة حزب المؤتمر الوطني. وهو الأمر الذي لم يستطع النظام الحفاظ عليه طويلاً؛ فى ظل صعوبة توفير وإرضاء مطالب كافة الجماعات الإثنية[١] ؛ ولذا يمكن القول أنه منذ عام ١٩٩٧م بدأ تحول جوهري في السياسات الاقتصادية للنظام؛ حيث كشف عن تحيزه لمطالب الجماعات الاقتصادية العليا في المجتمع، وفي مقدمتها الجماعة البيضاء وذلك بتبنيه معظم مطالب جماعات رجال الأعمال، في إطار برنامج النمو والتوظيف وإعادة التوزيع؛ وإن ظلت وعُوْدُه للجماعات الإثنية غير المستفيدة، على ما هي عليه بادعائه أن الأهداف واحدة؛ وأن ما تغير هو آليات تحقيق تلك الأهداف.

وتؤكد ردود الأفعال تجاه السياسات الاجتماعية واقع عدم الرضاء من جانب الأفارقة، حيث تُشير بعض الدراسات إلى إنه على الرغم من ازدياد نصيب السود من الدخل الشخصى وارتفاعه من ٣٢,٥% إلى ٣٤,٥% ما بين حقبة السبعينيات والتسعينيات.[٢]

وكذلك ارتفاع نصيبهم في ملكية الأرض الزراعية والشركات الاقتصادية، فإن السائد بين قطاعات الأفارقة أن ذلك الارتفاع –على قلته– أفاد في مجمله الجانب النشط من الأفارقة في ظل سعي النظام لإيجاد طبقة رأسمالية من الأفارقة؛ بينما ظلت جماعات الأفارقة الأقل نشاطا تعاني من انخفاض متوسط دخلهم الحقيقي[٣]

---

(٢) المرجع السابق، ص ١٢١ وانظر كذلك:
Johnston,**Op.cit.**,p63

(١) انظر ذلك:- Webster, **Op cit**, p 50
(٢) انظر ذلك:- Habib.**Op.cit.**,pp 22:23.
(٣) Danielle Owen, **Op.cit**,.

وعلى صعيد آخر، أعرب بعض جماعات الأفارقة عن استيائه من سياسات الحكومة بشأن توزيع الأرض؛ باعتبار أن الحكومة لم تعطهم سوى الوعود، دون تَقْدُمٍ يُذكر في توفير أراض لهم أو دفع تعويض مناسب، وهددت بعض الجماعات بعدم الانتظار طويلا؛ مشيرة إلى مخاطر تكرار تجربة زيمبابوي وما شهدته من صراع دموي للهيمنة على الأرض؛ في ظل التوزيع الجائر للملكية، وبالفعل نُظمت العديد من المظاهرات المطالبة بالإسراع في تنفيذ برنامج إصلاح ملكية الأرض، وزيادة الدعم المُقدم للراغبين في شراء أراضي ، وطالب المتظاهرون بتكتيل الجهود من أجل استعادة الأرض من يد الأقلية البيضاء دون تعويض(١)

وفي ظل الأوضاع سالفة البيان وتصاعد حدة عدم الرضاء بين الجماعات الآتية المختلفة في مجتمع جنوب إفريقيا عن أداء النظام السياسي على اختلاف الدوافع والأسباب بين تلك الجماعات، تصاعدت الاتهامات للحكومة بالفساد والعمل من أجل مصالحها ساعد على ذلك تورط بعض المسئولين والقيادات داخل النظام في قضايا فساد.

وتشير البيانات واستطلاعات الرأي إلى تزايد نسبة الشعور بانتشار الفساد(٢) في النظام السياسي، حيث تذهب إحدى الدراسات إلى أنه في عام ١٩٩٨م أعربت نسبة ٢٥% من المستجيبين عن اعتقادهم بأن الحكومة الجديدة لا تقل فسادا عن سابقتها العنصرية وأعرب ٤١% من المستجيبين، عن اعتقادهم أن الحكومة الجديدة أكثر فسادا، وأعلن ٥٦% من المستجيبين أن المسئولين في الحكومة الجديدة يهتمون بصفة أساسية بمصالحهم الخاصة، وفي عام ١٩٩٧م أعرب ٥٠% من المستجيبين، عن اعتقادهم بأن معظم المسئولية الحكوميين فاسدون والملاحظ أنه؛ فيما يتعلق بقضية الفساد الحكومي – وعلى خلاف القضايا الأخرى – وُجِدَ اتفاق بين الجماعات الإثنية المختلفة في اعتقادها بفساد النظام(٣)

Don't Wait For The Coreininicnt The Poor Must Take Back The La.,. At http //www spring training.org/ revolt africal Wsfwsl 2sland

(١) Danielle Owen, **Op.cit,**.

Don't Wait For The Coreininicnt The Poor Must Take Back The La.,. At http //www spring training.org/ revolt africal Wsfwsl 2sland

(٢) Chettle, **Op.cit** , pp 73:74 كونزيه: مرجع سبق ذكره ص ١١٧ ولمزيد انظر:

Tom Lodge, "Political Corruption In south Africa"., **African Affairs** (vol. 97, 1998) pp 157 et.seq

(٣) **Idem.** وانظر أيضاً:

Matts Thiel, **Op.cit.**,p106.

المطلب الثانى: تفسير سياسات النظام فى إدارة التعددية الإثنية

يهدف هذا المطلب إلى الإجابة عن تساؤل أساسى هو لماذا جاءت مخرجات النظام السياسى ممثلة فى سياساته على النحو سالف البيان؟ وهو تساؤل يمكن البحث عن إجابته فى مجموعتين متمايزتين ومن الأسباب تتعلق أولهما بقدرات النظام السياسى وتتعلق الأخرى بطبيعة وقدرات الجماعات الإثنية وبالنظر إلى إنه قد سبق التعرف على قدرات الجماعات الإثنية فإنه سوف يتم التركيز على قدرات النظام السياسى مع الإشارة إلى مناطق التفاعل بين مجموعتى الأسباب ودورهما فى تفسير مخرجات النظام السياسى، وقد سلفت الإشارة إلى أن النظام السياسى -أى نظام سياسى- فى إدارته لمطالب المجتمع يستخدم حزمه من السياسات الاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية والرمزية؛ على اختلاف بين النظم فى حجم هذه السياسة أو تلك، فى مكونات مخرجاتها؛ وعليه فسوف يتم التعرف على القدرات الاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية والرمزية لنظام جمهورية جنوب إفريقيا؛ كمدخل لتفسير طبيعة سياسات النظام ومكوناته سالفة البيان.

أولاً: القدرة الاستخراجية

بالنظر إلى قدرات النظام السياسى فى جنوب إفريقيا يبين أن القدرة الاستخراجية للنظام السياسى لم تكن من السعة بمكان فى ظل اعتبارات عديدة تتمثل فى:

- ضعف الأداء الاقتصادى الكلى: حيث تشير الدراسات إلى أن معدل النمو فى اقتصاد جنوب إفريقيا قد أخذ فى التراجع منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين؛حتى أفضى إلى مرحلة كساد فى مطلع التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث وصلت معدلات النمو الاقتصادى إلى نسب سالبة فى مطلع التسعينيات وهو الأمر الذى ورثته حكومة الوحدة الوطنية بقيادة حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى[١]

عملية الخصخصة وبيع المشروعات العامة: وهى العملية التى أقدمت عليها الحكومات العنصرية منذ الثمانينيات من القرن العشرين؛ وأسفرت عن تقليص الأصول العامة المتاح للنظام السياسى الجديد إدارتها، وقلصت بالتالى إيرادات النظام من تلك المشروعات[٢].

---

(١) مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م: مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

(٢) حول دوافع ومبررات وآثار تلك الخصصة انظر:

Hentz, **Op. cit.**, pp 203: ٢٢٣

ضعف الإيرادات الضريبية ورسوم الخدمات: وذلك بفعل عدم كفاءة الجهاز الضريبي من ناحية، وسيطرة الجماعة البيضاء على الهيكل الادارى من ناحية اخرى؛ علاوة على اتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمى وما يعنيه من تهرب ضريبى من جانب المموليين؛ فضلا عن الميراث التاريخى لامتناع الأفارقة، والجماعات المستضعفة، عن دفع رسوم الخدمات كأحد مظاهر التعبير عن الرفض ومعارضة النظام العنصرى. (١) الأمر الذى دفع حكومة الوحدة الوطنية إلى محاولة تعبئة الرأى العام لعلاج تلك الآثار عبر ما عُرف ب"حملة ما سخان" فى فبراير ١٩٩٥م والتى كان من بين أهدافها إيضاح آثار عدم دفع الاموال اللازمة لتنفيذ المشروعات، وإيضاح المزايا التى تعود على المجتمعات التى تستجيب بشكل إيجابى لما يقع عليها من التزامات. ولكن الحملة لم تحقق النجاح المتوقع (٢) ،يضاف إلى ما سبق أن زيادة العب الضريبى لا سيما مع تصاعد معدلات الضرائب على الدخول (٣) إلى درجة احتلالها مركز الصدارة فى بنود الإيرادات الضريبية، حيث تساهم بنحو ٤٣,٥ % من إجمالى الحصيلة حسب بيانات العام المالى ٩٨/٩٩م (٤) وتحفظ القوى والمؤسسات التمويلية الدولية بشأن دعم النظام الجديد بفعل التشكك فى نواياه وتوجهاته ؛فى ظل تراث كتابات المؤتمر الوطنى الإفريقى الداعية إلى تأميم القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد الوطنى والتى ظلت مطروحة حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين الأمر الذى أدى إلى إحجام القوى والمؤسسات التمويلية عن تشجيع التوسع فى تمويل وإقراض النظام الجديد، قبل أن تتضح الخطط الاقتصادية له؛ يُضاف إلى ذلك التوجهات الاقتصادية الدولية وما تفرضه من معاهدات داعية إلى الأخذ بسياسات اقتصاديات السوق وحرية التجارة الدولية وإزالة التعريفات الجمركية.

---

(١) كوتزيه: مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.
(٢) المرجع السابق: نفس الصفحة.
(٣) Ser Vaas Van Der Berg ,**Op .cit.** PP 258: 259 وانظر: **Luiz,Op.cit.**,p234.
(٤) Burger (ed.), South Africa Year Book 1999, **Op .cit.** p314

ثانيا: القدرات التنظيمية والرمزية

على عكس الحال بالنسبة للقدرات الاستخراجية امتلك النظام السياسي لجمهورية جنوب إفريقيا قدرة تنظيمية ورمزية كبيرة؛ استناداً إلى هيمنة أنصار النظام على المؤسسة التشريعية والتنفيذية فى البلاد، علاوة على ما مثلته قيادة البلاد مُجسدة فى الزعيم نلسون مانديلا من رمز للوحدة؛ فى ظل القبول الذى حظى به ذلك الزعيم داخليا لدى مختلف الجماعات(١) ؛وفى ظل مجموعة المبادرات والشعارات التى أطلقها ورفعها النظام الجديد وبشّر بها من ذلك سياسة؛

"الوحدة الوطنية والمصالحة" وشعار "أمة قوس قزح" ؛علاوة على زيارة مانديلا لأرملة مهندس سياسات التفرقة العنصرية " فيرفورد" فى معقل الجناح اليمينى للأفريكانر كدليل على بداية مرحلة جديدة(٢) بل إن "حمله ماسخان" سالفة الذكر،قد تضمنت جوانب رمزية(٣) ،وفى ظل تعاظم القدرات الرمزية للنظام يمكن تفهم لجوء النظام كثيراً إلى تلك السياسة فى إدارته للتغيرات المستهدفة فى المجتمع وهو ما عبر عنه تعدد التشريعات المنظمة للمجالات المختلفة من ذلك ما سلف بيانه من صدور أكثر من ٢٢ (اثنين وعشرين تشريعا) فيما يتصل بمسألة ملكية الارض وتوزيعها وقد سلف بيان أن التشريعات التنظيمية قد شملت كافة المجالات المجتمع وأنظمته القانونية (بما فى ذلك الدستور) والاجتماعية (تعليم، صحة، ثقافة.....) والاقتصادية والسياسية.

ثالثا: القدرة التوزيعية

فى ضوء طبيعة القدرة الاستخراجية والقدرات التنظيمية والرمزية–سالفة البيان– للنظام فى جنوب إفريقيا لم يكن من المستغرب أن تتركز القدرات التوزيعية للنظام فى المجالات الخاضعة مباشرة لسيطرته ممثلة فى مؤسسات وأبنيه الخدمة المدنية والقطاع العام والمؤسسات والأجهزة السيادية فى البلاد حيث تكشف المخرجات سالفة البيان للنظام السياسى عن نطاق واسع نسبيا فيما يتصل بتوزيع وإعادة توزيع المناصب الإدارية والسياسية فى البلاد وكذلك حرص النظام على دعم هيمنتة على المؤسسات الفاعلة وفى مقدمتها المؤسسة العسكرية والأمنية من خلال ضمان ولاء قيادات تلك المؤسسات للنظام بسيطرة انصاره على القيادات والمناصب الرئيسية

---

(١) جيمس ل.جيبسون ،ومند جووس:"تبيد سيدة القانون فى ديموقراطية جنوب إفريقيا الناشئة"، ترجمة: محمد البهنسى، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (عدد ١٥٢،يونيو١٩٩٧)، ص ٦٧.

(٢)كوتزيه: **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١١٤:١١٥.

(٣) من المفارقات ان كلمة ما سخان وتعنى بلغة النجوانى ليبنى كل من الآخر تتشابه فى المعنى والمضمون مع ما سلف ذكره عن سياسة الهارامبى وتعنى (لتعمل سويا) التى طبقت فى كينيا.

فيها، وعلى ذات الصعيد، أتاحت فرصة إعادة تنظيم البلاد، فى إطار تسع مقاطعــات، المجــال لقادة النظام السياسى لإرضاء عدد أكبر من أعضاء النخبة السياسة الراغبين فى الحصول علــى نصيبهم من مغانم السلطة.

وفى المقابل وفى ظل الضعف النسبى لموارد النظام وقدراته الاقتصاديـــة مقارنـــة بحجــم المطالب والتوقعات من جانب الجماعات الإثنية المختلفة وبخاصة الأفارقة لجـــأ النظـــام إلـــى توظيف الموارد المتاحة من أجل تعظيم مكاسبه فى مواجهة معارضيه؛ دليل ذلك توجيه النظــام السياسى أكبر نسبه من نفقات الرفاهية والضمان الاجتماعى إلى مقاطعة كوازولو ناتال؛ الأمــر الذى يمكن تفسيره كمحاولة الاستقطاب أبناء المقاطعة إلى جانب الحزب الحاكم وتقليص حجــم تأسيس حزب الحرية انكاثا المهيمن على حكومة تلك المقاطعة .

وعلى الصعيد الاقتصادى هدفت السياسة التوزيعية للنظام إلى إيجاد طبقة رجال أعمال مــن الأفارقة من خلال استخدام القدرات الحكومية وأدواتها ممثلة فى الحوافز والإعانات ومنح أولوية للشركات المملوكة للأفارقة فيما يتصل بمشتريات المؤسســـات الحكوميـــة وعقـــود الصيانـــة والإنشاءات الحكومية وغيرها، وكذلك فيما يتصل بتقديـــم الاعتمـــادات المصرفيـــة والبنكيـــة الحكومية، الأمر الذى دفع كثير من الشركات المملوكة للجماعة البيضاء إلى السعى بحثا عـــن مشاركة رجال أعمال أفارقة من أجل النفاذ إلى الفرص التى تتيحها تلك المشاركة على صعيـــد البلاد.

ومع تمكن النظام السياسى الجديد من السلطة فى أعقاب انتخابات عام ١٩٩٤م وهيمنته علــى القطاعات والمؤسسات الرئيسية فيها تخلى النظام عن سمته الوطنية العامة معربا عن تحيزاتـــه واختياراته السياسية والاقتصادية التى تشير كما سلف البيان إلى نزوع نحـــو المركزيـــة علـــى الصعيد السياسى ونحو المزيد من الأخذ بآليات السوق على الاقتصادى وهو أمر يعكس طبيعـــة المعادلة السياسية الاقتصادية فى جنوب إفريقيا، والمتمثلة فى هيمنة الأفارقـــة علـــى المجـــال السياسى بالمعنى الضيق؛ فى ظل الأغلبية المطلقة لهم على مستوى البلاد،وســـيطرة الجماعـــة البيضاء على المجال الاقتصادى فى ظل قدراتها الداخلية وروابطها وارتباطاتـــها الاقتصاديـــة الخارجية.

وقد انعكست تلك التحولات فى توجهات النظام وسياساته على تحالفات النظـــام؛ حيـــث أدت النزعة المركزية للنظام إلى خروج الحزب الوطنى من حكومة الوحـــدة الوطنيـــة فـــى يونيـــو ١٩٩٦م، كما أدت السياسة الاقتصادية التحريرية، إلى حدوث صرع فى العلاقة بين قادة النظــام والبعض من أعضاء الحزب الشيوعى و نقابات عمال جنوب إفريقيا (كوساتو)؛ فضـــلا عمـــا

أسفرت عنه تلك السياسة الاقتصادية، من اتساع الفوارق الطبقية داخل جماعة الأفارقة أنفسهم في ظل تباين فرص الاستفادة من تلك السياسات. ويُعتبر دستور ١٩٩٦م، نقطة هامة في بيان التحول نحو المركزية كما تُعتبر إستراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع علامة فارقة في التحول في السياسة الاقتصادية للنظام الحاكم في جمهورية جنوب إفريقيا.

وعلى الصعيد العسكري يتبدى حرص النظام على الاحلال المستمر لقيادات الجيش وذلك بتوليه قيادات الحزب وكوادرة المناصب الرئيسية في الافرع المختلفة للقوات المسلحة وهو من الامور ذات المغزى – او يمكن ان تكون كذلك حال اندلاع او الرغبة في اندلاع صراع إثني – إذا أن القادة الأفارقة الخمسة في الرتب العليا بالجيش كان من بينهم ثلاثة ينتمون إلى إقليم الترانسكاى (اكسهوزا) وهو ذات الإقليم والإثنية التي ينتمي إليها امبيكى.

حاصل ما تقدم أن فهم سياسات النظام السياسي في جنوب إفريقيا في إدارته للتعددية الإثنية القائمة في البلاد؛ يقتضي التمييز بين مرحلة ما قبل التمكن والتي اتسمت بالموازنة ولأخذ بشكل من أشكال التوافقية عبر مراعاة مصالح مختلف الفئات والجماعات الإثنية في المجتمع من خلال سياسة عامة واسعة؛ لإرضاء كافة الأطراف، وبين مرحلة التمكن والهيمنة على السلطة والتي اتسمت باستخدام النظام قدراته وسلطاته في تقويض قدرات القوى المناوئة له ودعم قدراته الخاصة بما يمكن له الاستمرارية في الحكم . الأمر الذي يعني أن النظام السياسي في تعامله مع مطالب الجماعات الإثنية لم يكن طرفاً سلبياً مقتصرٌ على ترجمة مطالب تلك الجماعات– كل حسب قدرته– إلى مخرجات وإنما كان طرفا إيجابيا فاعلا؛ على نحو ما تكشف ممارساته تجاه المطالب الخاصة بالزعامات التقليدية، والتمثيل والمشاركة السياسية؛ وكذلك المطالب الاجتماعية والاقتصادية.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــــــة

في ختام هذا البحث ، يمكن تأكيد بعض ما ورد فيه من خلاصات ، وكشف مدي صحة المقولات والافتراضات التي انطلق منها البحث . وطرح تصور مستقبلي حول المسارات المتوقعة للنظام السياسي في جمهورية جنوب إفريقيا ، في ضوء طبيعة العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي .

ويمكن إجمال أهم الخلاصات الواردة في البحث فيما يلي :

- أن التعددية الإثنية ظاهرة مركبة معقدة ، ذلك أنها نتاج معطيات طبيعة سننية (واقع التعدد والتنوع والاختلاف) ومعطيات ثقافية (تميز لغوي ، عقدي ، تاريخ ، ......) ومعطيات نفسية (إدراك ووعي الجماعة الإثنية بذاتها وغيرها ...) ، الأمر الذي يجعل كل جماعة إثنية في نشأتها وتبلورها محكومة بقدر خاص من تلك المعطيات والعوامل ، ويضفي عليها قدراً من التفرد ، بما يعني ضرورة الإحاطة بتلك المعطيات والعوامل لفهم طبيعة الجماعات الإثنية في ذاتها وتفاعلاتها .
- وقد أوضحت الدراسة أن مناط تميز الجماعة الإثنية في مقابل الجماعة العرقية ، أن الأخيرة تستند في وجودها بالأساس علي رابطة الدم بين أعضائها ، وإن أشار بعض الباحثين إلي وجود روابط ثقافية وحضارية للجماعة العرقية ، أما الجماعة الإثنية فمناط وجودها البعد الثقافي الادراكي لابناء الجماعة بأن هناك تراثاً ثقافياً وتاريخاً مشتركاً يميزها عن غيرها ، حتي ولو لم يوجد رابط سلالي أو عرقي للجماعة الإثنية ذلك أن تلك الرابطة ليست ركناً من أركان الجماعة الإثنية ، وفي هذا أوضحت الدراسة أن مفهوم الإثنية يقترب في مكوناته ومحتواه من مفهوم الأمة وأن الفارق بينهما إنما يكمن في المدي والحجم ، وليس في الطبيعة والمحتوي ، وانطلاقاً من تلك المشابهة خلصت الدراسة إلي أن الجماعة الإثنية في علاقتها بالقومية ، إنما هى علاقة كيان اجتماعي حاضن (الإثنية ، الأمة) ، بحركة سياسية فاعلة (القومية) ، فالجماعة الإثنية يمكن أن تكون ركيزة لحركة قومية هادفة لقيام دولة مستقلة .

علي صعيد آخر ، اوضحت الدراسة تعدد أسس تصنيف الجماعات الإثنية لدي الباحثين والكتاب المهتمين بالظاهرة ، كنتاج لتعدد واختلاف زوايا نظر كل فريق إلي الظاهرة ، حيث ركز البعض علي العامل الفارق فكان حديثهم منصباً علي جماعات سلالية ، أو ثقافية لغوية ، أو دينية مذهبية ، وركز أخرون علي طبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية داخل المجتمع ، فكان تصنيفهم الجماعات إلي جماعات تراتبية ولا تراتبية ، وذهب فريق ثالث إلي تصنيف الجماعات حسب غاياتها فكان الحديث عن جماعات انصهارية وجماعات اندماجية ، وجماعات

منادية بالتعددية ، وجماعات استعلائية وجماعات انفصالية . وتكمن أهمية تلك الخلاصة ، في تأكيدها واقع تعقد الظاهرة وضرورة توخي الحذر عند التعامل معها وتحديد طبيعة الأساس التصنيفي الذي ينطلق منه الباحث وعلاقته بالأسس الأخرى ومدي إمكانات الجمع بينها على نحو ما أوضحت الدراسة .

ويرتبط بالخلاصة سالفة البيان ، خلاصة أخري هى : تعدد اتجاهات ومدارس تحليل الظاهرة الإثنية ، وقد حاولت الدراسة عرض أهم تلك الاتجاهات والمدارس ، حيث تم إجمالها في ثلاثة اتجاهات رئيسية أولها يذهب أنصاره إلي أن الإثنية معطي نابع من ولادة الفرد في إطار بيئة بعينها ويرون أن الإنسان رهين تلك المعطيات القرابية التي تبلور هويته الإثنية ولا يملك منها فكاكاً ، ويذهب الاتجاه الثاني إلي أن الإثنية أداة في التنافس الأجتماعي والسياسي وأنها ليست جامدة علي نحو ما يذهب انصار المدرسة الأولي ، ويذهب الفريق الثالث إلي أن آيا من المدرستين لا يكفي منفرداً لتفسير الظاهرة ، وأنه ينبغي دمج كل من الاتجاهين معاً لتفهم الظاهرة .

وقد خلص الباحث في هذا الشأن، إلي ضرورة التمييز بين واقع التعددي الإثني كمعطي سننى إلاهى تقتضيه حقيقة الوجود البشرى وما يفرضه من علاقات تفاعل من ناحية ، وبين الإثنية كحركة سياسية ناجمة عن العوامل الاقتصادية الاجتماعية وفعل النخب؛ حيث إن ذلك التمييز يسهم بقدر ما في التوفيق بين مقولات انصار الاتجاهات سالفة البيان التي ينجم التعارض الظاهري بينها من الافتقار إلي ذلك التمييز في مستويات التحليل بين واقع تعدد الجماعات الإثنية وتعدد الإثنيات .

وعلي صعيد المطالب الإثنية ومبرراتها وعوامل فاعليتها ، انتهت الدراسة إلي إن المطالب الإثنية تتباين حسب الطبيعة الغالبة عليها ما بين مطالب رمزية يأتي في مقدمتها اللغة والدين والعادات والتقاليد والرموز الخاصة بالجماعة ، ومطالب مادية كالتمثيل في المؤسسات والمناصب العامة ، ونصيب الجماعة في الأنفاق العام وملكية الأرض ، والاستقلال بشقية الإداري والسياسي ، وقد أوضحت الدراسة أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين كلا النمطين من المطالب الرمزية والمادية لا يمكن تجاهلة أو تجاوزه ، حيث يقود كل منهما إلي الآخر ويدعمه .

وفي عرضها ، لمبررات مطالب الجماعات الإثنية ، خلصت الدراسة إلي أنه توجد علاقة بين قدرات الجماعة وتراثها الحضاري وواقعها من ناحية ، وبين طبيعة المبررات التي تتوسل بها الحصول علي مطالبها من ناحية أخري ، حيث تتمسك الجماعات المستضعفة والأقل قدرة وكفاءة بمبررات تاريخية بالأساس كأسبقية الوجود بالإقليم ومبررات قيمية معيارية

كالمساواة بالمفهوم المطلق ، في حين تذهب الجماعات الإثنية المميزة المكانة والقدرات إلي التمسك بمبررات موضوعية كالكفاءة والجدارة ، كأساس لدعم مطالبها كما أوضحت الدراسة كذلك أن وضع الجماعة الإثنية وإقليمها الذي تقطنه من حيث الغني والفقر يحكم بقدر كبير طبيعة مطالب الجماعة وعلاقتها بالنظام .

وقد أبرزت الدراسة ، أن طبيعة هيكل المجتمع الإثني وجماعاته يلعب دوراً اساسياً في دعم وفاعلية مطالب الجماعات الإثنية ، حيث خلصت الدراسة إلي أنه في المجتمعات التراتبية تحظي مطالب الجماعات السائدة بدرجة أكبر من الفاعلية وحرية الحركة في ظل امتلاك الجماعة المهيمنة مكنات التأثير والضبط المختلفة ، وفي ظل إقرار وقبول الجماعات الخاضعة لواقع عدم المساواة . علي أن ذلك التوافق بين الجماعة المهيمنة والجماعة الخاضعة علي واقع عدم المساواه يحمل في طياته مخاطر جمة تتمثل في إنه في ظل الطبيعة المغلقة لنظام المجتمع التراتبي فإن السبيل لتسوية الصراعات بين الجماعات المكونة للمجتمع – غالباً – ما يأخذ صورة الحرب الأهلية أو الثورة الاجتماعية . أما المجتمعات غير التراتبية ، فإنه في ظل إمكانات الحراك الاجتماعي والسياسي داخل الجماعات وفيما بينها ، فإن الصراع قلما يأخذ صورة الصراع المفتوح أو الحرب الاهلية .

وعلي صعيد آخر أشارت الدراسة إلي اعتماد فاعلية المطالب علي عوامل واعتبارات أخري حاكمة ، حيث أشارت الدراسة إلي أن فاعلية مطالب الجماعة الإثنية تعتمد أيضاً علي حجم الجماعة الإثنية وطموحات نخبتها ودرجة تماسكها وتركزها الإقليمي وحظ إقليمها من الغني والفقر حيث يمكن القول بصفة عامة أن ثمة علاقة طردية بين كل عنصر من تلك العناصر ، وفاعلية مطالب الجماعة الإثنية .

وقد أوضحت الدراسة ، أيضاً أن فاعلية مطالب الجماعات الإثنية ، لا تقتصر فقط علي العوامل الذاتية الخاصة بالجماعة الإثنية ولكن ترتبط كذلك بطبيعة قدرات النظام السياسي علي الإستجابة لتلك المطالب واستيعابها أو قمعها في ضوء تركيبة النظام علي صعيد المؤسسات والنخب . وعلي ذات الصعيد خلص الباحث من دراسة العلاقة بين طبيعة الجماعه الإثنية وإقليمها الذي تقطنه من حيث الغني والفقر من ناحية وبين طبيعة مطالبها من ناحية أخري ما إلي :-

- أن الجماعات المتخلفة التي تقطن اقاليم فقيرة غالباً ما تطالب بتوزيع موارد البلاد علي أساس نسبي بين الاقاليم وحسب التعداد السكاني . وأنه في حالة تجاهل مطالبها فإنها غالباً ما تلجأ إلي المطالبة بالانفصال في مرحلة مبكرة وبصورة متكررة ، رغم التكلفة

الاقتصادية الكبيرة المترتبة علي ذلك الانفصال ، حيث يحقق ذلك الانفصال مصالح أساسية للنخب حتى وإن جاء علي حساب اعضاء الجماعة الإثنية من غير النخب .

- أن الجماعات المتقدمه التي تقطن اقاليم فقيرة تتركز مطالبها في ضرورة عدم التمييز بين الجماعات ورفض التوزيع النسبي للموارد علي أساس الجماعات وتطالب بتطبيق مبادئ الجدارة والكفاءة ، وأوضحت الدراسة إنه في حالة في عدم الاستجابة لمطالب تلك الجماعات والإمعان في ممارسة سياسات تمييزية ضدها ، فإنها غالباً ما تلجأ – في نهاية المطاف – إلي المطالبة بالانفصال في ظل الاحساس بتعاظم فوائد الانفصال علي أعباء البقاء في إطار الوحدة .
- أن الجماعات المتقدمة التي تقطن اقليماً غنياً ، تتمثل مطالبها الأساسية في عدم التمييز بين الجماعات فيما يتصل بتولي المناصب القيادية ، وضرورة إنفاق عوائد كل إقليم علي أهله ، وعدم التوزيع النسبي للموارد أو الفرص ، وقلما يلجأ هؤلاء إلي المطالبة بالانفصال إلا في حالات الإحساس بالتمييز الشديد ضدهم وتهديد أبناء الجماعة في أرواحهم وأرزاقهم .
- أن الجماعات المتخلفة القاطنة في إقليم غني ، تتركز مطالبها الأساسية غالباً في اتباع سياسات حفظ الوظائف والتوزيع النسبي لها ، وإنفاق عوائد كل إقليم علي أهله ، وفي حالة تجاهل مطالب الجماعة ورفضها ، فإن الجماعة قد تلجأ إلي المطالبة بالإنفصال ، بصرف النظر عن الخسائر المترتبة علي ذلك .

وعلي صعيد استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية وأدواتها والسياسات المستخدمة في هذا الصدد ، خلصت الدراسة إلي أن هناك مجموعتين اساسيتين من استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية تتمايزان من حيث الطبيعة والغايات هما الاستراتيجيات التساومية لإدارة التعددية الإثنية والتي تستهدف بالأساس الحفاظ علي ذلك التنوع والتعدد الإثني وتفعيل الجوانب الإيجابية فيه ، من خلال التركيز علي الجوانب المشتركة بين الجماعات ، لخلق هوية عامة جامعة ، والاستراتيجية القسرية والتي تستهدف إزالة أوجه التعدد الإثنى واستئصالها ،عبر الأدوات القمعية بصورها المختلفة .

وقد أكدت الدراسة علي إنه ، ما من نظام يستطيع البقاء والاستمرار استناداً إلي السلطة والقهر وحدهما ، لذا فعلية أن يعمد إلي دعم قدراته التنموية ، بأبعادها المختلفة ،علي نحو يحقق الاندماج الوطني اللازم للتعايش بين الجماعات الإثنية القائمة في البلاد ، وبما يحفظ

للنظام استقراره واستمراره عبر دعم شرعية النظام لدي قطاعات الشعب ممثلة في جماعاتة المختلفة .

وعلي صعيد الأدوات أوضحت الدراسة دور كل من الدستور ، والقانون الانتخابي ، والمؤسسات الحكومية (التشريعية والتنفيذية ،) والمؤسسة العسكرية في إدارة التعددية الإثنية ، في ظل الاستراتيجيات سالفة البيان ، والسياسات المتبعة في هذا الشأن . كما أوضحت الدراسة كذلك دور التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح في بلورة المطالب الإثنية ودعمها من ناحية ، والمساهمة في ضبطها وإدارتها من ناحية أخري في ظل الوظائف المنوطة تقليدياً لتلك المؤسسات وقد خلصت الدراسة ، أيضاً ، إلي أن الفساد بأشكاله وصورة المختلفة يعتبر أحد أخطر المعوقات التي تعترض أداء المؤسسات المختصة بإدارة التعددية الإثنية ، وأنه كثيراً ما تكون له آثار سلبية فيما يتصل بإحداث إندماج وطني في المجتمع .

وعلي صعيد السياسات ، أكدت الدراسة أن النظم السياسية في تعاملها مع الظواهر المختلفة – ومن بينها التعددية الإثنية – تستخدم حزمة من السياسات العامة ، في سعيها لإدارة واقع التعددية الإثنية وما تفرزه من مطالب ، وتتمثل أهم السياسات المستخدمة في هذا الشأن في السياسات الاستخراجية وسياسات التوزيع وإعادة التوزيع ، وسياسات التنظيم وإعادة التنظيم ، والسياسات الرمزية ، حيث أوضحت الدراسة أن أياً من النظم لا ينبغي أن يعتمد في إدارتة لواقع التعدد الإثني علي سياسة بعينها دون غيرها من السياسات في ضوء علاقة التساند بين تلك السياسات وبعضها البعض ، كما إنه لا يجب المبالغة في الاعتماد علي السياسات الرمزية لما قد تسفر عنه من ردود فعل سلبية حال انكشاف زيف تلك الرموز والسياسات الرمزية وعدم استنادها إلي رصيد من واقع وسياسات توزيعية داعمه .

واسترشاداً بتلك الخلاصات العامة انطلقت الدراسة للبحث في واقع العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي في جمهورية جنوب إفريقيا بهدف اختبار الفروض الواردة في مقدمة البحث ، وفي هذا الصدد خلصت الدراسة إلي النتائج التالية :

أولاً :

أن الانتماءات الإثنية الكبرى في جمهورية جنوب إفريقيا،(أفارقة،بيض،ملونون،هنود)، استندت في جوهرها إلي مركب من روابط اللغة والدين ثم العرق في ظل ما تتيحه تلك الروابط من شمولية وعموم لأبناء الجماعة ، فضلاً عما تتيحه من امكانات التواصل مع الجماعات الإثنية الفرعية الأخرى ، التي تتشابه لغة وديانة مع الجماعة الإثنية الرئيسية .

ثانياً :

أن جماعة الأفارقة والجماعة البيضاء يمثلان حدي متصل فيما يتعلق بأصولهما التاريخية وخصائصهما الثقافية وأوضاعهما الاقتصادية الاجتماعية ، في حين تمثل جماعتي الهنود والملونين منطقة وسطاً علي ذلك المتصل ، تقترب حيناً من الجماعة البيضاء (مثال اقتراب الملونين لغة وديناً من الأفريكانر ، والهنود اقتصادياً من وضع البيض) وحيناً أخر من الأفارقة (اقتراب الملونين من الأفارقة بالنسبة للأوضاع التعليمية) ، وتتمايز أوضاعهما تارة ثالثة عن المجموعتين الرئيسيتين كتمايز الهنود لغة وديناً عن غيرهم من الجماعات ، الأمر الذي جعل الصراع في جنوب إفريقيا يبدو في معظم الأحيان صراعاً بين الأقلية البيضاء والأغلبية الإفريقية .

ثالثاً :

أن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للجماعات الإثنية في جنوب إفريقيا ، قد تحكمت طويلاً في طبيعة المطالب الخاصة لكل جماعة إثنية ، حيث تبين الدراسة أن مطالب جماعات الأفارقة في مجملها قد تركزت في المطالبة بتعديل الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية لصالحها ، علي نحو يحقق قدراً من التوازن والتكافؤ بينها وبين الجماعة البيضاء ، وعلي الجانب الآخر حرصت الجماعة البيضاء علي الضغط علي النظام السياسي ، بكافة السبل ، وفي مختلف المراحل ، للحفاظ علي امتيازتها إبَّان الحقبة العنصرية ، وعلي صعيد جماعتي الهنود والملونين يمكن القول أن الجماعتين قد وقعتا في مأزق أساسي ، يتمثل في الرغبة في تحسين أوضاعهما علي نحو يقترب من أوضاع البيض من ناحية ، والخشية من أن يؤدي المساس بالأوضاع والترتيبات العنصرية ، إلي رفع الضمانات المفروضة لمصلحتها علي حساب الأفارقة ، فيما يتصل بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهو المأزق الذي جعل المطالب الإصلاحيه للجماعتين متحفظة إلي حد بعيد وغير مؤثرة باعتبارها تابع بشكل أو آخر لمطالب الجماعتين الأساسيتين .

رابعاً :

عالجت الدراسة أهم مطالب الجماعات الإثنية علي الأصعدة المختلفة ، مركزه بالأسلس علي مطالب التنظيمات ذات الطبيعة الإثنية البارزة والصريحة ، وتحديداً تنظيمات اليمين الأبيض ، وحركة انكاثا المعبره عن الزولو ، حيث أوضحت الدراسة أثر الطبيعة التنظيمية لهذين التنظيمين وقدراتهما ، علي طبيعة استجابة النظام لمطالبهما ، كما تناولت الدراسة

علي ذات الصعيد مطالب الأفارقة بصفة عامة علي الأصعدة المختلفة السياسية و الاقتصادية الاجتماعية بمستوياتها المادية و الرمزية ، وكذا مطالب الجماعة البيضاء علي ذات الأصعدة.

حيث تركزت مطالب الأفارقة سياسياً حول ضرورة الأخذ بصيغة شخص واحد صوت واحد بما يعنيه من حكم الأغلبية ، وهيمنة الأفارقة علي السلطة ، في حين سعت الجماعة البيضاء وأنصارها إلي ضمان نوع من حق الاعتراض علي ذلك من خلال المطالبة بالأخذ بشكل من أشكال تقاسم السلطة .

وعلي الصعيد الاقتصادي طالب الأفارقة بتحقيق نوع من التوازن في مستويات المعيشة عبر اتباع سياسات إعادة توزيع لصالح الجماعات المستضعفة في الحقبة العنصرية لا سيما الأفارقة ، في حين رأي البيض وطالبوا ، أن يتم ذلك التوازن من خلال إحداث حجم أكبر من التنمية بما يتيح إمكانات أكبر للتوزيع لصالح الأفارقة دون أن يكون ذلك علي حساب غيرهم من الجماعات .

خامساً :

أوضحت الدراسة أن توازنات القوة بين الجماعات الإثنية المختلفة قد أسفرت عن استجابات دستورية لمطالب الجماعة البيضاء ممثلة في الطبيعة شبه الفيدرالية لدستور ١٩٩٣م . واستجابة رمزية لمطالب الأفارقة ممثلة في برنامج إعادة التعمير والتنمية بما تضمنه من فلسفة اقتصادية قائمة علي دعم سياسات إعادة التوزيع فيما يتصل بموارد البلاد والمناصب العامة .

سادساً :

أثبتت الدراسة أن مخرجات النظام قد اتسمت بتحول جوهري في الفترة من١٩٩٧ وبعد إقرار دستور ١٩٩٦م حيث تراجع النظام عن صيغة اقتسام السلطة التي ميّزات المرحلة الانتقالية تضمنها دستور ١٩٩٣م ، لصالح صيغة أكثر مركزية ؛الأمر الذي مثّل مكسباً سياسياً لصالح الأفارقة في ذات الوقت تراجع النظام عن سياساته الاقتصادية الواردة في برنامج أعادة التعمير والتنمية ، لصالح سياسات أكثر تحررية علي نحو مثّل استجابة لمطالب الجماعة البيضاء والنخب الاقتصادية الأخري لدي الجماعات الإثنية المختلفة .

سابعاً :

كشفت الدراسة عن سعي النظام في جمهورية جنوب إفريقيا إلي تقويض أسس فاعلية المطالب الإثنية للجماعة البيضاء وأعوانها ، من خلال الهيمنة التدريجية للأفارقة علي قيادة

المؤسسات العسكرية والأمنية الرسمية ، والسعي إلي بلورة طبقة رأسمالية من الأفارقة علي نحو يدعم الهيمنة السياسية للنظام في مواجهة القدرات الاقتصادية للجماعة البيضاء .

ثامناً :

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية إنه ، علي الرغم من مساعي النظام الحاكم في جمهورية جنوب إفريقيا إلي علاج الاختلالات الموروثة عن النظام العنصري ، فيما يتعلق بالتفاوتات الاقتصادية بين الجماعات الإثنية ، فإن تلك المساعي لم تسفر عن تحسن كبير وبخاصة علي صعيد ملكية الأرض ، وكذا استمرار التفاوت في مستويات الدخول ونصيب كل جماعة في المرافق والخدمات .

تاسعاً :

تكشف مخرجات النظام السياسي في جمهورية جنوب إفريقيا عن اعتماد كبير ، علي سياسة إعادة التنظيم وإعادة التوزيع حيث توالت التشريعات واللوائح المنظمة للتوظيف وتنظيم ملكية الأرض وتوزيعها في محاولة لعلاج واقع الاختلالات القائمة في هذا الشان ،كما اعتمد النظام بدرجة كبيرة علي القدرات الرمزية ممثلة فيما أطلقه من شعارات "أمة قوس قزح" ،" الحقيقة والمصالحة "،"نهضة إفريقيا" إضافة إلي زعامة نلسون مانديلا .

عاشراً :

أن محاولة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم ، الحفاظ علي طابعه الوطني المكتسب في إطار الكفاح الوطني ، إلي جانب احتفاظه بموقعه من السلطة قد باءت بالفشل ، في ظل عجز النظام عن الوفاء السريع بآمال وتطلعات جماعات الأفارقة المختلفة ،علاوة علي احتواء مخاوف الجماعات الأخرى الفاعلة ، لا سيما الجماعة البيضاء ، الأمر الذي دفع الحزب إلي الكشف عن تحيزاته واختياراته السياسية والاقتصادية ، علي النحو سالف الذكر في البند سادسا وما تلاه ، محكوما في ذلك بحجم قدراته المختلفة .

وانطلاقا من الخلاصات والنتائج سالفة البيان ،وبناء عليها يمكن القول بـــ:

- صحة افتراض مطالب الجماعات الإثنية دالة في اوضاعها الاقتصادية الاجتماعية علي نحوما تكشف خبرة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للجماعات الإثنية في جمهورية جنوب إفريقيا ومطالبها .
- صحة افتراض أن مخرجات النظام دالة في قدراته في ظل ما يكشف عنه البند التاسع من النتائج سالفة البيان .

- تشير النتائج كذلك الي صحة افتراض أن قدرات الجماعة الإثنية ودرجة فاعليتها دالـــة في مخرجات النظام السياسي بشأن تلك المطالبة ودرجة ثبات تلك المخرجات.
- أن القول بأن التفاوتات الاقتصادية الاجتماعية بين الجماعات الإثنية تقـــود إلـــي عـدم الاستقرار السياسي ، لم تتح الفرصة لاختباره ، حيث تمتع النظام السياسي لجمهوريـــة جنوب إفريقيا في الفترة محل الدراسة بدرجة كبيرة من الاستقرار ، علي نحو يتعـارض وصحة الفرض . إلا إنه يصعب القول بعدم صحة الفرض لثلاثة اعتبارات أساسية :-

أولها، قصر الفترة الزمنية محل الدراسة ، **ثانيها** الطبيعة الاستثنائية التي اتسمت بـــها الفـترة محل الدراسة كمرحلة تحول من الحكم العنصري إلي حكم وطنـــي ، **ثالثـــها** ، وجــود قيـادة كاريزمية متفق عليها وطنياً وإقليمياً ودولياً ممثلة في نلسون مانديلا .

وعليه يظل الفرض قائماً وقابلاً للتحقق مستقبلاً لا سيما في ظل التصورات المســـتقبلية للنظام السياسي في جمهورية جنوب إفريقيا .

وفيما يتصل بمستقبل النظام السياسي في جمهورية جنوب إفريقيا ، في علاقته بالتعددية الإثنية ، يري الباحث أن محك استقرار النظام واستمرارة سوف يتحدد من خلال تعامل النظـــام مع قضيتين أساسيتين هما : قضية ملكية الأرض ، وقضية المستوي المعيشي والوظيفي للافارقة ، حيث من المتصور أن قضية إعادة توزيع الأرض ، وسبل تلـــك الإعـادة ، ومقابلــها مــن التعويضات ستكون محل جدل متصاعد الحدة تدريجياً في جمهورية جنوب إفريقيــا فــي ظــل ضغوط الأفارقة لمزيد من التوزيع دون مقابل ، علي اعتبار استيلاء البيض عليها تاريخيــاً دون مقابل ، ومطالبة البيض بمقابل (عادل) وكامل نظير التنازل عن الأرض ، ومع نفاذ ما تحت يد النظام من أراضي مملوكة للدولة سيجد النظام نفسة مضطراً لتحديد خيارته في هذا الشأن،وهــو أمر سوف تتخل فيه اعتبارات قانونية داخلية؛ تتعلق بحقوق وصكوك ملكية تلك الأراضى، كمــا سوف تتدخل فيه اعتبارات قانونية، وغير قانونية؛ ترتبط بمصالح القوى الدولية؛وهو موضــوع حرى بالباحثين التصدى له بدراسة مستقلة.

وعلي صعيد المستوي المعيشي والوظيفي للأفارقة يتوقع الباحث أن تتصاعد حدة تلـــك المشكلة خلال السنوات الخمسة عشر القادمة وذلك انطلاقاً من سياسات التوسع التعليمي المتبعـة في البلاد ، وفتح أفاق التعليم العالي بمستوياته المختلفة للأفارقة الأمر الـــذي ســيخلق مطالبــاً وطموحات جديدة لدي الأجيال القادمة ، وهي المطالب الطموحات التي سوف تصطدم – غالباً –

بأوضاع ومصالح الجماعات الإثنية الأخرى بل وداخل الجماعة الإثنية الواحدة ، خاصـــة مـــع اختفاء جيل قادة الحركة الوطنية .

وعليه ، فإنه في حالة ثبات العوامل الاخري الإقليمية والدولية فإن جنوب إفريقيا ستشهد تراجعاً تدريجياً في قدرات النظام علي احتواء المطالب الإثنية . وستشهد تصـــاعداً فـــي حـــدة الصراع بين الجماعات الإثنية المختلفة وداخلها علي نحو سيعيد تشكيل خريطة التحالفات الإثنية في البلاد ، وإن لم يؤثر ذلك علي سيطرة حزب المؤتمر الوطني الافريقي علي الحكـــم خـــلال فترة الحكم الحالية وفوزه بالانتخابات البرلمانية القادمة ٢٠٠٤م ، وإن لم يكن بنفس النسبة التـــي يتمتع بها الآن في ظل احتمالات الانشقاق الواردة بالنسبة له .

وعلي صعيد وحدة البلاد فمن غير المتصور أن تتحقق مطـــالب انفصاليـــة لأي مـــن الجماعات الإثنية علي الرغم من مطالب اليمين المتطرف بدولة الشعب وذلك انطلاقاً من عـــدم إمكانية تحقق ذلك وعدم جدواه حتي بالنسبة للأفريكانر أنفسهم .

المراجع المستخدمة

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية :

أ- كتب :

١. أ.أدوبواهن (مشرف): "**تاريخ إفريقيا العام**" **المجلد السابع** (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا، ١٩٩٧).

٢. إبراهيم نصر الدين : **حركة التحرير الوطنى فى جنوب إفريقيا** (القاهرة : المستقبل العربى ، ١٩٨٩)

٣. إبراهيم نصر الدين : **الاندماج الوطنى فى إفريقيا : نموذج نيجيريا** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقى ، ١٩٩٦).

٤. إبراهيم نصر الدين(مقرر):الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،جامعة القاهرة،٢٠٠٠).

٥. أحمد ثابت: **التعددية السياسية**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).

٦. أحمد سويلم العمرى: **التفرقة العنصرية** (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، سلسلة المكتبة الثقافية عدد ١١٥، ١٥ اغسطس ١٩٨٤).

٧. أدجار هــ. بروكس، ج. ب. ماكونى: **الحرية المدنية فى جنوب إفريقيا** ،ترجمة:محمود أحمد حسين (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، سلسلة الألف كتاب ١٩٦٥).

٨. أرشى مافيجى: **الإثنية والصراع السياسى فى إفريقيا**، ترجمة صلاح أبو نار (القاهرة:مركز البحوث العربية،د.ت).

٩. إمباى لوبشير: **قضايا اللغة والدين فى الأدب الإفريقي** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٧)

١٠. أمين شاكر و آخرون: **جنوب أفريقيا جنة البيض وجحيم الملونين**(القاهرة: دار المعارف،١٩٥٥).

١١. ب. أ. أوغوث (مشرف): **تاريخ إفريقيا العام**، المجلد الخامس (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام. ط٢، ١٩٩٧).

١٢. باتريك فان رنزبورج: **الأرض الآثمة**، ترجمة: رياض عبد المجيد خليل (القاهرة، مؤسسة التضامن العربى، ١٩٦٥).
١٣. برنار ماغوبين: **التطورات السياسية فى تاريخ جنوب إفريقيا** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٥).
١٤. برهان غليون ، **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**(بيروت : المركز الثقافى العربى ، ١٩٩٠).
١٥. بيتر فارب : **بنو الإنسان** (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٦٧، يوليو ١٩٨٣).
١٦. تيد روبرت جار:**أقليات فى خطر : ٢٣٠ أقلية فى دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية،** ترجمة : مجدى عبد الحكيم وسامية الشامى ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩٥).
١٧. ج. ف. آدى آجاى: **تاريخ إفريقيا العام، المجلد السادس** (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام، ١٩٩٧).
١٨. جان فرانسوا بايار : **سياسة ملء البطون : سوسيولوجية الدولة فى إفريقيا** ،ترجمة . حليم طوسون ،(القاهرة : دار العالم الثالث ، ١٩٩٢).
١٩. جفرى بارندر (محرر): **المعتقدات الدينية لدى الشعوب**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة،عدد ١٧٣، مايو١٩٩٣).
٢٠. جمعية الدعوة الإسلامية: **ندوة الإسلام والمسلمون فى إفريقيا** (الجماهيرية العربية الليبية: جمعية الدعوة الإسلامية،١٩٩٨) .
٢١. حمدى عبد الرحمن: **الايديولوجية والتنمية فى أفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتى كينيا وتنزانيا** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩١) .
٢٢. حمدى عبد الرحمن: **الفساد السياسى فى أفريقيا** (القاهرة:دار القارئ العربى، ط ١، ١٩٩٣م)
٢٣. حمدى عبد الرحمن : **التعددية وأزمة بناء الدولة فى إفريقيا الإسلامية** . (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقى ، ١٩٩٦) .

٢٤. حمدى عبد الرحمن: **العسكريون والحكم فى أفريقيا** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٦).

٢٥. حمدى عبد الرحمن: **قضايا فى النظم السياسية الإفريقية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقى، ١٩٩٨).

٢٦. حورية مجاهد :**نظام الحزب الواحد فى إفريقيا :بين النظرية والتطبيق** (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٧٧) .

٢٧. دانيال برومبرغ (محرر): **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟** ترجمة:عمر سعيد الأيوبى (بيروت: دار الساقى، ١٩٩٧).

٢٨. دانيل كيفلس، وليروي هود (محرران):**الشفرة الوراثية للإنسان:القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري**(الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢١٧، يناير ١٩٩٧).

٢٩. دونالد ل. وايدنر: **تاريخ جنوب الصحراء: الجزء الأول**، ترجمة: على أحمد فخرى و شوقى الجمل (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٧٦)

٣٠. ر. ج. سيمونز : **لون البشرة وأثره فى العلاقات الإنسانية**، ترجمة على عزت الأنصارى (القاهرة : الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالى، سلسلة الألف كتاب،عدد ٥٢١، د. ت).

٣١. روزا إسماعيليوفا : ، **المشكلات العرقية فى إفريقيا الاستوائية** . ترجمة سامى الرزاز (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٣).

٣٢. ستيفن روز وآخرون: **علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية** (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٨، أبريل ١٩٩٠).

٣٣. سعد الدين إبراهيم: **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات فى الوطن العربى** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤) .

٣٤. سعد الدين إبراهيم:**تأملات فى مسألة الأقليات**(القاهرة:مركز ابن خلدون للدراسات الأنمائية،١٩٩٢).

٣٥. السيد فليفل: **نظم الحكم العنصرية فى جنوب إفريقيا ١٨٠٦-١٨١٠م** (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٠).

٣٦. السيد فليفل: **الدولة العثمانية والمسلمون فى جنوب إفريقيا: دراسة وثائقية للفترة من (١٨٥٦م-١٨٧٨م)** [القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقى: سلسلة أوراق إفريقية عدد٣، ٢٠٠٠م).

٣٧. صالح بكتاش: **النزاع السنغالى الموريتانى: بين المأزق العرقى والمخرج الوطنى الشعبى** (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٢).

٣٨. الصديق محمد الشيباني : **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة "دراسة تحليلية "** ،(طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط ٢ ، ١٩٩٠).

٣٩. صموئيل هانتنجتون: **النظام السياسى لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقى، ١٩٩٣).

٤٠. عبد السلام إبراهيم البغدادى : **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى إفريقيا** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣) .

٤١. عبد الملك عوده: **سنوات الحسم فى أفريقيا ١٩٦٠-١٩٦٩** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩م).

٤٢. فاروق حمادة: **بناء الأمة: بين الإسلام والفكر المعاصر** (الدار البيضاء: دار الثقافة: ١٩٨٦).

٤٣. فريد فون دير مهدن: **السياسة فى الدول النامية**، ترجمة مصطفى عباس (القاهرة:المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم،مشروع الألف كتاب، ١٩٦٨).

٤٤. فريدريك هرتز: **القومية فى التاريخ والسياسة**، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٨).

٤٥. فيليب برو : **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة د/ محمد عر ب صاصيلا (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨).

٤٦. كافين رايلى: **الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات(القسم الثانى)** ترجمة عبد الوهاب المسيرى ، هدى عبد السميع حجازى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٩٧، يناير ١٩٨٦).

٤٧. كمال المنوفى : **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،ط ١ ، ١٩٨٧) .

٤٨. لويد.ب .س.: **افريقيا فى عصر التحول الاجتماعى** (الكويت:المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة،عدد ٢٨،أبريل ١٩٨٠).

٤٩. محمد أحمد بيومى : **علم الاجتماع الدينى** (الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،١٩٨١).

٥٠. محمد أحمد خلف الله: **مفاهيم قرآنية**، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة عدد ٧٩، يوليو ١٩٨٤).

٥١. محمد السيد سعيد: **الشركات عابرة القومية** (الكويت: المجلس الوطنى لثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٠٧، نوفمبر ١٩٨٦).

٥٢. محمد عبد الغنى سعودى: **قضايا إفريقية** (الكويت:المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب،سلسلة عالم المعرفة عدد ٣٤، ١٩٨٦).

٥٣. محمد عبده محجوب : **الانثربولوجيا السياسية : مقدمة لدراسة النظم السياسية فى المجتمعات القبلية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨١).

٥٤. محمد عوض محمد: **الشعوب والسلالات الإفريقية** (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٥).

٥٥. محمود أبو العينين: إدارة الصراعات العرقية فى إفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، عدد ٥٩، ٢٠٠٠م).

١. مركز الحضارة للدراسات السياسية :**أمتى فى العالم : حولية قضايا العالم الإسلامى** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ،١٩٩٩).

٥٦. مصطفى كامل السيد: **قضايا فى التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث** (القاهرة: بروفيشينال للإعلام والنشر، ١٩٨٤).

٥٧. ناصيف نصار: **تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة فى الفكر العربى الحديث والمعاصر** (بيروت:دار أمواج ،الطبعة الثانية، ١٩٩٤).

٥٨. نيفين مسعد : **الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ، ١٩٨٩).

٥٩. وليم باسكوم: هلفيل هيرسكوفنتز (محرران)، **الثقافة الإفريقية: دراسات فى عناصر الاستمرار والتغيير**، ترجمة عبد الملك الناشف (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت).

ب- مقالات :

١. أحمد الخشاب: "المدخل السسيو- أنثروبولوجى للتمييز العنصرى "،**المجلة الاجتماعية القومية** (القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثامن، عدد ٣، عام ١٩٧١).

٢. جابر سعيد عوض : "التعددية فى الأدبيات المعاصرة : مراجعة نقدية" . **قراءات سياسية** (فلوريدا : مركز دراسات الإسلام والعالم ، ٣٤ ، ١٩٩٤).

٣. جيمس ل .جيبسون ،و أماندا جووس :"تأييد سيادة القانون فى ديموقراطية جنوب إفريقيا الناشئة".،ترجمة محمد البهنسى **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (القاهرة:مركز مطبوعات اليونسكو، عدد١٥٢يونيو١٩٩٧).

٤. رمزى الشاعر : "الأيديولوجية التحررية وأثرها في الأنظمة السياسية" ؛ **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية** (القاهرة : مطبعة جامعة عين شمس، العدد الأول ١٩٧٥).

٥. شفيق الغبرا ، "الإثنية المسيسة : الأدبيات والمفاهيم" ، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت : جامعة الكويت ، ع ٣ ، ١٩٨٨).

٦. طه جابر العلوانى: "التعددية: أصول ومراجعات"، **منبر الحوار** (بيروت: دار الكوثر، العددان ٣٢- ٣٣، ربيع وصيف ١٩٩٤).

٧. عبد الملك عوده: "الحرب الأهلية فى نيجيريا "، **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد ١٠، أكتوبر ١٩٦٧).

٨. عثمان فراج: " ا لتفرقة ا لعنصرية وجهود هيئة الأمم في مواجهتها"، **المجلة الاجتماعية ا لقومية** (المجلد الثامن، العدد الثالث، ١٩٧١).

٩. عراقى الشربينى: "اقتصاد جنوب أفريقيا فى مرحلة انهيار العنصرية " **السياسة الدولية** (عدد١١٩، ١٩٩٥).

١٠. عفيف البونى:" فى الهوية القومية العربية"، **المستقبل العربى** (بيروت: مركز دراسات الوحدةالعربية، عدد ٥٧، نوفمبر ١٩٨٣).
١١. عماد الدين خليل:" الوحدة والتنوع فى تاريخ المسلمين "، **إسلامية المعرفة** (واشنطون: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، العدد الخامس، صفر ١٤١٧ هـ / يوليه ١٩٩٦).
١٢. محمد رضا حجازى ، "التعددية الدينية : نظرة تحليلية" ، ترجمة : علاء الراضانى، **مجلة التوحيد** (طهران: مؤسسة الفكر الإسلامى،عدد ٨٧ ، مارس ١٩٩٧) .
١٣. محمد سليم العوا: " التعددية السياسية من منظور إسلامى "، **المستقبل الإسلامي** (بريطانيا: مركز دراسات المستقبل الاسلامى، العدد الثانى، جمادى الأولى ١٤١٢ هـ، نوفمبر ١٩٩١).
١٤. محمد نور الدين افاية:"فى الهوية والاختلاف:معان وحدود"، **الوحدة** (باريس:المجلس القومى للثقافة،عدد ٥،فبراير١٩٨٥).
١٥. نديم البيطار: "الهوية القومية والوحدة العربية" ،**الوحدة** (عدد ٥، فبراير ١٩٨٥).
١٦. نيفين عبد الخالق: " التعددية والاختلاف: دراسة فى العطاء الإسلامي فى مبادئ الحكم والسياسة "، **مجلة المسلم المعاصر** (القاهرة: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، العددان ٧٥-٧٦، رجب ١٤١٧هـ -فبراير ١٩٩٦، ذو الحجة ١٤١٦ هـ - يوليو ١٩٩٥).
١٧. هـ.ج.كوتزيه: "الدولة والتغير الاجتماعى فىجنوب إفريقيا"،**المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**(عدد ١٦٤،مارس٢٠٠٠).
١٨. هشام داود: " الإثنيات والسلطات فى الشرق الأوسط: الحالة الكردية "، **النهج** (دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى، عدد ٥٤، ربيع ١٩٩٩).

ج- بحوث منشورة وغير منشورة :

١. إبراهيم نصر الدين : إشكالية الدولة فى أفريقيا "، **بحث مقدم إلى ندوة "إفريقيا اليوم : قضايا داخلية وخارجية"**(القاهرة : المركز الفرنسى للثقافة والتعاون ومركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، فبراير ٢٠٠٠).

٢. إبراهيم نصر الدين: " الوضع الراهن فى السودان واحتمالاته المستقبلية "، **ورقة عمل منشورة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٧).

٣. إبراهيم نصر الدين: " قضية جنوب السودان"، **ورقة مقدمة إلى ندوة "الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا"** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ٢٩ - ٣٠ مايو ١٩٩٩).

٤. إبراهيم نصر الدين: مشكلة الاندماج الوطنى فى أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع فى حوض النيل "، **بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحوض النيل** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس ١٩٨٧).

٥. جابر سعيد عوض:" مفهوم التعددية فى الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية "،**بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية فى الوطن العربى التى نظمتها وزارة الأوقاف الكويتية والمعهد العالمى للفكر الإسلامى فى يوليو ١٩٩٣** (واشنطون : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٣) .

٦. صبحى قنصوه: "الأزمة الرواندية: من ثورة الهوتو عام ١٩٥٩م إلى مذابح الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م،**بحث مقدم إلى ندوة الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة، الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ مايو ١٩٩٩).

٧. عبد العزيز صقر : "الدولة القومية وظاهرة التعددية دراسة فلسفية وواقعية" **بحث مقدم إلى ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية فى الوطن العربى التى نظمتها وزارة الأوقاف الكويتية والمعهد العالمى للفكر الإسلامى فى يوليو ١٩٩٣** (واشنطون : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٣).

٨. ماهر عطية شعبان: " الحرب الأهلية النيجيرية: انفصال بيافرا." **بحث مقدم إلى ندوة** الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا (القاهرة . معهد البحوث **والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ، ٢٩ – ٣٠ مايو ١٩٩٩).**
٩. مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م ، "علاقات مصر بجنوب إفريقيا"، **بحث غير منشور**، **مركز الدراسات الاستراتيجية ق.م**، (القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا ١٩٩٣).
١٠. مصطفى محمود منجود: "فى مفهوم التعددية فى الفكر السياسى الإسلامى: رؤية منهاجية فى فكر الشوامخ"، **بحث مقدمه إلى ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية فى العالم العربى** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٩٩٣).
١١. نيفين عبد الخالق: " الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية، قراءة فى واقع الدول القطرية العربية واستقراء لمستقبلها "، **بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية فى العالم العربى** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية , ١٩٩٣).

د.الرسائل العلمية:

١. إبراهيم نصر الدين : **حركة التحرر الإفريقى فى مواجهة النظام السياسى لجنوب إفريقيا**،**رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه** (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة ، ١٩٨٠) .
٢. أحمد إبراهيم : ظاهرة الحرب الأهلية فى أفريقيا : دراسة فى أسباب نشأة الظاهرة، **رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة :معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ٢٠٠٠) .
٣. جلال عبد الله معوض : **ظاهرة التخلف : حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادى بالتطور السياسي** ، **رسالة ماجستير** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢) .

٤. جمال محمد ضلع: **النظام السياسى فى أثيوبيا منذ عام ١٩٦٠ ، رسالة مقدمة لنيل درجة** الدكتوراه (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة،١٩٩٧).

٥. السيد عبد المطلب غانم : **المشاركة السياسية فى مصر،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه** (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : جامعة القاهرة ،١٩٧٩).

٦. صبحى قنصوه: **مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإسلامي جامعة القاهرة ١٩٨٩).

٧. عبد السلام علي نوير: **الحراك الاجتماعي والتغير السياسي فى مصر ١٩٧٤ -١٩٨٧، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية " جامعة القاهرة " ١٩٩٣).

٨. عبد الغفار رشاد: **دور النخبة في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع محاولة للتطبيق على دول العالم الثالث (النموذج المصرى)،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة: ١٩٧٨).

٩. محمود أبو العينين، **حق تقرير المصير:مع دراسة مقارنة لقضيتى إريتريا والصحراء الغربية،رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه** (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،١٩٨٧).

١٠. منصور صالح فاضل العواملة: **سيادة الأمة وموقف الإسلام منها، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه** (كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤).

١١. نجوى الفوال: **النظم العسكرية فى إفريقيا: دراسة تطبيقية عن أوغندا (١٩٧١- ١٩٧٦)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٧٧).

١٢. نيفين مسعد : **الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه**(كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) .

هـ - المعاجم والقواميس:

١. أبن منظور :لسان العرب (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١).
٢. أحمد زكى بدوى: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت: مكتبة لبنان ' الطبعة الثانية. ١٩٨٦).
٣. على الدين هلال، نيفين مسعد (محرران): **معجم المصطلحات السياسية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة. ١٩٩٤).
٤. مجمع اللغة العربية: **المعجم** الوسيط (القاهرة: مجمع اللغة العربية، طـ٣، ١٩٨٥).
٥. محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩).

ثانيا: المراجع الأجنبية

A- Documents:

1. **ANC Statement on Meeting Between President Mandela and Traditional Leaders, 1995**
at: http://.www.anc.org.za/cgi-bin/mfs/01/tradlead.html
2. **Constitution of Inkatha Freedom Partyat:http://.www.iff.org.za/general/constitu.htm**
3. -"IFP Structure" at http://.www.ifp.org.za./general/structure.htm
4. **Republic of South Africa Ministry of Labour, Draft Employment Equity Bill.1995**
5. **Nelson Mandela's Address To A Rally in A Cape Town on His Release From Prison, II February 1990**
at:http://.www.anc.org.za/ancdocs/speeches/release.html
6. **Republic of South Africa, Constitution of the Republic of South Africa. 1996. as Adapted by the Constitutional Assembly on 8 May 1996.**
7. **-Republic of South Africa: Constitution of the Republic of South Africa 1996: as Adapted on 8 May1996 and Amended on 11 October 1996 by Th Constitutional Assembly.**

8. -Republic of South Africa , Department of Public Service and Administration White Paper Affirmative Action in the Public Service, March 1998 (Republic of South Africa: Government Gazette ,Vol. 394, 23 April 1998)

9. -Republic of South Africa, National Unity and Reconciliation Act. No 34, 1995

10. -Republic of South Africa, Constitution of the Republic of South Africa Bill: as Arranged by the Joint Committee on Constitutional Affairs, 1993.

11. --Republic of South Africa ,Department of Land Affairs: Land White paper 1996

12. Republic of South Africa, Report of Government of the Republic of South Africa on the Question of Afrikaner (National Assembly: Cape Town 24 March, 1999).

13. -Republic of South Africa: Remuneration of Traditional Leaders Act. No 29, 1995.

14. -Republic of South Africa: Council of Traditional Leaders Act. No 10, 1997.

15. -Republic of South Africa: Council of South Africa Amendment Act. (Act. 2, of 1994).

16. -Republic of South Africa: the Volkstaat Council Act, (Act 30, of 1994) at:http://.www.volkstaat.co/za/

17. -RDP: the Reconstruction and Development Program: A Policy Frame Work At: Http://Www.Polity.Org.Z/Govdocs/Rdp/Rdp.Html.

18. Volkstaat Council, "Sixth Report of the Volkstaat Council :Constitutional Proposals".,December1998.

19. *Volkstaat Council, Seventh report of the Volkstaat Council May,1997.*

B-Books

1. Barkan, Joel. D. and John. Okumu (eds.), **Politics and Public Policy in Kenya and Tanzania** (London: Praeger Publishers, 1979).
2. Beer, Z.J.De, **Malti-Racial South Africa the Reconciliation of Forces** (London: Oxford University Press, 1961).
3. Bekker, Simon, **Ethnicity in Focus: the South Africa Case** (Natal: Center For Social and Development Studies at University of Natal. 1993).
4. Bengt Sundkler and Christopher Steed, **A History of the Church in Africa** (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).
5. Bissell, Richard E. and Chester A. Crocker (eds.), **South Africa Into 1980's** (Colorado: Westview Press, 1979). .
6. Chazan, Naomi, Robert Mortimer, John Ravenhill and Donald Rothchild, **Politics and Society in Contemporary Africa** (Boulder Lynne Rienner Publishers, 1992). .
7. Chidester, David, **Religions of South Africa** (London: Routledge, 1992).
8. Christopher, A.J., **South Africa** (London: Longman, 1982).
9. Christopher, A. J., the **Atlas of Apartheid** (London: Routledge, 1994). .
10. Cilliers ,Jakkic (ed.), **Continuity in Chang: the SA Army in Transition** (Capetown: Institute For Security Studies, Monograph Series No 26 Aug. 1998).
11. Davenport, T.R.H., **South Africa: A Modern History** (London: Macmillan Press, Ltd, 2nd Edition, 1978).
12. Davenport, T.R.H., **South Africa: A Modern History** (London: Macmillan, 4th Edition, 1991). .
13. Davies, Robert, Dan O'Meara and Sipho Dlamini, the **Struggle For South Africa: A Reference Guide To Movements, Organizations and Institutions** (London: Zed Books Ltd, 1988).
14. Deng ,Francis M. and Zartman ,T.William, (eds.), **Conflict Resolution in Africa** (Washington D.C: the Brookkings Institution, 1991).
15. Du Toit,Brian M. (ed.), Ethnicity In Modern Africa. (Boulder: Westview Press , 1978).
16. Esman, Milton J, **Ethnic Politics** (London: Cornell University Press, 1994).
17. Esterhuysen, Pieter, **Africa A-Z Continental and Country Profiles** (Pretoria: Africa Institute of South Africa 1998).
18. Fialkoff, Andrew Bell, **Ethnic Cleansing** (London: Macmillan 1996).
19. Furly, Oliver (ed.), **Conflict in Africa** (London: Fauris Academic Studies, 1995).
20. Ghidester, David, **Religions of South Africa** (London: Routhledge, 1992). .
21. Giliomee, Hermann and Lawrence Schlemmer, **From Apartheid To Nation Building** (Cape Town: Oxford University Press, 1989).
22. Grinker, Roy. R. & Christopher B. Steimer (eds), **Perspectives on Africa** (U.K: Blackwell Publishers, 1997).

23. Hall, Raymond (ed.). , **Ethnic Autonomy Comparative, Dynamics** (New York. Pergamon Press, 1979).
24. Heidenheimer. Arnold J., (ed). **Political Corruption: Reading in Comparative Analysis** (New York: Holtrinehart and Winston Inc, 1970).
25. Hoagland, Jim. **South Africa: Civilizations in Conflict** (London: George Allen & Unwin Ltd, 1972).
26. Horowitz , Donald L. , **Ethnic Groups In Conflict** (Berkeleley : University of California Press., 1985)
27. Horrell, Muriel, et. al, (eds.), **A Survey of Race Relations** (Johannesburg: South African Institute of Race Relation January 1979.).
28. L. Sills ,David (ed.). **International Encyclopedia of The Social Sciences** (London : The Macmillan & Free Press , Vols. 13-14 , 1968).
29. Leatt, James, et. al, (eds), **Contending Ideologies in South Africa** (Cape Town: David Philip, Publisher, 1986).
30. Legume, Colin and Margaret Legume , **South Africa: A Crisis for the West** (London: Pall Mall Press, 1964).
31. Lodge, Tom, **Black Politics in South Africa Since 1945** (London: Longman, 1983).
32. Lubbe ,Gerrie (ed.)., **A Decade of Interfaith Dialogue** (Johannesburg,The South African Chapter Of The World Conference On Religion And Peace,1994).
33. Mandaza, Ibbo (ed.), **Peace and Security in Southern Africa** (Harare: Sapes Books, 1996).
34. Maquet, Jacques, **Power and Society in Africa,** Translated by Jeannette Kupfermann (London: World University Library, 1971).
35. Mare , Gerhard and Georgina Hamilton, **An Appetite for Power : Buthelezi's Inkatha and South Africa** (Johannesburg : Ravan Press , 1987)..
36. Mare, Gerhard, **Ethnicity and Politics in South Africa** (London: Zed Book, 1993)..
37. Marks, Shula, and Stanly Trapido (eds.), **the Politics of Race ,Class & Nationalism in Twentieth Century South Africa** (London: Longman, 1988).
38. Mc Garry, John and Brendan O'Leary (eds.), **the Politics of Ethnic Conflict Regulation** (London: Routledge, 1993).
39. NaTalaga, George Nzongola, and Margaret C. Lee (eds.), **the State and Democracy in Africa** (Harare: the African Association of Political Science, 1997).
40. Niddrie, David L., **South Africa: Nation or Nations?** (London: D. Van Nostrand Company, Inc, 1968).
41. Nieuwmejer, Louise and Fanie Cloete (eds)., The Dynamics of Negotiation in South Africa (Pretoria: Humen Science Research Council,1991).

42. Nkiwan, Solomon M, Regional, **Security and Confidence Building Processes: the Case of Southern Africa in the 1990s** (New York: United Nations, Research Paper No 16, 1993).
43. Nnole, Okwudiba (ed.), **Government and Politics in Africa: A Reader** (Harare: AAPS, 2000).
44. Ntalaja ,Georges Nzongolas and Margaret C. Lee (eds.), **the State And Democracy in Africa** (Harare: A A P S,2000).
45. Ogot,Bethwell A.(ed.), **Ethnicity, Nationalism and Democracy in Africa,** (Kenya: Maseno Univ. College, May 28-31, 1995).

46. Reynolds, Andrew (ed.), **Election'94 South Africa** (Capetown: James Curry, 1994).
47. Ronen, Dove (ed.) , **Democracy and Pluralism in Africa.** (U.S.A. Lynne Rienner Publishers, inc. 1986). .
48. Rose, Arnold, **the Roots of Prejudice** (Paris: Unesco, 1951). .
49. Rothchild ,Donald ,and Victor A. Olorunsola (eds)., **State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas** (Colorado: Westviews Press , 1983).
50. Rothchild, Donald, **Managing Ethnic Conflict in Africa** (Washington D.C.: Brookings Institution Press, 1997).
51. Sisk, Timothy D., **Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflict** (Washington D.C.: United States Institute of Peace, 1996).
52. Sisk,Timothy D., **Democratisation in South Africa the Elusive Social Contract** (New Jersy: Princeton University, Press, 1995)
53. Smith, Anthony, **the Ethnic Revival In The Modern World** (London:Cambridge University Press, 1981).
54. Spence, J.E (ed.), **Change in South Africa** (London: Royal Institute of International Affairs, 1994).
55. Thompson, Dennisl and Dov Ronen (eds.) , **Ethnicity Politics, and Development** (Colorado: Lynne Rienner Publisher, 1986).
56. Touval, Saadia, **the Boundary Politics of Independent Africa** (Massachusetts: Harvard University Press, 1972).
57. Tucker, Bob and Burce R. Scott, **South Africa: Prospects for Successful Transition** (Cape Town: Juta & Co. Ltd., 1992).
58. Unesco: **Apartheid: Its Effects on Education, Science, Culture and Information** (Paris: Unesco, 1967).
59. Van Den Berghe ,Pierre L., **Race And Racism: Comparative Perspective** (New York: John Wiley And Sons, 1967).
60. Ven Der Mervie, Henderic W. et al (eds). , **African Perspectives on South African (California: Hoover Institution Press, 1986).**
61. **Williams, Robert, Political Corruption in Africa (Hampshire :Gowes Publishing, Ltd ,1987). .**

C- Articles:

1. Adam. Heribert and Kogila Moodley, "Political Violence, Tribalism and Inkatha", **the Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 30, No.3,1992). .
2. Adam, Herbert,"The Politics of Ethnic Identity: Comparing South Africa". **Ethnic and Racial Studies** (London: Routledg Journal Vol.18, No.3 July 1995).
3. Adam, Kanya, The Politics of Redress: South African Style Affirmative Actions", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 35, No .2, 1997).
4. Adedeji, Adebayo, "An Alternative for Africa", **Journal of Democracy** (Baltimore: John Hopkins: University Press ,vol. 5, No. 4, October 1994).
5. Armstrong, John A., "Societal. Manipulation in Multi Ethnic Polity", **World Politics** (Princeton: Princeton University Press ,Vol. 28, No. 3, 1976).
6. Baker, Pauline H., "South Africa's Future", **the Journal of Democracy** (Vol. 1, No 4, Fall, 1990).
7. Banton, Michael," Modeling Ethnic and National Relations. ",**Ethnic and Racial Studies** (Vol. 17, No .1, January, 1994).
8. Baynham, Simon, "Security Strategies for A Future South Africa", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 28, No 3, 1990).
9. Benin, Henry, " Leaders, Violence, and the Absence of Change in Africa" **Political Science Quarterly** (New York: the Academy of Political Science, Vol. 108, No.1, Spring 1993).
10. Berman, Bruce J, " Ethnicity, Patronage and the African State: the Politics of Uncivil Nationalism", **African Affairs** (London: Oxford University Press, Vol. 97, No.388,1998).
11. Biorkl and, Ulf, "Ethnicity and Welfare State", **International Social Science Journal** (Vol. 3, 1987).
12. Birch, Anthony H. "Minority Nationalist Movements and Theories of Political Integration." **World Politics**, (Vol. 30 No, 1978).
13. Booth, Kenand Petevale, "Security in Southern Africa: After Apartheid, Beyond Realism", **International Affairs** (New York :Vol. 71, No 2, 1995).
14. Bowen, John R., " the Myth of Global Ethnic Cohort," **Journal of Democracy** (Vol. 7, No 4, 1996).
15. Brewer, John D. "The Membership of Inkatha in Kwamashu," **African Affairs** (Vol., 84, No 334, January. 1985).
16. Carment, David, "The International Dimension of Ethnic Conflict: Concepts, Indicators and Theory", **Journal of Peace Research** (Oslo :International Peace Research Center, Vol. 30, no 2, 1993).

17. Campbell .Aidan., "Ethical Ethnicity: A Critique", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 35.No.1. 1997).
18. Chettle. John. "After the Miracle: Can South Africa Be A Normal State". **the National Interest** (Washington D. C: William Byrd Press. Spring 1997).
19. Cochtan. David Carroll. "Ethnic Diversity and Democratic Stability, the Case of Irish Americans", **Political Science Quarterly** (Vol. 110, No 4, 1995-1996).
20. Colete, Fanie, "Policy Impact of Democracy in South Africa", **Africa Insight** (Johannesburg: the African Institute of South Africa, Vol. 28, No. 4, 1990). .
21. Du Toit, Brian M., "The Far Right in Current South African Politics", **Journal of Modern African Studies** (Vol. 29, No.4, 1991). .
22. Du Toit, Brian M., "Consciousness, Identification and Resistance in South Africa", **Journal of Modern African Studies** (Vol., 21, No 3, 1983).
23. Du Toit, Brian M.,"South African Identification and Resistance", **the Journal of Modern African Studies** (Vol.21, No, 3, 1983).
24. Du Toit, Brian M., "The South African Voter and the Racial Census, 1994." **Politeia** (Pretoria: University of South Africa Vol. 18,No.2, 1999).
25. Dunn, John, "Introduction: Crisis of the Nation State", **Political Studies** (vol. 42 1994).
26. E. Osaghae, Eghosa, " Ethnic Minorities and Federalism in Nigeria ", **African Affairs** (No .359 , April 1991).
27. Ejobowah , Jhon Boye,"Reflections on Normative Empirical Approaches To Ethnic Accomodation ", **Journal Of Contemporary African Studies(** South Africa :Rods University ,Vol.15, No.3,1997).
28. Fine, Alan, "Trade Unions in South Africa", **Africa Insight** (Vol. 17,No 1, 1987).
29. Giliomee, Hermann, "Democratization in South Africa", **Political Science Quarterly** (Vol. 110, No 1, 1995).
30. Giliomee, Hermann, "The Non Racial Franchise and Afrikaner and Coloured Identities, 1910-1994) **African Affairs** (Vol. 94,No.375,1995).
31. Goetzee, Stef, "Comment: Southern Africa after April 1994: A Time for Thinking A New", **Africa Insight** (Vol. 24, No .1, 1994).
32. Goodman, David "Why Killers Should Go Free: Lessons from South Africa", **the Washington Quarterly** (Washington DC: the Center for Strategic and International Studies, Vol. 22, No, 2, 1999).
33. H Birch, Anthony, " Minority Nationals Movements and Theories of Political Integration ", **World Politics** (Vol. 36 ,No . 3, 1978). .
34. Habib, Adam, "The Transition to Democracy in South Africa :Developing A Dynamic Model ",**Transformation** (South Africa,No27,1995).
35. Habib,Adam, "South Africa the Rainbow Nation and Prospects for Consolidating Democracy" ,**African Journal of Political**

Science (Harare: African Association of Political Science ,Vol.2,No.2,1997).

36. Habib, Adam et al., "South Africa and the Global Order: the Structural Conditioning of A Transition to Democracy." **Journal of Contemporary African Studies** (Vol. 16, No.1, 1998).

37. Hagendooln, Louk, " Ethnic Categorization and Out Group. Exclusion: Cultural Values and Social Stereo Types in the Construction of Ethnic Hierarchies "**Ethnic and Racial Studies** (Vol. 16 , No. 1, Jan 1993).

38. Hawthorn, Geoffrey, "The Crisis of Southern States", **Political Studies** (Vol. 42 1994).

39. Hentz, James Jude, "The Two Faces of Privatization: Political and Economic Logic in Transitional South Africa", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 38, No 2, 2000).

40. Hirschmann, David, "The Black Consciousness Movement in South Africa", the **Journal of Modern African Studies** (Vol. 28, no 1, 1990)..

41. Horowitz, Donald L., "Three Dimensions of Ethnic Politic", **World Politics** (Vol. 23 ,No. 1, Jan. 1971).

42. Howard, Rhoda, "Civil Conflict in Sub-Saharan Africa Internally, Generated Causes", **International Journal** (Vol. 51, No. 1 Winter 1995-1996)..

43. Jackson, Robert H. and Carl G. Rosberg, " Why African's Weak States Persist: the Empirical and Juridical in State Hood", **World Politics** (Vol. 35, No.1, October 1982).

44. Jalali, Rita and Seymour Lipst, "Racial and Ethnic Conflict: A Global Perspective", **Political Science Quarterly** (Vol. 17,No .4, Winter 1992-1993).

45. Jenkins , Richard, ' Rethinking Ethnicity, Identity , Categorization And Power '. In **Ethnic And Racial Studies** (Vol. 17 ,No. 2 April 1994).

46. Jones, Peris Sean "From Nationhood" to Regionalism to the North Province: "Pophuthatswananess" and the Birth of The, New South Africa", **African Affairs** (Vol.98,1999).

47. Kaufman, Chain, "Possible and Impossible Solution to Ethnic Civil Wars", **International Security** (Cambridge:Centter for Science and International Affairs, Harvard University, Vol. 20, No. 4, Spring 1996).

48. Kessel ,Inkevan And Barbra Oomen,"One Chief ,One Vote The Revival of Traditional Authorities In Post Apartheid South", **African Affairs** (Vol. 96,No.385,October 1997).

49. Khanyil, Moses," The Ethnic Factor in South African National Defence Force:Recruitment Strategies Revisited., **Politeia** (Vol. 16, No.1, 1997).

50. Klandermans, Bert, Marlene Roefs and Johan Olivier, "Political Protest and Political Transition in South Africa", **African Studies** (Natal: Witwatersrand University Press, Vol. 56,No.1, 1997).

51. Laithin. David D., "South Africa: Violence, Myths and Democratic Reform", **World Politics** (Vol. 39, No. 2, 1987)..
52. Langner, John, "Inkatha", **Africa Insight** (Vol. 17, No. 1, 1987).
53. Lapidus, Gail Warshofsky, "Ehonationalism and Political Stability the Soviet Case", **World Politics** (Vol.36, No. 4, 1984).
54. Legassick, Martin, "South Africa in Crisis: What Route To Democracy?" **African Affairs** (Vol. 84, No .337, October 1985).
55. Legume, Colin and Krith Gottschalk, "South Africa", **African Contemporary Record** (New York: African Publishing Company, Vol. 23,1990: 1992).
56. Leistnet, Erich, "Post Apartheid South Africa and Africa", **Africa Insight** (Vol. 20, No 3, 1990).
57. Lemarchand, Réne, "Managing Transition Anarichies: Rwanda, Burundi and South Africa in Comparative Perspective", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 32, No.4, 1994).
58. Lich Bach , Mark Irving "An Evolution of Does Economic Inequality Breed Political Conflict Studies" , **World Politics** (Vol. 41, No. 4 , 1989).
59. Lodge, Tom. "Political Corruption in South Africa ",**African Affairs** (Vol.97, 1998).
60. Luiz, J.M., "Constraints Facing the Socioeconomic Transformations of South Africa, **Africa Insight** (Vol.24, No.4, 1994).
61. Maphia, Vincent, "Prospects for A Democratic South Africa", **International Affairs** (Vol. 66, No .2, 1993).
62. Marx, Anthony W., "Race Making and the Nation- State", **World Politics,** (Vol. 48, No 2, 1996).
63. Marx, Anthony W., "South African Black Trade Unions as an Emerging Working- Class Movement", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 27, No 3, 1989).
64. Marx,Anthony W. ,"The State Economy And Salf - Determination In South Africa", **Political Science Quarterly** (Vol. 107, No. 4, 1992-1993).
65. Mils , Greg And Geoffrey Wood, " Ethnicity, Integration And The South African Ahmed Forces ",**South African Defence Review** (Issue No12,1993).
66. Moodley, Kogila, "The Continued Impact of Black Consciousness in South Africa", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 29, No 2, 1991).
67. Nabier, Clive, "Africa's Constitutional Renaissance? Stocktaking in the 90s", **Africa Dialogue** (South Africa: the African Center for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD). NO 1.2000).
68. Neocosmos, Michael,"from People's Politics to State Politics: Aspect of National Liberation in South Africa", **Politeia** (Vol. 15, No 3, 1996).
69. Olukoshi, Adebago, "Economic Crisis, Multi parties and Opposition Politics in Contemporary Africa", **Politiea** (Vol. 15, No .3, 1996).

70. Osaghae, Eghosa, "The Federal Solution in Comparative Perspective", **Politeia** (Vol. 16, No 1, 1997).
71. Ottaway, Marina, "Liberation Movement and Transition to Democracy: the Case of the ANC", **the Journal of Modern Africa Studies**, (Vol. 29, No 1, 1991).
72. Own ,John R.B ,The Myth Of Global Ethnic Conflict " , **Journal Of Democracy** (Vol 7 , No.2, 1996).
73. Peterson, David, L., "Debunking Ten Myths about Democracy in Africa", **Washington Quarterly** (Vol. 17, No. 3, Summer 1994).
74. Powell, Robert, "Stability and the Distribution of Power", **World Politics** (Vol. 48, No .2, 1996)..
75. Randll, Ducan Jams, "Prospects for the Development of Black Business Class in South Africa", **the Journal of Modern African Studies** (Vol.34, No.4, 1996).
76. Richmond, Antony H., Ethnic Nationalism: Social Science Paradigm", **International Social Science Journal** (February 1987).
77. Riggs, Fred.W. , "Ethnonational Rebellions and Viable Constitutionalism ", **International Political Science Review** (Vol. 16, No 4, 1995).
78. Rothchild, Donald and Alexander J. Growth, "Pathological Dimensions of Domestic and International Ethnicity" **Political Science Quarterly** (Vol. 110, No 1, 1995)..
79. Schaoeman, Stan, "the Natal Indaba Consensus or Accord?" **Africa Insight** (Vol.17, No.2,1987).
80. Schoeman, H.S, "The Buthelezi Commission Report: an Overview", **Africa Insight** (Vol.12,No.1,1982).
81. Shapiro, Ian, "Democratic Innovation: South Africa in Comparative Context", **World Politics** (Vol. 46, No. 1, 1993)..
82. Sitholle, Masibula, " the Salience of Ethnicity In Africa Politics: the Case Of Zimbabwe", **Journal Of Asian And African Studies** (Japan:Institue for The Study of Lanaguge and Culture Of Asia And Africa ,vol. 20 , No 3- 4 , 1985).
83. Skalnik , Peter, "Why Ghana is not a Nation State", **Africa Insight** (Pretoria: the African Institute of South Africa ,Vol.22,No, 1992
84. Slabbertet, T.J.C. et. al, "Poverty among Black in Vaal Triangle", **Africa Insight** (Vol. 26,No .2, 1996).
85. Southall, Roger, "Buthelezi, Inkatha and the Politics of Compromise ",**African Affairs** (Vol. 80, No. 321,October 1981).
86. Southall, Roger "The South African Elections of 1994: the Remaking of A Dominant Party State", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 32, No. 4, 1991).
87. Southall,Roger, "South Africa's 1994 Election in African Bers Perspection" **Africa Insight** (Vol. 24, No .2, 1994).
88. Southall, Roger, "The Centralization and Fragmentation of South Africa's Dominant Party System", **African Affairs**, (Vol. 97, No 389, October 1997).

89. Sutcliff, Michael, and Paul Wellings, "Inkatha Versus the Rest: Black Opposition to Inkatha in Durban's African Townships", **African Affairs** (Vol. 87, No 348, July 1988). .
90. Swilling, Mark, "Political Transition, Development and the Role of Civil Society", **Africa Insight** (Vol.20, No.3, 1990).
91. Tessendorf, Harold, "The Natal Violence and its Causes", **Africa Insight** (Vol. 21, No. 1, 1991).
92. Van Binsbergen, William M. J, "The Kazanga Festival: Ethnicity as Cultural Mediation and Transformation in Central Western Zambia" , **African Studies** (Vol. 53, No.2, 1994).
93. Van Der Berg, Servaas, "Consolidating South Africa Democracy: the Political Arithmetic of Budgetary Redistribution", **African Affairs** (Vol, 97,No.387,1998).
94. Vishnu, Padayachee, "Progressive Academic Economists & the Challenge of Development in South Africa's Decade of Liberation", **Review of African Political Economy** (ROAPE Publication Ltd, No .77, 1998).
95. W. Mar, Anthony, "The State, Economy, and Self- Determination in South Africa", **Political Science Quarterly** (Vol. 107, No .4, 1992-1993).
96. Webster, E. C., "The Politics of Economic Reform: Trade Unions and Democratization in South Africa", **Journal of Contemporary African Studies** (Vol.16, No.1, 1998).
97. Weisbrd, Robert G., "The Dilemma of South African Jewry", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 5, No.2, September 1976).
98. Welsh , David , "Ethnicity in Sub-Saharan Africa", **International Affairs** (Vol. 72, No. 3 , 1996).
99. Xihu, Ruan, "Races, Classes, Ethnic Groups and Bantustans in South Africa", **International Social Sciences Journal** (Vol.3, 1987).
100. Young, Crwford " the Temple of Ethnicity",**World Politics** (Vol. 35, No.4, July 1983).
101. Young, Crwford, "Nationalism, Ethnicity and Class: A Retrospective", **Chiers d'Etudes Africans** (Vol., 26, No, 3,1986).
102. Yun, Ma Shu., "Ethnonationalism, Ethnic Nationalism and Mini Nationalism :A Comparative of Conner, Smith and Snyder", **Ethnic and Racial Studies** (Vol.13, No.4, October 1990).

D- Encyclopedias, Dictionaries & Year Books

1. Burger, Delien (ed), **South Africa yearbook 1999** (Pretoria: the Government Communication and Information System, 1999).
2. Burger, Delien (ed). **South Africa Year Book 1997** (Pretoria: the Government Communication and Information System, 1997).
3. Hawkesworth ,Mary And Maurice Kogan (eds.), **Encyclopedia Of Government And Politics: Volume 2.** (London:Routledge , 1992).

4. Levinson, Daved & Melvin Ember (eds)., **Encyclopedia Of Cultural Anthropology** (New York: Henry Holt And Company , Vol 2,1996)..
5. **Longman, Active Study Dictionary** (U.K: 1983).
6. **Nouveau Petit Larousse** (Paris: Librairie Larousse, 1969).
7. Oninons, C.T. (ed), **the Shorter Oxford English Dictionary** (Oxford: the Clatendon Press, 1956).
8. Sills ,David L (ed)., **International Encyclopaedia of Social Science** (New York: 1972).
9. **The New Encyclopaedia Britannica** (Chicago: Encyclopaedia Britannica, 15th Edition, Vol4, 1992).
10. **Webster's New World Dictionary of American Language** (New York the World Publishing Co., 1962).
11. West, Michael, **the New Method English Dictionary** (U.K.: Longman, 1976).

E- Internet Resources

1. Lestrade, Joyce -Jefferis, "The Labour Market.," Census'96. http://.www.statssa.gov.za/.
2. Amuller, "Facing Our Shadow Side: Afrikaners Must Own Their Own Complicity", **at: http://www.truth.org.za/tracktwo/p.16.htm.**
3. Budlender, Debbie, "Earnings in Equality in South Africa, 1995-1998"., Statistics South Africa at: http://.www.tatssa.gov.za/.
4. "Housing and Household Access To Services and Inco Census'96 At: http://.www.statssa.gov.za/
5. Kirten, J. F., and J.Van Zyl. Approaches and Progress With Land Reformation South Africa: http://.www.laae.agecon.org/saconf/sa23htm.
6. Odendaal ,Andries,"For All Its Flows: the TRC Us A Peace building Tool"., at: http://.www.truth**..org.za/reading/tracktwo/po4,htm.**
7. Owen, Danielle,"South Africa the Land Question At: http://.www.africanperspective. com/html 43/aftw.html.
8. Danielle Owen, Don't Wait For the Government the Poor Must Take Back the land.,. at: http:// www spring org/ revoltafrica/wsfws/ 2sland
9. Grimes, Barbara F. (Ed.)., **Ethnologue** (Summer Institute Linguistics, 13th Edition, 1996)."Ethnologue: South Africa", a: tfile://a:south.html
10. W Riggs ,Fred, **"Glossary For Terms Used In I.P S.R.. *Symposium*".**, at: http://.www.2. hawai.edu/~fedr/7-isala fil: //a\ gloss.hlm
11. Riggs, Fred W. " the Modernity of Ethnic Identity and Conflict. " , at: http;//www2 – hawail. edu l ~ fredr l 7 – isala . htm
12. Riggs ,Fred W.," Ethnic Nationalism in the Para- Modern Context".,at:

http://www2 – hawaii.edu l ~ fredr 17 ,
13. Van Eck , " Identity Crisis: Moving Past Partisanship ., " at: http: //ccrweb. Ccr. uct. ac. za /two1 2/P15. html .
14. Library of Congress, "South Africa - A Country Study.," at: http://icweb2.ioc.gov/cgibin/query2/r?frd/cstdy:@field(docId+zaoo14)
15. **"Why the ACDP Voted Against the Constitution, " at: http://.www.mzone.mweb.co.za/resents/breedt/acdp.htm**

F- Others

New African (UK: Inc Publication Ltd ,No 367, October,1998).
New African (No 385 , May 2000).
New African (No 386 June 2000).